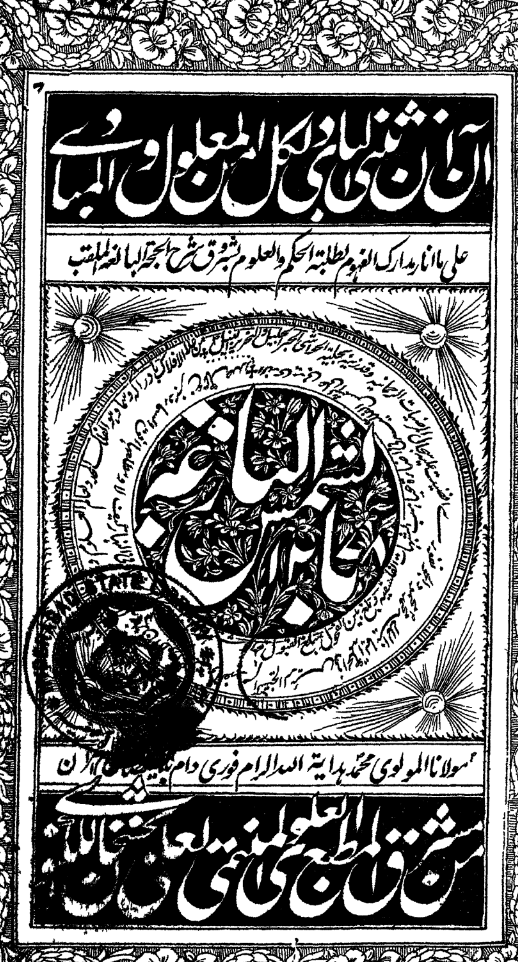

آن ان تنشر اللیالی لکل المعلول والمبادی
علی ما انار مدارک الفهوم لطلبة الحکم والعلوم بشروق شرح الحجة البالغة الملقب
الشمس البازغة
مولانا المولوی محمد هدایة الله الرامفوری دام
مشرق المطبع العلمی



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمد الشاكرين واصلي على محمد وآله الطاهرين اما بعد فاني كنت قد انتصبت لتعليم ما علمني
والهمني من الصدق المبين والحق اليقين من اسرار الحكمة الحقة الحقيقية اليقينية الموزونة بقسطاس
البرهان الموجب الاتباع المنزهة عن اخاليط الجدل وما لا يفيد الا الاقناع المصفاة عن
الجدل الملفقة عن الخطل التي لا تشوبها سفسطة ولا تمازجها مغالطة وشرعت في
كتاب انيق وشرحه على نظم رشيق مسميا للمتن بالحكمة البالغة وللشرح بالشمس البازغة لكني كنت
اوثر في التاليف وئيدا وان للدهر في تقريب حمامي ارقالا وتقريبا وخبيبا وسودت
كثيرا من مباحث ما قبل الطبيعة وبقي اكثر وامليت من مطالب ما بعد الطبيعة الا اقل الاندر
هجم المرض الموسي فضرب على طنبل الرحيل وكان مسودته مما قبل الطبيعة على قريب من النظم
الذي كنت قررته وكان ما تيسر لي من تاليف ما بعد الطبيعة مباحث غير مسرودة على نظم
قريب مما بنيت عليه الكتاب وقدرت عليه نظم الابواب الا ان جملة منها كانت متعلقة
بمتفرقات المباحث المتعلقة بمبادي الاجسام وجعلتها رسالة مفردة موسومة

٢

بالدوحة الميادة في حديقة الصفوة والمادة بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه **قلت** الجملة الثانية في العلم الطبيعي وفيها ستة فنون **أقول** العذر في اقتصارنا من الحكمة في كتابنا هذا على النظرية ومنها على العلمين الأدنى والأعلى يطلب من مفتتح الكتاب كذا الوجه في تقديم الأدنى على الأعلى ان من الأول ما يستحق ان يتكلم فيه من العلم الأدنى الموسوم بالطبيعي هو الأمور العامة للطبيعيات وهذا كتاب سماع الطبيعي ثم يستحق ان يتكلم في الأجسام والصور والحركات الأول في عالم الطبيعة وفي أحوال الأجسام التي لا تفسد والتي لا تفسد وهذا كتاب السماء والعالم ثم في أحوال الكون والفساد وعناصرها وهذا كتاب الكون والفساد ثم في أحوال الكيفيات الأولى العنصرية والأفعال والانفعالات الصادرة بمعاضدة من تأثير الأجرام السماوية وفي الأمزجة المتولدة منها وهذا كتاب الفعل والانفعال ثم يخاض في أحوال طبقات الكائنات فيبدأ من التي لا نفس لها من الآثار العلوية والمعدنيات فانها الى العناصر أقرب وهذا كتاب الآثار العلوية والمعادن ثم ينظر في حال النفس وقواها فان النظر في النفس أعم من النظر في النبات والحيوان وهذا كتاب النفس ثم في النباتات ثم في الحيوان وهذا كتاب النبات والحيوان فهذه كتب ثمانية واذا كان الأهم من أحوال النبات والحيوان ما هي من متعلقات النفس وقد استوفيت في كتاب النفس واوردت فيه ما كان منها يعم النبات والحيوان وما يختص بالحيوان بل وما يختص به الانسان وكان المورد في كتابي النبات والحيوان من أحوالهما البدنية مع كثرته يكاد يشبه الكلام في الصناعات النازلة الجزئية كما في الطب مبناه على التجربة الذي ليس به كمال وثوق ولم تكن تلك الأحوال مصونة عن تطرق الاختلاف بحسب الأمكنة والتغير بحسب الأزمنة اليها رأينا أخذ فيها أجدر بهذا المختصر فاقتصرنا فيه على الستة الأول من أجزاء الطبيعي وعقدنا لكل منها فنا **قلت الفن الأول** في سماع الطبيعي

وفيه مقالتان **المقالة الاولى** وهي باب واحد فيه اربعة فصول **الفصل الاول** في
طريق التوصل الى العلم بالطبيعيات وتعديد المبادي والاسباب لها اعلم ان علم الطبيعي
علم جزئي موضوعه الجسم الطبيعي من جهة ما هو واقع في التغير يبحث فيه عن اللواحق الذاتية له او النوع
منه او للاحق ذاتي له او لنوع من هذه الصور اكانت اعراضا او مشتقة منها والجسم هو الجوهر
الذي يمكن ان يفرض فيه امتداد ثم آخر مقاطع له على زوايا قوائم ثم ثالث مقاطع لهما كذلك وكونه
بهذه الصفة هو صورته التي بها صار جسما وليست جسميته منوطة بالامتدادات الموجودة
او المفروضة بالفعل فربما تغيرت تلك والجسمية باقية وكل من الجسم بالجهة المذكورة وما يلحقه
من تلك الجهة يسمى طبيعيا بالنسبة الى الطبيعة وستعرفها اذ بعضها موضوعات لها وبعضها
آثار تصدر منها وقد سيتضح في العلم الاعلى ان الامور الطبيعية لها مباد واسباب وقد تبين ان العلم
بكل ما له مبدأ وسبب انما يتحقق من جهة العلم بمبدئه وسببه فلا بد في معرفة الامور الطبيعية ان
تعرف مباديها واسبابها واما انيتها فيسلم ههنا وقد بين في العلم الاعلى واما ماهيتها فتوضح ههنا
واذا كانت مباد واسباب مشتركة يعرف بها الامور العامة من الطبيعيات ومختصة يعرف بها الخاصة
منها فينبغي ان يبتدأ في التعليم بالمشتركة فان العامة كالجنسيات اعرف عند العقل
من الخاصة كالنوعيات وان كان الامر في الطبيعة بالعكس فان الغاية التي تنحوها الطبيعة
هي النوعيات دون الجنسيات والاتم النظام بوجودها والشخصيات ايضا ليست
مقصودة الا في الطبائع الجزئية الخاصة والا انتقض النظام لفسادها واما العقل فلا يدركها
بنفسه بل اذا اشترك قوة نفسانية تدرج فالشخصيات اعرف اذ منها تنتزع الكليات ومع ذلك
فالحس والتخيل انما يبتديان من تصور شخص هو اكثر مناسبة للمعنى العام حتى يبلغا التصور الشخص الصرف
فان ادراكهما شبح زيد من حيث هو هذا الجسم اسبق منه من حيث هو هذا الحيوان او هذا الانسان

او نريد فلنذكر مبادي الموضوع الاعم فالجسم من غير لحاظ معنى زائد عليه له مباد اربعة اثنان منها داخلان فيه الهيولى والصورة وهما احق باسم المبادي وآخران خارجان الفاعل والغاية وهما احرى باسم الاسباب له من جهة ما هو متغير او مستكمل او كائن زيادة مبدأ هو مبدع وهو العدم **اقول** قد عرفت في كتاب البرهان ان من العلوم ما هو كلي ومنها علوم جزئية فالعلم الذي نحن بصدده اعني الطبيعي علم جزئي موضوعه الجسم المحسوس من جهة ما هو واقع في التغير او انه يقبل الحركة والسكون اوانه ذو طبيعة ويتعرف لبيان الطبيعة ويبحث فيه عن اللواحق والعوارض الذاتية للجسم من تلك الجهة او لنوع منه واللواحق قد تلحق الجسم لذاته وقد تلحق لنوع منه فالاول نحو قولنا كل جسم فله حيز طبيعي والثاني نحو ان الهواء حار رطب والثالث نحو ان الحركة تكون في مقولات اربع والرابع نحو ان الحركة الطبيعية كلما ازدادت قربا الى الحيز الطبيعي ازدادت سرعة ثم اللواحق الذاتية قد تكون صورا كقولنا كل جسم طبيعي ففيه مبدأ ميل فمبدأ الميل صورة والصورة وان كانت جزءا مقوما للجسم فهي الصورة لكن الصورة النوعية تكون من لواحق الجسم الطبيعي المطلق وصور المركبات تكون لاحقة لموادها التي هي في انفسها اجسام وقد تكون اعراضا كما في قولنا كل جسم فله شكل طبيعي وقد تكون مشتقة اما من الصور كما في قولنا الجسم المحدد للجهات يجب ان يكون فلكيا او من الاعراض كما في قولنا كل فلك متحرك بالارادة والجسم هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه امتدادات ثلثة خطية مستقيمة متقاطعة على زوايا قائمة فما يفرض فيه اولا يسمى بالطول وما يفرض فيه ثانيا متقاطعا له على قوائم يسمى بالعرض وما يفرض ثالثا متقاطعا لهما كذلك يسمى بالعمق فهذا معنى قولهم الجسم هو الجوهر الطويل العريض العميق والامكان بالفرض يعني بالفرض المحالات حتى ينتقض الرسم بالمفارقات بل التقدير دون التعيين لبعض ما يقدر الوهم فيه التخييل حكمه وتعيينه في الشيء مع بقاء حقيقة ذلك الشيء واورد لفظ الامكان تنبيها على ان الجسمية ليست منوطة

بالاستعدادات الثلاثة الموجودة بالفعل والمفروضة كذلك حتى لو لم يكن هناك امتداد خطي موجودا

او مفروضا لكن يمكن فرض الامتدادات الثلاثة كفى ذلك في الجسمية وايضا ان كانت الامتدادات

موجودة او مفروضة بالفعل فتغيرت في الوجود او الفرض لم تتغير الجسمية وانما لم نقل يمكن ان يكون

فيه الامتدادات لعدم امكانها بالفعل بحسب نفس الامر في بعض الاجسام كالمحدد للجهات

لكن للتوهم والتخييل مجال فرضها فيه وكل من الجسم من حيث وقوعه في التغير وما يخصه من هذه

الجهة من الصور والاعراض يسمى طبيعيا نسبة الى الطبيعة وستعرفها وانما نسبت اليها لان هذه

الامور بعضها موضوعات للطبيعة كالاجسام وبعضها آثار تصدر منها كاللواحق والوجه في كون

الاجسام موضوعات للطبيعة مع ان الطبيعة اما نفس الصورة المقومة او كانها جزء منها يعرف

مما ذكرته في كون الصور من لواحق الاجسام وان اختلج في صدرك ان الطبيعة اما نفس الصورة

او كانها جزء منها كما مر آنفا وسيأتي توضيحه فلا تكون الصور موضوعات لها ولا آثارا فاعلم ان الصورة

الانسانية التي في زيد ليست اثر الطبيعة الشخصية التي لزيد كالجزء من صورته بل هي اثر للطبيعة

التي في الام مثلا وقس على هذا واعلم انه سيتضح في العلم الاعلى ان الامور الطبيعية لها مباد

واسباب وقد تبين في كتاب البرهان ان العلم بكل ماله مبدء وسبب انما يتحقق ويكون علما يقينيا

من جهة العلم بمبدئه وسببه فلا بد في معرفة الامور الطبيعية من حيث حدودها التي هي مباد

تصورية لهذا العلم ومن حيث احكامها التي هي مسائل له من معرفة مباديها واسبابها الا

انه هذه المبادي والاسباب فيتسلم ههنا وتبين في العلم الاعلى فيكون من المبادي التصديقية

لهذا العلم وكذلك ما يجب ان يعلم من احوالها المبحوث عنها في العلم الاعلى حتى يعلم احوال الامور

الطبيعية واما ماهيتها فتحقق وتوضح ههنا وتكون من المبادي التصورية ثم اذا كانت هناك مباد

واسباب مشتركة بين الطبيعيات وتعرف بها الامور العامة منها ومبادي واسباب مختصة تعرف بها

الامور الخاصة منها فينبغي ان يبتدأ في التعليم بالمبادي والاسباب المشتركة التي تعرف بها الامور العامة
فان العامة كالجنسيات اعرف من الخاصة كالنوعيات وذلك واجب في الجنسيات والنوعيات
اذا عرفت النوعيات بحدودها المشتملة على الجنسيات فان المعرفة بتحديد الحد اقدم من معرفة المحدود واما
سائر الامور الخاصة والعامة فلها اسوة ما بينها فان الاعم لوروده سببا ذاتيا اعم من الجزئيات من جهة تنكشف
يكون اعرف غالبا من الاخص بالجملة فكذلك ما يكون وسيلة الى معرفة الاعم من مباديه واسبابه
ينبغي ان يقدم على ما يكون وسيلة الى معرفة الاخص من مباديه واسبابه وما ذكرنا من اعرفية الاعم من الاخص
انما هو عند العقل وذلك هو المنظور ههنا واما عند الطبيعة فالامر بالعكس فان الغاية التي تقصدها
الطبيعة بالذات انما هي النوعيات دون الجنسيات فان النظام انما يتم بالانواع فيقصدها
الطبيعة الكلية واما الاجناس فانما تقصد بالطبيعة بالتبع ولو كانت مقصودة بالذات لتم النظام
بها ووقفت الطبيعة عندها والمقصود بالذات اعرف مما يقصد بالتبع وما ذكرنا من اعرفية
الاخص عند الطبيعة من الاعم انما هو بين الانواع والاجناس فلا يرد ان الامر بين الشخصيات
وبين الكليات النوعية او الجنسية ليس كذلك فان الشخصيات ليست مقصودة بالذات في الطبيعة
اللهم الا في الطبيعة الجزئية الخاصة ولو كانت الشخصيات مقصودة بالذات في الطبيعة الكلية
لا تنقطع النظام الكلي لفسادها واما النسبة بين الامور العامة كالجنسيات والنوعيات وبين الاشخاص
في الاعرفية عند العقل فالعقل اذا اعتبر عرفانه بمجرد العقل اذ العقل لا يدرك الشخصيات بمجرد
ذاته بل باشتراك قوة نفسانية واما اذا اعتبر عرفانه بالاشتراك فالاشخاص اعرف او منتهاها
الكليات لكنه مع ذلك يكون ما هو اشبه بالمعنى العامي اعرف فان الادراك بالحس والتخييل
وان كان مما يبتدي من الشخص لكن من شخص هو اشد مناسبة للمعنى العامي ثم يتدرج حتى يبلغ الشخص
الصرف فانا اذا لاحظنا شبح زيد مثلا فادركنا اياه من حيث هو هذا الجسم يكون اسبق من ادراكه

من حيث هو هذا الحيوان وهذا اسبق من ادراكه من حيث هو هذا الانسان وهذا اسبق من ادراكه من
حيث هو زيد وكل من هذا الجسم وهذا الحيوان وهذا الانسان وزيد وان كان معنى شخصيا لكن زيدا
هو المتشخص الصرف واما ما قبله فمتشخص منتشر فان الشخص المنتشر يطلق على معنيين بنحو من الاشتراك
اللفظي احدهما فرد غير معين من كلي كحيوان ما وانسان ما ورجل ما اعني مفهوم الفردية مضافا الى
مفهوم جنس طبيعي او نوع او صنف كذلك فمعنى انسان ما انسان واحد بالعدد كائنا من كان
فيمكن في نفس الامر ان يكون زيدا او عمرا او غيرهما والثاني فرد معين غير معلوم التعيين فهو في نفس الامر
اما زيد او عمرو او غيرهما ولا يصلح ان يكون ايا ما كان من هؤلاء لكنه يصلح عند الذهن ان يكون
ايا ما منهم صلوحا ناشيا من الشك والتجويز الذهني فلنذكر مبادي الموضوع الاعم لهذا العلم
اعني الجسم من حيث وقوعه في التغير فنقول ان الجسم من حيث هو جسم من غير لحاظ معنى زائد عليه
له مباد اربعة اثنان منها داخلان في قوامه وهما الهيولى والصورة واثنان خارجان هما الفاعل والغاية
ويخص الداخلان باسم المبدئية والخارجان باسم السببية لما كانت هذه الاربعة مبادي للجسم
من غير لحاظ معنى زائد عليه تكون مبادي له من حيث هو واقع في التغير بالطريق الاولى وله من جهة
ما هو واقع في التغير او من حيث هو متكمل او كائن بائي واحد من هذه الثلاثة قيدته مبدأ ثالث
هو العدم ولهذا انخرط مع الاولين تبعا لهما في الدخول والاختصاص باسم المبدئية فهو مبدأ
بالعرض كما ستتضح **قلت الفصل الثاني** في الكلام في كل منها اما الهيولى
فهي ما من شانه ان يحل فيه امر ما صورة جوهرية جسمية او نوعية واما هيئة عرضية وتسميتها بالهيولى
من جهة انها بالقوة قابلة لذلك الامر وتسمى من جهة انها بالفعل حاملة له موضوعا ومن جهة
اشتراك الصور فيها مادة وطينة ومن جهة ابتداء التركيب منها وانتهاء التحليل اليها عنصرا
واسطقسا وربما يخص الهيولى بما يقبل صورة جوهرية ومنها الهيولى الاولى القابلة

للصورة الجسمية والنوعية للبسائط واما قبولها الصور المركبات فبالواسطة ولنضع ان هذه الهيولى
لا تتقوم بدون الجسمية ولا النوعية وانها لا تتكون ولا تفسد لكن هناك هيوليات اخر
تتكون وتفسد كالخشب للسرير وتخصص الموضوع بما يحل هيئة عرضية والمادة ربما تعمم حتى
تطلق ايضا على ما يقبل امرا لا يحل فيه كالبدن للنفس الناطقة ولها نسبة الى المركب منها
ومن الامر المقبول وهي بالعلية البتة فانها جزء من قوامه يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل
ونسبته الى المقبول وتتصور على انحاء اما ان لا يتقوم واحد منهما بالآخر ولا يظهر لهذا وجود
فان كان له مثال فكان النفس والمادة الاولى ان قوتنا الانسان واما ان تكون ذاته متقومة
بالمقبول وهو ليس وجوده متعلقا بالمادة لكنه يلزمه اذا وجد ان يقوم بمادة مفارقة او مخالطة
وهذا المقبول يسمى صورة بالتخصيص واما ان يكون المقبول متقوما بالمادة وهي متقومة في ذاتها
غير مفتاقة اليه وهذا المقبول يسمى عرضا عاما بالتخصيص والمادة قد يكفي بوحدتها ان تكون جزء
ماديا لما هو ذو مادة وقد لا يكفي بل لا بد ان يكون معها غيرها وح فاما ان تحصيل ذو المادة
من الاجتماع فقط كالعسكر من اشخاص الناس ومن الاجتماع والتركيب فقط كالبيت من اللبنات
والاخشاب ومع الاستحالة كالكائنات من العناصر **قوله** اما الهيولى فالذي نعني بها ههنا
هو ما يحل فيه امر اما صورة جوهرية سواء كانت جسمية او نوعية واما هيئة عرضية وتسميتها بالهيولى
من جهة انها بالقوة قابلة لذلك الامر ولها اسماء اخر من جهات اخر فتسمى من جهة انها بالفعل حاملة له
موضوعا لانه وضع لان يحل عليه شيء ومن جهة اشتراك الصور فيها مادة وطينة اما المادة فلانها
في الاصل الزيادة المتصلة بالشيء فيكون مشتركا فيها الكل بما يمكن ان يزاد عليه وايضا يشاركها
في الاشتقاق المد والتقسيم الذي يشترك فيه صور الحروف باسرها واما الطينية فلانها مشترك
فيها الصور الظروف التي تتخذ منها بل والصورة الانسان مثلا على ما ذكر في الكتاب المسمى

انا خلقنا الانسان من سلالة من طين فمن جهة ابتداء تركيب المركب منها عنصر فانه الاصل في الاصل ومن جهة انتهاء تحليله اليها اسطقسا اذ الاسطقس البسيط اجزاء المركب وربما تخصص الهيولى بما يقبل صورة جوهرية ومثل الهيولى بهذا المعنى الاخص الهيولى القابلة للصورة الجسمية النوعية التي للبسائط واما قبولها لصور المركبات فبالواسطة فانها بعد ان تتصور بصور البسائط تستعد لقبول صور المركبات وهذه الهيولى اعني الاولى هي السبب المادي القريب للجسم من حيث هو جسم ولكل من الاجسام البسيطة بخصوصها ايضا واما للمركبات فمادة بعيدة ومن الاصول الموضوعة ههنا المبرهن عليها في الفلسفة الاولى ان الهيولى الاولى لا تقوم بدون الجسمية ولا بدون نوعية من النوعيات المحصلة لنوع نوع وانها لا تتكون ولا تفسد ولكن هناك هيوليات غير الاولى تتكون وتفسد وهي اجسام في انفسها كالخشب للسرير وكما تخصص الهيولى بالقابل للصورة الجوهرية تخص الموضوع بما يحمل هيئة عرضية فاذا قيس الى مقبول واحد لم يمكن ان يكون شيء هيولى وموضوعا معا لكن يجوز ان يكون قابل واحد هيولى وموضوعا معا بالقياس الى مقبولين كالعناصر بالقياس الى نوعيات المركبات والى هيئات عرضية تحملها هي والمادة ربما تعمم حتى تطلق على ما يقبل امرا يكون متعلقا وان لم يكن حالا فيه كالبدن للنفس الناطقة ومن ههنا يقال في الفلسفة الاولى كل حادث مسبوق بمادة ومدة والنفس الانسانية حادثة على رأي المشائين والمادة التي هي مسبوقة بها انما هي البدن وللمادة نسبة الى المقبول واخرى الى المركب منها ومن المقبول وهذه النسبة بالعلية البتة فان المادة جزء من قوام المركب يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل فهما علتان داخلتان في قوامه الاولى تتصور على انحاء مختلفة فانه اما ان لا يتقدم شيء من المادة والمقبول على الآخر ولا افتقار اليه في التقوم ولا تظهر لهذا وجود في الواقع فان كان له مثال في الوجود

فكانه النفس والمادة الاولى ان توهما الانسان فان الانسان يكون بالمادة الاولى بالقوة وبالنفس
بالفعل ولا المادة الاولى متقومة بالنفس بل بالصورة العنصرية الحالة فيها ولا النفس الانسانية متقومة
بالمادة الاولى بل هي مفارقة لها بالقوام وان كان البدن شرطا في حدوثها لكن المادة الاولى
مادة بعيدة للانسان واما القريبة فهي البدن المشتمل على الاعضاء والقوى وتقومه
بالنفس واما ان تكون المادة محتاجة في التقوم الى المقبول والمقبول ليس وجوده متعلقا
بالمادة لكنه يلزمه اذا وجد ان يقوم مادته بمقارنته كما في النفس والبدن المقومين للانسان
او لمخالطه كما في الصور الجوهرية الحالة وهذا المقبول المقوم للمادة تسمى صورة بالتخصيص وان كانت
الصورة ربما تطلق على كل مقبول واما ان يكون المقبول محتاجا في التقوم الى المادة والمادة
متقومة في ذاتها غير محتاجة اليه وهذا المقبول يسمى عرضا بالتخصيص وان كان العرض ربما
يطلق على كل مقبول والمادة قد تكفي لوجودها ان يكون جزءا ماديا لما هي مادة له وهو
ذو مادة بالقياس اليه كمواد البسائط وقد لا تكفي بل لا بد وان يكون معها غيرها خارج اما
ان يحصل ذو المادة من اجتماع المواد فقط كالعسكر من اشخاص الناس او من الاجتماع والتركيب
فقط كالبيت من اللبنات والخشبات او من الاجتماع والتركيب مع الاستحالة كالكائنات
من العناصر وكالترياق من اخلاطه فانها وان خلطت لا يكون ترياقا بالفعل ما لم يأت عليها
مدة يفعل بعضها في بعض وتستقر على كيفية واحدة كالمتشابهة في جميعها **قلت** واما الصورة
فنعني بها هيئة تحصل في مادة سواء كانت جوهرية او عرضية وتعم فتتناول النفس الناطقة
وربما تخص بالجوهرية ومنها الجسمية التي للجسم من حيث هو وتخص من الجوهرية بالنوعيات
وربما تخص ايضا بالشكل وبهيئة الاجتماع وبصورة النظام المستحفظ كالشريعة وربما يقال
للنوع ولحقيقة كل شيء جوهرا كان او عرضا نوعا كان او جنسا وللعقول المفارقة

وللصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب تعرفان مما ذكرنا في المادة ولنضع ههنا ان
من الصورة ما تكون مع نفسه ومنها ما ليس كذلك **اقول** اما الصورة فنعني بها ههنا هيئة
تحل في المادة فيحصل منهما مركب سواء كانت جوهرية كصور العناصر او عرضية كصورة
السرير والصورة قد تعم فيراد بها ما يحصل لقابل ويتعلق به ان لم يحل فيه فيتناول النفس
الناطقة بالقياس الى البدن والى المركب منهما وربما يخص اسم الصورة بالجوهرية فلا تسمى
الاعراض صورا ومن الصور الجوهرية الصورة الجسمية التي للجسم من حيث هو جسم وهي الامتداد او
الممكن من فرض الابعاد المتقاطعة على قوائم وربما يخص تخصيصا زائدا على ذلك فيراد به النوعيات
من الجوهرية وربما يخص بعض العرضيات فانه قد يخص بالشكل وكانه المعنى الاصلي وقد يخص
بهيئة الاجتماع وقد يخص بصورة النظام المستحفظ كالشريعة وربما يقال الصورة للنوع
وان كان مركبا من المادة والصورة وكان ذلك من اطلاق اسم العمدة من الاجزاء على الكل و
يقال لحقيقة كل شيء جوهرا كان او عرضا نوعا او جنسا وكانها لما كانت الصورة هي الجزء
العمدة من حقيقة ما يتركب من المادة والصورة فتجوز اولا بارادة تلك الحقيقة منها ثم توسع ثانيا
بارادة الحقيقة مطلقا منها وايضا يقال للمعقولات المفارقة للمادة اذ هي كانها صور مجردة
عن المواد وللصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب منهما وتعرف النسبتان مما ذكرناه
في المادة فالنسبة الى المركب تكون بالعلية القريبة لانها جزء له يكون به بالفعل
كما ان المادة جزء له يكون بالقوة وربما تكون بالعلية البعيدة ايضا فان الصورة الجوهرية
تكون علة مقومة للمادة وهي علة مقومة للمركب والنسبة الى المادة تتصور على الانحاء الثلثة
المذكورة في المادة ولكن ما نضع ههنا ونبرهن عليه في الفلسفة الاولى ان من الصور ما تكون
مع نفسه كصور العناصر ومنها ما ليس كذلك كصور الافلاك **قلت** اما العدم فلا نعني به العدم

المطلق بل عدم شيء عن قابل له موجود وكونه مما لا بد منه للمتغير او المستكمل بين اي ذا التغير ان يزول
عن الشيء ما كان له ويحصل له ما لم يكن له كالثوب يسود بعد بياضه والاستكمال ان يحصل له
ما لم يكن من غير زوال امر وجودي عنه كالساكن يتحرك فتبين انه لا بد فيهما من سبق عدم ما يكون
عن قابل له واما الكائن اي الحادث فسبق العدم عليه بين لكن سبق القابل له يوضع
ههنا ويبين في الفلسفة الاولى وانما يكون العدم مبدءا ان يسمى كل ما يحتاج اليه الشيء من غير
انعكاس مبدءا له والا فالعدم لا يجامع ما هو عدم له والهيولى تفارق الصورة والعدم
بانها تجامع كلا منهما وهما لا يجتمعان والصورة تفارق العدم بان لها وجودا زائدا على ما
للهيولى بخلافه فانه يعقل حال مقارنته وجود الهيولى الى هذه الصورة اذا لم تكن موجودة
وكانت القوة على قبولها موجودة واذ وجود العدم بالعرض فكونه وفساده بالعرض فكونه
فساد الصورة وفساده كونها **اقول** لما كان العدم مع كونه لا بد منه في ان يكون
الجسم متغيرا او نحو ذلك كما سيظهر مقارنا في الوجود الذي له وانما كان بالعرض
لا مفارقا كالفاعل والغاية وان لم يكن مما معا في الوجود للجسم من حيث انه متغير او نحوه
بل تقدمه كما سياتي وكان ايضا كانه ماخوذا في ماهية الجسم المتغير مثلا انخرط في سلك
المبادي للجسم المتغير ونحوه دون الاسباب فبالحري ان يذكر مع الهيولى والصورة
فنقول انا لا نعني به العدم المطلق بل عدم شيء كالصورة عن قابل له موجود كالهيولى
ولا بد منه للجسم من حيث هو متغير او مستكمل او كائن اما المتغير والمستكمل فسبق العدم من
قابل موجود عليهما بين وذلك لان التغير ان يزول عن الشيء ما كان له ويحصل له ما لم يكن له
كالثوب يسود بعد بياضه والاستكمال ان يحصل له ما لم يكن من غير زوال امر وجودي
والمكان لا بد من زوال عدم اعني عدم حصل له كالساكن يتحرك فالحركة لا تخلف امرا

وجود يا هو ضد له او كالضد كما يخلف السواد البياض والصورة المائية الهوائية بل انما يخلف العدم المقابل له فتبين انه لابد في كل من التغير والاستكمال من سبق عدم لما يحصل عن قابل له موجود قبل حصوله ولا اشكال في ان الجسم متغير ومستكمل بالهيئات العرضية وكذا بصور المركبات فان المواد التي تحصل فيها صور المركبات كالعناصر اجسام باقية بعينها واما صور البسائط فلا يتأتى الاستكمال بها ولا التغير للاجسام البسيطة المتقومة بها لكونها انما يحصل بحصول صورها واما الهيولى فتلك الصور انما تحصل فيها بعد زوال صور كالاضداد لها عنها فتكون الهيولى متغيرة بها لا مستكملة اللهم الا ان يقال الجسم البسيط انه تشكل او تغير بالصورة حيث تم وكمل وجوده بها او تغير في نفسه بها ويكتفي فيما يشعر به الاستكمال والتغير من سبق وجود المتكمل او المتغير على ما استكمل او تغير به بسبق وجود هذا الجسم بالقوة من حيث سبق مادته واما الكائن اي الحادث فسبق العدم عليه بين لكن سبق القابل لما يكون حتى يكون الكائن مسبوقا بالعدم الذي كان منافيه اي العدم عن قابل هو موجود ليس بين بل يوضع ههنا ويبين في الفلسفة الاولى ثم انه انما سمي العدم مبدأ لان اصطلح على كل ما يحتاج اليه الشيء من غير ان يحتاج هو الى هذا الشيء مبدأ لهذا الشيء واما ان خص المبدء بما يكون كذلك مع كونه مجامعا لما هو مبدء له في الوجود فلا يكون العدم مبدء له في الوجود فلا يكون العدم مبدأ لما هو عدم له كالصورة او الهيئة ضرورة استحالة مجامعته اياه فلا يكون مبدأ للجسم المستكمل او المتغير او الكائن اذ كل من الاستكمال والتغير والكون انما هو بالتلبس بتلك الصورة او الهيئة فلا يجامعه العدم ثم الهيولى تفارق كلا من الصورة والعدم بانها تجامع كلا منهما ولا شيء منهما يجامع الآخر والصورة تفارق العدم بان لها وجودا زائدا على الوجود الذي للهيولى بخلاف العدم فانه ليس له وجود زائد على

للہیولی فی الاعیان بل لیس وجود الہیولی الی ہذہ الصورۃ اذا لم تکن موجودۃ وکانت القوۃ
علی قبولہا موجودۃ فیتعقل عدم الصورۃ من موجود قابل لہا فہذا العدم وجودہ بالذات
انما ہو فی الذہن لکن لمجرد تعقل من الذہن بل ہو موجود فی الاعیان بالعرض من حیث وجود
قابل للصورۃ بدون الصورۃ فلا یمکن ان یکون لہ کون وفساد بالذات بل انما یتکون
ویفسد بالعرض فکونہ فساد الصورۃ وفسادہ کونہا فان القابل لوجود الصورۃ ہو القابل
لوجود العدم وبہ یکون العدم موجودا بالقوۃ وانما یکون بالفعل اذا کان القابل موجودا
بدون الصورۃ فاذا کانت الصورۃ فسد العدم واذا فسدت کان **قلت**
والاشتراک فی ہذہ الثلثۃ لیس علی ان الاجسام کلہا تشترک فی ہیولی واحدۃ بالعدد او
صورۃ او عدم کذلک اذ من الاجسام ما ہی قابلۃ للکون والفساد ای ما ہیولاہ بحیث تتخذ
صورۃ وتخلی اخری ومنہا ما لیس کذلک فلا یکون للقسمین ہیولی واحدۃ بعینہا نعم سیلوح ان الاجسام
القابلۃ للکون والفساد لہا ہیولی واحدۃ واما عدم الاشتراک فی الصورۃ الواحدۃ بالعدد
فظاہر وکذا فی العدم المضاف الیہا بل معنی الاشتراک فیہا ان للاجسام کلہا ہیولی البتۃ
وہی واحدۃ بالعموم وان تعددت بالعدد وکذا الصورۃ والعدم **اقول** لما ذکرنا ہذہ
المبادی المشترکۃ للاجسام والاشتراک علی نحوین فانہ قد یکون فی واحد بالعدد کالشمس وقد
یکون فی واحد بالعموم وذلک بان لا یکون ہناک امر شخصی یشترک فیہ المتشارکان بل لہذا امر
ولذاک امر آخر لکن ینتزع من الامرین امر کلی یشملہما فذلک الامر الکلی یشترک فیہ المتشارکان
اذ لکل منہما فرد منہ فاشتراک الاجسام فی الہیولی لیس من النحو الاول اذ الاجسام علی
نحوین منہا ما ہی قابلۃ للکون والفساد ای ما ہیولاہ بحیث تتخذ صورۃ وتخلی اخری ومنہا
ما لیس کذلک بل لتستدیم ہیولاہ صورۃ واحدۃ فلا یکون للقسمین ہیولی واحدۃ

بالعدد والا لكانت هيولى بعينها مستدعية لصورة وغير مستدعية لها نعم يصلح ان الاجسام
القابلة للكون والفساد لها هيولى واحدة بالعدد وكذلك اشتراك الاجسام في الصورة
وفي العدم ليس من النحو الاول فان عدم اشتراكها في صورة واحدة بالعدد ظاهر وكذا في العدم
الذي كلامنا فيه اعني المضاف اليها فانه اذا تعددت الصورة تعددت الاعدام المضافة اليها
بل الاشتراك في هذه الثلثة من النحو الثاني فان الاجسام كلها تشترك في ان لا بد لها من الهيولى
وهي معنى واحد وان تعددت في الوجود وكذلك تشترك في ان لا بد لها من الصورة والاجسام
المستكملة او المتغيرة او الكائنة لا بد لها مع ذلك من العدم ولكل من الصورة والعدم معنى واحد و
ان تعددت افراده **قلت** واما الفاعل في الامور الطبيعية فيراد به مبدأ الحركة في غيره من حيث هو
غيره ولو بالاعتبار ويراد بالحركة مطلق الخروج من القوة الى الفعل ومبدأ الحركة في غيره اما مهيئ
يصلح المادة او متمم يعطي الصورة وكل معطي الصورة المقومة للانواع الطبيعية وهو الفاعل
للاجسام بالحقيقة لا يكون من الطبيعيات وليس على الطبيعي بعد ان يضع ان ههنا مهيئا ومعطيا ان
يحقق ذلك وما كان للطبيعيات فاعل واحد بالعدد لا يكون من الطبيعيات البتة بل عسى ان لا يكون
علة لها ايضا علة خاصة فلا بحث للطبيعي عنه اصلا نعم ان كان منها ما هو فاعل الكل منها سوى
نفسه كان يبحث عنه واما الواحد بالعموم المحمول على كل من الفواعل الجزئية لها فجاز ان يبحث عنه انه
كيف يجب ان يكون في قوته وكيف يكون نسبته الى معلوله والفاعل المشترك للطبيعيات هو الطبيعة
وحدت بانها مبدأ اول لحركة ما هي فيه وسكونه بالذات لا بالعرض اي الفاعل القريب
للحركة ان كانت هناك حركة في مقولة ما ذاتية لا قسرية ولا عرضية او للسكون كذلك
وتوضيح ذلك بانه قد يقع من الاجسام افعال وحركات فيظن بعضها صادرة من اسباب خارجة
عنها كصعود الحجر وبعضها عنها انفسها اما لازما طريقة واحدة او متفنن الطرائق اما بالارادة

كاستحالة البذور والنطف نباتات وحيوانات او بارادة كتحرك الحيوانات الى جهات او كراه

يجوز في هذين القسمين فيما يلزم طريقة واحدة ايضا ثم ما يدرينا ان الامر فيما لا نجد له اسبابا خارجة

كما ظنناه من صدوره عن المتحركات انفسها فلعل هناك محركا من خارج غير محسوس الذات او محسوس

غير محسوس التاثير ولكن يوضع ههنا ويبرهن في العلم الاعلى ان مبادي هذه الحركات انما هي قوى في

تلك الاجسام اما قوة تحرك على نهج واحد من غير ارادة وتسمى طبيعة او عن ارادة وتسمى نفسا فلكية

او لا على نهج واحد من غير ارادة وتسمى نفسا نباتية او عن ارادة وتسمى نفسا حيوانية وقد تعمم الطبيعة

فتطلق تارة على كل قوة يصدر عنها فعلها بلا ارادة فتشمل النفس النباتية واخرى على كل قوة

يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادة فيكون للعنكبوت انما يشبك بالطباع لكن

التي تخص عنها ههنا والاجسام الطبيعية طبيعية بها هي الطبيعة بالمعنى الاول وهي تارة تكون

هي الصورة بعينها كما في البسائط وربما تكون كانها جزء منها كما في المركبات ثم الطبيعة

تقال على وجه جزئي وهي الخاصة بشخص شخص وعلى وجه كلي اما بحسب نوع نوع كما نقله من مبدء مفيض

للتدبير الواجب في استحفاظ نوع او على الاطلاق كما نقله من مبدء مفيض للتدبير الواجب في

استحفاظ الكل على نظامه لا وجود لها بين ذوات قائمة في الاعيان بل انما هو في التصور

**اقول** واما الفاعل في الامور الطبيعية فيراد به مبدء الحركة في آخر غيره من حيث هو غيره ولو كانت

المغايرة بالاعتبار كما اذا عالج شخص نفسه فانه انما يعالج ويحرك الى الصحة من حيث هو طبيب وانما يتعالج و

يتحرك من حيث هو عليل والعليل من حيث هو عليل غير طبيب من حيث هو طبيب ويراد بالحركة الواقعة

ههنا مطلق الخروج من قوة الى فعل سواء كان الى صورة جوهرية او هيئة عرضية بتدريج او دفعة و

مبدء الحركة اما مهيئ يصلح المادة لقبول الصورة فانها وان كانت في حد ذاتها مستعدة

لقبول الصورة حتى يصير بالفعل صورة جوهرية كانت او هيئة عرضية والامكن خرجها اليها لكن لا يكون كاملة

الاستعداد فيكمل الفاعل استعداد ما بجعلها اقرب الى القبول مما كان وان لم يكمل الاستعداد ثم
بعد وانما تتمم بعطي الصورة لكن سيلوح في الفلسفة الاولى ان معطي الصورة المقومة للانواع الطبيعية
وهو الفاعل بالحقيقة للاجسام لا يكون من الطبيعيات وليس على الطبيعي بعد ان يضع
ان ههنا مهيئا ومعطيا ان يحقق ذلك لخروجه عن صناعته ثم الفاعل المشترك للطبيعيات
لا نعني به الفاعل الواحد بالعدد فانه ان كان للطبيعيات فاعل واحد بالعدد لا يكون من
الطبيعيات البتة والا لكان فاعلا ايضا لنفسه فلا يبحث الطبيعي عنه من حيث انه من الطبيعيات
بل سيلوح لك في الفلسفة الاولى ان عليته ايضا للطبيعيات ليست علية خاصة فكانه
علة لها علة للمبادي بها ايضا فلا يمكن ان يشتغل الطبيعي به من جهة انه يتعرف به الطبيعيات من حيث هي
طبيعيات تعرف المعلول من علتها الخاصة بها ولا من جهة ان كونها ذوات ذلك الفاعل من
اعراضها الخاصة بها نعم ان كان من الطبيعيات ما هو فاعل لكل منها سوى نفسه كان الطبيعي
يبحث عنه من حيث انه من الطبيعيات البتة ومن حيث انه عسى ان يكون علة لما سواه منها
علية خاصة واما الفاعل الواحد بالعموم اعني الفاعل الكلي المقول على كل واحد من الفواعل
الجزئية فان عليته للطبيعيات علية خاصة فلينظر فيه انه كيف يجب ان يكون في قوته وفي
نسبته الى معلوله والفاعل المشترك للطبيعيات بهذا النحو من الاشتراك هو الطبيعة وليس اثباتها
على الطبيعي كما سنشير اليه بل انما عليه ان يسلم وجودها ويتعرف ماهيتها وحدها المعلم الاول بانها
مبدء اول لحركة ما يكون فيه وسكونه بالذات لا بالعرض والمراد بالمبدء الفاعل ولما قيل انها
مبدء للحركة والسكون يعني اية حركة كانت واي سكون كان كما ستعرف ومن الحركات والسكونات
ما يتقابل فلو اريد بالمبدء المبدء التام لم يتخلف عنه الحركات والسكونات ولزم اجتماع
المتقابلات فالمراد انه مبدء غير تام لها ويكون مبدءا للحركة في مقولة بشرط الحالة الغير الملائمة فيها وللسكون

بشرط الحالة الملائمة فيها والمراد بالاول القريب الذي لا واسطة بينه وبين التحريك مثلا احترز
به عن النفس فانها تكون مبدأ لبعض حركات ما هي فيه لكن بواسطة والمراد بالحركة مطلق
الحركة في اية مقولة كانت اما في الكم فكتخلخل الهواء بالطبع بعد ما تكاثف بعارض واما في الكيف
فكتبرد الماء بعد ما تسخن واما في الاين فكهبوط الحجر واما في الجوهر لو كانت فيه حركة فكالتحجر وكذا
المراد بالسكون في اية مقولة كان فان قلت ان اريد ان الطبيعة ما يكون مبدء اول لكل
حركة تكون فيما هو فيه وسكون كذلك اي ما لا يكون في الجسم الطبيعي حركة في مقولة ولا سكون
فيها الا ويكون هو مبدءه الاول فلا يكون في الحيوانات طبيعة اذ ليس فيها شيء يكون مبدء
لكل حركة وسكون فيها فان المبدء الاول لحركاتها الارادية غير ما هو المبدء الاول لحركاتها التي
ليست بارادية وان اريد انها ما يكون مبدء اول لحركة ما فيه وسكونه في الجملة انتقض الحد
بالنفس الحيوانية فانها مبدء اول للحركات الارادية واما ما ظن ان النفس انما تحرك بتوسط الطبيعة
فلم يرض به الشيخ قائلا ان الطبيعة لا تستحيل محركة للاعضاء خلاف ما توجبه ذاتها طاعة للنفس ولو استحالت
الطبيعة كذلك لما حدث الاعياء عند تكليف النفس اياها خلاف مقتضاها ولما تجاذبت مقتضى
النفس ومقتضى الطبيعة واما ان النفس تحرك بما احداث الميل فالطبيعة ايضا كذلك فان اعتبر الميل محركا
لم يكن شيء من الطبيعة مبدأ اولا مع ان لم يعد محركا بل مراده تحريك المحرك كما هو الحق فيكون التحريك بما احداث
الميل كما لا يقدح في كون الطبيعة مبدأ اولا كذلك لا يقدح في كون النفس كذلك فيهما سيان قلت
لعل المراد ان الطبيعة ما يكون مبدئيته لكل ما يكون هو مبدء له من حركة ما فيه وسكونه اولية والنفس
الحيوانية وان كانت مبدئيته للحركات الارادية اولية فليست مبدئيته لحركات النمو لكون اولية
بل باستخدام الطبائع والكيفيات انما الاشتباه في النفس الفلكية فان الشيخ صرح بكون الطبيعة المجردة مبدأ
لها التي تفعل افاعيلها على نهج واحد لا بارادة فهي مقابلة للنفوس الفلكية والارضية كما

سنشير اليه واطلق النفس حيث استند اخراجها عن الحد الى قيد الاولية فالظاهر منه خروج النفس
الفلكية ايضا بقيد الاولية على انه ليس في الحد قيد آخر يخرجها لكنها تحرك الجرم السماوي بارادة جزئية
تابعة لتصور جزئي انما يتأتى بقوى جسمانية هي بمنزلة الخيال فينا فان لم يعتبر تلك القوة محركة
بل آلة كانت النفس هي المبدأ الاول فكيف تخرج بقيد الاولية وان عدت تلك القوة محركة
قريبة كما يقع في عباراتهم انتقض حد الطبيعة بها ولا يمكن ان يقال انها هي الطبيعة الفلكية اذ
هي اذا عدت فاعلة كانت فاعلة بارادة بخلاف الطبيعة والى ادعى ان تحريك
النفس الفلكية او تلك القوى انما هو باستخدام الطبيعة الفلكية التي لا شعور لها فهي المبدأ الاول
طولب البرهان على ذلك قوله ما هو فيه احتراز عن المبادي الصناعية والقسرية والمحرك
بالحقيقة في الحركات القسرية وان كان طبيعة المقسور بتسخير القاسر اياها والقاسر انما هو
من المعدات لكن لما كانت الاوهام تذهب الى كون القاسر هو المحرك احترز عنه بذلك
وقوله بالذات يحتمل التعلق بالمحرك اعني المبدأ اي ما يكون تحريكه ومبدائيته بالذات لا عن
تسخير قاسر وبالمتحرك اي ما يكون مبدأ لحركة ما يتحرك بالذات لا عن قاسر خارج وبالجملة فاحترز
به عن طبيعة المقسور بالقياس الى الحركة القسرية فانها لا تسمى طبيعة بالقياس اليها وقوله لا بالعرض
ايضا يحتمل الوجهين اي الذي يكون تحريكه بالعرض ولا يكون مبدأ الحركة ما يتحرك بالعرض و
بالجملة فاحترز به عن طبيعة المتحرك بالعرض فانها لا تسمى طبيعة بالنسبة الى حركته العرضية سواء
كانت الحركة عرضية من كل وجه كحركة جالس السفينة فان طبيعة الجالس تتحرك بالعرض لحركة تحرك
السفينة اي لتفاوت نسبته الى الامور الساكنة كالاشجار النابتة على الشط بالمحاذاة
مثلا وذلك لان طبيعته توجب الثقل الموجب للاعتماد على السفينة والاستقرار عليها كذا
لحركته بحركة السفينة لكن طبيعة الجالس لا تسمى طبيعة بالقياس الى هذه الحركة اذ انما اقتضاها العارض

٢١

حركة السفينة او كانت عرضية من وجه كحركة صنم من النحاس الى سفل الثقالة فهذه الحركة من حيث
انها حركة صنم عرضية والطبيعة مبدء لها بالعرض فلا تسمى طبيعة بالنسبة اليها وهي بعينها
من حيث انها حركة جسم او نحاس غير عرضية وان شئت ان يتضح امر الطبيعة عندك مزيد
وضوح وتميز فرط امتياز فاستمع انه لا شك في انه قد يقع من الاجسام سيما التي قبلنا افعال
وحركات بحيث يصح ان ينسب تلك الافعال والحركات اليها فيقال مثلا صعد الحجر او هبط ونمى النبات
وتحرك الحيوان فنظن ان بعض تلك الافعال والحركات صادرة عن اسباب خارجة عن الاجسام التي تلك
الافعال والحركات قائمة بها كصعود الحجر اذا رماه احد الى فوق وبعضها عنها انفسها وهذا اما ان
يكون دائما على طريقة واحدة او يكون متفننا في الطرائق مختلفها وهذا اما ان يكون لا بارادة كاستحالة
البذور نباتات والنطف حيوانات فان ذلك يشتمل على حركات مختلفة كمية وكيفية من غير ارادة
او يكون بارادة كتحرك الحيوانات بالحركات الارادية الى جهات مختلفة واما اللازم طريقة واحدة
فانما نجد منه في الاجسام التي قبلنا ما يصدر لا بارادة كهبوط الحجر لكن الرائي لا يمنع من تجويز
فيه ايضا فليس ينقبض عن ان يجوز ان ما هو لازم طريقة واحدة ما يصدر عن ارادة وان لم يكن
وقف بعد على البرهان المذكور في موضعه على ان الامر كذلك وان الحركات الفلكية المتشابهة انما
تصدر بارادة ثم ما ذكرناه من جعل قسمي التقسيم الاول ايضا انما هو قبل العثور على البرهان القائم عليه
يتبادر الى الرائي على سبيل الظن والتخمين دون الجزم واليقين فانه ما يدري ان الامر فيما لا نجد له اسبابا خارجة
كما رأيناه من صدوره عن المحركات انفسها فلعل هناك محركا خارجيا غير محسوس الذات او محسوس الذات
غير محسوس التاثير فان المحرك قد يكون محسوس الذات لكن لا توقف على تاثيره في بادي الرأي فانك اذا
رأيت الحديد يتحرك الى المغناطيس ولم تك قبل ذلك واقفا على طبيعة المغناطيس فلعلك لا تتفطن لكون
المغناطيس المحرك ولكن لما تسلم سابقا تسليم الاصول الموضوعة المبرهن عليها في العلم الاعلى ان

المولوي محمد بركة الله

هذه الحركات التي لا تجد لها اسبابا من خارج انما هي قوى في تلك الاجسام اي متعلقة بها اعم من ان يكون حالة فيها او لا كالافلاك فقوى تكون على ما اشعرناك اربعة اقسام اما قوة تحرك على نهج واحد من غير ارادة وتسمى طبيعة او عن ارادة وتسمى نفسا فلكية او لا على نهج من غير ارادة و تسمى نفسا نباتية او عن ارادة وتسمى نفسا حيوانية فوضح بذلك امتياز الطبيعة عن المبادي الخارجية وعن النفوس الارضية والسماوية هذا وقد تعمم الطبيعة عن هذا المعنى فتطلق تارة على كل قوة تصدر عنها فعلها بلا ارادة وان لم يكن لا نهج طريقة واحدة فتشمل النفس النباتية وتارة على كل قوة يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادة فتشمل نفوس الحيوانات ايضا بالقياس الى افعالها الارادية الصادرة عنها من غير روية فيكون العنكبوت انما ينسج بالطبع لكن الطبيعة التي يبحث عنها ههنا والاجسام الطبيعية سميت طبيعية بالنسبة اليها انما هي الطبيعة بالمعنى الاول الاخص ثم الطبيعة ربما تكون هي الصورة بعينها كما في البسائط العنصرية فان طبيعة الماء هي صورته التي افادت هيولاه نوعا وهي غير محسوسة ويصدر عنها آثار محسوسة وانما تصدر عن الطبيعة الواحدة الآثار الكثيرة في جوهر الماء بجهات كثيرة فالبرودة مثلا بالقياس الى المتاثر عنه والرطوبة بالقياس الى المؤثر فيه المتشكل له والميل بالفعل بل التحريك ان لم يمنع مانع بالقياس الى الحيز الغريب والتسكين بالقياس الى الحيز المناسب وقد تكون كالجزء من الصورة كما في المركبات فان الاجسام المركبة ليست انما تحصل حقيقتها بالقوة المحركة لها بالذات الى جهة وان كان لا بد لها منها بل كان صورها تجتمع من عدة معان تتحد كالانسانية المتضمنة للقوى الطبيعية وقوى النفس النباتية والحيوانية والنطق وكيفية هذا الاجتماع تبين في الفلسفة الاولى ثم الطبيعة يقال على وجهين جزئي وهي الخاصة بشخص شخص من افراد الانواع الطبيعية المتكفلة بنظم مصالح الشخص على سبيل التسخير من المبدأ المتعالي

المبدأ المتعالي عن الطبيعيات وكلي وذلك اما بحسب نوع نوع مثل ما نقله من سيد مفيض للتدبير
الواجب في استحفاظ النوع من حيث هو نوع او على الاطلاق كما نقله من سيد مفيض للتدبير
الواجب في استحفاظ الكل على نظامه مثلا وجوه وللطبيعة الكلية بحسب نوع او على الاطلاق
في الاعيان بان يكون لها ذوات قائمة فيها بل انما وجودها في التصور وذلك انه لما ان
العناية الفعالية دبرت حال شخص شخص بابداع طبيعة فيه مقتضية لما يلائمه ويصلح له كذلك
دبرت نظام كل نوع بل نظام الكل لكن لا بخلق طبيعة واحدة في جسم مقتضية لمصلحة النوع
او الكل ولا بخلق طبائع سارية في اشخاص نوع او في الاجسام كلها يكون كل منها مقتضية
لنظام النوع او الكل بالذات بل بان ابدع المواد القابلة واودع فيها الطبائع الفاعلة بحيث
يؤدي اجتماعها وترتيبها على نمط خلقها الى حفظ نظام النوع او الكل وان لم يكن ذلك مقتضى
واحد منها بالذات فالطبيعة الارضية انما تطلب السفل لا لكونه ملائما لنظام الكل بل لانه ملائم
للارض والنارية انما تروم نحو المحيط لانه ملائم للنار لكن باقتضاء تلك وتلك واقتضاء تلك
بها ينتظم صلاح الكل ويمكن نشو النباتات وتعيش الحيوانات الغالبة عليها طبيعة الارض فالامر
المعقول للمبادي الفياضة من صورة النظام للكل لكونه مقتضيا لفيضان النظام في الانواع
او الاعيان على تلك الصورة كانه يسمى طبيعة على ضرب من التمثيل او تقدر هناك طبيعة
مدبرة للكل او النوع من حيث هو نوع او كل على نحو من التخييل وقد تسمى طبيعة الجرم الاول من
الاجرام الاثيرية التي هي الاصل في استحفاظ النظام طبيعة كلية واما ما نقل عن بعض الاوائل
من ان كلا من الطبيعة الكلية التي بحسب نوع والتي على الاطلاق قوة موجودة فالاولى سارية
في اشخاص النوع والثانية في الكل وما نقل عن آخرين من ان كلا منهما واحد في ذاته وفيضانه
عن الواحد الحق وتنقسم بانقسام الكل وتختلف في القوابل كالشعاع المنحدر من الشمس

على الاجسام المختلفة الاستعدادات لقبول النور فانه لم يكن مرئيا ولا فهو مما لا يصغى اليه

**قلت** ومن الالفاظ الماخوذة من الطبيعة الطبيعي وقد عرفته وما له الطبيعة وهو الجسم المتحرك او الساكن بطباعه وما بالطبيعة وهو ما وجوده او قيامه بالفعل عنها كالاشخاص والانواع الطبيعية وما بالطبع وهو كل ما يلزمها وما يجري مجرى الطبيعي وهو ما توجبه الطبيعة بذاتها والخارج من المجرى الطبيعي اعني ما هو بسبب غريب او ما هو بها لكن لا لذاتها بل لعارض في المادة القابلة لفعلها كالراس المسفط والسليم ههنا انه لا يكون عن المبدأ الاول فعل في الاجسام الطبيعية خارج عن مجرى طباعها الا على سبيل التادي والتوليد وربما يكون الخارج عن مجرى الطبيعة الجزئية غير خارج عن مجرى الطبيعة الكلية كالموت الخارج عن مجرى طبيعة زيد مثلا فان الطبيعة الكلية فيه تقاصد كتخليص النفس للسعادة التي لها خلق البدن واما تخلفها في البعض فلسوء الاختيار وكاخلاء المكان لكي يمكن تشخص آخر ليسوا احقاء بدوام العدم من معدلها بالخلود **اقول** هناك الفاظ مستعملة فيما بينهم ماخوذة من الطبيعة منها الطبيعي وقد عرفته ومنها ما له الطبيعة وهو الجسم المتحرك بطباعه او الساكن كذلك ومنها ما بالطبيعة وهو ما وجوده بالفعل او قيامه بالفعل من الطبيعة اما بالوجود الاول كالاشخاص الطبيعية او بالوجود الثاني كالانواع الطبيعية ومنها ما بالطبع وهو كل ما يلزم الطبيعة ومنها ما يجري مجرى الطبيعي وهو ما يوجبه الطبيعة بذاتها من غير اعتبار عارض غريب يقابله الخارج عن المجرى الطبيعي وهو ما يكون بسبب غريب او يكون بسبب الطبيعة لكن لا لذاتها بل لعارض في المادة القابلة لفعلها كالراس المسفط والاصبع الزائدة فيما وانكانا بالطبيعة او الطبيعة اقتضتهما لكن ليسا على المجرى الطبيعي اولم تقتضيهما لذاتها بل بعارض كون المادة في كيفيتها او كميتها بحيث تستعد لذلك ومما ينبغي ان يسلم ههنا ويتبين في الفلسفة الاولى انه لا يكون عن المبدأ الاول تعالى مجده وملائكته الذين يفعلون ما يامرون فعل قسري في الاجسام الطبيعية خارج عن مجرى طباعها الا على سبيل التادي والتوليد

من الافعال الطبيعية واعلم انه قد يختلف الحال بالنسبة الى الطبيعة الجزئية والكلية فيكون الشيء خارجاً عن المجرى الطبيعي بالقياس الى الطبيعة الجزئية دون الكلية كالموت فانه خارج عن المجرى الطبيعي بالنسبة الى الطبيعة الشخصية اذ ليس لها فيه غاية بل هو فقدانها لكنه غير خارج عن الطبيعة الكلية اذ لها فيه مقاصد منها تخليص النفس للسعادة التي انما خلوت البدن ليكون آلة الى نيلها فان صرف اللحاظ عن الجزء الخسيس من الانسان لم ينظر الا الى النفس كان ذلك غاية للطبيعة الكلية بحسب النوع البتة من هذا الوجه لانها الكمال بالنسبة الى الفطرة النوعية واما تخلصها في البعض حيث يكون الموت في حقه تورطاً في درك الشقاوة فذلك لسوء الاختيار لا الطبيعة النوع ومنها اخلاء المكان فانه لولا الموت وكانت الاحياء مخلدين كان المكان مشغولاً بهم ولم يفضل الا ما يسع اقل قليل بالنسبة الى ما يمكن ان يوجد من اشخاص النوع الذين يستوجبون بدوام العدم من هو لا الاحياء بدوام الوجود فاوجبت الحكمة المقتضية للجود المراعية للعدل ان يفنى هولاء عنهم ويخلفهم امثالهم **قلت** واما الغاية في الطبيعيات فالاجلة الحركة والغاية الحقيقية للجسم بالاجلة طبعت الصورة في المادة وقس حال الغاية في الاشتراك على الفاعل وهما كانهما مبدءان غير قريبين الا ان القريب للمادة والصورة والفاعل علة للغاية في الوجود في الاعيان والغاية من حيث شيئيتها وتصورها علة لفاعلية الفاعل وقد يتفق ان يتحد الفاعل والغاية والصورة بالماهية فالصورة الانسانية من الابوين هي المبدء لكون الصورة الانسانية في النطفة وهذه هي التي تتحرك النطفة اليها وهي التي حصلت في المادة فصيرتها انساناً فاذا قيست الى المادة او المركب كانت صورة واذا قيست الى الحركة كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تبتدي وغاية من حيث انها اليها تنتهي

**اقول** اما الغاية في الطبيعيات فالاجلة الحركة اعني بها كل خروج من قوة الى الفعل لو لغاية

الحقيقية للجسم لا لاجله طبعت الصورة في المادة والاشتراك في الغاية ليس على ان غاية واحدة بالعدد يشترك فيها الطبيعيات باسرها فانها ان كانت كذلك كانت خارجة عن الطبيعيات ولعل عليتها للطبيعيات لا تكون حلية مختصة بل الاشتراك فيها على ان لكل من الطبيعيات غاية والغاية واحدة بالعموم تشمل الغايات الجزئية على قياس ما عرفت في الفاعل ثم الفاعل والغاية كانهما مبدءان غير قريبين من بها القريب للمادة والصورة حتى لو فرض غنا بهما عن الفاعل والغاية استغنى المركب والفاعل علة للغاية في الوجود في الاعيان بتوسط المعلول اخر الغاية والغاية علة لفاعلية الفاعل لكن لا من حيث وجودها في الاعيان حتى يدور الامر بل من حيث شيئيتها والشيئية معنى غير الوجود ومن حيث وجودها في ذهن الفاعل ثم قد يتفق ان يكون الفاعل والغاية والصورة متحدة بالماهية فالصورة الانسانية هي المبدء الفاعلي لتحرك النطفة الى الانسانية لكونها فيها وهذه الصورة الكائنة في النطفة هي التي تحركت النطفة اليها وهي التي حصلت في المادة فقومتها انسانا فاذا قيست الى المادة او الى المركب كانت صورة واذا قيست الى الحركات كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تنبعث وتبتدي وغاية من حيث انها اليها تنتهي وتنقطع **قلت** وكل من مبادي الاربعة للجسم تكون اما بالذات او بالعرض وايضا اما بالقوة او بالفعل وايضا اما قريبا او بعيدا وايضا اما مركبا او بسيطا وايضا اما خاصا او عاما وايضا اما جزئيا او كليا **اقول** كل من هذه المبادي الاربعة التي للجسم من حيث هو جسم يكون اما بالذات او بالعرض وايضا اما بالفعل او بالقوة وايضا اما قريبا او بعيدا وايضا اما بسيطا او مركبا وايضا اما خاصا او عاما وايضا اما جزئيا او كليا فهذه ستة تقاسيم كل الى اثنين متقابلين وبهذا حصل اقسام تقسيمين فالمادة بالذات لا لاجل نفسها بقبل الشئ كالمادة الاولى للصورة الجسمية او النوعية كالعناصر للصورة المعدنية مثلا

والتي بالعرض فنحو ان يوخذ المادة مع صورة تضاد الصورة التي اخذت للمادة مادة لها او للتي حصل
بها فتزول بحلولها كالنطفة للانسان فليست مادة حقيقية له لفسادها عند كونه او مع صورة لا تضاد
الاخرى ليست واختلف في كونها مادة كالطبيب للتعالج فانه انما يعالج من حيث هو عليل لا من حيث هو
طبيب والصورة بالذات ما يكون جزءا لحصول الماهية صورة له واخذت من حيث هو كذلك نحو الصورة
الذهبية للذهب والتي بالعرض فما تقارنها اما نافعة كصفار الزيبق والكبريت او لا كلتيهما من عوارض
اللازمة او المفارقة للذهب والفاعل بالذات ما يكون مبدءا للفعل واخذ من حيث هو مبدء
كالنار للتسخين والذي بالعرض فمنه ما يزيل ضدا فيقوى الضد الآخر فينسب اليه فعل ذلك
الآخر كقولنا السقمونيا يبرد فانه يسهل الصفراء فيقوى البلغم ويبرد ومنه ما يكون مبدءا
للفعل باعتبار واخذ باعتبار آخر كقولك الطبيب يبني من حيث هو بناء لا من حيث هو طبيب ومنه
ما يكون متجها بالذات الى غاية ويعرض لها غاية اخرى مثل الحجر يشج فانه بذاته يهبط فاتفق
ان كان في ممره رأس فاتى عليها فشجها وقد يعد منه ما لا يكون مبدءا اصلا بل يكون كثيرا
ما يتفق عند حضوره حصول خير او شر فيظن ان حضوره هو السبب في ذلك فيتفاول به او يتطير
منه والغاية بالذات هي التي يتجه اليها الحركة لاجل نفسها كالحصول في الحيز الطبيعي للثقلة الطبيعية
والصحة للمعالجة والغاية بالعرض منها ما يقصد لا لذاته بل للغاية بالذات كشرب الدوا
لذوه وانما الغاية بالذات هي الصحة ويسمى مثل الشرب بالمنافع ومثل الصحة بالخير
ومنها ما يلزم الغاية كالتغوط للاكل فان الغاية هي كف الجوع والتغوط لازم له وقد يعد
كالجمال للرياضة فان غايتها هي الصحة والجمال قد يعرض الصحة ومنها ما يعارض
الغاية الذاتية والغاية الذاتية قد توجد معها وقد لا وهي كالشجة لهبوط الحجر و
قتل الانسان لحركة السهم المرمى الى الصيد والمادة بالفعل كهيولى الاولى كـ

للصورة الاولى وبدن الانسان لصورته والمادة بالقوة كالنطفة للصورة الانسانية والصورة بالفعل
ظاهرة والصورة بالقوة من وجه فلقوة الكتابة مع عدمها بالفعل للكاتب والفاعل بالفعل
كالنار بالقياس الى احراق ما يحرقه بالفعل و بالقوة كالنار بالقياس الى احراق ما يقوى
على احراقه ولا يحرقه بالفعل وتختلف القوة بالقرب والبعد كقوة الصبي على الكتابة وقوة
من له ملكة الكتابة عليها والغاية بالفعل و بالقوة كالصورة بالفعل و بالقوة وقوة العلة
بازاء قوة المعلول وفعليتها بازاء فعليته والمادة القريبة كالاعضاء للبدن والبعيدة
كالاخلاط والاركان له والصورة القريبة كالتثليث للمثلث والبعيدة كذي الزاوية
له والفاعل القريب كالقوة المحركة التي في الاوتار والعضلات لتحريك الاعضاء والبعيد
كالنفس له والغاية القريبة كالصحة لشرب الدواء والبعيدة كالسعادة له والمادة البسيطة
كالهيولى الاولى للصورة العنصرية والمركبة كالاعضاء للبدن والصورة البسيطة
كصورة الماء والمركبة كصورة الانسان فكانها تجتمع من عدة صور وقوى والفاعل
البسيط كالجاذبة للجذب والمركب كالجاذبة والماسكة للجوع والغاية البسيطة كالشبع للاكل
والمركبة كالجمال وقتل القمل للبس الحرير والمادة الخاصة ما يختص بالصورة ولا يصلح لما لا يجانسها
من الصور كبدن الانسان لصورته والعامة كالخشب للسرير والكرسي والصورة الخاصة
كفصل الشيء لكن باعتبار انه صورة لا فصل فبينهما فرق والعامة كجنس الخاصة للشيء والفاعل
الخاص كالدواء الذي شربه زيد لصحة بدنه والعام كالهواء المغير لاشياء كثيرة والغاية الخاصة
كلقاء زيد لحركة عمرو اليه والعامة كاسهال الصفراء لشرب السقمونيا فانه غاية له ولشرب
البنفسج والمادة الجزئية ما تكون مساوية لما بازائها من غير المادة في العموم والخصوص
كالمادة الشخصية للمادي الشخصي والنوعية للنوعي كهذا الخشب لهذا الكرسي

لهذا الكرسي او الخشب للكرسي والكلية بان يكون اعم كالخشب لهذا الكرسي او الجسم للكرسي والصورة
الجزئية والكلية لا تخالف الخاصة والعامة والفاعل الجزئي كهذا الطبيب لهذا العلاج فهو
جزئي وان كان عاما لانه كما يكون فاعلا لهذا العلاج يكون فاعلا لغيره والكلي كالطبيب
لهذا العلاج والغاية الجزئية كقبض يد على فلان عن ثمنه المقصود من سفره والكلية كانتصافه من ظالم مطلقا

قال الفصل الثالث في البخت والاتفاق وما يتصل بهما فقد جرت العادة بذكر ذلك
ههنا ان من الاقدمين من انكر ان يكون للبخت معنى قائلا ان من الغباوة ان نجعل للاشياء اسبابا
موجودة فنعدل عنها ونرتاد عللا مجهولة من البخت والاتفاق فمن حفر بئرا فعثر على كنز او زلق
فيه جزم الاغبياء بان البخت السعيد او الشقي لحقه ولم يلحقه بخت البتة بل كل من يحفر الى ان
يناله ومن يميل على زلق في تنفير يزلق عنه ومنهم من اثبته وعظم امره فقالت فرقة انه سبب الهي
يجل عن ان يناله العقول حتى ان منهم من اتخذ باسمه صنما يعبده وزعمت طائفة انه صدر ورا الشيء
لا بالسبب فذيمقراطيس واشياعه يرون ان تكون العالم كذلك دون الامور الجزئية وانبذقلس واشياعه
لا يقدمون على جعل العالم كذلك ولا ينكرون الفاعل البتة ولكن يرون الامور الجزئية الطبيعية كائنة
لا للغاية بل للضرورة المادية اليس ان الشمس اذا تبخرت تخلص البخار الى الجو البارد وبرد فصار ماء ثقيلا
فينزل مطرا بالضرورة فكيف يرخص الفطانة ان يظن ان ذلك للمنافع المترتبة عليه وقس على
ذلك وكيف تفعل الطبيعة لاجل شيء وليست لها روية ولو كان كذلك لم يقع التشوهات
والزوائد والموت واما النظام المشاهد في تكون الامور الطبيعية وسلوكها الى ما
يوجبه الضرورة فلا ينبغي ان يعتبر به اذ بازائه نظام الفساد فلو كان النشو لغاية كان الذبول
لغاية الموت وهو لا يصلح ان ترومه الطبيعة وهؤلاء لم يعلموا ان المادة وان كانت لم تقبل
الا تلك الصورة لكن لم تحصل هذه الصورة لهذه المادة لان المادة لم تقبل الا اياها

بل حصلت هذه المادة لهذه الصورة لاختصاصها بقبول هذه الصورة وحينئذ اذا عدمت
الطبيعة الروية لم يكن الفعل الصادر عنها متوجها الى غاية فان الروية لاختيار الفعل من
بين افعال يجوز اختيارها لكل منها غاية ولو سلمت النفس عن النوازع المختلفة لكان يصدر
عنها الفعل على نهج واحد من غير روية والصناعة اذا صارت ملكة لم يحتج فيها الى الروية
ولا ريب في انها لغاية والقوة النفسانية اذا حركت عضوا فانما يحرك العضل والوتر
فيتبعه تحريك ذلك العضو والنفس لا تشعر بتحريكها العضلة مع ان ذلك الفعل اختياري واما
العبث والتنفس ونحوها فمنها ما هو قصور وعدم فعل ولا نضمن ان الطبيعة تستطيع ان تحرك
كل مادة الى الغاية ولا ان لاعدام افعالها غايات ومنها ما هي زيادات وهي لغايات فان المادة
اذا فضلت حركت الطبيعة فضلها الى الصورة التي تستعد لها ولا تعطلها ونظام الذبول متادٍ
الى غاية فان له اسبابا مركبا من الحرارة والطبيعة البدنية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة والطبيعة
غايتها حفظ البدن ما امكن بمداوات لكن كل ثان من المدد تقع الاستعداد فيه اقل من سابقه
فيكون ذلك سببا بالعرض لنظام الذبول وانما نضمن ان فعل كل طبيعة يكون لغاية لها
لا لفعل غيرها ثم نحو الذبول والموت وان لم يكن غاية فغاية بالقياس الى بدن زيد فهي غاية ضرورية في
النظام ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان واجزاء النبات لم يرتب في ان الامور الطبيعية منساقة
في الكون الى غاية وخير ومع ذلك لا ينكر ان فيها امورا ضرورية يحتاج اليها للغاية او تلزم
الغاية والتحقيق ان الامور التي لا تكون متوقعة بالقياس الى شيء اذ هي غير دائمة ولا اكثرية بالقياس
اليه يقال لها انها كائنة بالاتفاق بالقياس اليه فان لم يكن له تأدية اليها لم يكن سببا
اتفاقيا وكان هناك سبب غيره وان كانت يقال انه سبب اتفاقي لها وحده بل بانضمام امر
بالانضمام ضميمة اليه يصير بتلك الضميمة موجبا لها اذ سيلوح في الفلسفة الاولى ان الشيء

ما لم يحصل موجد فاذا اقيست الى المجموع لم يقل انها بالاتفاق وانما ذلك اذا اقيس اليه بدون تلك الضميمة فالعثور على الكنز اذا نسب الى حفر الارض لبناء البيت مثلا كان بالاتفاق وكان الحفر سببا اتفاقيا له وان نسب الى حفر غايته في موضع قد دفن فيه كنز لم يكن بالاتفاق وكان السبب موجبا له وكان البخت اخص منه فانه انما يقال لما يؤدي الى شيء يعتد به ويبدء ارادة من مختار من الناطقين وسعادة البخت ان يؤدي الى غاية محمودة وشقاوته ان يؤدي الى غاية مذمومة وما لا يكون سببا البتة لكن قد تكرر عند حضوره حصول اسباب سعادة او شقاوة فيشعر من حضوره عودا ما اعتيد يقال له الميمون او المشؤوم واما ما سببه طبيعية فيقال له الكائن من تلقاء نفسه **اقول** لما ذكرت المبادي العامة للطبيعيات وحصرت في اربعة او خمسة وهناك شك عم انه لا يجب ان يكون للطبيعيات تلك المبادي بل يجوز ان تكون بمجرد البخت والاتفاق اي بلا علة فاعلية ولا غائية او بلا غائية اذ زعم ان من المبادي البخت والاتفاق ايضا فبالحري ان نذكر البخت والاتفاق وما يتصل بهما وتحقيق الامر في ذلك على ما قد جرت العادة به وان كان الموضع الاصلي له هو الفلسفة الاولى فنقول ان من الاقدمين من انكر ان يكون للبخت والاتفاق معنى محقق فان فهم منه هو ان تكون هناك علة مجهولة تسبب اشياء الا انه ويعبر عنها بالبخت والاتفاق كان يقال لمن حفر بئرا فعثر على كنز او زلق فيه انه بخت سعيد عثر على الكنز او شقي حتى زلق في البئر والقول بهذا انما يتاتى ممن له مسكة فان هناك اسبابا موجبة يتفطن بها من له فطانة ولا يعدل عنها مترددا الى العلة المجهولة الا ذو غباوة فان من يحفر البئر في موضع فيه كثير دفين يوصله حفره في ذلك الموضع الى الكنز ومن يميل على زلق في شفير يلقيه ميله ذلك الى البئر وعولا قد احتاجوا الى ان للاشياء اسبابا موجبة التي يتفطن لها من تيسر له ولكن لا يلزم من ذلك ان لا يكون للبخت والاتفاق معنى محقق اصلا ومنهم من اثبت البخت والاتفاق وعظم امرهما

فقالت فرقة انه سبب الٰهي يجل عن ان يناله العقول حتى ان منهم من اتخذ باسمه صنما يعبده وهؤلاء
لعلهم لم يتفطنوا في الاكثر للاسباب الحقيقية المختلفة واخطؤا في نسبته كل ما لم يدركوا سببه الى
واحد غير المسبب الذي ربط بحكمته كل شيء بسببه وزعمت طائفة ان البخت هو صدور الشيء
لا لسبب وهؤلاء قد افترقوا ففرقة منهم كديمقراطيس وتلميذه فلوحوس وشيعتهما يرون
تكون العالم كذلك من غير سبب موجد ولا غاية مقصودة لكن يرون الامور الجزئية مثل الحيوانات
والنباتات كائنة باسباب مقتضية لها وهم قد خالفوا الصواب في تجويز الترجيح بلا مرجح و
سينكشف في الفلسفة الاولى ما عم الامر عليهم وفرقة اخرى كانبادقلس مع اتباعه لا يقدمون
على القول بتكون العالم كذلك لا ينكرون ان لها فاعلا ولكن يرون الامور الجزئية التي في عالم الطبيعة
كائنة عن الاسطقسات لا لغاية بل لضرورة المادة وذلك لان الشمس مثلا اذا بخرت
فوصل البخار الى الجو البارد فبرد وصار ماء ثقيلا فنزل مطرا بالضرورة فمن لم يتفطن بهذا
السبب الضروري لا يحصل لفطانته ان يظن ان ذلك انما هو لما اتفق ان يحيا الارض للنباتات
واعدادا قوات الحيوانات وكما انه تصلح كذلك فقد تفسد البيادر وقس على ذلك سائر الامور
الطبيعية التي يتوهم انها الغايات كاعضاء الحيوان فيتوهم انها على ما هي عليها من المقادير والاشكال
لاغراض ومصالح ليست كذلك بل لاتفاق ملاقاة مواد قابلة لصور مخصوصة مع الفواعل
مثلا ان المادة التي خلقت منها الثنايا انما تقبل الحدة فاستحدت والمادة التي خلقت
منها الاضراس بخلاف ذلك فيتوهم ان ذلك انما هو لمصلحة القطع وهذا لمنفعة الطحن قالوا
وكيف تفعل الطبيعة لاجل شيء وليست لها روية حتى تقصد غاية وتختار مصلحة ولو كانت
انما تفعل للمصالح المرعية لم تقع التشويهات والزوائد في الخلقة ولم تقع الموت واما ما
اعتبره القائلون بالغايات من النظام المشاهد الذي يتفق في تكون الامور الطبيعية

وسلوكها الى ما توجيه الضرورة المادية فلا ينبغي ان يغتر به اذ بازائه نظام الفساد فلو كان المنشو
مثلا لغاية هو بلوغ المقدار اللائق بالنوع كان الذبول لغاية هو الموت لكنه لا يصلح لان
ترومه الطبيعة لمضادته اياها فكما لا يكون نظام الفساد دليلا على مراعات الغايات فنظام
الكون ايضا كذلك وهو لا يساعدهم على ان المادة ليست تقبل الا الصورة التي تلبست بها
لكن ذلك لا يوجب ان تكون الصورة لضرورة المادة وان لا تكون مقصودة لذاتها او لغاية
مترتبة عليها فمادة الثنايا وان لم تقبل الا الصورة المحدة لكن لم تتصور تلك الصورة لانها
لم تقبل الا اياها بل هناك صنعة حكيم اقتضت ان يكون في الثنايا حدة فاتت هناك بمادة
صالحة للحدة مختصة بها وكذا الحال في الاضراس كما انه لما قصد في البيوت الى جدران
مثقلة والى السقف معلقة اتى للاولى باحجار ثقيلة ترسب وترسو وللثانية بخشب خفيفة تعلو
وتطفو لا انه انما حصلت هذه الصورة لضرورة ثقل الحجر وخفة الخشب ولقائل في قطعة واحدة
اذا سقطت فيها حبة برة انبتت سنبلة برة او حبة شعيرة انبتت سنبلة شعيرة فمن المعلوم
ان المادة من الاجزاء الارضية والمائية ليست تتحرك بذاتها عن اماكنها فتنفذ في جوهر البرة او
الشعيرة وتربيها ثم اما ان يكون في تلك البقعة اجزاء مختلفة منها ما تصلح لتكون البرة
واخرى لتكون الشعيرة فتجذب القوة الكامنة في البرة مثلا ما يصلح لها من الاجزاء وهو
باذن ربها دائما او اكثريا فتكسوها هناك صورة ما فتكون تلك القوة تحرك المادة
بذاتها الى تلك الصورة الجوهرية وسائر ما لها من الهيئات كالكيفية والشكل والاين
ولا يكون ذلك لضرورة المادة وان كان لا بد من قابليتها واما ان لا يكون
ما يصلح لتكون البرة صالحا لتكون الشعيرة فيكون سقوط ضرورة المادة اظهر فلا جرم
ان تحريك الطبيعة للمواد انما هو على قصد طبيعي مستمر على الدوام او الاكثر فمن الظاهر

اذا لم تكن بمعارضة ولا معاوقة انما هو الى خيرات وكمالات هي الغايات الطبيعية واما توهم ان الطبيعة اذ ليست لها روية لا يكون فعلها متوجها الى غاية فالجواب عنه بمنع الملازمة فان الفاعل اذا كان ذا قوى متخالفة ويكون هناك افعال مختلفة ذات غايات متفاوتة يجوز اختيار الفاعل كلا منها لمناسبته به باعتبار قوة فقد يفتقر الى الروية لاختيار فعل من بينها وترجيحه على سائرها لا ليكون الفعل ذا غاية واما اذا تعين الفعل المناسب يكون القصد متجها اليه بلا تردد ولم يحتج الى روية ولو سلمت النفس الانسانية عن النوازع المختلفة والمعارضات المتفننة من جهة القوى المتخالفة لكان يصدر عنها الفعل على نهج واحد من غير روية مع كون فعلها ذا غاية ومما يتضح به وجود الغاية لافعال صادرة من غير روية التأمل في حال الصناعة فانها متجهة الى غاية من غير روية وهي اذا صارت ملكة لم يحتج فيها الى روية بل التمرن فيها يتبلد اذا روّى فان من يضرب العود لو روى في اختيار ضربة ضربة ورام الوقوف على عدد النقرات يتبلد تبلدا وقد يقرر الشبهة بانه لو كانت لافعال الطبيعية غايات يجب ان يكون غاياتها موجودة من حيث هي علة من غير ان يتوقف وجودها من هذه الحيثية عليها لاستحالة كون المعدوم علة للموجود واستحالة توقف وجود العلة من حيث هي علة على وجود المعلول ووجود الغايات في الخارج متوقفة على وجود المعلولات وليس للطبيعة شعور حتى يكون الغايات موجودة في اذهانها ويجاب بان للطبيعة شعورا ضعيفا وانا لا ادري ذلك موافقا لاصولهم ولا اجترئ على التزامه لا سيما للطبائع البسيطة العنصرية واجيب بان الطبائع خلقها بهما الحكيم متجهة في افعالها الى غاية متصورة للملائكة العلوية المضطبرة على النظام من العقول النورية والنفوس الاثيرية وسنشير الى تحقيق الامر في ذلك في الفلسفة الاولى ان شاء الله تعالى

وَاما قولهم لو كانت الطبيعة تفعل لمصالح مطلوبة لها من الخيرات والكمالات لم تقع التشويهات والزوائد في الخلقة ولا الموت فالجواب ان التشويهات ونحوها منها ما هو قصور عن بلوغ الغاية الطبيعية كالقصور عن تمديد المادة الى المقدار اللائق لنقصانها او غلظها او ضعف القوة او تحيرها واضطرابها فتكون اصبع قصيرة مثلا او هو عدم فعل كعدم توليد الطبيعة اللحية في الكوسجين والنطفة في المخنثين ونحن لا نضمن ان الطبيعة تستطيع ان تحرك كل مادة الى الغاية المقصودة بل يجوز ان تقصر عن ابلاغها اياها ولا ان لاعدام افعالها غايات بل انما ندعي ان الغايات لافعالها ومنها ما هي زيادات وهي الغايات وان لم تكن غايات ذاتية بل لعارض في المادة فان المادة اذا فضلت حركت الطبيعة فضلها الى الصورة التي تستعد لها ولا تعطلها وَاما قولهم ان بازاء نظام الكون نظام الفساد فلو كان النشو لغاية كان الذبول لغاية فالجواب ان نظام الذبول ايضا لغاية وان لم تكن غاية بحثية للطبيعة الموكلة بالبدن انما كان يجب ان يكون غاية لها لو كان السبب فيه هو مجرد تلك الطبيعة لكن له سببا مركبا من الحرارة وتلك الطبيعة ولكل منهما غاية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة وتلك الطبيعة غايتها حفظ البدن ما امكن بامداد بعد امداد لكن كل ثان من المدد يقع الاستمداد به اقل مما وقع من سابقه لما يذكر في العلوم الجزئية فيكون ذلك سببا بالعرض لنظام الذبول ونحن لا ندعي ان كل حاصل للامور الطبيعية غاية للطبيعة التي فيها بل انما ندعي ان فعل كل طبيعة يكون لغاية لها فلا ضير ان يكون فعل غيرها لا لغاية لها والذبول من حيث انه ذو نظام وتنحو الى غاية وان لم يكن فعل الطبيعة البدنية لكنه فعل الطبيعة الكلية ونحو

الموت وان لم يكن نافعا بالقياس الى بدن زيد فلا يكون غاية لها لكنه واجب في نظام الكل فيكون
غاية للطبيعة الكلية كما عرفت ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان واجزاء النباتات
على ما اشير الى بعض منها في الكتب الجزئية فبلغت الافهام يرتب في ان الامور الطبيعية
تنساق في الكون الى غاية وخير ولم يحسب كما حسب الذين قيل لهم أفحسبتم انما خلقناكم
عبثا ومع ذلك فلا تنكر ان في الامور الطبيعية اشياء توجبها ضرورة المادة وتحتاج
اليها للغاية كالسوداء الطبيعي فانها عكر الدم وثفله ولا بد من حدوثها عند الهضم
الكبدي من جهة مادة الغذاء المشتملة على الاجزاء الكثيفة ومع ذلك يحتاج اليها لتدخل
في غذاء الاعضاء الصلبة كالعظام ليتغذى الطحال وغير ذلك او يلزم الغاية ولا تكون
مقصودة بوجه كشعر الابط والعانة وذلك كتخطيط القدم على الارض عند الخروج الى اخذ
الغريم في الارادية وهذا كله كان كلاما في اختصاص ذي الخطئين في امر البخت والاتفاق
وازاحة شبههم واما تحقيق الحق في ذلك فهو ان الامور الطبيعية وان كانت بحيث لا يكون
شيء منها بلا سبب ولا تكون ايضا السبب مغايرة للاسباب المذكورة هو البخت والاتفاق
لكن بالا يكون متوقعة منها بالقياس الى شيء لكونها غير دائمة ولا اكثرية بالقياس اليه لكنها
دائمة او اكثرية بالقياس الى سببه الذاتي يقال لها بالقياس الى ذلك الشيء انها كائنة
بالاتفاق وذلك الشيء المقيس اليه لا يكون سببا مؤديا دائما او في الاكثر الى تلك الامور
والا لم يكن غير متوقعة منه فحينئذ ان لم يكن مؤديا اليها اصلا لم يكن سببا اتفاقيا فلا يقال
ان الكل فلان سبب اتفاقي لخسوف القمر ويكون لا محالة للكائنة بالاتفاق سبب
غير المقيس اليه لا يكون هي بالقياس اليه كائنة بالاتفاق وان كان
مؤديا لكن على القلة او التساوي يقال انه سبب اتفاقي لها

٣٧

واذ ليس موجبا لها فلا بد في صدورها منه من ضميمة تنضم اليه حتى يصير بتلك الضميمة موجبا لها
اذ سيلوح في الفلسفة الاولى ان الشيء ما لم يجب لم يوجد فاذا قيست تلك الامور الى مجموع
ذلك السبب والضميمة لم يقل انها بالاتفاق لانها ليست غير متوقعة بالنسبة اليه وانما ذلك
اذا قيس اليه دون تلك الضميمة فكل ما يقال انه صادر بالاتفاق يكون له البتة سبب حقيقي اذا نسب
اليه لم يكن اتفاقيا فالعثور على الكنز اذا نسب الى حفر الارض لبناء البيت مثلا كان بالاتفاق
لانه ليس بالقياس اليه متوقعا لا دائما ولا اكثريا والحفر سبب اتفاقي له لكونه مؤديا اليه في الجملة
وان نسب الى حفر غائر في موضع قد دفن فيه كنز لم يكن بالاتفاق لكونه متوقعا بل واجبا بالقياس
اليه ولم يكن الحفر المذكور سببا اتفاقيا بل موجبا ومن احاط علما بمجاري الاسباب
كلها بحيث لا يشذ عنه شيء لم يكن عنده امر اتفاقي من جهة لحاظه الى الكل بل كان
واجبا عن سببه ثم البخت كانه اخص من الاتفاق فانه انما يقال حقيقة لما يؤدي الى
شيء يعتد به وتبدؤه ارادة من مختار من الناطقين وسعادة البخت ان يؤدي الى غاية
محمودة وشقاوته ان يؤدي الى غاية مذمومة فان استعمل البخت السعيد والشقي في غير الناطقين
كان مجازا او ما لا يكون سببا اصلا ولو بالعرض لكن قد تكرر عند حضوره حصول اسباب
مسعدة او مشقية فيستشعر من حضوره عود ما اعتيد من السعادة والشقاوة فيقال
له الميمون او المشؤوم واما ما تبدؤه طبيعة لا ارادة فيقال له الكائن من تلقاء نفسه **قلت**

الفصل الرابع في دخول العلل في الجواب عن طلب اللم وتعيين اشد العلل اهتماما في هذا
العلم الجواب الحقيقي عن السؤال باللم انما هو بذكر العلل كلها الا ان تضمن السؤال بعضها فيبقى
لكن قد يكتفى بالبعض واذا تضمن السؤال الفاعل فقد يجاب بالغاية فانها علة الفاعل
لا بالصورة اذ السؤال كانه لطلب سبب صدورها عن الفاعل فلا يغني ذكرها اللهم

الا اذا كان خيرا بالذات وذكر المادة مع الاستعداد يكفي في الامور الطبيعية دون الارادية والقصية
فيها مادية العلة بتمامها فان الارادة انما تنبعث بعد توافي امور قلما تيسر احصاؤها واذا
تضمن الغاية يجاب بالفاعل او بالمادة مضافة الى الفاعل لا بالصورة واذا تضمن
الصورة فبالغاية او الفاعل دون المادة الا مع ذكر الاستعداد وملاقاة الفاعل
والاستعداد الاصل ذاتي للهيولى فلا يسئل عنه بل من الاستعداد القريب وانما يكون
بصورة فيجاب بالغاية او الفاعل للصورة فانه الفاعل له او بالمادة كما اذا كان السؤال
عن استعداد مركب من مادة ثانية او بالصورة المقربة واحرى العلل بان يهتم به الطبيعي هو
جزء الجسم المادة والصورة لكن اكثر ما يعنيه المادة العلم من حيث القوة والصورة
العلم من حيث الفعل وما افسد رأي من اهمل امر المادة فان الصورة الطبيعية لا تتصور الا
في المادة ولا توجد الا في مادة مخصوصة واذا كان بعض العلوم التعليمية المناسبة للطبيعي
كالهيئة لا يعرض فيها عن المادة صفحا فما ظنك بالطبيعي ونوعياتها **اقول** لما كان
وجود الامور الطبيعية منوطا بالعلل فانه اذا سئل عنها لم فالجواب الحقيقي ان يذكر العلل
الحقيقية كلها فاذا ذكرت محذوفة بذكر الغاية الحقيقية وقف السؤال الا ان يكون
بعضها متضمنة في السؤال فانما يوتى في الجواب بالبقية بأسرها لكن قد يكتفي بالبعض
كما قد تقام العلة الغير الحقيقية مقام العلة الحقيقية فاذا تضمن السؤال الفاعل كان
يقال لم قاتل فلان فلانا يجاب بما له علية لفاعلية الفاعل كالغاية نحو ان يقال
لكي ينتقم فقد عرفت انها علة لفاعلية الفاعل وكالمشير في الامور الارادية كان يقال
لانه اشار عليه فلان فانه نبه الفاعل على الحاجة الى الغاية وكالباعث المتقدم
كان يقال لانه غصب حقه فان ذلك هو المحقق للحاجة الى الانتقام فكل ذلك له نحو

من العلية بصورة الاختيار التي تنبعث منه الفعل الاخير ولا يجاب بالصورة اذ السؤال

كانه تطلب سبب صدورها عن الفاعل اما صريحا كما اذا كان السؤال عن الصورة ودلالة

كما اذا كان عن المركب بالجملة فلا يعني ذكرها اللهم الا اذا كان خيرا مطلوبا بالذات او

مظنون الخيرية لانا نها مطلوبا بالغيرة او مظنون المنفعة فيجوز ان يكتفي بذكرها لا من حيث

انها صورة موجودة لان السؤال كان عن سبب وجودها بل من حيث انها ماهية مطلوبة

وهي من هذه الجهة غاية فيعود الى الغاية وذكر المادة حيث تعرض في السؤال للفاعل

غير كاف فاذا قيل لم تحجر فلان هذا الخشب لم يقنع ان يقال لانه كان عنده خشب

واما ذكرها مع الاستعداد فيكفي في الامور الطبيعية وذلك لانه يكفي في تكونها

ملاقاة المادة المستعدة للفاعل فاذا تعرض في السؤال للفاعل كفى في الجواب

استعداد المادة واما في الامور الارادية فلا يكفي ذلك بل لابد من ارادة الفاعل

وتصعب فيها تادية العلة بتمامها فان الارادة انما تنبعث بعد توقف امور قلما تيسر احصاؤها بكليتها

واذا تضمن السؤال الغاية كما اذا قيل لم صح فلان يجاب بفاعل نحو ان يقال لانه شرب الدواء او

بالمادة مضافة الى الفاعل نحو ان يقال لان مزاج بدنه قوي الطبيعة الا بالصورة واذا تضمن السؤال الصورة

يجاب بالغاية او الفاعل كما اذا قيل لم تتكون البخار فيقال لتتكون عنه مطر او لطيف

الحرارة وقلبها نبذا من الاجزاء المائية هواء صاعدا الى فوق بالطبع مصعد المائي

من اجزاء آخر مائية تلطفت بالحرارة ولا يكفي ذكر المادة الا مع ذكر الاستعداد

والملاقاة للفاعل كان يقال ان الرطوبات السفلية تلطفت بالحرارة الحاصلة

من اشعة الاجرام النيرة وعلم انه لما كان اصل الاستعداد اعني امكان قبول الصورة

ذاتيا للهيولى لا يكون ثبوته لها معللا بعلة فلا يسأل عنه بلم بل انما يسأل عن الاستعداد

بمعنى التهيؤ تاما كان او متقاربا له في الجملة وانما يكون التهيؤ للصورة اللاحقة للهيولى قريبا
الى الصورة التي اعتبرت الهيولى مستعدة لها فيجاب اما بالغاية كما اذا سئل لم كان
بدن الانسان قابلا للموت فيقال للتخلص النفس عند الاستكمال عن البدن او بالفاعل للصورة
التي بها حصل الاستعداد فانه الفاعل للاستعداد بتوسط تلك الصورة كان يسئل لم كانت
المرآة قابلة للشبح فيقال لان الصاقل صقلها او بالمادة كما اذا كان السؤال عن
استعداد شيء مركب من مادة ثانية اما مع صورة ثانية او مع المواد الاخر ويكون الاستعداد
ناشيا من تلك المادة وحدها او مع المواد الاخر كان يسئل لم كان القدح قابلا للصدع
فيقال لانه من الزجاج او يسئل لم كان بدن الحيوان قابلا للموت فيقال لانه مركب من
الاضداد او بالصورة التي بواسطتها حصل الاستعداد كان يسئل لم صارت هذه الحديدة
لا قابلة للشبح فيقال لانها مرآة مصقولة ثم لما كانت المادة والصورة هما المبدءان
الداخلان في تجوهر الجسم وقد عرفت ان بعضها من المبادي كانه يبدو بعينه
فيهما احرى بان يهتم بها الطبيعي الباحث عن الاجسام الفاحص عن اللواحق الذاتية
لكن اكثر ما يفيده المادة العلم بالشيء من حيث القوة في قوامه ووجوده في نفسه في لواحقه
الذاتية واكثر ما يفيده الصورة العلم به من حيث الفعل لذلك فيكون الاهتمام بها
في الغاية القصوى والفائدة الحاصلة من قبلها اشرف واعلى وقوم من الطبعيين
قد اهملوا امر المادة قائلين بان المقصود بالذات انما الصورة واما المادة فانما قصدت
ليظهر فيها الصورة بآثارها فمن احاط علما بالصورة استغنى عن الالتفات الى المادة
ولو كان فحص عنها لاشتغل بما لا يعني وهذا راي فاسد فان الصورة الطبيعية لا يتصور الا في
محل ثم انها ليست تصلح ان تعرض لاي مادة كانت بل لشيء منها ما يحكم في بادي الراي

باختصاصها بموادها كالصورة الانسانية يستحيل ان توجد في مادة خشبية ومنها ما يو
النظر اختصاصها بموادها كالسواد والبياض وليست كالصورة التعليمية فانها لا تحوج
تصورها الى ان تتصور في محل واما النظر فهو وان حكم بانه لا بد لها من موضوع طبيعي يوجب اختصاصها
بمادة مخصوصة فالنظر في صورة الطبيعية يحوج الى لحاظ المادة واذا كانت اهيات
النوعيات مفتقرة في ان تحصل الى مواد مخصوصة فما لم يتحقق ذلك من حال لها لم يتكمل العلم
بها وكيف يتحقق ذلك مع اهمال المادة واذا كان بعض الصناعات التعليمية التي ليست
مثل الهندسة والحساب تعليمية بحتة بل لها مناسبة مع الطبعي كالهيئة لا يعرض فيها عن
المادة اعراضا تاما فما ظنك بالطبعي نفسه وانما كانت الهيئة مناسبة للطبعي من حيث
ان موضوعها اعني الاجسام الاول العلوية والسفلية داخلة تحت موضوع الطبعي
لكن الطبعي ينظر فيه من جهة اشتماله على طبيعة والهيئة تنظر فيه من جهة ما يتكلم هو وعوارضه
وقد يعرض ان يشتركا في بعض المسائل ككروية جرم العالم والارض لكن الطبعي يعطي
برهان اللم اذ مقدماته ماخوذة مما توجبه الطبيعة فنقول ان فعل الطبيعة الواحدة في المادة
المتشابهة يستحيل ان يكون مختلفا بان يكون هناك زاوية وخط مستقيم ونحو ذلك
والهيئة برهان الان اذ مقدماته رصدية مناظرية او هندسية ماخوذة من المحاذيات واثار
هولاء قوم من الطبيعيين اعطلوا المادة ورفضوا الصورة زاعمين انا اذا احصلنا المادة ما فات
عنا بعد الاعراض اللواحق هي غير منضبطة وقد قاس بعضهم الصناعة الطبيعية في
ذلك على بعض الصنائع العملية قالوا ان مستنبط الحديد مثلا انما يقصد تحصيل الحديد
لا تحصيل ما يطرء عليه من الصور قال الشيخ ويشبه ان تكون المادة التي قصر عليها هؤلاء
نظرهم هي الجسمية المنطبعة دون الاولى وكانهم عن الاولى غافلون جدا

فهذا الرأي اشد حسنا من الاول فانا لو اهملنا الصورة لم تقف على خصائص الامور الطبيعية ونوعياتها التي هي صورها وايضا ان ارادوا بالمادة الاولى الغير المصورة فقد قنعوا من العلم بمعرفة ما لا وجود له بالفعل بل هو في ذاته امر بالقوة ثم ان السبيل الى اثباته انما هو بلحاظ الصور والاعراض فلو اعرض عن ذلك فمن اين السبيل الى اثباته وان ارادوا المصورة فلم يخرجوا عما راموا الخروج عنه من لحاظ الصورة وقياسهم ذلك فاسد فان الحديد ليس موضوعا لصناعة يستنبط بل هو غاية في صناعة وموضوعه الاجسام المعدنية التي تشتغل بحجرها وتذويبها وفعله هو صورة صناعية فصاحب الصناعة التي موضوعها الحديد كالقين فانما يبتدي صناعته بعد تحصيل الحديد بالتصرف فيه حتى يعطيه صورة هذا التقرير ما افاده الشيخ في تفضيحهم ولك ان تفضحهم بسبيل آخر وهو ان الطبيعي يلاحظ الصورة من جهتين جهة كونها سببا للجسم وجهة كونها من اللواحق الذاتية له فان رفضوا الصورة من الجهة الاولى لم يبق في ايديهم من موضوع الصناعة الا الهيولى الاولى وسدوا على انفسهم السبيل الى نيل ما تعرض الهيولى لا بصرافتها بل بتوسط صورة ما وان رفضوها من الجهة الثانية لم يمكن لهم ان يبحثوا عن لواحق الجسم ولا الهيولى لكونها صورا فلم يكن شيء منها موضوعا لصناعتهم بل غاية ما لهم ان يثبتوا وجود الهيولى لو امكن لهم ذلك وان راموا رفضها من الجهتين كان الامر افحش ولا يخفى عليك الجواب عن قياسهم على هذا السبيل **قلت**

## المقالة الثانية في اللواحق العامة للاجسام وفيها ابواب الباب الاول

في تناهي الاجسام ولا تناهيها في الانقسام والاعظام وفيه فصلان **الفصل الاول** في عدم تناهي الاجسام وما يحذو حذوها في الانقسام وتبيين فيه اتصال الجسم المفرد وبطلان الاجزاء التي لا تتجزى الجسم المفرد اعني غير المتألف

غير المتألف من الاجسام متصل في الواقع كما عند الحس و الا تألف في الجسم من اجزاء بالفعل فاما ان

متجزية في الجهات ولو وهما كانت اجساما فلم يكن المؤلف منها مفردا او ان كانت غير متجزية

بنحو من انحاء القسمة ولو في جهة فان لم تتلاق في تلك الجهة لم يحصل تأليف ولا حجم فيها ولا

يحصل جسم وان تلاقت فاما بالأسر فيتداخل و لا يحصل حجم او لا بالاسر فيتجزى في جهة فرضت

غير متجزية فيها واقوى شبهات القائلين بالجزء الذي لا يتجزى ان الموجود من الزمان هو حاضر

وهو لا ينقسم فكذا الحركة الواقعة فيه فكذا المسافة المنطبقة هي عليها وسينجلي لك ذلك ثم كما امتنع

التألف في الجسم من اجزاء غير متجزية ولو فرضا امتنع التحليل فيه اليها لما ذكر فلا تقف القسمة الى حد

لا يمكن بعده وتذهب تجزية الخردلة والجبل الى انصاف وانصاف انصاف لا الى نهاية

والامكان كل ما يخرج الى الفعل متناهيا ويكون اقسام الخردلة اصغر من اقسام الجبل ثم لا نظن

انه يلزم ان لا يلحق السريع البطئ بل الواقف اذ لا يقطع ما بينهما من المسافة الا بقطع نصفها

ولا يقطع نصفها الا بقطع نصفه وهلم جرا الى ما لا يتناهى فلا يتأتى في زمان متناه اذ يدفعه ان

ليس هناك نصف ولا ربع بالفعل بل اذا فرضت القسمة وهي كما لا تقف في المسافة المتناهية

كذلك في الزمان المتناهي ومن ظن ان كل ما يمكن الانقسام اليه مما لا يتناهى فهو حاصل

بالفعل بالمرتبة من حيث لا يدري القول باجزاء لا تتجزى ولكن غير متناهية ويرد عليه مع

ما مر انها ان تداخلت لم يحصل حجم وان تماست امكن من تأليف متناهية

منها حصول حجم في الجهات فلا يكون كل جسم من غير متناهية ثم ان الحجم

يزداد بازدياد الاجزاء فان كانت الاجزاء غير متناهية فالحجم كذلك

فلا يكون الجسم المؤلف منها متناهيا و كانك علمت مما علمت

ان المقادير و الحركة المنطبقة على المسافة

والزمان المنطبق على الحركة تضاهي الاجسام في هذه الاحكام ثم ان ليس للمسافة وما ينطبق
عليها جزء اول **اقول** واعلم ان اتصال الجسم المفرد مبني على عدم تألفه في الحجم من
الاجزاء بل يكاد ان لا يكون فرق بينهما في المؤدى ثم اذا كان النظر في الجسم المفرد
لم يتصور هناك التألف في الحجم الا من اجزاء لا تتجزى اما في الجهات او في بعضها اذ ما يتجزى
في الجهات يكون جسما لا محالة فلا يكون المؤلف منه مفردا فاذا ابطل تألف الجسم من اجزاء
لا تتجزى ثبت اتصاله وبطل الاجزاء التي لا تتجزى لان الجزء حقيقة انما يكون جزءا حقيقة اذا كان
منه التأليف نعم ربما يطلق ايضا على ما يمكن اليه التحليل وح انما يبطل اذا ابطل تحليل الجسم
اليها ايضا وذلك كانه لازم مما سبق فاذا ابطل التألف منها والتحليل اليها بطلت
الاجزاء التي لا تتجزى من حيث انها اجزاء مطلقا تأليفية كانت او تحليلية وهذا ما اردناه
ببطلانها في العنوان واما بطلان جوهر متحيز بالذات لا يمكن قسمته بنحو ما اصلا سواء كان
عدم امكان تجزيته في الجهات كلها او بعضها فسيأتيك في العلم الاعلى ثم لما كان امكان
القسمة الوهمية في الجهات للجسم من الضروريات وثبت امتناع تحليله الى اجزاء لا تتجزى
ثبت عدم انتهائه في الانقسام بمعنى عدم وقوف القسمة الى حد لا يمكن بعده وهذا
هو الذي ترجمنا الفصل به اصالة وهو بالحقيقة لازم من اتصال الجسم فان المتصل وان
لم يكن وجوب كون الاقسام الممكنة فيه قابلة للقسمة مقوما له لكنه لازم له حتى رسم المتصل
بالمنقسم الى اشياء تقبل القسمة اي يجب ان يكون انقسامه الى امور منقسمة فلا ينقسم
الى غير منقسم ثم ان اتصال الجسم مع عدم وقوف قسمته الى حد يلزمه كون تلك الاقسام
الممكنة الغير المتناهية غير حاصلة فيه بالفعل لكن من الناس من ظن خلاف ذلك فلزمه القول
بتألف الجسم من اجزاء لا تتجزى غير متناهية فابطل ذلك ببيان مستأنف مع بطلانه

۴۵

بتمام هذا اجمال ما ذكره في هذا الفصل ثم ان الاتصال جوهري للجسم فان استصعب انه كيف
يطلب اثباته له بالبرهان في علم فضلا عن الطبيعي الباحث من عوارض الجسم من حيث الحركة
والسكون او نحو ذلك بعد تصوره والتصديق بانيته فالجواب انه ربما يتصور الجسم الموضوع
من غير اخذ الاتصال في مفهومه كما ان كثيرا من مثبتي الجزء يسمونه بالطويل العريض العميق
ويحصلونه من اجزاء اربعة او ستة او ثمانية ومنهم من يسميه بالجوهر المنقسم ويحصله من جزئين
وحينئذ جاز ان يطلب اتصاله بعد تصوره والتصديق بانيته ثم النظر في ان الجسم
متصل بذاته والاتصال جوهري له انما هو في الفلسفة الاولى ولا يكون من الطبيعي البتة
فان شيئا من العلوم الجزئية لا ينظر في تجوهر حقيقته فضلا عن تجوهر موضوعه واما النظر في انه
متصل فقط من غير ان ينظر في كونه متصلا بذاته وان الاتصال جوهري له فذلك ايضا
من الفلسفة الاولى فان الاتصال ان امكن ان يعتبر عارضا للجسم من جهة ما هو متصور من حيث
الاتصال او التألف من الهيولى والصورة لكن لا يكون عارضا له من جهة الحركة والسكون
او من حيث انه ذو طبيعة او مشتمل على مادة الاثر مما يستدل عليه من جهة الحركة وما يتعلق
بها فيتعلق بهذه الجهة بالطبيعي واما تألف الجسم من اجزاء لا تتجزى او عدم تألفه منها فاظهر
نظر في تجوهر الجسم او تحقيق حقيقته سواء ادى النظر الى التألف او اللاتألف وان مفهوم
التألف من الاجزاء وان لم يكن داخلا في حقيقة الجسم عند مثبتيها لكن بلاحظ التحقيق
جوهريته ولو تبعا فلا ينظر فيه بعد ذلك من حيث انه عارض وعدم التألف منها وان لم
ان يلاحظ عند تصور الجسم بالحقيقة عند نفاة الجزء لكنهم ينظرون فيه في مقابلة المثبتين حتى
يتقرر الامر في تجوهره ومن ههنا قال المعلم الثاني على ما نقل عنه ان النظر في كون
الجسم مركبا من الجزء الذي لا يتجزى او غير مركب وكذا في كونه مركبا من الهيولى والصورة

هو النظر في نحو وجوده فيكون كلاماً من الآتي وربما يقال من ان عدم التالف من عوارض الجسم
الطبيعي فيكون النظر فيه من الطبيعي فاورد عليه ان ان أخذ عدم التالف بمعنى السلب
فلا يختص بالجسم فلا يكون من عوارضه الذاتية وان أخذ بمعنى عدم الملكة لم يكن من عوارضه
اصلا لاستحالة تركبه منها هذا ويمكن ان يتصور الجسم لا من حيث الاتصال او التالف
من الاجزاء وينظر في انه هل يمكن ان يكون التالف من الاجزاء من لواحقه من هذه الجهة
اولا وبعد فلا يكون من الطبيعي الا من جهة الاستدلال عليه من سبيل الحركة وما يحذو
حذوها والذي يجيء وكلام الشيخ يشعر به وقد اقتفينا اثره هو ان الذي يرام بهنا
عدم تناهي الاجسام في الانقسام واما الاتصال وعدم التالف من الاجزاء
ونحو ذلك فمن لوازمه وملتصق به وبعد استيفاء الكلام في المرام لا يبقى كلام في
ذلك ليستانف فيما بعد الطبيعة ثم اللاتناهي في الانقسام اي قبول القسمة لا الى
نهاية ان اعتبر من جهة الفك او اختلاف الاعراض وجعل اللاتناهي في القسمة
الوهمية توطئة له فلا شك في كونه من احوال الجسم من جهة الحركة واشتماله على المادة
واما اذا اعتبر من جهة الوهم واكتفى عليه بهنا كما فعلنا فانما يتعلق بالطبيعي من جهة الاستدلال
عليه بالحركة والسكون وما يتبع ذلك كالتماس والتداخل وكذلك اللاتناهي في الصغر
كما قد يشعر كلام الشيخ يكون النظر فيه ايضا وكانه نظر في الفصل الثاني في التناهي
في العظم ولنرجع الى التفصيل بما في المتن فنقول من راس تشكك في ان من الاجسام ما هو مؤلف
من الاجسام ليس بينها اتصال حقيقي كالحيوان المركب من الاعضاء المركبة اولا والمفردة
ثانيا ومن الاركان ثالثا فلا يتاتى دعوى اتصال الجسم عموما من احد ثم لا انحصار في امكان
ان يتركب جسم ونوتركيبا غير طبيعي من جسمين متماثلين بسيطين واعني بالجسم البسيط ما لا

مالایکون مرکبا من اجسام مختلفة القوی وذلک کان یترکب من جزئین من الارض متماسین

من غیر ان یتصلا فیکون المرکب بسیطا غیر متصل فلا یمکن ان یدعی اتصال الجسم البسیط

ایضا علی العموم بل اما ان یدعی اتصال الجسم البسیط الفلکیة والعنصریة فی الجملة ویرج

یزاحمه القول بترکب کل من الاجسام الفلکیة والعنصریة من اجسام صلبة صغار غیر صالحة

للقسمة الانفکاکیة وان کانت قابلة للوهمیة کما یراه شیعة ذی مقراطیس واما ان

یدعی اتصال الجسم المفرد اعنی ما لایکون مؤلفا من الاجسام کما فعلنا نحن فلا یزاحم

ذلک رای اولئک ولذلک لم یتعرض لابطاله ههنا وبعد ذلک نقول ان الجسم

المفرد متصل فی الواقع کما هو متصل عند الحس لان الحس یغلط فیحکم بالاتصال لعدم درکه

المفاصل وذلک لانه لو لم یکن متصلا کان ذا مفاصل ومؤلفا فی الحجم من اجزاء بالفعل

وانما قلنا فی الحجم لان الاتصال لاینافی التالف من اجزاء بالفعل لا فی الحجم کالهیولی و

الصورة فاما ان یکون تلک الاجزاء متجزیة فی الجهات ولو وهما فیکون اجساما وهو باطل

لان المؤلف منها لایکون مفردا وکلامنا فیه واما ان لایکون متجزیة بنحو من انحاء القسمة

لا قطعا ولا کسرا ولا وهما ولا فرضا سواء کانت کذلک فی جهة فقط فیکون سطوحا او فی

جهتین فقط فیکون خطوطا وینسب ذلک الی بعض الاوائل او فی الجهات کلها فیکون جواهر

فردة کما یراه جمهور المتکلمین من الهند و شرذمة من الاوائل من الیونانیین و هذا اعنی کون

الاجزاء غیر متجزیة ولو فی جهة ایضا باطل لانها اما ان لا تتلاقی فی جهة لا تتجزی فیها وح لایحصل منها

تالیف ولا حجم فی تلک الجهة فلا یحصل منها جسم او تتلاقی فی تلک الجهة فاما ان تتلاقی بالا

فیتداخل بعضها فی بعض وتتحد فی الحیز فلا یحصل منها حجم او لا بالاسر بل یکون شیء منه مشغولا

بالملاقاة وشیء منه فارغا فیتجزی فی جهة فرضت غیر متجزیة فیها هف لا یقال تلاقی الاجزاء بالاطراف

فاللازم من ملاقات الجزئين لا بالاسر ثبوت الطرفين لكل لاجزئين لانا نقول ان كانت الاشارة
الى طرف عين الاشارة الى الآخر لم يمكن ان يكون احدهما مشغولاً بالملاقاة والآخر فارغاً
عنها والا كان محل الطرفين المتمايزين في الاشارة منقسماً ولو بالقوة وقاً بلا ان نفرض
فيه شئ دون شئ وقد اكثر القوم في ايراد الحجج القاطعة على ذلك وفي ما ذكرناه كفاية و
للقائلين بتالف الجسم من اجزاء لا تتجزى شبهات حلها واهيه واقوى شبههم ما نسب
الى زينون غير زينون الاكبر وطالما اعتصم المتشككون منهم الامام الرازي وهو انه
لو لم يكن الحاضر من الزمان موجوداً انتفى الزمان راساً وتقرير الملازمة بوجهين الاول انه
منحصر في الثلاثة لكن الماضي والمستقبل معدومان قطعاً فلو انعدم الحاضر ايضاً انتفى
الزمان بالكلية الثاني انه منحصر فيها وانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الاخيرين لان الماضي ما كان حاضراً
وقد زال والمستقبل ما يتوقع ان يحضر ولم يحصل بعد فانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الزمان
مطلقاً لكنه موجود بالضرورة فالحاضر موجود وهو غير منقسم اذ لو انقسم فاما ان يكون جميع
اجزائه حاضراً فيلزم اجتماع اجزاء الزمان او لا فلا يكون الحاضر بتمامه حاضراً هف واذا كان
الموجود من الزمان هو الحاضر غير منقسم كان الموجود من الحركة وهي الواقعة في الزمان الحاضر
ايضاً غير منقسم وكذا المسافة المنطبقة هي على الحركة الموجودة عليها ويكون هناك آنات متتالية
يتركب منها الزمان واجزاء غير منقسمة متتالية من الحركة بازائها اجزاء كذلك من المسافة
فاجزاء المسافة ان كانت جواهر فردة يتالف منها الجسم الذي يتحرك عليه فهو المطلوب وان كانت
نقاطاً متتالية يجب ان يكون محالها جواهر فردة ويظهر من ذلك الجواب بالنقض عن الاستدلال
المذكور لنفي تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى بان قيل ما يلزم منه تتالي النقاط وما ذكرتم من
وجوب ملاقاة الجزئين عند تماسهما لا بالاسر جار فيما هو الحكم فهو جوابنا هذا وسيجي حل الشبهة في اول الفصل

فصول باب الحركة ومحصلة انه ان اريد بالحاضر الآن الحاضر فلا نسلم انه قسم من الزمان فانه غير منقسم
اصلا والزمان كما سيلوح متصل والمتصل كما عرفت لا ينقسم الى ما لا ينقسم اصلا بل الآن طرف للزمان
وفصل مشترك بين اجزائه كالنقطة على تقدير الانقطاع او قسمته وليس للزمان انقطاع في الانقسام الا بحسب الفرض والوهم
فليس هناك آن بالفعل البتة نعم اذا فرض انقسامه الى قسمين كالماضي والمستقبل يفرض بينهما آن يكون مبدءا لاحدهما
ومنتهى للآخر كالآن الحاضر بين الماضي والمستقبل ثم لا يمكن ان يفرض آن آخر يلوه وانما يفرض بفرض الانقسام
او الانقطاع عند غير الحد الاول فيكون لا محالة بينهما زمان ثم الماضي والمستقبل من الزمان والحركة القطعية
المستمرة وان لم يكونا موجودين بالفعل ولا جزء بالفعل في المتصل لكن لهما نحو الوجود الذي للاجزاء المقدارية
التحليلية للمتصل الموجود بالفعل ولا يلزم من عدمهما في الآن الحاضر بل الآن مطلقا عدمهما مطلقا بل الماضي
من الزمان موجود بذلك النحو من الوجود في ظرف لا زمان وان الحركة الماضية موجودة في الماضي من الزمان
والمستقبل منهما في المستقبل منه واما قول القائل الماضي كان حاضرا فعدم والمستقبل معدوم متوقع حصوله
فباطل عند ارادة الآن بالحاضر وان اريد بالحاضر الزمان القليل الذي يكتنف الآن الحاضر من جانبين ولا يتبين انقسامه
لعدم انقسامه لا ضير في عدم كونه حاضرا تماما بالحقيقة وكما يمتنع تالف الجسم في الحجم من اجزاء لا تتجزى
في الجهات كلها او بعضها لشيء من انحاء القسمة امتنع التحليل اليها في الحجم لما ذكر في امتناع
التألف منها لان الاجزاء التحليلية الحجمية يجب بالضرورة ان تكون بحيث لو فرضت موجودة بالفعل
يحصل منها الحجم فيجب ان تكون بحيث تتلاقى ولا تتداخل وح يلزم الانقسام واذا
ثبت ذلك بطل ان يكون في الجسم اجزاء لا تتجزى لا بالفعل ولا بالقوة وحينئذ ظهر ان الجسم قابل
للانقسام الى ما لا نهاية له بمعنى انه لا تقف القسمة على حد لا يمكن بعده لا كما ظن محمد بن زكريا الرازي
ومحمد بن عبد الكريم الشهرستاني انه وان كان متصلا في نفسه لكنه غير قابل لانقسامات غير متناهية
وهنا شبهتان بهما تمسك القائلون بتألف الاجسام من اجزاء لا تتجزى القائلون بتحليلها اليها لعدم قبولها

لانقسامات غير متناهية وان كانت متصلة في انفسها وهما اي هما تدلان على القدر المشترك بين
المذهبين اعني وجوب تناهي القسمة الى جزء لا يتجزى من غير دلالة على كون تلك الاجزاء بالقسمة
موجودة بالفعل او تحليلية موجودة بالقوة الاولى ان الاجسام لو كانت قابلة لانقسامات
غير متناهية لذهبت تجزية الخردلة والجبل في الحجم لا الى نهاية فيلزم تساويهما والجواب انا لا نقول
بوجود الاقسام الغير المتناهية فيهما بالفعل لا بامكان خروج الانقسام اليهما من القوة
الى الفعل حتى يلزم عدم تناهي كل منهما في الحجم كما ستقف عليه فيلزم عدم تفاوتهما بالعظم
والصغر من غير سبيل بجريان التطبيق بل نقول ان انقسامهما لا تقف الى حد ولا يلزم من
ذلك تساويهما اذ اقسام الخردلة من الانصاف وانصاف الانصاف تكون اصغر
كل مرتبة مما يحاذيها في المرتبة من اقسام الجبل فيكون الجبل اعظم بكثير من الخردلة فانه و
ان لم يكن اكثر اجزاء منها لكن اجزاءه اعظم حجما من اجزائها وربما وقفت القسمة الفكية
او الكسرية في الخردلة قبل وقوفها في الجبل لا بالنظر الى طباع الحجم بل لعدم مساعدة الالات
مثلا وربما قرر الشبهة بانه لو ذهبت قسمة الخردلة لا الى نهاية لزم تغشية اديم الارض من اقسام
الخردلة اذ يمكن تسطيحها الى صفائح غير متناهية تغمر وجه الارض بل تفضل عليها والجواب
لزوم امكان ذلك بالنظر الى قوة القاسم ومساعدة الالات وتميز الحس مع وقوع القسمة
ممنوع وبالنظر الى طباع الحجم مسلم وبطلان اللازم غير ضروري ولا مبرهن عليه قال الشيخ
ولئن سلم لهم وجود الجزء ومع ذلك فليسلم ان الخردلة تنقسم الى اجزائها التي لا يتجزى في صغرها
بحيث يكون عدد الموجود منها في الخردلة تغشي الارض كلها لو بسطت عليها واحدة
بعد واحدة فما كان يدرينا ان هذا حق او باطل فعسى ان يكون في الخردلة من الاجزاء التي لا تتجزى
ما تبلغ كثرتها الى ان تغشي بها صفحة الارض ومن عرف تقدير الجزء الذي لا يتجزى حتى يعرف بذلك

بذلک الجسم الذی ہو اول جسم مرکب منہا یشتمل علی العدد المحتاج الیہ فی تغشیة الارض بل لا یکون
فی ایدیہم اذا سلم ان اجزاء المجردة تغشی الارض غیر التعجب ما جزم القول بان ہذا ممتنع فانہ غیر
موثوق بہ فالذی لا یکون ثمن لا استحالة مع تناہی الانقسام فکیف یبین استحالتہ استحالة لا تناہی
الانقسام الثابتة انہ لو کان الجسم لتنقسم لا الی نہایة وجب ان لا یلحق سریع بطیئا بل ولا یقع فی مکان اولا
تقطع بینہما من المسافة الا بقطع نصفہا ولا نصفہا الا بقطع نصف ذلک النصف ثم جرا الی لا تناہی من
انصاف فی انصاف فلا یتاتی قطع ما بینہما من المسافة فی زمان متناہ والجواب انا لا نقول ان فی الجسم
بالفعل ما لم یتحقق فیما بینک نصف ولا ربع بالفعل بل انما یکون اذا فرضت القسمة ولا یمکن خروج تقسیماتہ الغیر المتناہیة
والاقسام التی بحسبہا من القوة الی الفعل حتی یلزم ان یکون المسافة المشتملة علیہا غیر متناہیة فلا یمکن ان یقطع
زمان متناہ واما لا تناہی القسمة بمعنی الا تقف فیہا علی حد لا یمکن بعدہ فلا یلزم منہ عدم امکان قطع المسافة فی زمان
متناہ لانہا کما لا تقف فی المسافة المتناہیة کذلک فی الزمان المتناہی فان المسافة والحرکة والزمان متطابقة وکل
منہا متناہ غیر مشتمل بالفعل علی الاجزاء ولا تقف قسمتہ علی حد لا یمکن بعدہ واذا فرض قسمة فی واحد منہا فبازاء
اقسامہ یفرض اقسام فی الباقین اعلم ان بعض الناس کانکسا غورس فیثاغورس من الاوائل بل من النظام من
لما وقفوا علی ادلة نفاة الجزء ولم یقدروا علی التشکیک فیہا وادعوا بہا فآمنوا بان الجسم قابل للقسمة لا الی نہایة ولکنہم
لم یفرقوا بین القوة والفعل فتوہموا ان القسمة انما ترد علی اجزاء موجودة بالفعل فالجسم عندہم مؤلف من اجزاء
غیر متناہیة بالفعل فتلک الاجزاء اما مفردة او مؤلفة من المفردات ضرورة وجود المفرد بالفعل فی المرکب
وعلی التقدیرین ففی الجسم مفردات غیر متناہیة ولما کانت القسمة انما ترد علی اجزاء موجودة بالفعل لا جزء
موجود بالفعل فی المفرد فلا یکون المفرد قابلا للقسمة فالاجزاء المفردة الغیر المتناہیة فی الجسم غیر قابلة للقسمة فہم
ہربوا من القول بالجزء الذی لا یتجزی ثم التزموا القول بہا بحیث غیر متناہیة وہذا اشنع من الہرب عن المطر الی المیزاب وتحت...
الذی یتجزی من اصحاب الجزء علی القائلین صحتہا تالف الاجسام من اجزاء لا تتجزی وہی متناہیة عندہم وبمنع لا یتجزی

ضرب تشكل في الاقدمين كذلك في المحدثين اما في الاقدمين فاصحاب الجزء وحده واعلى هولاء حشوا

سريع العقد ويحبان الحي سلحفاة بطيئة الحركة فالتجاء فيفورس من هولاء الى الطفرة هي ان الجسم

قد يقطع مسافة حتى يحصل في حد منها مقصوعن حد منه فيك لم يلاق ولم يحاذ وما في الوسط واما

في المحدثين فانه لما ضيق اصحاب الجزء على هولاء بانه يجب ان تفرغ ذرة من قطع نعل التي تسير

بعلها التجاة من تنبيه فيفورس من هولاء واطنب النظام الى القول بالطفرة جاوز ولذلك

مثالا من قرب ان الدائرة القريبة من طرف الرحى والدائرة والاخرى القريبة من

المركز وذكر انه لو كان الجزء الذي عند الطرف يتحرك مع حركة الجزء الذي عند الوسط لقطعا

معا مسافة واحدة ومحال ان يسكن الجزء في الوسط لانه متصل بالزم بعضه بعضا فتبين ان

الذي في الوسط يتحرك ويقل طفراته مع ان الذي عند الطرف يتحرك ليطفر اكثر حتى يحصل في بعد

اكثر من بعد الذي في الوسط ولما استشنع اصحاب الجزء الطفرة وكرههم هذا الكلام ولم يجوزوا ان

تكون حركة متصلة اسرع من حركة بلا توسط سكون اضطروا الى ان يجعلوا الذي على الوسط سكن

سكونات اكثر من سكونات الذي على الطرف واضطروا الى تمكين المتوسط من سكون الى ان حكموا

بان الرحى تتفكك عند حركة بعض اجزائها من بعض فلا يلزم احدها ان تتحرك مع الآخر بل يسكن احدها

ويتحرك الآخر فلم يزل احدهما في شناعة الطفرة والآخر في شناعة التفكيك وتبطل مذهب هولاء بجميع

ما مر في ابطال تألف الجسم من اجزاء لا تتجزى ان تلك الاجزاء ان داخلت كلا او بعضا لم يحصل

حجم من الاجزاء المتداخلة وكان وجودها كعدمها واصحاب الراى انما وقعوا في القول بالاجزاء

لا غير فهم ذهاب القسمة المقدارية في الجسم الى نهاية مع توهمهم انها انما تكون الى اجزاء بالفعل ولا

في ان الاجزاء المتداخلة لا يكون لها قسمة مقدارية فهي ساقطة عن الاعتبار فالتداخل هادم

الالزام ان تنزع اليه النظام ان لم يتداخل بل تماست اكثر من ثلث متناهية منها حصول حجم في

في الجهات واقل ما يمكن فيه ذلك ثمانية على ما يراه الجبائي وذلك بان يوضع جزءان فيحصل الطول
وآخران على جنب ذلك فيحصل العرض واربعة فوقها فيحصل العمق او ستة على ما يراه العلاف بان
يوضع ثلثة على ثلثة او اربعة على ما يختاره بان يوضع جزءان بجنب احدهما ثالث وفوقه آخر فلا يكون
كل جسم من اجزاء غير متناهية وبهذا القدر يبطل كلية رأيهم لا رأيهم بالكلية فاذا اردنا ابطال رأيهم بالكلية
اضفنا الى ذلك ان الجسم الذي حصلناه من اجزاء متناهية العدد متناه في الحجم قطعا والاجسام
التي اجزاؤها عندهم غير متناهية العدد هي ايضا متناهية في الحجم بالحس وبالبرهان ان تناهي الابعاد ولا خفاء
في ان الحجم اذا كان انما يحصل من الاجزاء ويزداد بازديادها وينتقص بانتقاصها وكان الجزء الواحد
حادثا للحجم ولو بمرات غير متناهية العدد ضرورة عدم الواحد كل ما يتألف عن الآحاد يجب ان يكون
نسبة حجم جسم حصلناه الى حجم جسم من الاجسام الغير المتناهية الاجزاء نسبة عدد الاجزاء الى عدد
الاجزاء لكن نسبة العدد الى العدد نسبة متناه الى غير متناه فيكون نسبة الحجم الى الحجم كذلك لكنها نسبة متناه
الى متناه لتناهي الحجمين هف والاحصر ان يقال لو كان الحجم يزداد بازدياد الاجزاء فاذا بلغ
ازدياد الاجزاء الى اللاتناهي بلغ ازدياد الحجم ايضا الى اللاتناهي فيكون كل مؤلف من الاجزاء
الغير المتناهية غير متناهي الحجم لكن الاجسام كلها متناهية في الحجم فلا شيء منها بمؤلف من الاجزاء الغير المتناهية
فبطل رأيهم بالكلية وقد سددنا من قبل طريق هربهم الى التداخل ثم انك عسى ان تعلم مما قد علمت
في الاجسام من اتصالها وامتناع تألفها من اجزاء لا تتجزى متناهية او غير متناهية وتحليلها
وقبولها القسمة لا الى نهاية من غير وجود الاجزاء فيها بالفعل ان ثخانة الجسم التعليمي الذي
هو كمية الجسم ومقدار صورته الاتصالية الممتدة في الجهات وان السطح الذي هو طرف الجسم التعليمي من جهة انقطاع
امتداده في جهة فيكون ممتدا في جهتين والخط الذي هو طرف السطح من جهة انقطاع امتداده في جهة
فيكون ممتدا في جهة وكذلك الحركة المنطبقة على المسافة وكذا الزمان المنطبق على الحركة تشابه الاجسام

فيما ذكر من الاحكام وتبيّن من ذلك ان ليس لشيء من المسافة والحركة والزمان جزء اول الّلهم
الا بحسب الفرض والاكل ما يفرض اولا يمكن فرض منتهيه الى جزئين متقدم ومتاخر ويكون
جزءه المتقدم اولى منه بالاولية وهكذا الى لا نهاية وسياتيك ما يعرض من الشبهة في اتصال
الحركة والزمان وحلها **قلت الفصل الثاني** في احالة اللاتناهي في العظم والتمادي
في الاجسام والكميات المادية المجتمعة المتسقة النظام يجب ان يكون كل جسم ومقدار وعدد ذي
مجتمع الآحاد متسق النظام متناهيا بالفعل والا فليفرض آب بعدا او عددا ماديا مجتمع الآحاد ومرتبها
غير متناه بالفعل في جهة ب ونفرز منه آج جزءا محدودا فاذا فرض تطبيق ج ب على آب او بالسوية
آب بحيث ينطبق ج على آ فان لم يتفاوتا في الجهة الاخرى تساوى الجزء والكل وان انقطع ج ب
دون آب يكون متناهيا ولا يزيد عليه آب الا بآج المتناهي فيكون متناهيا ايضا ويجري
البرهان في عدد غير مجتمع او غير متسق اذ تطبيق جزء على آخر لا يتم تطبيق الباقي على الباقي واما
تجشم تطبيق جزء جزء تفصيلا فلا قدرة عليه للوهم والحكم العقلي الاجمالي لا يظهر له الانقطاع بل
مجرد التفاوت وايضا نفرض خط آب غير متناه في جهة ب وخط ج د موازيا له متناهيا في جهتين فتحرك ج د
من طرف د الذي بازاء جهة ب الى آب مع ثبات الطرف الآخر يحدث المسامتة لكن لا يتاتى حدوثها
مع غير المتناهي الا كما قالوا من انه لا بد بحدوثها من اول نقطة تكون معها وكل ما تفرض في غير المتناهي
اول نقطة المسامتة فهي مسبوقة باخرى كانت المسامتة معها قبل فانه انما يلزم ان يكون لها اول
نقطة لو كان لها اول آن الحدوث وليس كما ليس للزاوية بل لما قول من انها لو حدثت لكانت
في اي آن تفرض مع نقطة ولا يتصور الا بالمرور على تمام ما قبلها اعني بانقضاء المسامتة على ما قبلها
من الخط الغير المتناهي في جهة عدم التناهي ولا يتاتى ذلك في الزمان المتناهي هذا تلخيص ابطال
اللاتناهي للابعاد مطلقا وايضا نفرض خطان خارجان من نقطة كساقي مثلث ولا يزال الانفراج بينهما يزداد

بزيادة الاستبعاد فلو بلغ الامتداد الى نهاية بالفعل كان الانفراج كك مع انحصاره بين حاصرين

وخروج الامتداد عن التناهي بالفعل دون الانفراج المتزائد سعة غير متصور ولو فرضت زاوية الانفراج

كثلثي قائمة او ازيد حتى يكون الانفراج بقدر الامتداد او ازيد كان الامر اظهر وهذا يختص بابطال اللاتناهي

الابعاد فيما فوق جهة ا **قول** الفحص ههنا عن امكان اللاتناهي او استحالته ووجوب التناهي انما

هو في الاجسام وما يتبعها واما النظر في الامور الغير الطبيعية وانها هل تكون غير متناهية في العدد

او القوة فليس الكلام فيها لائقا بهذا الموضع ولا الشيخ بين هذه البراهين تناول تلك على ما صرح به الشيخ

في الشفاء ثم ما ينظر فيه من اللاتناهي ليس بمعنى السلب المطلق بان لا يكون للشيء ذاكم اي لا يوجد له

ما يعد به سواء كان ذا وضع كالنقطة او لا كالمفارق ولا المعنى ان لا يكون للشيء نهاية بالفعل

ولكن من شانه ان يعرض له نهاية بالفرض ويكون اذا عد بواحد وضعي نفد البتة كالدائرة

بل المعنى ان الشيء مع كونه في نوعه بحيث يكون له نهاية لكونه من الكميات او المتكممات لا يكون

له في شخصه نهاية بالفعل ولا بالقوة وذلك بان يكون بحيث اذا عد بواحد طبيعي او وضعي لم ينفد

البتة فنقول يستحيل اللاتناهي بهذا المعنى ويجب التناهي ولو بالقوة في الكميات والمتكممات

المتصلة القارة وكذا في المنفصلة المادية المجتمعة المتسقة اي المرتبة ترتيبا طبيعيا او وضعيا بخلاف

المنصرمات من الزمان والحركة وبخلاف الاعداد الغير المادية والاعداد المتعاقبة وغير المتسقة والبراهين

المستنبطة في ذلك كثيرة جدا واقتصرنا منها على ثلثة لكونها كالامهات الاول بان تطبيق وهو

انه لو لم يكن كل جسم ومقدار وعدد مادي مجتمع الاجزاء مترتبها متناهيا فليكن آب بعدا كان او عددا

ماديا مجتمعا متسق النظام غير متناه بالفعل في جهة ب وناخذ منه آج جزءا محدودا فاذا فرض

تطبيق جب بالجزء على آب بحيث ينطبق ج على آ فان لم يتفاوتا في الجهة الاخرى يساوي الكل والجزء

وان انقطع جب دون آب فيكون جب متناهيا ولا يزيد عليه آب الا بآج المتناهي فيكون آب

متناهيا هف وكذا لو فرض تطبيق فيما سياتي جـ ب على اب يظهر الخلف ويجب ان يعلم ان ليس المراد بالتطبيق
الا ما يتبادر منه ويعهد في العلوم التعليمية استعماله فيه من ايقاع المحاذات في الخارج او الوهم بين
متجانسين من الكميات بالذات او بالعرض بحيث اذا اخذ من احدهما بعض معين تحليلي او تبايني
واقع في امتداد الاتصال او الاتساق كان بحكم انه بعض معين يحاذيه من الآخر ثم انما يظهر الخلف ههنا
بلزوم انقطاع الجملتين الناقصة والزائدة اذا اتى التطبيق بينهما في آن او زمان متناه ولا خفاء في ان العقل
يحكم حكما كليا بامكان التطبيق في زمان متناه بين كل متجانسين متشخصين من المقادير والاعداد المادية
المتسقة المجتمعة الوجود في الخارج من حيث هما كذلك وان كانا غير متناهيين بتطبيق المبدأ بحيث
ينطبق الامتداد على الامتداد فان امتنع ذلك لامر خارج لم يقدح ويكفي في هذا الحكم ملاحظة
العقل اجمالا الجزئيات مفهوم غير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة باعتبار فرض صحته عليها
وان لم يجز ارتسامها في العقل لكونها جزئيات مادية ولا في القوى الجسمانية المتناهية المقادير
لكونها غير متناهية وهذا كما ان العقل يحكم بان كل جسم متشخص فله حيز معين يباينه في الاشارة
سائر الاجسام من المبين ان الجسم المتشخص لا يرتسم في العقل ولا يكون بل هو مفهوم الكلي المرتسم في العقل
من الجسم ضع ولو وجد في الذهن غير المتناهي من المقادير والاعداد مجتمعة متسقة جرى التطبيق الوهمي فيه
فالبرهان ينتهض على استحالة وجود ما يكون فردا لمفهوم غير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة في الخارج
او الذهن معا وان لم يكن تصور مفهوم غير المتناهي اذ لو استحال التصور استحال الحكم باستحالته ولا ينتهض البرهان على استحالة
اللاتناهي في الاعداد المتعاقبة في الخارج اذ لا يحكم العقل فيها بامكان التطبيق الخارجي في زمان
متناه لكونه فرع الوجود في ذلك الزمان وكذا في المجتمعة الغير المترتبة اذ لا يتصور فيها تطبيق المبدأ
على المبدأ والامتداد على الامتداد ليظهر الانقطاع في الجانب الآخر لان الامتداد في الاعداد فرع
الاتساق وبعبارة اخرى لا شك في زيادة احدى الجملتين على الاخرى بعد تطبيق المبدأ بتنقل

نحما خاص ١٢ نظام

الزيادة فيما له اتساق الى الجهة الاخرى واما ما لا اتساق له فهناك مجرد الحكم بالتفاوت والتفاضل
لا يوجب الانقطاع اذ لا يتميز الوسط هناك عن الطرف اللهم الا اذا تجشم تطبيق جزء جزء مفصلا
فيقع في التطبيق ترتيب ولا يتأتى في زمان متناه واما توهم استحالة وجود غير المتناهية مطلقا
في الخارج لجريان التطبيق الوهمي فيها ففاسد اذ التطبيق الوهمي انما يكون بين الصور المرتسمة
في الذهن فيجاز الى ما يرتسم منها في الذهن في زمان متناه الا قدر متناه وان كانت في الخارج
غير متناهية وكذا توهم استحالته في الخارج بناء على حكم العقل بامكان التطبيق فيها بملاحظتها اجمالا
فذلك لا يتأتى الا ان اريد بالتطبيق التطبيق الخارجي او الوهمي فلا نسلم حكم العقل بامكان ايقاع ذلك في
زمان متناه بين الاعداد المتعاقبة او غير المتسقة وان اريد حكم العقل بان في الجملة الزائدة
ما يعادل الناقصة وزيادة فذلك حكم بالتفاضل ولو ظهر منه الانقطاع لكفى في سوق آفة
البراهين كيف وليس في العقل استبداد والانقطاع انما يكون بعد الاستبداد وقد تفطن ان
اشتراط الاجتماع في الوجود مع الاتصال او الاتساق لا يمنع من جريان البرهان في آحاد الزمان
والحركة وسلسلة الحوادث المتعاقبة لتأتي التطبيق فيها باعتبار اجتماعها من حيث الوجود في عالم الدهر
والحضور عند الباري فيقتضي تناهيها في جانب المضي وانت تعلم ان ما يعرض من التطبيق بين
المتصلات الغير القارة في سنخ حقيقتها او الاعداد المتعاقبة في نحو وجودها الزماني
بحسب الخارج فمن المحالات التي لا تصلح ان يبتني عليه لزوم الانقطاع في الواقع وان كان باعتبار الذهن
فانما يتأتى فيما ارتسم من تلك الامور في الذهن فيدل على تناهي ما ارتسم منها في الذهن دون
ما وجد منها في الخارج ثم انه لو كفى الاجتماع في الدهر او في الحضور عند الباري لانتهض البرهان على
تناهيها في جانب الابد وهذا كما يخالف اصول الفلسفة يضاد قوانين الملة وحاول التفصي عن
ذلك بعض خدم الاحقين بان الهوية السيالة بعين الآن لا تنتهي الزمان في جانب الازل يوجب كون

غير المتناهي من الزمان والحركة والحوادث المتعاقبة موجودا بالفعل بحيلة البرهان اما لا تناهيه في جانب
الابد فانما هو بمعنى عدم الوقوف على حد لا يستمر بعده ولا يلزم منه ان يكون الخارج من القوة
الى الفعل الحاضر عند الباري عز اسمه غير متناه بل ليس غير المتناهي بمكان الفعلية فالخارج الى الفعل الحاضر
عند الباري تعالى يكون متناهيا ابدا لكن لا الى نهاية معينة وزبدته هو ان التناهي بالفعل على
سبيل عدم الوقوف على حد بعينه انما يعقل مع التدريج ولا تدريج في الوجود في وعاء الدهر فحصول
عند الحق فما وجد من الزمان تدريجا يكون وجوده بماضيه ومستقبله في وعاء الدهر دفعة واحدة
دهرية وكذا حضوره عند الباري تعالى وثانيا بان الوجودات الامور التدريجية اعتبارين احدهما
كونها واقعة في وعاء الدهر حاضرة عند المبدع الاول والثاني كونها واقعة في افق التقضي والتجدد
وليس فيها باعتبار الاول تعاقب وترتب وانما ذلك باعتبار الثاني فالمستقبل من الزمانيات
ان اخذ بالاعتبار الاول اختير انه غير متناه ولم ينتهض البرهان على احالته لانه وان وجد فيه الاجتماع
لا يوجد فيه الترتب وان اخذ بالاعتبار الثاني اختير انه متناه لا الى نهاية اخيرة لا يشعر بان حكم التناهي
انما يجري فيما هو الوجود بالفعل في افق التغير والتعاقب لو كان لا معا بل على التدريج فالماضي
والمستقبل متساويان في امتناع اللانهاية بحسب الكمية هذا محصل كلامه في الافق المبين اقول لا شك
في عدم جريان البرهان في التدريجيات بالاعتبار الثاني لعدم الاجتماع بذلك الاعتبار وتساوي
في ذلك الماضي والمستقبل ولا يضر فيه الفرق بينهما بكون غير المتناهي في جانب الماضي على تقدير ازلية
الزمان خارجا من القوة الى الفعل بخلاف المستقبل ولهذا انما هو نفسه انتهاض البرهان في
الماضي على اجتماعه في الدهر والحضور عند المبدع واذ قد عرفت ههنا بعدم نهوض البرهان بهذا الاعتبار
في المستقبل لفقدان الترتب لا الاجتماع في استواء الماضي والمستقبل في ذلك لم يبق اذن في اليد
اعتبار ينتقض به البرهان على حالة اللاتناهي في الماضي دون المستقبل ولعل الكلام ههنا بحث

احصله هذا وكانك قد دريت بما وعيت من معنى التطبيق ان هذا البرهان انما يجري في الماديات
والمتمسك به في ابطال التسلسل العلل لاثبات المبدء الاول من تشويشات المتاخرين وتمويهاتهم
وان غلب عليك التقليد وآثرت تقليد الاموات على الاحياء فتذكر ما اسلفنا نقله عن الشيخ
تقدمه دون مولانا زاده مع تعرضه ههنا لبرهان التطبيق وتعويله عليه كما نص على عدم تناول هذا البرهان
للامور الغير الطبيعية كان في ذلك حكما منه على هذا البرهان بعدم تناوله لملائكة الله فلزم سقوط ما حول
من ابطال عدم تناهي النفوس المفارقة بهذا البرهان والزام الفلاسفة بالتحقق بما اشترطوا في جريان البرهان من
الاجتماع والاتساق فيها اما الاجتماع فلبقائها بعد خراب البدن واما الاتساق فباعتبار ترتيب ازمنة
حدوثها الثاني برهان المسامتة وتقريره على طبق كلام القوم انه لا يمكن وجود بعد غير متناه فلنفرض
خط آب غير متناه في جهة ب وخط جه متناه موازيا له متناهيا في الجهتين ولكن نصف قطر من كرة
مركزها ج فاذا فرض تحرك الكرة على نفسها تحرك جه من طرف ه الذي بازاء جهة ب الى آب
مع ثبات طرف ج اعني مركز الدائرة فصار جه مسامتا لآب الغير المتناهي بحيث تقاطعه
على نقطة ولو بعد الاخراج ابتداء بعد ما كان موازيا له فيكون المسامتة حادثة ويكون لا محالة في آن
حدوثها على نقطة لا يكون المسامتة عليها مسبوقة بالمسامتة على نقطة اخرى لكن لا يتصور ذلك في
الخط الغير المتناهي اذ كل نقطة فيه تفرض المسامتة معها اولا يكون لا محالة بزاوية حادثة عند المركز
والزاوية قابلة للقسمة الى غير النهاية ويكون المسامتة بهذه الزاوية مسبوقة بالمسامتة ببعض تلك
الزاوية على نقطة قبل تلك النقطة فلا يمكن حدوث المسامتة مع الخط الغير المتناهي هف وتقريره انه لما تم
وجب ان يكون للمسامتة الحادثة اول آن توجد فيه حتى تكون المسامتة فيه على نقطة غير مسبوقة بالمسامتة
على نقطة اخرى وليس كذلك اذ المسامتة انما تكون بالحركة فكما لا يكون للحركة اول آن توجد فيه ضرورة
ان الآن لا يصلح ان يقع طرفا لها كذلك المسامتة المتعلقة بها وان شئت مزيد تفصيل فاعلم ان الحادث

في حدوثه على ثلاثة انحاء الاول ان يكون حدوثه دفعة سواء لم يكن تجاره بالنظر الى نفس ماهيته
كالآن او امكن لكن لم يتحقق كموافاة الحدود المفروضة في المسافة فانها لا تبقى زمانا عند استمرار
الحركة والا لانقطعت الحركة وكمسامتة الخط المفروض حركته ههنا لنقطة نقطة من الخط الآخر فانها
لا تبقى زمانا ما دامت الحركة وكل من الآن والموافاة والمسامتة المذكورة وان لم يكن من
الموجودات بالفعل بل وان اعتبارا معتبرا لكن في ذلك لا يضرنا او تبقى زمانا بعد ما احدث في آن كالصور
الكائنة وكالوصول الى منتهى المسافة وكمسامتة الخط النقطة ينقطع الحركة عند مسامتتها
والثاني ان يكون حدوثه على سبيل التدريج سواء كان على وجه التصرم والتقضي كالزمان و
ما يكون وجوده فيه على سبيل الانطباق عليه كالحركة بمعنى القطع وما يكون وجوده بها على
سبيل الانطباق عليها كالاصوات فلا يكون نحو هذه الامور موجودة في آن اصلا لا الآن هو
طرفه او طرف زمان وجوده ولا في آن مفروض فيه او في زمان وجوده فلا يتصور لحدوثه آن هو حدوثه
فيه نعم هناك آن هو آن بداية زمان فرضناه الحادث او فرضنا فيه حدوث الحادث كالحركة
والصوت او لا على وجه التصرم والتقضي بل يكون حدوثه في قدر معين من الزمان يسيرا يسيرا او يجتمع الجزء اللاحق
مع السابق فجاز ان يبقى بعد تمام الحدوث كقدر معين من الزاوية حصل من افتراق خطين
ينطبق احدهما على الآخر بحرك احدهما من طرف مع ثبات طرفه الآخر ولا يجوز ان يكون له
اول آن ابتدء فيه الحدوث نعم لا اول آن تم فيه الوجود والثالث ان يكون حدوثه لا على سبيل الدفعة ولا
على سبيل التدريج بل يكون للوجود في زمان مقطوع من جهة البداية من غير انطباق عليه فلا يكون
موجودا في طرفه ويكون موجودا فيه بتمامه في كل آن من جزء يفرض فيه وذلك كالحركة بمعنى التوسط
وما يكون وجوده بها لا بقدر معين من الحركة بمعنى القطع وذلك كمطلق الزاوية الحادثة من حركة احد الخطين
المنطبقين من طرف مع ثبات الطرف الآخر لا قدر معين من الزاوية وكمسامتة الخط المفروض

الحركة فيهما لحظا لا آخر القطعية بوجه المسامتة هي التي كلامنا فيها ولا يكون لهذا ايضا اول آن
الحدوث او وجوده في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه لم يكن موجودا في آن هو مبدء هذا الزمان
فكان ذلك الآن آخر آنات عدمه السابق ولا يمكن فرض آن يكون تاليا لذلك الآن حتى
يكون هذا الآن اول آن حدوثه بل كل آن يفرض بعد ذلك الآن بينه وبين ذلك الآن
زمان يكون هذا الحادث موجودا فيه فيمكن ان يفرض قبل كل آن يوضع لابتداء الحدوث آن
هو اولى من هذا بان يكون اول هذا تفصيل ما يهمنا في هذا المقام ولنتمم الكلام فنقول كما تختلف
الحوادث في اول الوجود تختلف الزائلة منها في آخره اما الامور التي لا يكون لوجودها
امتداد اصلا كالآن والآنيات فلا يكون جزء منها او من طرفها متقدما او آخر متاخرا فلا اول لها
ولا آخر ان اريد بالاول والآخر المتقدم والمتاخر ولك ان تقول اولها هو آخرها ان اريد
بالاول السابق عليه وبالآخر اللاحق له واما الامور التي يمتد وجودها سواء كان حدوثها
دفعيا او تدريجيا على سبيل التصرم او لا على اولا نهاية ولا ذاك فقد عرفت ان الزمان منها وما
ينطبق عليه كالحركة القطعية لا يكون موجودا في آن فضلا عن ان يكون لوجوده اول آن او آخر
آن واما ما عدا ذلك فان كان حدوثه دفعيا فلا يكون له آخر آن الوجود كالصورة فانها تفسد في
آن وهي موجودة فيما قبله من الزمان ولا يتصور آن سابق على آن الفساد ولا يتصل بينهما زمان
حتى يكون ذلك آخر آنات الوجود وكذلك الحركة التوسطية اللازمة للحركة القطعية وان لم
منطبقة عليها وكمماسة الخط للخط الزائلة بالموازاة والاجلية آخر آن الوجود كالموازاة الزائلة بالحركة
الى المسامتة هذا تمام الكلام في اول آن الوجود وآخره واما العدم فما يكون وجوده دفعيا
كالآن والآنيات والصورة لا يكون لا آخر آن العدم السابق وما ليس حدوثه فيما سوى كان
تدريجيا كالزمان والحركة القطعية اولا دفعيا ولا تدريجيا كالحركة التوسطية وما يحصل بها كمسامتة

٦١

الخط الملتفت وبالجملة ما ليس له اول آن الوجود فله آخر آن العدم السابق وأما ما يكون وجوده
بالتمام دفعيا لكن حدوثه على سبيل التدريج من غير تصرم كتعين معين من الزاوية الحادثة
بالحركة فللسابق من عدمه رأسا آخر آن لا للسابق من عدم وجوده بالتمام هذا هو الكلام
في آخر آن العدم السابق وأما العدم اللاحق فظاهر ان انعدام الآن والآنيات لا
يكون له اول آن كذا كل انعدام يحصل بنفس الحركة كانعدام الموازاة بالحركة الى المسامتة و
لا محالة توجد في آخر آن الزمان وما ينطبق عليه كل ما يكون انعدامه بانقطاع الحركة القطعية كالحركة
التوسطية وكالصورة الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية أو يكون انعدامه بغاية
حد كمسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة انقطعت الحركة عندها أو استمرت بعد يكون لعدمه اللاحق
اول آن وانما آثرنا التفصيل وان افضى الى التطويل لما فيه من عصمة الاقدام من ان تزل وافهام
من ان تضل فليكن منك على ذكر وقد لاح لي بهداية ربي الحجة في تقويم البرهان في اقامة الحجة
وهي انه اذا تحرك خط الموازي للخط الغير المتناهي مع ثبات طرف منه يزول الموازاة وتحدث
المسامتة قطعا لكن حدوثها بعد الموازاة مع الخط الغير المتناهي محال اذ لو حدثت لكانت
في آن يفرض مع نقطة من خط الغير المتناهي لا يتصور المسامتة مع تلك النقطة الا بالمرور على
تمام ما قبلها اعني بانقضاء المسامتة مع ما قبلها من الخط الغير المتناهي في جهة عدم التناهي بالتدريج
ولا يتاتى ذلك في زمان متناه فمع ذلك ان نقول انه يلزم ان يكون زمان المسامتة غير متناه في جانب المضي
فلا يكون حادثا متناه او انه يلزم ان يكون بين الموازاة والمسامتة مع اية نقطة تفرض من الخط الغير المتناهي
زمان غير متناه او انه يلزم ان يخرج المسامتة من القوة الى الفعل لانها لا تكون الا على نقطة ما ولا تكون على نقطة
ما الا بالمرور زمان غير متناه وبعد الموازاة تكون فيه الخط مسامتا للخط الغير المتناهي لكن لا على نقطة ما وهذا
البرهان ينهض ببطلان اللاتناهي في الابعاد مطلقا ولا يختص على بطلانه في الاعداد والثاني البرهان السلمي

وتقريره على ما كان في سالف الزمان هو انه لو امكن وجود بعد غير متناه في جهتين فلنفرض خطان
غير متناهيين خارجان من نقطة كساقي مثلث ولا يزال البعد بينهما يزداد بزيادة الامتداد فلو امتدا
الى غير النهاية كان البعد بينهما كذلك مع انحصاره بين حاصرين واعترض عليه الشيخ في الشفاء بانا
لا نسلم انه يلزم وجود بعد بين الخطين غير متناه غاية ما في الباب ان يكون التزايد الى غير النهاية لكن ليس
يلزم منه ان يكون هناك بعد زائد الى غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه
الا بقدر متناه والزائد على المتناهي بقدر متناه لا بد وان يكون متناهيا وهذا كالعدد يقبل الزيادة
الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتبه في النظام الغير المتناهي عدد متناه لا يزيد على مرتبة اخرى
تحتها الا بواحد والجواب ان العقل يحكم قطعا باللزوم بين لا تناهي الامتداد بالفعل وبين لا تناهي الانفراج
المتزايد معه كيف وخروج الامتداد الى اللاتناهي بالفعل بدون خروج الانفراج المتزايد معه عن التناهي غير
وهما يصلح تنبيها على ذلك انه لا ارتياب في ان في خطين مخطوطين زاوية لا الى نهاية انما يمكن اذا كان هناك
سطح غير متناه في الجهتين فلو لا استلزام اللاتناهي في الامتداد اللاتناهي في الانفراج لم يحتج الى لا تناهي
السطح في الجهتين لكون كل من الابعاد المعينة المفروضة بين الخطين اوتار الزاوية متناهيا انما يكون التقدير
البصر كذلك فان ضر ذلك في امكان اللازم لم يقدح في المقصود وبالجملة فاللانهاية ههنا فرضت حاصلة
بالفعل في الخطين فيجب ان يكون الانفراج بينهما ايضا كذلك بخلاف الاعداد فان اللانهاية هناك ليست
بالفعل بل هي لا تقفية بمعنى ان كل مرتبة يفرض منها يمكن ان يزاد عليها ولا ينقطع انتظام
عندها وقد يفرض زاوية الانفراج كمثلثي القائمة حتى يكون الانفراج بقدر الامتداد او ازيد
من ثلثيها حتى يكون الانفراج ازيد من الامتداد وحينئذ يكون الامر اظهر وهذا البرهان كما مرت الاشارة
اليه يختص بابطال اللاتناهي فيما فوق جهة **قلت الباب الثاني** في المكان وفيه فصلان

**الفصل الاول** في ان انية المكان وتحقيق ماهيته يكاد ان يكون من الفطريات ان هناك

بالسكون الجسم فيه وتحول عنه والسعي الى المكان والتمكين شاهدة به ولولاه لم يكن فوق ولا تحت ولم تختلف

الحركات الطبيعية بالصعود والهبوط وقد بلغت قوة امره الى ان تخيل العامي يمنع وجود

شيء لا في مكان ويوجب جعله قائما بنفسه حتى يوجد فيه الاجسام ثم المكان يطلقه العامة

تارة على ما يستقر عليه الجسم وتارة على ما يكون فيه وان لم يستقر عليه فيجعلون السهم ينفذ في مكان

فاذا توسعوا اطلقوه على ما يسع الشيء ولو مع غيره واذا تضيقوا خصوه بما يختص به وهذا ما يبحث عنه

وتيسر لك مما علمت من لوازمه الانتقال الى انه حاو يختص بالجسم من غير دخول فيه او قيام به فهو

اما بعد غير مادي مساو له في اقطاره او السطح الباطن من الجسم الحاوي له المماس للظاهر منه ولما

جسم الحاوي فمن تبرع يسير امن العامية يجد تخيله لمكان الاحاطة فلا يجعله مكانا حقيقة بهذا المعنى

بل سطحه والاول باطل والا لكان اما فراغا موهوما ليس لشيء في الخارج وقد لاح بطلانه واما بعدا

مجردا موجودا وهو ايضا باطل اذ يكون متناهيا بالبرهان التناهي فيكون متشكلا لكنه بذاته ولوازمه

لا يترجح له حد دون حد فلا يكون الشكل له من ذاته او لوازمه فيجوز تبدل شكله المستلزم لجهة القوة المحوجة الى

المادة فلا يكون مجردا وايضا المانع من التداخل في الاجسام طبيعة البعد لا المادة فلو وجد مجردا

منع من ان يداخله ابعاد الجسم فلا يكون مكانا له فالحق هو الثاني واما قول اصحاب البعد ان

وجوده ولو رفع الجسم فطري ولذا سموه منظورا او انه لو كان المكان هو السطح لم يكن لبعض الاجسام

مكان وكان للطير الواقف في الهواء مع هبوب الرياح متحركا فالجواب منع الاول بل الوهم لاختلاف

الاجسام متنبه لتعاقبها وانقطاع بعضها ببعض بخلاف الابعاد فظنها لتماثلها باقية بعينها ولا يزال

على فرض نفيها وايضا انما يدرك العامي من الهواء البعد بين الجسم فيجد البعد مع فقد الجسم بلا حاجز فالتزام التناهي وانكار

الوهم لعدم المعية الاجسام المكان يوجب المكان للكل ومنع الثالث فان المتحرك بالحقيقة ما يكون مستبدلا الحيز ولا

كذلك الطير فهو ساكن ان ريد به ما لا يتبدل نسبته من امور ساكنة او الذي لو خلي وحاله لتحرك عليه مكانه

حفظه أو ليس ساكن ايضا ان اريد به ما يكون في مكان واحد زمانا **اقول** ههنا مقامان المقام
الاول في ماهية المكان اعلم ان الشيء قد يتصور بعارض فيبحث عن وجوده قبل تحقيق ماهيته فالمكان
يتصور بما يسكن فيه الجسم وينتقل عنه واليه ويتكلم في وجوده وان لم يعلم بعد ان ماهيته ماذا
فنقول يكاد ان يكون وجوده ضروريا وان خالف فيه كثير فنفاه بعضهم واثبته آخرون
في التوهم دون الخارج فكان توهمه للاجسام عند اولئك من قبيل توهم الباري تعالى عند
هؤلاء على نحو من توهم المناطق والمراكز للافلاك ويشهد على وجوده ادلة النقلة فانها موجودة
بالضرورة وهي مفارقة شيء لشيء وكل ما سوى المكان مما يبقى معها فهي مفارقة المكان وثانيا
ان الشيء انما يصير فوق وتحت بالمكان فلولاه لم يكن هناك فوق ولا تحت والتالي باطل
بالضرورة وثالثا انه لولا ان هناك امكنة موجودة متمايزة لم تختلف الاجسام في حركاتها الطبيعية
بان تتحرك بعضها صاعدا بالطبع الى فوق وبعضها هابطا الى تحت فيكون مطلوب هذا ومهروب
ذلك لكنها مختلفة قطعا فان نوقش بان النقلة مفارقة للوضع وترتيب الجسم مع غيره من الاجسام
وصيرورة الشيء فوق او تحت انما هو بذلك والمطلوب او المهروب بالحركة الطبيعية ايضا ذلك
فاقول ان ذلك الوضع والترتيب انما كان بحيث يكون الاجسام متراكمة بحيث يكون جسم محاطا بالكلية
بجسم او اجسام يكون له محاط سطح او سطوح من ذي محيط بالجسم احاطة تامة ويسكن الجسم فيه وينتقل عنه فقد ثبت
المكان والا فيكون الاجسام متباينة ويكون بينها فضاء متعاد يمكن ان يتحرك اليه الجسم
ويسكن فيه ويختلف بالضيق والسعة لا بالجبر واختراع الوهم فلا يكون لا شيئا محضا بل اما موجودا
بالفعل او بالقوة في محل قابل فيكون هو المكان اذ لا يوجب ههنا ان يكون سطحا البتة ولا
موجودا ان يكون بالفعل في الخارج فان السطح الذي يتحقق انه المكان لا يوجب وجوده بالفعل
حين التقصد ولا التحرك على ان في ذلك الفضاء يجب ان لا يكون ماديا والا كان جسما وثبت المكان

الاجسام وعاد الى الاول واذا لم يكن له مادة قابلة فلو لم يكن موجودا بالفعل كان لا شيئا محضا
وقد لاح بطلانه هنا وقد بلغت قوة امر المكان في ظهوره انتهت الى ان التخييل العامي يحكم بوجود شي مطلقا
لا في مكان ويوجب بعدا قائما بنفسه حتى يكون مكانا يوجد فيه الاجسام اما كونه بعدا فالتخييل انطباقه
على ابعاد المتمكن واما قيامه بنفسه فلشبهة بالوجود على الاجسام وامتناع قيامه بغير الاجسام المقام
الثاني في تحقيق ماهيته اعلم ان اولاد العامة يطلقون المكان تارة على ما يستقر عليه الجسم كالارض
وتارة على ما يكون فيه وان لم يستقر عليه فيجعلون السهم حين تحركه ينفذ في مكان مع عدم
ما يستقر عليه وحينئذ قد يتوسعون فيطلقونه على ما يسع الشيء ولو مع غيره كالبيت والدار حتى
كرة العالم وقد يتضيقون اذا لاحظوا تمانع الاجسام في الامكنة فلا يكون مكان جسمين كما لا يكون
جسم في مكانين فخصوه بما يسع الجسم لا يسع معه غيره هذا تفحص عن حقيقته ولعلك تفسر بما
علمت من لوازمه الانتقال الى لوازم اخر يكون شركا لاقتناص حقيقته الاول انه حاو وذلك
من كونه بحيث يسع الجسم الثاني انه يختص به وذلك من كونه بحيث لا يسع معه غيره الثالث
انه غير داخل في ذلك الجسم ولا قائم به وذلك من كونه بحيث ينتقل عنه الجسم واليه اذا عرفت
ذلك فهنا احتمالان يتاتى فيهما ذلك قبل التوغل في النظر وذلك لانه لما كان حاويا للجسم
وغير الوضعي كالمفارق او الوضعي الغير المنقسم كالنقطة او المنقسم في جهة كالخط لا يمكن احتوائه
على الجسم بالكلية تعين ان يكون وضعيا منقسما اما في الجهات كما يقوله اصحاب البعد او في جهتين
كما يقوله اصحاب السطح فعلى الاول يجب ان يكون بعدا غير مادي اذ ان قام بمادة الجسم
المتمكن قيام صورته او مقداره لزم دخوله في ذلك الجسم او قيامه به وان قام بمادة اخرى
لم يكن حاويا للجسم اذ يلزم من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام فلا يكون مكانا بل يجب ان يساوي
للمتمكن في اقطاره اذ لو نقص لم يحوه ولو زاد لم يختص به وعلى الثاني لم يجز ان يكون

فائما بنفسه لما تعرف فی موضعه والا ان یکون قائما بذلک الجسم لما مر فیجب ان یکون قائما بغیره
فذلک الغیر ان لم یکن حاویا لم یکن سطحا ایضا فهو اذن سطح الحاوی ثم لا یمکن ان یکون هو السطح الظاهر
منه او الباطن الغیر المماس کمقعر حاوی الحاوی فانه حاو ایضا والا لم یختص فیجب ان یکون
هو السطح الباطن من الحاوی المماس للسطح الظاهر من المحوی وقد اتضح بهذا ان ما یعزی الی قوم من
الاوائل من انه هیولی لانها تقبل التعاقب صورة لکونها اول حاوی محدود او انه بسیط لا
بسیط تام محیطا کان او محاطا حتی یکون للجرم الاقصی مکان یتحرک فیه وهو بسیط محوی او انه سطح ما منه
انه لا بد وان یکون لکل جسم مکان وان حرکة الفلک اینیة فلا بد لها من مکان کله باطل لا اصل له الا ان
الیه انما الحق ما ذهب الیه حکماء المشائین لا یقال یحتمل ان یکون المکان بعض الجسم الحاوی لا سطحه لانا نقول کل
من ترعرع وتدرج قلیلا من العامیة وان لم یراهق بلوغ الخاصة یعلم ان ثخن الحاوی لا دخل فی
الاحاطة فلا یجوز ان یکون المکان حقیقة بهذا المعنی جرم الحاوی بل سطحه کما انه لا یجعل نفس الجسم
الاسفل مکانا بالمعنی الاول اعنی ما یستقر علیه الجسم بل سطحه فلنشتغل فی ابطال ما قال الذین یقولون ان المکان
کونه بعدا غیر مادی مساویا للجسم فی اقطاره باطل ایضا لانا ان لم یکن فراغا موهوما لیس بشیء فی
الخارج علی ما یراه المتکلمون فقد تبین بطلانه واما ان یکون بعدا مجردا موجودا کانه برزخ بین عالمی
المفارق والمادی کما هو رای جمهور الاشراقیین وهو المشهور من افلاطون فالمکان قد یعزی الیه
ما مر من انه هیولی او انه صورة وربما یاول ذلک بانه سمی البعد المجرد تارة هیولی لقبوله التعاقب
کالهیولی وتارة صورة لتجرده واحتوائه الجسم شبها وهو ایضا باطل لوجهین الاول منهما یبطل وجود
المجرد مطلقا وذلک لانه یجب ان یکون متناهیا لبرهان التناهی فیکون متشکلا لکنه بذاته ولوازمه لا یستحق له
حد دون حد فان طبیعة البعد بلوازمها موجودة فی کل جزء فلو اقتضی حدا او شکلا معینا کان الجزء مثل الکل
ولم یکن کل جزء فاذا لم یکن الحد والشکل من ذاته ولوازمه جاز بالنظر الیه تبدل شکله

المستلزم لجهة القوة الموجبة الى المادة على ما تقف عليه بالجملة ليس البعد الا صورة جسمية او مقدارا
لها ولو امكن توهم المقدار مجردا عنها وقد قامت البراهين على لزوم الهيولى لهما وعلى ما قررنا
البرهان ههنا الا انه لا يضر احتمال مخالفة البعد المجرد للابعاد الجسمانية بالماهية شيئا والثاني
منهما يبطل كون المكان بعدا مجردا وذلك لان الاجسام متمانعة عن التداخل بالضرورة وامتناعها
عنه ليس للمادة ولا لسائر الصور والاعراض التي انما تقبل الوضع بالعرض بل لطبيعة البعد
والامتداد الا يرى ان الخط والسطح اذ بهما امتدادان في بعض الجهات دون بعض فاذا اضيف
اليهما بعد يجانسهما في جهة الامتداد ازدادا ولم يدخل المضاف في تلك الجهة في المضاف اليه
بخلاف جهة اللاامتداد والجسم اذ هو امتداد في الجهات يزيد بالزيادة في اي جهة كانت فلا
يدخل فيه ما يجانسه في جهة اصلا وهكذا يجب ان يكون حال ذلك البعد مع الابعاد الجسمانية
لا يجدي تجريده عن المادة وحجر اطلاق الجسم عليه شيئا فلو وجد بعد مجرد ومنع من ان يدخله الاجسام
فلا يكون مكانا واعلم ان الوهم اذ قد رسخ فيه تخيل البعد المجرد ونفوذ الاجسام فيه تراه اذا استمع
البرهان القاضي باستحالته يجيد يكاد يوسوس في شرك بكيده وان البعد المجرد يجوز ان يخالف البعد الجسمي
بالماهية فلا يلزم من امتناع تداخل الابعاد الجسمية بعضها في بعض امتناع دخول الابعاد الجسمية في البعد المجرد
فينبغي ان لا تصغي اليه وتعلم ان طبيعة البعد المقداري الممتد في الجهات نوعية محصلة انما تختلف بالخارج
دون الفصول على انا نقول ان اختلفا بالماهية لكنهما يشتركان البتة في نحو الممسوحية والمساحة
تتساويان على السواء ولا تختلف باختلافهما في الماهية ولذا يمسح احدهما بالآخر ويعرف
قدر البعد الذي بين اطراف الاناء بمساحة الماء الذي يسعه وبالعكس ويجري بينهما
نسبة المساواة والمفاوتة كما بين جسمين وان جسم وسطح او سطح وخط فاذا زيد
احدهما في المساحة على الآخر زادت المساحة واذا نقص نقصت فكما ان مساحة

بعد جزء من مساحة البعدين ومساحة جسم جزء من مساحة جسمين كذلك مساحة بعد او مساحة جسم
جزء من مساحة مجموع بعد وجسم فلو تداخلا كان الكل مساويا للجزء في المساحة فاستحالة الاجزاء
المفروضة في البعد المجرد ممتنعة عن التداخل فيما بينها فلان يمتنع من ان تداخلها الابعاد الجسمانية
اولى فلعل هذا يقنع المناظر وان لم يفحم المناظر واذا بطل الاحتمال الاول ثبت تعين الثاني وهو
ان يكون المكان هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي كما هو راي المعلم الاول و
المشائين اعلم ان لاصحاب البعد مقالات منها ما يكاد يزيغ المتعلم او تقلقه لو لم ينبه
على فساده فلنورده اولا ونبطله ثانيا قال اصحاب البعد الموهوم منهم خاصة ان وجوده
ولو مع جسم وكذا حلول الاجسام فيه مفطور عليه البداهة فان الناس كلهم يحكمون بان بين اطراف
الاناء بعدا يتعاقب عليه الماء والهواء ويبقى بعينه معهما فلا يكون هو القائم بهما بل هو المكان
لهما وح لا يحتاج في اثباته الى برهان ولا يرد الابطاله سفسطة تعارض حكم الفطرة فلا يتكلف الجواب عنه
وكانهم من ههنا سموه مفطورا اي مفطورا عليه البديهة او اراد وانه مفطور عليه لانه موهوم لانما
اوانه اول ما فطر من ذوات الاوضاع حتى ان الشيخ حكى ان استوددس الشاعر لما اراد ان يحكي
في شعره عن ترتيب الخلقة لم يران يقدم على وجود المكان شيئا فقال ان اول ما خلق الله المكان
ثم الارض الواسعة وقالوا كلهم لو كان المكان هو السطح المذكور فلو حوى كل جسم بجسم لذهبت
الاجسام الى نهاية وهو باطل فيجب ان ينتهي الى جسم لا يحويه جسم فيلزم ان لا يكون له مكان
وقالوا ايضا انه لو كان المكان هو السطح المذكور يكون الحركة هي المفارقة من سطح كذلك
الى آخر فالطير الواقف في الهواء مع هبوب الرياح يكون متحركا لتبدل السطوح من الحاوي
وهو الهواء عليه وكذا الحجر الواقف في الماء الجاري وقالوا ايضا لو كان المكان هو السطح كان المسافر
المحفوف ولا يبرح مكانه ساكنا وان سار مشارق الارض ومغاربها والجواب عن الاول اعني ما ادعاه

٦٩

أصحاب البعد للوجود من فطرة البداهة عليه تمنع ذلك بل إنما هو من أغلاط الوهم لأن
الأجسام مختلفة والأبعاد متماثلة وإذا تعاقبت الأجسام على مكان تعاقبت أيضا أبعاد ما فيه
لكن الوهم تنبه لتعاقب الأجسام لتخالفها ولم يتنبه عليه الأمر في الأبعاد لتشابهها فيظن أبعاد بعينها
باقية وكذلك يتنبه لانقطاع جسم بجسم آخر يخالفه فيجد مكان الأول بدون الثاني ومكان الثاني
بدون الأول ولا يتنبه لانقطاع بعد بآخر لتشابه الأبعاد فيجد البعد متصلا واحدا باقيا بالمكان
فيتوهم أن المكان هو البعد وههنا سبب آخر وهو أنه إنما يدرك العامي من الهواء البعد بين الجسمين
البعد مع فقد الجسم بلا عكس كما سيأتي وعن الثاني وهو إلزام أن لا يكون مكان لبعض الأجسام
ذلك فإن بطلانه غير ضروري ولا مبرهن عليه نعم الوهم إنما ألف من الأجسام بأن له مكانا فيعمم
أن كل جسم له مكان بل يعمم أن كل موجود له مكان فكما لا يكون زعمه هذا حجة لا يكون ذلك
حجة أيضا وعن الثالث وهو حديث الطير منع لزوم تحركه لتمنع أن الحركة حقيقة هو مطلق تبدل
الأمكنة على المتمكن بل المتحرك بالحقيقة ما يكون مبدأ الاستبدال فيه ولا كذلك الطير المذكور
فلا يكون متحركا وسيأتيك زيادة تحقيق لهذا إن شاء الله تعالى وأما أنه هل يكون ساكنا فإن أريد
بالساكن ما لا يتحرك ومن شأنه الحركة أو ما لا يتبدل نسبته من أمور ساكنة أو الذي يخلى
وحاله وترك عليه مكانه حفظه كان ساكنا وإن أريد به ما يكون في مكان حين زمانا فليس
بساكن كما أنه ليس بمتحرك أيضا والتقابل بين الحركة والسكون ليس يمنع ارتفاعهما على أنا إن سلمنا
أن الحركة هو مجرد تبدل المكان فليكن الطير المذكور متحركا بهذا المعنى وإنما يستشنع أهل العرف
ذلك لفهمهم من المتحرك غير هذا لا لعدم تبدل الأمكنة عليه والعبرة للمعاني دون الألفاظ ولو جعلوا
عدم تبدل الأمكنة عليه فأي حجة في حسبانهم وعن الرابع وهو لزوم سكون المسافر إن أريد بالسكون
ما يقابل الحركة الأينية الحقيقية فلزومه لا نسلم بطلانه والضرورة إنما تقضي بكونه متحركا في

في الجملة وان اريد به ما يقابل الحركة مطلقا فلا نسلم لزومه فانه متحرك في الوضع بالنسبة الى الامور الخارجية وفي المكان العرفي اعني ما يكون فيه الجسم ولا يكون مختصا به كالصندوق للدرة

**قلت الفصل الثاني في ابطال الخلاء** واذا تحقق ان المكان هو السطح المذكور فلا يجوز خلو شيء عن الشاغل اما ان يكون لا شيئا محضا وهو باطل لقبوله المساواة والمفاضلة او بعدا مجردا وقد ابطلناه ومما يبكت به اصحاب الخلاء انه لو كان لم يكن فيه حركة على خلاف ما يقولون به اذ لو فرض فيه حركة قاطعة مسافة محدودة بميل معين تكون لا محالة في زمان وفرض حركة بمثل ذلك الميل في مثل تلك المسافة في ملاء ويكون البتة زمانها ازيد من زمان الاولى وفرض ايضا حركة في ملاء ارق منه يكون نسبة معاوقته للمتحرك الى معاوقة الملاء الاول كنسبة زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الاول ولا شك ان الزمان يتفاوت حسب تفاوت المعاوقة فيلزم ان يكون زمان الحركة في الملاء الارق كزمانها في الخلاء فتكون الحركة مع المعاوقة مثلها لا معها لا يحتاج في هذا الى ان يحيل المعاوقة على النسبة المذكورة استحقاق وجود اذ يكفينا انه لزم على تقدير وجود الحركة في الخلاء مساواة حركة لا في معاوقة الحركة في معاوقة على نسبة ما لو كان موجودا واول ما ورط اصحاب الخلاء في القول به ان ما ليس بمبصر ليس بجسم في الظن العامي فما فيه هواء ليس فيه جسم عندهم وانما هناك ابعاد خالية واذ نبهوا بان اللمس مما يحكم بوجود الهواء لمقاومته اللامس فمنهم من رجع ومنهم من اصر زاعما ان الهواء وان لم يكن خلاء صرفا فانه ملاء مخالط للخلاء بشبهات اضطرته الى اثباته نحو انه لولاه لم يزد حجم الماء المجمد بالاذابة ويلزم تحرك العالم بتحرك جسم اذ انما يتحرك الى ملاء يجب انتقال المالي له عنه لا الى مكان هذا والا دار بل الى آخر حكمه كذلك وايضا يجب ان يملا ما خلاه وهو محال اذا فضا باطن اصبعنا عن سطح املس مماسه بحيث لا يتخللهما ثالث فانما ينتقل ما يملا ما بينهما من الاطراف فيخلو الوسط على

يجب خلو الوسط ويحل الاوليان بان الجسم بمادته قابل للمقادير المختلفة فجاز ان يتخلخل او يتكاثف اى
يقبل مقدارا ازيد او انقص فيتخلخل المار بالاذابة ويتكاثف قدام المتحرك ويتخلخل خلفه والثانية
بان ارتفاع الاصبع انما هو بالحركة ولا بد لها من زمان فيتحرك فيه الجسم من الطرف الى الوسط

**اقول** اصحاب البعد الموهوم قاطبة مع بعض اصحاب البعد الموجود منهم ابو البركات من
متفلسفة بغداد جوزوا الخلاء اعنى مكانا ليس فيه متمكن والبعض الآخر منع الامر مع اصحاب السطح كافة
احالوه واذ قد حققنا ان المكان هو السطح المذكور نقول فى احالة الخلاء انه لو جاز خلو ذلك
السطح عن متمكن فحشوه اما ان يكون لا شيئا محضا وهو باطل لقبوله المساواة والمفاضلة او بعدا
مجردا وقد ابطلناه لو شئت قلت من الناس من غير بناء على ان المكان هو السطح ان الخلاء ان جاز فلا يكون
لا شيئا محضا لانه يقبل المساواة والمفاضلة فان سلبوا عنه ذلك لا يكون لنا كلام معهم
لانا انما نمنع وجود المكان خاليا عن المتمكن والامكنة تتفاوت فى المقدار فلا يكون لا شيئا
محضا بل بعدا مجردا وقد ابطلناه ابسط انتقل الكلام الى تقرير الحجة التى هى بسبب
اصحاب الخلاء وتشترك فى التمسك بها اصحاب البعد والسطح انه لو كان خلاء فليفرض فيه حركة
قاطعة لمسافة محدودة بميل معين تكون لا محالة فى زمان ثم ليفرض مثلا ذلك الميل
فى مثل تلك المسافة فى ملاء ويكون البتة زمانها ازيد من زمان الاولى ثم حركة اخرى بمثل ذلك
الميل فى مثل تلك المسافة فى ملاء ارق من الاول يكون نسبة معاوقته للمتحرك الى معاوقة الملاء
الاول كنسبة زمان الحركة فى الخلاء الى زمان الحركة فى الملاء الاول لا شك ان الزمان يتفاوت
حسب تفاوت المعاوقة فيلزم ان يكون زمان الحركة فى الملاء الارق كزمانها فى الخلاء فيكون الحركة مع
المعاوقة مثل الحركة لا مع المعاوقة لا يقال انما لزم من فرض الحركة فى الخلاء فنجيز فرض
الخلاء فيجاز ان يكون المح هو الحركة فيه لا نفسه لانا نقول اولا ان الحجة بما اشرنا اليه بتكبيته

٧٢

مبنية على اعتراف الخصم بجواز الحركة في الخلاء وثانيا انا كما اومانا اليه انما نبطل وجود المكان
مع بقاء امارات المكان فيه فلو التزم احد انه على تقدير الخلو ينسلخ عن امارات المكان فلا كلام
معه وقد يقال ان الحركة في الخلاء وان لم تمكن في نفس الامر لكنها ممكنة بالضرورة على تقدير
وجوده بل لو وجد المكان الخالي لكانت الحركة فيه اسهل فليتامل فيه واعترض على الحجة
بان المح لم يلزم من مجرد فرض الحركة في الخلاء بل انما لزم مع فرض معاوقة على نسبة مخصوصة
فجاز ان يكون المح هو تلك المعاوقة او اجتماعها مع الحركة في الخلاء والجواب انا لا نحتاج
الى ان نجعل للمعاوقة على النسبة المذكورة استحقاق وجود لانا نقول ان زمان الحركة
في الخلاء يكون مساويا لزمان حركة في معاوقة ما لو كانت موجودة وهذه المقدمة صادقة
او ضحنا صدقها وكل حركة في الخلاء فهي حركة في عدم معاوقة وهذه المقدمة ايضا صادقة
وكل حركة في عدم معاوقة فليست مساوية لحركة في معاوقة على نسبة ما لو كانت موجودة
فيلزم من هذه المقدمات ان لا حركة في الخلاء هي مساوية الزمان لزمان حركة في معاوقة
ما لو كانت موجودة ويلزم منها ومن الاولى ان لا شيء من الحركات في الخلاء حركة في
الخلاء هف كذا ذكره الشيخ اقول يمكن تحرير هذا الجواب بنمط آخر منتجا لو جعلنا المح اللازم صدق
حملية هي ان الحركة مع معاوقة تشملها لا معها يرد عليه ما ذكرتم فان في ذلك لا يلزم من فرض
تحقق الخلاء والحركة فيه فقط بل مع فرض معاوقة مخصوصة ايضا فجاز ان يكون استحالة اللازم
لاستحالة المعاوقة المخصوصة لا لاستحالة الخلاء او الحركة فيه لكنا نجعل المح اللازم صدق شرطية
هي انه لو امكنت معاوقة مخصوصة كانت الحركة في معاوقة كهي لا معها فلا يرد ذلك لان
الشرطية كاذبة بالضرورة ولازمة لتقدير وجود الخلاء والحركة فيه على ما بينا فيلزم بطلان
ولا يتوقف لزومها على امكان معاوقة مخصوصة كيف ولا يستلزم صدقها تحقق ذلك الامكان

اذ صدق الشرطية لا يستلزم صدق المقدم لا يقال لا نسلم كذب الشرطية لان تاليها لو كان
محالا لكن اذا كان المقدم محالا جاز ان يستلزم المحال فيصدق الشرطية لانا نقول ما ذكرت
وان كان المشغوفون بالجدال يتوسلون به الى التشكيك حيثما كان على عميا لكن يجب
ان يعلم انا لا نستدل باستحالة التالي على كذب الشرطية بل نعلم كذبها بالضرورة كما نعلم
كذب قول القائل لو كان الجسم عرضا لكان واجبا بالذات وليس كل محال يستلزم
كل محال واعترض ابو البركات على الحجة بانه يجوز ان يكون قدر معين من الزمان بازاء
نفس الحركة فيكون ذلك محفوظا في الحركات ويزيد قدر آخر بالمعاوقة ويتفاوت القدر الزائد
بتفاوتها فالحركة في الخلاء مثلا يكون على القدر الذي بازاء نفس الحركة والحركة في الملاء
الغليظ على ذلك القدر مع زيادة وفي الملاء الرقيق على ذلك القدر مع زيادة اقل من
الزيادة الاولى بقدر نقصان مقاومة هذا الملاء من معاوقة الملاء الاول وهذا الاعتراض
في غاية السقوط لانه ان كان استحقاق القدر المعين من الزمان لنفس الحركة فلنفرض حركة
في ذلك الزمان ويكون لا محالة في مسافة منطبقة على الزمان والمسافة وكل منهما يقبل
القسمة لا الى نهاية وبانقسام ايهما شئت ينقسم الباقي منهما وينقسم الحركة ايضا فيكون
في جزء من الزمان وجزء من المسافة جزء من الحركة وجزءها حركة ايضا فقد وقعت حركة
في اقل من ذلك الزمان فلم يكن مستحقا لنفس الحركة ثم ربما ناقش بان قطع مسافة
معينة في خلاء كان او ملاء يكون لا محالة بميل معين فيمكن ان يجعل زمان الحركة بذلك
الميل والمسافة ويكون ذلك محفوظا في كل حركة بذلك الميل في ذلك القدر من المسافة ويزداد
الزمان باعتبار مقاومة قوام الملاء للميل ويتفاوت هذا الزائد بتفاوتها والجواب ان الحركة في
اية مسافة كانت انما تستدعي مطلق الزمان اذ اي قدر يفرض من الزمان بازاء نفس الحركة

فی مسافة یمکن ان تقع حرکة فی تلک المسافة فی اقل منه بازدیاد القوة والطبیعة انما تقتضی الحصول
فی المکان فکیف تقتضی التراخی فیه لکن لما کانت مفارقة للمکان لا تتمکن من الوصول الیه بدون
الحرکة اقتضت الحرکة فی المسافة التی بینهما واما تحدید زمان تلک الحرکة فکلا فان ای
حد یفرض منه تکون الحرکة فی اقل منه اسرع وهی بالطبیعة الیق ولیس للسرعة حد تنتهی
الیه فالمیول الطبیعیة لا یمکن ان تتحدد بها حد من السرعة وان اختلف قوة وضعفا
وانما یظهر التفاوت بینها عند المعاوقة فیختلف انکسارها بالمعاوقات وحینئذ تتحدد حد
من السرعة ویتفاوت بتفاوت المعاوقة فاذا فرضت حرکة فی مسافة معینة یتحدد من
السرعة متعین باعتبار قوة الطبیعة ومعاوقة المعاوق فلا محالة تتحدد بها زمان منطبق
علی المسافة محدود وباعتبار المسافة والقوة والمعاوقة فاذا انضعفت المسافة مثلا
مع اتحاد القوة والمقاومة انتصف الزمان واذا نصفت القوة مع اتحاد المسافة
والمقاومة تتنصف السرعة وتضاعف الزمان واذا انصفت المقاومة تضاعف
السرعة وتنصف الزمان وبالجملة اذا اختلف ای واحد من الثلثة فقط اختلف الزمان
بحسبه کان الکل انما تتحدد به لا ان قدرا منه یکون بازاء الباقیین محفوظا وقدر آخر بازاء
المختلف فیختلف بحسبه فقد لاح انه لا بد فی تحدید الزمان فی الحرکات الطبیعیة من معاوق وکذا فی
القسریة اذا کان فی القاسر طبیعة بقی ههنا اشکالان یجب بیانهما ولهما انهم یستعملون هذه الحجة
فی مقامین تارة فی اثبات المعاوق الخارجی ای ابطال الخلاء بفرض حرکة فی خلاء وحرکتین
فی ملائین یکون نسبة معاوق الارق منهما الی معاوقة الآخر کنسبة زمان الحرکة فی الخلاء
الی زمان الحرکة فی الملاء الآخر فیکون زمان الحرکة فیه کزمان الحرکة فی الخلاء فیکون الحرکة
مع معاوقة مثلها بلا معاوقة کما عرفت وتارة فی اثبات المعاوق الداخلی

٧٥

فی الحرکة القسریة وجوب میل طبیعی وذلک بفرض تحریک قاسر واحد بجسم خال من معاوق ومیل طبیعی فی مسافة محدودة وثانیاً مع معاوقة میل طبیعی وثالث یکون نسبة میله الی المیل الثانی کنسبة زمان الحرکة الخالی الی زمان حرکة الثانی فیکون زمان حرکته کزمان حرکة الخالی وتکون الحرکة مع معاوقة کلا معها ویرد علیه فی المقامین ان الحجة انما تنهض علی اثبات مطلق المعاوق لا علی خصوص شیء من قسمیه لا علی کون المعاوق الخارجی ملاء فنقول فی المقام الاول ان فرضت الحرکة فی الخلاء بلا معاوق نمنع جواز ذلک اولا بد فی تحدید زمان الحرکة من معاوق ان فرضت مع معاوق داخلی او خارجی غیر قوام الملاء فالحرکة فی الملاء ان فرضت بدون ذلک المعاوق فلا استحالة فی مساواة زمان الحرکة فی الملاء الارق لزمان الحرکة فی الخلاء اذ کل منهما مع معاوق لکن المعاوق فی احدهما خارجی اعنی قوام الملاء وفی الاخری غیره داخلی او خارجی وان فرضت معه فلا نم لزوم مساواة زمان الحرکة فی الملاء الارق لزمان الحرکة فی الخلاء لان الزمان قد تعین قدر منه بازاء تعین المسافة والقوة المحرکة والمعاوق المشترک ویکون هذا القدر محفوظاً فی الحرکات ویزید فی الملاء بسبب مقاومة قوام الملاء قدر آخر ویختلف هذا القدر الزائد باختلاف قوام الملاء فیکون فی الملاء الارق اقل منه فی الملاء الغلیظ وحینئذ لا یکون زمان الحرکة فی الملاء الارق مساویاً لزمان الحرکة فی الخلاء لان نسبة زمان الحرکة فی الملاء الارق الی زمان الحرکة فی الملاء الغلیظ کنسبة مجموع المعاوق فی الحرکة فی الملاء الارق الی مجموع المعاوق فی الحرکة فی الملاء الغلیظ لا کنسبة فضل المعاوق فی الحرکة فی الملاء الارق علی المعاوق فی الحرکة فی الخلاء الی فضل المعاوق فی الحرکة فی الملاء الغلیظ علی المعاوق فی الحرکة فی الخلاء حتی یکون زمان الحرکة فی الملاء الرقیق کزمان الحرکة فی الخلاء ولو کان

نسبة زمانی حرکتین کنسبة فضل المعاوقین فیهما علی المعاوق فی ثالثة لم تحصر عدد المعاوقات
فی حد اذ کلما فرض اشتراک ثلث حرکات فی معاوقات مخصوصة واکتفی فی احدها
تلک المعاوقات وفرض فی اخری معاوق زائد علی حد من القوة وفی الثالثة
معاوق ضعیف یکون نسبته الی المعاوق الاول کنسبة زمان الحرکة الاولی الی زمان الحرکة
الثانیة والتقدیر ان نسبة الزمان الی الزمان کنسبة فضل المعاوق الی فضل المعاوق
لزم الخلف وفی المقام الثانی ان الحرکة بلا معاوقة المیل الطبیعی ان فرضت بلا معاوق
اصلا نمنع جوازها وان فرضت مع معاوق خارجی کقوام الملاء مثلا فالحرکة مع معاوقة
المیل ان فرضت بلا معاوقة خارجیة فلا استحالة فی مساواة زمان الحرکة مع معاوقة
المیل الطبیعی الاضعف لزمان الحرکة بلا معاوقة المیل اذ کل منهما مع معاوق لکن المعاوق
فی احدهما داخلی وفی الاخری خارجی وان فرضت معه فلا نم لزوم مساواة زمان الحرکة مع معاوقة
المیل الاضعف لزمان الحرکة بلا معاوقة میل بمثل ما عرفت انظر ان الحجج اذا استعملت فی ابطال
الخلاء فی الامکنة المتحددة کما بین السماء والارض کادت ان تتم بشهادة البدیهة بانه ان وجد هناک
خلاء وارسل حجر منفصل من الارض تحرک لا محالة الی السفل ولیس هناک معاوق داخلی
البتة لان الطبیعة فی البسیط لا یتصور فیها المعاوق الداخلی والا کانت هناک قوی
متخالفة او اقتضت قوة واحدة امرین متضادین ولا خارجی ایضا لان المعاوق الخارجی
اما قوام الملاء وقد فرض عدمه واما غیره والضرورة قاضیة بعدم توقف حرکة ذلک الحجر
من الارض علی معاوق غیر الملاء فیلزم ان تکون حرکته بلا معاوق اصلا فلیتامل فیه واما
اذا استعملت فی ابطال الخلاء مطلقا فلا تتم لجواز ان لا یکون فیه حرکة طبیعیة لشیء من
اجزائه بل ارادیة او قسریة راجعة الیها وحینئذ یجوز ان یتجدد الارادة حال الحرکة بسرعة

والبطوء على ما جوّز لكن الشيخ قال ان النفس ايضا انما تحرك باحداث ميل يختلف بالشدة والضعف حتى ان ذلك يحس مع تسكين المقاوم للحركة كما يحس في المتحرك طبعا اذا قووم وقسرت

الحركة وذلك الميل يختلف بالقوة والشدة ويلزمه ما يلزم الميل الطبيعي انتهى ولا تتم

الحجة البتة اذا استعملت في اثبات الميل الطبيعي لان معاوقة الملاء موجودة لاستحالة

الخلاء فنقضها غني عن المعاوق الداخلي في تحديد قدر من الزمان فلا يلزم مساواة زمان

الحركة مع معاوقة الميل لزمان الحركة بلا معاوقة الميل واي فرق بين الحركة الطبيعية في الملاء

والحركة القسرية المفروضة بلا معاوق طبيعي في الملاء ايضا فان كلا منهما حركة تقتضي

مع وجود معاوق خارجي وعدم معاوق طبيعي فما بال الاولى جازت دون الثانية هذا

ما لاح لي الى الآن ولعل الله تعالى يحدث بعد ذلك امرا وثانيهما ان المعاوق الخارجي والداخلي

الذي يجيلونه محددا انما يكسر من قوة الميل ويضعف القوة الطبيعية للمتحرك او القاسر كضعف قوة

المار عن قوة الارض مثلا ايضا يكسر قوة الميل فان عموا ان طبيعة المتحرك والقاسر مع حد من القوة

لا يكفي في تحديد الميل لانها وان كانت في غاية الضعف انما تقتضي الحصول في المكان

على اقصر ما يمكن فليكن مع المعاوق الذي يثبتونه ايضا كذلك لان الميل الحاصل هناك

مع المعاوق ميل طبيعي او قسري حدث فيه ضعف بسبب ذلك المعاوق فهلا قالوا ان ذلك الميل

انما يقتضي الحصول في الحيز في اقصر ما يمكن فلا يتعين الزمان فعليهم بيان الفرق بين الصورتين

وهذا المقام لغموضه حقيق بتامل دقيق عسى الله ان ياتي بالفتح او امر من عنده كذا قيل

اقول لعل الفرق هو ان الطبيعة قوية كانت او ضعيفة تقتضي الحصول في المكان فلا تقتضي الا خيرة

وليس هناك امر آخر تقتضي التراخي واما في صورة المعاوق فالطبيعة تقتضي الحصول

والمعاوق يمنعها فاذا لم يقو على منعها بالكلية اوجب التراخي بقدر قوته وهذا ظاهر جدا

٧٨

جدا في المعاوق الخارجي لاستيفاء الملاء فانه ليس نسبته الى الميل نسبته بل الميل بحاله والمعاوق
ينقص بنقصه وعن مقتضاه من سرعة الحركة واما المعاوق الداخلي في الميل القسري مثلا فيكسر قوة
الميل ويتحدد ويتبدل ضعيف فجاز ان ينتسب الى عدم تحدد الزمان به واعلم انه كما ذكره
الشيخ اول ما خيل الخلاء لاصحابه نحو الهواء وذلك ان الظن العامي يكون بالمحسوس ولا
جسم فليس بموجود ثم نظرهم في الاجسام الموجودة يكون ان ما بين مبصرة وما ليس بمبصر ليس بجسم فخيل
الهواء جسما والا ان الذي فيه الهواء ليس فيه عندهم شيء ممكن بل ابعاد خالية فاول من ما
تنبههم اذا راتيهم ان الزقاق المنفوخة تقاوم اللمس فظهر لهم باللمس ان الهواء جسم فمن الذين
اراهم ذلك من رجع عن تخيل الخلاء اذ ما كان يظنه خلاء صار ملاء ومنهم من اصر على تخيله
زاعما ان الهواء وان لم يكن خلاء صرفا فهو ملاء مخالط للخلاء بشبهات اضطرته الى اثباته منها
انه لولاه لم يكن حجم الجسم يزداد تارة وينقص اخرى من غير ان يداخله جسم آخر والتالي باطل فان
الماء المجمد يزداد حجمه بالاذابة والمذاب ينقص حجمه بالانجماد اما اذا كان هناك خلاء صح ذلك
بتباعد الاجزاء حتى يكون بينها خلاء تارة وتقاربها بحيث تملاء ذلك الخلاء اخرى ومنها
انه لولاه لتحرك العالم بتحرك جسم لان المتحرك انما يتحرك في مكان يملأه جسم آخر فلا
يمكن ان ينتقل اليه الا ما الى له فيه لامتناع تداخل الاجسام بل ينتقل المالي له عنه ولا يكون انتقاله
الى مكان هذا والا دار لتوقف انتقال هذا من مكانه الى مكان ذلك على انتقال ذلك من مكانه
الى مكان هذا وبالعكس فلتيان من في ذلك بل انما يكون انتقاله الى ملاء آخر فالمالي له الملاء يجب
ان ينتقل الى ملاء آخر الى ان يتموج العالم كله من قدام المتحرك ايضا يجب ان يملاء المكان الذي
خلاه المتحرك غيره ولا يكون المالي له ما كان ثابتا لما انتقل اليه هذا ما عرفت بل غيره وكذا الكلام
في مكان ذلك الغير فيلزم حيرا ان يتموج العالم كله من خلف المتحرك مثلا ومنها انا اذا وضعنا

٧٩

سطحين انطبق احدهما على الآخر ثم رفعنا احدهما عن الآخر دفعة كما اذا الصقنا باطن اصبعنا بصفحة
ملساء ثم رفعناه دفعة عنها يلزم الخلاء بينهما ضرورة ان الهواء الذي يحصل بينهما كالهواء
انما ينتقل الى الوسط من الاطراف بالتدريج فحين كونه على الطرف يكون الوسط خاليا واعلم
ان الامام الرازي اثبت استواء السطح بان عدم استوائه اما لاختلاف اجزائه في الارتفاع
والانخفاض او للمسامات فيه والاول انما يكون بسبب سطوح صغار يتصل بعضها ببعض لا
على الاستقامة بل على الزاوية ولا بد من الانتهاء الى سطوح صغار مستوية والا لذهبت الزوايا
الى غير النهاية وحصول المسامات وان جاز لكن لا بد من ان يحصل بين كل منفذين سطح
متصل والا لزم كون السطح مركبا من نقط متفرقة انتهى ونحن لا نجادل الامام في استواء السطح
على ان الشبهة لا تتوقف الا على وجود سطحين منطبقين يمكن ان يفترقا وان لم يستويا و
لو جادلناه لم يكد سعيه يرجع الى طائل لجواز ان لا يكون اختلاف الاجزاء في الارتفاع
والانخفاض بسبب سطوح صغار يتصل بعضها ببعض على الزاوية بل يمكن ان لا يكون
هناك الا سطح واحد منحن فيه تقعيرات وتحديبات من غير زاوية بحيث لا يماس السطح
المستوي او المستدير الا على نقطة او نقاط وتحل الشبهتان الاوليان بتمهيد ان الجسم في ذاته
قابل للمقادير المختلفة على ما يتضح في العلم الاعلى فجاز ان يتخلخل اي يقبل مقدارا ازيد بلا انضمام
جسم ولا وقوع فرجة خالية بين اجزائه او يتكاثف اي يقبل مقدارا انقص من غير انتقاص
جزء منه ولا اجتماع اجزائه بعد انفراج كما سياتي وحينئذ فالجواب عن الاولى ان الماء
يتخلخل بالاذابة ويتكاثف بالانجماد وعن الثانية انه يتكاثف الجسم الذي قدام المتحرك فيتخلى
عن بعض مكانه للمتحرك ويتخلخل الجسم الذي خلفه فيملأ مكان المتحرك من غير ان يتخلى عن شيء
من مكانه وتحل الثالثة بان تباعد السطح انما يكون بالحركة ولا بد لها من زمان فيتحرك في

في ذلك الزمان جسم من الطرف الى الوسط وتحقيقه ان اللاامماسة الحاصلة بعد المماسة وان كانت
حاصلة في زمان الحركة وكذا في آن يفرض في ذلك الزمان غير الآن الذي هو طرفه من جانب البداية ليس
حصولها على سبيل التدريج والانطباق على الحركة حتى لا يكون طرف حصولها آنا اصلا لكنها انما تحصل
بالحركة وليس لحدوثها اول آن بل كل آن يفرض في زمان الحركة كان قبله قدر من زمان الحركة فكانت فيه
اللامماسة فيجوز ان تحرك فيه الجسم المماس من الطرف الى الوسط فعليك بالتأمل الصادق **فكت**

**الباب الثالث** في الحركة بالشعر به بمعونة الحس بحيث تجرد عند العامة في المحسوسات ولكن
غنياً عن آداب النظر في اقتناصه بيد ان الالفاظ المستعملة بالاطلاق بنحو من الاشتراك على
معان مختلفة فاذا ريم البحث عنه فلا بد في تعيين المراد الى تحويل ضابط لتفصيل المفهوم الجملي وان
لم يكن في نفسه اوضح بل مساويا لذلك الجلي وحتى تجتنب عما يشبه الدور تمييز اللازم وتمهيدا لما
ان تبتني عليه الاحكام وتمرينا للمتعلم بصناعة التعريف وذلك مثل تفسيرنا الحركة فان الموجودات
يستحيل ان يكون منها شيء بالقوة من كل جهة والا كان كونه بالقوة ايضا بالقوة بل منها ما هو
بالفعل من كل وجه وما هو بالفعل من جهة وبالقوة منها من اخرى فهذا قد يكون خروجه الى الفعل
دفعة وقد يكون بتدريج وهذا ما نعني بالحركة وان كانت تطلق على كل خروج على خروج الى اين
وليلا ان الدفعة والآن والتدريج وقولنا يسيرا يسيرا انما يدرك عند درك الزمان و
الزمان انما يدرك عند درك الحركة انما ان علينا ان نقول انها خروج من قوة الى فعل دفعة او
في آن او تدريجا او يسيرا يسيرا لكن كل ذلك ينطوي على نحو دور فسلك مسلك آخر وذلك ان كل ما هو
بالقوة من جهة وله ان يتدرج اليه فكما ان يحصل له كماله كذلك له رجاء اليه فهذا اول النسبة الى ذلك وكماليته
للشيء انما هو من حيثية كونه بالقوة في ذلك في هذا ايضا فانه نهاية متحركا بالفعل دام هو باق فيها حركة
اليه غير واصل اليه بعد وهو بعد بالقوة ظاهر في حسنه من الحركة لنفسها غير فارغ بعد عن تحصيلها بخلاف

سائر الكمالات فالحركة هي كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة لا من اي جهة كانت فانه يكون لما بالقوة كمال آخر جوهري او عرضي لا يتعلق بكونه بالقوة ثم ان اسم الحركة ينطلق على معنيين احدهما الحركة بمعنى القطع وهي الامر المتصل المعقول لمتحرك من المبدء الى المنتهى وهي بالضرورة وهي الوصول الى المنتهى وهي وان كانت موجودة في الاعيان لكن لا على قرار الذات واجتماع الاجزاء بل على التقضي والتصرم على حدو ظرفها اعني الزمان فلا تكون هي ولا شيء من الاجزاء المفروضة فيها المتأملة في الحقيقة لها بحسب وجودها العيني موجودة في آن انما لها الوجود القائم الحاصل في آن في الاذهان فقط وثانيهما الحركة بمعنى التوسط وهي كون الشيء بين المبدء والمنتهى بحيث يكون في كل آن يفرض بعد المفارقة عن المبدء وقبل الوصول الى المنتهى في حد من المسافة لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد وهذا معنى واحد غير منقسم دائم للمتحرك ما دام متحركا وليس وجوده في الزمان على سبيل الانطباق عليه بل كل آن يفرض في ذلك الزمان يكون موجودا بعينه فيه وقد يتشكك في وجودها بان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى فبعض اجزاء الحركة البتة لم يوجد بعد ولا يوجد الشيء قبل وجود جزئه واذا وصل انتهت الحركة وبان الجسم موجود في آن انتقاله من السكون الى الحركة ولا يتصف بواحد منهما فيلزم الواسطة وفي اتصالها بانها منقسمة الى ماضية ومستقبلة ولا توجدان معا بل احدهما فقط ولا يتصل موجود بمعدوم وبان الحاضر هي الموجودة وهي غير متجزية وتليها حاضرة اخرى كذلك فتركب الحركة من امور غير متجزية وفي وحدتها بانه كيف يتأحد حقيقة من امور يستحيل اجتماعها في الوجود وبان وحدتها منوطة بوحدة الزمان والمتحرك ما دام متحركا فان شطر من حركته مضى وشطر يأتي فلا يتأحد زمانهما ويزاح الاول بانها موجودة لا في آن الانتهاء ولا في شيء من الآنات المفروضة في زمان وجودها بل في كل ذلك

الزمان والوجود مطلقاً اعم من الوجود في الآن وبذلك ينحل الثاني فان الجسم من حيث
وجوده في آن لا يصلح للاتصاف بالحركة والسكون والواسطة انما يلزم لو انتفيا عما يصلح
للاتصاف بهما والثالث بانها موجودة توجد بها في زمان واحد فان انقسمت كانقسام
الى ماضيته ومستقبلة لم تكن واحدة منهما معدومة مطلقا بل في الآن وانما يمتنع الاتصال
بين الموجود والمعدوم الصرف والرابع فانه لا حاضرة بمعنى الواقعة في آن حاضر وكل
من الماضية والمستقبلة موجود في الماضي والمستقبل وان عدمتا في الآن والخامس فليس ثمة
امور بالفعل يلتئم منها حركة واحدة بل الوهم يحللها الى اجزاء ممتنعة الاجتماع وانما يستحيل ذلك
فيما هو قار الذات موجود في آن او في زمان بلا انطباق عليه والسادس فلا انقسام
الى المضي والاستقبال بالنسبة الى آن مفروض لا يصادم وحدة الزمان والحركة وبالجملة
فانما ينهض الا فيه على نفي الوجود في آن ما للحركة الواحدة المتصلة ونحن لا نثبت لها وجودا
كذلك انما ذلك للحركة التوسطية **اقول** الحركة وما ضاهاها مما يدرك بمعونة الحس ينخرط
عند العامة في المحسوسات وان لم يكن محسوسا بالذات هي وان كانت لجلائها غنية
عن اعمال الفكر في اكتسابها لكن ربما يكون الالفاظ المستعملة بازائها تطلق باشتراك او نقل
او تجوز على معان مختلفة بحيث ربما يقع اشتباه في المراد بها لهذا العارض فاذا اريد البحث
عنها في تعليم الفلسفة قصد في تعيين المراد بها الى قول ضابط اي مطرد منعكس يكون فيه
تفصيل للمفهوم المجملي لذلك الاسم ليرتفع الاشتباه ويتميز المراد وان لم يكن هذا القول
في نفسه اعرف من المعرف به بل ربما يكون اخفى منه لولا ذلك العارض وربما يكون فيه تمهيد
لما يبنى عليه الاحكام اذ ربما يكون للشيء احكام مبنية على جهات متضمنة في مفهومه لا يتبين
ثبوتها له الا اذا فصل الى تلك الجهات وهذا القول وان لم يكن حدا او رسما حقيقيا

لكن ينبغي فيه ما يراعى في التعريفات الحقيقية كالطرد والعكس كما مر وكالاحتراز عما يشبه الدور
من جهة نفس الحدود وفيه صريحاً او ضمناً تمريناً للمتعلم بصناعة التعريف على انه عسى ان يقع
التمييز اذا اخل بشرط وذلك مثل تفسيرنا الحركة فان الاشياء الموجودة لا يمكن ان يكون شيء منها
بالقوة من كل وجه وهذا وان كان حقه ان يسلم ههنا ويبين في الفلسفة الاولى لكن
نقله الموضح في بيانها نقول لو كان شيء بالقوة من كل وجه لكان وجوده في نفسه بالقوة
فلا يكون شيئاً موجوداً بالفعل هف ولكان كونه بالقوة ايضاً بالقوة وهو مع انه خلاف
المفروض يستلزم كون القوة حاصلة له وغير حاصلة بل الموجودات منحصرة في قسمين منها
ما يكون بالفعل من كل وجه كالباري تعالى ومعلولاته المفارقة ولا يتصور ذلك ههنا الى
ان يصدق به حيث تبرهن ومنها ما يكون بالفعل من وجه ولا اقل من كونه موجوداً
او متصفاً بالقوة ويكون بالقوة من وجه آخر ثم من شأن كل ذي قوة ان يخرج منها الى
الفعل المقابل لها وما امتنع الخروج اليه بالفعل فلا قوة عليه فقد يكون خروجه اليه دفعة وقد يكون
بتدريج وهذا الاخير هو الذي يراد بالحركة عند الفلاسفة ولا تتحقق الا في هويات تتعدد بالعدد و
الحكمات قد تطلق على كل خروج من قوة الى فعل في كل مقولة وقد تطلق على الخروج الاينى الاول وكان يتعين علينا
ان نقول في تفسير الحركة انها خروج من قوة الى فعل لا دفعة او لا في آن او تدريجاً او يسيراً يسيراً او لا
ان التدريج وقولنا يسيراً يسيراً يؤخذ في حدها الزمان والدفعة يؤخذ فيها الآن والآن يؤخذ
في حده الزمان والزمان لا يدرك الا بالحركة فكل ذلك ينطوي على نحو من الدور
فلذلك سلك المعلم الاول في تعريف الحركة مسلكاً آخر وذلك ان كل ما هو بالقوة من جهة اذا
تحرك وتدرج الى ذلك الوجه حتى يكون له بالفعل فلما ان حصوله بالفعل كمال له اذ هو بازائه من
نحو من القوة وتحلل نحو من الفعلية كذلك تحركه وتدرجه اليه اذ هو فعلية بازائها قوة

قوة فربما يكون للمتحرك بالقوة ثم يصير بالفعل وايضا انما يصل المتحرك الى كماله الذي يتحرك اليه بالتحرك
وما يصل الشيء الى كماله فله وهذا الكمال اعني التحرك اول بالنسبة الى ذلك الكمال الذي يتحرك
اليه وكمالية هذا الشيء انما هو من حيث كون الشيء بالقوة من جهتين احدهما من جهة كونه بالقوة في
ذلك الكمال الذي يتحرك اليه اذ لو لم يكن قوة عليه بل كان ممتنعا له او حاصلا بالفعل لم يتحرك اليه
وثانيهما كونه بالقوة في هذا الكمال الذي هو التحرك فان المتحرك اذا صار متحركا بالفعل فهو وان كان
في الوسط الذي شرحه حاصلا له تاما بالفعل لكن يظن بحسب ظاهر الامر انه يكون بعد بالقوة متحركا
من جهة الحركة المتصلة التي يشتغل بها فانه ما لم يصل الى المنتهى لم يحصل الحركة المتصلة بتمامها واذا وصل اليه انقطعت
فهو ما دام متحركا غير فارغ بعد عن تحصيل الحركة وهذا بخلاف سائر الكمالات فالحركة كمال اول لما هو بالقوة
من جهة ما هو بالقوة فليست الكمالات التي لا يتفرع عليها كمالات اخر حتى تكون هي اول بالنسبة اليها لاسيما اذا كانت
متفرعة عن كمالات اول حركة ولا الكمالات التي هي لما هو بالفعل من كل جهة ولا التي هي لما هو بالقوة
من وجه لكن لا من جهة ما هو بالقوة اذ ربما يكون لما هو بالقوة كمال جوهري كالانسانية او عرضي كالسواد
لا يتعلق بكونه بالقوة بل يكون غير مناف للقوة ما دامت موجودة ولا الكمال اذا حصل اذ تحققت
مفهوم اسم الحركة فاعلم انه يطلق على معنيين احدهما الحركة بمعنى القطع وهي الامر الممتد من المبدأ الى المنتهى والمعلوم
بالضرورة اتصاف المتحرك بها بين المبدأ والمنتهى وبها الوصول الى المنتهى ووجودها في الاعيان
لكنه لا على قرار الذات واجتماع الاجزاء حتى تكون موجودة في آن ما البتة بل على التقضي والتصرم
فلا يكون موجودة الا في زمان فكل من الحركة القطعية والزمان امر ممتد متصل في ذاته منطبق على الآخر
بحيث اذا جزئ احدهما تجزى الآخر بحسبه ويكون كل جزء من الحركة واقعا في جزء بازائه من الزمان و
كل آن يفرض في الزمان فانه يوجد فالزمان بحسب وجوده في الاعيان لا جزء فيه بل نظير فالحركة
بحسب وجودها في الاعيان لا جزء فيها بل هو حد مشترك بين جزئين مفروضين في الزمان مع اتصالها بما قبله وما مضى

بالنسبة اليه والآخر بعده ومستقبلاً كذلك وتنقسم الحركة ايضاً الى ماضيه ومستقبله باعتبار
انقسام ظرفها ويكون عروض نحو القبلية والبعدية لاجزاء الزمان اولاً وبالذات ولما فيها من الحركة ثانياً
وبالعرض ولا يكون الزمان كالحركة ولا شيء من اجزائهما موجوداً في آن اصلاً وهذا هو معنى كون الزمان و
الحركة غير قارين في الاعيان مع انهما لهما الوجود القار في الاذهان فقط والمعلم الاول والشيخ الرئيس اذ
يثبتان الوجود القائم في الاعيان نحو الحركة القطعية ومشابهة لها في الاذهان فقط انما يعنيان نفي الوجود
الحاصل في الآن عنها في الاعيان لما اشير اليه كلاهما والثاني من المعنيين للحركة الذي بازائه يكون
الاسم واقعاً عليه هو التوسط وهو كون الشيء بين المبدأ والمنتهى بحيث يكون في كل آن يفرض بعد المفارقة
عن المبدأ وقبل الوصول الى المنتهى في حد من المسافة لم يكن فيه قبل ولا يكون فيه بعد لانا نعلم قطعاً ان
للمتحرك في زمان التحرك في كل آن يفرض في ذلك الزمان حالة لا تكون له في زمان السكون ولا
في الآنات المفروضة فيه وتلك الحالة ليست هي الحركة القطعية لانها لا توجد في الشيء من الاعيان فيها
في آن بل هي ما ذكرناه وهذه حالة واحدة بسيطة مستمرة ما دام الشيء متحركاً وليس فيها تغير اصلاً نعم
تتغير حدودها بالعرض لكن ليس كون المتحرك متحركاً لانه في حد معين من الوسط والا لم يكن متحركاً عند خروجه
منه بل لانه متوسط على الصفة المذكورة وتلك الحالة ثابتة في جميع حدود ذلك الوسط ولا
ان فيها حدوداً متشخصة موجودة بالفعل ولا اكواناً فيها كذلك في آنات كذلك وان
الكون بين المبدأ والمنتهى امر عام لكل من تلك الاكوان فلا يكون موجوداً بالفعل الا متشخصاً
باحدها فانه لو كان كذلك لزم اما تشافع الآنات وتركب المسافة من اجزاء لا تتجزى
واما انبتات الحركة فيما بين الآنات بل ليس هناك الا كون واحد في زمان واحد متعلق
بمتحرك واحد في مسافة واحدة فهو امر شخصي غير منقسم مستمر الوجود لكن على سبيل السيلان بحيث
ان فرض في المسافة اجزاء اختلف نسبة ذلك الكون الواحد الى تلك الاجزاء وليس

فلك انتقالاً فما يوجب تكثر المعنى في نفسه البتة ولا انفصالاً يوجب اجزاء فيه كما يوجب في الحركة القطعية اذ
ليست نسبة هذا المعنى الى المسافة كنسبة القطعية ولا وجوده في الزمان كذلك بل انما هو بعينه موجود
في مسافة ما وزمان ما يقطع فيه المتحرك تلك المسافة كذلك هو بعينه موجود في كل جزء يفرض من تلك
المسافة وذلك الزمان بل في كل حد يفرض في المسافة وكل آن يفرض في الزمان فانه وان
لم يكن يمتنع في وجود هذه الحالة من مسافة وزمان ممتدين على الاتصال لكن ليس كل ما لا يوجد الا
وهو يوجد شيء معه لا يوجد الا فيه ثم ههنا شكوك صعبة قد عرضت لبعض اليونانيين كزينون قبل ما هو
بزينون الاكبر وكالبرمانيدس ومن شايعهم من اصحاب افلاطون حتى توهموا الا وجود للحركة
المنتقلة الواحدة ووجه الشبهة نحو نفي وجود الحركة تارة ونحو نفي اتصالها اخرى ونحو نفي وحدتها
ثالثة والمرجع واحد اما التشكيك في وجود الحركة فمن وجهين الاول ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى
فبعض اجزاء الحركة البتة لم يوجد بعد والشيء لا يوجد قبل تمام وجود اجزائه فلا وجود للحركة
قبل الوصول واذا وصل المتحرك الى المنتهى انقطعت تلك الحركة قطعاً فلا وجود لها في آن
الوصول وبعده ايضاً فانتفى وجودها مطلقاً والثاني ان الجسم موجود قطعاً في آن انتقاله من
السكون الى الحركة وهو في ذلك الآن غير متصف بواحد منهما فيلزم الواسطة بينهما وهي منتفية
عند القائلين بوجودها واما التشكيك في اتصالها فمن وجهين ايضاً الاول انها منقسمة عندكم
الى ماضية ومستقبلة ولا توجدان معاً فان كانت واحدة منهما موجودة تكون الاخرى معدومة
ولا يمكن اتصال بين الموجود والمعدوم والثاني ان الموجود منها هي الحاضرة ضرورة ان الماضية
زالت والمستقبلة لم توجد بعد والحاضرة غير متجزية والا فلا يكون اجزاؤها مجتمعة ضرورة بل يكون
بعضها ماضية وبعضها مستقبلة فلا تكون بتمامها حاضرة وهف واذا كانت الحاضرة
هي الموجودة بالفعل تكون متحاذية في الوجود ثم اذا زالت هذه تلحقها حاضرة اخرى غير منقسمة كهذه

فتركبت الحركة من امور غير متجزية متحاذية في الوجود واما التشكيك في وحدتها فمن وجهين

الاول ان الحركة يمتنع اجتماع اجزائها في الوجود ومن المستحيل ان تتألف حقيقة وحدانية

من امور ممتنعة الاجتماع الثاني ان وحدتها مشروطة بوحدة الزمان كما سياتي فلو كانت

واحدة كانت في زمان واحد ولا شيء من الحركة كذلك اذ كل حركة فانما يتوهم لها وجود ما دام

المتحرك بين المبدء والمنتهى وهي حينئذ منقسمة الى ماضية زمانها ماض ومستقبلة زمانها مستقبل

فلا تكون في زمان واحد فهذه ستة شكوك ويندفع الاول بان ما ذكرتم انما ينفي وجود

الحركة في آن الوصول وكذا في كل آن يفرض في زمان كون المتحرك بين المبدء والمنتهى

ولا يلزم منه انتفاء وجودها في ذلك الزمان على سبيل الانطباق عليه بحيث يكون مجموعها موجودا

في مجموعه واذا انقسما في الوهم يكون كل جزء من الحركة في جزء من الزمان ولا تكون تلك الحركة ولا شيء

من اجزائها التي كل منها حركة ايضا في آن اصلا الا في آن هو طرف ذلك الزمان او في آن

يفرض فيه حدا مشتركا بين جزئين منه فان الوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن فربما يكون الشيء موجودا

في الآن دون الزمان وربما يكون بالعكس وربما يكون موجودا فيهما وقد عرفت ذلك فيما مر بما لا مزيد

موجودا مع علوه عن الزمان والآن كما ستنكشف لك بعد وبهذا يندفع الشكوك الباقية ايضا

اما الثاني فلما عرفت ان الآن لا يكون ظرفا للحركة فالجسم من حيث وجوده في آن لا يصلح للاتصاف بالحركة

فلا يصلح للاتصاف بالسكون ايضا اذ السكون عدم الحركة عما من شانه الحركة ولا يلزم من ذلك الواسطة

بينهما وانما يلزم لو انتفيا عما يصلح للاتصاف بهما واما الثالث فلان الحركة موجودة بوحدتها

في زمان واحد وليس في الحركة ولا في الزمان اجزاء بالفعل ولا آن فيه ايضا فاذا فرض آن في الزمان

وانقسم الزمان به في الوهم الى ماض ومستقبل كانت الحركة ايضا ماضية ومستقبلة ولم تكن واحدة

منهما معدومة مطلقا بل في الآن مع الاخرى وانما يمتنع الاتصال بين الموجود والمعدوم الصرف

لا بين موجودين في زمانين متصلين لا يكون شيء منهما موجودا في آن ولا في زمان الآخر و
استوضح ذلك بحال الجسم بالقياس الى المكان فانه متصل واحد موجود في مكان
واحد فاذا جزئ في الوهم الى جزئين كانا غير مجتمعين في المكان ويكون كل منهما موجودا
في مكان لم يوجد فيه الآخر وكذا في الحد المشترك بين المكانين ولا يلزم من انفصالهما انفصال
الموجود بالعدم مطلقا واما الرابع فلما عرفت من انه لا حركة في آن فلا يكون هناك
حركة حاضرة اعني الواقعة في آن حاضر بل هي اما ماضية بالنسبة الى ذلك الآن او مستقبلة
فكل من الماضية والمستقبلة وان كانتا معدومتين في الآن فهما موجودتان في الزمان
الماضي والمستقبل لا يقال اذا قيل بالوجود في الماضي فاما ان يراد ان وجوده مقارن
بوصف المضي فيكون موجودا ومعدوما معا اذ لا معنى للمضي الا الانقضاء او ان وجوده
كان مقارنا بوصف الحضور ثم زال وجوده بزوال الحضور فيجب ان يكون موجودا
في آن فما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا في الماضي وتفصيله ان وجوده
لو كان مقارنا بوصف المضي فهو متصف في الآن بالمضي فيلزم ان يكون موجودا في الآن
وان كان مقارنا بوصف الحضور لزم ان يكون له وجود في آن من الآنات وقس
على ذلك حال المستقبل وبعبارة اخرى الشيء اذا استلزم احد الوصفين فلم يجامع
وجوده شيئا منهما لم يوجد اصلا والحركة تستلزم المضي او الاستقبال اذ هي لا تتصف
بالحضور اصلا فلا يجامع وجودها شيئا منهما لانها ماضية الآن ليست بموجودة الآن ومستقبلة
الآن ليست بموجودة الآن فلا وجود لها في الخارج اصلا لانا نقول الزمان والحركة متصلان
في انفسهما فليس فيهما ماض ولا مستقبل الا اذا فرض آن في الزمان فيكون ما قبله من الزمان ماضيا وكذا
الحركة الواقعة فيه وما بعده مستقبلا وكذا الحركة الواقعة فيه فكل من الماضي والمستقبل

٨٩

اتصافه بالمضي او الاستقبال بالاضافة الى ذلك الآن لا مطلقا والحكم بالمضي والاستقبال
بالاضافة اليه ثابت له في نفسه وان لم يكن الا في ذلك الآن فقط والانقضاء انما هو باعتبار
التقدم على ذلك الآن فانما ينافي الوجود فيه فالماضي من الزمان موجود في نفسه
لا في ذلك الآن ولا في شيء من الازمنة والحكم عليه بالمضي والانقضاء بالنسبة
الى ذلك الآن صادق في ذلك الآن وفي جميع الازمنة والماضية من الحركة موجودة
في الزمان الماضي والحكم بمضيها بالنسبة الى ذلك الآن صادق فيه وفي جميع الازمنة
وقس عليه الاستقبال واما الخامس فلان الحركة ليست بمركبة من اجزاء موجودة
بالفعل اصلا لكنها لاتصالها يمكن للوهم ان يحللها الى اجزاء واذ هي غير قارة الذات
لا توجد في آن البتة بل وجودها في الزمان على سبيل الانطباق عليه فيكون اجزاؤها
التحليلية ممتنعة الاجتماع بل بعضها متقدمة على بعض آخر والاستحالة فيه بل انما يستحيل
ذلك فيما يكون قار الذات موجودا في آن او في زمان من غير انطباق عليه واما السادس
فلان الزمان ليس في نفسه منقسما بالفعل الى ماض ومستقبل حتى يصادم ذلك وحدة
الزمان ووحدته انما يشترط في وحدته وحدة الزمان اعني الحركة بل كل من الزمان والحركة
المنطبقة عليه متصل واحد في نفسه يجوز للوهم ان يحللها الى قسمين او اكثر واعلم انه لما كان
مرجع هذه الشكوك واشباهها الى نفي الوجود في الآن عن الحركة القطعية المتصلة الواحدة حاول
المعلم الاول حل ذلك بان الوجود القائم في الاعيان للحركة التوسطية دون القطعية
وانتفى في هذا الحكم اثره الشيخ الرئيس مع اخرابه وانما اراد بذلك انا انما نقول بالوجود القائم
الحاصل في الآن للحركة التوسطية ولا تنتهض الشكوك فيها اذ هي موجودة بعينها في زمان
كون المتحرك بين المبدء والمنتهى وفي كل آن يفرض في ذلك الزمان وليست بمتصلة

ولا منفصلة بل هي غير متجزئة واما الحركة القطعية فلا ثبت لها في الاعيان وجودا تاما حاصلا
في الآن وتشكيكهم انما تبطل الوجود المستكمل في الآن وزعم المتفلسفة من المتأخرين
انهم راموا نفي وجود الحركة القطعية عن الاعيان مطلقا وان لا وجود لها الا في الاذهان
وتوهموا ان ذلك هو سبيل التفصي عن الشبهات وهو محجة الفلسفة ومذهب الفلاسفة
بل زعم كثير منهم ان الموجود من الزمان ايضا هو الآن السيال الذي هو بازاء الحركة
التوسطية ويرتسم منه في الاذهان زمان ممتد كما يرتسم من الحركة التوسطية حركة قطعية
والموجود في الاعيان انما هو راسمهما ولعمري ان ذلك كله فرية على الفلاسفة بلا مرية
كما تفطن بذلك قبلي بعض خيرة اللاحقين بالمهرة السابقين والدليل على ذلك
اولا انه خلاف ما مهدوه من الاصول في كثير من الفصول فهم يقسمون الموجود في
الاعيان الى القار وغير القار ويصرحون بوجود الزمان الممتد في الاعيان ويستدلون
عليه كما ستقف عليه في موضعه ثم انهم اطبقوا على ان الزمان هو مقدار للحركة المنطبقة
عليه القائم بها وهذه الحركة هي القطعية فيجب ان تكون هي ايضا موجودة في الاعيان
واطبقوا على انهما غير قارين وما ذلك الا بحسب الوجود العيني واما الوجود الذهني
فهما قاران فيه قطعا وان كان حدوث ارتسامهما في الذهن تدريجا وثانيا ان التشكيك
ناهض في اتصال الموجود تدريجا مطلقا سواء كان في الاعيان او في الاذهان فهم لو قالوا
بارتسام الحركة والزمان في الاذهان تدريجا فلا يجدي نفي الوجود العيني شيئا ويجب جهدهم
في تفكيك عقدة التشكيك بان الوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن وحينئذ تندفع
الشبهة عن وجود الحركة والزمان في الاعيان **قلت** واذ لا بد لها من قابل هو المتحرك
وفاعل هو المحرك ولا يتحدان لامتناع ذلك مطلقا كما تبين في الفلسفة الاولى وخصوصا

91

لان الجسم الطبيعي من حيث هو جسم قابل لها وليس لفاعل القبة لاستواء المهروب عنه والمطلوب اليه وكذا لا بد من مبدإ و منتهى بالفعل او بالقوة و تكون منه واليه يجب ان لا يجتمعا من حيث هما كذلك وان جاز ان يتحدا بالذات وكذا من مسافة او ما يجري مجراها تقع هي فيها ومن بان تقدر بها فهي متعلقة بهذه الستة وهي وان لم يعلم فيها صريح التطاطؤ والبراءة عن شبه التشكيك فهي احرى بان تكون مقولة ان ينفعل عبارة عنها لا عن النسبة اليها اذ يبعد ان تعد النسبة اليها مقولة و نها مع انها لا تندرج في مقولة واما ما يظن من ان الحركة في كل مقولة هي من تلك المقولة فمن كل من الكم والكيف والاين والوضع ما هو سيال هو الحركة في تلك المقولة بل من الجواهر ايضا سيال هو الحركة في الجوهر فمن خلف القول فان التسود اشتداد الموضوع في السواد لا السواد يشتد اذ لو لم يبق السواد الاول عند الاشتداد فقد فسد ولم يشتد وان بقي فلم يكن سيالا كما زعموا على ان كلا من المراتب الكيفية البسيطة مخالفة تمام ذاتها الخاصة فيكون اختلافها بالفصول على ما تبين في مظانه فلا يبقى النوع فضلا عن الفرد والحصة من الجنس لا تبقى مع تبدل الفصول بل لا تبقى هي ولا الحصة من النوع مع تبدل التشخصات ومراتب التزيد في الكم وان كانت مشتملة على القدر الاول زيادة لكنها متمايزة في الوهم دون الوجود فيكون بعد تمام الزيادة فرد منه غير ما كان قبل الا فيها ويفرض في كل آن بينهما غير ما يفرض في آن آخر وبالجملة فلا يكون المتحرك حيثما يتحرك امر محصل بالفعل مما يتحرك فيه بل له حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل يفرض له في كل آن يفرض فرد متوسط بين ما يتحرك منه وما يتحرك اليه مغاير لما يفرض في آن آخر اما بالنوع او الصنف او التشخص فهذا معنى الحركة في مقولة وقد لاح بذلك انها لا تتاتى في الجوهر اذ لا بد لها من موضوع باق متحصل بالفعل في ذاته غير متحصل له بالفعل حيثما هو متحرك فرد ما فيه

الحركة والهيولى لا تحصل لها صورة موجودة بالفعل فان استمرت بعينها لم تكن حركة والا تبدلت
ذات الموضوع ولم يكن للحركة موضوع باق محصل بخلاف الاستحالة مثلا فان موضوعها لا يحتاج
في قوامه الى الاعراض [illegible] فلا يكون [illegible] التحرك امر محصل بالفعل من الكيفيات المتوسطة
فلذلك الهيولى بالنسبة الى الصورة فان خروجها من صورة الى اخرى لا يكون الا دفعة
الا ان الحال في تقلب المني في اطواره حتى يكون حيوانا ربما توهم ان في الجوهر حركة لكن
هي تكونات تحصل ما بين كل شيئين منها استحالات في الكيفية والكم [illegible]
الى ان تخلع عنه صورة المنوية وتصير علقة ثم كذلك الى ان يصير مضغة وبعدها عظاما وعصبا
ونحو ذلك ثم الى ان تقبل صورة الحيوان فهناك حركات وتكونات كثيرة [illegible]
[illegible] وان يفعل وان ينفعل فلا حركة فيهما ايضا وانما اطلعك على حقيقة الامر في ذلك وهو ان التدريج
لا يمكن ان يعرض فرد منه في آن بل [illegible] الا بآن فلا يكون الموضوع بحيث يعرض
له في كل آن يفرض فرد منه لا يوجد قبله ولا بعده فلا حركة فيه واما الحركة التوسطية فهي [illegible] لم تنقسم
على الزمان لكنها باقية بشخصها في زمان التحرك فلا يكون المتحرك في كل آن فرد منها لم
يكن قبل ولا بعد واما ما يتوهم من ان الشيء ربما يكون لا ينفعل اولا ثم يتدرج [illegible] الى ان ينفعل
او ينفعل ايضا فيتدرج من فعل او من انفعال الى ضده وكذا من ضعيف [illegible]
شديد سريع وبالعكس فحق المتوهمين حركة فضعيف اذ التدريج في الاول انما هو في اكتساب الهيئة
التي بها يتهيأ لان يصدر يفعل او الانفعال واما الثاني [illegible]
عند [illegible] الاول واما الثالث فالتدريج فيه انما هو في الشروع والبطوء وهما كيفيتان [illegible]
الانضمامية فهي [illegible] بالحق [illegible] مقولات اخر فان كانت الحركة فيها لاحقة بالذات
كانت فيها بالعرض واما الاضافة والجدة فانما نسبة الجسم الى ما يشتمل ويلزمه في الانتقال

فالتبدل انما هو فيها لا في المكان واما ثانيا فلان الحركة تتبع الباقي من المقولات وهي ظاهرة في
الاين وكذا في الكيف لكن قد يتوهم ان لا حركة في الكيف الا في المحسوسات منه فان قسم الحال
والملكة موضوعه النفس لا الجسم ونحو القوة واللاقوة تتبع اعراضا للموضوع يصير بعضها منشأ
للقوة وبعضها لللاقوة فيختلف الموضوع واما الاشكال فلا يقبل التشدد والتضعف فيكون
دفعة والابديين ما اذا يقولون في نحو الاستقامة والانحناء وليس كما ظنوا فان الموضوع
للحال والملكة نفسا كان او بدنا او بهما معا يوجد له من جهة ما هو بالقوة كمال حدوث سببه
الموضوع في نحو القوة واللاقوة يوجب ان لا يكون النمو والذبول حركتين بل يخل بالموضوع
طبيعة النوع الحاملة للاعراض فما دامت باقية فالموضوع ثابت نعم يشبه ان يكون الانتقال
في الشكل دفعة واما الكم فانما يكون الحركة في المتصل القار منه اما بزيادة تتضاعف او بنقصان
يتبع كما في النمو والذبول او لا بد لذلك بل بمجرد تبدل المقدار كما في التخلخل والتكاثف ولا
ضير في تبدل الاين في الكل لا في تبدل القوام في التخلخل والتكاثف اذ لا حجر في اجتماع حركتين
واما الوضع فالحركة فيه كالنهوض الى القيام من القعود وان كان ذلك مع تبدل في الاين
على حركة الافلاك وضعية ولا اينية **اقول** ههنا مباحث البحث الاول ان الحركة متعلقة
بستة امور وذلك لانها لا بد لها لكونها عرضا من قابل هو المتحرك ولامكانها من فاعل هو المحرك
ولكونها خروجا من القوة الى الفعل تدريجا لا بد لها من مبدأ ومنتهى هما منه وما اليه
وما تجري فيه بانه متوسط بين المبدأ والمنتهى يتبع فيها اي فيه الحركة ومن مقدار للتدريج
هو الزمان ثم القابل غير الفاعل على التحقيق اما اولا فلامتناع ذلك مطلقا كما تبين في
الفلسفة الاولى واما ثانيا فلامتناع ذلك ههنا خصوصا لان الجسم الطبيعي من حيث هو جسم
قابل الحركة الى ما هو بالقوة فيه من كم او كيف او اين او وضع وليس فاعلا لتلك الحركة الا كان

كل جسم متحركا دائما فاذا كان المدعى هو ان القابل بمجرد ذاته لا يكون فاعلا فاذا كان ذلك

زائد ولو بشرط ثم الشارح لما كان المدعى ان ذات القابل لا تكون هي العلة الموجبة وحدها و

بشرط لكن المناقشة فيه ظاهرة لان يكون الجسم بشرط الحركة بشرط وجود ما في بعض فيتحرك

دائما ويفقد احيانا في بعض فيتحرك احيانا ويفقد دائما في بعض فلا يتحرك لكن الفطرة

الجيدة كانها تكفي المؤنة في ذلك فان الجسم من حيث هو جسم يستوي اليه نسب الكيفيات

والمقادير والاين والاوضاع مثلا فلا يكون هو بنفسه طالبا لبعض منها بعينه بل لعارض

باي شرط اخذ بعد اما المبدأ والمنتهى فربما يكونان بالفعل كطرفي مسافة محدودة بالفعل

ابتدأت الحركة من احدهما وانقطعت عند الآخر وربما يكونان بالقوة للملاقاة فرضية وذلك

لكل حد من الحدود المفروضة في المسافة التي يتحرك الشيء فيها وقد وصل اليه لكنه لم يقف

عنده فانه انما يصير منتهى بالفعل لو فرض الانقطاع واما قبله فيستقبل بعد المنتهى الذي

الا ان يستوفي المسافة التي [illegible] عن الانقطاع عنده ثم المبدأ والمنتهى ربما كانا ضدين

كالسواد المحض والبياض المحض وربما كانا بين الضدين كحد بين الحد [illegible] طرفين الضدين

الحقيقيين وربما لم يكونا كذلك لانه لا بد ان يكونا بحيث لا يجتمعان من جهة ما هما مبدأ

ومنتهى التة وهو [illegible] ان يكون [illegible] منتهى للحركة

كما في حركة الفلك مثلا فان [illegible] باعتبارين ويكون فيها تقدم وتأخر

مسافة متوسطة البحث الثاني انها من اي مقولة [illegible] في ذلك مثل الفلك

ايضا نفس مقولة ان تحقق الثاني انها واقعة بالاشتراك او بالتشكيك على حركات كل منها

في مقولة مسافة لمقولة اخرى تنسب اليها الحركة بانها واقعة فيها فان كلا من الكم والكيف

والاين والوضع منه قار ومنه سيال بل الجوهر ايضا منه قار ومنه سيال فالسيال من

كل متوارد هي الحركة في تلك المقولة او ان آنات الحركة ليست في شيء من المقولات الا انها
على ان اجناس الحركات بالتشكيك في الكمال الذي يأخذ في سببها بمعنى مشكك فلا يمكن ان تكون
مقولة اي جنسا عاليا لان المشكك لا يكون ذاتيا على ما تبين في موضعه فنقول اما المذهب
الثاني فباطل البتة لان محصله ان الحركة في الكيف مثلا هي كيف يشتد فالشديد سواد يشتد
فهو باطل بل الشديد ليس هو اشتداد السواد بل اشتداد الموضوع في سواده اذ ليس هناك
سواد يشتد بل انما يشتد الموضوع في السواد ولو كان السواد يشتد فالسواد الاول ان كان باقيا
عند الاشتداد والا فان كان الثاني فالسواد يفسد لانه يشتد فلابد بلا اشتداد من موضوع باق
بتمامه معه فان كان الاول لم يكن السواد سيالا الا كما زعموا على ان كلامهم مع ثبات الاشتداد كيفية بسيطة
ذاتياتها المخالفة للسواد الاول وسائر ما يكلك لا تجتمع ذاتياتها الخاصة وليس منها ما يجانس السواد الاول
وزيادة متضايفة اليه بل هذا الاختلاف لا يكون الا بالفصول على ما تبين في موضعه فلا يستبقي النوع
الاول عند الاشتداد فضلا عن العدد الاول لانحصاره من جنس الاعراض بعينها في الفصول عليها بل
لا يبقى ايضا ولا الحصة من النوع مع تبدل الشخصية ايضا كما تبين في موضعه هذا واما الكم فربما
التزيد فيه وانما كانت منقسمة في الوهم الى القدر الاول زيادة عليه بل كل زيادة فيه غير متجاوزة في الحجم
فلا يكون خارجة عن علم التشخص كمكون الحاصل بعد تمام الزيادة فردا من الكم غير ما كان قبل الاخذ في التزيد
متعرض في كل آن فيها فردا تعيبا يتعرض في آن اخر وقس عليه الحال في الاين والوضع بالحقيقة فلا يكون الكم
حينما تحرك فرد يحصل بالفعل [illegible] فقد عرفت ان يتعرض في كل آن من الآنات المفروضة في
زمان التحرك فرد من الافراد المتوسطة بين المبدء والمنتهى غير ما يتعرض في آن آخر منها فلا يكون
هناك فرد واحد باقيا ما دام متحركا فلا يمكن ان يكون كل من تلك الافراد حاصلة بالفعل
لانها آنيات غير متتالية الآنات فهي غير متناهية ومحصورة بين المبدء والمنتهى

فيلزم انحصار غير المتناهي بالفعل بين حاصرين الا ان يكون البعض بالفعل والبعض لا فيلزم الترجيح بلا مرجح
بقي ان لا يكون شيء منها حاصلا بالفعل المحض بل للمتحرك من المقولة التي فيها الحركة حالة بين صرافة القوة
ومحوضة الفعل بحيث يفرض له في كل آن يفرض في زمان التحرك فرد منها غير ما يفرض في آن
آخر سواء كانت الافراد من صنف او نوع او لا كذلك فظهر بذلك ان معنى كون الحركة واقعة
في مقولة هو هذا لا ان تكون المقولة موضوع الحركة ولا ان تكون الحركة داخلة في تلك المقولة واما
المذهب الثالث فيلزمه ان لا تكون المقولات منحصرة في العشرة فان اقسام الحركة ليست داخلة في
شيء منها واما ما ذكروا ان الحركة مقولة على ما تحتها من الاصناف بالتشكيك فلا يكون ذاتية لها فلا
يمكن ان تعد جنسا فلفظ الكمال الواقع في رسم الحركة والمكان وقوعه على الجوهر والتسعة الباقية
بالتشكيك لكن الحركة المرسومة بالكمال الاول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ليس وقوعها
على ما تحتها من الاصناف بالتشكيك بان تكون تلك الاصناف مختلفة بالتقدم والتاخر في نفس
معنى الحركة فليس كون النقلة حركة متقدما لكون الاستحالة كذلك وان جاز ان يكون وجود النقلة سببا لوجود
الاستحالة كما ان وجود زيد سبب لوجود عمرو ابنه وليس كون زيد انسانا سببا لكون عمرو كذلك
فبالحري ان يكون الحق حينئذ هو المذهب الاول كيف لا وهو ان ينفعل ما هي نفس الحركة او نسبتها اليها وعلى الاول
ان كانت نفس الحركة المطلقة فهو المطلوب وان كانت نفس حركة ما كالنقلة والاستحالة وجب التزايد في
عدد المقولات فانه اذا كانت النقلة مقولة يجب ان تكون الاستحالة ايضا كذلك وعلى الثاني يلزم ان يكون ذوات
عدد والنسبة الى الحركة مقولة وما يليه الحركة نفسها او لم يعد دنا مقولة ولا يدخله تحت مقولة [illegible]
الثالث انها ذاتية مقولة تقع فيه وانها لا تقع فنقول اما الجوهر فلا حركة فيه حقيقة وان كان قد يقع ذلك فيه
قولا مجازيا وذلك لانك قد عرفت ان الحركة تتوقف على ان يكون للمتحرك فيها حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل
فلا يكون له امر محصل بالفعل ما دام فيه الحركة بل انما التوسط بين المبدء والمنتهى بحيث اي آن يفرض

97

في زمان التحرك يتفرض له فرد منه مغاير لما يتفرض في آن آخر من غير ان تكون تلك الافراد حاصلة
بالفعل وهذا انما يتصور فيما اذا امكن تحصل ذات الموضوع بدون تحصل ما فيه الحركة اذ لا بد للحركة من
موضوع باق متحصل بالفعل في ذاته فاذا امكن تحصل ذات الموضوع بدون تحصل ما يتحرك فيه جاز
ان يبقى الموضوع متحصلا بالفعل في الشدة ولا يكون له من الحال فيه فرد محصل بالفعل في زمان التحرك كما
في الاستحالة فان الموضوع هو الجسم وهو غني في تحصله عن الكيف بخلاف ما اذا كان ما يتوهم موضوعا
للحركة انما يتحصل بتحصل ما يتوهم الحركة فيه كالجسم والهيولى بالنسبة الى الصورة فانها جزء مقوم للجسم
وتحصلها بالذات علة لتحصل الهيولى المبهمة في ذاتها بالعرض فلو فرضت في الجوهر حركة يكون الموضوع
لا محالة متقدما عليها بالتحصل بصورة ما فاما ان تبقى تلك الصورة بعينها حينما هو متحرك فلا يتحرك فيها
والجوهر بعينه فلا حركة فيها او تزول فتزول ذات الموضوع بزوالها ان كان هو الجسم وتحصله ان كان
هو الهيولى وبالجملة فلم يبق الموضوع متحصلا بذلك التحصل فلا بد ان يتحصل بتحصل صورة محصلة اخرى
ولا يكون مما فيه الحركة فرد محصل ما دامت الحركة فالطبيعة الجوهرية اذا فسدت لفسدت دفعة واذا حدثت
حدثت دفعة ولا يوجد بين قوتها الصرفة وفعلها الصرف كمال متوسط فهذا ما يوجبه الفحص الغائر الا ان
في نحو تقلب المني في اطواره المتعاقبة حتى يكون حيوانا ربما يتوهم ان انتقال المادة من صورة الى
اخرى يكون تدريجا حتى ظن ان في الجوهر حركة لكن الواقع هو ان للمني تكونات وانتقالات
من صورة الى اخرى دفعة فيكون فيما بين كل اثنين منها استحالات وانتقالات في الكيف تدريجا
وهو متوسط في الكم ايضا كذلك فلا يلزم تتالي الدفعيات ولا وقوف الطبيعة عن التاثير والمادة عن التاثر
وذلك ان المني يستحيل اولا في الكيف وفي الكم يسيرا يسيرا وهو بعد مني الى ان تخلع عنه الصورة المنوية و
تصير علقة ثم تستحيل وهي علقة الى ان تخلع عنه الصورة العلقية وتصير مضغة وكذلك المضغة تستحيل حتى تخلع عنها صورتها
وتصير عظاما واعصابا ورباطات واوتارا ونحوها ثم تستحيل كذلك حتى تصير حيوانا فيها حركات الا في الجوهر سكونا فيه

كثيرة تشبه الحال فيها القرب للمنتقل عنه في الكون من المنتقل اليه فيوجد الاستحالة قطع حركة واحدة متصلة واما
المقولات التدريجية وهي متى وان يفعل وان ينفعل فلا يتاتى الحركة فيها ايضا واما اطلاعك على حقيقة الامر في ذلك فهو
انك قد عرفت ان المتحرك في مقولة يكون بحيث يفرض له في كل آن يفرض في زمان التحرك فرد من المقولة لم يكن
قبل ولا يكون بعد والامر التدريجي اما ان يكون نفس المتى فلا يكون له شيء آن لا زمان او ان يكون مثل ان يفعل كالفعل
والانفعال فبالجملة لا يمكن ان يفرض فرد منه في آن اصلا فلا يكون الموضوع له بحيث يفرض له في كل آن فرد منه فلا يكون
متحركا فيه وكيف يتحرك فيه هو لا يمكن ان يفرض فيه افراد ولو كان له افراد ايضا لم يمكن ان يفرض شيء منها في آن نعم
يمكن ان يفرض له اجزاء متماثلة مماثلة للكل لكن لا يكون شيء منها في آن فيكون الانتقال من جزء الى مجاوره فقط فعلم
بذلك امتناع الحركة في الحركة القطعية واما التوسطية فهي وان لم تكن تدريجية منطبقة على الزمان لكنها كما عرفت باقية
بشخصها في زمان التحرك موجودة بعينها في كل آن يفرض في ذلك الزمان فلا يكون للمتحرك منها في كل آن ما لم يكن
قبل ولا يكون بعد فلا حركة فيها ايضا واعلم انه قد يظن ان في ان يفعل وان ينفعل حركة لوجوه ثلثة الاول ان الشيء ربما
يكون لا يفعل ولا ينفعل بالفعل ثم يتدرج يسيرا يسيرا الى ان يصير يفعل او ينفعل فيكون الفعل والانفعال غاية لذلك
التدرج كالسواد للتسود والثاني ان الشيء ربما يكون يفعل فعلا او ينفعل انفعالا كالتسخين او التسخن ثم يتدرج الى ان يفعل
او ينفعل ضد ذلك الفعل او الانفعال كالتبريد والتبرد والثالث ان الفعل او الانفعال قد يكون ضعيفا بطيئا فيتدرج
يسيرا يسيرا الى ان يشتد ويسرع وبالعكس والجواب اما عن الاول فان التدريج هناك ليس في نفس الفعل او الانفعال
بل في اكتساب هيئة بها يصح ان يصدر الفعل او الانفعال واما عن الثاني فان التسخين والتبريد كذا التسخن
والتبرد لا يتصلان بل يكون بينهما زمان توقف البتة عند منتهى الاول منهما كما سيلوح لك واما عن الثالث
فقال الشيخ لا اعنف من يجعل الاستحالة من السرعة بالقوة الى السرعة بالفعل يسيرا يسيرا حركة وهو انتقال
لما بالقوة من حيث هو بالقوة لكن ذلك في السرعة والبطء وليسا بحركتين والاصليين فلا انفعالين بل
عارضين وكيفيتين وهيئتين لهما او الفعل والانفعال انتهى ولك ان تقول عليه انه لا بد للحركة كما مر

مراراً من موضوع حاصل بالفعل باق يكون له في كل آن فرد مما يتحرك فيه لم يكن قبل ولا يكون بعد فيجب ان يكون الموضوع للحركة في السرعة او البطوء حاصلاً بالفعل باقياً ويكون له في كل آن فرد من السرعة او البطوء الذي سنح لي في التفصي عن ذلك هو ان يقال ان موضوع الحركة او الفعل او الانفعال هو الذي يتحرك من الابطاء في الحركة الى الاسراع فيها او بالعكس او ان الحركة التوسطية تتحرك من سرعة الى بطوء مثلاً وليس لك ان تقول فليكن موضوع التوسطية متحركاً فيها من سريعة الى بطيئة فتكون في الحركة التوسطية حركة وذلك لما عرفت من انها باقية بتشخصها وستعرف ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يضر في وحدة الحركة واما الاضافة فقال الشيخ لتشبه ان يكون حال الانتقال فيها انما هو من حال الى حال دفعة وان اختلف في بعض المواضع فيكون التغير بالحقيقة واولاً في مقولة اخرى عرضت لها الاضافة اذ الاضافة من شانها ان تلحق مقولات اخر ولا تتحقق بذاتها فاذا كانت المقولة مما يقبل الاشد والاضعف عرض للاضافة مثل ذلك فانه لما كانت السخونة تقبل الاشد والاضعف كان الاسخن يقبل الاشد والاضعف فيكون موضوع الاضافة يقبل ويلزمه ذلك قبولاً اولياً فتكون الحركة في الامر العارض له الاضافة بالذات واولاً وفي الاضافة بالعرض وثانياً انتهى اقول في توضيح الحق انه كما ان الحركة قد يكون موضوعها اولاً وبالذات شيئاً ثم العقل اذا لاحظ معه ما هو متعلق به تعلقاً مخصوصاً يجده متحركاً البتة بنفس تلك الحركة بالعرض كحركة الجالس في السفينة من غير ان تكون هناك حركتان متغايرتان بالذات في الاعيان احدهما موجبة للاخرى كحركة يد الرامي لحركة المرمي كذلك قد تكون الحركة في مقولة اولاً وبالذات ثم العقل اذا لاحظ مع ذلك مقولة اخرى متعلقة بتلك المقولة تعلقاً مخصوصاً يجد فيها الحركة البتة بنفس تلك الحركة بالعرض من غير ان يكون هناك حركتان بالذات في الاعيان

تكون احديهما موجبة للاخرى كالاستحالة في السخونة للتخلخل والوجدان شاهد بان الحركة في الاسخنية انما

بنفس الحركة في السخونة تتحد بلحاظ الاضافة الى سخين ضعيف مع لحاظها الا ان كون حركتين بالذات في الاعيان

تكون احديهما بسبب الاخرى فلا تنزل عن ذلك منزلة واما الجدة فقال الشيخ اني الى هذه الغاية لم احقق

الذي يقال انه مقولة تدل على نسبة الجسم الى ما يشتمله ويلزمه في الانتقال فيكون تبدل النسبة على الوجه

الاول انما هو في السطح الحاوي وهي في المكان فلا يكون فيها على ما اظن لذاتها ولا حركة انتهى الكلام

فيها تعرف بما مر في الاضافة وانما تاتي الحركة في المقولات الاربعة الباقية وهي ظاهرة في الاين

وتسمى نقلة وكذا في الكيف وتسمى استحالة لكن خالف فيه قوم سياتي الكلام معهم وههنا قوم سلموا الاستحالة

في المحسوسات دون ما عداها فانكروا ان تقسيم الحال والملكة موضوعه لنفس الجسم وموضوع الحركة وما تكون

هي فيه انما يكون جسما او ما بنحو القوة واللاقوة فيتبع اعراضا طارية على الموضوع

يصير بعضها موضوعا للقوة وبعضها موضوعا للاقوة فيختلف الموضوع في الحركة وما تكون

هي فيه يجب ان يكون باقيا بعينه واما الاشكال فلا تقبل التشدد والتنقص حتى يتصور فيها الحركة بل

تكون دفعة قال الشيخ ولا ادري لم لا يقولون في نحو الاستقامة والانحناء وليس الامر كما ظنوا اولا

اما في الحال والملكة فلان الموضوع سواء كان نفسيا او بدنيا او بهما يوجد له شي من جهة ما هو بالقوة كمال اول

ولا نعني بالحركة الا هذا اعلم انه تبين لنا ان الموضوع للحركة وما يكون هي فيه يجب ان يكون جسما واما في القوة واللاقوة

فلسقوط ما ذكروا في ذلك من حيث تبدل الموضوع او لا باس فان تبدل الموضوع على ما ذكروه صحيح في النمو

والذبول فانهما في القوة واللاقوة انما تتبدل الاعراض في النمو والذبول تبعا لاجزاء وتنقص مع انهم

يكونهما حركتين ثانيا بالحل بان الموضوع طبيعة النوع الحاملة للاعراض فما دامت الطبيعة باقية فالموضوع ثابت نعم

يشتبه ان يكون الاستعمال في الشكل دفعة واما الكم فانما تكون الحركة في المتصل لعارضيته اما بزيادة تنضاف الى الاصل وتتصل

به على التدريج كما في النمو او بنقصان ينقطع منه على التدريج كما في الذبول وطبيعة النوع هي الموضوع فيهما

١٠١

لا يتوارد الاشخاص فان بدنا مثلا هو شخص الانسان الباقي بعينه مدة عمره آن نمام بنيته و ذبل اخرى لا بزيادة
ولا نقصان بل بحجم يتبدل المقدار كما في التخلخل والتكاثف الحقيقيين سيجيء تحقيقهما ولا يتعين لذلك ما في النمو والذبول ان التخلخل
والتكاثف يتبدل المكان فيكون حركة اينية ولانه يتبدل القوام في التخلخل والتكاثف فيكون رقة او غلظ
فيكونان حركتين في الكيف وذلك لانه كما يتبدل الاين او القوام يتبدل الكم ايضا وكلاهما منافيين موضوع التبدل
في الكم فيجوز ان يكون له تبدل آخر في الاين او الكيف يجامع الاول فيكون الاول حركة في الكم والآخر في
الاين او الكيف اذ لا منع من اجتماع حركتين في مقولتين في موضوع واما الوضع فالحركة فيه كالنهوض الى
القيام من القعود ولا يضر في ذلك تبدل الاين ايضا كما عرفت على انه قد يتبدل الوضع من غير تبدل
في الاين كما في حركة الفلك فلا شبهة في تحقق الوضعية هناك **قلت** والسكون يقابل الحركة تقابل العدم
والقنية دون التضاد فان الحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ولو كان السكون ضدها
كان كمالا ثانيا لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة او كمالا اولا لما هو بالفعل من جهة ما هو بالفعل والاول
يوجب ان تتقدم السكون حركة حتى يكون ثانيا لها والثاني ان تتعقب السكون كمالا حتى يكون السكون اولا
بالنسبة اليه وكل منهما غير واجب ثم لكل صنف من الحركة سكون يقابله كما ان الحركة في مقولة ليست
من تلك المقولة كذلك السكون فيها **اقول** لا خفاء في ان السكون يقابل الحركة لا يتصور بينهما تقابل
الا تقابل العدم والملكة او تقابل التضاد والثاني باطل لانك قد عرفت ان الحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة
ما هو بالقوة فكذا ما في السكون المقابل لها ولو كان ضدا لها لكان معناه امرا وجوديا بحذائه فيكون اما كمالا
ثانيا لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة واما كمالا اولا لما هو بالفعل من جهة ما هو بالفعل والاول يوجب ان تقدم السكون
حركة حتى يكون السكون كمالا ثانيا بالنسبة اليها وذلك ليس بواجب والثاني يوجب ان تتأخر عن
السكون كمالا حتى يكون السكون كمالا اولا بالنسبة اليه وهذا ايضا غير واجب فان الساكن من حيث
هو ساكن لا يستدعي كمالا يتأخر عن سكونه ولو لزمه بشيء من لفظي الاول والثاني في حد السكون لما

لما راعينا شرط التقابل و لو اوردنا ان نأتي في حده بما يقابل الكمال وجدناه القوة و هي تلحق السكون
بالاسميات فتعين ان التقابل بينهما هو تقابل العدم والملكة واذ قد عرفت ان الحركة كمال اول فيكون
الملكة فيكون السكون عدم الحركة عما من شانه الحركة و نعني بكونه من شانه الحركة ان يكون متلبسا بما يتعلق به
الحركة من نحو الزمان و ما فيه الحركة من اين او وضع او كم او كيف فما يتعالى عن ذلك لا يكون ساكنا كما هو
ليس بمتحرك وكذلك الجسم في آن كما مر ثم لكل صنف من الحركة سكون يقابله فذلك التقابل فمقابل النقلة
هو السكون بمعنى عدم النقلة عما من شانه النقلة لا الكون في مكان واحد في زمان كما قد يقال وقس على
ما عرفت ان الحركة في مقولة ليست من تلك المقولة كذلك السكون في مقولة ليس منها بل السكون
لكونه عدميا اولى من الحركة بان لا يكون من هذه المقولات فالسكون في الاين مثلا ليس اينا مستمرا كما
قد يقال بل سكون في اين عدم حركة فيه **قلت فصل** الحركة تكون واحدة بالعدد و لا بد لذلك من
وحدة ما سوى المحرك من الامور الستة بالعدد لكن لاستتباع وحدة ثلثة منها اعني المتحرك والزمان و ما فيه الحركة
وحدة الباقيين يكتفى باشتراط وحدة الثلثة وفي غير المسافة يستتبع وحدة ما فيه وحدة المبدأ و لا
وحدة المحرك لانه لو جاز تعاقب محركين في مسافة بحيث لا يكون بين تعطل الاول و ابتداء تأثير الثاني
زمان فاتصال الزمان و وحدة الحركة متصلة واحدة و اولى الحركات بالاتصال المستوية كالوضعية الفلكية
فلما توجد في المكانية فان الطبيعية تشتد آخرا والقسرية بالعكس تقريبا غير او اولى المتصلة بالوحدة التي على الا
او الاستدارة ان توهم وجود المتصلة على الزاوية و اولى ذلك التامة و اولى التامة ما ليس من
شانه ان يزاد عليه بلا تكرير و هو المستديرة اذا تمت الدورة و قطعت الدائرة فان الدائرة
لا تقبل الزيادة لا لشيء غير انها دائرة و المستقيمة اذا استوفت المسافة كقطر العالم فليس تمامها و عدم
قبول مسافتها للزيادة لنفس الاستقامة و يكون واحدة بالنوع و لان الاضافة الى الموضوع عارضة
للاعراض انما تدخل في قوام الشخص دون النوع فوحدة المتحرك بالشخص و ان كانت معتبرة

في وحدة الحركة كذلك فليس وحدتها بالنوع معتبرة في وحدتها كذلك لا زمنة لا تختلف بالنوع بل الزمان
ولا بد فيها بالتشخص فلا يوجب البتة مخالفة منوعة فمسمى الحركة انما تختلف نوعيتها باختلاف الامور المقومة
لماهيتها وهي ما فيه وما منه وما اليه فاذا اختلف ما فيه بالنوع وان اتفق الآخران اختلفت
كذلك كما اذا كانت حركة من مبدأ الى منتهى على مسافة مستديرة واخرى على مستقيمة فيتضح
ان الاختلاف بالاستدارة والاستقامة ينبئ عن اختلاف الخطين بالنوع واذا اختلف
ما منه واليه وان اتفق ما فيه اختلفت بالنوع كالصاعدة والهابطة فان اختلاف الطرفين بالمبدئية
والمنتهائية وان كان اختلافا بالعرض لكن اختلاف الحركة من جهة ذاتي فان تقويم الطرفين
للحركة ليس من حيث ذاتيهما فقط بل من حيث المبدئية والمنتهائية واما الاختلاف في ان تكون قسرية
او طبيعية ففي امور خارجية وان كانت لازمة واما السرعة والبطوء فهما اضافتان تعرضان
بالاضافة الى حركة وتختلف حال حركة بعينها في ذلك باختلاف المضاف اليه لا يختصان
بجنس فيقبلان الاشد والاضعف فلا يكون الاختلاف بينهما نوعيا كيف والحركة الواحدة
بالاتصال تتدرج من سرعة الى بطوء او بالعكس تكون واحدة بالجنس القريب كما اذا كانت في اللونية
وبالجنس الاعلى كما اذا كانت في الكيف **اقول** الحركة تكون واحدة بالعدد وبالنوع وبالجنس
القريب وبالجنس الاعلى ويعتبر في كل وحدة عامة بعض ما يعتبر في الخاصة ويقابل كلا من الوحدات
كثرة ولنتكلم اولا في وحدتها بالعدد فنقول من البين ان ما سوى الامور الستة التي قد عرفت ان الحركة
متعلقة بها لا مدخل له في وحدتها او كثرتها في وحدة الحركة وكثرتها واما الامور الستة فما سوى المحرك
منها لا بد من وحدته بالعدد في وحدة الحركة بالعدد اما المتحرك فلانه اذا تعدد تعددت الحركة
ضرورة امتناع قيام حركة واحدة بموضوعين واما الزمان فالموجود منه في الاعيان انما هو
شخص واحد بالفعل ذاهب متصلا في ذاته لا الى نهاية في الجهتين لكنه يتكثر في الوهم بالقياس

الى صادق ما منها كانت متكثرة فيها مثلا فيتوهم فيه آنات تتكثر بها في الوهم دون الاعيان

وكذلك الحركة المنطبقة عليها كما تعرض لحركة الافلاك بالقياس الى الشروق والغروب

لكن اذا كانت الحركة واقعة في جزئين مفروضين من المسافة يفصلهما جزء او اجزاء متباينة وكانت

متباينة في البين لم تكن واحدة بالعدد في الاعيان البتة لعدم الوحدة الاتصالية والوحدة

في المتصلات ملازمة للاتصالية فهذا هو المعنى بتعدد الحركة بتعدد الزمان وما فيه الحركة

فتعدده يوجب تعدد الحركة بالضرورة واما اتحاد ما منه الحركة واليه فان الحركة من بياض

الى شيء على الاستقامة تخالف الحركة منه اليه اذا كانت على الاستدارة والحركة من البياض

الى السواد من طريق الدكنة تخالف الحركة منه اليه من طريق الصفرة ثم الحمرة ثم القتمة واذا

جرى على مسافة متصلة الى اجزاء وهمية كان حال الحركة باعتبارها كحالها باعتبار الزمان فان كانت

متصلة كاتصال المسافة لم يوجب تكثر المسافة في الوهم تكثر الحركة الا في الوهم وان كانت واقعة

في جزئين من المسافة يفصلهما جزء او اجزاء منها وكانت متباينة في البين كانت الحركة متعددة

بالفعل في الاعيان واما ما منه الحركة وما اليه فتعددهما يوجب تعدد الحركة وان اتحد ما فيه الحركة

ضرورة ان الصاعدة مثلا غير الهابطة فلا جرم وجب وحدة هذه الخمسة بالعدد في وحدة الحركة كذلك الا انه

اذا اشترط وحدة المتحرك والزمان وما فيه الحركة يستغني عن التصريح باشتراط وحدة ما منه واليه ضرورة ان المتحرك الواحد

في زمان واحد في مسافة واحدة لا تكون له حركتان مختلفتان في ما منه وما اليه فليس يمكن ان يصعد

واحد ويهبط مثلا معا بل اشتراط وحدة ما فيه الحركة في غير المسافة يغني عن اشتراط وحدة المتحرك

والزمان ايضا فان المتحرك في الكم او الكيف مثلا وان لم يكن له حين ما يتحرك كم او كيف واحد

محصل بالفعل بل له في كل آن يفرض في زمان الحركة فرد من ذلك غير ما له في آن آخر الا ان له

من ذلك امر واحد مبهم يتحرك فيه ولا يكون ذلك الامر المبهم واحدا بوحدة شخصية مع المتحرك آخر

البتة وبالجملة المتحرك في زمان آخر غير الزمان الذي فرضناها فيه ولا تحرك غيره بخلاف المسافة فانه يجوز
ان تبقى بعد القطع واحدة بخصوصها فيتحرك فيها ذلك المتحرك مرة اخرى او يتعاقب عليها متحركان او
هذا اذا جعل ما فيه الحركة في الاينية هو المسافة المكانية المعينة كما هو الظاهر في بادي الرأي فيها واما
بغير المتحرك فيجوز ان تبقى بعد القطع ويتعاقب عليه متحركان معا واذا جعل الاين المبهم القائم بالمتحرك
فوحدته تستلزم وحدة المتحرك والزمان البتة لعدم جواز قيامه بخصوصه بموضوعين معا فان عليه و
لا بقائه بعد انقطاع الحركة ولا عوده بعد العدم وبعد التنزل عن ذلك فاشتراط وحدة ما فيه الحركة
وحدة الزمان يغني عن اشتراط وحدة المتحرك اذ لا يجوز ان تقطع متحركان في زمان واحد حدسا واحدة
بعينها فضلا عن ان يجتمعا على كم او كيف واحد الا ان الغرض هو التنبيه على التفصيل في هذا كله رد
الى الاجمال فيشبه ذلك مثل اشتراط الوحدات الثمانية في التناقض وردها الى وحدة الموضوع
المحمول والنسبة او الى وحدة النسبة واما المحرك فللنزاع مجال في اشتراط وحدته لا بمعنى انه هل يجوز ان يجتمع
عدة على تحريك شيء بحيث تكون الحركة الصادرة مستندة الى المجموع تلك العدة فانه لا خفاء في جواز
ذلك بل بمعنى انه هل يجوز ان تكون الحركة متصلة واحدة بالتشخص تكون بعضها صادرة عن محرك
وبعضها عن محرك آخر فمنع ذلك قوم وناقش فيه الشيخ بانه ان امكن ان لا يكون بين تعطل المحرك
الاول وابتداء تأثير الثاني زمان فاصل بل اتصل زمان الحركة ومسافتها فما المانع من ان
تكون الحركة واحدة في ذاتها وان كانت منقسمة من حيث المغايرة الى تأثير المحركين فان الوحدة
بالاتصال قد تنقسم بالمغايرة انقساما لا يقطع الاتصال هذا محصل كلامه ولا يلزم عليه توارد
المؤثرين على اثر واحد لان كل منهما مغاير لاثر الآخر لكن تغاير الاثر لا يوجب تغايرهما بالذات
والانفصال بينهما بالفعل فلا ينافي كون المجموع واحدا بالوحدة الاتصالية المستلزمة للوحدة
الشخصية والمؤثر في المجموع هو مجموع المحركين لا كل منها على الاستبداد لان علة المجموع مجموع علل

الاجزاء قال الشارح قلت انما يتاتى فى الحركة القطعية لانقسامها واستناد كل قسم منها الى محرك لا فى

التوسطية لعدم انقسامها فلا يمكن استنادها الى الجميع لعدم اجتماعها فى التاثير ولا الى كل لاجل

توارد المؤثرين على اثر ولا الى واحد دون الاخر لامتناع الترجيح بلا مرجح ولا استنادها الى الاول

ابتداءً والى الثانى بقاءً كما قد قيل لامتناع توارد المؤثرين على اثر ولو على التعاقب كما ستقيح

ذلك فى الفلسفة الاولى قلت نعم التحقيق هو ان المحرك كالطبيعة او القاسر ليس هو العلة

الجاعلة للحركة بالحقيقة بل العلة الجاعلة هو المبدء واما المحرك فهو من متممات العلية

لا من حيث خصوص وحدته الشخصية بل من حيث العموم والحركة التوسطية وان كانت واحدة

بالشخص لكن الواحد بالشخص لا سيما اذا كان وحدته الشخصية مبهمة كالحركة التوسطية جاز ان يستند

الى علة جاعلة واحدة بالشخص انما يتم عليتها بواحد بالعموم فاذا انتهى تاثير المحرك الاول

وابتدء تاثير الثانى فانما يتبدل خصوصية المحرك هى ملغاة فى تتميم العلة وجهة التاثير انما المعتبر

فى ذلك وحدته العامة منضمة الى وحدة الجاعل بالشخص فالمؤثر باق من غير تبدل ولا

يلزم تعاقب المؤثرين على اثر واحد وهذا كالهيولى الواحدة بالشخص بوحدة مبهمة تستند الى

المفارق الواحد بالشخص مع مطلق الصورة لا مع صورة مخصوصة فاذا فسدت صورة وكانت

اخرى لم تتبدل علة الهيولى ولم تتعاقب عليها مؤثران ثم اولى الحركات بالاتصال المستوى التى

لا اختلاف فيها بالسرعة والبطوء فان الاختلاف بذلك وان لم يقدح فى الاتصال لكن الاستواء

اولى به ووجود المستوية ظاهر فى الفلكية الوضعية واما وجودها فى المكانية فان الطبيعة تشتد اخيرا وتضعف اولا

المقاوم والقسرية تضعف اخيرا لمصادمة الطبيعة واولى الحركات المتصلة بالوحدة التى على الاستدارة

او الاستدارة او بالحرى محيطها دون ما يكون على الزاوية وهذا لو امكن الاتصال على الزاوية فقد

وان لم يمكن ذلك بما تبين فلا وحدة الا اذا كانت الحركة على الاستقامة

او الاستدارة او ما يجري مجريهما ثم اولى ذلك بالوحدة الحركة التامة المستوفية للمسافة فان من جهات الوحدات يكون تاما والناقص بعض الواحد واولى التامة ما ليس من شانه ان يزاد عليه بلا تكرير وهو الحركة المستديرة اذا تمت الدورة في الوضعية وقطعت الدائرة في الاينية فان الدائرة لا تقبل الزيادة لنفس صورة الاستدارة لا لشيء غير كونها دائرة والمستقيمة اذا استوفت المسافة كقطر العالم فليس تمامها لنفس كونها مستقيمة ولا عدم قبول مسافتها للزيادة لنفس الاستقامة واما ما يقال من ان الدائرة وان كانت تامة فليس يجب ان تكون الحركة عليها تامة بل الحركة على المستقيمة تتناهى فتتم وعلى المستديرة لا تتناهى فلا تتم فساقط لان المستديرة اذا تمت دورة ابتدأت من راس فيكون كل دورة واحدة وكلامنا فيها واما وحدة الحركة بالنوع وكثرتها كذلك فانما تعتمد وحدة الفصل الذاتي وكثرته فالمتحرك والزمان لا ينظر في ذلك الى حالهما اما المتحرك فلان الاضافة الى الموضوع عارضة للاعراض غير ذاتية لها انما تدخل في قوام التشخص دون النوع فوحدة المتحرك بالشخص وان كانت معتبرة في وحدة الحركة بالشخص فليس وحدة المتحرك بالنوع معتبرة في وحدة الحركة بالنوع واما الزمان فلانه لا يختلف بالنوع البتة بل هو واحد بالشخص ايضا الا انه ربما يطرء عليه قسمة بالمقايسة وفرض الآنات فيه فتكون هناك في الوهم كثرة شخصية وهي لا توجب مخالفة نوعية على ان الزمان ليس من مقومات الحركة فلو كان يجري فيه اختلاف بالنوع لم يورث ذلك اختلافا نوعيا في الحركة بل الحركة انما يختلف نوعها باختلاف نوعي واقع في احد الامور المقومة لماهيتها وهي ما فيه الحركة وما منه وما اليه فاذا اختلف واحد من الثلثة بالنوع في نفسه او في شرائط واحوال داخلة في تعلق الحركة به اختلفت الحركة بالنوع فضلا عن ان تختلف الثلثة جملة فانه اذا اختلف ما فيه بالنوع وان اتفق ما منه وما اليه كانت الحركة مختلفة بالنوع كحركة من مبدأ الى منتهى على الاستقامة واخرى من ذلك

١٠٨

ذلك المبدأ الى ذلك المنتهى على الاستدارة فان المسافة هناك مختلفة بالنوع اعني الاستدارة والاستقامة
في الخطوط كما ستعرفه اما لانفصال او لازمان منفصلين فالاختلاف بينهما اعني عن الاختلاف بالنوع واما اختلاف
ما منه وما اليه فان تعوق ما فيه تختلف الحركة وذلك ظاهر في الحركة الكمية والكيفية لوضوح ان الاختلاف
بين النمو والذبول وكذا بين التسود والتبيض نوعي انما يقع الشك في المكانية كالصاعدة والهابطة فربما
يظن ان الحركة انما تعلقت بالطرفين من حيث انهما طرفان للمسافة والاختلاف بينهما في ذلك بالنوع
فان عرض لاحد الطرفين ان كان قريبا من جهة الفوق وللآخر ان كان بعيدا عنها فذلك لا يوجب اختلافهما بالنوع
فضلا عن ان يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما كذلك واما الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية فظاهر انه في
فان طرفا واحدا يكون مبدءا بالقياس الى حركة ومنتهى بالقياس الى اخرى فلا يوجب ذلك اختلافهما بالشخص
فكيف يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما بالنوع وحل الشك ان الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية وان كان
عارضا للطرفين من المسافة من حيث هما طرفان لكن الحركة انما تعلقت بالطرفين من حيث ان حقيقتها
تتضمن تقدما وتأخرا فانها مفارقة وقصد فيجب ان تكون من مبدء الى منتهى بالفعل او بالقوة فتتعلق
الحركة بهما من حيث وصف المبدئية والمنتهائية فاختلاف الطرفين في ذلك وان كان بعارض
لكنه يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما بالنوع لاعتبار الطرفين في مفهوم الحركة من حيث عروض العارضين
لهما وذلك كالاختلاف في التحدد بالاطراف لا يوجب اختلافا نوعيا في الشمع ويختلف بحسبه الاشكال
المتعلقة بالشمع اختلافا نوعيا هذا ما حققه الشيخ ثم الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية انما يوجب الاختلاف بالنوع
في المستقيمة واما المستديرة المكانية والمستديرة الوضعية خصوصا ما يكون منها لجسم متشابه الاجزاء على
جسم كذلك او في جسم كذلك فلا فان المبدأ هناك يكون هو المنتهى اذا لم تنقطع الحركة قبل تمام الدورة واما اختلاف
الحركتين في كون احدهما قسرية والاخرى طبيعية فهو اختلاف في امور خارجة عن ماهية الحركة فان كانت
لازمة فلا تختلف نوعيتها والاختلاف بالسرعة والبطوء او بان يكون نوعيا لانهما صنفان عرضيان للحركة بالاتفاق فيما

الى حركة اخرى تختلف بحال حركة تعينها في السرعة والبطوء باختلاف المضاف اليه فتكون سريعة
بالقياس الى حركة وبطيئة بالقياس الى اخرى ولانهما لا تختصان بجنس واحد بل تنقسم كل جنس من
الحركات اعني الكمية والكيفية والاينية والوضعية الى سريعة وبطيئة ولانهما تقبلان الاشتداد والضعف
فتكون حركة اشد سرعة او بطوء من اخرى سريعة او بطيئة بالقياس الى ثالثة فلا يكونان فصلين للحركات
الامور الاضافية لا تكون فصولا ذاتية لغير اضافي ولان الفصل الواحد الذاتي لا يكون مقسما لاجناس
مختلفة ولان الذاتي لا يقبل الاشد والاضعف نظرا ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يكون نوعيا
كيف والحركة الواحدة بالاتصال ربما تتدرج من سرعة الى بطوء كما في القسرية او عن بطوء الى سرعة
كما في الطبيعية واما الواحدة بالجنس فانما تكون باعتبار وحدة ما فيه الحركة ووحدته بالجنس القريب او البعيد
وذلك كالتسود والتبيض يشتركان في الجنس باعتبار ان ما فيه الحركتان واحد بالجنس الاقرب اعني اللونية
والتسخن ايضا يشتركان في الجنس باعتبار ان ما فيه الحركتان واحد بالجنس القريب اي الكيفية المحسوسة فانها
جنس قريب بالنسبة الى الجنس الاعلى اعني الكيفية وان كان بعيدا بالنسبة الى الجنس الاقرب اي اللونية والتسود
والتصلب اي الاخذ في الصلابة من اللين يشتركان في الجنس باعتبار ان ما فيه الحركتان واحد بالجنس الاعلى
اي الكيفية قلت **فصل** في مضادة الحركات والاضدادها والمقابلة بينها بالسرعة والبطوء والمساواة
السريعة هي التي تقطع مثل ما تقطعه الاخرى في زمان اقصر او التي تقطع ازيد منه في مثل زمانها والاخرى
هي البطيئة والقاطعة للمثل في مثل الزمان هي المساوية وانما تتاتى هذه المقايسة بين حركتين يمكن ان يتحقق ما تقع
واحدة منهما الى ما تقع فيه الاخرى اما بالزيادة والنقصان او المساوات كما بين كمين او بالشدة والضعف
والمساوات كما بين كيفين والاولى هي المعتبرة في الحركات الكمية وكذا في الاينية والوضعية لكن المسافة
فيهما قد يكون على وجهين احدهما كما بين خطين مستقيمين ينطبق كل منهما بتمامه على الاخر فيتساويان او يفضل احدهما
على ما يطابق الاخر فيتفاضلان وثانيهما يقدر كما بين مثلث ومربع اذ يمكن ان يقطع المثلث قطوعا لو

الى نظام يكون فيه مربع يساوي الاول ع ويتفاضلان كما بين خطين مستقيم ومستدير فانه وان لم يمكن
ان يجعل احدهما بحيث يؤدي الى تطبيقه على الآخر لكن قد يتوهم ان يصير المستقيم مستديرا او بالعكس فهي المقائسة بينهما والثالثة
هي المعتبرة في الحركات الكيفية وهي ايضا قريبة كما بين سوادين وبعيدة كما بين سواد وبياض من حيث تنوعهما
في الغاية او من حيث بعدهما عن الوسط او من الطرفين فالحقيقية من المقائسة هي القريبية من القسمين
ثم اولى البعيدتين من الاولى والباقيتان مجازيتان ابعدهما البعيدة الثانية ثم ان المقائسة
وان كانت انما يجري بين متجانسين من الحركات لكن الوضعية لتضمنها اينية للاجزاء بفرض التجزية
فقط او مع توهم المكان بها تقاس اليها اينية مستديرة بل مستقيمة ايضا **اقول** مضاهاة الحركات
هي المقائسة بينهما في السرعة والبطوء فالحركتان ان كانتا بحيث ان فرض تساويهما في المسافة
او ما يجري مجراها مما تقع فيه الحركة وتقطعه كانت مدة واحدة منهما اقصر من مدة الاخرى فتلك الواحدة
هي السريعة ويلازم ذلك انهما بحيث ان فرض تساويهما في المدة كان ما تقطعه الواحدة اكثر مما تقطعه الاخرى
فالوصفان متلازمان للسرعة يجوز ان تعرف بكل واحد منهما فيقال السريعة هي التي تقطع مثل ما تقطعه الاخرى في زمان اقصر
او التي تقطع ازيد مما تقطعه الاخرى في مثل زمانها والاخرى القاطعة مثل ما تقطعها صاحبتها في زمان اطول
او القاطعة لاقل مما تقطعه صاحبتها في مثل زمانها هي البطيئة وان كانتا بحيث ان فرض تساويهما فيما تقطعانه تساويا
في المدة او ان فرض تساويهما في المدة تساويا فيما تقطعانه فالحركتان متساويتان وبالجملة فهذه مقارنة حركتين باعتبار المسافة
او المقدار فيما تقطعانه فانما تجري في حركات يكون لها بحيث يتجزى مقطوعها المقائسة بالزيادة والنقصان وهي الكمية من حيث الزيادة
والنقصان والمساواة المقابلة لهما واما كيفية من حيث الشدة والضعف والمساواة المقابلة لهما والاولى
تكون على جهتين قريبة اذا كانت بين كميتين يمكن ان ينطبق كل منهما على الآخر تماما فيتساويان ح او ينطبق
بعض من احدهما على تمام الآخر وذلك كما بين خطين مستقيمين او بعيدة اذا لم يمكن ذلك بينهما حقيقة بالفعل
ولكن يمكن ذلك بالقوة اما حقيقة كما بين مثلث ومربع اذ يمكن ان يقال المثلث انه مساو للمربع

مع انه لا يمكن ان ينطبق بالفعل كل واحد منهما على الآخر وايضا يقال للمثلث انه زائد على مربع مع انه لا يمكن

بحيث يمكن ان نقطع المربع بحيث ينطبق كله على بعض من المثلث لكن يمكن ان يقطع المثلث قطوعا يمكن تركيبها

على نظام يكون منه مربع مساو للمربع الاول حيث ينطبق كل منهما على الآخر بتمامه ويزاد عليه حيث ينطبق

بعضه على تمام الاول واما توهما كما بين خطين مستقيم ومستدير اذ ربما يقال ان القوس اعظم من الوتر او ان نسبة

القطر الى المحيط كنسبة سبعة الى اثنين وعشرين تقريبا مع انه لا يمكن ان ينطبق احدهما على الآخر بالفعل

كلا او بعضا ولا ان نحيل احدهما بالقصى الى بامكان تطبيقه على الآخر كذلك لاستحالة صيرورة المستقيم

مستديرا او بالعكس مع استحالة التطبيق بدون التوافق في ذلك لكن الوهم ربما يتخيل صيرورة المستدير

مستقيما فح يمكن التطبيق البتة او صيرورة المستقيم مستديرا او قد يمكن التطبيق ح ايضا كما اذا كان القوس

فيهما على نحو واحد وكذا الحال في المقائسة بين زاويتي مستقيمة الخطين وبين زاوية تكون بين مستدير

ومستقيم كما بين محيط الدائرة والخط المماس لها فيقال انها اصغر من كل زاوية مستقيمة الخطين

بين المحيط والقطر فيقال انها اعظم من كل حادة مستقيمة الخطين على انه لا يمكن بين الزاوية المستقيمة الخطين وبين قسمين المذكورين

نسبة المساواة البتة ومن ههنا يقال ربما يكون بين قسمين من الكم نسبة المفاضلة بدون ان يمكن بينهما النسبة المساواة

اصلا والتحقيق ان هذه المقائسات مبنية على التوهم والمقائسة تكون ايضا على جهتين قريبة كما بين سواد وبياض وبعيدة

كما بين سواد وبياض باعتبار كونهما على الغايتين الحقيقيتين او باعتبار انهما وان لم تكونا في الغاية لكن بعدهما عن الوسطاني

الجانبين على السواء وان بعدهما عن الطرفين الحقيقيين على السواء فلاح ان المقائسة بالمساواة والمفاوتة تنقسم

الى قبيلتين الاولى تكون في الكم والثانية في الكيف وكل منهما قريبة وهي حقيقية وبعيدة والبعيدة من الاولى

على جهتين اولهما اقرب الى الحقيقية لابتنائها على امكان التطبيق حقيقة وان لم يكن حاصلا بالفعل والثانية جارية

لابتنائها على توهم امكان التطبيق دون امكانه في الواقع والبعيدة من القبيلة الثانية البعد عن الحقيقية

من ثانيتي البعيدتين من القبيلة الاولى فان الخلاف الآبي عن التطابق في السواد

والبياض أقوى مما هو بين خطين مستقيم ومستدير واذا قد عرفت بهذا البيان ان المقايسة بين
الحركات انما تكون اذا كان بين ما تقع فيها من المسافات وما تجري مجراها اما باعتبار الزيادة والنقصان
والمساواة حقيقة وبذلك يقال ان حركة أينية مستقيمة أسرع مثلا من أينية مستقيمة أو مجازا
وبذلك يقال ان حركة أينية مستديرة أسرع مثلا من أينية مستقيمة واما باعتبار الشدة والضعف والمساواة
حقيقة وبذلك يقال ان التسود أسرع من التسود أو مجازا وبذلك يقال ان التسود أسرع من تبيض
فلاح لك انه لا تقاس كمية أو أينية مثلا الى كيفية اذ لا يمكن بين ما تقع فيه الكمية والأينية مثلا وبين ما تقع
فيه الكيفية أحد الاعتبارين فان ما تقع فيه الكمية والأينية وان كان قابلا للزيادة والنقصان والمساواة المقابلة
لهما لكن ما تقع فيه الكيفية لا يقبل ذلك فلا يمكن المقايسة بينهما بهذا الاعتبار وما تقع فيه الكيفية
وان كان قابلا للشدة والضعف والمساواة المقابلة لهما لكن ما تقع فيه الكمية أو الأينية لا يقبل
ذلك فلا يمكن المقايسة بينهما بهذا الاعتبار أيضا وبذلك لاح ان الكمية لا تقاس مع الأينية
أو ما تقع فيه النمو أو التخلخل مثلا مقدار مجسم وما تقع فيه النقلة سطح بل خط فان الجسم وان كانت
نقلته في سطح لكن انما يعتبر في السرعة والبطوء جهة طول الحركة ويلغو العرض عن الاعتبار
وبالجملة فلا يتيسر المقايسة بين جسم وبين سطح أو خط وعلى هذا ينبغي ان لا تقاس الأينية
الى الوضعية لكن الوضعية للكل تتضمن أينية للجزء اما بمجرد فرض الجزء كما اذا كان للكل مكان
لكن لا تفارقه فاذا فرض فيه جزء يكون له مكان كأنه جزء مكان الكل ويتحرك فيه في ضمن
تحرك الكل في الوضع واما بفرض الجزء مع توهم المكان كما اذا لم يكن للكل مكان كالفلك
الأعلى فبمجرد فرض الجزء فيه لا يكون للجزء مكان حتى يتحرك فيه الا انه ان توهم له مكان
كان الجزء متحركا فيه في ضمن تحرك الكل في الوضع فبهذا الاعتبار تكون الوضعية كأنها متجانسة
للأينية فربما تقاس الى الوضعية أينية مستديرة أو مستقيمة كما تقاس حركة الفرس على محيط الأرض بالاستدارة وحركة

السيم في الهوى بالاستقامة الى حركة الفلك لكن المجانسة بين مسافتي الوضعية والاينية المستديرة فقد يكون
قريبة وبين مسافتي الوضعية والاينية المستقيمة لا تكون الا بعيدة **قلت الفصل** في تضاد
الحركات اذ من شرط التضاد التجانس فالحركات المتخالفة بالجنس لا تتضاد كيف وربما تجتمع وحيثما
تتنافى فذلك لتخارج والمتجانسة قد تتضاد كالتسود والتبيض فتضادهما لا محالة لتعاندهما تعلق تنافيا و
من جهة المتحرك كيف والضدان من شانهما ان يتعاورا موضوعا ولا المحرك فان الاتحاد
يجوز ان تحرك حركة مستقيمة ثم الصاعدة والهابطة المتبادلتان في الاطراف تتضادان وان فرض
المحرك واحدا ولا الزمان لعدم التضاد فيه على انه عارض للحركة فلا يستدعي تضاده تضادها
بالطبع ولا ما فيه فيجوز ان تتضاد الحركتان مع وحدته كالمذكورتين فانما تضادهما بما منه وما اليه معا
لا لاحدهما فان الحركتين المتضادتين في المبدء دون المنتهى وبالعكس لا تكونان في غاية الخلاف و
ذلك بان يتضاد الاطراف من الحركتين اما بالذات كما في التسود والتبيض او بالعرض اما بالقياس
الى المحرك لكون احدهما في غاية القرب من الفلك والاخرى في غاية البعد او بالقياس اليها لكون احدهما
مبدء والاخرى منتهى في المستقيمة اذ لا يمكن ان يكون المبدء فيها هو المنتهى فاذا تبادلت المستقيمتان في
الاطراف كانت المضادة بين الاطراف بالعرض بين الحركتين بالذات وتعلقهما بالطرفين لكونهما مبدء
ومنتهى لا لذاتيهما ثم تانك المستقيمتان قد تتضادان بالعرض بعض من جهة تضاد الاطراف بالعرض بالقياس
الى الحركة كالصاعدة من المركز الى المحيط والهابطة من المحيط الى المركز والمستديرة لا تضاد حركتها لعدم
تضاد الاطراف وان تبادلتا في المبدء والمنتهى فان المبدء في المستديرة لا تضاد المنتهى بل تتحدان
ان لم تنقطع الحركة قبل تمام الدورة ولا يظن انها تضاد المستقيمة من حيث تضاد المسافتين بالاستدارة
والاستقامة فانه لو لا يكون موضوع الشكلين واحدا فلا تتضادان فضلا عن الحركتين **اقول** لما تقرر في
موضعه ان التضاد انما يكون بين الانواع الحقيقية المتجانسة فالحركات المتخالفة بالجنس كالتي في مقولات شتى

115

لا تتضاد كيف وربما تجتمع فان الاستحالة والنقلة والنمو قد توجد في زمان واحد في موضوع واحد وحيث ما تتنافى
الحركات المتخالفة بالجنس ولا تجتمع فذلك لا يكون لذاتها بل لامر خارج كالتردد والتخلخل فانهما لا يجتمعان لكون الزيادة
موجبة للكثافة واما الحركات المتجانسة فقد تتضاد واما الكيفية كالتسود والتبيض فانهما متفقان بالجنس متشاركان
في الموضوع ووجوديان غير معقول احدهما بالقياس الى الآخر ولا يجتمعان البتة وبينهما غاية الخلاف
واما الكمية فكالتخلخل والتكاثف والنمو والذبول واما ما يقال عليه من ان المقدار الصغير ليس بمضاد
للكبير بل مضائف له فالجواب عنه ان الكبير والصغير اللذين تتوجه الحركتان اليهما محدودان بحسب
النوع والطبع وليسا معقولين بالقياس على انه وان كانت الزيادة بالنقصان فليست الحركة الى الزيادة
بالقياس الى الحركة الى النقصان واما الاينية فكالمستقيمتين المتبادلتين في المبدء والمنتهى اعني ما يكون
المبدء في احدهما هو المنتهى في الاخرى وبالعكس واما الوضعية فلا تتضاد على ما سيأتي فنقول انه
لو لم يكن تعاند في شيء مما يتعلق به الحركات لم يكن تضاد بينها بالضرورة فتضادها انما هو لتعاند
فيما تتعلق به من الامور الستة لكن التضاد فيما ليس من جهة المتحرك والتضاد فيه اما اولا فلان الضدين
من شانهما ان يتعاقبا على موضوع فكيف يكون التضاد بين شيئين للتضاد في الموضوع
واما ثانيا فلتحقق التضاد في الحركة مع انتفاء التضاد في المتحرك بل مع الاتحاد فيه كالمستقيمتين
المتبادلتين في الاطراف لاسيما الصاعدة والهابطة اذا فرض ورودهما على حجر ويكون احدهما
بالطبع والاخرى بالقسر ولا من جهة المحرك فان الحركتين المذكورتين متضادتان وان فرضتا
عن محرك واحد امكن ذلك او لم يمكن فلا مدخل لتضاد المحرك في تضاد الحركة على انهما اذا
كانت احدهما بالطبع والاخرى بالقسر فهما متضادتان مع انه لا تضاد بين الطبيعة والقاسر
واما ما يقال في الاستدلال على ان الحركة الهابطة للهواء من حيز النار والصاعدة له من حيز
الارض مع كونهما صادرتين عن طبيعة واحدة متضادتان فستعرف ان الحق خلافه

ولا من جهة الزمان اما الاول فلعدم التضاد فيه بل عدم التقابل فيه راسا لتشابهه في طباعه واما ثانيا
فلانه لو فرض فيه تضاد لا يكون تضاده مستدعيا للتضاد في طباع الحركة لكونه من عوارضها الا
مما له دخل في تقويمها وتحصيلها بوجه لا من جهة ما فيه الحركة فانه يجوز ان يتضاد الحركتان مع اتحاد
ما فيه المسافة كالمذكورتين اعني الصاعدة والهابطة المتبادلتين في الاطراف بل سنتلو عليك
ما يتفطن به لوجوب وحدة المسافة في تضاد الحركة فلم يبق من الستة الا ما منه وما اليه لا يكون التضاد
في الحركات باعتبار التضاد في احدهما فان الحركتين اللتين يكون مبدءاهما متضادين دون منتهاهما
او بالعكس لا تكونان في غاية الخلاف فلا تتضادان كما ستعرف ان حركتي الهواء الصاعدة من حيز الارض
الى حيزه الطبيعي والهابطة من حيز النار الى حيزه الطبيعي لا تتضادان البتة فانه وان كان بين مبدئيهما تضاد
عرضي كما ستعرف فالمنتهى المقصود بالحركة فيهما واحد فيجب ان يكون التضاد في الحركات
من جهة تضاد ما منه وما اليه معا وهذا يتصور على وجهين الاول ان يكون كل من طرفي احدهما
مقابلا بالتضاد الحقيقي لنظيره من طرفي الاخرى كما في التسود والتبيض فان مبدء التبيض
والسواد ضدان وكذا المنتهيان والثاني ان لا يتضادا بالذات بل بالعرض
وذلك على وجهين احدهما ان لا يكون ذلك بالقياس الى الحركة كما في الصاعدة
من المركز الى المحيط والهابطة من المحيط الى المركز من حيث ان المبدئين وكذا المنتهيين
نقطتان هما لا تتضادان في الطبيعة لكن احدهما في غاية القرب من الفلك فتكون علوا
والاخرى في غاية البعد عنه فتكون سفلا وثانيهما ان يكون ذلك بالقياس الى الحركة كما
في المثال المذكور فان احدى النقطتين تقابل الاخرى من حيث انهما مبدء ومنتهى في الحركتين
والمبدء في المستقيمة لا يمكن ان يكون منتهى فيها فيتقابلان من هذا الوجه وقياسهما الى ذات
المبدء والمنتهى وان كان قياس المضاف لان المبدء مبدء للذي المبدء منه والمبدء له

انما هو ذو مبدء بالقياس الى المبدء والمنتهى منتهى للذي المنتهى وذو المنتهى انما هو ذو منتهى بالقياس
الى المنتهى لكن المقابلة بين المبدء والمنتهى ليس بالتضائف فليس المبدء مبدء
بالقياس الى المنتهى ولا المنتهى منتهى بالقياس الى المبدء بل الكائن بازاء كل مبدء
منتهى او بالعكس فانما يعلم ذلك بدليل ووسط والمتضائفان ايهما علم علم الآخر معه
فاذا كان المبدء والمنتهى في المستقيمة لا يمكن اجتماعهما وجودا ولا غير مضائفين كانا متقابلين
بالتضاد واما في المستديرة فيجوز ان يكون المبدء هو المنتهى فلا يتقابلان هناك كما ستاتى
واذا تقابل الطرفان من هذا الوجه وتبادلت الحركتان فيهما كانتا متضادتين لا لانهما
متضادان لكونهما ذينك الطرفين المتضادين من حيث الانتساب الى كل من الحركتين
على حدة وكذا المنتهيان لانهما ايضا ذانك الطرفان بعينهما فافهم واستقم ثم الامر في تضاد
الحركتين عند تضاد الاطراف تضادا حقيقيا كانه جلي لا يمترى فيه وانما يشك في ان الاختلاف
انه كيف يوجب تضاد الطرفين بالعرض تضاد الحركتين بالذات ويندفع ذلك بجوهريا
هو في اختلاف الحركة بالنوع باختلاف المبدء والمنتهى وذلك ان الحركة لما كانت
هربا عن شيء وطلبا لشيء فانما تتعلق بجوهرها بالطرفين لا من حيث ذواتهما بل من حيث
كونهما مبدء الهرب ومنتهى الطلب فهما من هذه الجهة متضادان فتضاد الحركتان تضادا
جوهريا بتضادهما عن هذه الجهة وان كان التضاد فيهما عرضيا ولعلك تتفطن بما قررته
لاندفاع ما قد ظن من ان عروض مفهومي المبدء والمنتهى لذوات الطرفين متاخر عن وجود الحركة
فلا يكون تضاد هذين العارضين علة لتضاد الحركتين بخلاف القرب والبعد من
المحيط فانهما متقدمان على وجود الحركة فهو مقتضيان لكون الحركتين متضادتين
واظنك قد علمت بما علمت ان كل مستقيمتين متباينتين في الاطراف متضادتان ليس

التضاد بخصوص الصاعدة والهابطة كما ظن ثم استشعر بان المتبادر تباين في الاطراف لانها

تتضادان بالذات تتضاد الطرفين بالعرض على الوجه الثاني اعني بالقياس الى الحركة كذلك تتضادان

بتضادهما بالعرض على الوجه الاول اعني لا بالقياس الى الحركة ايضا كالصاعدة من المركز الى

نقطة المحيط والهابطة من تلك النقطة الى المركز فانهما كما انهما تتضادان من جهة تقابل طرفين

من حيث كونهما مبدأ ومنتهى كذلك تتضادان من جهة تقابلهما

من حيث كونهما في غاية القرب من المحيط وغاية البعد عنه واري ان تضاد الحركتين من الوضع تضاد

عرضي لان تعلق الحركة من حيث نفس مفهومها ليس من حيث كونهما في غاية القرب او غاية البعد

تضاد الطرفين بهذا الاعتبار لا يوجب تضاد الذاتي في الحركتين كيف ولو كان تضاد الحركتين

لتضاد الطرفين من الوجه ذاتيا كما قد ظن لكانت الحركات التي اطرافها متضادة من الوجه

متضادة بالذات فيلزم ان تكون الحركة من المركز الى نقطة من المحيط تضادها كل حركة الى المركز

من اية نقطة كانت من النقاط الغير المتناهية من المحيط فيلزم ان يكون لحركة واحدة اضداد

كثيرة ومن ههنا تلوح ايضا ان ليست كل صاعدة وهابطة متضادتين كما لو انقطعت

ان المستديرة لا تضاد بالذات حركة ما لا مستديرة ولا مستقيمة اذ تضاد الحركات انما

من جهة تضاد المبدء والمنتهى وليس فيها هناك تضاد الا بالذات لكونهما نقطتين متشابهتين

او وضعين كذلك لا سيما اذا كانت المستديرة على جسم متشابه وفي جسم كذلك الا بالعرض

من حيث كونهما مبدأ ومنتهى اذ المبدء لا يضاد المنتهى في المستديرة بل يكون هو المنتهى

عند عدم انقطاع الحركة قبل تمام الدور فلاح ان المستديرتين المختلفتين بالجهة كالشرقية

والغربية لا تتضادان فان اية نقطة تفرض واي وضع يفرض مبدء جهرا وباعثه للشرقية يكون مبدأ

جهرا وباعثه للغربية ايضا اذا كانتا مثال الدوريتين تلك النقطة او ذلك الوضع يكون

ايضا مطلوبا فيها ثم ما يفعله احدى الحركتين في نصف دورة تفعل الاخرى مثلها في نصف

الآخر فلاح ايضا ان الحركة الواقعة على قوس من مبدئه الى منتهاه لا تضاد الواقعة عليه من منتهاه

الى مبدئه وان الحركات الواقعة على القسي المتفاوتة الاحدياب المتشاركة في الاطراف لا تتضاد

وان تبادلت في الاطراف وان الحركات الواقعة على تلك القسي لا تضاد المستقيمة الواقعة

على وترها وان تبادلت القوسيات مع الوترية في الاطراف كيف ولو كان هناك تضاد لكان

للواحد اضداد وما ظن من ان القوسيات وان كانت كثيرة فكلها مستديرة ولها من هذه الجهة

وحدة فيجوز ان تضاد الوترية فقد فيه الشيخ بان الوترية واحدة بالعدد فضدها لا يكون الا

واحدا بالعدد ووحدة القوسيات انما هي بالعموم واظنه اراد بذلك ان وحدة المستقيمة

نوعية ووحدة القوسيات وحدة جنسية والا فلا يطلب للواحد الشخصي من حيث هو

ضد فان التضاد انما يكون بين الانواع لا الاشخاص من حيث هي اشخاص اذ

تلك الوترية يمكن ان تتكثر افرادها بتعدد الازمنة ولا يتعين للضدية بازاء كل فرد منها

فرد من الوترية المتبادلة لها في الطرفين كما لا يتعين للضدية بازاء كل فرد من

السواد فرد من البياض ثم انه قد لاح لك من هذا فساد ما ظن من ان المستديرة تضاد

المستقيمة من جهة الاستدارة والاستقامة فهو فاسد من وجه آخر ايضا وذلك ان الاستدارة

لا تضاد الاستقامة اذ لا يمكن ان يكون موضوع الكيفيتين اعني الاستدارة والاستقامة

واحدا بعينه وكذا الاستدارات المتفاوتة في الاحدياب كما سيظهر في موضعه **قلت الفصل**

لا يمكن ان يتصل حركتان مختلفتان متعاقبتان على موضوع عن سبب موصل وآخر مزيل

اذ السبب الموصل موجود في آن الوصول وان لم يسمح ميلا ولا يكون في آن الوصول حينئذ ميل

الآخر المزيل ضرورة استحالة اجتماعهما بالفعل ويكون لامحالة لوجود الثاني اول آن لعدم المتصل

119

بالحركة بخلاف المباينة ولا بد بين الآنين من زمان لا يكون فيه حركة لانقضاء الاولى وعدم
حدوث سبب الثانية فبينهما سكون وتشنيع الخصم بان الحصاة المرمية الى فوق لو لاقت في
صعودها رحى هابطة فان سكنت قبل الرجوع اوقفت الرحى ساقط بانها تقف قبل الوصول
اليها بل يرجعها فترجع واما استدلالهم بانه لو وجب فسببه اما عدمي وهو عدم سبب الحركة لكن سبب الحركة
الهابطة موجود في الحجر المرمي الى فوق او وجودي وهو اما طبيعي او ارادي مع ليسا فيه او قسري
وهو غير واجب فالجواب عنه انه يجوز ان يكون السبب عدميا وهو عدم حدوث الميل الهابط
لمعاوقة القوة القسرية للطبيعة عن احداثه او عدم شدته فليس كل ميل بمحرك او وجوديا بان
يكون القاسر افاد قوة محركة وبتوسطها قوة مسكنة **اقول** قد اختلف في جواز الاتصال
من غير تخلل سكون بين كل حركتين متجانستين بالجنس القريب اذا تعاقبتا على موضوع وكانتا
بحيث لو جاز اتصالهما من غير سكون لم يكن المجموع حركة واحدة بالشخص اما لكونهما في طريق
واحد كالصاعدة والهابطة في النقلة وكالتسود والتبيض من طريق الغبرة ثم العودة بالعكس
في الاستحالة في اللون او لكون الثانية منحرفة عن طريق الاولى الى طريق آخر سواء كان ابتداء
الطريق موصلا الى مبدء طريق الاولى كالصاعدة على الاستقامة والهابطة على التقوس
في النقلة وكالتسود على طريق المذكور والتبيض من طريق القتمة ثم الحمرة ثم الصفرة اولا كالحركة
على ضلع من المثلث ثم على آخر منه فالحق امتناع الاتصال ووجوب السكون وهو مذهب المعلم
الاول واتباعه وفاقا للجبائي من المعتزلة خلافا لافلاطن وجمهور المتكلمين اقول وكذا
الحال في كل حركتين صادرتين عن ميلين مختلفين وان كانتا بحيث لولا تخلل السكون بينهما
كان المجموع حركة واحدة وذلك كالحركة من المحيط الى المركز ومن المركز الى المحيط على قطر واحد
طبعا ثم قسرا او بالعكس وكحركة الهواء من حيز النار الى حيزه طبعا ومن حيزه الى حيز الارض قسرا على خط

120

خطا واحدا فان البرهان يوجب السكون بينهما ايضا وان كانتا بحيث لولا السكون بينهما كان المجموع
حركة واحدة بالشخص وقد نقلنا عن الشيخ في فصل وحدة الحركة ما يومي الى ذلك واما الحجر النازل
للحجر في الهواء والمار فلا يوجب البرهان فيهما تخلل سكون ثم المشهور من الحجج المأثورة عن القدماء
على وجوب السكون هو ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون مماسا بالفعل لغاية معينة ومباينا له
الا في آنين وبين كل آنين زمان وذلك الزمان لا حركة فيه ففيه سكون وقال الشيخ ان هذه حجة
سوفسطائية فانه ان عني بالآن الذي يكون فيه مباينا طرف زمان المباينة اي طرف
زمان الحركة فهو بعينه الآن الذي كان فيه مماسا فلا يمتنع ان يكون طرف زمان الحركة شيئا
ليس فيه حركة بل امر مخالف للحركة وان عني به آن يصدق فيه القول بان الشيء مباين فحيث ان
بينهما زمانا لكنه الزمان الذي يتحرك فيه المماسة الى تعبد وليس ذلك الزمان زمان السكون
وخصوصا من نعم ان الحركة والمباينة وما يجري ذلك المجرى ليس له اول ما يكون حركة و
مباينة وكذلك ان تركوا لفظ المباينة واوردوا بدلها المماسة فانه يجوز ان يكون في طرف
الزمان الذي في كله لا مماسة مماسة وقد سلف منا بيان ما يتعلق بتحقيق هذا المكان فليستعن على
ان جميع ذلك ينتقض بما اذا كان المتحرك فيه اعني المسافة قد عرض فيه فصول بالفعل بان صار بعضه اسود
وبعضه ابيض او كان اجزاؤه منضودة على التماس فكان هناك حدود بالفعل كالسفينة تنتقل الى
عرض فيه ذلك حيث ان تقع عند الفصول بالفعل وقفات تكون الحركة بطارية منها ولو لم تكن
ان بعضهم قال اما المقطوع فكذلك واما ما يكون النهايات فيه بالعرض كما بين السواد والبياض فان
الشيء لا يكون بالقياس الى المتحرك في احد و دبل بالقياس الى تلك الكيفيات وهو بقياس الى
ذلك متصل كانه لا بياض فيه ولا سواد وهذا ليس بشيء فانه لم يكن المانع الذي اوردوه الا بالقياس
الى شيء بل كان لوجوده بالفعل موصلا اليه ويفصل عنه وههنا ذلك الحكم موجود لا شك فيه فههنا

١٢١

حدا بالفعل بين السواد والبياض وهو مسلم انما اذا لم يكن في ذلك لم يكن حد بالفعل لتية الاطراف
المسافة اما على الاطلاق وهو آخره واما من حيث هي مسافة اعني حيث يقف عليه المتحرك وان
لم ينته الى طرف المسافة من حيث هو بعد واما النقض بالكرة المركبة على دولاب يراد ان فرض فوقها
سطح مستو بحيث يلقاه عند الصعود ثم يفارقه فاذا ما ماس ح ذلك السطح بنقطة ولا تبقى مماسته
زمانا فاجاب عنه الشيخ بانه حيث يكون كرة حقيقية لا يكون الا حاطا بكرة او لا يحيط بها كما في
ولا يمكن معها هذا العمل وحيث يمكن هذا العمل فلا تكون كرة حقيقية ولو كانت فربما استحال ان تماس
وضعه وتنزول وحينئذ وجب ان تقف وقفة ومع ذلك فيجب ان يكون بين الكرة والصفحة بلا ملاة استحالة
الخلاء فسطح ذلك الملاء يلاقي الصفحة وهو كسطح مسطح وسطح آخر يلاقي تقبيب الكرة فلم يجز ان يكون في
وجهه نقطة غريبة من جسم آخر فان النقطة لا يتعين لها في السطح وضع متميز عن ان يكون من ذلك
البسيط ح لم يقع مماسة بين الكرة والصفحة بالنقطة على ان هذا التعليق لاحكام طبيعية باوهام
رياضية وذلك مع انه خروج عن الصناعة فليس يلزم منه المراد على ما بيناه الا ان يوجب
منه اتصال الحركتين المذكورتين في الموهم ونحن انما نمنع ذلك في الامور الطبيعية الخارجة عن الاوهام
اقول وتبين مما ذكره من حديث الملاء وعدم ان يكون في وجهه نقطة غريبة من جسم آخر
انه لو صور النقض بملاقاة محدب حامل حل مثلا بمقعر فلك الثوابت بنقطة عند الاوج
فالجواب منع الملاقات وان تحت المتمم لا ينفذ عند الاوج بحيث ينعدم المتمم لمحدبه نقطة من محدب
الحامل وشهادة الارصاد غير مقبولة في امثال هذه الاحكام اذ ليس لها ان تدرك الالات الرصد
فيما فوق فلك الشمس زاوية اختلاف المنظر التي يؤثر بها نصف قطر الارض فكيف تقبل شهادتها
في تعيين النقطة بالحقيقة ههنا وقد يورد النقض بالوصول الى الحدود المفروضة في المسافة
ولا يمكن ههنا التزام الوقفات والا لبطل اتصال الحركة ثم سلك الشيخ مسلكا آخر وهو ان

فكل حركة بالحقيقة فهي تصدر عن ميل وحقيقته انه مدافعة الشيء القائم اياه المتحرك احتياجا الى قوة
ممانعة وهذا الميل في نفسه معنى به يوصل الى حدود الحركات وذلك بابعاده من شيء
يلزمه مدافعة ما في وجه الحركة وتقريبه من شيء فيمتنع ان يكون الوصول الى حد بالملاءمة موصلة
موصلة وان تكون هذه العلة هي التي ازالت عن المستقر الاول وهي وان كان يسمى ميلا
بالقياس الى ما يزيل ويدافع لا من حيث هو موصل لكن الموصل هو المزيل بعينه وفساد هذا الميل
ليس هو نفس وجود ميل آخر بل معنى آخر يقارنه فانه اذا حدث بعد وصول المتحرك حركة الى جهة
اخرى يكون لا محالة بحدوث ميل ويكون لحدوثه اول آن او ليس وجوده متعلقا بزمان
وليس كالحركة والسكون بل هو كاللاحركة التي تكون اول حدوثه في آن هو منتهى زمان حركة
ومبدأ زمان اللاحركة فلذلك لا يحتاج هناك الى آنين بل يكفي آن ولا يعرض محال لان ذلك لا
لا يكون فيه الحركة واللاحركة معا بل احدهما لكن الآن الذي هو اول وجود الميل الثاني غير آن
هو آخر وجود الميل الاول فان كان الميل الاول الموجود في آن الوصول باقيا زمانا بعده
فقد صح السكون والا فاول آن الميل الثاني غير آن الوصول الذي هو آخر آن الميل الاول و
لا تصغ الى قول من يقول ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون شيء فيه بالفعل مدافعة جهة او لزومها
وفيه بالفعل التنحي عنها فلا تظنن ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل سفل البتة بل فيه مبدأ من شانه
ان يحدث ذلك اذا زال العائق واذا الآنان متباينان يكون لا محالة بينهما زمان قال
وان شئت ان يكون الموصل يبقى موصلا زمانا لكنا اخذناه موصلا آنا ليكون اقرب من الموجب
لعدم السكون ثم انه اشار الى امكان ارجاع الحجة المشهورة الى نحو ما افاده وفي ما نقلناه
كفاية في الهداية للمستبصرين وصيانة عن الغواية للمسترشدين لكن من لم يجعل الله له نورا فما له
من نور والمخالف تارة يشنع بانه يوجب السكون بين تينك الحركتين فالحبة بل الخردلة

الرمية الى فوق او ذا الافت في صعوده بارحى بل جبلا هابطا فلا بد ان تقف ثم تنزل ولا يمكن وقوعها الا
بالتقائه الرحى او الجبل و القرامطة صدا الجواب ان تلك الحصاة او الخردلة قبل الوصول الى الرحى
او الجبل تقف برهة ثم تنزل اما بعد الملاقاة او قبلها فوقع اما آن يدركها الرحى او الجبل من خلف لسرعة
حركته الهابطة او لا يدركها الدفعها الريح امامه لو كانت الحصاة بحيث لا تقدر الريح على دفعها
دون الملاقاة فلعله لا استبعاد في التزام دفعها الرحى او الجبل على ان المستبعدات في العادة
ربما توجبه الضرورات الطبيعية كضرورات الخلاء وان خطر ببالي عندي ان يجاب بان الخردلة او الحصاة
تتحرك بحركة الرحى او الجبل من غير وقوف لكن حركة عرضية لان البرهان انما دل على ان الميل الطبيعي
لا يحدث الا في آن بعد آن الوصول فلا يكون بين آنين ميل فلا يكون حركة صادرة عن ميل لا يلزم
منه ان لا يكون حركة عرضية اذ يكفي فيها ان لا ميل فالخردلة ربما يحدث فيه ميل هابط بلازم الموضع الذي
ما بين الجبل وتتحرك بحركته بالعرض لا يرد عليه انه لو صح هذا بطل ما هو الغرض من اثبات زمان سكون
بين الحركتين المتضادتين من ان الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة وذلك لان الحركة الاولى الذاتية قد انقطعت
والحركة العرضية ليست حركة بالحقيقة بل الجسم ساكن بالحقيقة اذ لا يمكن تحركها بالذات وتارة اخرى تمسك بانه
لو وجب السكون فبسبب لكن السبب اما عدمي يعني عدم سبب الحركة لكن الحجر المرمي الى فوق سبب الحركة الى
موجود فيه وهو ثقله الطبيعي او وجودي اما طبيعي او ارادي لا اختيار في قدانها في ذلك الحجر او قسري
من البين امكان عدمه فلا يجب السكون والجواب انه يمكن ان يختار اولا ان السبب السكون عدمي هو عدم حدوث الميل
وذلك ان القوة القسرية قد احدثت في الحجر ميلا صاعدا فاذا ضعف الميل بعد الحركة الصاعدة ولم يتق بالكلية
جاز ان يعوق الطبيعة عن احداث الميل الهابط وعدم حصول الميل الشديد الطبيعة ان احدثت ميلا لكن الحجر ان يكون
الميل في الابتداء ضعيفا لا يقدر على التحريك كان ذلك لضعفه عن خرق الملاء المقاوم حركون سبب السكون معا و[illegible] الميلان
فيكون وجوديا لكن الملاء ربما يعاوق ما لم يشتد الميل ولذلك حصل السبب عدم الشدة ثانيا ان السبب وجودي كما ان

بان يكون القاسر افاد العصاة قوة محركة وبتوسط تلك القوة قوة مسكنة **قلت فصل**

حركة الشيء ذاتية ان كانت قائمة به والا فعرضية والذاتية ان كان مبدأها من خارج فقسرية
والا فان لم تصدر عن شعور فطبيعية والا فارادية مستقيمة كانت او على وتيرة واحدة والطبيعية
الحقيقية الخاصة هي الصادرة عن الطبيعة الخاصة وحدها الى غاية طبيعية على الوجه الطبيعي وربما يسمى طبيعية
ما يصدر عن الطبيعة وهناك زائغ او عائق او لا منها وحدها لكن الى غاية طبيعية وربما تكون طبيعية لا
بالقياس الى الطبيعة الخاصة فتكون قسرية طبيعية بالقياس الى طبيعة الكل مع ملاقاة القاسر الى
الكل وما قد يسمى تسخيرية كالنبض غير خارجة من الاقسام **اقول** اتصاف الشيء بالحركة اما ان تكون قيام الحركة
فيكون متحركا بالذات وتسمى الحركة ذاتية واما ان يكون لعلاقة بما له علاقة على ما هي تحقيقة فيكون
متحركا بالعرض والحركة عرضية كتحرك الجالس في الصندوق بحركته والحركة الذاتية ان كان مبدأها
المحرك امرا من خارج غير متعلق بالمتحرك تسمى قسرية كتسخين الماء وتحلله بالنار وصعود الحجر الى
الى فوق ودوران البكرة والافهد عرفت انه لا يكون المبدأ جسما بما هو جسم بل بمعنى
غير الجسمية فذلك المعنى اما قوة تحرك تلك الحركة لا بشعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة
فتسمى الحركة طبيعية كهبوط الحجر ونمار الشجر او قوة تحرك تلك الحركة بشعور اما على جهة واحدة او على
جهات مختلفة فتسمى ارادية كحركات الافلاك والحركات الارادية للحيوان ينبغي ان يعرف ان
الحركة الطبيعية الخاصة الحقيقية هي التي تصدر عن الطبيعة الخاصة بالجسم متوجهة الى الغاية التي
على الوجه الذي تقتضيها من غير زائغ وعائق وقد تصدر عن الطبيعة الخاصة بالجسم حركة الى
الغاية الطبيعية لكن اتطلب ميلا من الواجب بالنظر اليها العائق كالنار في التنار وقد تصدر
الى الغاية الطبيعية على زيه من الجهة المستقيمة كنزول المطر لا على خط مستقيم لمصادمة ريح وقد
عنها لا الى غاية طبيعية كتكون الاصبع الزائدة وقد تكون حركة الى غاية طبيعية لكن لا عن الطبيعة

١٢٥

وحدها كحركة الحجر المرمي الى اسفل على خط مستقيم بحيث لا يصدر مثلها عن طبيعة الحجر وحدها فهذه
كلها قد تسمى طبيعية وقد تكون الحركة طبيعية لا بالقياس الى الطبيعة الخاصة فتصرف الغذاء
بحسب تدبير القوة الغاذية هو لنفس الغذاء غير طبيعي لكن اذا قيس الى طبيعة البدن كانت
طبيعية بل الاحتراق يكون طبيعيا للحطب عند ملاقاة النار بل كل حركة تكون طبيعية بالقياس
الى طبيعة الكل ولعلك قد تنبهت ان ما تسمى تسخيرية وتزاد على الاقسام كحركة النبض انما هي
قسرية بالقياس الى طبيعة الشريان وحدها طبيعية بالقياس الى الطبيعة العامة للبدن
فان النفس الحيوانية للبدن وان كانت شاعرة لكن صدور حركة النبض عنها ليس من جهة
ما هي شاعرة فان قلت الطبيعة الخاصة الحقيقية لا تكاد توجد لما عرفت انه ما لم يكن معاوق و
لم يتعين بالطبيعة حد من السرعة والبطوء لا توجد الحركة ما لم تتحدد فلا بد من معاوق فلا تكون
طبيعية حقيقية قلت الامر كذلك ان تشدد الا ان المعاوقة التي تكون من المادة التي
تحركها الطبيعة اذا لم يكن تلك المعاوقة زائدة على الواجب في المجرى الطبيعي لعلها تعد كلا
معاوقة وذلك كما في الثمار فان القوة النامية انما تحرك بالطبع غذاء ليعوق طبيعية عن
الى الجهات التي تحركه النامية اليها لكن الغذاء اذا كانت على الحال الطبيعي والمجاري
كذلك كانت الحركة كانها طبيعية حقيقية بالقياس الى النامي او حاله الطبيعي بدون تحرك قوة
النامية غذاء رفيه معاوقة طبيعية فالحركة المتحددة بالنظر اليها تكون نمار طبيعيا للمركب وان كان
لا تخلو عن عايق بالنسبة الى مجرد القوة النامية وقد تكون قسرية للغذاء وكذلك المعاوقة
التي من مجاورة الهواء في نحو تبرد الماء المتسخن بالطبع وهو في حيزه الطبيعي قد تعد كلا
معاوقة فانها لازمة لطبيعة الماء بالعرض والمعاوقة التي من الهواء او النار وهو حول حوالية الطبيعي في طبع الحجر
فانه انما تحرك بالطبع اذا لم يكن في حيزه الطبيعي الهواء والنار ارق بلا طبيعيا تحرك الحجر فيه بالطبع ان لو

١٢٧

الحال في ذلك باعتبار سخن الهواء المعاوق رقته وغلظا مثلا بعد بعد الحجر من الارض وقربه منها واما اذا كان
هناك عائق اقوى فلا تعد طبيعية حقيقية لكنها مع ذلك لما كان المبدأ المحرك فيها هو الطبيعة وحدها داخلة في
الطبيعية حيث قسمت الذاتية الى قسرية وطبيعية وارادية واما التي يكون المبدأ فيها مركبا من طبيعة و
قاسر فان اشترط وحدة المبدأ في المقسم كانت بعيدة خرجت عن التقسيم الاولي داخلة فيه لا تخرج باعتبار
قيد وحدة الحركة نفسها اذ هي لا تخرج عن الوحدة بتركب مبدئها واما اعتبار بساطة المتحرك في المقسم
فمع بعده لا تخرجها عن الخارج اما ان يلتزم عدم تباين الاقسام او تعد قسرية بناء على ان المركب من خارج
وغيره خارج او طبيعية بناء على ان الحجر يخالف مقتضاها ويتكفل الامر في الصادرة عن طبيعة وارادة
لكن الخطب بعد الاحاطة بالامر هين ارجع الى التسمية تصحيح القسمة الواقعة **قلت فصل** الحركة الطبيعية
لا تصدر عن الطبيعة من حيث هي فان الطبيعة ثابتة والحركة الطبيعية متجددة والتوسطية وان كانت
قارة فهي امر منبعث عن حالة غير طبيعية فانما يحرك الطبيعة لكونها على حالة كذلك تتجدد والقطعية لتجدد
الحالات وبازائها حالة طبيعية تقف الحركة عندها ومن ههنا ان المستديرة المتصلة الدائمة لا تكون
طبيعية بل ما يتم دورة ايضا فان المهروب عنه فيها هو المطلوب والتغاير بالاعتبار لا يعبأ به في
بل الوضعية مطلقا لا تكون طبيعية للبسيط لاستواء الاجزاء بالاوضاع فالجسم اذا كان الصبورية
يتحرك بها او [illegible] الغالب فيه يقتضي كما او كيفا او اينا او وضعا لا يتحرك بالطبع ان يسلم له مقتضاه
وان لم يسلم لقاسر اما في بدو تكونه او بعد فان زال القاسر ولم يكن ثمة [illegible] تحرك بالطبع الى مقتضاه
فان اوصل اليه فسكن ثم ان الامر قد يشتبه في انتقال الطبيعية فاذا انزل الماء مثلا فالمطلوب
هو الجهة او المكان اذ او الوصول الى كلية لكن [illegible] كان المطلوب هو الجهة لم يقف دون حد هو الارض
ويسلم انه لا يمكن ان يكون للحجر جسمان بالطبع فلا يمكن ان يقال انهما يطلبان حيزا الا ان الارض
غلب وسبق ولو كان هو المكان فقط كان الماء يقف في الهواء حيث ما كان لا في سطح الهواء

الحاوي هو المكان الطبيعي له ولو كان هو طلب الكلية كان الحجر المرسل من البير يلتصق بشفير
هناك لانه اقرب بل المطلوب هو المكان الطبيعي لكن لا مطلقا بل مع ترتيب بين اجزاء الكل مخصوص
ووضع من المحدد للجهات مخصوص والجهة غير مقصودة الا لكون المقصود فيها والكلية ليست مقصودة
لكن المقصود حيث الكلية هناك واذا كان الطلب متوجها الى ذلك فالهرب يكون عن
مقابلاته ولولا الطلب لم يتعين جهة يهرب اليها **اقول** الحركة الطبيعية لا يعني بكونها طبيعية
انها تصدر عن الطبيعة من حيث هي لبطلانه اذ الطبيعة ثابتة فيكون اثرها من حيث هي ايضا
كذلك والحركة القطعية متجددة واما التوسطية فهي وان كانت قارة ثابتة لا يمكن ان تصدر عن
الطبيعة من حيث هي لانها هرب والهرب لا بد ان يكون من حالة غير طبيعية فانما تصدر
عن الطبيعة من حيث انها عرضت لها حالة غير طبيعية واذ قد عرفت انه لا بد للاثر المتجدد
من تجدد في السبب فتفطن ان تجدد الحركة القطعية الطبيعية لتجدد الحالات الغير الطبيعية فان
المتحرك اول في مبدأ المسافة حالة غير طبيعية وليس هناك عائق له عن التوجه الى الحالة الطبيعية
تتحرك اليها بالطبع على النهج الطبيعي يكون له فيما بين المبدء والمنتهى ايضا حالة غير طبيعية مما تحرك
فيه من الكم او الكيف او الاين بحيث يتعرض له في كل آن يفرض في زمان التحرك حالة
مخصوصة متجددة غير طبيعية انما تحرك اليها لانها لا بد في الوصول الى المطلوب من قطعها
مطلوبة بالعرض لم يصل اليها لكونها لا بد من الوصول اليها في الوصول الى المطلوب ومهروبة عنها
الوصول لكونها ايضا غير طبيعية لا ينال المطلوب الا بتركها ثم اذا كان الهرب من حالة غير طبيعية
يكون لا محالة بازائها حالة طبيعية تكون هي مطلوبة بالطبع فتقف الحركة عندها واما توهم ان الحالة
التي تحرك اليها يجوز ان لا يصل اليها البتة ففاسد لان ما لا يمكن الوصول اليه للمتحرك
لا يكون كمالا له فلا يتوجه اليه بالحركة الطبيعية وسيتضح ان الطبيعة لا تكون دائما ممنوعة

ممنوعة بالبرهان عن كمالها فلا صح ان كل حركة طبيعية يجب انقطاعها فالحركة المستديرة المتصلة
الدائمة وضعية كانت كحركة الافلاك او اينية لو امكنت لا يكون طبيعية بل كل مستديرة تتم
دورة لا يكون طبيعية فان المهروب عنه من وضع او اين هو المطلوب ولا يكون المهروب بالطبع
مطلوبا بالطبع اما التغاير بالاعتبار فلا يعتبر اذ الطبيعة لا يختلف الحال عندها بالاعتبار بل انما
ذلك في الارادية فان قلت أليس كل حد من الحدود المفروضة في المسافة يكون مطلوبا
بالحركة الطبيعية ومهروبا عنه قلت كل من الحدود لا بد من طلبها للوصول الى المطلوب فالمطلوب ما كان بعرض
ولا يتأتى مثل ذلك هنا بل الحركة الوضعية مطلقا لا يمكن ان تكون طبيعية للبسيط لاستواء اجزائه فيلزم ان تتنوع
الاوضاع الحاصلة بمحاذاة الاجزاء للامور الداخلة في جوفه مثلا او الخارجة عنه بالنسبة اليه فلا يكون هناك
وضع مطلوب ومهروب عنه بالطبع اذا عرفت ذلك فالجسم اذا كان بصورته التي يتجوهر بها او بالصورة
التي يتجوهر بها الجسم الغالب من الاجسام التي تركب منها يقتضي امرا من المقولات التي تقع فيها الحركة
من كم او كيف او اين فلا يخلو اما ان لا يمكن فوات مقتضاه عنه لقاسر فلا يجوز ان يتحرك بالطبع في
تلك المقولة او يمكن فحينئذ ان لم يفت مقتضاه لم يتحرك وان فات اما في بدو تكونه كما اذا تكون الهواء في
الماء مثلا او بعد تكونه كما اذا رمي الحجر في الهواء فان زال القاسر ولم يكن ثمة عائق لا بد ان يتحرك بالطبع فلا له
يتحرك بالطبع الى مقتضاه فاذا وصل اليه وقف ثم الامر ظاهر في الاستحالية والكمية وتشتبه في النقلية
فانه اذا انتقل الماء مثلا فيمكن ان يتوهم ان المطلوب هناك هو جهة السفل او انه المكان الخاص اعني
سطح الهواء المحيط او انه الوصول الى كلية الاسطقس بان يكون المياه الجزئية يقتضي ان تتصل بكلية الماء
وسط كما زعمه ثابت بن قرة اما ان المطلوب هو جهة السفل فيدفعه انه يلزم حينئذ ان لا تقف الماء دون
حد وفوق الارض فان قال قائل ان عدم توقفه دون ذلك الحد صناعي غير لازم وعدم توقفه بالطبع لا
وبطلانه ... بل الماء والارض كل منهما يطلب المركز فان لم يعق عائق وصل اليه الا وقفت الارض

الطلب المسبق فبلغت المركز وسهدت ثم عاقت الى ان عصر ولو فرض نزول الارض لبلغ الماء المركز فالجواب
انه يكون ح حيز واحد حسبان بطلانه بالطبع وسيعرف بطلانه واما ان المطلوب هو المكان ففيه ضعيف صحة انه كان الماء
حينئذ يقف في الهواء حيثما كان لان سطح الهواء الحاوي له هو المكان الطبيعي له وذلك حاصل له اينما كان في الهواء
واما ان المطلوب هو الكلية ففيه نظر لانه كان يجب حينئذ ان يتصعد الحجر المرسل من رأس الشجرة بالانحراف
اليه من جهة السير الحركات الطبيعية انما تتحرك اقرب الطرق الى المطلوب بل الذي يجب ان يعتقد في ذلك
هو ان المطلوب هو المكان الطبيعي لكن لا مطلقا بل مع ترتيب مخصوص بين اجزاء الكل في القرب والبعد عن
الجسم المحدد للجهات والجهة غير مقصودة بالذات بل الكون المقصود وهو ما ذكرنا ويعبر عنه بالحيز الطبيعي
في تلك الجهة والاتصال بكلية الارض ايضا غير مقصود ولكن المقصود انما هو واقع حيث الكلية هناك
واذا كان الطلب متوجها الى الحيز الطبيعي مع الغاية الطبيعية فالهرب يكون عن متقابلاتها ايضا
فاذا كان المكان غير طبيعي وان كان الترتيب طبيعيا هرب عنه مثل الهواء المنتشف المحصور في اجرة
مرفوعة في الهواء فان الآجرة تنشف الماء من اسفل لشدة هرب الهواء من محيط غريب واستحالة
الخلاء ووجوب تلازم الصفائح فيتخلف الماء في مسام الآجرة متصعدا لهرب الهواء عنها فان كان
الترتيب قريبا من الحاصل يجب كهرب الماء من الهواء وان كان المكان طبيعيا اذ ليس الترتيب حاصلا
كذا حققه الشيخ ولا ينبغي بان يظن ان الطبيعة انما تحرك للهرب عن المنافر من غير ان يكون هناك
طلب للملائم فانه لو كان كذلك لم يتعين للهرب جهة يتحرك اليها دون اخرى **قلت اتصل**
القوة ليست كما ولا متكممة بالذات فلا توصف بالتناهي واللاتناهي بالذات بل انما باعتبار
تكمم ما هي فيه ان كانت جسمانية وتكون متناهية بهذا الاعتبار البتة في جانبي الزيادة والنقصان لتناهي الابعاد
واستحالة بلوغ المقدار حدا لا يتصور اقصر منه او تكممها بما تقوى عليه اي الحركات الكمية المتصلة من حيث مقدار المتحرك او المسافة
وتكون متناهية البتة في المدة ومقدار الحركة الى الزمان اما في جانب الزيادة فكلما كانت القوة اقوى القت الحركة في مدة

مدة اطول واما في النقصان فكلما كانت اشد قطعت مسافة مفروضة في زمان اقصر فلا يتناهى بحسب ازدياد الشدة كالقوة التي على الحركة القسرية المحافظة للزمان بخلاف الشدة لانه يستحيل بلوغ الحركة والزمان الى حد لا يتصور اسرع منه واقصر اما منفصلة بالفعل وما بالقوة والاقرب منها الى الفعل ما يكون بتكرار المسافة مع الاتصال كما في الدورية واللاتناهي في العدة المتعاقبة يلازم اللاتناهي في المدة والقوة الجسمانية لو كانت في غير متناه كانت على غير متناه في العدة والمدة والا لكان يمكن جزء من المقوى عليه بازاء قوة جزء من الجسم فاذا ضعفنا الجزء من الجسم مرة بعد اخرى ينفد ما بازائه من المقوى عليه فضل الجسم غير متناه لما في المتناهي فلا يكون الا على متناه في المدة والعدة المتشابهة المترتبة في سرعة او ترتيب لا فاذا تنصفت مثلا القوة بتنصيف الجسم تنصف ما بازائها من الحركة الغير المتناهية في امتداد المدة او سلسلة العدة او سلبا اذا لوحظ توزيعها عليهما وذلك الامتداد وذلك محال **اقول** القوة ليست كالكم لا تتكمم بالذات فلا توصف بالذات بالتناهي واللاتناهي بمعنى العدم دون السلب لاختصاصهما بالكم والمتكمم لكن قد يعرض لها الكم بالقياس الى ما هي فيه او الى ما هي عليه فتوصف بالتناهي واللاتناهي من تلك الجهة اما باعتبار ما هي فيه فاذا كانت حالة في مادة جسمانية ولا يتصور اللاتناهي بهذا الاعتبار البتة لا في جانب الزيادة اذ انما كان يتصور لو كان محلها غير متناه في المقدار لكن المقادير متناهية ولا في جانب النقصان اذ انما يتصور لو امكن بلوغ المقدار في النقصان حدا لا يتصور انقص منه لكن كل مقدار فرضته اقصر يمكن قسمته الى قسمين انقص منه واما باعتبار ما هي عليه من الحركات فتكمم القوى تفاوتها بهذا الاعتبار يتأتى بالكمية المتصلة والمنفصلة في الاولى فاما من جهة مقدار المتحرك ومقدار المسافة ولا يتصور اللاتناهي من هاتين الجهتين في شيء من جانب الزيادة والنقصان لما مر واما من جهة مقدار الحركة اعني الزمان فذلك اما في جانب الزيادة او النقصان ان لم تتعين للحركة قدر من المسافة ولوحظ حال القوة في استبقاء الحركة مدة اطول والا كان الاقوى ما يكون مدة استبقائه الحركة اطول ويسمى الاقوى بحسب المدة وان تعين قدر من المسافة ولوحظ حال القوة في الاسراع حتى تقطعها في مدة وقصر او لا كان الامر بالعكس اي الاقوى اعني الاقصر مدة والاسرع حركة هو الاشد الاقوى من جهة الشدة فان فرض

رامیان تقطع سهم احدهما ربع میل فی ربع دقیقة من الساعة وسهم الآخر میل فی نصف دقیقة کان الاول اقوی
من جهة الشدة فان لم یقو علی ایجاد سهمه نافذا فی الهواء مدة نصف دقیقة بخلاف الثانی کان الثانی اقوی من جهة المدة
ولا ضیر فی کون کل اقوی من الآخر من جهتین او فیت حرکة سرمدیة حافظة للزمان فالقوة القویة علیها غیر
متناهیة بحسب المدة واما اللاتناهی بحسب الشدة فانما یمکن لو کانت الحرکة التی تقوی القوة علیها اسرع ما یتصور ولا یمکن
ذلک اذ کل حرکة تکون فی مسافة وزمان یتصور قطع تلک المسافة فی جزء من ذلک الزمان جزء فجزء وهکذا الا
نهایة فلا تکون حرکة الا ویتصور اسرع منها فان لم یمکن ذلک فلیس مفهوم الحرکة فلا تکون الحرکة غیر متناهیة فی السرعة
بل واحدة منها الی نهایة یتصور فوقها وان لم یمکن لعارض کحرکة الفلک الاعظم فانها اسرع حرکة فی العالم لکن غیر متناهیة وان
لم یمکن زیادة علیها فی امتداد المسافة فتلک الحرکة الیومیة وان کانت اسرع ما یمکن لکنها لیست اسرع
ما یتصور فلیست غیر متناهیة فی الشدة واما فی بالتناهی من جهة العدد فهو اما بالفعل کمن یقوی علی رمی العدد
الکثیر عدة من حجر تکون اقوی منه بحسب العدد واما بالقوة لکن القسمة بالقوة للحرکة تکون بازاء قسمة المسافة
او الزمان ولا تقف الی نهایة فلو اعتبرت هذه القسمة مطلقا کانت کل حرکة غیر متناهیة فی العدة فتکون
القوة علیها غیر متناهیة بحسبها بل انما یعتبر من ذلک ما یکون بفرض احد مقداری مخصوص بالعدد کالکثرة
فتتناهی او لا تتناهی لکن اللاتناهی فی العدة بحسب انقسام المسافة وهذا النحو من القسمة یرجع الی لا تناهی
المسافة وقد عرفت استحالته بل الذی یمکن هو ما یکون بتکرر المسافة کما فی المستدیرة والعدة فیها
وان کانت بالقوة لکنها قریبة من الفعل جدا اذ بمجرد فرض نقطة تکون کالمبدء تنقسم الحرکة المتصلة
الی دورات ومن ههنا ربما یوهم کلام بعضهم ان للافلاک حرکات غیر متناهیة بالفعل قال الشیخ ان
حرکة السماء اما بالمعنی الذی نقول له بمعنی التوسط فهی واحدة باقیة فیها ابدا ما تحرک واما الذی بمعنی القطع فیشبه
ان یکون کل دورة حرکة واحدة الا ان الدورات لا تتحدد الا بالوضع فتلخص ان لا نهایة فی القوة
انما یمکن بحسب المدة والعدة فلینظر انه هل یجوز ان تکون قوة جسمانیة غیر متناهیة کذلک فنقول لو امکن

لو امكن وجود جسم غير متناه وحلول قوة محركة فيه لكانت هذه القوة كما هي غير متناهية بحسب امتدادها بالعرض بامتداد
الجسم كذلك تكون غير متناهية البتة في المقوى عليه من جهة المدة والعدة بل الشدة ايضا فان اللاتناهي
في الشدة وان استحال في ذاتها ويستحال اجتماعها مع اللاتناهي في المدة في حركة واحدة لكن جواز
يستلزمه للمفروض المحال مع ذلك لانه كلما ازداد الجسم حجما ازداد القوة السارية فيه وكلما ازدادت القوة
ازداد ما بازائها من المقوى عليه فاذا بلغ ازدياد حجم الجسم الى لا نهاية كانت القوة وما بازائها من المقوى عليه
كذلك كيف لا ولو كان المقوى عليه في المدة والعدة متناهيا لكان قوة جزء ما من الجسم هي اقوى قوة
على جزء ما من الامر الذي عليه القوة فاذا ضوعف من الجانب على حجم يتضاعف بازائه من ذلك الامر حتى ينتهي
ذلك المتناهي بازاء جملة متناهية من ذلك الجسم تكون قوة تلك الجملة قوية على ذلك الامر المفروض ما بازاء الكل و
تبقى من الجسم جملة غير متناهية ويكون لها قوة وتقوى على امر على المفروض بعد وايضا الجسم المتناهي
يمكن ان تكون القوة الحالة فيه قوية على غير متناه بحسب المدة والعدة المنتظمة المترتبة جدا المدة لانها
لو كانت تقوى على غير متناه فجزء القوة لا بد وان يقوى على شيء من جنس ما يقوى عليه الكل لان القوة
سارية في الجسم فيكون لجزء الجسم قوة من جنس قوة الكل وتقوى على من الجنس الذي للكل فاما ان يكون ما يقوى الجزء
على تحريكه مع ما يحركه الكل فان تساويا في تحريكهما من ان في العدد والمدة لا يكون للكل فضل على الجزء والكان
ما يقوى عليه الجزء من العدة والمدة انقص فيكون نقصانه اما في جانب المبدأ بل في الجانب الآخر فيكون
في ذلك الجانب متناهيا ثم الكل انما يقوى على ما يزيد عليه زيادة محدودة فان الجسم انما يزيد على جزئه
زيادة محدودة فكذا المحال فيما بازاء تمام القوتين باعتبار ما تقويان عليه فما يقوى عليه الكل ايضا متناه واما ان
يكون ما يقوى الجزء على تحريكه اصغر فالكل ايضا يقوى على تحريكه فيتسق الكلام فيه ليظهر الخلف ثم الكلام في هذه
التقديرات كالكلام في التقديرات التي فرضناها في قوام الملاء في ابطال الخلاء فلسنا نحتاج الى اعتبار هذه
المناسبات بالفعل بل نقول ما يقدر بنا سبقه من حيث الحكم فهو متناه على نحو التقديرات التي فعلها المهندس من المجالات

العائق فی ذلک من طبیعة القوة ولکن من طبیعة الامور التی لیست توجد فنقول ان بین الفرق بحیث لو کانت

الامور توجد علی نحو کذا لکان طباعها یوجب کذا او کذا ولو کانت قوة متناهیة فی جسم متناه ولما کانت

بحیث لو کانت الامور توجد کذا لکان طباعها یوجب کذا وکذا فتبین انه لا یجوز ان یکون فی جسم متناه قوة

غیر متناهیة بالقیاس الی المدة والعدة المنتظمة واما بالقیاس الی العدة المختلطة فلا یمکن استعمال نحو ا

البیان بعینه فان العدة المعدودة منه اذا کانت تنقص من عدة اخری یلزم ان تکون متناهیة

کدورات الفلک الثامن مع الدورات الغیر المتناهیة فانها تنقص من دورات الفلک الاعلی

والاوقات الغیر المتناهیة واما الزمان فلا یجوز ان یکون زمان متصل معتبر من ان اقل من الغیر المتناهی

المبتدی من ذلک الآن الا متناهیا لکن اذا کانت الکثرة المختلطة ملتئمة من مراتب کل منها

غیر متناه نقول ان القوة الجسمانیة اذا لم تقو علی ترتیب حد لما بینا فلا تقوی علی تراتیب واذا لم تکن

الکثرة منتظمة اصلا الا فی ترتیب حد ولا فی ترتیب لم یتبین تناهیه من العلم فان قیل یجوز ان یکون

بجملة الجسم قوة فاذا قسم بطلت فلم یکن بجزئه قوة من جنس قوة الکل کما ان القوی التی توجد فی المرکبات

بعد المزاج تکون لشیء من الارکان التی امتزجت عنها والواحد من المحرکین للسفینة لا یقدر علی تحریکها

قلنا ان القوة وان کانت للجسم بحال اجتماع الاجزاء امتزاجا لکنها تکون ساریة فی جملته فیکون لبسیط

اذن فی حال الامتزاج ما للقوة الحاصلة بعد المزاج اذن لم یحملها حال الانفراد ونحن لا نأخذ جزء

مقطوعا مبانا حتی یمکن ان لا یحمل شیئا من القوة بل نعین جزء منها وهو بحاله فنعرف حال ما یصدر

عن القوة التی فیه وحدها والواحد وان لم یقدر علی تحریک السفینة یقدر علی تحریک بعضه فان قیل

ما ذکرتم من البرهان منتقض علی قوة تحرک غیر الجسم الذی هی فیه فلا علی قوة تحرک ما هی فیه فکل من القوی بعضها

انما یحرک ما حل فیه من کل الجسم وبعضه فلا کل القوة یحرک بعض الجسم ولا بعضها کله واذا لم یجتمعا علی

تحریک شیء واحد لم ینتق الکلام الی الخلف قلنا الیت ذکر حدیث اعتبارنا القضیة شرطیة وتقدیرها

وبقدرية فان قيل القوة الغير الجسمانية القوية على تحريك الافلاك بلا نهاية ان افادت فيه شوقا عزيزيا وميلا
بهما تحرك الافلاك فتكون القوة الجسمانية هي المباشرة للتحريك الغير المتناهي وان لم تفد الا الحركة كان ذلك
قسرا وهو لا يدوم عندكم قلنا اذا افادت شوقا وميلا لا تكون القوة الجسمانية مبدءا للحركة الغير المتناهية بل وقع
فيها انفعالات غير متناهية من مفارق ونحن لا نمنع ذلك وان لم تفد شوقا وميلا لم يلزم ان يكون ذلك قسرا
فان القسر ما يكون على خلاف الطبع فان قيل انه ليس من المستحيل ان يبقى جسم ابدا فتبقى قوته دائما فتحرك دائما
كما ان الارض لو بقيت دائما ولم يعرض لها عارض سكنت من طبيعتها دائما قلنا ذلك وان لم يكن بديهي الاستحالة
لكنه مستحيل لما بيناه والسكون ليس فعلا بل عدما على انه من المستحيل دوام الارض وسائر الاجسام القابلة للكون
والفساد فضلا عن قواها هذا تقريب البرهان المقتصى عما يرد عليه على حده وكلام الشيخ وذكرناه فتش عن هذا البحث
حق التفتيش ومبينه على غير الوجه السخيف الذي يذكره من تحرث في العلوم ويأخذ القوة الغير المتناهية كانها
في نفسها شيء غير متناه ويحتج خلفا بانها يلزم ان تضعف او تنتصف او تكون لها نسبة اخرى والعلم
ان القوة في نفسها لا متناهية ولا غير متناهية بل معنى قوة غير متناهية ان متعلقها من المقوى عليه
غير متناه فيكون غير المتناهي بمرتين وثلثة واربعة واكثر من ذلك من جنس واحد ومن اجناس مختلطة فلا يستحيل
تضعف الغير المتناهي في القوة فلا يستحيل تضعيف القوة التي هي قوة على ما لا يستحيل بل يجب ان
حول ما بيناه انتهى وانا اقدم مقدمتين الاولى ان القوى الجسمانية اذا انقسمت بانقسام المحل في الوهم يكون
كل جزء منها يقوى على شيء مما يقوى عليه الكل ويكون ما يقوى عليه الكل هو مجموع ما يقوى عليه الاجزاء وليست
اعني بذلك انه لا يقوى الكل الا على جملة ما يقوى عليه الاجزاء منفردة فان ذلك مما لا يصدق اذ ربما
يفيد الاجتماع زيادة على ما يقوى عليه الآحاد وربما لم تكن القوة متعلقة بالجسم بشرط اجتماع اجزائه فلا يتصور
انفراد اجزاء القوة بل اعني انه اذا قسمت القوة في الوهم توزعت في الوهم ايضا الحركة الصادرة عنها على
اقسامها لكن بشرط اجتماع الاجزاء ويكون نسبة قسم من القوة الى كلها كنسبة نصيبه من الحركة الى كلها وليست اعني

١٣٥

بذلك ان كل قسم من الحركة بخصوصه بازاء قسم من القوة بخصوصه بل مجرد ان النصف بازاء النصف مثلا والربع بازاء
الربع والثانية ان توزيع الحركة على اقسام القوة يكون بانحاء مختلفة فان اعتبرت حركة الجسم بسرعة مخصوصة شيئا
وحدانيا ولاحظت تأتي القسمة في امتداد المسافة او الزمان كان توزيع الحركة من جهة المسافة او الزمان فيكون
بازاء نصف القوة مثلا حركة جملة الجسم بتلك السرعة في نصف المسافة او المدة ومع انحفاظ السرعة تكون المسافة والمدة
منطبقتين ينقسم كل منهما بازاء انقسام الآخر ولا يكون بين قسمة الحركة من جهة المسافة وقسمته من جهة الزمان فرق
الا في اللحاظ والاعتبار وان اعتبرت الحركة بتلك السرعة في تلك المسافة والمدة شيئا وحدانيا ولاحظت
تأتي القسمة في امتداد الجسم المتحرك كان توزيع الحركة من جهة الجسم المتحرك فيكون بازاء نصف القوة حركة نصف الجسم
بتلك السرعة في تلك المسافة والمدة وان اعتبرت حركة جملة الجسم في تلك المدة من غير انحفاظ السرعة شيئا وحدانيا
ولاحظت تأتي القسمة في امتداد المسافة يكون التوزيع باعتبار المسافة من غير ان تنصف المدة بل
تنتقص السرعة لكن هذا لا يكون قسمة لتلك الحركة بعينها على ما هي عليه بالفعل واما اذا اعتبرت حركة الجسم في
تلك المسافة من غير انحفاظ السرعة شيئا وحدانيا فلا يمكنك توزيع الحركة على اقسام القوة بتقسيم المدة البتة
او لا ترى انه لا تزيد المدة بازدياد اجزاء القوة بل تنتقص فان كنت تعرف ان الحركة الواحدة كيف تتوزع على اقسام
القوة بانحاء مختلفة فادفع بانه لا ضير في ذلك عند تعدد الاعتبارات وتذكر انا لا نعني بالتوزيع ان يكون كل
قسم بخصوصه من تلك بازاء قسم بخصوصه من هذه بل ان النصف مثلا بازاء النصف ثم اذا كانت هناك
حركات متعددة بالفعل او بالقوة منتظمة مترتبة سواء كانت في ترتيب واحد او ترتيب متعدد فاذا اخذت
القوة ولوحظ تأتي انقسام الحركة في امتداد سلسلة العدة او سلاسلها توزعت سلسلة الحركات
او كل من سلاسلها بحسب انقسام القوة اذا تمهدت المقدمتان فاقول لو وجدت قوة حالة في جسم متناه على حركة
غير متناهية بحسب المدة او العدة المنتظمة في ترتيب واحد او ترتيب كل منها غير متناه ولم تكن احادها في ترتيب واحد فنصفنا
القوة بتنصيف محلها تنتصف الحركة بانتصاف امتداد المدة او امتداد سلسلة العدة وكذا الحال لو تممنا القوة

القوة آلافا آلافا او ابا عالكي المدة الغير المتناهية والعدة الغير المتناهية لا يقبلان التضعيف في الاشتداد
لاسيما اذا كانتا مبدأتين من مبدأ معين كذا القسمة الى الاثلاث والارباع البتة ولذا الظهر
اذ اضعفنا الجسم فالقوة الغير المتناهية تتضعف القوة ويلزم ان يكون ما تقوى عليه من ان المفروض
او وحدة مفروضة بعد التضعيف ضعف ما كان تقوى عليه من ذلك المبدأ قبل التضعيف
يكون نصف ما تقوى عليه بعد التضعيف في امتداد المدة والعدة بازاء القوة السابقة والضعف بازاء
الزائدة فتبين المطلوب باقوم حجة لا يدحضها شبهة ولا تلبيس وسقطت المؤنات التي تكلفها الشيخ
الرئيس ولعل ما ذكرناه هو ما رامه من نسبة الشيخ الى انحراف لكنه اجمل وتسامح فعليك بالانصاف
ثم ما ذكره الشيخ من ان تحريك جزء القوة جسما من مبدأ معين يكون انقص من تحريك الكل اياه من
ذلك المبدأ فينقطع الى اخره ان يكون هناك حركتان على حدتين من مبدأ واحد احديهما انقص من
الاخرى فينقطع فيه انه لا يجب ان يكون النقص والنقصان في العدة لا يوجب الانقطاع اذا
كانتا مختلفتين بحسب السرعة كدورات الفلك الثامن بالقياس الى دورات الافلاك الاعلى والشيخ نفسه
يعترض بمثل ذلك على غيره ولكن اراد ان تحريك كل القوة من مبدأ يكون بشرط منه مبدأ من ذلك المبدأ
على ذلك الاتساق بازاء شطر من القوة فينقطع لا محالة ثم ذلك انما يكون بما مهدناه من المقدمتين و
لا يحتاج الى التجشم بتلك المؤنة التي تحملها **قلت اصل** وبالحري ان يبين ان كل ما لا يمكن
خلو الجسم عنه كالحيز والمقدار والشكل وبعض الكيفيات فان شيئا منه طبيعي فذلك ان مطلق التحيز مثلا
يمتنع خلو مطلق الجسم عنه فلا يمكن استناده الى ما يمكن خلوه عنه كالطبيعة الخاصة وما يختص بها وكالقاسر
ثم اي جسم كان يكن بالقياس الى وحدة تخلى وطبعه يكون مطلق الحيز له في ضمن معين لا محالة ولو لا ان حصول
الحيز عنه في ذلك من طبيعته يتعين لم ينح ذلك لانه لا يكون للجسم حيزان فيما بينهما طبيعيان والا لم يترجح احدهما
منهما والطبيعة النوعية البسيطة ان اقتضى القاسر بالكلية لم يوجد منها الافراد واستدعت لتعدد

وشكلا وحيزا على حسب ذلك ثم اذ فيقوة التجري فالحيز الطبيعي له هو حيز جملة اجزائه التي فيه بالقوة وكانه
جملة احياز الاجزاء ثم الحيز الطبيعي للجزء المتصل المفروض في المتصل الحقيقي من حيث خصوص فرديته
بالفعل هو اقرب حيز اليه على حسب مقداره وشكله من تلك الاحياز من حيث هو اقرب اليه ولا يكون
الاقرب اليه الا واحدا هو الحاصل له ان كان في شيء منها فان نقل منه الى بعض آخر منها بالقسر
صار باحياز اليه طبعيا لصيرورته اقرب اليه وان لم يكن في شيء منها فالاقرب اليه هو الاقرب
منها الى حيز ما هو فيه فيتحرك اليه ان لم يعق وتخصيص البعض بالاقربية لشيء من الاسباب التي تعين
بالقياس اليه خصوص فرديته قضاء انها راسا واما المركب فلما لم يكن مبدع عالم يتخلل له حيز خارج عن احياز
البسائط ثم تركيبه ان لم يحصل الا بالقسر بالقياس الى طبائع البسائط لكن لا يكون قسرا بالقياس الى
طبيعته ويكون له حيز طبيعي هو حيز الغالب من اجزائه اما مطلقا او من جهة الحيز ولا يكون للمعتدل الحقيقي حيزا
طبيعيا ولا منافرا بالطبع او حيزه الطبيعي هو ما اتفق حصوله فيه وظني ان الطبعي للمركب انما هو باعتبار
ماله من تبه الخفة والثقل او الحالة المتوسطة على حسب ما تقتضيه تركب البسائط فلا يكون حيز مركب حيز النار
الساذج او الارض الساذجة البتة وحيز المعتدل هو الوسط بين حيز الخفيف والثقيل **قول** واذا
الكلام هنا الى ان الحركة الطبعية انما تكون عن حالة غير طبيعية الى طبيعية فبالحري ان نبين ان لكل
معنى عام لا يمكن خلو الجسم عنه بالكلية فان شيئا منه طبيعي له والمراد بما لا يمكن خلو الجسم عنه اعم مما لا يمكن
خلو جسم ما اصلا عنه فيكون لكل جسم شيء منه طبعيا ومما لا يمكن خلو بعض الاجسام عنه فيكون لذلك
البعض شيء منه طبعيا فالاول كالمقدار والشكل والحيز فان الجسم لا بد وان يعرضه المقدار فلا بد وان
يتناهى في الجهات فيحيط به احاطة تامة حد او حدود ويحصل له هيئة من تلك الاحاطة هي الشكل ولا بد وان
يكون له حيز يباين به سائر الاجسام او يختص به بعض من الاجسام في الجهات اما وضع كما في الجسم المحيط بالكل او وضع
اعني مكانا مع وضع بالنسبة الى المحدد للجهات فهذا هو الاعم وهو المراد بالحيز والثاني كالكيفيات الملموسة

الملموسة الاول للاجسام السفلية وكالالوان والطعوم والروائح لبعضها وتصور البرهان في الحيز هو ان
الجسم لما امتنع خلو الجسم مطلقا عن الحيز مطلقا فلا يكون مطلق الحيز مستندا الى ما لا يمتنع خلو مطلق الجسم
عنه كالطبيعة الخاصة وما يختص بها من لوازمها وكالقاسر مطلقا اذ يمكن وجود مطلق الجسم بدون اي طبيعة مخصوصة
وخصتة وبدون ما يختص بها وكذا بدون القاسر مطلقا ثم نقول ان كل جسم فخليته مع طبيعته بحيث لا يكون
هناك قاسر يؤثر فيه تاثيرا غريبا ممكنة بالقياس اليه وان فرض منع فلامر خارجي اذ خلى كل جسم يكون لا محالة
له حيز معين اذ لا بد له من مطلق الحيز ولا يمكن ثبوت المطلق الا في ضمن معين ولا بد لترجيح ذلك المعين من
مرجح ولا يمكن ان يكون المرجح هو القاسر لفرض التخلية ولا الجسمية المشتركة بل الطبيعة او ما يستند اليها فيكون
ذلك الحيز طبيعيا له ووجود الجسم بدون فاعل وامكان غير ممكن لكن نسبة الفاعل الى جميع الاحياز السوية
فلا يمكن تعيين الحيز به ما لم يكن للطبيعة الجسم خصوصية معه ثم انه تبين مما عرفت انه لا يكون لجسم حيزان طبيعيان
متباينان والا كان نسبتها اليهما على السواء فلا يترجح له واحد منهما وانما دعانا الى القول بالحيز الطبيعي
وجوب الترجيح ثم ان ههنا تفصيلا وهو ان الجسم بسيط ومركب اما البسيط فاذا لوحظ الى طبيعته محال ان
غير ان يفرض معه ما يؤثر تاثيرا غريبا ولا حالة غريبة عارضة للمادة سابقة على الطبيعة او طارية بعدها
وكذلك ينبغي ان يكون بلحاظ الابداع فح لا يكون هناك كثرة بالعدد بل انما يوجد منه فرد واحد اقتضت
الطبيعة مقدارا مخصوصا وشكلا وحيزا مناسبا وهذا هو الحيز الطبعي الحق ولا يكون الا واحدا ثم ان
الجسم يمكن تجزيته في الوهم بل في الاعيان ايضا من حيث هو جسم وربما يمكن ذلك من حيث خصوص
طبيعته ايضا وبالجملة ففيه اجزاء بالقوة ولكل جزء منها حيز بالقوة ففي حيز الجسم احياز بالقوة وحيز الجسم هو
حيز جملة تلك الاجزاء من حيث الجملة وهذا ظاهر كانه جملة احياز الاجزاء وهذا على سبيل التخييل فانه كما ان تلك
الاجزاء اذا لوحظت من حيث انها جملة واحدة كانت ذلك الجسم الواحد بعينه كذلك تخيل ان
تلك الاحياز اذا لوحظت جملة واحدة كانت حيز ذلك الجسم الواحد بعينه لكن الامر بالحقيقة ليس كذلك فان

السطوح المتوهمة فيما بين تلك الاجزاء معتبرة في احياز الاجزاء المتفرقة وفي مجموع تلك الاحياز المجتمعة وهي
ملغاة راسا في حيز جملة الاجزاء من حيث الجملة اعني حيز الجسم ثم الحيز الطبيعي للجزء من حيث هو جزء ما هو
اقرب اليه من الاحياز المناسبة لمقداره وشكله المتوهمة في الحيز الطبيعي للكل فالجزء المتصل حيزه الطبيعي
هو ما فيه من تلك الاحياز المتوهمة في الحيز الطبيعي للكل فاذا انتقل عنه الى اخر من تلك الاحياز
اما بقسر كما اذا انتقل بعض مياه البحر الى موضع البعض بالتموج او بارادة من النفس المتعلقة بالكل كما اذا
انتقل بعض اجزاء الفلك الى موضع البعض كان المنتقل اليه حيزا طبيعيا له لانه صار اقرب اليه والجزء المنفصل
عن بسيط المفارق لحيزه الكلية في الحيز يطلب الحيز الطبيعي بان يتصل بالكلية على اقرب الانحاء بحيث
يكون الكل بعد الاتصال على الشكل الطبيعي ويكون الجزء في اقرب جزء من الاحياز المتوهمة في الكل
فرض الاتصال الى حيزه الذي فيه عند الانفصال والمفارقة فان لم يتيسر له الاتصال لعائق من
خارج او من الطبيعة بالعرض كما في الاجزاء المنفصلة من الارض فان الطبيعة من حيث هي تقتضي
الاتصال لكن السبب الطبيعي كما انه يحفظ الاتصال لم يطرأ الانفصال كذلك يحفظ الانفصال بعد
طريانه فيتعارض فيمنع من الاتصال من هذه الجهة فح انما يطلب الجزء التماس بالكل وقس المنفصل المماس
في الانتقال من بعض الاحياز الى بعض على المتصل وبالجملة تقتضي الجزء من حيث هو جزء هو الاقرب من الاحياز
المناسبة له المتوهمة في حيز الكل وتعين الاقرب اليه انما يكون من خارج فان قلت طبيعة الكل يجوز
ح ان لا تقتضي امرا معينا بل ما هو اقرب اليه من عدة احياز متباينة فاذا كان في احدها كان هو الاقرب اليه فلم يطلب
الاخر وان لم يكن في واحد منها طلب ما هو الاقرب منها الى الحيز الذي هو بالقسر فيه للانتقال اذا كان الحيز
الطبيعي للكل واحدا كان اقرب الاحياز المتوهمة فيه للجزء ايضا واحدا فجاز ان يطلبه الجزء واما الكل فاذا كان له احياز
متباينة متساوية وتوجه بحيث يكون نسبته الى كل منها على السوية فلا تعين الاقرب منها اليه فلا يكون له
حيز طبيعي لانا فرضناه لا اقرب هناك ثم انه ح ان لم يكن هناك عائق عن التوجه

الى شيء منها الا متوجها الى كل منها البتة فان لم يتوجه الى شيء منها لم يكن شيء منها طبيعيا او توجه الى البعض
كان هو الطبيعي لانا نقول ربما يمكن خروج الجزء ايضا بحيث لا يكون الاقرب اليه من الاحياز متوجها منه الى كل
واحد لكنا لو افرضنا جزءا من النار بحيث ينطبق مركزه على مركز الارض ثم اذا وقع الكل بحيث فرضتم يكون
ح بعض اجزائه اقرب الى بعض الاحياز وبعض آخر الى بعض آخر فاذا كان التجزي هو على الطبيعة مفارقة
الجزء ولم يكن الاحياز الطبيعية محدقة من جميع الجوانب على السواء تجزى الجسم طلب كل جزء منه ما هو اقرب
اليه واما اذا كان مفارقة الجزء اهون على الطبيعة من التجزي لم يتجز وسكن في الوسط اتفاقا هو تحول النسبة
الكل الجسم الى تلك لعدم مع الاباء عن التجزي كذا اذا كانت الامكنة محدقة به من جميع الجوانب على
السوية مع تساويها ان لم يمكن فكذا لا يمكنه التجزي ح البتة وذلك كما قال الشيخ انا لو توهمنا النار في
مركز الافلاك لا يميل بجزء منها الى جهة كان تعين لها السكون لكن بالقسر لانها كانت تقتضي ان تخ
رج عن حيز في وسطها تنبسط عنها الى الجهات بالسواء الى ان يلتقي كل جزء من المنبسط ما هو اقرب اليه من
المكان الطبيعي حينئذ لا تقدر على النفوذ فيما يحيط بها من الماء والهواء اذ النفوذ انما يكون بالخرق والخرق
يكون في جهة وهذا انبساط من جميع الجوانب فتكون ساكنة بالقسر وايضا فان الخلاء مما لا يجوز ان يحدث
في الوسط عند انخراقه وهذا القسر عارض عن الطبع هو بحسب جهاتها فالجواب ان الاقرب من الاحياز انما يتعين
بامر خارج عن الطبيعة فلا ضير في ذلك بالقياس الى الجزء لانه لا يكون مبدعا ولا يمكن بالقياس اليه
تخلية الطبيعة بنفسها بالكلية اذ لو خليت لم يكن هناك جزء بل انما يحصل جزء من الماء مثلا اما بتجزية طارئة
على الماء في الاعيان او في التوهم فتعين موضع الاجزاء واحيازها بتلك التجزية المحصلة لها واما بخلع مادة
جسم آخر صورته ولبسها صورة الماء لا محالة كانت لها قبل لبسها بالمائية وضع مخصص لاقرب الاحياز اليها
من جملة الاحياز التي بالفوقاني حيز الماء فان لم يتعين الاقرب اليها من تلك الاحياز ولم تتأت لها التجزية
يسكن بالقسر حيث كان كما ذكرت واما الماء من حيث هو مع قطع النظر عن تخليته مع طبيعته فلابد ان تعين له حيز

واما المركب فلا يكون له حيز على حدة اذ التركيب لا يورث زيادة في احجام الاجسام فلا يحتاج بسببه الى حيز زائد على احياز البسائط وايضاً لا يتصور للمركب وجود مبدع اي موجود حصل من غير سبق زمان ومادة ثانية فان نوعه ان كان قديماً لكنه في مرتبة مطلق الفردية يكون مسبوقاً في لحاظ العقل بالمادة المتصورة بصورة بل الصور المتصفة بوضع في كل فرد خاص منه يكون مسبوقاً بالزمان وبالمادة كذلك مسبوقية زمانية ايضاً ويكون اركانه لا محالة ان خليت وطباعها طالبة لاحيازها جانحة عليها بالحركة المستقيمة فلو كان له حيز على حدة فاما ان يكون خارج المحدد الذي سنبينه وهو باطل اذ لا يكون خارجه جهة فلا يكون فيه جسم يجوز عليه الحركة المستقيمة التي لا بد وان يكون من جهة الى جهة على انه لا يمكن خارج المحدد لا خلاء ولا ملاء كما تبين في موضعه او داخله فيكون له ما هو غير حيز الجسم آخر فيكون لحيز واحد جسمان بالطبع وسنبطله او لا ولا دح فاذا قيل لم يعلم امكان الخلاء في مرتبة وجود البسائط المتقدمة على مرتبة وجود المقارنة لمرتبة وجود المحدد وسيأتيك تحقيقه عند الكلام في امتناع ان يكون الحاوي علة للمحوي ثم ان كلامهم قد اضطرب في ابانة الحيز الطبيعي للمركب حتى ان الشيخ رئيس الصناعة قال في الاشارات انه بالقضية الغالب فيه اما مطلقا واما بحسب مكانه واما بحسب وجوده فيه فاذا تساوت المجاذبات وقال في النجاة كان الامكنة الاولى للاجسام البسيطة لان المركبة اذا تركبت لم تخل اما ان يكون من اجزاء متساوية القوى فيتساوى فيها استحقاق التمكن في احياز الاجسام البسيطة فلا يكون لها بالطبع شيء من امكنة البسائط ولا ايضا لها بالطبع مكان غير تلك الامكنة لان الاجزاء كلها تتفق في ان تلك المكان مكان خارج عن طبعها اذ ليس مكان شيء منها الكل جملة الاجزاء ليس مكان الاجزاء مكان خارج عن امكنة الاجزاء الا اسنادا وان لم تكن متساوية القوى فالمكان الطبيعي هو مكان الغالب واما اذا كان الجسم المركب من متقسين فقط فيمكن ان يكون التركيب فيه من قوى متساوية لانه اذا كان بكليهما البسيطة يتجاوران مكانه الطبيعي في الحد المشترك بينهما ولا يمكن ان يتركب من اجزاء متساوية في القوى فوق اثنين جسم

البتة فان تحرك الى جهة مكان من الامكنة بالطبع فقوة بسيط ذلك المكان فيه غالبة وان سكن في حيز من
الاحياز بالطبع فقوة بسيط ذلك الحيز فيه غالبة بالطبع ح ان لا يتحرك ولا يسكن فلا تركيب من بسائط
فوق ثنتين متساوية القوى شيء ولهذا زيادة تخصيص كما في الكتب المبسوطة وقال في الشفاء ان تركيب المركب
لا يخلو اما ان يكون من بسيطين او اكثر من بسيطين فان كان من بسيطين فاما ان يكونا متساويين في القوة او احدهما اقوى
فان كانا متساويين في القوة ولم يتفق ان كان موضع احدهما يتحد او جهة الآخر تعرفا ولم يحتبسا الا
جامع وان اتفق ان جهة حركاتهما واحدة كل من مكان ذلك البسيط او الآخر تقاوما كل واحد الآخر فيهما الا ان يطرء
على احدهما ما يعين الآخر تحرك بين الحيزين فيجوز ان يقف فيه بالطبع ان غلبت قوة احدهما او يقف عليه
اللزج ح حال المكان الطبيعي مكان الغالب فان كان البسيطين فيهما غالب فالحيز للغالب وان
تساوت غلب البسيطان المكان حيثما واحدة بالقياس الى الموضع الذي فيه التركيب وحصل التركيب
في اقرب الحيزين من حيز وقوع التركيب لم يتجاوزه الى الجانبين سواء الا بسائقة
عن البسيط الذي يطلب ذلك الحيز الا بسيط ليخالف الجذبين عسى ان لا يصح امتزاج من الاجسام
البسيطة يلزم به الا وهناك غالب يجمع ويقسر الاجزاء الاخرى مانعا اياها عن التحرك الى احيازها
الخاصة او يكون الاجزاء قد تصغرت تصغرا لا يمكنها ان تفعل في الاجسام التي بينها وبين
كلياتها خرقا او يكون قوة قاسرة على الاجتماع غير قوى تلك البسائط انتهى وانما تعرضنا اولا
ايضا بالفاظه ليحيط بها ولا يبقى لك تطلع وستتشوق اليها واعتبر التساوي في القوة دون
الحجم والمقدار لان المتساويين في المقدار قد يختلفان في القوة فانه لو اخذ مقداران متساويان
من الارض والنار فربما كان اقتضاء الارضية للميل السافل اقوى من اقتضاء النارية للميل الصاعد
او بالعكس بل ربما كان الناقص في المقدار زائدا في القوة والذارة اه ثم انما اعتبر ذلك لان المتساويين
قد يكون متشبثا متخلخلا فلا يقاوم الجوهر في طلب المكان الطبيعي مقاومة تامة وان ساواه في الحجم فقس عليه ما تقول

يكاد و يلتحق بالضروريات ان لا تكفيه يتحقق حيث يكون على حسبها ولا خفاء في ان المركب ان فرض

غلبة النار فيه او الهواء خفيفا ولو فرض غلبة الارض فيه او الماء ثقيلا فلا يكون في مكان ما منه

هو الارض انسب فيما اتفق عليه كلمات الشيخ وبقية الاتباع المقبول من ان مكان المركب مكان الغالب

من ان المركب من العناصر الاربعة على السوية مكانه ما اتفق وجوده فيه وما نطق به النجاة

من انه لا يكون مكانا طبيعيا له ولا منافرا له بالطبع مما لم التحقيق يفيد فان ذلك المركب يكون لا محالة

اثقل من بعض العناصر واخف من بعض فلا يوافقه شيء من امكنتها بل يكون مكانه الوسط بين مكانيهما

والكلام المفصل في هذا الباب ان المركب ان لم يكن هناك قاسر على المزج طلبت بسائطه

احيازها وانفصلت الا ان يكون التركيب بين بسيطين كان كل منهما في حيزه المركب بين الحيزين ان يكون

البعض حاملا من البعض الآخر في حيزه ولم يقو البعض على دفع الاجزاء وخرقه فيقف المركب حيث يتعادل

قوى البسائط لكن لم يحصل الصحيح في الوجهين اتفاقية والوحدة اعتبارية وهناك جسمان كل منهما في

حيزه او جسمان ضاعد الكل في حيز غريب كما في الوجه الثاني وان كان هناك قوة قاسرة على المزج فما يتعين له

الحيز من جهتها يحصل له من رتبة في الخفة او الثقل والتوسط بينهما وبضابطه في ذلك ان يفرض النار

اذا كانت على حالها الطبيعية في درجتين من الخفة والهواء في واحدة منها والارض في درجتين

من الثقل والماء في واحدة منه فان تساوت اقدار البسائط سواء كان التركيب من اثنين او اكثر فحد

لكل ما عرفت من درجته فان كان هناك اختلاط بين الخفيف والثقيل فتسقط درجات الخفة الى درجات

الثقل فان تعادلتا اعتدل المركب والا فاقسم فضل الاكثر على اقل منهما على عدد البسائط

فالخارج من القسمة هو قدر درجة المركب في الخفة والثقل وان لم يكن هناك اختلاط بل

كان التاليف ثنائيا من خفيفين او ثقيلين فنصف درجات المجموع قدر درجة المركب وان تفاوتت الاقدار

فان كانت النسبة بين الكل عددية فاعمل في حق واحد مقدار بعد الجميع سواء كان ذلك الواحد

الواحد هو مقدار احد بسائطه او لا فقد بان ان الخطب في تحصيل كل قدر واحد جزءا على حدة ويرجع
الامر الى الضابطة المذكورة في التساوي وان لم تكن النسبة بين الكل عددية لم يكن تعيين درجة
المركب على الوجه العددي تحقيقا بل غاية الامر استعلام ذلك تقريبا باعتبار نسبة عددية بالتقريب
وارجاع الامر الى تلك الضابطة ولنزيد ذلك توضيحا فنقول اذا تساوت الاقدار فان كان
التركيب ثنائيا اما من الطرفين او الوسطين او كان رباعيا فالمركب معتدل ولا يتصور الاعتدال
مع التساوي في التركيب الثنائي من طرف ووسط بل المركب منهما يكون في درجة نصف من
الخفة او من الثقل اذا كانا متوافقين كالنار والهواء والارض والماء او في نصف درجة اذا كانا متخالفين
كالنار والماء والارض والهواء ولا في الثلاثي اصلا بل يكون المركب في ثلثي درجة من الخفة او الثقل
ان كان الساقط من الاربعة احد الطرفين وفي ثلث درجة ان كان الساقط احد الوسطين وان تفاوت
المقادير فلا يتصور الاعتدال في التركيب الثنائي من الطرفين او الوسطين او من طرف ووسط
متوافقين بل انما يتصور في التركيب من طرف ووسط متخالفين اذا كان الوسط ضعف
الطرف واما في الثلاثي فان كان الساقط احد الطرفين فانما يعتدل المركب اذا كان الوسط
المخالف له تقريبا زائدا على مجموعهما بقدر الطرف منهما وان كان الساقط احد الوسطين فانما يعتدل
اذا كان الطرف المخالف له تقريبا ناقصا عن مجموعهما بقدر نصف الوسط منهما مثاله ان يكون النار
جزءا والهواء جزءان فان ضم اليهما الماء اربعة اجزاء وبدله الارض خمسة يكن المركب معتدلا واما
في الرباعي فيعتدل اذا كان كل من طرف ووسط مساويا لنظيره او كان فضل احد الطرفين على
الآخر نصف فضل الوسط الموافق لذلك الآخر على الموافق له كان يكون كل من النار والارض
جزءا او كل من الهواء والماء جزءين او يكون النار جزءين والارض جزءا والماء ستة اجزاء والهواء اربعة
وما وراء ذلك لا يكون معتدلا كان يكون النار اربعة والهواء ثلثة والماء جزءين والارض جزءا او يكون

المركب في سبعة اعشار من الخفة او يكون النار جزءا والهواء جزءا من ج الماء ثلثة والارض ربعة فيكون
المركب في سبعة اعشار درجة من الثقل وهكذا اذا كانت العناصر كلها على قواها الطبعية او نقص
شيء من قوتها بحسب نقصانه بالزيادة في مقداره فان قلت ما ذكرت كله انما هو بالنظر الى قوى البسائط
واثارها في المركب لكنه يجوز ان يفيض عليه صورة نوعية تفيده خفة او ثقلا لا على ما تقتضيه الاجزاء
اليس الذهب اثقل من الارض قلت فعل الخفة والثقل على شاكلة الكيفيات الاربعة الاول من الملموسات
لا تفيدها الصور النوعية في المركبات على خلاف ما تقتضيه امتزاج البسائط كيف لم تخلق
المركبات من حيث هي مركبات الخفة فلا يكون لها من حيث هي خفة او ثقل غير ما تقتضيه اجزاؤها فان
الخفة والثقل انما هما للوصول الى الاماكن الطبعية وثقل الذهب لا يزيد ثقله على ثقل الاجزاء الارضية المتحجرة
فيه وان زاد على ثقل ما يوازيه في الحجم من المدرة التي استلزمت مساماتها من الاجزاء الهوائية
وما يدريك ان الاجزاء الهوائية المائية لفرجها لا تزيد على الاجزاء الهوائية والنارية التي في
قطعة تساويها من الذهب فاذا عرفت درجة المركب في الخفة والثقل فاعلم ان حيز المعتدل
هو الحد المشترك بين الماء والهواء واما غير المعتدل فان كان خفته او ثقله دون درجة يرتفع او
ينخفض عن هذا الحد مركز المركب بقدر ذلك من نصف قطره كان يكون الخفة او الثقل ثلث درجة
فيرتفع المركز او ينخفض بقدر الثلث من نصف القطر فاذا بلغت الخفة او الثقل درجة كان حيز المركب
حيز الهواء او الماء وان كان خفته او ثقله درجة ونصف درجة كان حيزه الحد المشترك بين النار والهواء
او بين الماء والارض فان زاد على ذلك لكن لم يبلغ درجتين ارتفع المركب عن الحد المشترك
بين النار والهواء وانخفض عن الحد المشترك بين الماء والارض بقدر ذلك ان نقص عن ذلك
مع الزيادة على درجة انخفض عن ذلك الحد وارتفع عن هذا الحد فان قلت على ما ذكرت يكون مثلا
حيز المركب من النار والهواء والماء اجزاء سواء حيث يرتفع مركزه عن الحد المشترك بين الماء والهواء

بقدر ثلثي نصف قطره اي ثلث قطره لكن ينبغي ان يكون حيزه حيز الهواء اذ الجزء الهوائي يطلب السكون فيه والناري يجذبه الى فوق والمائي الى تحت فالتجاذب من الجانبين لا يبطل السكون الذي يقتضيه الهواء قلت الماء يقتضي السكون في حيزه ثم الهواء المساوي له انما يقدر على اشالته الى الحد المشترك بين حيزيهما لا الى حيز الهواء نفسه ثم النار لا تقدر على اشالة هذا المجموع الذي هو ضعفها الى حيز نفسها ولا الى الحد المشترك بين حيزها وحيز الهواء وانما كان لها ذلك لو كان ذلك المجموع مساويا لها ولو كان حيزه حيز الهواء لا الى حيز الهواء وانما كان لها ذلك لو كانت جزئين حتى يكون المجموع في خفة الهواء فكيف يستقر في حيز الهواء بالطبع هو اثقل منه واعلم انه قد يتوهم ان المركب عن بسيطين متساويين متمانعين في الحركة اذا كان اقرب الى حيز احدهما ينجذب اليه لان الحركات الطبيعية تشتد عند القرب من احيازها وتفتر عند البعد وتفصيحه ان الحركة الطبيعية انما تشتد عند القرب من الحيز الطبيعي لانه كلما يقرب يرق ثخن الملاء المقاوم ولان الجسم كلما يتحرك يزداد ثخونة فيزداد بلطيفة الملاء المقاوم وعلى هذا الوجه لا يكون الاشتداد منوطا بالقرب بل بامتداد زمان الحركة وبالجملة فهناك اسراع في الحركة الى الجهة التي تتجه اليها بالميل الطبيعي بضعف يحصل في المقاوم لا الشدة في الميل نفسه والمركب المذكور انما الميل فيه الى حيز بين حيزي بسيطيه لا الى الاقرب منهما واما البسيطان فميلاهما الى امكنتهما حيثما كانا ولا يختلف الميل نفسه بالقرب والبعد انما اطنبنا الكلام في هذا المقام لانا لم نستفد ممن سبقنا ما نؤمن به ونعول عليه والسديد من يسدد الامر كله بيده

**قلت** وكذا الكل جسم شكل طبيعي والبسائط لا تختلف في الشكل اختلافها في الاحياز بل الطبيعي للكل هو الكري اذ القوة الواحدة انما تفعل في المادة المتشابهة فعلا متشابها والارض انما خرجت عن الكرية بالقسر وانما لا تعود اليها بالطبع لمنع يبسها عن ذلك بعرض فانه حافظ للشكل فالطبيعي والقسري لكان يصيب النقص عن النقص بما في الافلاك من تقرير تكون فيها التداوير والكواكب

مولوی محمد یوسف

مختلفة المقادير مختصة المواضع ومن اختلاف في الثخانات بالرقة والغلظ وانا مذ اعتراني تعجب
مبلغي من العلم اقول ان العناية الالهية لما اقتضت ابداع كرات يكون احياز بعض في جوف
بعض او ثخنه او يكون ثخنه خارج المركز شاملة للمركز المحيط او غير شاملة لزم ذلك قوله وبمثل ما ذكرناه
في الحيز تبين ان لكل جسم شكلا طبيعيا وشكك بانه كما ان الفلك لا بد له من وضع ليس له
شيء من الاوضاع طبيعيا فليجز ان يكون الجسم لا بد له من شكل ولا يكون له شيء من الاشكال طبيعيا
فلعله لم يدر ان الوضع الذي لا بد للفلك منه بترتيب يتباين به من سائر الاجسام ولا يلزم ان يكون شيء
منه طبيعيا له بل بحيزه الطبيعي او جزء من حيزه واما الوضع الحاصل باعتبار نسبة الاجزاء المفروضة
فيه الى غيره فكيف يكون مما لا بد له منه عند فرض تخليته عن جميع ما يجوز تخليته عنه ولا يكون حينئذ
جزء بالفعل فضلا عن نسبة الجزء الى امر آخر وكون الشكل متوقفا على النهاية لا يقدح في كونه لازما للجسم
عند التخلية عما يجوز التخلية عنه وقد ثبت وجوب النهاية للجسم ثم البسائط وان اختلفت في الآثار
فلا تختلف في الاشكال بل الشكل الطبيعي للكل هو الكري وذلك لان القوة الواحدة تفعل في
المادة الواحدة المتشابهة فعلا متشابها وكل شكل غير الكرة ففيه اختلاف الافاعيل وكيف يحصل الطبيعة
المتشابهة شيئا من المادة المتشابهة بفعل وشيئا آخر منه بفعل آخر ومن يكن ان اولى بهذا او ذاك
فان كان في ذلك من ذات الفاعل او القابل ارتفع التشابه وان كان من خارج فعلى فرض التعرية
عنه يكون شكل لا يكون فيه هذا الاختلاف فهو الطبيعي فاستقم وقد يعترض بالارض فانها مع طبيعتها ليست
كرية ولو كان ذلك لقاسر فيجب ان تعود الى الكروية عند زوال القاسر والجواب ان
ذلك لقاسر وانما لا تعود الى الكروية عنده لان يبسها يعوقها عن ذلك فان استشكل
بان يبسها طبعي فكيف تقتضي طبيعة واحدة شيئا وما يعوقها عنه فالجواب ان عوق اليبس اياها
ليس بالذات كيف واذا لم يكن هناك قاسر كانت الارض على الكروية وكان يبسها حافظا لها

فكر وتهيا حتى لا يزول بادنى قاسر بل انه بعرض فان من شان التعيين ان يحفظ الشكل الحاصل فان كان هو
الطبيعي حفظه وان كان هو القسري حفظه فعوقه عن الطبيعي انما هو لحصول القسري وتشكل بهما في
الافلاك من تقرير يكون فيها المتداوير والكواكب وبما في المتممات من اختلاف بالرقة والغلظ فرقيقها
في جانب الاوج وغليظها في جانب الحضيض والامر بالعكس في المحوي لصعوبة تقتضي حركة ذلك
تاهت الافكار فمن زاعم ان قوى ذلك ليس طبيعيا لها بل لفيضان صورة كمالية زائدة على بعض
من جهيا فيتفرز منها كرة مقصورة بصورتين هي تدويرها او كوكب وفلك خارج المركز فيلزم
ان يبقى في المفروز عنه نقرة واختلاف ثخن ثم لم يدر ان التصوير بصورتين مما برهن على امتناعه
في موضعه وانه كيف يفيض صورة على نبذ من مادة متشابهة دون سائرها بلا تبين هناك
استعداد ومن ارجع ذلك الى الفاعل فقد بنى قصرا وهدم مصرا او جاز ذلك بطل اصل
الدليل وتثلم اصول كثيرة مؤسسة على امتناع ذلك ومن زاعم ان ليس هناك اجزاء
بالفعل من التداوير والكواكب والمتممات والخوارج اجزاء فرضية وهي مع تشابهها تختلف في
السرعة والبطوء في الحركات كما حول المنطقة والقطب وفي جهات الحركة كالامواج والانزياح
على الحكاية وانا بعد الاعتراف بقصور مبلغي من العلم بل بضعف المنية البشرية عن اكتناه الامر
اقول ان الفلكيات كرات متكثرة من مواد مختلفة اقتضت عناية المبدع ان يكون احيانا
بعض منها في اجواف بعض وان يكون احياز بعض آخر في ثخان بعض مراكزها خارجة
عن مراكزها في ثخنه تامة كانت لمركز المحيط او غير تامة فلا جرم يكون فيما هي فيه نقرة
او اختلاف بالرقة والغلظ ولولا اقتضاء العناية ان يكون في جوف افلاك بعض العناصر
فلك وعنصر كانت مصمتة كالارض فكما ان التجوف في اصل الابداع لمكان جسم آخر يبدع
معه حيزه في جوفه هذا لا يوجب كثيرا في فعل القدرة كذلك حصول النقرة او نقرات في الثخن

او اختلاف بالرقة والغلظة اذا كانت السطوح كرية والقوم لم يعنوا ببساطة الفلكيات ان الفلك
الكل بسيط غير منتظم من كوكب وعدة افلاك وكيف يسوغ ان يتفوهوا بذلك بل انه ليس فيه
امتزاج اجسام كامتزاج العناصر في المواليد او انه كلا من الكواكب والافلاك الجزئية المفردة
المفروزة عن الكواكب بسيط ليس فيه تالف **قلت** **الفصل** كل حركة انما هي بحالة انبعاثية
نحو الخروج من المبدء الى المنتهى بدافع العائق وهي الميل وربما يحس به مع تخلف الحركة
عنه كما في الحجر المسكن على اليد ثم ما لا يكون فيه ميل من طباعه بالفعل او بالقوة لا يمكن طرد حركة عليه لا
عن طباعه والا فليتحرك من قاسر مثلا في مسافة ما في زمان ما وليتحرك به ايضا في تلك المسافة جسم
في طباعه ميل معاوق وآخر نسبة ميله الى الميل الاول كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة
ذي الميل الاول ثم اذا تفاوتت الازمنة على حسب تفاوت الميول المعاوقة كان نسبة زمان
ذي الميل الثاني الى زمان ذي الميل الاول كنسبة الميلين بل كنسبة زمان عديم الميل الى زمان
ذي الميل الاول فتكون الحركة بمعاوقة مثلها بدونها وايضا المقسور يختلف عليه تاثير الاقوى والاضعف
فالاقوى مطاوع والضعيف معاوق وليست المعاوقة للجسم بما هو هو بل بطباع يطلب القرار
على مكان او وضع وهو المبدء الذي نرومه فنقول كل جسم طبعي ففيه مبدء ميل مستقيم
او مستدير فانه ان جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر فالمكان بالطباع فذاك والا فلا بد فيه
من مبدء ميل معاوق وايضا اذا فارق حيزه وهو مقتضيه لطباعه مال اليه بطباعه اذا لم يعق
ففيه مبدء ميل مستقيم وان لم يجز عليه الانتقال في الاحياز فالانتقال في الاوضاع
الحاصلة بسبب محاذاة الاجزاء للحاوي او المحوي جائز البتة لاستوائها فسواء كان ذلك
عن طباعه او لا عنه ففيه مبدء ميل مستدير **اقول** كل حركة فانما هي قطع شيء
بين المبدء والمنتهى اما مسافة اينية او غيرها فتكون على

على حدّ ما هو سرعة بالقياس الى ما هو دونه و بطؤ بالقياس الى ما يكون فوقه في الاعيان او التوهم و
لعل الفطرة السليمة لا ترتاب في ان قطع الجسم شيئاً اسرع او ابطؤ انما يكون لكيفية حاصلة فيه من المحرك
الداخلي او الخارجي قابلة للشدة و الضعف و هي حالة انبعاثية الى الخروج من المبدأ الى المنتهى بحيث
تدافع ما يعوقه عن ذلك هذه الحالة هي المسماة بالميل و هو ربما يوجد و يتخلف عنه الحركة و هذا ظاهر
في الاينية كما نحس من الحجر المسكن في الجو على اليد و الزق المسكن في الماء تحت اليد و كذا
في الكمية لاستعصيها الاينية و اما الوضعية فكانها اينية لكل جزء منه فيسهل التصديق بالميل
فيه ايضاً و انما يحتاج الى لطيف القريحة في الحركة الكيفية اذا تقرر ذلك فنقول ان كل جسم
طبعي ففيه مبدأ ميل مستقيم او مستدير و لنمهد لبيان ذلك مقدمة و هي ان الجسم الذي
لا ميل فيه بالفعل و لا بالقوة اي الذي ليس فيه مبدأ ميل طباعي لا يتحرك قسراً و ذلك لوجهين
احدهما انه لو تحرك بقاسر في زمان ما في مسافة ما فلنفرض تحريك ذلك القاسر بعينه في
تلك المسافة جسماً فيه مبدأ ميل معاوق فتكون حركته فيها في زمان اطول ثم نفرض تحريكه
ايضاً في تلك المسافة جسماً يكون نسبة الميل المعاوق فيه الى الميل الاول كنسبة زمان حركة
عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول و اذ لا شك في ان النسبة بين زماني حركتين متفقتين
في المحرك و المسافة مختلفتين في الميل المعاوق انما هي كنسبة الميلين المعاوقين فنسبة زمان
حركة ذي الميل الثاني الى زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة الميل
الثاني الى الميل الاول اي كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة
ذي الميل الاول فيلزم تساوي زماني حركتي ذي الميل الثاني و عديم الميل فتكون
الحركة مع معاوقة كالحركة بلا معاوقة و قد قدمنا في فصل ابطال الخلاء الكلام على
هذا الوجه بما لا مزيد عليه و ثانيهما ان المقسور على الحركة المستقيمة

او المستدیرة یختلف علیه تأثیر القاسر فالقوی والاضعف وما ذاک الا لان القاسر الاقوی قد طاوعه
الجسم المقسور والضعیف قد عاوقه فذلک الجسم لیست المعاوقة فیه لجسمیته بل لمعنی فیه یطلب
البقاء علی حالته من المکان او الوضع وهذا هو المیل الذی نحن فی بیانه کذا قرره الشیخ فی الشفاء
اقول للشیخ ان یجوز ان تکون المعاوقة لقوة فی الجسم من شانها حفظ حالة حاصلة من طبیعة
او قاسر وابقاؤها من غیر ان یکون شان هذه القوة امالة الجسم الی حالة غیر حاصلة کما ان الیبوسة
انما تقتضی حفظ الشکل الحاصل من طبیعة او قاسر ولیس من شانها اقتضاء شکل غیر حاصل
اللهم الا ان یدعی الضرورة فی ان الجسم انما یکون فی ذاته قوة حفظ حیز اذا کان له فی ذاته
مناسبة مع ذلک الحیز بخصوصه لا لمجرد کونه حاصلا له واذا کان کذلک فاذا فقد ذلک الحیز
بقاسر ثم زال القاسر وحینئذ لا عائق عن المیل الیه کانت تلک القوة ممیلة له الیه لا محالة
واما الوضع الذی باعتبار محاذات الاجزاء المفروضة وما سنها الاجزاء محیطا او محاطا فلا یکون
شیء منه طبیعیا ولا مطلوبا بالطبیعة علی تقدیر الشعور بل اذا کان فللنفس شاعرة ثم لا یکون مطلوبا
لذاته للنفس من حیث خصوصیته بل لغرض آخر نعم ربما یلزم الجسم وضع لا لذاته بل بحفظ کل جزء
حیزه الذی یخصه لو من خارج وینبغی ان یعلم ان الحیوان کما ینهض فی تحرک الجسم من بسبب
خارج کذلک ینهض فی تحرکه من نفس مع اصلة انما تحرکه بحدوث ارادة وانزعاج قصد فان
ذلک انما یکون حیث تکون هی نحالقة ویکون البدن متاثرا عن نفساه ام متصلة قبل تلک النفس
ویختلف تحریکها ایاه باختلاف نطقه زیادة ونقصانا کما یری فی النفس الحیوانیة یختلف تحریکها
لبدنه والقوة واحدة فلا بد فی الضعیفین من سبب آخر متقدم اذا تمهد ذلک فنقول ان الجسم
ان جاز علیه الانتقال من حیز الی آخر فلا یکون ذلک الا بمیل مستقیم فما کان عن طباعه
فقد ثبت ان فیه میلا مستقیما وان کان عن قاسر او نفس تجرے

153

او قسر بحرى مجراه فلا بد ايضا من ان يكون فيه مبدأ ميل معاوق بحكم المقدمة الممهدة وانه لا محالة
لا يكون له حيز طبيعي يجوز ان يفارقه فاذا فارقه وهو يقتضيه بطباعه ومن الممكن ان لا يكون هناك عائق
من التحرك اليه يتحرك اليه بطباعه لا محالة فيكون فيه مبدأ ميل مستقيم ولا يجوز ان يكون
العائق ذاتيا حتى يمتنع فقدانه اذ من المستحيل ان يكون في طباع جسم بسيط اقتضاء
حيز والعوق عنه واذا ثبت مبدأ الميل في البسيط ثبت في المركب لما ان قوى البسائط
فيه والكون في الحيز الغالب من بسائطه كما قالوا انما يناسب مرتبة الحاصل من تركيب هي
الخفة والثقل كما قلت وبالجملة فلا يكون فيه من حيث ذاته ما يعوقه بالفعل عما يقتضيه من حيث
التركيب قول تحقق على قياس ما مر يريد به انه يجوز ان يقتضي الجسم بطباعه حيزا ويكون فيه قوة
حافظة لما حصل له من الاحياز بطبيعة او قسر ومبقية عليه فاذا حصل له من قاسر حيز حفظته
وعاقت الجسم بالعرض عن الميل الى الحيز الطبيعي كما ان اليبوسة الطبيعية للارض تعوقها عن
العود الى الشكل الطبيعي ولا نعني بالحيز الطبيعي ما يتحرك او يميل اليه الجسم بالذات ان لم يكن هناك
عائق من خارج بل ما تقتضيه الطبيعة الخالية فتحرك او تميل اليه اذا لم يكن هناك عائق اصلا
وان اردتم بالحيز الطبيعي ذلك المعنى فثبوته لكل جسم لم يتبين بعد ولا مناص عن هذه
المناقشة الا بما اشرت اليه من ان لم يجز عليه الانتقال من حيز الى آخر فنقول يكون له لا محالة
في اي آن يفرض وضع واحد بالعدد فيما يحويه وحول ما يشتمل عليه او في ذلك وحول ذلك
باعتبار نسب الاجزاء المفروضة فيه الى الاجزاء المفروضة في الحاوي والمحوي او فيهما لكن ليس شيء
من الاوضاع المتصورة بحسب تلك النسب اولى به من غيره اذ ليس كون جزء منه مماسا
بجزء من الحاوي والمحوي اولى من كون جزء آخر كذلك لعدم الاختلاف في طبائع
الاجزاء في البسيط فيجوز ان يتحرك من وضع الى وضع وذلك بالميل المستدير

فاما عن طباعه ففيه مبدأ ميل مستدير او عن قاسر فيكون فيه بحكم المقدمة الممهدة مبدأ ميل طباعي
فاذا وجد تحريك عليه الانتقال من حيزه فلا يكون ذلك ميلا مستقيما بل مستديرا او لا يقتضي ذلك الا ان
يثبت ان الجسم لا يتشابه بالاوضاع في البسيط و يجوز الانتقال عليه من بعضها الى بعض و حيز
ان يكون فيه مبدأ ميل اما مستدير او مستقيم واما تعين المستدير في المحدد و نحوه مما لا يجوز
عليه الانتقال من حيزه فلاستحالة المستقيم هناك و يمتنع ان يثبت ان يكون امكان تبدل الاوضاع بالقياس
الى ذات الجسم كما في اقامة البرهان فلا يلحقك التشكيك بانه ان اريد بالامكان الامكان
الذاتي فمسلم ولا يلزم منه وجود مبدأ ميل بالفعل فليس يلزم من امكان شيء وجود مبدئه بالفعل
او بعيد فيه بالفعل و ان اريد به الاستعداد التام فممنوع و اما التشكيك بان تبدل اوضاع البسيط
يجوز ان يكون بحركة عرضية لا ذاتية حتى يجب ان يكون فيه مبدأ ميل نحو ان تشابه الاوضاع
بالقياس الى ذاته يقتضي جواز الانتقال فيها عليه بالذات و بذلك يندفع ايضا التشكيك
بان تبدل اوضاع اجزاء هذا الجسم كما يكون بحركته هذا يكون بحركة الجسم الذي اخذ الوضع
بالقياس الى اجزائه على انه يندفع ايضا باخذ الوضع بالقياس الى اجزاء جسم ساكن من حيث
هو ساكن اذ يجد تبدل اوضاع هذا مع سكون ذاك ممكنا ولا حاجة الى اخذ الوضع بالنسبة
الى الجسم يمتنع عليه الميل المستدير كالارض حتى يرد ان نحو الارض انما يمتنع عليه الميل المستدير طبعا
و يكفي في تبدل الوضع تحركه قسرا واما المعارضة بان الجسم البسيط لو جاز ان يكون فيه مبدأ ميل
مستدير جاز ان يتحرك به و تكون الحركة لا محالة على قطبين مخصوصين بمنطقة معينة و هو محال اذ
ليس شيء من النقاط المفروضة والدوائر الموهومة اولى بالقطبية و المنطقية مما عداه فيلزم الترجيح
بلا مرجح فالجواب عنه انه يجوز ان يكون المبدأ نفسا ذات ارادة مرجحة للحركة على قطبين مخصوصين
و منطقة كذلك الامر لا يجب ان نعلم بخصوصه ان كنا نستيقن بثبوته و ليس يجوز ان

ان يكون هذه النفس تحرك بانزعاج قصيدي والا كان حكمها حكم القواسر في وجوب مبدء ميل موافق
في الجسم لتحريكها **قلت** ولا يجوز ان يجتمع في جسم مبدء ان او مبدء الميلين طباعيين مستدير
ومستقيم لتنافيهما وامتناع ان يكون في بسيط قوة على متنافيين ولا يلزم ان الجسم يتحرك
بطباعه الى حيزه فاذا وصل اليه سكن فليجز ان يتحرك بالاستقامة الى حيزه فاذا وصل اليه استدار
لان ذلك حيث يكون المطلوب بالذات واحدا وانما يحصل الاختلاف في حالين بالعرض
والمطلوب بالمستقيم هو الحيز ولا يطلبه المستدير على انه لو طلبه لم يكن اذا كان الجسم في حيزه واما الكل
فاذا كان التركيب امتزاجيا ففي كل من بسائطه مبدء ميل مستقيم لجواز زواله عن موضعه فلا
يكون في شيء منها مبدء ميل مستدير والمركب من حيث هو مركب يتبع البسائط في الزوال عن الحيز
فلا يكون فيه مبدء ميل مستدير طباعي بل ان استدار فبالقسر فعن نفس انما تحرك بقصد **اقول**
لا يجوز ان يجتمع في جسم بسيطا او مركب مبدءان متغايران بالذات او مبدء واحد بالذات لميلين
طباعيين مستدير ومستقيم واما اذا كان احد الميلين غير طباعي فجائز كان المستدير حيوان بقصده مع
ان فيه مبدء ميل مستقيم لثقله وانما لا يجوز ذلك لان المستقيم يقتضي ايصال الجسم واجزائه الى حيزه
الطبعي باقرب الطرق وهو الخط المستقيم والمستدير يصرفه عنه فهما متنافيان فيمتنع ان يكون في بسيط
قوة على متنافيين فان قلت التنافي انما يوجب امتناع اجتماعهما لا امتناع ان يثبتا وبانه
يقتضيهما مبدء بعينه في حالين مشروطين متنافيين كما ان الجسم والميل المستقيم بطباعه يتحرك بطباعه
الى حيزه فيسكن اذا وصل اليه قلت هي ان الاثرين المتنافيين انما يصدران عنه طباعيين و
الطباع مبدء ذاتيا لهما اذا كانا بالغاية طبيعية ذاتية كالحيز الطبعي للحركة والسكون الطبعيين و
الغايات الطبيعية الذاتية لا تتنافي والغاية في الميل المستقيم هو الحيز الطبعي والمستدير لا يوصل اليه
فلا يكون غاية له على انه لو كان غاية المستدير هو الحيز لم يستدر الجسم وهو فيه فغايتان لم تتنافيا

١٥٥

غاية المستقيم ابتناج الميلان الى الغايتين معا مع تمانعهما وان تنافيا لم يكن احد الغايتين طبيعية فكذا

الميل الذى بازائها هذا كله فى البسيط واما المركب فلمتوهم ان يجوز ذلك فيه فعدم امتناع تخالف

القوى وتمانعها فيه والحق ان المركب ممتنع فيه ايضا لان التركيب الحقيقى انما يكون بالمزج وذلك

انما يتاتى فى البسائط يجوز على كل منها ان يزول عن حيزه حتى ينتقل هو الى حيز غيره او غيره الى حيزه

فانها لم يخل عن بعض حيزه ولو بالتكاثف لم ينتقل غيره الى حيزه فلا بد فى كل منها من مبدء ميل

مستقيم فلا يكون فيه مبدء ميل مستدير واذا جاز على البسائط الزوال عن الحيز جاز على المركب

لان حيزه لا يكون خارجا عن احيازها وكل من الاجزاء يجوز ان ينتقل عنه طبيعيا كان له او غريبا و

زوال جزء عنه يستلزم زوال الكل ولا ريب انه بعد الزوال يجوز بالقياس الى كل من البسائط

دون المركب فانك قد علمت ان المركب انما يقتضى الحيز باعتبار قوى البسائط وما تقتضيه

مزاجها الا بقوة مستانفة فلاح ان المركب من حيث هو مركب ايضا يجوز زواله عن حيزه ففيه

ايضا مبدء ميل مستقيم فلا يجوز ان يكون فيه من هذه الحيثية ايضا مبدء ميل مستدير قلت

الفصل فما ثبت فى طباعه الميل المستدير لا يكون فيه ميل مستقيم كالافلاك وبالعكس كالعناصر

فالحركات بحسب الجهات الطبيعية اما حول الوسط او عنها واليها واقدم هذه الاصناف بل الحركات كلها

هى المستديرة اذ الكمية لا تتناهى الا مع الحيز المستقيمة فلا تكون الا متناهية مثلها لتناهى الابعاد ووجوب

الوقوف بين حركتين مع الاستحالة ايضا لا تكون الا بين ضدين فلا يكون شئ من هذه الاحادثة

بالشخص فيكون مسبوقة بمدة والمدة تفتقر الى حركة سرمدية بعينها فلا تكون الا مستديرة و

يجب ان يكون المحرك لها واحدا انما يفعل بارادة دائمة ويكون المتحرك بها اسبق الاجرام

وتحدد به جهات سائر الاجسام اقول كانك قد تنبهت على ان الافلاك المحددة للجهات

لما جاز عليه تبدل الاوضاع فلا بد فيه من مبدء ميل واذ لا يجوز عليه الانتقال

من حيزه فلا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فانما يكون فيه مبدأ ميل مستدير واما سائر الافلاك فلما ثبت
بالارصاد تحركها بالاستدارة ولا قاسر هناك فلا يكون فيها ايضا مبدأ ميل مستقيم واما ما في جوفها من
العناصر فتتحرك بالطبع اما عن الوسط اي المركز وذلك كالنار والهواء او اليه كالماء والارض فالحركات
التي تختلف بها الاشارة الى الشيء او الى اجزائه اعني الحركات الوضعية والاينية ثلثة اصناف
حول الوسط وعنه واليه فان اعتبرت الجهات بالعرض يزيد الحركات على هذه العدة ولكن لا يكون طبيعية
ثم ان المستديرة هي اقدم هذه الاصناف بل الحركات مطلقا لان الاينية المستقيمة وكذلك الكمية
المستلزمة لها لا تتصل الى لا نهاية وذلك لوجوب تناهي الابعاد وضرورة الوقوف بين كل
حركتين في اتجاه راجعة او منعطفة فلا يوجد في الجنسين حركة شخصية دائمة وكذلك الاستحالة لانها انما
تكون بين الضدين وبالجملة فكل من الثلثة لا تكون الا حادثة باشخاص كل حادث كما سيأتي مسبوق
بمادة ومدة والمدة لدوام اتصالها الشخصي تفتقر الى حركة دائمة شخصية ولا يكون ذلك الا المستديرة
ووجب ان يكون السبب المحرك لهذه الدائمة واحدا انما يفعل بارادة دائمة لا عن انبعاث قصد
ويكون المتحرك بها هو بالطبع اسبق الاجرام ويتحدد بها جهات الحركات الطبيعية المستقيمة لسائر
الاجسام قلت الفصل الثاني في الحركة العرضية وهي ان يلزم الشيء للزوم مقارنته لمتحرك
تغيرا في اين او وضع غيرا وليس له في كم او كيف غير عارضين له بالذات وذلك على نحوين احدهما
ان يكون المتحرك بالعرض في حيز شيء بان يتحرك فيه بالذات في الاين كالجسم المحمول
في الصندوق وفي الوضع ككرة محوية لاخرى وتكون مخالفة لها في المركز او ملتصقة بها نحو [illegible]
المسامير او بالطبع كان تكون ساكنة في نفسها يلزم اجزائها المفروضة امكنتها الطبيعية من سطح
الحاوية ككرة النار مع الفلك او متحركة على محور غير محورها فيلزم قطبا با موضعهما من الحاوية فتحركها
بحركتها ككرة الثوابت مع الاطلس وثانيهما ان لا يكون من شانه ذلك كالصور والاعراض

يوصف بالعرض بحركة الجسم او الجسم وصف بحركته ولهذا الموضع بالذات تبعية الجسم لكن التعويل ان محل

باختصار قوله وهذا وقد عينا اولا من الكلام في الحركة التي تكون على طباع الجسم فيجب ان يتكلم في

التي تكون لا على طباعه اما بالعرض او بالذات ولنقدم الكلام فيما بالعرض فنقول الحركة العرضية

هي ان يكون الشيء محمولا في شيء ... فاذا تحرك تغير في اينه او وضعه او كمه او كيفه غير خارج عن

... ولا يتسلل عليه ... فيقال انه متحرك بالعرض ويعرض له بالذات ... فيقال انه متحرك

فيه بالعرض كالحجر ... وضعه الاول ... كمه او كيفه العارضين له بالذات ... على التحريك ... ان المتحرك

بالعرض في جنس من مقولة شيئا بذاته ... الحركة بالذات في ذلك الجنس وذلك بان يكون يعرض لها

بالذات شيء من ذلك الجنس كالاين والوضع ... محمول فيه قد فارق اينه او وضعه

مثلا وهذا لازم له فيلزم ان يقع له لاجل حركة ما هو فيه حصول في جهة تقع اليها اشارة غير الجهة التي كان

تقع الاشارة اليه او على وضع بالقياس الى الجهات غير ما كان اولا فان المحمول في الصندوق

فان ... الاول هو الصندوق وهو غير مفارق له ولكن تبدل الاشارة اليه بتبدلها الى الصندوق

واما في الوضع فكرة محوية بكرة اخرى تتحرك بحركتها وذلك ظاهر فيما اذا كان بينهما التصاق ...

او مسامتة ... كانت المحوية خارجة المركز فتحصل في قطعتين ... وتخين ... قطعتان ...

من المحوية فالمحوية ساكنة كانت في نفسها او متحركة لا بمثل حركة الحاوية يجب ان تتحرك بحركة الحاوية

وان خالفت الحاوية عن الحركة واما اذا كانت موافقة المركز فساكنة كانت او متحركة لا ...

في الحركة فكيف يلزم من حركة الحاوية حركتها بالعرض ... تستشكل حركة النار مع الفلك ... فيقال

انها لا تكون عرضية لموافقتها مع الفلك في المركز بل انما قسرية فيلزم ان تكون قسرية دائمة او

طبعية والعيان عدة ... طبعية للنار فيلزم ان يكون ميلان مستديرا ومستقيم طبيعيين لها و

اللازمان باطلان عندكم والجواب انها عرضية وذلك لان الاجزاء المفروضة في الفلك او النار ...

وان كانت متشابهة في الطبع الا انها تختلف في النسب لوقوعها بين قطبين بالقرب والبعد فكل جزء منها
من الهناء قد تعين جزء من الفلك كالمكان الطبيعي له لانه الاقرب اليه بالفعل دون غيره وهو يتحرك بالتبع
الى مكانه الطبيعي ويسكن عنده ولهذا اياه متصلا بالتصاق طبيعي وغير ملتصق منه يلزم من ذلك الالتصاق بالعزم
والمسامير فاذا تحرك الآخر ان لزمه تبعيه بالطبع يتمكن فيه حافظا لما يلائمه وليس له شعور بانه لم
فاتى عليه جزء آخر به يكون هذا ايضا صالحا لان يكون عليه مكانا طبيعيا له كما كان للاول قال الشيخ ولو كان الماء
وهو في الهواء مصيبا الترتيب الطبيعي الذي بيناه قبل مع اصابته الموضع الطبيعي حتى لم يبق فيه مجال ان يحصل ولا
اختلاف اجزاء ما يقوم عليه من الارض المكان يتبع حركة الهواء في اي الجهات تحرك لكن الماء ليس مصيبا اكثر الامر
المكان الطبيعي على الوجه الذي هو طبيعي بل في اكثر الامر انضغاط بعد الى السفل واختلاف في بعض اجزائه
من تحت واذا تبع الحركة الهوائية تبعتها اجزاؤه العالية في كثير من الامر على سبيل التموج واما سافله
فيعرض لها السبب المقول فيعرض من ذلك كالتموج الجوالها مصيبا المكان الطبيعي على الوجه فيحقق
عليه وهو مع الالتصاق بجبل من الجبال قد عرض لها تموج بسبب الجبال والرياح امر واقع تميز اتها في جزائه
انتهى وقد يستشكل بعد الحركة كرة الثوابت مثلا مع حركة الفلك الاطلس اذ لا يمكن ان يقال هناك ان
كل جزء من السافل يلزم جزءا من الاعلى بالطبع كيف وهو يتحرك بنفسه بحركة ويستبدل مكانه جزء غيره والتقصي
عن هذا ما اشار اليه الشيخ في البقية من النجاة ان محور حركة الكرة الباطنة واذا لم يكن على محور الحاوية
بل هو واقعا على نقطتين اخريين هما قطبا حركة الباطنة ويلزمان من الحاوية موضعهما فيزولان مع الهما
يلزم ان يتحرك الباطنة مع حركة الخارجة وتتحرك بحركتها نفسها ايضا وثانيهما ان يكون المتحرك ليس من
شانه ان يتحرك بالذات فيما يقال انه متحرك فيه بالعرض وذلك بان لا يكون هو الموضوع الاول
لجنس ما يقال انه يتحرك فيه لكنه اما ان يكون متحدا بالموضوع اتحادا بالاتفاق كالصنم يقال انه متحرك
واما المتحرك بالذات هو الجسم غير انه اتفق انه كان جسم صنما واما ان يكون مباينا له بالحلول في الجسد الا انه مقارن

لا كمقارنة جسم لجسم بل كمقارنة الصورة او العرض له فيصير له بسبب الحيز تخصص بالاشارة الوهمية
الكلية واجزاء كاجزاء الجسم واين كاينه ووضع كوضعه فاذا تبدل شئ من مكان الجسم او وضعه بالانتقال
لذلك الشئ ايضا انه انتقل في الاين او الوضع والنفس اذا كانت منطبعة تحرك بالعرض بحرك البدن فان
لم تكن منطبعة لم تتحرك بحركته وكونها بالعرض ثم انه يقال للنفس المنطبعة انها تنتقل بالعرض بنقلة البدن ولا يقال
انها تسود بسواده وتتشكل بشكله ويطالب الفرق والجواب على ما ذكره الشيخ ان التحقيق المحض لا يفرق بينهما
الا ان الجمهور يحكمون بانه اذا زال الجسم عن اصابة اشارة ما زال باسره فصار اليه اشارة اخرى تخصه
ولو كان الشئ غير محسوس مثل السواد فاذا استقر في الجسم لم يوجبوا حصوله فيما يقارنه اذا كان غير محسوس
كانهم يوجبون التحيز لكل موجود ولا يوجبون السواد الا لقابله وعلى ما ذكرنا من القسمين في الحركة الاينية
والوضعية قس الكمية والكيفية فقد يقال للشئ انه يسود بالعرض اذا كان الموضوع للسواد ليس هو هو
بل جسم آخر يقارنه او يخالطه او جسم هو عرض فيه او جسم هو هو في الموضوع وليس هو هو لاعتبار كقول
القائل ان القار يسود وليس الموضوع للسواد هو الجوهر مع القارية بل اتفق ان كان موضوعه بدن
نبار على ان وصف الجسم ايضا بانه يسود كانه ليس بالذات بل الموضوع الاول للسواد شئ فيه لا يجرد وهو
السطح وكذلك يقال ان السواد نمو لكونه في الجسم النامي والقار نمو وليس الموضوع للنماء هو الجوهر
ماخوذا مع القارية قلت فصل واما القسرية وهي ما تكون عارضة لذات المتحرك من خارج
فالاولى منها بهذا الاسم ما لا يكون الى غاية طبيعية وهي اما ان تكون خارجة عن الطبع غير مضادة كما في الحجر
المجرور على الارض او مضادة كما في المرمي الى فوق والمكانية منها تكون بالدفع وبالجذب واما
حركة الحيوان فبالعرضية اشبه والتدويرية القسرية مركب من دفع وجذب والدحرجة تكون من سببين خارجين
او من ميل طبعي مع دفع او جذب قسري والسبب فيما يكون من القسرية مع مفارقة قوة تفيض على
المتحرك باعداد المحرك وهي تشتد الى الوسط ثم تفتر حتى تفنى ومن السبب في ذلك ان تلك القوة

القوة تأخذ في الضعف بمعاوقة الطبيعة مع معاونة المحركات لها لكن التسخن المستفاد من الحك
لتلطيفه الهواء المخروق وأيراثه سرعة النفوذ يورث الاشتداد في الحركة فما لم يسترح القوة
بعد تدارك التسخن ما يفوت بالضعف بل يوفر فاذا استرخت جدا لم يف التسخن بذلك
على انه يضعف بها ايضا لضعف القوة والحك وان اشتد استعداد المرمي له ويذكر
بها التي من تلقاء المتحرك ويراد بها التي لا تكون من سبب خارج ويكون لموضوعها ان يتحرك
بطبعه حركة غيرها فتدخل فيها النباتية والحيوانية دون الفلكية او التي تصدر عن ارادته
فتخرج النباتية وتدخل الفلكية او التي له ان يتحرك بها اذا شاء فان اكتفى بذلك فكذلك
وان زيد وله ان شاء ان لا يتحرك لم تدخل الفلكية **اقول** الحركة القسرية كما عرفت
ما تكون عارضة بالذات للمتحرك بها لكن من سبب خارج وهذا يشمل ما اذا كانت الى غاية
طبيعية عن سبب خارجي لكن هذه ربما تسمى طبيعية لكون الغاية فيها طبيعية والاولى ان يسمى
القسرية ما لا يكون الى غاية طبيعية وحينئذ فاما ان تكون خارجة عن الطبع غير مضادة
لما بالطبع كحركة الحجر المجرور على بسيط الارض او تكون مع خروجها عن الطبع مضادة
لما بالطبع كحركة الحجر المرمي الى فوق ثم القسرية كما تكون اينية تكون كيفية كتسخن الماء
وكمية كذبول المرضى ووضعية كدوران الرحى والتشكل فيما يختلف بها الاشارة الى
الشيء او اجزائه اعني الاينية والوضعية فنقول الاينية تكون بالدفع وتكون بالجذب
واما التي بالحمل فان كان المحمول لم يتغير اينه الحقيقي اصلا كالمحمول في الصندوق
فالحركة عرضية قطعا وان كان قد تغير اينه كالمحمول على اليد او السفينة فان بعض
اجزاء اينه كما يلاقيه من سطح اليد او السفينة لم يتغير بهذه الحركة وانما عرضت الحركة
تبعية عروضها لهذا الجزء من اينه فلعله لذلك قال الشيخ واما الحمل فهو

بالتحريك العرضي اشبه شيء من نحو المجرور يتخيل كأنه محمول متحرك بالعرض وانما القسر الحق في
المجذوب والمدفوع من غير ان يكون ذلك بتبعية حركة بالملازمة وذلك كالحديد المجذوب
بالمقناطيس وكالسهم المرمي والتحريك القسري على الاستدارة مركب من دفع وجذب
والدحرجة تكون من سببين خارجين ثم تكون من ميل طبعي مع دفع او جذب ثم انهم اختلفوا
فيما يكون من القسرية بان يفارق المتحرك المحرك كحركة المرمي والمدحرج فالحق ان
السبب فيها قوة يستفيضها المتحرك باعداد المحرك اياه لقبولها وتلك القوة تكون
يكون اشد واضعف وتثبت مدة قاهرة للطبيعة الى ان تبطلها الطبيعة بمعاونة المصاكات
مما يماس المتحرك وينخرق به وذلك لان الحركة لا بد لها من سبب موجود معها
وليس هناك حركة دافعة او جاذبة او حاملة من جسم آخر يدوم حركة المرمي
بدوامها وتنقضي بانقضائها فهو اذن قوة في المرمي وليست طبيعة ولا ارادية فهي
قسرية مستفادة باعداد القاسر لا بمجاورته والا لانبتت حركة السهم بهلاك الرامي
والمخالفون منهم من توهم ان الحركة والاعتماد يعني الميل من طبعهما ان يتولد بعدهما حركة
واعتماد وهؤلاء لا يمنعون ان يعقب الحركة سكون ثم يتولد عن الاعتماد حركة وهو شنيع
جدا فان الحركة الاولى ان كانت علة للثانية بان توجد وجب ان توجد الاولى
مع الثانية وان كانت بان تعدم وجب دوام الثانية لدوام عدم الاولى وان كان
بسبب هو الاعتماد الاول فان كان باقيا فكيف يطرأ السكون مع بقاء سبب الحركة
ولا مانع وان انعدم كما انعدمت الحركة الاولى فالكلام فيه كالكلام فيها ومنهم
من زعم ان الهواء المدفوع يرجع الى خلف الرمي او يتبع بذلك الشيء بقوة ويضغط
ما امامه وبه يحرف شيئا فان الهواء ينحرف اي يتحرك بسبب حركته الى قدام

عند الالتيام حتى انضغط ما امامه الى قدام ومنهم من ظن ان الدافع يدفع الهواء والمرمي لكن
الهواء اقبل للدفع فيتحرك اسرع ويحدث حركات تشايعه في اجزاء الهواء قدما والسهم
موضوع فيها فينجذب معها وليس بمستبعد ان تبلغ قوة حركة الهواء الى ان تحمل الحجارة
فان من الجبال ما اذا صيح فيها ربما انحطمت اركانها واندكت اقبيتها والرعد يهد الابنية
المشيدة ويقلع الجبال وربما يحتال بفتح القلاع المبنية على القلل بتكثير البوقات ومنعوا لابد
رسوا ابدا رحله فلم يأتوا بشيء فان الكلام في الهواء كالكلام في المرمي لان الحركة التي
يقولون بها في اجزاء الهواء قدما ان كانت في جزء بعد جزء كان المتحرك قد تحرك
بعد سكون المحرك وقد قضوا فيما مر بامتناعه والحركات في تلك الاجزاء معا فاما ان تكون
حين تحرك المحرك الاول وتثبت بعد فيجب ان يقف السهم عند سكون الرامي او تكون موجودة
بعده فيعود المحذور ثم اذا كانت حركة السهم انما هو بحركة الهواء والهواء يحتبس عن الامور القائمة
في وجهه فكيف ينفذ السهم في الحائط فان كان الهواء الذي يلي نصل السهم يحتبس والذي
يلي فوقه يكون بعد على قوته كان السهم اسبق من الهواء وقد كانوا جعلوا الهواء اسبق ثم ما بال هذا
الهواء يحمل السهم والاشياء التي يتفق حصولها فيه بضيق السهم سبب فيه ولا يحملها وما بال الرياح
التي اذا هبت على اغصان الشجر مثلها لا تحمل السهم لو وضع فيها واعلم ان حركة المرمي
تشتد في الوسط فتشبث بذلك القائلون باندفاع الهواء زاعمين انه لو كانت العلة هي
القوة المستفادة من المحرك لكانت قوية في ابتداء وجودها والحركة شديدة ثم كانت تاخذ في
في الانسلاخ ولم يكن للاشتداد بعد الابتداء وجه واما اذا كانت العلة هي اندفاع
الهواء فالوجه فيه ان الهواء يتلطف بالحركة ويزداد سرعة انخراقا لما ينفذ فيه من

الهواء الناقل للرمي وليس بشيء بل الاشكال على فرض القوة ليس باشد منه على فرض
اندفاع الهواء فانه لو كان ذلك لاستفادة الهواء لطافة وتخلخلا بالحركة فان كان المعتبر
هو تخلخل الهواء الحامل فكيف يصح ذلك والهواء المتخلخل اولى بان لا يفعل عنه المنقول فيه
لانه يصير اكبر حجما واضعف قواما وهو كذلك يكون ابطأ حركة مما هو تخلخلا فيه اذا فرض تحريكهما
بقوة واحدة وان كان المعتبر هو تخلخل الهواء المنفوذ فيه فمن اين كان التخلخل في
الوسط اقوى وانما يكون ذلك لو دامت المحاكة على شيء واحد فانه يكون مع المحاكة
التسخن بطول المزاولة فيكون اقدر على التلطيف والمحكوك ايضا يشتد سخونته فيكون الطف
واقبل للخرق وههنا لا الحاك واحد ولا المحكوك بل على توهمهم يجب ان يتحرك الهواء المسلبة
مدفوعة قدما ويكون كل جزء يفرض حاكا بعينه المحكوك بعينه وتنقيح ما ذكره الشيخ في هذا
الاستبداد على فرض القوة ان القوة تاخذ في الضعف بمعاوقة الطبيعة مع معاونة المصاكات
لها لكن التسخن المستفاد من الحك لتلطيفه الهواء المخروق وايراثه سرعة النفوذ يورث الاشتداد
في الحركة فما لم تسترخ القوة بعد يتدارك التسخن ما يفوت بالضعف بل يوفر فاذا استرخت
جدا لم يف التسخن بذلك لكثرة ما يفوت بالضعف على ان التسخن ايضا يضعف حينئذ
بضعف القوة والحك وان كان تمام الحك على المرمي يستدعي اشتداد استعداده للتسخن ونذكر
بعد القسرية الحركة التي تسمى ما من تلقاء المتحرك وتختلف فيها اختلافا يرجع الى التسمية فمنهم من يريد
بها الحركة التي لا تكون من سبب خارج ويكون لموضوعها ان تتحرك بطبعه حركة غيرها فعلى هذا
تدخل الحركات الصادرة عن النفوس النباتية والحيوانية في ابدانها اذ لابدانها ان تتحرك كذا
طبيعة الى جهتها تقتضيها على حسب التركيب وتخرج الحركة الفلكية ومنهم من يريد التي تصدر
عن ارادة المتحرك بها اي ارادة النفس المتعلقة به وهذه بعينها ما سميناها ارادية فتخرج النباتية وتدخل

١٦٤

وتدخل مع الحيوانية الفلكية ومنهم من يد بها التي ان يتحرك بها اذا شاء فان اكتفى بذلك
يخرج منها النباتية وتدخل مع الحيوانية الفلكية كما في المعنى الثاني وان زيد على ذلك قيد
آخر اعني وان يكون له ان شاء ان لا يتحرك لم تدخل الفلكية **قلت الفصل** اذا ابتدأت معا
حركات مختلفة في السرعة ثم انقطعت معا فبين ابتدائها وانقطاعها متسع وامكان ان يقطع كل من
مسافاتها المتفاوتة وامثالها بحركة قطعت بها او مثلها واذ هو امر واحد اتفقت فيه الحركات
المختلفة بالسرعة والبطوء الواقعة في مسافات متفاوتة لمتحركات ربما تكون مختلفة المقادير
لا يكون نفس الحركة وسرعتها وبطوئها ولا المسافة او مقدارها ولا المتحرك او مقداره واذ
هو يقبل الانقسام انقسام المسافة فهو مقدار او ذو مقدار فذلك المقدار هو المتسع بالذات للسالك
الحركات وذو الاجزاء المفروضة فيه لا تكون مجتمعة البتة والا لاجتمعت اجزاء الحركات فهو غير قار
فيكون ماديا لحدوث اجزائه ولا يكون عن مادة بل فيها اذ غير القار بالذات انما هو في المادة
لا المجموع ولا يكون مقدار المادة لما مر بل لهيئة فيها لا تقاره والا قرت بدون تقدرها بل بغير قارة
وهي الحركة ليست الا فهو مقدار الحركة المتصلة اتصال المسافة تتبعها في الانقسام الى متقدم
ومتاخر لكن المتقدم والمتاخر في المسافة يجتمعان ويتقلبان بخلاف الحركة وكما ان الذي هو
باتصاله مقدار للحركة فهو عددها عند انقسامها الى متقدم ومتاخر لا يجتمعان لا ينقلبان
واعلم ان القبلية والبعدية اللتين انما البعد فيهما عند فوت القبل لا تقالان في الثابتات
اذ لا فائت هناك ولا لاحق بل انما تقالان بالذات في هذا المقدار المتصرم المتجدد فانه
اذا فرض فيه حدود فانقسم الى اجزاء وقيس بينها يكون قبل وبعد هذا وانها لا قبلية وبعدية
زائدتين عليها وفيما سواه من التغيرات والمتغيرات بواسطته حتى اذا قيل فيها ان هذا قبل
وذاك بعد يعني ان هذا في زمان قبل وذاك في زمان بعد ولولا ذلك لكانا بالعكس

او معا وهذه المعية الزمانية ثابتة لها بين متاخذها اعني كونها فيه دفعة وبعضها مع بعض في كونها فيه تدريجا واستمرارا اعني كونهما فيه وليس كل ما وجد معه فهو فيه كما انا مع الخردلة ولسنا فيها بل نحن فيه اولا اجزاؤه وحدوده ثم الحركات ثم المتحركات واما الثابتات فليست فيه اذ قيست معه او مع ما فيه كان لها ثبات مع ثباته وثبات ما فيه وتسمى هذه الاضافة دهرا فيكون الدهر محيطا بالزمان واما اضافة الثابتات بعضها مع بعض فتخص باسم السرمد **اقول** اذ قد فرغنا من مباحث الحركة فجدير بنا ان نتكلم في الزمان اذ هو من عوارضها ولنقدم تحقيق الحق فيه وفيما يتعلق به ثم نلتفت الى توهينات طعن بعض من صنف فيه قبل نضج الفلسفة وحل شبهات دعت اليها فنقول اذا ابتدأت معا حركات مختلفة في السرعة والبطوء ثم انقطعت معا فلا جرم تقطع المتوسطة مسافة اعظم ازيد منها والبطيئة انقص فتبين بهذا ان لهذه الحركات ولانقطاعها متسع تقطع كل من المسافات المتفاوتة وابتداء لها الحركة قطعت بها او مثلها يمكن فيه ذلك لا يمكن فيه قطع مسافة السريعة بالبطيئة و اما مسافة البطيئة فقطعها فيه بالسريعة وان كان ممكنا لكن لا على سبيل الانطباق على تمامه بل في بعض من قطعها في تمامه فهذا المتسع ربما يعبر عنه بالامكان هو امر واحد اتفقت فيه الحركات المتفقة المختلفة بالسرعة والبطوء الواقعة في مسافات متفاوتة القائمة بمتحركات ربما تكون مختلفة بالعظم والصغر لا جرم لا يكون نفس الحركة او سرعتها وبطوءها ولا المسافة او مقدارها ولا المتحرك او مقداره ثم انه مع وحدته في نفسه يقبل الانقسام الى انصاف وانصاف انصاف لا الى نهاية تكون بازائها انصاف الحركات وانصاف انصافها الواقعة في انصاف المسافات وانصاف انصافها فهو مقدار او ذو مقدار فان كان مقدارا فهو المطلوب وان كان ذا مقدار فذلك المقدار لا يكون للمتحرك ... فيه ... فهو اذا مقدار بالذات يتسع لتلك الحركات ليس لشيء من ذلك ... وهذا المقدار يكون اجزاؤه المفروضة فيه غير مجتمعة بل يكون جزء منه سابقا وجزء لاحقا

اذ لو اجتمعت لاجتمعت اجزاء الحركات الواقعة فيها فهو غير قار وكل جزء منه حادث فلا يكون

بريا عن المادة بل لا يكون ايضا عن المادة اي مركبا من مادة وهيئة في الحال فيها جوهر اكان او عرضا

واما في المادة اي هيئة فيها لكن المتجدد بالذات لا يكون مجموع المادة والهيئة بل هو الهيئة فقط

فهو اذن مقدار في مادة فاما ان يكون مقدار المادة فيعظم او يصغر به المادة وقد عرفت

بطلانه او الهيئة فيها ولا يجوز ان يكون مقدار الهيئة قارة لاستحالة قرار الشيء بدون مقداره

بل الهيئة غير قارة وهي الحركة ليست الا فاذن هو مقدار الحركة فهذا هو ما صنا لنا المعبر عنه بالزمان

فان قيل اولا ان كان المراد بمعية الحركات الثلث في الابتداء والانقطاع هو المعية الآنية او الزمانية

اعني كون الابتداءات في آن او زمان واحد وكذا الانقطاعات فالبيان دوري والا فالامكان

غير ظاهر بين حتى ينظر فيه وثانيا ان استحالة قرار الشيء بدون مقداره ممنوع فان الجسم النامي او المتخلخل قار

مع عدم قرار مقداره حيثما ينمو او يتخلخل وثالثا ان انحصار الهيئة الغير القارة في الحركة منقوض بما يكون

فيه الحركة فانه ايضا هيئة غير قارة اذ المتحرك حيثما يتحرك اينا او وضعا او كما او كيفا غير مستقر

فيه فالجواب اما عن الاول فهو ان المعية هي الاجتماع في الحصول تصورها وكذا التصديق بها

فطري لا مجال للامتراء فيها او يماري ومرجعها والامكان ما ذكرت لكنه مع ذلك بما لا يتمارى يماري

وجود الزمان المجهول للاذهان عندنا فيرام الايقاظ او الافهام بما يبتني على تلك المعية لا سيما وهناك من

يعترف بالآن دون الزمان فيقام عليه الحجة بالمعية الآنية على وجود الزمان على ان العمدة في

المقصود وبهذا البيان هو تحصيل ماهية الزمان اما انيته فان اريد بها ثبوته في نفس الامر بمعنى

تميل واحد من الاوهام سواء كان ذلك بوجوده بنفسه في الاعيان او بوجود راسمه هناك فكانها

غنية عن التجشم للاثبات والمنكرون ان جحدوا بها فقد استيقنتها انفسهم يتقربون بها حيث لا يعدون يستنهم

حيث يقسمون الزمان الى الساعات والايام والشهور والاعوام ويضبطون ازمنة الوقائع

١٦٧

والمعاملات ويتمنون طولا في مدد الاعمار لا لقسمهم وقصرا فيها للعداوة وان اريد بها تحقيقه
في الاعيان فلا يفي به هذا البيان بل سيلوح في ذلك ان شاء الله تعالى بنظر ادق واما عن الثا
لث فبما اقول من ان المراد بالقرار ههنا هو اجتماع الاجزاء وبعدم القرار خلافه ولا ريب في امتناع
قرار الشيء بدون مقداره بهذا المعنى ولا في انحصار عدم القرار في الحركة وما يتبعها واما عدم القرار
فيما فيه الحركة من الكم وغيره فانما هو بمعنى تقضي الانواع او الافراد وتجددها بحيث يكون في كل ان يفرض
في زمان الحركة نوع او فرد لم يكن قبل ولا يكون بعده يكون في ذلك الان حاصلا بجميع اجزائه ان تصور
له اجزاء فانحسمت الشبهتان ثم اعلم ان الحركة وان كانت متصلة لانطباقها على المسافة المتصلة فقد
يعرض لها انقسام الى المتقدم والمتاخر بانقسام المسافة اليهما فان المتحرك في مسافة انما يقطعها اخذا
من مبدأ الى منتهى فاذا فرض بين المبدأ والمنتهى حد ينقسم به المسافة ويكون شطر منها متقدما يلي المبدأ
وآخر متاخرا يلي المنتهى فينقسم الحركة ايضا الى متقدمة هي في المتقدم من المسافة ومتاخرة هي في المتاخر
منها لكن المتقدم والمتاخر من المسافة يجتمعان في الوجود وايضا يمكن ان يصير المتقدم منها بعينه متاخرا
والمتاخر متقدما وذلك بان يفرض الحركة متبادلة مع الاولى في المبدأ والمنتهى ولا يمكن ذلك في
الحركة فان المتقدمة لا تجتمع مع المتاخرة ولا تصير المتقدمة متاخرة والمتاخرة متقدمة فالتقدم والتاخر
في الحركة وان كانا بازاء التقدم والتاخر في المسافة يكون لها من جهة ما هي الحركة خاصية ليست
لها من جهة ما هي المسافة وذلك لكون الحركة متقضية متجددة بخلاف المسافة فالحركة يلحقها عدد
من حيث انها في المسافة تقدم وتاخر فان الجزء الواحد من الحركة يعد الاجزاء كما ان الواحد من الناس
يعد العشرة منهم فتحصل ان الزمان هو مقدار الحركة ما دامت متصلة وعددها اذا انقسمت
الى متقدمة ومتاخرة غير مجتمعة بسبب انقسام المسافة الى المتقدم والمتاخر لا بانقسام الزمان اليهما
حتى يلزم الدور بل البيان بما ظهر ان الاتصال اصلي والانقسام عرضي ثم ان الفلاسفة المثبتين لوجودها

١٦٩

ان القبل فائت والبعد لاحق غير موجود مع القبل لا يمكن القول بها في الامور الثابتة من كل وجه اذ لا
فائت هناك ولا لاحق بل انما يقال ان فيما فيه تجدد وتغير فيقول عرضيا اولا وبالذات
انما هو لهذا المقدار واتحيزه بعين الحركة والمتحركات فانما يقال ذلك فيه بالعرض فذلك لانه لو كان
قولهما في الاجل شيء آخر فذلك الشيء ايضا آخر ينتهي اليه لفحص آخر الامر هو لذاته يكون قبل وبعد
ويكون قبول اية قبلية وبعدية تعرض في هذا المقدار على حسب القسمة التي لا تقف الى نهاية
انما هو بالذات لذلك الشيء لا محالة وذلك الشيء هو الذي يقع فيه امكان الحركات على النحو
المذكور توعا اوليا فيكون ذلك الشيء هو المقدار المقدر بالذات للامكان المذكور ويكون هو
الزمان الذي نحن فيه فانا انما جعلنا الزمان اسما للمعنى الذي هو لذاته مقدار الامكان المذكور
ويقع فيه فلك الامكان توعا اوليا فاذن قبول القبلية والبعدية للزمان لذاته وتصوير ذلك
ان الزمان هو مقدار اللاقرار واتصال التقضي والتجدد وهو لكمان متصلا في نفسه ليس فيه اجزاء
متمايزة بالفعل لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة المتصلة لكن ربما يتوهم فيه حدود فينقسم في الوهم
الى اجزاء فح اذا قاس العقل بمعونة الوهم بعض الاجزاء والحدود الى بعض صادف بينها قبلية
وبعدية ولا يمكنه مع لحاظ معنى الزمان وهوية الاجزاء والحدود ان يتصور القبل بعدا والبعد
قبلا او المعية بينهما وجد السؤال بانه لم اختص ذلك الجزء او الحد بالقبلية وهذا بالبعدية باطلا مثل
السؤال في اجزاء المقادير وحدودها بانه لم وقع هذا الجزء بين الجزئين مثلا ولم اختص هذا الحد
بهذا الموضع اذ لا ارتياب في ان هوية ذلك الجزء او الحد لا تحصل بدون ذلك نحو من القبلية او البعدية
في اجزاء الزمان وحدوده نفس ذات الطرفين فيها قبل وبعد باعتبار وقبلية وبعدية باعتبار
آخر على نحو ما يقال في الفلسفة الاولى في اتحاد العقل والعاقل مثلا هذا واما غير الزمان
كالحركة مع آخر والانسان مع آخر فربما يكون احدهما موجودا ولم يوجد الآخر فيقال ذلك

انه قبل ولهذا انه بعد ثم لحق هذا وذاك موجود فيكون ان ح شيئين ثم يبقى ذلك مع زوال هذا
فيقال لذلك من هذه الجهة انه بعد والقبلية تحيل ان تبقى مع الحالة الاخرى فما حلت
المعية او البعدية الا وقد زالت القبلية وذات ذاك موجودة مع اختلاف الاحوال
فالقبلية معنى ليس له لذاته ولا ثابتا مع ثبات ذاته فليس هذا المعنى مجرد انه نسبة ذات
الى ذات هذا وكذلك ليعلم انه ليس المعنى الذي يقال به للشيء قبل مجرد انه نسبة وجود او عدم الى وجود
او عدم فان نسبة الوجود الى الوجود او العدم الى العدم او نسبة الوجود الى العدم او بالعكس
قد يكون قبلية وقد يكون بعدية والمنسوب من الوجود والعدم هو في الحالين وجود او عدم و
كذلك المنسوب اليه بل هو نسبة وجود او عدم مقارن امرا الى وجود او عدم مقارن آخر فيكون
الاول قبل والآخر بعد اذا قارنا ذينك الامرين وينعكس الحال ان تعاكسا مع ان الوجود والعدم
وجود وعدم في الحالين وهذا الامر هو الزمان والنسبة الى زمان فانكشف لنا ما قدمناه بان قوله ان انتساب
نسبة الى الزمان فيكون قبليتها لاجل الزمان هذا ما حققه الشيخ واتباعه من كرام العشيرة فان قلت
الزمان والحركة كلاهما غير قارين فاذا افرض فيهما اجزاء فبالضرورة يكون بينهما التقدم والتاخر
في الوجود اذ لا معنى لعدم القرار الا ذاك فما بال القبلية والبعدية كانتا بالذات للزمان دون
الحركة قلت الفرق بينهما اولا هو ان الزمان كم بنفسه فيقبل الانقسام لذاته واما الحركة
فهي متكممة لا كم فقبولها الانقسام لا يكون لذاتها فكيف تكون القبلية والبعدية المتوقفتان
على التجزية لها لذاتها وذلك ان الحركة حقيقتها كما عرفت انها كمال اول لما بالقوة او خروج
من قوة الى فعل وليس هذا المفهوم يوجب ان يكون هناك تعدد بين المبدء والمنتهى قابل للانقسام
حتى يكون الحركة منقسمة بالقوة فانا لو توهمنا ثلثة اجزاء لا تتجزى ويكون المتحرك على الاوسط
عندما يتحرك من الاول الى الثالث يكون له معنى الحركة وليس هناك اتصال بل انما

يعرف وجوب ان تكون الحركة على متصل بنوع من النظر فالاتصال عارض للحركة وذلك من جهتين
جهة المسافة وجهة الزمان اما اتصالها من جهة المسافة فلا يعني به ان هناك اتصالا للحركة سوى
اتصال المسافة والزمان حاصلا بسبب اتصال المسافة بل ان اتصال المسافة هو بعينه اتصال
للحركة بالعرض واما اتصالها من جهة الزمان فيعني به ان للحركة اتصالا قائما بها هو نفس الزمان ثم علة
اتصال الزمان هو اتصال المسافة لكن لا مطلقا بل بشرط ان لا يكون في المسافة سكون حتى
لو كانت مسافة متصلة يتحرك فيها المتحرك ثم يقف ثم يتحرك يكون هناك اتصال المسافة من غير
اتصال الزمان فاتصال المسافة لا من حيث اعتباره في نفسه بل من حيث انه مضاف الى حركة
وصارت به الحركة متصلة علة لاتصال الزمان يعني انه علة لذات الزمان الذي هو متصل واتصال
لا انه علة لكون الزمان متصلا فان ذلك امر ذاتي له وليس بعلة كذا حقق الشيخ واشياعه فان قلت
ما ذكر من عدم كون الحركة متصلة مسلم في الحركة التوسطية واما الحركة القطعية فلا نتصور لها الا متصلة
قلت سيعلم الفطن المتدبر فيما تلونا عليك انه ليس هناك حركتان متغايرتان في الوجود احدهما
التوسط والاخرى القطع بل طبيعة الحركة اعني كمال ما بالقوة مجردة عن الامتداد راسا ولو بالعرض
هي الحركة التوسطية ولا ينبغي ان يفهم من التجرد اشتراط عدم الاقتران في الوجود على ما هو مصطلح
المحدثين بل اشتراط عدم الدخول في الذات كما هو مصطلح السابقين وتلك الطبيعة من حيث
اختلاطها في الوجود بالاتصال العرضي وحصول العرض المقدار لها او للتقدر به هي الحركة
القطعية فالحركة التوسطية مما لا خفاء في كونها غير متصلة في ذاتها واما الحركة القطعية فالاتصال
الماخوذ فيها هو الاتصال العارض لطبيعة الحركة من جهة المسافة واما الاتصال الذي يعرض لها
بالذات وهو الزمان فخارج عنها فتمثل الحركة التوسطية مثل الطبيعة المائية مجردة عن الاتصال
والامتداد والذي لها بالعرض من حيث حلولها في مادة جسمانية متصورة بصورة جسمية متقدرة بمقدار

١٧١

وتمثل الحركة القطعية بمثل الطبيعة الآنية مخلوطة في الوجود بالامتداد والاتصال بالعرض من جهة تلك
الحلول الآن الحاصلة للطبيعة الآنية بالامتداد والاتصال بالعرض ونحاهو من جهة امتداد واتصال
حال في مادتها وامتداد الحركة واتصالها بالعرض انما هو من جهة امتداد واتصال في متعلقها
المسافة فلاح ان الحركة القطعية حقيقة اعتبارية ملتئمة من جزء موجود من الحركة التوسطية والاتصال
المسافي لا من جهة انه للمسافة بل من جهة انه للمتحرك فان قلت كما ان الحركة يحصل لها امتداد عرضي
كذلك المتحرك بسيلانه في المسافة المتصلة يصير كالممتد على ما سيجيء فيلزم ان يكون هناك في كل
نوع من الاجسام امر قار بازاء الحركة التوسطية وآخر ممتد غير قار بازاء الحركة القطعية فيكون في الانسان
انسان قار وانسان غير قار وكذا في المتحركات بالعرض كالنقطة والخط والسطح والسواد
والبياض قلت الامتداد الغير القار انما يحصل لكون الامر الذي يمتد في المسافة المتصلة قد زال
ما كان منه في حد عند كون ما يكون منه في حد آخر والكون في المسافة للحركة من حيث طبيعتها لا للمتحرك من
حيثية الحركة فزوال ما كان في الحد الاول عند كون ما يكون في الحد الآخر للحركة من حيث ذاتها وهويتها
هوية شخصية لكنها مع ذلك مبهمة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل اذ هي كون بين المبدأ والمنتهى ويكون
الحاصل منها في كل حد هو كونه في ذلك الحد بحيث لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد وقد زال عند
الكون في الحد الآخر فيكون المغايرة بين ما كان منها في الحدين الاول عند كون الثاني
انما هي باعتبار تحصل ما بها وفعليتها بالعرض واما المتحرك فهو من حيث ذاته على تحصل
وفعلية محققة يكون باقيا في المسافة لا يزول منه شيء ولا يكون آخر الا من جهة كونه في حد بحيث
لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد فيغاير نفسه من جهة كونه في حد آخر كذلك يزول الاول عند
كون الثاني لكن بجهتين هما جهتا تحصل الحركة وفعليتها لا جهتا تحصل ذاته وفعليته فتبصر
اعلم ان المتحرك حينما يتحرك في الاين مثلا فكما ان له امرا مبهما بين صرافة القوة ومحوضة الفعل كما مر تحقيقه فكذلك

فلذلك حركتها اي كونها بين المبدء والمنتهى ولا تظن ان ذلك هو بعينه اينها المبهم فان اينها المبهم هو

كونها بحيث يكون في اي آن يفرض في اين مخصوص سواء كان او يكون فيه في آن آخر

اولا واما كونها بين المبدء والمنتهى فمعناه كونها بحيث اي حد يفرض يكون فيه في آن ما لم يكن فيه قبل

ولا يكون فيه بعد اذ لو كان فيه قبل ويكون بعد لم يكن هناك مبدء ولا منتهى ولو كان فيه قبل

لا يكون فيه بعد فهو في المبدء لا بين المبدء والمنتهى وان لم يكن فيه قبل ويكون فيه بعد فهو في المنتهى

فاذا فرض آن في زمان الحركة يكون المتحرك في اين ما ويكون في ذلك تحصيل اينه المبهم بحسب فرض

الآن بل بحسب انفراض حد في المسافة بازائه ويكون كونه في ذلك الحد بعينه بحيث لم يكن فيه قبل

ولا يكون فيه بعد هو تحصيل حركته فلو فرض توقفه في ذلك الحد كان في ذلك تحصل اينه في الاعيان

وخروجه الى الفعلية الصرفة وتكون الحركة قد زالت لانها تحصلت ثم لعل الحركة من جهة امتدادها

واتصالها بالعرض بامتداد المسافة واتصالها يجب لها التقدر بالزمان ثم هي بحسب حالها في الشدة

والضعف من قبل حال المحرك في قوته وضعفه وحال الملاء المقاوم ان كان هناك ملاء مقاوم في سهولة

قبوله الانخراق وغيره وحال الجسم المتحرك في قوامه مثلا تتعين لها في تلك المسافة ان كانت متناهية

قدر من الزمان ثم الزمان يدخل في مشخصات الحركة ولا دور على ما سيجيء تحقيقه في العلم الا على

في علية الصورة للهيولى مع كون الهيولى مشخصة لها والصورة الجسمية السارية في الهيولى القارة

فيها تتقدر الهيولى بالعرض بمقدارها واما الحركة فاذ هي غير قارة في مادتها اعني الجسم المتحرك لا تقدر

الجسم بمقدارها اعني الزمان اصلا وكذا المسافة الا انه اذا اخذت مرتبة من الشدة والضعف

في زمان معين تتعين بانها قدر من المسافة لا في ذاتها بل في كونها مسافة لتلك الحركة كما

اذا اخذت الحركة بتلك المرتبة في مسافة معينة تتعين بانها قدر من الزمان ثم الحركة ايضا

بما يكون امتدادا واتصالا من جهة امتداد واتصال حال في ذاتها اعني المتحرك فانك اذا قسمت

الجسم المتحرك في الوهم الى قسمين تنقسم الحركة ايضا بقسمين بحيث يكون كل منهما بقسم من الجسم فكون هذا الامتداد
والاتصال اذ لا يكون فيه قبلية وبعدية لا تجتمعان غير ما نحن فيه وليس له مزيد اختصاص بالحركة
بل الحركة تضاهي في ذلك سائر الهيئات السارية في الجسم فلعل تسنح هذه المباحث على ما
القينا عليك من النقائض المختصة بهذه الكتاب وقد نبهناها ابديت اليه في ذلك بفضل ربي
وبهوان الزمان تحسب لا امتداد الطولي المتوافح المتقضي لا يلاحظ في هذا الامتداد انبساط في العرض
ايضا حتى يكون كالسطح ولا لا انبساط غيره حتى يكون كالخط ولا تليقت فيه ايضا الى نحو التقضي من
انه في ذاته مقولة وانه من هذا بجد الى ذلك او من ذلك الى هذا بل ربما يوخذ الامتداد من حيث
انه متسع مقدار لآنية حركات كانت متوافقة السرعة في مسافات اينية او وضعية او في
ما يجري مجرى المسافات من طرق كمية او كيفية ولآنية حركات كانت اسرع منها في مسافات
وطرق اطول من مسافاتها وطرقها ولآنية حركات كانت ابطأ منها في مسافات وطرق اقصر
فتخالف المسافات والطرق بالاجناس والانواع والاشخاص يورث تخالفها نوعا وتعددا
في الحركات الواقعة فيها وتلك الحركات يجوز اجتماعها في الوجود من غير تقدم وتاخر ولا يورث
ذلك تعددا في الزمان بل الزمان الواحد يصح هذه الحركات ويقدرها بسيرها وكذلك
اختلاف المبدء والمنتهى مع اتحاد المسافة يوجب تخالف الحركتين ولو فرض لكل واحد منهما مبدء
الاخرى لم يختلف الزمان بذلك ايضا والحركات اذا انقسمت بقسمة المتحركات لا في جهة
طول الحركة بل في العرض كانت هناك حركات مجتمعة لمتحركات واما الزمان فخارج عن ان يتصور
فيه عرض ما قسمة او لا قسمة بمعنى العدم دون السلب ان نسبت مع استداده طوله في استدادا
زمانيا اخر كان الشائعين في كل لا منه في الازمنة لا يمكن اجتماعها اصلا وتكون النسبة قبل وبعد
بل هي نفس القبليات والبعديات واما الحركات فربما تكون مع ولنضرب لك مثلا

فنقول آ ب ج د شكل مستطيل فرضنا يعتبر فيه تماديان احدهما التمادي في جهة الاستطالة وتسمى جهة الطول
والآخر في الجهة الاخرى وتسمى جهة العرض لا يعتبر في جهة الطول خصوص ضلع او خط مفروض حتى يكون
آ ب طولا و ج د طولا آخر لذلك السطح واذا فرض خطوط موازية لهما واقعة بينهما يكون طولا ثالثا
بل الجميع هناك طول واحد وكل من الخطوط الثلثة واقع فيه فلو فرضت هناك حركات مبتداه من آ و ج
و ه الواقعة في جهة الى ب و د و ز الواقعة في جهة اخرى او بالعكس او فرضت الحركات مختلفة مختلطة
من القبيلين كانت كلها في الطول الاكمل في طول فالطول الماخوذ على هذا الوجه يمكن ان يضرب مثلا
للزمان فعليك بتلطيف القريحة فان الامر مع وضوحه في غموض حتى كانه يعرف وينكر فان قلت
قد اتضح بذلك الحال في امتناع المعية بين الازمنة مطلقا الا بين الحركات المتعددة والاجزاء
العرضية لحركة واحدة لكن الخفاء في امتناع المعية بين الاجزاء الطولية لحركة واحدة اذ ذاتها غير القارة
قلت الحركة الواحدة اذا قسمت الى اجزاء وقيس بين تلك الاجزاء صارت في هذا اللحاظ حركات
متعددة فلا تمتنع معيتها من حيث انها حركات متعددة بل من حيث انها واقعة في ازمنة
مختلفة والازمنة المختلفة لا يمكن معيتها بل يكون فيها قبلية وبعدية فكذلك في الحركات الواقعة
فيها المتشخصة بها فالقبلية والبعدية في اجزاء الحركة الواحدة وان كانت من لوازم هوياتها
لكن من جهة الازمنة المتشخصة بها فقد عرفت ان الاينية وان كانت عارضة للحركة خارجة عن مقومات
نوعيتها لكنها من مشخصاتها ومقومات وحدتها الشخصية فقد استبان الفرق بحمد الله سبحانه بجملته
فالافتراق بمعنى امتناع اجتماع الاجزاء انما هو بالذات للزمان وبالعرض للحركة وكان لك ان تجعل ذلك
ان التدرج الى تعرف الزمان كما يمكن ان يكون من سبيل النظر في امكان حركات مختلفة
في السرعة والبطوء في مسافات متفاوتة على حسب ذلك الاختلاف فيما بين ابتداء
حركة وانقطاعها كذلك يمكن من سبيل النظر في القبلية والبعدية

وان لها معروضا بالذات ولا يمكن ان يكون ثابتا فيكون لا محالة ماديا وليس هو الحركة لكنه يجب
ان يكون متعلقا بالحركة لانه لا يكون قبلية ولا بعدية بدون تغير وتجدد ويجب ان يستمر ذلك التجدد فانه
لو كان امرا دفعيا ثم لم يكن شيء حتى كان شيء آخر دفعة لم يخل اما ان يكون بينهما امكان تجدد امور ممكن
فيما بينهما قبل وبعد وانما يكون ذلك بتجدد امور وفرضناه عدميه هف او لا يكون بينهما امكان ذلك
فهما متصلان ويرجع انه محال لما ستعلم من استحالة تتالي الآنات فنقول انها اما ان يستمر الاتصال
فيحصل غرضنا او ينقطع فيعود الكلام ثم لعلك بما وعيت في القبلية والبعدية وعيت الحال
في المعية المقابلة لهما فمعية الشيء الزماني كالحركة للزمان غير معية شيئين هما غير نفس الزمان فان
معية الحركة والزمان هي متى الحركة اي كون الحركة في زمان ومعية شيئين زمانيين هي ان احدهما
على متى الآخر اي كونهما في زمان واحد فالمعية الاولى ليست بحسب زمان خارج عن المعين بخلاف
الثانية فلا يلزم من كون الحركة مع زمان كون الحركة والزمان في زمان واعلم انه
لا ينبغي ان يتوهم مما ذكر من ان معية الزمانيات للزمان هي كونها فيه و
معية الزمانيات بعضها لبعض هي كونها في زمان واحد ان المعية مطلقا ليساوق
الصفة وان معية الاشياء للزمان هي كونها فيه ومعية بعضها لبعض هي كونها في زمان فليس كل
ما مع الزمان يجب ان يكون فيه كما انا مع الخردلة ولسنا فيها بل انما يكون في الزمان اولا اجزاؤه وحدوده
وثانيا الحركات المتقدرة بها وثالثا المتحركات بما لها الحركات فهي في الحركة والحركة في الزمان
وكذا الحوادث بما لها توقف على الحركات وتخصص ما بالازمنة والآنات وكون اجزاء الزمان
وحدوده فيه ككون الاجزاء المفروضة والحدود الموهومة في الخط فيه وكون حركة الفلك الاقصى
فيه ككون المعروض في العارض على اسلوب ذلك كون سائر الحركات والمتحركات والحوادث
فيه ككون الاجسام في الامكنة والامتدادات المكانية واما الامور الثابتة من كل وجه المبرية من التجدد

من التجدد والتغير فليست في الزمان البتة واذ ليست معه او مع ما فيه كان لها ثبات مع ثباته
وثبات ما فيه فلم يعين لك ان لها امتدادا في الوجود كاستمراره مثل امتداد الزمان واستمراره بل هي
خارجة من جنس الامتداد واللاامتداد بمعنى العدم لا السلب لو كان لها امتداد كانت زمانيات بمعنى
بالزمانيات ههنا ما يكون ظرف حصوله نفس الزمان سواء كان على جهة الانطباق عليه كالحركة
القطعية او لا على جهة الانطباق كالحركة التوسطية والاجسام الحادثة وصورها وهيئاتها الثابتة و
لو كان لها امتداد بذلك المعنى كانت دفعيات كالامور المتخصصة بحصول الآن بل انما ان التامت من كل وجه
او انطبقت مع الممتد من اجزائه وحدوده والامور المستمرة المستوعبة للزمان كله او شطره على سبيل الانطباق
او اللاانطباق مع الامور الدفعية وجدت مع اي من هذه الامور خذته معية ومشاركة في الوجود في الواقع
فالمنسوب في هذه النسبة بريء من المتى ومن استمرار الوجود واستيعابه للزمان او لشطر منه في الاستمراره
واختصاصه بحد منه واما المنسوب اليه فهو اما نفس الزمان او جزء منه او حد فيه وهي آن لم تكن معيته من
الاستمرار واللااستمرار ومن التجدد والتقضي لكنها بريئة من المتى بل كان هي متى الامور التي لها متى
واما الزمانيات بالمعنى الذي يعم الدفعيات فلها متى لكنها وان اخذت من هذه الحيثية فلا يضايم
ذلك كونها مشاركة للثابتات البريئة من المتى في الوجود في الواقع فان الوجود في زمان او آن
نحو من انحاء الوجود في الواقع كما ان الوجود في المسبوق او المسجد وجود في الواقع للموجود فيهما فشاركه
فيه مع الموجود المتعالي عن المكان والحال في هذه المعية لا تختلف باختلاف المنسوب اليه سواء كان هو الزمان
كله او شطره او حد فيه او كان هو الزمانيات باصنافها كلا او بعضا فان هذه الامور ان كانت نسبتها
او اقيس بعضها الى البعض بالمعية زمانية او قبلية وبعدية كذلك لكنها سواء في المعية التي نحن فيها
كما ان المكان من اجزائه وحدوده والمتمكنات كلها او بعضها وان كانت فيها او اقيس بعضها الى البعض
مختلفة بالمعية والقرب والبعد ونحو ذلك لكنها سواء في المعية لما هو متعال عن المكان

وقد یہدی الیہ سبحانہ الی عدم الاختلاف بین ہذہ الامور فی معیتہ سبحانہ لہا بقولہ تعالی وہو معکم
اینما کنتم فافاد عموم الزمانیات والمکانیات اصالۃ والازمنۃ والامکنۃ تبعا لعموم الخطاب للموجودین
فی الازمنۃ والامکنۃ المختلفۃ ثم اکد عدم الاختلاف بحسب الامکنۃ بقولہ اینما کنتم لیستانس بہ الی
نفی عدم الاختلاف بحسب الازمنۃ ومعیۃ الثابتات مع المتغیرات تسمی دہریۃ والدہر الذی ینسب
الیہ ہذہ المعیۃ لا یعنی بہ امرا زائدا علی الواقع والوجود فیہ ونسبۃ الثابتات فیہ الی المتجددۃ والمتغیرۃ
کما ان الزمان الذی ینسب الیہ المعیۃ الزمانیۃ امر زائد علی ذلک بل لا یعنی بالدہر الا الواقع
المحیط بالامور الثابتۃ والمتغیرۃ ونسبۃ احدی القبیلتین الی الاخری من جہۃ المشارکۃ فی محض الوقوع
واذا قیست الثابتات بعضہا الی بعض فمعیتہا تسمی سرمدیۃ وہی اعلی من الدہریۃ من حیث ان
المنسوب الیہ فی الدہریۃ متجددۃ ومتغیرۃ وفی السرمدیۃ متعال عن التجدد والتغیر کالمنسوب لکن ہذا
لیس افتراقا فی سنخ النسبۃ فلذلک ربما یطلق الدہریۃ بحیث یکون السرمدیۃ صنفا منہا واما المعیۃ
الزمانیۃ فتخالفہما فی سنخ النسبۃ فانہا کمون متوسطۃ بین القبلیۃ والبعدیۃ الزمانیتین بخلافہما
فما حققنا الشیخ فی ذکر الدہر والسرمد ہہنا الا لنساق الکلام الیہ الا فہذہ المعانی اجل من ان
تساق مع مسائل العلم الادنی ولئن ساعد التوفیق سنعود الیہا فی العلم الاعلی **قلت** و
الزمان مبدع انما یتقدم علیہ باریہ سبحانہ بالذات ولیس لوجودہ بدایۃ او نہایۃ یسبقہا او یلحقہا
العدم والا کان لعدمہ قبلیۃ علیہ او بعدیۃ عنہ ویکون معروضہما بالذات زمانا لا ہو فیقال
الزمان عدمہ السابق او اللاحق ویستبان بذلک ان الحرکۃ التی ہو عارضہا والجسم المتحرک بہا کذلک
**اقول** اعلم ان حدوث الزمان انما ہو بالابداع وتقدم محدثہ علیہ انما ہو بالذات ولیس لوجودہ
بدایۃ یسبقہا العدم ولا نہایۃ یلحقہا العدم والا لکان لعدمہ قبلیۃ علیہ لکان لہ بدایۃ او بعدیۃ عنہ
الکان لہ نہایۃ ویکون القبلیۃ للعدم السابق والبعدیۃ للعدم اللاحق الکان لہ بدایۃ

وبهايته وقد عرفت ان عروض القبلية والبعدية الاثنين تمنعان عن الاجتماع لا يكون نفس العدم ولا
يمكن ايضا ان يكون المعروض بالذات لقبلية العدم السابق هو الزمان المتاخر عنه ولبعدية العدم
اللاحق هو الزمان المتقدم عليه بل يجب ان يكون المعروض لقبلية العدم السابق زمان يقارنه
ولبعدية العدم اللاحق زمان يقارنه فيلزم ان يقارن الزمان عدمه السابق او اللاحق و[illegible]
لا يقارن عدمه بعد ونحن بما القينا عليك من قبل على ثقة من تشبثك في هذا الاصل على نمط
اليقين بحيث لا تزعزعك الشبهات الدائرة على السنة المشوشة المتحيرين واعلم ان بعض خيرة
اللاحقين بالمهرة السابقين مع توغله في سياحة ارض الحقيقة وتورطه في سباحة يم الحكمة
ودوام توجهه في اعماق ثرى الملك باقدام انظاره الغائرة وخروجه عن اطباق سماء الملكوت
بقوادم افكاره السافرة ادى بحث عرقه الهاشمي لحمايته وما الطاهر من الدين القويم عن حمى ما عليه
الجمهور من المليين من حدوث العالم بقضه وقضيضه لا حدوثا ذاتيا فقط من جهة لحاظ الذات بحسب
بل حدوثا اخص من ذلك مقيدا بالسلب لوجوده اصلا في الاعيان قبل صدق الايجاب ثم ترخص
بصيرته النقادة وقريحته الوقادة ان يقول بالحدوث الزماني للزمان وما يتقدم عليه من الممكنات
كالحركة التي هو عارض لها والفلك المتحرك بها والعقل المتقدم على ذلك الفلك لا بما هو في قوة
ذلك وظاهر الاول اليه من تقدم عدم مستمر للزمان على وجوده وقبلية متقدرة لا علية سبحانه
عليه كما تخيله الجمهور فتبع القول بالحدوث الدهري والقبلية الدهرية وقنن في ذلك القوانين
الدقيقة ودون الصحف الانيقة وتحصيل مقاله في ذلك ان مطلق القبلية التي تمنع القبل والبعد
عن الاجتماع انما يكون لكون المتحقق حاصلا بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون حاصلا لما هو
بعده ولا يكون حاصلا لما هو بعد الا ويكون قد حصل لما هو قبل فان كان في ذلك بحيث تخلل ما
ممتد بالذات او لا ممتد بالذات هو من حدود الممتد بالذات كانت زمانية والا كانت

دهريا وسرمديه والزمان اذ ثبت تناهيه في جانب الماضي دون المستقبل ببرهان التطبيق كان عدمه سابقا

على وجوده لا سبقا زمانيا بل دهريا ولا يلزم من سبق العدم على الوجود امتداد يابا ه طبيعة الدهر

لا من جهة السابق اعني العدم لانه غير متقدر في نفسه ومن حيث هو دهري ولا من حيث السبق

لان السبق الدهري يخالف السبق الزماني اذ العدم السابق بالزمان مثلا يكون في جزء واحد من

الزمان واللاحق في جزء واحد آخر فيلزم الامتداد واما السابق بالدهر فيقع الوجود المسبوق

في حيزه بعينه وذلك لان العدم في الدهر انما يكون بانتفاء الوجود عن الواقع مطلقا فينافيه

الوجود مطلقا فاذا اوجد الشيء في الدهر بطل العدم البتة ووقع الوجود موقعه بدلا عنه كوقوع جسم بعد

جسم في مكان بعينه واما العدم في زمان فلا يصادمه الوجود في زمان آخر اذ الزمان لانقسامه يتميز

الاختلاف في اجزائه وحدوده بوجود الشيء في جزء واحد منه دون آخر فالوجود في زمان لا يبطل العدم

في زمان قبله حتى يقع هذا في حيزه بل انما يثبت باستمراره ذلك كحصول جسمين في مكانين في زمان واحد

وكذلك يكون للواجب سبحانه لبراءته عن سبق العدم على وجوده اصلا قبلية على الزمان فاذا وجد

يكون هو سبحانه معه ويقع المعية في حيز القبلية نعم لا يمكن في سبق الدهر ان يترتب قبليتان

وبعديتان متعاقبتا الحصول انما يتاتي ذلك في السبق الزماني وتتضح ذلك من سبيلين احدهما

النظر في طباع الدهر اذ ليس فيه امتداد وثانيهما لحاظ طباع السبق الدهري مع عزل النظر عما يابا ه

طباع الدهر فان مقتضى هذا السبق انه كان المسبوق معدوما عدما صرفا لا يوصف باستمرار وتقدر مع

وجود السابق وجودا كذلك فكان يصادق قضيتان دهريتان سالبتان موجبتان فوق المسبوق

فكذب السالبة صدق الايجاب عليهما بالاطلاق العام فانا افرضنا سابقا على ب كذلك

السبق وهو على ح كذلك كانا معدومين معا مع وجود ا ثم اذا وجدت ح بعد معدوم

يقع تقدر في عدم ح ووجود جميعا فاذن يكون سبق ا على ح بحسب استمرار الوجود

١٨١

وتساوي العدم لا بحسب تنحيهما ومن ههنا يستبين انه لا يصح في الدهر عدم بعد الوجود ولا لازم ما هو
والامتداد او كون عدمه الطاري بعينه هو العدم السابق لا تغايره الا بحسب اللفظ فالحوادث ثابتة
وان لم تبق في زمان لاحق فلا تنعدم عن الدهر اذ الانعدام عن الدهر انما يكون بارتفاع الوجود
بحسب الواقع مطلقا لكن وجوده في زمان حدوثه لا يرتفع والا لصدق النقيضان فان نفيه في
زمان لاحق لا يرفع وجوده في الزمان السابق كما عرفت فاذا هو موجود في زمانه السابق وذلك
الوجود نحو من انحاء الوجود في الدهر اذ الزمان بما فيه بتغيره وقطيره في الدهر فاذا هو موجود في
الدهر فان توهم انه كما لا يلزم الامتداد في قبليتين كذلك يلزم في قبلية واحدة فان ا الوجود
مع عدم ب ثم انحفظ وجوده مع وجود ب لزم الامتداد في وجوده وان لم يلزم في عدم ب والا في وجوده
يدفع بانه ليس وجود ا في حدين انما يوجد ب في الاخير منهما فتكون القبلية في الاول والمعية
في الاخير كما هو سبيل القبلية البعدية الزمانيتين بل المعية تقع في حيز القبلية كما عرفت وليس
العدم شيئا يعتبر المعية بالقياس اليه فهو افتقار شيء لا شيء يعبر عنه بالافتقار ولذلك يصح الحكم
عليه بامتناع الوجود بل انما يوجد مفهومه متمثلا في الذهن وهو ليس حقيقة العدم بل مفهوم
يضع الذهن انه عنوان لتلك الحقيقة الباطلة فينعقد الحكم عليه بالامتناع مثلا على سبيل التقدير
ثم هذه القبلية من صفات الجاعل وليس للعقول المفارقة سبيل الى اكتناهه فضلا عن الاذهان
البشرية لكن البرهان يوجب ان هناك تقدما سرمديا مجهول الكنه وذلك ان الحادث اليومي
تخلف في الوجود عنه سبحانه فيكون هناك قبلية لا تجامع البعدية وليست زمانية فانها
انما تكون بالذات للزمان وبالعرض للزمانيات والواجب تعالى متعال عن ذلك الامر
في هذه القبلية على قياس ما عرفت في المعية لما تخلف وجود الحوادث عن الواجب تعالى
كان له عليها تقدم اخر بالقبلية غير متقدرة والكل في ذلك سواسية فقبليته سبحانه على ادم

عليه السلام كقبليته على محمد من غير تعاقب وترتب والا لاستقر ايضا الاشكال وان بهذه القبلية لكنهم لم يحكموا على كون
المبدعات فيها بالله تعالى ونحن نجعل المبدعات البرية عن الحدوث الزماني مع الحوادث
الزمانية سواء في قبلية الواجب تعالى عليها وبعديتها ونحكم على الممكنات بان وجودها بعد البطلان
في وعاء الدهر الليس اذ كان بعضها مستمرا غير مسبوق بالعدم الدهري وبعضها مسبوقا فكان الواجب
مع المستمر معه غير المسبوق بالبطلان معدوم في الدهر ثم اذ هو سبحانه صانعه لغيره اذا وجد فقد
المعية الاولى في الدهر مفترقة عن الثانية ثم استمرت معها فيه فيلزم حصول امتداد في الدهر عروض
نسبة متقدرة امتدادية للواجب سبحانه فتعين انه اما ان يكون كل من الممكنات مستمرة وهو بديهي
البطلان او كلها مسبوقة بالعدم فهذا هو المطلوب بذا احصل كلماته التي نقلتها مع الاطناب تحليتها
مع الاسهاب اقول مطلق القبلية والبعدية المانعتين عن الاجتماع لا تستعقلها الا حيث يكون امتداد
محقق او موهوم اذ ما لا يكون فيه امتداد اصلا لا يتصور فيه عدم ثم وجود وبالجملة حال كيف
وقولنا لم يكن فكان وكان الصادق سلبا ثم صدق الايجاب ونحو ذلك لا يعرى عن ملاحظة حدين
فان دفع ذلك بانه من جهة الالف بالوهم وعدم حصافة القريحة فانا لست ممن يتخلص عن
الحق خوفا من لومة لائم مشنع يردع من تزلزله بالقدح في ابصار الناقدين كيف واذا رفع الزمان
وامتداده من البين لم يبق في يد العقل ما ياتي له الحكم فيه بالقبلية والبعدية بل اذا جرد اللحظ عن
استمراره لم يستطع العقل الا الحكم بالوجود المحض او العدم البحت ولا يتمكن من الحكم بالوجود بعد العدم
نعم ربما يفرض العقل مجردا عن لحاظ الزمان متخليا عنه لكنه لم يتخلص بعد عما الفه واعتاده ولم يتجرد عن
توهم الزمان وامتداده فحكم احكاما مشوبة بذلك التوهم كما كان يحكم من قبل فربما يغلط الفارض
بسبب التخلية والتجريد ويزعم ان تلك الاحكام مصونة عن التخليط وليس كذلك فليس كلما فرض العقل
مجردا عن غواشي الوهم كان كذلك فاذن قد استدارت رحى التشنيع وانقلبت ريح الملامة

وما ذكره من وقوع الوجود في حيز العدم فما لا محصل له اذ كان الدهر خارجا عن الامتداد والا
فكيف يمكن ان يتعاقب فيه امران اللهم الا ان يكون هناك ظرف آخر ممتد كالزمان يحيط به
ويكون التعاقب بملاحظته كما في وقوع جسم بدل جسم في مكان واحد فان ذلك انما يتصور باعتبار
تحاذي امتداد الزمان وكون الجسم الاول في ذلك المكان في جزء او حد من الزمان وكون جسم
الآخر فيه بعينه بدلا عنه في جزء او حد آخر منه ولا يتصور في آن بل في زمان واحد ايضا الا
بانقسام ذلك الزمان واختصاص كون كل فيه بجزء منه وما تعرض له في جواب لزوم الامتداد
في قبليته حدة حيث كان وجود المتقدم مع عدم المتاخر ثم انحط وجوده مع وجوده من
العدم ليس شيئا يعتبر المعية بالقياس اليه فيشبه المواخذات اللفظية فانا نقول ان وجود المتاخر
قد يكون مع شيء من وجود المتقدم دون شيء فيلزم الانقسام والامتداد في وجود المتقدم كما يقال
لو وضع جوهران فردان بحيث يتلاقيان ولم يتلاقيا بالاسر كان احدهما قد لاقى شيئا من الآخر
دون شيء فهل ينفع في ذلك نفي الشيئية عن العدم وما ذكر من اختصاص هذه القبلية بالواجب
سبحانه وعدم اكتسابها فمنع انه يحكم على عدم الزمان بل على عدم قاطبة الجائزات فانها حوادث
دهرية عنده بالقبلية على وجوداتها بهذا النحو من القبلية فكيف تكون مختصة بالباري عز مجده
نقول لا حاجة بنا الى اكتساء القبلية فانك ان وضعت ان هذه القبلية المجهولة مانعة
عن الاجتماع بين القبل والبعد نقول لا يمكن ذلك في وعاء الدهر ايا ما كان كنهها وان
لم تمنع ذلك ارتفع النزاع ثم اعلم انه ان لم يكن هناك امتداد محقق او موهوم يكون
اجزاؤه وحدوده بعضها قبل بعض بالذات لم يكن الحكم بسبق العدم على الوجود
اولى من العكس اذ العدم من حيث انه عدم لا يقتضي السبق والوجود من حيث هو وجود
لا يقتضي التاخر فلا بد من ان يثبت للعدم شيئا لولاه لم يكن له تقدم والوجود

شيئا موجودا لم يكن له تأخر ولا حدوث بذلك ان ما ذكره من ان مطلق القبلية تمنع عن الاجتماع انما هو
لكون المتحقق حاصلا بالفعل لما هو قبل منه دون ان يكون حاصلا لما هو بعده ولا يكون حاصلا لما هو بعده
الا ويكون قد حصل لما هو قبل ثم هو محض فانه ان اراد بما جعله مناط مطلق القبلية مجرد ان يكون
الوجود حاصلا في الجملة للشيء وليس حاصلا لشيء آخر ولا يكون حاصلا لهذا الشيء الآخر الا وهو حاصل
للاول فيقال للشيء الاول انه قبل الآخر فينتقض ذلك بما اذا وجد زيد وعمرو معا فبقي زيد و
عمرو اذ يصدق ان الوجود حاصل لزيد في الجملة وليس لعمرو وليس حاصلا لعمرو الا وهو حاصل لزيد
فينبغي ان يكون زيد متقدما على عمرو في الوعاء الذي يكون فناء عمرو فيه اعني الزمان وليس كذلك
وان اراد به ان يكون الوجود حاصلا للشيء ولا يكون حاصلا للآخر وقد حصل قبله كما ينبئ عنه
صيغة الماضي فذلك مع انه بيان دوري لا يفهم منه هذه القبلية الا الزمانية ثم لو تصور عدم سابق
على الزمان في وعاء الدهر من غير لزوم امتداد فيه فليتصور عدم لاحق للزمان فيه ايضا فيكون
العدم اللاحق واقعا في حيز الوجود كما كان الوجود واقعا في حيز العدم السابق فيكون حيزا
للعدم السابق ثم للوجود ثم للعدم اللاحق وكما ان تخيل الامتداد ووقوع الوجود في العدم من
احكام الوهم كذلك في وقوع العدم مكان الوجود وكما لا يكون اولا التقدم للعدم والتأخر للوجود
لطبيعة العدم والوجود ولا المقارنة بهما زمانين يكون احدهما بذاته متقدما والآخر متأخرا بل الامر لعلة
الا انه تعالى فقط اذ هذا الراسخ في العلم ايضا لا يكون ثانيا التقدم للوجود والتأخر للعدم لطبيعتها
بل لذلك الامر ويكون الامتياز بين ... بين الاولى في مجرد اللفظ بل في ذلك الامر فان قبل العدم
للشيء في وعاء الدهر انما يتصور لو تصور ارتفاع وجوده عن وعاء الدهر وحاق الواقع لكنه غير
لانه اذا وجد الشيء فبعد ذلك وان فرض انتفاء وجوده في زمان لاحق لا يرتفع وجوده
عن الزمان السابق والا لاجتمع النقيضان ووجوده في ذلك الزمان وجود

في وعاء الدهر قلت العدم السابق ايضاً لا يتصور الا بتصور سلب الوجود راساً عن وعاء الدهر
لكنه غير متصور فيما هو موجود في بعض الاحيان اذ لا يمكن سلب وجوده في ذلك الزمان والا لاجتمع
النقيضان وهو وجوده في ذلك الزمان وجوده في وعاء الدهر فان قلت ان وجوده في ذلك
الزمان وجود في وعاء الدهر بعد العدم قلت فليكن وجوده في ذلك الزمان وجوداً في وعاء الدهر
قبل العدم ايضاً على ان كلامنا في الزمان والزمان ليس موجوداً في زمان حتى لا يرتفع وجوده عن
ذلك الزمان بل لما كان معدوماً في الدهر ثم وجد ولم يلزم اجتماع النقيضين في الدهر لوقوع احدهما
موقع الآخر فليعدم ايضاً بعد ما وجد ويقع عدمه في حيز الوجود ولعلك قد اتضح لك انه يجوز انقطاع
وجوده الزماني ايضاً عن الدهر لا بارتفاع وجوده عن زمان الوجود مع وجود ذلك في الدهر بل بانقطاعه
مع زمانه عن صفحة الواقع ولوح الدهر مرة واما تمسكه في سبق العدم على الزمان بلا نهاية بان التطبيق
على انتهاء تماديه في جانب الماضي دون المستقبل فقد قدمنا الكلام عليه في موضعه فلا نعيده
واما التشبث بانه لو كان لبعض الممكنات قديماً دهرياً كان الواجب سبحانه معه معية غير مسبوقة
بقبلية ولا شك ان معيته تعالى للحوادث الزمانية مسبوقة بقبلية دهرية فيلزم امتداد في معيته
تعالى مع ذلك الممكن القديم في الدهر مبني على ثبوت قبلية دهرية له سبحانه على الحوادث الزمانية
تمنع عن الاجتماع وتوجب التخلف ونحن لا نتصورها فضلاً عن ان نصدق بها او ندعي الضرورة
مبنية على الالف بتصور الزمان وامتداده كيف وكما يحكم بالقبلية للواجب تعالى على الحادث
اليومي قبلية تمنع عن الاجتماع كذلك يحكم بها للمعلول الاول على ذلك الحادث والتفرقة
بين الحكمين فكما ان الحكم الثاني من اعتبارات الوهم قطعاً عنده ايضاً فليكن الاول كذلك
ثم انه قد استدل على ما ادعى فيه الضرورة بان الحادث اليومي لم يكن له وجود اصلاً
في الزمان ثم انه حدث وجوده في الاعيان بالوقوع في ذلك الزمان بخصوصه

١٨٥

وكذلك لم يكن له وجود عيني في الواقع الذي هو وعاء الدهر ثم آنه حدث وجوده فيه واتفاقي
زمان الحدوث لا غير اذ لو كان له وجود في وعاء الدهر قبل وجوده المفروض الحدوث كان
ذلك الوجود في زمان ما قبل زمان الحدوث البتة فان الشيء الزماني لا يكون بين وجوده الزماني
ووجوده الدهري اختلاف بالتعدد بل انما بالاعتبار فقط فوجوده في افق الزمان هو بعينه وجوده
في وعاء الدهر باعتبار آخر فيلزم ان يكون للحادث الزماني وجود عيني في الزمان قبل الحدوث
هف فالواجب حمل ذكره كان موجودا مع عدم هذا الحادث في الاعيان مطلقا ثم الحادث
وجد في وعاء الدهر وفي افق الزمان فصار موجودا معه تعالى في الواقع الذي هو الدهر
كلامه هو في غاية السقوط لانا سلمنا ان ليس للحادث اليومي وجود في وعاء الدهر قبل وجوده
المفروض الحدوث ضرورة انه ليس في الدهر قبل ولا بعد فكيف يتصور فيه وجود قبل هذا الوجود
وكيف يكون للشيء الواحد وجودان احدهما قبل الآخر لكن لا يلزم من ذلك ان له عدما
في الدهر قبل وجوده لما مر بعينه من انتفاء القبلية والبعدية في وعاء الدهر ولا يلزم من كون
وجوده المفروض الحدوث حدوثا زمانيا كونه حادثا دهريا لان الحدوث هو المسبوقية بالعدم
واذ يتصور في الزمان مسبوقية بالعدم يتصور حدوث زماني واذا لا يتصور في الدهر مسبوقية
بالعدم بل مسبوقية اصلا الا بالعلية ونحوها لا يتصور حدوث دهري واعلم ان العدم المحدود
من آن الطلوع الى آن الغروب قد اتصل به من جهة آن الطلوع زمان غير متناه في الجانب الآخر
له قبلية على اليوم قبلية هي من خواص اجزاء الزمان بالذات واليوم متقدم عنه كذلك فلا يكون
ويكون معه عدمه معية زمانية ويكون السبق الذي بالذات لذلك الزمان على اليوم سبقا بالعرض
لعدم اليوم عليه فانه مقارن لذلك الزمان فيكون اليوم مسبوقا بالعدم سبقا زمانيا وسبق العدم
على اليوم يوجب سبق عدم ما وجد متخصصا باليوم على وجوده فهذا معنى حدوثه الزماني

واما وعاء الدهر فكل اجزاء الزمان موجود فيه في ضمن وجود الزمان المتصل وكل من الحوادث المتخصصة
بالازمنة والآنات موجودة فيه مع تلك الازمنة والآنات المتخصصة بها لا في زمان قبل او بعد متخصصة
بها وان قبله وليس يلزم من عدمه في زمان او آن قبله عدمه في الدهر اذ يكفي في كون الزماني موجودا
في الواقع وجوده في زمان ما ولا يكفي في عدمه في الواقع عدمه في زمان بل انما يكون الشيء الذي لا يتصور
وجوده الا في الزمان معدوما مطلقا في الواقع والدهر اذا لم يكن موجودا في زمان اصلا فاستوضح
ذلك بلحاظ وجود الشيء المكاني فانه يكفي في وجوده في الدهر وجوده في مكان ما ولا يكون معدوما فيه الا
اذا لم يوجد في شيء من الامكنة اصلا فالعدم الزماني السابق على وجود الحادث الزماني ووجوده
الحادث في زمان وجوده والعدم الزماني اللاحق له كل ذلك مع الواجب معيته دهرية لكن وجوده
وجود مطلق في وعاء الدهر وليس شيء من عدميه عدما مطلقا فيه واما ما ينطق به كلام هذا الحبر البصير
من وفاق الفلاسفة في ثبوت قبليته تعالى على الحوادث الزمانية قبلية دهرية فلنقص عليك
حاله اعلم ان الفلاسفة حصروا التقدم في الاقسام الخمسة المشهورة وهم مع ذلك اثبتوا المعية
الدهرية ولا شك في انها خارجة عن المعيات الخمس التي هي بازاء تلك التقدمات فاعترض
عليهم امام المجادلين في المباحث المشرقية بانه يجب ان يكون بازاء هذه المعية قبلية وبعدية
دهريتان وذهب هذا الباقر النحرير الى انهم لم يكونوا غافلين عن السبق الدهري على انه
نوع مباين للخمسة اذ من الفطريات الاوائل بعد العلم بوجود القيوم الواجب بالذات جل ذكره
انه كان الله سبحانه ولم يكن معه هذا الحادث اليومي مثلا موجودا في وعاء الدهر ثم الحادث
قد وجد فيه لا يرتاب محصل في ان تقدم رب الزمان على شيء لا يكون لكون حصوله في زمان
متقدم على زمان حصول ذلك الشيء ومن البين ان الفلاسفة مع تعمقاتهم في تقديس المبدء
عن شوب التعلق بالزمان لينبوا عمن يخفى ذلك عليهم وتنصيصاتهم في ذلك كثيرة من

١٨٧

ان تحصی فاذن لا یکون سبقه علی الحادث الزمانی وعلی کل جزء من اجزاء الزمان الا سبقا بالدهر والسرمد لکنه حدس جاد لو اتحص عن اقسام السبق فی مباحث التقدم والتاخر اخذ والسبق الزمانی علی وجه یشمل النوعین ای الزمانی والدهری معا حیث قالوا السبق الزمانی هو بالحیثیة ان یتخلف المسبوق عن السابق فی الوجود البتة ولم یقیدوا ذلک بان یصح للعقل ان یتوهم تحلل ممتد بالآلات ولو وهمی بینهما فی التصور او لا یصح فلا محالة کان ذلک المعنی المطلق قدرا مشترکا بین السبق بالدهر وبین السبق بالزمان قال فهذا غایة ما تجشم من قبلهم الا ان هذا الاجمال منهم لیس علی التحصیلین فان تحصیل المعنی مشترک بین نوعین من السبق متباینین بالحقیقة وبالخواص والاحکام لا یستوجب اسقاطهما عن اللحظ وعده المعنی المشترک نوعا واحدا اقول اعتراض الامام ساقط عنهم من غیر تجشم وذلک ان المعیة المطلقة وان کانت یتصور بازائها قبلیة وبعدیة لکن لا یجب ان یتصور بازاء کل معیة فی ظرف قبلیة وبعدیة فی ذلک الظرف بل قد لا یکون بازائها الا اللامعیة بمعنی الانسلاخ کالمعیة بین شیئین فی الآن تصور بازائها قبلیة وبعدیة بینهما فی ذلک الآن اذ الآن غیر قابل لان یتصور فیه قبلیة وبعدیة لکونه غیر ممتد بل انما یتصور بازائها اللامعیة الساذجة بینهما وذلک بان یکون ذلک الآن خالیا عن احدهما او عنهما معا سواء کان لهما وجود فی غیر ذلک الآن علی سبیل المعیة او التقدم والتاخر ام لم یکن وکذلک المعیة بین شیئین فی الدهر لا یتصور بازائها قبلیة وبعدیة بینهما فی الدهر لکونه منزها عن جنس الامتداد والاامتداد بل انما یتصور بازائها اللامعیة البحتة وذلک اما ان یکون خلو الدهر عنهما او عن احدهما کما بین الواجب سبحانه وبین ما یتوهم انه شریک له تعالی عنه او ما بین ما یتوهم من شریک الباری تعالی وبین الخلاء نعم یتصور القبلیة علی الآن والبعدیة عنه ولا یتصور القبلیة علی الدهر ولا البعدیة وذلک ... متما یتصور فیه اجزاء وحدود قبلیه وبعدیه والدهر هو الاوسع والا یتصور قبل ولا بعد وکانک قد لاح لک ان ما نسب الیه البحث قاصر الی الفلا

لحسن ظنه بهم وحسبانه اياهم من عدم فهمهم كلامهم عن القبلية الدهرية بهم برآء منه واما ما نسبه اليهم من تعميم القبلية الزمانية
فما ذكر في ذلك من انهم انما عنوا بها مطلق السبق الذي يمنع حق الاجتماع مع المسبوق على ان ذلك بهذا المعنى لا يتصحح بدون
الزمان عندهم ولذلك تراهم تارة يوضحون مطلق القبلية والبعدية بالقبلية الزمانية فان معروضها بالذات
هو الزمان اخرى يستدلون به على عدم سبق العدم عليه اذ لا يكون معروض هذا السبق بالذات
الا الزمان فيكون مع عدم الزمان زمان وهذا النحرير الهمام يعترض عليهم في الموضعين وبالجملة فمع
ايماني وادعائي لهذا الحاذق البالغ الفائق المستطيع بطول الباع وعلو الكعب في معظم اصول
الفلسفة الاولى ووضعه لهنا مواضع النقب في اكثر اصول العلم الاعلى لا اراه اتى في
هذه المسئلة التي بها امتيازه وانحيازه عن اهل جلدته حتى يسمى حكمته يمانية ايمانية نضيجة سوية
يقينية وفلسفتهم اليونانية نيئة غير نضيجة تخمينية وفيها يرفل ويختال مجاوزا اقصى امد الاطراء والاعجاب
بجنسه ويرفل ويختال بما تنتهي لدى الازراء والاتراب على ابناء جنسه الا بسفسطة زخرفت
وزرجت بالتشدق ومغلطة انمقت وروجت بالتحذلق فان قلت فما يصنع المؤمنون
من الفلاسفة بما ورد في الصحف المنزلة من سماء القدس مع الروح الامين وورد عن المبلغين
لانباء الغيب الى الانس من القدسيين فقد نطقت الآيات المتضافرة والاخبار المتواترة
بحدوث العالم برمته وسبق العدم عليه باسره قلت فعلهم يحملونها على ما يحمل المعلم الثاني كتابه
الجمع بين الرأيين ما روي من مثل ذلك عن افلاطون اعني الحدوث الذاتي بمعنى ان الممكنات
في حد ذواتها من غير لحاظ افاضة الموجد انوار الوجود عليها لا يمكن للعقل الا الحكم بسلب الوجود عنها
ولا ريب في ان هذه المرتبة سابقة على لحاظ نيلها الوجود من جود الموجد لها بل بمعنى اخص
من ذلك وهو انه لولا البسط القيوم القديم بالذات النور ومده الظل لم يكن بشيء من سودة
الحقة ذوات فضلا عن ان يحكم عليها بالوجود او العدم فسبحان من اثر بالعدم وكل شيء خلاه

محفوف في حد ذاته بالهلاك والبطلان فكان ان ابده ولم يكن معه شيء وهو الآن كما كان بل هذا
الا كما انه لا يفهم اهل اللغة والعرف من البقاء الا استمرار الوجود في اكثر من آن فما يكون متعاليا عن
مطمورة الزمان كالعقول النورية يكون البقاء مسلوبا عنه فضلا عن جاعل الزمان والمكان مبدع
النفوس والعقول فتسميته سبحانه بالباقي ووصفه بالبقاء على ما تواطأت عليه الملل والنحل اما على
سبيل التجوز والاستعارة تنزلا الى استيناس الفطرة العامية واما بناء على ان ما هو اقدس وارفع من ذلك
ثابت له بعدم استيحاش المدارك الخاصية لعدم التباس الامر على الذين هم للحقائق يتفقهون
وللاسرار يستشعرون كذا ذكره الماهر الخبير فهذا وامثاله مما ينبئ فيما ذكر اليه تتوحش
طبائع الجمهور نفارا وتحيش منهم حذارا من سلب البقاء عنه سبحانه اكثر وفي مما يجب سلب الحدوث
عن البرهان شيئا هو فوقه وكما ان الفطرة المنقطعة عن لبان الطبيعة تنتهي بطلب البقاء وتعده
عين التقديس كذلك تعلقها تحكم بان دوام افاضته انوار الوجود وعدم انفكاك آثار الجود عنه
سبحانه يليق بجنابه من سبق التعطل وتخلف الفيض لكنه لا يكون للقرائح المرتاضة بالنظر الكلامي
سبيل الى الاعتبار والاستدلال بوجود العالم على خالقه الا من جهة الحدوث فضلا عن سلائق
الجمهور في العرف العامي لم تترقب من هو لا تلقن الحدوث الذاتي بالمعنى الاول فضلا عن الثاني
لا جرم وردت الآيات المنزلة لهداية الجمهور والاخبار المأثورة عن المبعوثين لاخراج الامم من ظلماتها
الى النور على نهج تستفيد منه العامة ما يسر لفطرتهم وترتقي منه الخاصة الى ما يبلغ اليه تفكيرهم لما قرع سمعك
ان معاشر الانبياء امرنا ان نكلم الناس على قدر عقولهم ولعل من انصف اعترف بان الادلة
السمعية الواردة في هذا الباب مما يضطر الى صرف الالفاظ فيها عن ظواهرها ولو قيل بحدوث ما حدث
الدهري الغير بكان المتكلمين المتجذبين بقيد في العدم السابق على حدوث العالم واستمراره
في وجود الواجب سبحانه لا محيص لهم ايضا عن ارتكاب تاويل في اكثر ما ورد في ذلك

191

**قلت** الفصل واذ كان الزمان متصل فله فصل متوهم هو الآن وهو كسائر الاطراف لنفس الطرف لا فيه
ثم هو لا يكون بالفعل في الاعيان واذا تحصل بالفرض بنحو اعتبار موافاة الحركة حدا من حدود المسافة فلا يكون
لعدمه اللاحق اول آن كما لا يكون لعدمه السابق آخر آن بل يكون في نفس الزمان من غير انطباق
عليه وفي كل آن يفرض فيه دون طرفه ويكون لا محالة بينهما زمان هو معدود فيما يفرض وربما يتصور
آن على انه راسم للزمان لا على انه متوهم فيه ويكون نسبته اليه نسبة النقطة الراسمة للخط الا انه متوهم فيه
اليه وكانه بازاء الحركة التوسطية **اقول** واذ قد عرفت ان الزمان مقدار فلا بد ان يتهيأ لان يفرض
فصل مشترك فيه بين واحد من قسميه من حيث انه يتصل به احدهما بالآخر وفاصلا بينهما من
حيث انه نهاية للماضي منهما بالنسبة اليه وبداية للمستقبل وهذا هو المسمى بالآن ونسبته الى الزمان
كنسبة النقطة الى الخط والخط الى السطح والسطح الى الجسم كما ان النقطة والخط والسطح لنفس اطراف الخط
والسطح والجسم كذلك الآن لنفس طرف الزمان لا في طرفه والفرق بين الآن وبين تلك
الاطراف ان تلك ربما تكون موجودة بالفعل فاصلة بالفعل غير واصلة وذلك كما ان الجسم
ينتهي بالفعل بسطح البتة وربما يطرء عليه انفصال فيحصل سطح والسطح والخط ربما يكونان متباينين في
الوضع بخط ونقطة واما الآن فلا يمكن ان يحصل بالفعل في الاعيان البتة اما من حيث انه واصل
فلان الوصل بين اجزاء المتصل بالفعل لا يكون بالفعل في الاعيان والا كان هناك وصلات
لا تتناهى بالفعل واما من حيث انه فاصل بالفعل غير واصل فلان الزمان لا يمكن ان يطرء عليه انفصال في
الاعيان بل يتهيأ بالقوة القريبة لان يفرض الذهن فيه انفصاما وانتهاء بشطر وذلك باعتبار
امور دفعية تحدث بالحركة كموافاة حد من حد ومحققة او مفروضة للمسافة نحو مبدء طلوع او
غروب مثلا وهذا بالحقيقة ليس احداث فصل في نفس الزمان بل في اضافته الى الحركات كما تحصل
فصول اضافية في المقادير القارة بالموازاة والمماسة ثم هذا الآن او حصل بهذا النحو يكون بعد اللاحق في جميع

الذي بعده كما ان عدمه السابق في جميع الزمان الذي قبله وما يكون بعدمه اللاحق اول آن لا يكون
بعده السابق آخر آن فاندفع ما يقال ان كل آن فرضناه آن عدمه فيلزم التشافع او لا فيلزم التوالي بين الوجود والعدم
واما ما يقال من انا فرضنا الآن الكائن قليلا قليلا يلزم امتداده في الآن والكائن دفعة فلا محالة كان له
اول آن فالجواب عنه ان اريد بالفساد دفعة ما يكون في الآن ولم يكن قبله فالتقسيم غير حاصر لجواز ان
لا يكون قليلا قليلا اي في زمان على سبيل الانطباق عليه ولا دفعة اي في آن لم يكن قبله البتة
بل يكون في زمان لا على سبيل الانطباق عليه بل لا يكون في طرف ذلك الزمان فيكون حاصلا في
ذلك الزمان وفي كل آن يفرض فيه دون الطرف فلا يكون له اول آن لانه لا يكون في الآن الذي هو
الطرف ثم اي آن يفرض في ذلك الزمان يكون الفساد حاصلا فيه ولا يكون في ذلك الآن اوليا للفطر البتة
بل يكون بينهما زمان يكون الفساد حاصلا في هذا الزمان في اي آن يفرض فيه فلا يكون الآن المفروض
اولا او اول آنات الفساد وان اريد بالفساد دفعة ما يكون في آن وان لم يجب ان يكون اول آن لم
ما لزم ولنفصل عليك تفصيلا ينفعك في التثبت في مزالق ويمنعك عن التورط في مضائق

اعلم ان الحادث في حدوثه على ثلثة انحاء الاول ان يكون حدوثه دفعة سواء لم يمكن مقارنة
بالنظر الى نفسه ماهيته كالآن او امكن لكن لم يتفق كموافاة الحدود المفروضة في مسافة يمكن انقطاع
الحركة فيها لكن لم تنقطع فان تلك الموافاة لا تبقى زمانا والا لانقطعت الحركة وكمماسة خط
مفروض الحركة كنقطة نقطة من خط آخر فانها لا تبقى ما دامت الحركة في كل من الآن الموافاة والمماسة
وان لم يكن من الموجودات بالفعل في الاعيان لكن في ذلك لا يضر او تبقى زمانا بعد ما حدث
في آن كالصور الكائنة وكالوصول الى منتهى المسافة وكمماسة الخط لنقطة تنقطع الحركة عند مماستها
والثاني ان يكون حدوثه على سبيل التدريج سواء كان على سبيل التصرم والتقضي كالزمان
وما يكون وجوده فيه على سبيل الانطباق عليه كالحركة بمعنى القطع او لا يكون تدريجيا على سبيل الانطباق

عليها كالاصوات فلا يكون نحو هذه الامور موجودة في آن اصلا لا في آن هو طرفه او طرف زمان وجوده
ولا في آن يفرض فيه او في زمان وجوده فلا يتصور لحدوثه آن هو موجود فيه نعم هناك آن هو بداية زمان
وضعناه الحادث او فرضناه فيه حدوث الحادث كالحركة والصوت اولا على وجه التصرم والتقضي بل يكون
حدوثه في قدر معين من الزمان يسيرا يسيرا او يجمع الجزء اللاحق مع السابق فيجاز ان بعد تمام الحدوث
كقدر معين من الزاوية حصل من افتراق خطين منطبق احدهما على الآخر بحركة احدهما من طرف مع ثبات
طرفه الآخر ولا يجوز ان يكون لاول آن ابتدء فيه الحدوث نعم لها اول آن تم فيه الوجود فالثاني
يكون حدوثه لا على سبيل الدفعة ولا على سبيل التدريج بل يكون لها الوجود في زمان مقطوع من المبدأ
من غير انطباق على ذلك الزمان فلا يكون موجودا في طرفه ويكون موجودا فيه تماما في كل آن جزء
يفرض فيه وذلك كالحركة بمعنى التوسط وما يكون وجوده بها الا لقدر معين من الحركة بمعنى القطع وذلك مطلق الزاوية
الحادثة من حركة احد الخطين المنطبقين من طرف مع ثبات الطرف الآخر فان قدرا معينا من هذه الزاوية كما هو يتسع
حدوثه مفروض الحركة مع خط آخر كان موازيا له لا مسامتة لنقطة من الآخر فلا يكون لهذا ايضا اول آن
الحدوث اذ وجوده في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه لم يكن موجودا في آن هو مبدء هذا الزمان
فكان في ذلك الآن آخر آنات عدمه السابق ولا يمكن فرض آن يكون تاليا لذلك الآن حتى يكون اول آن احدوثه
بل كل آن يفرض بعد ذلك الآن فبينه وبين ذلك الآن زمان يكون هذه الحادث موجودا فيه فكيف اول آن
يفرض قبل كل آن يفرض لابتداء الحدوث آن هو اولى من هذا بان يكون اولا لما يختلف الحوادث
في اول الوجود يختلف الزائلة منها في آخره فالامور التي لا يكون لوجودها امتداد اصلا كالآن
والآنيات فلا يكون جزء منها او من طرفها مقدما والآخر موخرا فلا اول لها ولا آخر الا بمعنى الاول والآخر
المتقدم والمتاخر وكذلك التي تتصل لها مع آخر ان وقت بالاول لا سابق عليه وبالآخر ما لا لاحق له واما
الامور التي يمتد وجودها سواء كان ثباتها دفعيا او تدريجيا على سبيل التصرم او لا علية او لا لا اذا او لا فا

١٩٣

فقد عرفت ان الزمان منها وما ينطبق عليه كالحركة القطعية لا يكون موجودا في آن فضلا عن ان يكون
وجوده اول آن او آخر واما ما عداه فمنه ما كان زواله دفعيا فلا يكون له آخر آن الوجود كالصور فانه يتصور لها
في آن هو مع وجوده فيما قبله من الزمان ولا يتصور آن سابق على آن الفساد ولا فصل بينهما زمان يكون ذلك
آخر آنات الوجود وكذلك الحركة التوسطية اللازمة للحركة القطعية ان لم تكن منطبقة عليها وكالمسامتة الخط
للخط الزائلة بالموازاة والا فله آخر آن الوجود كالموازاة الزائلة بالحركة الى المسامتة هذا تمام الكلام في
آن الوجود واما العدم فما يكون وجوده دفعيا كالآنات والآنيات والصور يكون له آخر آن العدم
السابق وما ليس وجوده دفعيا سواء كان تدريجيا كالزمان والحركة القطعية او لا دفعيا ولا تدريجيا كالحركة
التوسطية والحصول بها كالمسامتة الخط للخط وبالجملة ما ليس لاول آن الوجود فله آخر آن العدم السابق واما
ما يكون وجوده بالتمام دفعيا لكن حدوثه على سبيل التدريج من غير تصرم كقدر من الزاوية الحاصلة بالحركة
فللسابق من عدمه آخر آن لا للسابق من عدم وجوده بالتمام هذا هو الكلام في آخر آن العدم
السابق واما العدم اللاحق فظاهر ان انعدام الآنات والآنيات لا يكون له اول آن وكذا كل انعدام يحصل بنفس
الحركة كانعدام الموازاة بالحركة الى المسامتة ويكون لا محالة لوجودها آخر آن والزمان وكل ما ينطبق عليه وكل ما يكون
انعدامه بانقطاع الحركة القطعية كالحركة التوسطية وكالصور الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية
او يكون انعدامه بموازاة حد كمسامتة الخط للخط الزائل بالموازاة انقطعت الحركة عندها او استمرت
بعد يكون لعدمه اللاحق اول آن فليكن منك التفصيل على ذكر واعلم انه قد يتصور الآن على نهج فرض حد
بين جزئي الزمان فصلا مشتركا بل على انه فاعل للزمان راسم له كما ان طرف المتحرك ونفرض نقطة
كرة متحركة واذا يرسم بحركته وسيلانه مسافة ما كخط ما ثم ذلك الخط نفرض فيه نقطة لا الفاعلة للخط بل
فيه بعد حدوثه واحدا بين اجزائه الوهمية كذلك يتصور الزمان للحركة بمعنى القطع شيء فاعل كالنقطة
الفاعلة للخط شيء يفرض بينها واصلا بين قسمتها كالنقطة المتوهمة في الخط وارتسام الخط بالنقطة وامكان

على سبيل التخييل دون التحقيق لانه اذا ماس النقطة نقطة مما يتحرك عليه كالارض ثم نقطة اخرى تكون النقطة
الاولى قد بطلت بزوال المماسة فان تلك النقطة انما تكون نقطة بالفعل بالمماسة لا غير فتبطل ببطلانها و
الجسم بعد المماسة كما كان قبلها ليست فيه نقطة متميزة فاذا بطلت النقطة التي فرضناها مبدء
يبقى الخط الذي هي مبدؤه لكن يسهل تصور ما نحن فيه ثم المنتقل اذ هو بالفعل تمامه متصلة على مسافة
متصلة فالذي له بازاء ذاته ليس هو المسافة فقد خلف شيئا منه ولم ينل شيئا بعد ولا الحركة بمعنى القطع
فقد مضى شطر منه ولم يفعل شطر بعد ولا الزمان فقد سلف شيء منه ولم يأت شيء بعد بل ما بازاء ذاته
من المسافة حد كنقطة ومن الحركة بمعنى القطع المتوسط بين المبدء والمنتهى ومن الزمان ايضا امر غير منقسم كما ان
كلا من هذه الامور نهاية فكذلك المنتقل نهاية لنفسه من حيث انتقل كانه شيء ممتد من المبدء الى ما
الى حيث وصل فذاته الموجودة في حد نهاية لذاته من حيث انتقل الى هذا الحد وامتد اليه ثم لا يخفى
ان المنتقل الشخصي باق في حد ذاته ان لم يبق من حيث انه حد لذاته لانه انما يكون حدا من جهة وجوده
في حد وصل اليه فاذا انتقل الى حد آخر لم يبق من هذه الجهة وكذلك الحركة بمعنى التوسط باقية في ذاتها
بعينها وان كانت تزول من حيث تخصص نسبتها الى حد من حدود المسافة فليتحقق ان ما بازائه من
الزمان ايضا امر واحد باق في نفسه يفعل الزمان بسيلانه يسمى الآن السيال وان كان لا يبقى من حيث هو
آن بالقياس الى الزمان حد فاصل او واصل بين جزئين منه كيف ووجوده بهو انه حد بينهما
يبقى منتقلا فيصير حدا بين جزئين آخرين فالآن الذي هو متوهم في الزمان فصلا انتزع كالنقطة والزمان وما
ما يرسم الزمان فهو من حيث ذاته لا من حيث عرض له آن سيال فاحدث بسيلانه زمانا فصار حدا
لذلك الزمان متعال عن ان يحل في الزمان بل نسبته اليه كنسبة النقطة الجوالة الى الخط المرتسم
قلت الفصل كانت لهم في الزمان بل نصح الحكماء طنون بتفريط وافراط فالمفرطون فمنهم
من نفاه مطلقا بل ما مر في الحركة من عوابه ومنهم من نفاه من الاعيان دون الذهن لكن لم يدر انه ليس من

عوارض المعلومات من حيث وجودها في الاذهان فقط ولا سلبا او اضافة لم يكن شيء يتبنى الذهن لا في
الاعيان الا على نحو تعمل واختراع فلم يتوهم لم يصدق ان بين مبتدأ الحركة وانتهائها تعددا ومنهم
من لم يجعل له حقيقة قائمة بل انه حوادث توضع ليعلم بها بقاء بعضها مع حوادث اخر فيكون الاول كطلوع وغروب
اوقاتا للثواني كولادة وممات وانما يتعين الاوقات بتعين الموقت والمكان الاولى بذلك ان يكون اظهر
واشهر فاذا ترتبت اوقات كان المجموع زمانا ولم يدر ان مقارنة الثواني للاول معية زمانية وليست
لذات المعين بل لاشتراكهما في امر لو لم يشتركا فيه كانا قبل وبعد واما المفرطون فمنهم من جعله واجبا
لامتناع العدم عليه لذاته والا لكان لعدمه قبلية على وجوده او بعدية عنه ولا يكونان الا
بزمان ولم يدر ان الممتنع عليه هو العدم المتقاور مع الوجود لا العدم المطلق او مطلق العدم
كما هو شان الواجب ومنهم من جعله الفلك اذ كل جسم في فلك وكذا في زمان ولم يدر انه
استنتاج من الموجبتين في الشكل الثاني على ان الصحيح كل جسم سوى الفلك في فلك ومنهم
من جعله الحركة لانها منقسمة الى ماضية ومستقبلة ولم يدر ان الزمان هو المنقسم اليهما لذاته
لا مطلقا ومنهم من خصص الفلكية او دورة منها وفضحهم ان الحركة ولو فلكية توصف بالسرعة او البطوء
دون الزمان وانه يصح ان الحركة في زمان لا انها في حركة ثم جزء الزمان زمان بخلاف الدورة

**اقول** قد كان للفلاسفة قبل استقرار عرش الحكمة ظنون في امر الزمان تفريطا وافراطا
ونحن اذ قضينا الوطر عن تحقيق الزمان وما يتعلق بها فجدير بنا ان نقفيه بنقل آرائهم
وحسم شبهاتهم فنقول اما الذين فرطوا في شان الزمان فمنهم من نفى ان يكون له وجود البتة
ولو في الذهن اللهم الا باختراع الذهن وتعمل منه ومنهم من نفى وجوده عن الاعيان ولكن اثبته
في الذهن ومنهم من اعترف بان له وجودا لكن لم يجعل له حقيقة قائمة بل انه امر اعتباري
لان ينسب اليها امور اخرى بالحصول معها يكون الاولى اوقاتا للاخرى والزمان مجموع

اوقات فالذين جحدوا ان يكون للزمان وجود تمسكوا بشبه مر في الحركة فان الزمان منقسم الى ماض ومستقبل
وكلاهما معدومان واما الحاضر فهو الآن وليس زمانا على انه لو كان آنا فان بقي كان شيء منه
متقدما وشيء متأخرا فلم يكن حاضرا وآنا وكان في الآن ماض ومستقبل وان عدم فاما ان
يعدم في آن يليه من غير ان يفصلهما زمان فيلزم التشافع وانتم تمنعونه واما في آن بينه
وبين الذي عدم زمان فيلزم ان يبقى زمانا ثم اذ لا يكون آن كيف يكون زمان وكل زمان تجديد
بآن وايضا اذ لا يكون زمان فكيف يكون آن وكل آن هو طرف زمان وقالوا ان كان لا بد
للحركة من زمان فهذه الحركة من حيث هي حركة لا تستدعي حركة اخرى لجسم آخر وان كانت قد تستدعيها
من حيث ان محركها بحيث لا يحرك الا ان يتحرك فكان لهذه زمان كانت هناك حركة
اخرى او لم تكن فيكون بازاء كل حركة زمان وان كانت حركات معا كانت ازمنة معا واذ هذه المعية
زمانية ومرجعها الى آن المعين يجمعها زمان فكان لتلك الازمنة زمان يكون هي فيه يجمعها زمان
آخر يكون الكل فيه وهكذا والجواب اما عن تمسكهم بانحصار الزمان في الماضي والمستقبل وانعدام
كل منهما مر في الحركة وذلك انهم ان عنوا بكون الماضي والمستقبل معدومين عدمهما مطلقا فهو
اول النزاع وان عنوا به عدمهما في الآن فمسلم اذ نحن لا نثبت للزمان وجودا قارا يكون في آن
الا في الذهن لكن ليس كل ما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا اصلا فان الوجود مطلقا
اعم من ان يكون في آن او في زمان او لا في آن ولا في زمان ووجود الزمان من قبيل
وكيف يطلب للزمان متى وهو نفس المتى بل هذا الا كما ان يطلب للمكان اين وهو نفس الاين
واما عما قالوا في الآن فقد مر مفصلا واما عن الزامهم ان يكون بازاء كل حركة زمان فاعلم
اولا ان الذي نقوله هو ان كل حركة لا بد لها من زمان تتقدر به لا ان كل حركة لا بد لها
من زمان تتعلق ويقوم بها فربما يتقدر الشيء بالمقدار القائم بغيره من جهة الانطباق

والموازاة كما يقدر اشياء بالمقدار القائم بخشبة الذراع ونقول ان ذات الزمان يجب ان يتعلق بطبيعة
الحركة لا ان ذات كل حركة يجب ان يتعلق بها زمان فربما تتعلق ذات الشيء بطبيعة ثم قد تخلو تلك
الطبيعة عن ذلك الشيء كما ان ذات اللون تتعلق بطبيعة الجسم ثم قد يخلو الجسم عن اللون وبعد
ذلك فاعلم انه ليس كل حركة يمكن ان توجد وان لم توجد حركة اخرى فان ذلك وان لم يكن
بين الاستحالة فليس كل ما ليس بين الاستحالة ليس بمستحيل بل الحركات المستقيمة والكمية والكيفية
لا تكون الا حادثة وكانك قد عرفت ذلك وايضا كانك قد عرفت ان الطبيعيات فضلا
عن القسريات لا تكون الا حادثة ولا يمكن حدوث حادث ما لم يكن زمان اي لا يكون ان ما لم يكن حركة و
ايضا لا تكون مستقيمة طبيعية الا وقد تحددت جهات الاحياز الطبيعية ولا تتحدد الا بجسم لا بد له
من ان يتحرك حركة مستديرة ولا تكون قسرية بالمرتبات طبيعية وقد عرفت ان الحركة انما تفعل
الزمان بالاتصال المسافي والكيفية بل الكمية ايضا من حيث انها كمية انما لها الاتصال الزماني
فقط وبالجملة فالفاعلة للزمان لا تكون الا الدائمة وهي المستديرة الارادية فينحصر في الفلكية
وحقيق ان تكون الفاعلة بالذات للزمان الذي هو اظهر المقادير البتة اظهر الحركات واسرعها
وان تكون قائمة بجسم محيط بسائر الاجسام فلا تكون لما سوى حركة الفلك الاعلى حظ في
اقامة الزمان اللهم الا بالعرض كما ان الامر في تحديد الجهات كذلك والذين جعلوا للزمان
وجودا في الذهن دون الاعيان فانما اضطروا الى ذلك للشكوك التي اوردها النفاة مع
وجوب ان يكون للزمان نحو من الوجود فلم يجدوا مندوحة الا في القول بوجوده في الذهن
دون الاعيان ونحن نصحح ان الوجود المحصل في ان لا يكون للزمان الا في الذهن هو ما يطلق الوجود
المقابل للعدم المطلق فذلك صحيح له والا صدق سلبه فيصدق انه ليس ما بين طرفي
المسافة مقدار امكان الحركة على حد من السرعة واذا كان هذا السلب كاذبا فالاثبات

الذی یقابله صادق وهو ان هناک مقدارا لهذا الامکان لا ثبات دلالة علی وجود الامر وان لم یکن له دلالة علی نحو وجوده محصلا فی آن او علی جهة ولیس هذا الوجود له بسبب التوهم فانه وان لم یتوهم کان هذا النحو من الوجود حاصلا کذا ذکره الشیخ وتحقیقه ان الوجود فی الذهن علی نحوین غیر ان یکون فی الاعیان احدهما ما یکون بمجرد اختراع الذهن وتعمله کانیاب الاغوال فانها لیس کذلک وهذا علی نحوین احدهما ما یکون بحسب وجود الاشیاء فی الذهن بمعنی ان الاشیاء یعرض لها من حیث الحصول فی الذهن حال لا باختراع الذهن فانما یحتاج فی صدق الحکم علیها بهذه الحال الی حصول تلک الاشیاء فی الذهن علی نحو لا الی اختراع الذهن او تصوره هذا الحال فذلک کالوضع والحمل فانک ما لم تتصور معنیین توجب احدهما للآخر او تسلبه عنه لم یکن هناک وضع وحمل اما اذا اوجبت معنی لآخر او سلبته عنه فلا محالة یصدق الحکم بان فی ذهنک موضوعا ومحمولا سواء تصورت الوضع والحمل او لم تتصور وثانیهما ما یکون فی الذهن بحسب حال الاشیاء فی الاعیان کالفوقیة والتحتیة وهذا انما یکون باضافة بعض الاشیاء الی بعض او سلب بعضها عنها بحسب وجودها فی الاعیان واما ما لا یکون اضافة او سلبا فان لم یکن فی الاعیان کان وجوده للامور العینیة فی الذهن بمجرد تعمل واختراع منه ومن البین ان الزمان لیس مما هو بمجرد اختراع من الذهن ولا مما یعرض بحسب وجود الاشیاء فی الذهن حتی لو لم یتصور شیء لم یصدق الحکم بان هاهنا زمانا ولیس ایضا من الاضافات والسلوب فلا جرم یجب ان یکون موجودا فی الاعیان ومع ذلک فاعلم ان الزمان اضعف الاشیاء وجودا وذلک ان الاشیاء علی نحوین منها ما هی محصلة الوجود ای لیس لها اجزاء متمانعة عن الاجتماع فی الوجود فاکان کلها تکون لا محالة فی آن ومنها ما یکون اجزاؤه متمانعة عن الاجتماع کالحرکة والزمان وکانک قد عرفت فیما اسلفناه ان ذلک للزمان بالذات وللحرکة بالعرض فهو اضعف من الحرکة من هذه

199

الجهة وقال الشيخ يشبه ان يكون الزمان ضعف وجودا من الحركة ومجانسا لوجود الهيولى بالقياس الى
امور وان لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا بل قد يلزمه اضافة انتهى ثم الزمان مقدار
للحركة عارض لها فلا محالة يكون وجوده ادون منها ثم الحركة ضعف من جهة اخرى يسرى منها الى
الزمان وهو ان فعليتها هو نها كمال لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وقد عرفت ان ما يكمل بها هو
بالقوة من جهتين من جهة انه قد بقى له منها شيء لم يحصل بعد ومن جهة انه متوجه الى كمال يستحصله بها ولم
يحصل بعد فجهة القوة فيها متضمنة في جهة الفعلية والهيولى تشارك الحركة في ذلك فانها جوهر بالقوة فصلها
الذي به فعليتها هو القوة واما سائر الاشياء فلا يكون من جهة الفعلية فيها جهة القوة نعم ربما يكون
بالفعل من جهة وبالقوة من اخرى وكما ان القوة في الهيولى اقوى من الحركة اذ قوتها في نفس شيئيتها
والقوة في الحركة باعتبار شطر منها او باعتبار ما يطلب بها فكذلك الفعلية في الهيولى اقوى
من فعليتها فان فعليتها هي فعلية وجودها بالموضوع وفعلية الهيولى هي فعلية وجودها لذاتها
والذين جعلوا الزمان مجموع اوقات فهم ايضا انما نفوا ان يكون للزمان حقيقة قائمة في نفسها
لشكوك الاولين ثم قالوا انك اذا رتبت اوقاتا متتالية وجمعتها لم تشك ان مجموع ذلك
هو الزمان وليس الوقت الا ما يوقته الموقت بان يعين مبدء حادث يحدث فيعلم به حادث
آخر يكون معه فيقول مثلا يكون قيام زيد بعد يومين اي من طلوع الشمس بعد طلوعين فانما
صار طلوع الشمس وقتا لقيام زيد بتعيين القائل اياه ولو شاء يجعل قدوم عمرو مثلا بدله الا ان
طلوع الشمس وما يجري مجراه اذا كان اعم واظهر واشهر اختير لذلك مع ان فيما اسلفناه غنى
عن المناسبة مع هؤلاء ونظرائهم فنقول لم لا يصح جعل طلوع الشمس وقتا لقيام زيد باعتبار
وجود القيام معه وهذه المعية بازائها القبلية والبعدية وذات المعين لا تأبى عن القبلية او البعدية
وانما صار امعين باشتراكهما في امر لو لم يشتركا فيه كان احدهما قبل والآخر بعد فذلك الامر هو

هو الزمان واما الذين فرّطوا فطائفة جعلوه قائما بنفسه فمنهم بالغ فى العلو فجعله واجب الوجود ومنهم من

زعم انه الفلك وطائفة اعترفوا بانه عرض لكنّهم منهم من جعله الحركة مطلقا ومنهم من جعله حركة الفلك

خاصة اما مطلقا او دورة منها فالذين اتخذوه الها واجب الوجود انما اوقعهم فى هذه الورطة الظلماء ان

الزمان لو فرض عدمه لكان بعد عدمه قبلية على وجوده وبعدية وهذه القبلية او البعدية ليست الا زمانية فيلزم

وجود الزمان على تقدير فرض عدمه فكان عدمه ممتنعا لذاته وما امتنع عدمه لذاته وجب وجوده الذى يزيح

شبهتهم انه انما يلزم وجود الزمان على تقدير فرض عدمه اذا فرض العدم سابقا على الوجود لاحقا له

اعنى اذا فرض عدمه تارة مع وجوده اخرى اما اذا فرض عدمه مطلقا لم يلزم من نقيض ذلك وجوده

فالممتنع بالنظر الى ذاته هو نحو العدم المتعاور مع الوجود لا نحو العدم المطلق فلا يمتنع عليه مطلقا

والواجب ما يمتنع عليه مطلق العدم لا نحو منه دون نحو وقد عرفناك ان الزمان انزل مراتب الوجود

فكيف يكون فى اعلاها ومما يليق ان نسطره ونذكره ههنا ان الزمان ليس علة لشيء من الاشياء الكلية اذا

كان الشيء مع استمرار الزمان يوجد او يعدم ثم لم يرَ علة ظاهرة نسب الناس ذلك الى الزمان

اذ لم يشعروا بمقارن غيره فان كان الامر محمودا مدحوا الزمان وان كان مذموما ذموه لكن الامور الوجودية

فى اكثر الامر ظاهرة العلل والعدم وان فاتها خفى العلة فى الاكثر لشهادة استقراء الجزئيات فنسب البنيان

مثلا معقول وسبب الانتقاض مجهول غالبا فيعرض لذلك ان اكثر ما ينسب الى الزمان هو

الامور العدمية كالنسيان والهرم والهلاك كما حكى الله سبحانه عن الكفرة اعنى قولهم وما

يهلكنا الا الدهر اى الزمان فلذلك اولع الناس بذم الزمان وهجوه والذين عموا ان الفلك

هو الزمان قالوا كل جسم فى فلك وكل جسم فى زمان فالفلك هو الزمان وما استخف ذلك

فانه استنتاج من موجبتين فى الشكل الثانى على انهم اخطأوا فى قولهم كل جسم فى فلك اذ يصح كل جسم

سوى الفلك فى فلك والذين حسبوه انه الحركة مطلقا قالوا الحركة منقسمة

الى ماضية ومستقبلة وكل منقسم الى ماض ومستقبل زمان فالحركة هي الزمان وقد اخطأوا في قولهم
كل منقسم الى ماض ومستقبل زمان والصحيح كل منقسم بالذات الى ماض ومستقبل زمان ولو كانت الحركة
هي الزمان كان قولنا الحركة في زمان في قوة ان الحركة في حركة والحركة ولو كانت حركة الفلك الاعلى
توصف بالسرعة والبطوء بخلاف الزمان ومن خص الحركة التي هي الزمان بدورة واحدة لم يدر ان
جزء الزمان زمان وجزء الدورة ليست بدورة **قلت الفصل** الخامس ربما تضاف الى الجسم
والابعاد ويراد بها اما نهاية امتداد المضاف اليه او ما يليها فيكون على جسمها او الخط والسطح
امتداد او من وجه دون وجه فقد لا يتنهيان بالفعل اذا كانا منحنيين كمحيطي الدائرة والكرة ووهم
امتداد من كل وجه فيجب تناهيه بالفعل ثم الجسم قد تتبدل نهاياته بتبدل الشكل او المقدار كالخط
والسطح ومما اشتهر ان للخط جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا وان لم يكن ذلك صحيحا في
الخط فلكل امتداد من حيث هو امتداد انما يكون نهايتان والخط امتداد واحد بالقوة و
الفعل فالمستدير منه من النهاية على النقطتين وهو وان جاز ان لا ينتهي بالفعل او ينتهي بنقطة كمحيط
السطح البيضي لكن النقطة الموجودة في الثاني واية نقطة فرضت في الاول وان كانت
واحدة بالذات فلها اثنينية بالاعتبار فان لم يعتبر ذلك فالحمل الشهرة على اعتبار الاستقامة
في الخط وعدم تمام احاطته بالسطح واما في السطح والجسم فلا يصح فانهما وان كانا واحدين بالفعل
فلا يقف فرض الامتدادات الخطية فيهما على حد ولكل منها لاسيما المستقيمة نهايتان فلا يتعين
نهاياتهما البعيدة النقطية حد في القوة واما نهاياتهما بالفعل من النهايات القريبة فللسطح قد تكون نقطة
كما لمحيط الجسم البيضي او اكثر كما لمحيط الجسم الاهليلجي او خط كما للدائرة او اكثر بحسب ما يتفق من الاضلاع
بالغة ما بلغت كما للمضلعات المسطحة ولا اقل من ثلثة اذا كانت مستقيمة خطا او نقطة وخطا سطحا
كما للمخروط من سطحي المخروط المستدير وللجسم سطح كما للكرة او اكثر بالغا ما بلغ كما للمضلعات المجسمة الخ

ولا اقل من اربعة لكانت مستوية قاطبة وكان سبب الشهرة فيهما ان ما هو في السطح اعتبار
ذوات اربعة اضلاع لغلبتها وفي الجسم غلبة ذوات ستة سطوح اعتبار تعين الرأس و
القدم والوجه والقفا في الناس والظهر والبطن والرأس والذنب في الحيوان واليمين والشمال
فيهما اولا وقياس سائر الاجسام عليهما ثانيا وسمي ستة فوقا وتحتا وقداما وخلفا ويمينا و
شمالا وجهات والصحيح هو ان الكل بعد نهايتين والابعاد المتقاطعة على قوائم لا تزيد في السطح على اثنين
فتكون النهايات اربعة وفي الجسم على ثلثة فتكون ستة لكن باعتبار التقاطع على قوائم
من الفصول ثم الست بالاعتبار العامي تتعين في الحيوان طبعا ولا تتبدل وفي سائر الاجسام
تتعين بالفرض وتتبدل به وبالاعتبار الخاصي تتعين الكل في الكل بالفرض وتتبدل بتبدله لكن
التسمية بالفوق والتحت ليست للنهايتين باعتبار الرأس والقدم او الظهر والبطن كيفما كانا اولا بالفرض
بل بلحاظ وضع خاص وبما يتحدان في المضاف اليه باعتبار وضعه بالقياس اليه غير مختلف باختلاف الطبع
في الناس وسائر الحيوانات والاشجار تقتضي وضعا لها اليه يكون به الرأس او الظهر والاغصان
فوقا ومقابلها تحتا هذا اذا اريد بالجهات النهايات فان اريد بها ما يليها فالاربع من الست
تتبدل بالاعتبار العامي ايضا في الحيوان بتبدل وضعه فالمتوجه الى المشرق اذا توجه الى المغرب
صار قدامه خلفا ويمينه شمالا واما الفوق والتحت فلا يتبدلان بتبدل وضع المضاف اليه اذ بهما ما يلي
الفوق والتحت بمعنى النهاية واذا تعينت نهاية للفوقية ومقابلها للتحتية كان ما يلي الاولى فوقا
وما يلي الآخر تحتا بهذا المعنى فاذا انتكس الوضع صارت الاخرى هي الفوق وكان ما يلي الفوق قبل ما يلي
الفوق بعد فيكون فوقا في الحالين نعم يتبدلان بحركة المضاف اليه في الاين فاذا كان يد
الحجر كان سقفها فوقه واذا صعد السطح صار تحته لكن هذه فوقات وتحتات اضافية ولا بد ان
ينتهي الى فوق لا فوق فوقه وتحت لا تحت تحته وبهما التحقيقيان المتميزان حتى يلي احدهما بالطبع

رؤس الاناسي ظهور الحيوانات وانحسان الاشجار والآخر تقابله وربما تضاف الجهة الى الاشارة ويراد منتهاها ولا تكون الا الى موجود متحيز ولو تعلو جهاتها الا تتناهى واعتبرت لست تارة بالقياس الى المشير فتكون هي نهاياته واخرى بالقياس الى المشار اليه فتكون نهاياته وبالجملة فتذكر حال الفوق والتحت وربما تضاف الى الحركة فاذا كانت في مسافة مستقيمة لابد لها من نهايتين بالفعل وتكون على جهات شتى وما بالطبع منها ما الى الفوق او الى التحت طالبة للوصول او القرب فلا مح من جهات ان بين الجهتين لابد لهما من محدد بالطبع لاختلاف فلننظر فيها **اقول** للجهة اضافات فتضاف الى الجسم وسائر الابعاد من السطح والخط والى الاشارة والى الحركة فاذا اضيفت الى الجسم وسائر الابعاد فلها اطلاقان فتطلق تارة على نهاية امتداد المضاف اليه واخرى على ما يلي نهايته وهي بمعنى ما يلي النهاية تكون على حسبها بمعنى النهاية فان ما يلي النهاية من حيث يليها انما تختلف باختلافها فلنتكلم فيها فنقول الخط والسطح امتداد ان من جهة دون وجه اذ الخط امتداد من جهة الطول دون العرض والعمق والسطح من جهتي الطول والعرض دون العمق وانما يكون النهاية للشيء من جهة ما هو امتداد فلا يكون لهما من جهة ما ليسا امتدادين نهاية واذا كانا منحنيين من جهة ما هما امتدادان جاز ان يتصل المبدء والمنتهى فلا يتعين نهاية بالفعل ولا يلزم منه ذهابهما الى غير النهاية بالمعنى المبين استحالته وذلك كمحيط الدائرة فانه امتداد من جهة فقط ولا انحناء فيها جاز ان يتصل اوله وآخره فلم يتعين فيه نهاية بالفعل اصلا وكسطح الكرة فانه امتداد في جهتين فقط ولا انحناء فيها لا نهاية له بالفعل وان انحنى السطح في جهة دون جهة كمحيط الاسطوانة المستديرة فلابد له من نهايتين من جهة ما هو غير منحن فيها والجسم امتداد من كل جهة فيجب ان تتناهى بالفعل في الجهات ولا يصير في ذلك انحناؤه شيئا ضرورة امكان تخيل بعد مستقيم فيه من كل وجه ووجوب تناهي البعد

المستقيم لا يقال تناهي البعد المستقيم بالفعل انما يجب لو كان البعد بالفعل واما تناهيه بالقوة فلا يلزم منه
تناهي الجسم بالفعل لانا نقول لا يمكن ان يتخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل ولو كان الجسم غير متناه
بالفعل لامكن فيه تخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل فيجب تناهي الجسم بالفعل ولا يلزم ان يكون
نهايات الابعاد المفروضة موجودة بالفعل ثم الجسم الطبيعي قد تتبدل نهاياته مع بقائه بعينه
بتبدل الشكل والمقدار واما التعليمي فهو نفس المقدار فلا يمكن بقاؤه مع تبدل المقدار لكن تتبدل
نهاياته بتبدل الشكل بخلاف الخط والسطح اذ هما مقداران فلا مقدار لهما حتى يتصور تبدله و
لا شكل له ايضا والسطح وان كان له شكل فلا يتصور تبدل شكله مع بقائه بعينه اللهم الا ان يوخذ
السطح بمعنى الامتداد الطولي والعرضي من غير اعتبار تعين تماديه في الجهتين واعلم انه قد اشتهر
ان للخط جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا وهذا يكاد ان يكون صحيحا في الخط اما انه لا يكون
له ازيد من جهتين فظاهر لانه امتداد واحد بالفعل والقوة والامتداد الواحد من حيث هو
واحد لا يكون له ازيد من نهايتين واما انه يجب ان يكون له جهتان فانما يصح اذا اريد بالجهة
ما يعم النهاية بالقوة واريد بالاثنينية ما يعم الاعتبارية فان من الخط ما لا نهاية له بالفعل كمحيط الدائرة
ومنه ما له نهاية واحدة فقط كخط السطح البيضي الا انه يمكن ان يفرض في الاول نقطة تكون نهاية
ثم النقطة المفروضة في الاول والموجودة في الثاني وان كانت واحدة بالذات فلها اثنينية
بالاعتبار اذ كل امتداد فله جانبان فاذا انتهى في جانبيه بنقطة واحدة كانت تلك النقطة
كانها من حيث انتهى الامتداد اليها من جانب غيرها من حيث انتهى الامتداد اليها من جانب
آخر لا يقال اذا اعتبرت النهاية بالقوة فيجوز ان يكون للخط اكثر من نهايتين فان في محيط الدائرة
نقطا غير متناهية بالقوة كل منها يكون نهاية له لانا نقول انما تتكثر النهايات فيه على التبادل دون
الاجتماع ولو فرض في المحيط نقطتان معا انقسم وكانتا نهايتين لقسميه لا له وان لم تعتبر النهاية

بالقوة سواء الا بسيطة الا عتبارية لم يصح المشهور في الخط على اطلاقه واذ لك قلت يجاوز ان يكون صحيحا وح
فالمحمل للمشهور سواء اما اعتبار الاستقامة او اعتبار عدم تمام احاطته بالسطح مستقيما كان او منحنيا فانه لا بد لتصحيحه
من تخصيص يكفي في ذلك تخصيصه بالا يتم احاطته بالسطح مستقيما كان او منحنيا اذ لا بد بعده من تبين نهاية بالفعل فينبغي ان يصار الى
تخصيص انه يبين في ذلك لكن المتبادر عند اطلاق الخط اما المطلق او المستقيم فاذا لم يحمل على الاول فينبغي ان يحمل
على الثاني فلتعارض الوجهين وجدنا المحمل بين امرين نهاية تبادر المستقيم الاعتيادهم بالاستقامة وانفهم بها
وغلبة اعتبارهم اياها كما في المساحات فان المسالك انما يسلك الطريق على الاستقامة ما تيسر
وفي المساحات فلا يتخذ الذرع الا مستقيما ولا يمسح الا على الاستقامة وكذلك في اضلاع سطوح
المنازل واللبنات والبسط والكتب وغيرها وفي قامات الاناسي والاشجار واما في السطح والجسم فلان
المشهور فانهما وان كانا امتدادين حدبين بالفعل فلا يقف فرض الامتدادات الخطية فيهما على حد ولكل
من تلك الامتدادات المفروضة لاسيما المستقيمة منها نهايتان فالنهايات ضعف الامتدادات
وهي كما انها نهايات لتلك كذلك نهايات للسطح والجسم فلا يكون لنهاياتهما البعيدة النقطية حد
في القوة واما نهاياتهما بالفعل فالنهاية للسطح اذا انتهى بالفعل قد تكون نقطة واحدة كما لمحيط الجسم الصنوبري او
كما لمحيط الجسم الاهليلجي فانه ينتهي بنقطتين وقد تكون خطا واحدا كما للدائرة او اكثر حسب ما تفوق من الاضلاع
بالغة ما بلغت وذلك كما للمضلعات المسطحة ولا تكون اقل من ثلثة خطوط اذا كان كل ما احاط
به من الخطوط مستقيما وقد تكون نقطة وخطا كما للمنحني من سطحي المخروط المستدير والكرة والنهاية للجسم مطلقا
سطح البتة اما واحد كما للكرة او اكثر بالغا ما بلغ ولا تكون اقل من اربعة اذا كانت السطوح مستوية
قاطبة وكان سبب شهرة الاربع وست في السطح والجسم ان عامة ما نشاهده وعامة ما فهو في السطح اعتبار
ذوات اربعة اضلاع من السطوح اغلبها كسطوح اللبنات والابنية والاقبية والبسط
والاردية والكتب ونحوها وفي الجسم مع غلبة ذوات ستة سطوح كالاجسام المذكورة ست اعتبار

ستة حدود معينة بالطبع في الانسان وسائر الحيوانات اولاً وقياس سائر الاجسام عليهما ثانياً اما في الانسان
فالرأس والقدم والوجه والقفا واليمين والشمال واما في سائر الحيوانات فبازاء الرأس والقدم الظهر
والبطن وبازاء الوجه والقفا الرأس والذنب واما اليمين والشمال فعلى حالهما ويفرض بين كل حدين
متقابلين امتداد ويسمى الحدود الستة فوقا وتحتا وقداما وخلفا ويمينا وشمالا ويسمى الامتداد الاول
بحسب قامة الانسان طولا والثاني عرضا والثالث عمقا لكن في تسمية الحدين الاولين بالفوق
والتحت اعتبار زائد على الجهتين واما الخاصي فيها فهو ان الابعاد المتقاطعة على قوائم لا تزيد
في السطح على اثنين بمعنى انه اذا فرض بعد واحد كالاصل لا يمكن ان يفرض من الابعاد الغير المتناهية
المتقاطعة على قوائم الا واحد وفي الجسم على ثلثة لكن اعتبار التقاطع على قوائم في الابعاد ليس
مما يوجبه مفهوم الجهة حتى لا يتحقق بدونه بل هو من الفضول ثم الجهات الست بالاعتبار العامي تتعين في
الانسان وسائر الحيوان طبعا ولا تتبدل وفي سائر الاجسام تتعين بالفرض وتتبدل بتبدله وبالاعتبار
الخاصي تتعين الكل في الحيوان وغيره بالفرض وتتبدل بتبدله لكن يجب ان يعلم ان التسمية بالقدام
والخلف واليمين والشمال في الاعتبار العامي باعتبار النهايات الاربعة المتعينة بالطبع فالوجه قدام والقفا
خلف والجانب الذي يقتضي الطبع قوته من العضوين يمينا ومقابله شمالا فلو تحولت القوة عن مقرها
الطبيعي لعارض اما في اصل الخلقة او بعده لم يتحول اليمين والشمال اذ لا يكون ذلك بالطبع اما تسمية
بالفوق والتحت فليست باعتبار النهايتين المتعينتين بالطبع حتى يتبدل اذ ليس الرأس والقدم في الانسان
كيفما كانا والظهر والبطن في سائر الحيوان كيفما كانا فوقا وتحتا فان الانسان مثلا اذا انتكس
لم يسم رأسه فوقا وقدمه تحتا بل بالعكس واذا استلقى او انبطح اتحد الفوق والتحت مع جهتي القدام و
الخلف او اليمين والشمال بل التسمية بهما عند العامة والخاصة بلحاظ وضع لما اضيفا اليه الى الامر
الذي تحدد الفوق والتحت فيما اضيفا اليه اعتبار وضعه بالقياس الى ذلك الامر مختلف

باختلاف ما اضيفا اليه اذ لا مدخل لخصوصية الجسم المضاف اليه في تعينهما ثم الطبع في الناس وسائر الحيوان وفي الاشجار يقتضي وضعا ابدء الامر الى تحدد جهتي الفوق والتحت يكون بذلك الوضع الرأس في الناس والظهر في الحيوانات والاغصان في الاشجار فوقا وما يقابلها من القدم والبطن والاصول تحتا فيها تحدد ان بالطبع قطعا لكن لا يتناهى هذه الاجسام المتعين بالطبع فيهما بل الجد هذا اذا اريد بالجهات النهايات وان اريد بها ما يلي النهايات فالاربع من ست اعني ما سوى الفوق والتحت يتبدل باعتبار العامي ايضا في الحيوان بل ضعه فان المتوجه الى المشرق مثلا اذا توجه الى المغرب صار ما كان قدامه خلفا وما كان يمينه شمالا واما الفوق والتحت فلا الا ان يتبدل وضع المضاف اليه فربما يتبدل ما يلي الفوق والتحت بمعنى النهاية واذا تعينت نهاية للفوقية ومقابلها للتحتية كان ما يلي الاولى فوقا وما يلي الاخرى تحتا فان انعكس الوضع صار ما يلي الاولى يلي الاخرى لكن الاخرى يصير فوقا بذلك المعنى والاولى تحتا فيكون ما الفوق بذلك المعنى قبل الانتكاس هو ما الفوق بذلك المعنى بعد الانتكاس فلم يكن فوقا الا في تعين وكذلك ما يلي التحت يكون تحتا من غير تبدل نعم يتبدلان بحركة المضاف اليه في الاين كان مثلا في الحجرة كان سقفها فوقه واذا صعد سطحها صار سقفها تحته لكن هذه التبدلات بالحركة انما فوقات وتحتات اضافية اعني بالاضافة الى بعض الاجسام وفي بعض الاحوال ومن بعض الى ان ينتهي الى فوق لا فوق فوقه فلا يتبدل فوقيته وتحت لا تحت تحته فلا يتبدل تحتيته وبها الجهتان الحقيقيان المتميزان بالطبع حتى يكون الطبع يقتضي ان يلي احدهما وهو الفوق رؤس الانا وظهور الحيوانات والاغصان الاشجار والآخر يلي الآخر مقابلها وباعتبار القرب اليها تعين بينها بالجسم للفوقية والتحتية بالمعنى الاول وهذه الفوقات والتحتات الاضافية ايضا انما تتعين عند التحايق باعتبار الاقربية الى هذين الحقيقيين بالنسبة الى الجسم المضاف اليه فلذلك ربما تختلف

٢٠٦

تختلف باختلاف قرب المضاف اليه من الفوق والتحت الحقيقيين وجاز ان يقال ان تعينهما بتعين النهايتين
في الجسم المضاف اليه الاقرب اليهما كما مر وعلى ذلك ايضا يرجع الامر في تعينهما بالآخرة الى الحقيقيين
واذا اضيفت الجهة الى الاشارة يراد بها منتهى الاشارة والاشارة لا تكون الا الى موجود متحيز وانكان
تحيزه تبعا كالسطوح والخطوط ومنتهاها الحقيقي لا يكون منقسما في الامتداد الآخذ من المشير الى
المشار اليه فلا يكون جسما بل احدى الاطراف ثم جهات الاشارة لا تتناهى واعتبرت الست في المشهور
لكن اعتبارها تارة بالقياس الى المشير فيكون جهات الاشارة هي ما نهايات المشير واخرى
بالقياس الى المشار اليه فيكون الجهات نهايات المشار اليه وبالجملة فقد عرفت حال الفوق
والتحت وتمايزهما بالطبع واذا اضيفت الجهة الى الحركة اريد بها ما منه او اليه ولا تكون الجهة
الحقيقية لها ايضا منقسمة في امتداد الحركة ويكونان متمايزين بالفعل اذا كانت الحركة في مسافة
مستقيمة اذ لا بد لها من نهايتين بالفعل فيكونان هما او ما يليهما جهتين لها ثم الحركة المستقيمة تكون
على انحاء مختلفة وجهات شتى اذا كانت ارادية وما بالطبع منها انما هي اما الى الفوق او التحت
طالبة للوصول كحركة النار مثلا او الارض او للتقرب كحركة الهواء او الماء فلاح لك وجوب تحدد
هذين الجهتين بالطبع من جهات شتى من جهة النظر في جهات الاجسام بمعنى النهايات في جهاتها
بمعنى ما يلي النهايات والنظر في جهات الاشارة والنظر في جهات الحركة المستقيمة ولا بد لها
من محدد بالطبع وانت تعلم ان محددهما غير مختلف فلينظر فيه **قلت الفصل** في ان الجهة يجب
ان يكون هناك جسم كري لا بعد خارج عنه يحدد الجهتين معا غير قابل للحركة المستقيمة والخرق
غير كائن ولا فاسد ولا منتظم من اجسام اذ ليست الجهتان حدين متمايزين بالطبع بينهما غاية الخلاف
بحيث يكون الاقرب من ايتهما كانت والحركة والاشارة على اقرب السموت اليها ابعد
عن الاخرى حركة واشارة من جهتها ولا يكون في خلاء غير متقطع ولا ملاء يزداد على الامتداد لبساطته

لا الى نهاية تحدد بحد يكون جهة ذلا مخالفة بالطبع بين المحدود والمفروضة فيه كما يتبين من الجهتين

فتحدد بينهما انما هو عند ملا ومتناه ثم لا يتاتى ذلك الخلاف الا بين سطح محيط لا بعد خارج عنه لا خلا

ولا ملاء وبين مركزه اذ كل حدين غيرهما على اي حال فرضنا لا يكون بينهما ذلك اذا تحددت

احدى الجهتين بجسم تحددت الاخرى ايضا به اذ لو كانت المتحددة جهة المحيط فتحدد المركز ايضا به ظاهر وان كانت

الاخرى فان كانت جهة المحيط هي سطح المحدد للمركز تحدد تا به والا يجب ان يكون محدد جهة المحيط محيطا

والاول محاطا فيكفي المحيط ويلغو المحاط ويمتنع على محدد الحركة المستقيمة والاجاز مفارقته لحيزه

وعوده اليه بالحركة الطبعية المستقيمة وتكون من جهة طبيعة الى اخرى بجهتان متحددتان فتمتنع عليه

الحركة المستقيمة فيجب ان يكون مجوفا والا لم يتصور حركة الاجسام المستقيمة الحركة بالطبع بين الجهتين

الا بخرقه على انه لو كان مصمتا كان المركز في ثخنه فلم يكن بين الجهتين مخالفة طبيعية اذ تخالفهما انما هو

بان احديهما غاية القرب من المحدد والاخرى غاية البعد عنه ويمتنع الكون مع الفساد والا فالكائنة

الكائنة اما ان تكون في الحيز الطبيعي فالفاسدة كانت في حيز غريب طالبة للطبعي بالحركة المستقيمة

وكانت جهتا حركتها متحددتين لا بها ولا بالكائنة او في حيز غريب فهي طالبة للطبعي فجهتا حركتها

متحددتان لا بها ولا بالفاسدة فيجب ان لا ينتظم من اجسام والا فما يلاقي السطح المحيط ان كان احدا بسيطا

فهو المحدد ويلغو الباقي والا فما بسائطه ان كانت على الشكل الطبعي لم ينتظم منها جسم كرى والاجاز

عودها اليه بالحركة المستقيمة وايضا تكثرها ان كان بعدد فبانفصال عرضي للمادة بعد تلبسها بالصورة

المانعة فيكون قابلة للخرق او غيرها فتكون هذه كائنة وان كان بالطبيعة كانت جهة المحيط متجزية

الى جهات مختلفة متحددة قبل هذا الجسم المنتظم فلا تكون واحدة **اقول** قد لاح في الفصل السابق

ان الجهة التي بمعنى ماخذ تنتهي حدود نهاية وان هاتين الجهتين بمعنى الفوق والتحت هما المتباينتان

بالطبع وقد تبين ان بينهما غاية الخلاف بحيث يكون القرب من احديهما كانت بعد اعن الاخرى

اشارات امام

والحركة والاشارة على اقرب السموت الى ايتهما كانت حركة واشارة من جهة الاخر فلنذكر في هذا الفصل
شيئا من احكام المحدد للجهتين الاول انه يجب ان يكون تحدد الجهتين عند ملاء متناه وامر من امتناع الخلاء
ووجوب تناهي الابعاد وان كان يكفي المؤنة في ذلك لكن المقصود في هذا المقام ان تحدد الجهتين
من حيث هو يوجب ذلك مع قطع النظر عن امتناع الخلاء في نفسه ووجوب تناهي الابعاد فنقول
ان تحددهما لو لم يكن عند ملاء متناه لكان في خلاء غير متناه او ملاء متشابه اي بسيط غير متناه وذلك
باطل اذ ليس فيهما تحدد بالفعل لحد يكون جهة والحدود المفروضة فيهما لا يخالف بعضها بعضا بالطبع
بخلاف هذين الجهتين التي يقال لا حصر فليتحددا في خلاء متناه او ملاء مركب غير متناه لانا نقول الخلاء اذا
تناهى فنهايته انما هي عند ملاء فيصح ان التحدد عند ملاء وسنبين انه يجب بساطة المحدد والملاء المركب
الغير المتناهي انما يتحدد وفيه حدا وحدود باعتبار انتهاء بسيط منه بآخر فيكون المحدد احد البسائط الثاني
انه يجب ان يكون المحدد جسما كريا وذلك لانه لما كان الخلاف بين الجهتين في الغاية بحيث يكون
القرب من ايتهما كانت والحركة والاشارة على اقرب السموت اليها بعدا عن الاخرى وحركة واشارة
من سمتها وجب ان يكون احدهما محيط كرة والاخرى مركزها اذ كل حدين غيرهما سطحين متخالفين او خطين
او نقطتين او متخالفين كسطح وخط او نقطة او كخط ونقطة لا يكون بينهما ذلك الخلاف على اي حال
فرضت اما كان يكون السطحان مستويين او مستديرين او متخالفين او الخطان مستقيمين او منحنيين او متخالفين
وكان ان يكونا حدين لجسم واحد او جسمين متلاصقين بالبعد او بالطبيعة على اي وضع فرضتهما كان
يكون احد السطحين مثلا محيطا بالآخر او غير محيط اما متقاطعا او موازيا لا يقال يمكن هذا الخلاف
بين محيط الدائرة ومركزها لانا نقول انما يتاتى هذا الخلاف بين المركز والمحيط اذا لم يكن
بعد خارج عن ذلك المحيط لا خلاء ولا ملاء اذ لو كان هناك خارج لامكنت الحركة والاشارة
اقرب السموت الى المحيط من حد مفروض في ذلك الخلاء او الملاء الخارج لا يكون ح الحركة والاشارة

من سمت المركز وح نقول لما تبين ان التحدد عند ملاء ولا يمكن احاطة الخلاء احاطة تامة بملاء فكل سطح دائرة يمكن ان يوجد حد خارجا عنه فلا يكون بين محيط الدائرة ومركزها ذلك الخلاف بالتعال من ان الشكل البيضي والعدسي بل المضلع ايضا يشتمل على وسط هو غاية البعد من جميع الجوانب بحيث اذا تجاوزته صرت في القرب من جانب البتة غاية الامر ان الابعاد الممتدة الى الجوانب لا تكون متساوية فالجواب عنه ان الابعاد الى الجوانب اذا اختلفت تجزت جهة المحيط الى ما هو في غاية البعد عن الوسط والى ما هو دون ذلك فلم يكن الكل في غاية البعد وايضا اختلاف الاجزاء ان كان بالطبع لم يكن جهة المحيط واحدة بسيطة والا يتصور ذهاب البعد في السمت الذي تقطع فيه دون الغاية الى الغاية فيتصور بعد خارج المحيط الثالث انه لا يكون خارج المحدد بعد لا خلاء ولا ملاء وقد تبين ذلك انفا الرابع انه يجب ان لا يكون تحدد احد الجهتين هو المحدد للاخرى وذلك لان تلك الجهة التي تحددت بجسم اما ان تكون جهة المحيط فيكون تحدد المركز ايضا بذلك الجسم لان محدد المحيط يكون كرة وكما تحدد به محيطه تحدد به ايضا مركزه او جهة المركز فان كان جهة المحيط سطح المحدد لجهة المركز تحدد بها والا فالمحدد لجهة المحيط يجب ان يكون محيطا للمحدد لجهة المركز فيكفي المحيط في تحديد الجهتين ويلغو المحاط وتبين بهذه الاحكام انه ان كان هناك خلاء متناه عند ملاء لم يكن اضافة التحديد الى الخلاء لانه ان لم يكن احدهما محيطا بالاخر لم يكن تحدد الجهتين معا بواحد منهما لوجود بعد خارج عنهما ولا تحدد واحد بهما باحدهما والاخر بالاخر لوجوب تحددهما معا بواحد وان كان احدهما بالاخر محيطا فان كان المحيط هو الملاء فالخلاء لغو وان كان المحيط هو الخلاء فلا يكون مقعره لوجود بعد خارج عنه ولا يكون له محدب الا اذا كان محاطا بملاء اخر ويجب ان ينتهي الامر الى ملاء لا خلاء ولا ملاء خارجا عنه فهو المحدد الخامس ان المحدد غير قابل للحركة المستقيمة لا هو ولا جزء منه لانه يقبل الحركة المستقيمة بجزء عليه لاستحالة مفارقته لحيزه الطبعي ومعاودته اليه بحركة طبعية ولا يكون

الحركة الطبيعية الا من جهة الى جهة متمايزتين بالطبع لا يمكن تحددهما بذلك المتحرك بالضرورة فلا يكون المحدد

لها قابلا لها فيكون غير قابل للخرق لانه لا يمكن الا بالحركة المستقيمة والمحدد لا يقبلها لا يقال

يمكن الخرق بالحركة المستديرة وذلك لانه اذا توهم انقسام المحدد الى قطعتين احدهما محيط بالاخرى وتحرك

احدهما على الاستدارة مع سكون الاخرى او تتوافقان في الحركة المستديرة وتتخالفان في جهتها

يلزم الخرق من غير حركة مستقيمة لانا نقول فالمحدد هو المحيط بلغو المحاط التابع انه يجب ان يكون

مجوفا اما اولا فلان في الجهتين مما يتحرك الاجسام المستقيمة الحركة من احدهما الى الاخرى بالطبع فلو لم

يكن المحدد لها مجوفا لم يتصور ذلك لا لخرق المحدد وقد بان استحالته واما ثانيا فلان تخالف الجهتين

بالطبع كون احدهما مطلوبة والاخرى مهروبا عنها بالطبع لبعض الاجسام وبالعكس لبعض آخر انما

يتصور بكون احدهما في غاية القرب من المحدد والاخرى في غاية البعد عنه واذا كان المحدد مصمتا كان

المركز في ثخنه فكان كل من المحيط والمركز قريبا منه فلم يكن بينهما غاية الخلاف الثاني انه يمتنع عليه

الكون والفساد والا كانت هناك صورة كائنة واخرى فاسدة وكل من الكائن والفاسد لو

واحد منهما محدد افالصورة الكائنة اما ان تكون في الحيز الطبيعي لها فالفاسدة كانت في حيز غريب

او لا يكون للصورتين حيز واحد طبيعي فكانت الفاسدة ح طالبة للحيز الطبيعي بالحركة المستقيمة ويحركها

جهتان طبيعيتان متحددتان قبلهما لعدم امكان حركة الشيء الى جهة متحددة به فلا تكون الكائنة متقدمة عليهما واما

ان تكون الكائنة في حيز غريب طالبة للحيز الطبيعي بالحركة المستقيمة وتكون جهتا حركتها طبيعيتين متحددتين قبلها لما مر ولا بد

والا لزال تحدد بما بزوالها فلا يكون شيء من الكائن والفاسد محددا الثالث انه يجب ان يكون جسما واحدا بسيطا

غير منتظم من اجسام لا مركبا تركيبا مزاجيا كتركيب المواليد من الاركان ولا غير مزاجي لا طبعي كتركيب

الحيوان من الجوارح ولا صناعي كتركيب الجدار من اللبنات ولا اتفاقي كاجتماع الصبرة

من الحبات وذلك لانه لو كان منتظما من اجسام فاما يلاقي السطح المحيط الكان جسما واحدا

بسيطا فهو المحدد وهو المطلوب ثم وانكان الملاقي للمحيط اجساما متكثرة فتكون بسيطة او منتهية اليها
فنقول اولا ان البسائط اما ان تكون على الشكل الطبيعي فلا ينتظم منها جسم كري يحيط بسطح
واحد كري او لا تكون كذلك فما لا يكون على الشكل الطبيعي يجوز عوده اليه بالحركة المستقيمة
الطبيعية هف وثانيا ان تكثر تلك البسائط اما ان يكون بالعدد او بالطبيعة والاول باطل
لان تعدد افراد الطبيعة الواحدة انما يكون لانفصال يعرض المادة والمادة لا تقبل
الانفصال الا بعد تلبسها بصورة فان كانت تلك الصورة هي هذه كانت قابلة للخرق
وانكانت غيرها كانت هذه كائنة وقد بان استحالة الخرق والكون عليها والثاني باطل
ايضا لان كلا منها انكان في حيزه الطبيعي كانت جهة المحيط متجزية الى جهات مختلفة متحددة
قبل هذا الجسم يكون بالقرب من بعض الجهات حيز طبيعي لبعض تلك البسائط وبالقرب
من بعض آخر حيز طبيعي لبعض آخر فلا تكون جهة المحيط واحدة هف **قلت الفن الثاني في**
**السماء والعالم مقالة واحدة فيها فصول الفصل الاول في قوى الاجسام البسيطة**
**والمركبة واجناس الحركات البسيطة** والبسائط مبدأ الحركة الجسم بسيطا او مركب والمركب
يكون فيه القوى المختلفة المقومة للبسائط محفوظة والبسيط لا يجوز ان يكون المقومة لمادته اكثر
من واحدة من القوى المتميزة التي ليس تخصص تقتضي بعضها باقتضاء بعض حتى يكون قوة كا
الجنسي الاخرى كالفصلي والا فان استقلت كل واحدة بالتقويم كانت صورة لتقويمها
المادة وعرضا لاستغناء عنها بتقويم الاخرى ان لم تستقل فمن حيث انها مع تحصلها
لم تحصل المادة بحلولها فيها تكون المادة متحصلة قبلها والا تحصلت بها ومن حيث
دخولها في المجموع المقوم انما تحصل المادة بعدها هف نعم تصدر عن الطبيعة البسيطة
قوى عرضية من جهات مختلفة كان تصدر فعلية من ذاتها وانفعالية من جهة المادة او قوة

٢١٥

او قوة منها من حيث هي اخرى بتوسط تلك او مع عارض فكما ان الصورة الواحدة انما تصدر
عنها فعل واحد فكذا الفعل الواحد انما يصدر عن قوة واحدة ووحدة الفعل بالجنس او النوع على حسب
وحدة القوة وكما ان البسائط يجب ان يكون حركاتها الطبعية بسيطة فكذا الحركات البسيطة الطبعية
انما تكون للبسائط واما المركب فان كان له حركة بسيطة فاما عن قوة ممتزجة حصلت من قوى البسائط لكن
تلك القوى ان تكافأت فلا حركة وان غلبت واحدة فالحركة عنها وان تناوبت فهناك حركات
كل منها عن بسيط واما عن غير ممتزجة فاضت عليه بعد المزاج تحرك على خلاف قوى البسائط قاسرة
لها فلا تكون الحركة طبعية على انه لا يجوز ان يعد المزاج لقوة يعاند مقتضاها بالذات مقتضى المزاجية
والحركات البسيطة الطبعية اما مستديرة او مستقيمة واما المختلفة فلاختلاف اجزائها او عدم تعين منها
طرقها الى نهايتها ولا كونها اقرب الطرق لا تكون لبسيطة طبعية فالمستديرة جنس وتكون حول
الوسط والمستقيمة جنسان من الوسط اما الى الغاية الممكنة او واقفة دونها والى الوسط بالغة اياه
او واقفة فاجناس البسائط من الاجسام ثلثة متحرك بالاستدارة خفيف ثقيل تتحرك الى فوق
او تحت وكل منهما مطلق ومضاف الخفة والثقل ان اعتبر فيهما مطلق الميل الطبيعي من الوسط
او اليه ولو بالقوة لم يخل منهما جسم مستقيم الحركة وان اعتبر الميل بالفعل فيخلو عنهما عند الكون
في الحيز الطبيعي **اقول** الجسم اما بسيط او مركب من اجسام مختلفة وكل منهما اما ان يكون فيه قوة واحدة
او اكثر فهذه اربعة اقسام لكنه ليس بشيء خفي في بطلان الثالث منها اي ما يكون مركبا من اجسام مختلفة
ولا يكون فيه الا قوة واحدة لان اختلاف الاجسام لا يمكن بدون اختلاف صورها النوعية فيكون
صور البسائط موجودة في المركب وهي قوى مختلفة سواء تفاعلت فحصل منها قوة واحدة مشتركة
او لا ولو بطلت صور البسائط كلا او بعضا لبطلت البسائط كذلك فلم يكن الجسم المفروض
مركبا منها فبقي ثلثة اقسام والثاني منها اعني ما يكون بسيطا وفيه اكثر من قوة واحدة ولا شك

انه لا يكون له من القوى اعراضا باسرها اذ لا بد من صورة مقومة للمادة محصلة للنوع انما النظر في انه
هل يجوز ان تكون الصورة من تلك القوى اكثر من واحدة فنقول ان كان قوة كالمعنى الجنسي والاخرى
كالمعنى الفصلي و يكون ما تقتضيه الاولى امرا مبهما انما تتحصص و تتحصل باقتضاء الثانية كان تقتضي
احدهما حركة مطلقة و الثانية تعيين الجهة و الغاية فلا تمتنع ان تكون الصورة فوق واحدة بهذا
واما ان يكون هناك قوتان محصلتان تقتضي كل منهما امرا محصلا و يكون كل منهما صورة فلا يصح
لانه اما ان يكون كل منهما مليا باقامة المادة جوهرا محصلا او مجموعهما فعلى الاول لو انفردت
واحدة لكفت فتكون الاخرى عرضا و بالعكس فتكون كل منهما صورة و عرضا و على الثاني تكون كل واحدة
منهما متأخرة عن المادة لكونها لا توجد الا في المادة من غير ان تقوم المادة و متقدمة عليها
لتقدمها على مجموعهما المقوم للمادة المتقدم عليها هف هذا محصل ما ذكره الشيخ اقول و فيما لزمه على
الشق الثاني منع ظاهر لان كلا من القوتين و ان لم يكف في تقويم المادة لكن يكون لها دخل في
تقويمها فتكون متقدمة عليها ثم لا يلزم ان تكون متأخرة ايضا عنها لانها اذا افتقرت المادة
اليها فلا يكون حلولها في المادة و كونها بحيث لا توجد الا فيها موجبا لتأخرها عنها في الوجود
بل انما يقتضي التشخص كما في الصورة المقومة بانفرادها و يمكن ان يناقش ذلك بان الكلام فيما اذا كان
كل من الصورتين متحصلة بالفعل متميزة في الوجود عن الاخرى اذا حلت احدهما في المادة و لم
تقومها و لم تحصلها بالفعل كانت عرضا متأخرا عن المادة البتة و كانت المادة متقومة محصلة
قبلها اذ لو كانت مبهمة تحصلت و تقومت بتلك القوة المتحصلة بالفعل من جهة ذاتها و اقتضائها امرا
محصلا لان حلول الامر المتحصل بالفعل في محل يوجب تحصله و رفع ابهامه فتقوم الطبيعة النوعية
بالفعل و لا تحتاج الى القوة الاخرى هف فتبين انه لا يمكن ان تكون صورتان ليست احدهما
اقدم من الاخرى لقيامهما بالمادة و لكن يجوز ان تكون طبيعة واحدة بسيطة تصدر عنها و ان

اما فعلية وانفعالية لكن الفعلية تصدر عنها من حيث هي هي والانفعالية من جهة مادتها كالطبيعة المائية
تصدر عنها من حيث هي البرد ومن حيث جهة المادة الرطوبة او فعليتان لكن يكون احدهما اقدم من
الاخرى كما تصدر عن طبيعة النار قوة مسخنة ومميلة والمسخنة اقدم من المميلة حتى ان المكتسب سخونة
من خارج يميل الى فوق او يكون احدهما عن الطبيعة نفسها والاخرى عنها مع عارض كالسخونة او البرودة
الصادرة عن طبيعة النار او الماء والميل الصاعد والهابط الصادر عنهما مع عروض مفارقة
المكان الطبعي واما ان يكونا معا ولا بسبب الا الصورة الواحدة فانا وان قلنا ان الصورة الواحدة
انما يصدر عنها من حيث هي شيء فعل واحد فلذلك الفعل الواحد الطبعي انما يصدر عن قوة واحدة فان كان
ذلك الفعل واحدا بالجنس دون النوع كحركة الماء والارض لاشتراكهما في ذاتي هو توجههما من حيز المحيط
الى البعيد عن الفلك وتباينهما في آخر من جهة كون المنتهى فيهما مختلفا فالقوة ايضا واحدة بالجنس
لا بالنوع والا لحصلت غاية واحدة بالنوع وان كان ذلك الفعل واحدا بالنوع فالقوة ايضا
كذلك اذ لو كانت واحدة بالجنس لكان البسيط الذي يشاركه في نوع ذلك الفعل انما يشاركه في
الجنسية ويخالفه فيما هو فصل لتلك القوة من حيث هي قوة فذلك الفصل اخص من فصل القوة فلم يكن
المشتركة في فعل نوعي فرضناها في نوعي وان لم تخصص لم يكن فصلا لتلك القوة من حيث هي قوة ثم لعلك
لا تشك في ان الاجسام البسيطة يجب ان تكون حركاتها الطبعية بسيطة واعني بالطبعية ما لا يكون عن مبدأ
خارج كالقسرية او عن مبدأ ذي تخيل على قوى طبعية محركة سابقة عليه كالحركات الحيوانية وكذلك
الحركات الطبعية البسيطة بالحري ان تكون للاجسام البسيطة لان المركبة ان كان لها حركة
بسيطة فاما عن قوة ممتزجة عن قوى البسائط فيكون مقتضاها كانه ممتزج عن مقتضيات تلك
القوى فاما ان تتمانع تلك فلا حركة او تغلب واحدة فالحركة انما تصدر عن تلك الواحدة لا عن
قوة المركب مع ذلك فانها تكون مشتتة بانطباقها ومنه القوى الآخر والمشوبة بالابطاء

غير صرفة ولا بسيطة مطلقة او تناوب فالحركة مركبة من حركات كل بسيطة منها عن بسيط واما
عن قوة غير ممتزجة يستعد لها المركب بعد المزاج فتحرك نوعا من التحريك على خلاف تحريكات
قوى البسائط فتكون هذه القوة دخيلة قاسرة لمقتضى القوى الطبيعية فلا تكون الحركة طبعية
ولا علينا الآن ان نتكلم في جواز ذلك او عدم جوازه ولعل الحق انه وان جاز ان يحدث بعد
المزاج قوى هي صور الاعراض جاز ايضا ان يكون الامتزاج بعد القوة قد تقتضي العرض على نحو
اقتضاءات القوى المتفقة بالعيانية لمقتضى البسائط كما يعد للقوة الحيوانية او النباتية التي ربما
تحرك تحريكا على خلاف قوى البسائط لكن العقل لا ينفصل عن ان يكون الامتزاج معد القوة يقتضي
بالذات ما يعاند مقتضى التمازج والقوة المزاجية والحركات البسيطة الطبيعية اما مستقيمة او مستديرة
اذ المسافة البسيطة اما مستقيمة او مستديرة واما المنحنية غير المستديرة فلا تكون الحركة عليها
طبيعية للبسيط لانها محيطة كانت او مقطوعة غير متشابهة الاجزاء ثم اذا كان المنحني متناهيا بالفعل
وتكون تلك النهاية مقصد المتحرك لم يتعين السلوك اليها على ذلك المنحني بل يتصور هناك
خطوط منحنية لا نهاية لها يمكن ان يسلك عليها الى تلك النهاية وايضا لم يكن المنحني البتة
اقرب الطرق الى تلك النهاية فتبين ان الاجسام البسيطة اما مستقيمة الحركات او مستديرة وان
الحركات البسيطة المستقيمة والمستديرة انما هي للاجسام البسيطة ولا يمكن ان تكون مستقيمة طبعية الا وتكون
جهة بالطبع ولا تكون الا وهناك محيط بالطبع وتكون لا محالة على ما علمت متحركا على الاستدارة فاذا
المستقيمة الطبيعية موجودة قطعا فالمستديرة موجودة والجسم الذي فيه ميل مستدير يخالف الذي
فيه ميل مستقيم خلافا طبعيا على ما قد علمته وهذا اختلاف بالجنس فان الحركة المستديرة تكون على
جهات مختلفة وكذا المستقيمة فلاح ان المتحرك على الاستدارة جنس والمتحرك على الاستقامة
جنس آخر فاذا ثبت في المتحرك على الاستدارة كثرة واختلاف في جهات الحركة كان الاختلاف

بينهما نوعيا وتم اذا قالوا ان الطبيعة الفلكية طبيعة خامسة لم يعنوا بها وحدتها بالنوع والمتحرك
على الاستدارة متحرك على الوسط بمعنى انه يدور حول الوسط كان الوسط مركز له كما يجب في ذلك
في المحدد وبجهات الحركات المستقيمة او لاوج يكون لكل جزء منه تارة اقرب الى الوسط وتارة ابعد منه
ولا يكون القرب ولا البعد مقصودا لذاته بل المقصود هو حفظ المدار وذلك يلزم منه وكيف يكون
مقصودا ولا يكون لجملة الجسم قرب تارة وبعد اخرى بل لجزء موهوم . لو كان القرب
مقصودا لم يتجاوز عنه الى البعد ولتحرك اليه على اقرب المسافات وهي المستقيمة وكذلك
البعد والمتحرك بالاستقامة ثمة منه ما يتحرك عن الوسط كالنار وكالهواء ومنه ما يتحرك اليه
كالارض وكالماء وهما مختلفان وهذا ايضا اختلاف بالجنس فان المتحرك عن الوسط تختلف نهاية
حركته فمنه ما يبلغ اقصى ما ينتهي اليه الحركات المستقيمة لو لم يكن هناك عائق فيكون طبيعته مقتضية
لان يكون طافيا على كل الاجسام المستقيمة الحركات كما هو حال النار ويسمى خفيفا مطلقا
ومنه ما يقف دون ذلك كما يرى في الهواء ويسمى خفيفا مضافا فان خفته بالاضافة الى
ما دون النار واما بالقياس اليها فثقيل لتوقفه دون غايتها ولبطوه في الحركة الى فوق
بالقياس الى حركتها وهذا اختلاف بالنوع وكذا المتحرك الى الوسط منه ما يبلغ الوسط ان
لم يعق فيكون طبيعته مقتضية لان يكون راسبا تحت الاجسام كما يرى في الارض ويسمى ثقيلا مطلقا
ومنه ما يقف دون ذلك لا لضرورة الخلاء وتلازم الصفائح ونحو ذلك هذا حال الماء ويسمى
ثقيلا مضافا فان ثقله بالاضافة الى ما سوى الارض اما بالقياس اليها فخفيف ولفظ الخفة
والثقل يعني بهما ان يكون الجسم من شانه انه اذا كان في غير الحيز الطبعي تحرك بميل طبعي الى الحيز
كانت الاجسام المستقيمة الحركة دائما اما ثقيلة او خفيفة وقد يعنى بهما ان يكون ذلك
الميل للجسم بالفعل لم يكن الاجسام في مواضعها الطبيعية خفيفة ولا ثقيلة فهناك ثلثة اجناس

تتحرك على الوسط اليس بخفيف ولا ثقيل وتتحرك عن الوسط خفيف وتتحرك الى الوسط ثقيل **قلت اقول**

الحركة المستديرة اذ هي اتم البسيطتين فبالحري ان يكون اقدم الجنسين من البسيط الجنس بما يتحدد

الجنس الآخر وجهات حركاته به على انك قد علمت انه يجب ان يكون المحدد متحركا بالاستدارة

وكما ان المحدد يجب ان يكون كريا محيطا بالاجسام المستقيمة الحركات غير قابل للحركة المستقيمة ولا

للخرق والالتيام والتخلخل والتكاثف والنماء والذبول والكون والفساد ولا يكون خفيفا ولا ثقيلا

ولا حارا ولا باردا ولا رطبا ولا يابسا فكل ما يتحرك بالطباع على الاستدارة اذ ثبت فيه كثرة

لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فلا يقبل الحركة المستقيمة بالقسر ايضا فهو يشارك المحدد في هذه الاحكام

وكما ان حركة المحدد سرمدية فحركات الباقية كذلك لبرائتها عن الاختلاف ويجب ان تكون ارادية

من قوة غير جسمانية ولا متعلقة بتجسيم في قوة سابقة وكل ما قيل قبل نضج الحكمة في تحرك السماء

مما يخالف هذه الاصول فنحن بما اسلفناه في غنى عن تجشم ابطاله والسماء عامتها غير متسترقة

ويتضمن اجراما مشرقة بعضها فوق بعض فهي مشفة والا استرت تلك الاجرام وبالحري ان تكون

خالصة الشفيف ولا يكون لها لون والزرقة المتخيلة انما هي في كرة البخار اذ تتخيل من اختلاط

الظلمة المتخيلة من تراكم الابخرة الغير الخالصة الشفيفة والظاهرة اللون مع الضوء الواقع عليها

زرقة والقمر استنارته من الشمس بالحدس ثم التامل الرصدي ولونه ما يظهر عند الكسوف واذا

استضاء جانب منه نفذ اثر من الضوء الى الجانب الآخر ولذا يرى ما لم يقع عليه الضوء من الشمس

عند الاستهلال اقرب الى الاستضارة منه عند الكسوف واضواء سائر الكواكب عن ذواتها

والا لتبدلت اشكالها كما في القمر وكانها لا تخلو عن لون واظن ان محو القمر انما هو لاجرام

صغيرة المقدار كثيرة العدد متكثرة في ثخنه واذ هو لا يخلو عن شفيف ما فلا يحجبها عنا فيرى تخلخلها

من غير تميز بين احادها كالمجرة بيد ان المجرة اجرام متسترقة بذواتها في مشف محض وهذه كانها

غير قابلة للاستنارة في ستنير من الشمس **اقول** قد علمت ان الحركة البسيطة اما مستقيمة او مستديرة
وان المتحرك بالطباع بالبسيط يجب ان يكون بسيطا وقد كنت علمت ان اتم باتين الحركتين
هي المستديرة وبالحري ان يكون الاتم من الحركتين الاقدم من جنسي البسيط اعني ما تحدد به
الامكنة وجهات الحركة للجنس الآخر منه فبالحري ان تكون الحركة المستديرة بجنس المحدد على ما
قد علمت ان المحدد لجهات الحركات المستقيمة يجب ان لا يكون فيه مبدا ميل مستقيم بل
لا يكون قابلا للحركة المستقيمة اصلا بل يكون فيه مبدا ميل مستدير بل تتحرك بالفعل على الاستدارة
ثم قد علمت انه يجب ان يكون المحدد بسيطا كريا محيطا بالاجسام المتحركة على الاستقامة
وانه اذ لا يجوز ان يكون قابلا للحركة المستقيمة فلا يكون قابلا للخرق والالتيام والتخلخل
والتكاثف والنمو والذبول والكون والفساد ولا يكون خفيفا ولا ثقيلا ولا حارا ولا
باردا ولا رطبا ولا يابسا ويجب من ذلك ان يكون مخالفا للاجسام الكائنة الفاسدة
في المادة والا كانت مادته في ذاتها قابلة لغير صورته فتكون صورته انما ترجحت لمادته
لا لاستعداد اكتسبته حين تلبسها بصورة اخرى فسدت فكانت بعده بعد واذ كل ما يتحرك
بالطباع على الاستدارة اذ اثبت فيه كثرة لا يكون فيه مبدا ميل مستقيم فلا يقبل الحركة
المستقيمة بالقسر ايضا على ما علمت فهو يشارك المحدد في البساطة والكروية بالفعل وامتناع
الخرق والالتيام وسائر ما يتلوه من الاحكام وينبغي ان يكون امكنة متعالية عن امكنة الاجرام
الكائنة الفاسدة واقعة في جنبة المحدد واما النار فتحركها على الاستدارة بالعرض لا بالطباع
ولا بالقسر ايضا وكانك قد تنبهت لكون المتحرك بالحركة السرمدية الحافظة للزمان هو
المحدد فلعلك تحكم ايضا بان سائر الاجرام المضاهية له في الحركة المستديرة الطباعية او
برية من التركيب من الطبائع المختلفة ومتعالية عن الكون والفساد وليست عرضية لتناوب

ما سوى الاوضاع من الاحوال ينبغي ان يعين حركاتها ايضا سرمدية على نهج واحد قد عرفت بها
لا بد وان تكون ارادية لا بقصد وانزعاج ولا عن قوة جسمانية ولا متعلقة بجسم ذي قوة شائقة
فما كانت تخمينية قبل نضج الحكمة اقوام من نحو ان السبب في حركة السماء تركيبها من نار صاعدة وارض
مهبطة فيلزم حركة دورية كما في السبيكة او انها تاركها الاستدارة لانها التجاذب قواها لا التسكين والاتصال
كرتها لا تمكن النارية التي فيها الى الصعود على الاستقامة ولا الارضية الى الهبوط لذلك او ان
المحرك لها قوة غير نفسانية مزاجية او غير مزاجية لكنها فاضت بعد المزاج او هو نفس تحركها
على خلاف مقتضى طباعها كل ذلك وهم قد بان فساده فان هولاء الاقوام جعلوها ذو ما
يجانسه مركبا من جسمين تجب ان يتحدد به مكانها وجهات حركاتها وجعلوه في غير موضعه الطبعي
لكونه في حيز خارج عن حيز بسائطه ثم الذين جعلوا حركتها لتزاحم النارية والارضية اما لحركة
السبيكة او لاتصال الكرة لم يعلموا ان الصاعدة والهابطة اذا تزاحمتا تمانعتا او تغلب واحدة
لكن تكون مشوبة بابطاء ولا يترجح منهما دورية واما السبيكة فنتعلم الحال فيها ولو كان حركة السماء
لحركتها لكانت بين العلو والسفل الاحول الوسط ثم ان ما يهرب عن الوسط او يطلبه كيف تحرك حوله
بحيث يكون النسبة الى الوسط المهروب عنه او المطلوب واحدة في تمام المسافة ثم الى اي حد
ونهاية تروم النارية صعودا ولم تتحدد فوقها جهة والذين جعلوا المحرك قوة مزاجية او غير مزاجية
فائضة بعد المزاج لم يعلموا ان المزاجية انما توجب الحركة الى مكان تقتضيه المركب بحسب التركيب
وان المزاج لا يعد لقوة تقتضي ما يخالف مقتضى المزاجية والذين جعلوا النفس تحركها على خلاف
مقتضى طباعها جعلوها في تعب دائم ثم ان الحس دل على ان السماء يتضمن اجراما مخالفة لها
في المرئية لان عامة جرمها لا ترى نيرة ونرى هناك اجراما نيرة دائرة حول الارض غير محيطة
بها لا تكون كما نبهت عليه في الالتة الناصرة تكون كلها اجزاء من السماء فثبت الاختلاف ثم عامة

جرمها مشف لان الاجرام النيرة لكشف بعضها بعضا يكون بعضها فوق بعض ويكون بينها

الاشياء العالية منها جرم السماء فلولا شفيفه لستر تلك الاجرام واما الزرقة التي تظهر انها لون السماء

فانما تتخيل في كرة البخار ووجه ذلك لبعضهم بان الاجزاء اللطيفة من البخار تكون اكثر صعودا من الكثيفة

فالاجزاء العالية من كرة البخار تكون اقل قبولا للضوء من السافلة فتكون كالمظلمة بالنسبة الى ما تحتها

فيرى الناظر في كرة البخار زرقة لانه اذا رئي شئ مظلم من خلف مضئ ترائى لون مخلوط من الظلام

والضياء وهو الزرقة ولبعضهم بان كرة البخار مستنيرة باشعة الكواكب وما وراءه غير قابل للانارة

فكانه مظلم فتتخيل من امتزاج استضاءة كرة البخار مع الظلمة المتخيلة فيما وراءها اللون اللازوردي

والذي انا اراه هو ان ما يكون مشفا غير ملون في نفسه ولكن لا يكون شفيفا خالصا كشفيف الهواء

المحض بل يكون كشفيف الماء فانه ان كان ثخنه رقيقا حتى لا يكون كانه ساتر لما وراءه بل ينفذ فيه البصر

نفاذا جليا لم يتخيل له لون وان كان ثخنه غليظا حتى يكون كالساتر لما وراءه تتخيل هناك زرقة

اخضر يرى له لون مع عدم نفوذ البصر عنه نفاذا ظاهرا بحيث يرى ما وراءه تتخيل ظلمة واذ هنا كضوء

ما من الاجرام النيرة تتخيل لون كانه ممتزج من الظلام والضياء اعني الزرقة ومن هنا تتخيل الزرقة في

الماء الصافي الذي ليس فيه اجزاء ارضية مكدرة اياه ظاهرة اللون وكان عمقه غليظا لثخن بعيد لغور فاذا

اغترف من ذلك الماء غرفة لم ير فيها تلك الزرقة لرقته لثخن وتبين اليد من تحت ثم في ارادة هذا

اللون عناية من الباري سبحانه لكونه اوفق الالوان الى الابصار واعلم ان هذه الاجرام لا شك

في ان القمر منها له لون يظهر عند ما يزول عنه النور الذي يحكم الحدس بكونه مستفادا من الشمس ثم

التامل الرصدي يحققه وذلك اللون هو القسمة المشبعة وجوهر القمر كما ذكر الشيخ يشبه ان يكون بحيث

اذا وقع عليه ضوء الشمس في جهته استضاء سائر سطحه استضاءة ما غير بالغة فلذلك يرى به الذي

لم تقع عليه ضوء الشمس عند الاستهلال اقرب الى الاستضاءة منه عند الانكشاف اما سائر الكواكب فر

٢٢٣

يظن انها ايضا انما تستنير من الشمس والاقرب الى الحق خلافه فان اجرامها ان لم تكن ملونة لم تقبل من الشمس
ضوء قائما بل يجوز ان يؤدي الضوء من حيث ينعكس وان كانت ملونة قام الضوء على الوجه الذي يلي الشمس وان
لم ينفذ نفاذا على السواء فتبدلت اشكال الاثر منها لا سيما في السفليين اعني الزهرة وعطارد وكما تبدلت في القمر
وقال الشيخ على سبيل الظن من غير جزم ان لكل كوكب مع الضوء المشرق لون يختلف به الضوء فيوجد
اشراق بعضها الى الحمرة وبعضها الى الرصاصية وبعضها الى الخضرة وكان الشعاع والنور لا يكون الا
في جرم له لون فان النار انما تشرق دخانه وبوفي جوهره ذو لون ما ويختلف المرئي من اللهب باختلاف
اللون الذي يخالطه النور الناري وجدير بنا ان نتكلم الان في محو القمر فنقول ان ما قد يظن في ذلك
هو انه اما ان يكون من امر في ذاته اما ذاتي او عرضي لازم لذاته وعارض من خارج يدخل في هيئة الا
ما اذا كان بسبب كون بعض القمر مشفا كالفلك لا يستنير وبعضه صقيلا او كون بعضه صقيلا وبعضه غير صقيل و
لا مشف ايضا بل خشنا غير صقيل او متكيفا بكيفية اخرى تمنعه عن النور اما في اصل الفطرة او لاحق عرض
له من مصاكة النار مثلا ويمكن ان يخرج فيه ما حكى الشيخ عن بعض من ادرك زمانه من مشائخ في الفلسفة
العامية التي كانت موجودة في نصارى بغداد وكانه يعني ابو الفرج الجاثليق من ان السواد من السواد
الذي يكون في القمر من الجانب الذي يلي الشمس ولا بد ان يكون عن امر في ذاته فاما ان يكون لكونه مرآة ينطبع فيه
الاشباح فما انطبع فيه شبح لم ير فيه براقة وما لم ينطبع فيه الشبح يرى براقا وعدم انطباع الشبح في هذه المواضع
لعدم استعدادها لا لانطباع بل لكون وضع الاجرام الكثيفة بحيث ينطبع شبح تلك الاجسام في موضع منه
دون اخرى او لكون الاشعة تنعكس من البحر المحيط وكرة البخار لصقالة سطحها الى القمر انعكاسا
بينا ولا تنعكس من سطح الربع المعمور كذلك لخشونته فيكون المواضع المستنيرة من وجه القمر بالاشعة
المستقيمة ما وصلت اليه من الشمس والمنعكسة اليه من سطح البحر وكرة البخار اضوء من المواضع المستنيرة
بالاشعة المستقيمة فقط او يكون لحائل بينه وبين الشمس يحجب نور الشمس عنه اما من الاجسام

من الاجسام العنصرية او من الاجرام السماوية او يكون لساتر من الاجسام العنصرية او الاجرام السماوية يستر بعض المواضع من القمر عن ابصارنا فيرى غير مستنير فهذا ضبط ما عثرنا عليه من الظنون فاما الاقسام المنشعبة عن كونه لامر في ذاته فبيطله ان الاجرام السماوية مما لا يتغير فيه عن امور مختلفة وكل جرم منها بسيط متفق الطباع دائما على اتم احواله الذي يمكن ان يكون له في جوهره كذا ذكره الشيخ وفيه ما سينكشف عليك ومن العجب توهم انسحاق القمر بالنار مع انهما غير متماسين بل بينهما جرم السماء ولو انسحق القمر عن النار لازداد ذلك حينا فحينا فلم يتفق في ذلك الارصاد المتقدمة مع المتاخرة واما ما اوجبناه في هذه الاقسام من حيث ذي من الجانب الآخر فيبطله اولا ان السواد والظلمة لا يشف من جانب الجسم الاسود اجالة الى جرم وثانيا انه يرى ذلك عند الاستهلال والظلمة في الجانب ثم اذا اخذ يزيد ضوءه فان الظلم من صورته المحو فيه يكون محفوظة ويكون طلوع شكل المحو وشكل الضوء على نسبة محفوظة الى التبدر وثالثا لو كان كذلك لكان في ذلك الخيال مما لا يتقطع يتفرق في صفحة القمر بل يكون نهايته عند المركز ثم لا يزال يتدرج الى البياض كذا ذكره الشيخ فلعل ما قيل من انه لو كان كذلك للزم اختصاص ذلك باطراف القمر ولكان كلما ازداد البعد عن الطرف ازداد الضوء وقلت الظلمة لا تعويل عليه اما الذي اعني ان يكون ذلك من انطباع الاشباح فيبطله ان الاشباح لا يبقى محفوظة على هيأتها مع حركة المرأة طولا وعرضا واختلاف مقامات الناظرين على ان المرأة التي ينعكس عنه الصور الى البصر لا تؤدي الخيال وما يؤدي الخيال لا ينعكس عنه الضوء الى البصر ولا يجتمع الخصلتان في مرأة كذا ذكره الشيخ ومع ذلك ذهب بعض المتفلسفين في نظام العلل الى هذا القسم قائلا ان جرم القمر صقيل كالمرأة فاذا توجه الناظر اليه راى فيه صورة القدر المنكشف من الارض وصورة البحر المحيط معا وهما مختلفان وايضا القدر المنكشف من الارض مختلف الاجزاء لبعضه بجار

وبعضه قفار وبعضه عمارات وفي البحار مراكب وجزائر وفي القفار جبال ورمال واودية وشعاب
وعلى العمارات ممتزجات مختلفة الالوان والاحجام والاشكال فهذه الاشياء يراها الناظر
في صفحة القمر ولا يميز بينها لبعدها عنه ولا تحس منها الا خيالا لا يعرف حقيقته ولعل هذا القائل اذا
سمع ظن انه ابدع واما القسم الثالث اعني حديث انعكاس الشعاع فمما ظنه بعض اعلام المتاخرين
واقول اما بان النور المنعكس من سطح البحر او كرة البخار يوجب اثرا بينا في صفحة القمر ليس فيما لا ينعكس اليه
ذلك النور بحيث يستضيء الارض من ذلك الاشراق استضاءة بما يكون خلفا من ضوء النهار الا ان
البحر في ذاته ولا كرة البخار في نفسها بحيث يشرق ذلك الاشراق واما القسم الرابع اعني ان يكون
بسبب حائل بين الشمس ومواضع المحو من القمر فان كان ذلك الحائل من الاجسام العنصرية كالابخرة والاغلظة
فسواء كان بحيث كما يحول بين النيرين يحول بيننا وبين مواضع المحو من القمر ايضا حتى يرجع الى القسم الاول
او لم يكن كذلك فيكفي في ابطاله ان الابخرة ونحوها لا تدوم على كرور الاحقاب وان كان من الاجرام
السماوية فان كان بحيث يستر عنا ايضا حتى يرجع الى القسم الاتي يكون الكلام فيه ما يأتي وان لم يكن
يستر عنا كان يكون اجراما صغيرة نيرة مركوزة في الشمس او في فلكها الخارج المركز بحيث يكون متوسطة
دائما بين النيرين مانعة من وقوع اشعة الشمس على مواضع المحو من القمر كما استقربه بعض الاذكياء من المحدثين
فاقول تلك الاجرام وان كان كل منها صغيرا لكن يجب ان يكون المجموع مقدارا كبيرا وكما انها
تكون حائلة بين الشمس والقمر تكون حائلة بين الشمس وبيننا ايضا فهي وان كانت نيرة في الجملة لكنها ليست
بحيث يساوي نورها او يقرب من نور الشمس والا لكانت لا تلقي على القمر نورا مساويا او يقرب مما تلقيه
الشمس فينبغي ان يظهر لنا تفاوت ما في جرم الشمس اذا نظرنا اليه لاسيما عند الطلوع والغروب
واما القسم الخامس اعني ان يكون ذلك الساتر فان كان ذلك الساتر من الاجرام العنصرية تحت فلك القمر
كالادخنة والابخرة كفى في ابطاله ما عرفت وان كان من الاجرام السماوية فان لم يكن في سبيل ما بين

من القمر في طبيعته ان يحفظ بحركته وضعا واحدا فيما بين القمر وبين المركز بل كان بينه وبين القمر بعد معتد به وكان
بحيث لا يحفظ الوضع فيما بين القمر وبين المركز لبطل ذلك بحسب اختلاف المنظر وان يكون الساتر تارة دون
اخرى وان يكون الموضع الذي يستره من جرم القمر مختلفا بحسب اختلاف الناظرين وان كان قريب المكان جدا
من القمر وفي طبيعته ان يحفظ بحركتها وضعا من القمر فيما بينه وبين المركز وتكون اجراما كثيرة بحيث لا يرى
كل واحد منها بل يرى جملتها على نحو مخصوص من الشكل المجتمع لها وتكون اما عديمة الضوء او تكون ضعيف
الاشراق من القمر فترى بالقياس اليه في حال اضاءته مظلمة غير مضيئة فهذا هو الذي حكم به الشيخ ولا يرد
ما يقال من انه لو كان كذلك لرؤيت تلك الاجرام في وجه القمر حين كونه منخسفا وذلك لانها
ليست بحيث يستنار علوها في الابصار من البعيد عن القمر المنخسف فما الاشكال الذي يتخيل من كون
تلك الاجرام بحيث يكون وضعها بيننا وبين القمر وسترها القمر متناديا [illegible] واحد او كرة في تذكرة
من وجود الاجرام الغير [illegible] في تدوير القمر [illegible] ان [illegible] تتحرك على
فيكون المرئي من تلك الاجرام واقع منها بيننا وبين القمر وكان المرئي منه بين القمر والشمس في
كل زمان شيئا آخر والذي اراد انا وارجوا ان يحمل [illegible] ان يكون تلك الاجرام
صغيرة غير متميزة باحادها مرئية على هيئة مخصوصة بجملتها غير قابلة [illegible] مركوزة
في ثخن القمر نفسه كما لا يقدح فرضها في التدوير في بساطة التدوير لا يقدح فرضها في القمر
في بساطة القمر فان المحذور هو كون الاجرام السماوية من بسائط ممتزجة لا كون كلها او بعضها في
مكان نفسه تكون مجتمعة بقوة قاسرة للبساطة [illegible] ان [illegible] الاجرام مشتملة على اجرام
آخر كانها اجزاء تركيبية منها كاشتمال الفلك الثامن على الكواكب [illegible] على المشهور [illegible]
المجهول وكاشتمال كل من افلاك الكواكب السيارة على عدة من الافلاك لكوكبه وكاشتمال [illegible]
على التدوير [illegible] التدوير على الكوكب وحال [illegible]

٢٢٧

علی البعض فی الحس لحال کواکب المجرة الا ان کواکب المجرة مضیئة بالذات فی فلک مشف ہذه الاجرام
غیر قابلة للاستنارة المشرقة فی کوکب قابل لها من الشمس وکما ان کواکب المجرة یجب ان تکون مغموزة فی ثخن الافلاک
بحیث انحاز سطح کل البعض منها مماسا المحدب الفلک ومقعره فانما یماسه علی نقطة ویکون الی الفرج
بین تلک الکواکب المستدیرة الاشکال مع جرم الفلک بحیث یکون کل من سطحی الفلک سطحا بسیطا
من جرم واحد لا من اجرام کذلک الحال فی ہذه الاجرام والسطح الذی للقمر والظن انه اذا کان سطح القمر بسیطا
من جرم بسیط وهو لون قابل للاستنارة فلا یکون ما فی ثخنه من الاجرام مرئیا ولا فاقدا حاقی استنارته علی السواء
وذلک لان القمر لون من مشف امضا فلا یخلو عن شفیف ما فکما انه اذا استضاء جانب منه نفذ
النور الی الجانب الآخر نفوذا ما کما سمعت من الشیخ کذلک فی دبل فی ثخنه من الاجرام التی هی
اکثف من سائر جرمه ابعد من شفیف باتصال السیر کما ان الکهربا وان کان ملونا غیر شفاف
یری ما فی ثخنه من نملة سوداء ماتت فیه او نحوها فلا یری فی المواضع التی تؤدی تلک الاجرام ما
یری فی سائر المواضع من البریق والاشراق وعلی ہذا لا یقدح قدحا کثیرا فی انحفاظ شکل المحو
فی الرؤیة دائما علی حالة واحدة کون المرئی من سطح القمر فی کل زمان شیئا آخر کما لا یخفی
علی من له تخیل صحیح علی ان القمر ایضا متحرک علی نفسه فیمکن ان یکون حرکته مساویة لحرکة التدویر القدر
مقابلة لها فی الجهة فیکون المرئی من القمر دائما شیئا واحدا **قلت** اذ السماء متحرکة بالاستدارة
ولا یقبل الخرق فما یظن من ان الکواکب تخرقها ساکنة کانت هی او متحرکة باطل بل
الکواکب انما تتحرک بالذات علی انفسها وحرکاتها حول الوسط عرضیة واری ان الکوکب
نفسا وللفلک اخری لان الکواکب من الفلک بمنزلة القلب او الدماغ من الحیوان آه فکذلک
فیما یکون عدة افلاک الکوکب بخلاف ما اذا کان کواکب فی فلک ثم من الجلی بادی النظر اشتراک
الاجرام النیرة فی حرکة سریعة شرقیة اولی بان تکون هی القائمة بالمحدد الحافظة للزمان

۲۲۸

وبعد ذلك وجدوا السيارات متحركة حركات ظاهرة متخالفة والثوابت متحركة حركة خفية متفقة وكلها على خلاف جهة الاولى ومناطق واقطاب غير منطقتها وقطبيها فاثبتوا التسعة افلاك اكتفاء بما لا بد منه وان جاز ان يتعدد كرات الثوابت ثم اذ وجدوا اختلافا بالسرعة والبطء في النيرين بذلك وبالاستقامة والاقامة والرجعة في المتحيرة ومن المعلوم ان الحركات البسيطة الفلكية لا يكون فيها اختلاف ولا يعتريها وقوف ولا انعطاف اثبتوا لكل عدة افلاك تتحرك كل حركة متشابهة ويلزم من الاجتماع ذلك الاختلاف وينتظم على ما تكفل صناعة المجسطي واثبتوا حركات مراكز التداوير حول مراكز حواملها بل في المتحيرة حول مركز المعدل للمسير وفي القمر حول مركز العالم فيفتقر الى افلاك فوق ما اثبته بطلميوس فاليقين بان الاجرام العالية في جميع ما هي عليه من العدد والمقدار والوضع وغيرها على افضل ما يليق بها بالكل فتبارك الله احسن الخالقين **اقول**

كانك اذ قد علمت ان السماء متحركة بالاستدارة وانها لا تقبل الخرق والالتيام علمت بطلان ما قد ظن من ان الحركة انما هي للكواكب خارقة للسماء متدحرجة او غير متدحرجة كالسابح في الماء الراكد وان السماء ساكنة لكن الكواكب تتحرك الى خلاف جهة حركتها خارقة اياها كالسابح في الماء الى خلاف جهة جريه اما ما يظن من ان السماء والكواكب متحركتان بالذات الى جهة متساويتين في مقدار الحركة فلذلك لا يفارق الكواكب امكنتها من السماء ولا تخرقها كالسابح في الماء موثقا له في سمت حركته لو بمقدارها فيبطله ان الحركة الذاتية الطباعية انما كانت الى مكان طبعي كانت مستقيمة انتهاء اليها بالقسر وتلك الاجرام لا يكون فيها مبدء ميل مستقيم ولا يتطرق اليها قسر وكانت الى وضع فيجب ان يكون على نفس المتحركات بها وحول مراكزها بل الحق ان الكواكب تتحرك حول البسيط بالعرض بنفس حركات افلاكها وهي مع ذلك يجب ان تتحرك بذواتها على مراكزها انفسها اذ فيه مبدء ميل طباعي في كل جسم فاذ ليس مستقيما يكون مستديرا وضعيا و

ان يحمل على هذا وان لكل من افلاك الكواكب نفسا كالطبيعة المقومة والصورة المنوعة لها يحركها
اياه وان ما يرى من ان الكواكب هو المبدأ لفيضان قوة التحريك كالقلب والدماغ في الحيوان
او ان ما يكون هناك كوكب واحد ينتظم حركته بعدة افلاك كل من الكواكب السيارة
فانما ينبعث قوى حركات تلك الافلاك من الكواكب وما يكون هناك فلك واحد فيه
عدة كواكب كفلك الثوابت فهو على خلافه وذلك مجرد تخمين ولعل قوله عز من قائل وكل في
فلك يسبحون مما اشير به الى ان الشمس والقمر بل ما في حكمهما من السيارة ايضا تتحرك في افلاكها
الممثلة بغير حركات تلك الافلاك بل بحركة الخارج المركز والحوامل والتداوير انها بل
جميع الكواكب تسير في افلاكها كالسابح في جهة جري الماء لا يتعب سباحة مسافة لو
يقدرها يعني او الى انها في اجواف افلاكها كالحيتان في المياه او ان لها نفوسا متعلقة
بها مدبرة دون الافلاك اعلم ان هذه الاجرام النيرة لا سيما المسماة بالثابتة نجدها في بادي الرأي
متحركة من المشرق نحو المغرب بحركة سريعة جدا تتم الدورة في قريب من يوم بليلة ثم نجدها بسبب
تقليل من التدبر متخلفا عن هذه الحركة باقدار متوافقة فيما بينها فيكون لكل منها فلك غير
الفلك المتحرك بالسريعة فاما ان تكون افلاكها ايضا متحركة من المشرق الى المغرب
من غير ان تتحرك بالحركة الاولى بل بحركة ناقصة في السرعة منها بقدر ما يتخلف عنها كما
توهمه بعض الاوائل وجرى عليه بعض المنتمين الى الحكمة في الاسلام او ان تكون متحركة من
المغرب نحو المشرق مع تحركها بالعرض بالحركة الاولى فيكون المحسوس من التخلف هو فضل
الاولى على هذه الحركات والاول باطل والا لحفظ كل منها مطلعا واحدا ومغربا كذلك
ولم تتخلف رأيته ارتفاع كل في انتصاف الايام فتعين الثاني وتكون هذه الحركات على
مناطق واقطاب غير منطقة الاولى وقطبيها ثم انهم وجدوا الثوابت بدقيق النظر تتخلف

في مدة طويلة قدراً يسيراً جداً عما تقتضيه الحركة الاولى ولا تحفظ ابعادها بالنسبة الى منطقتها وقطبيها لكنها
لا تتخالف فيما بينها فاثبتوا لها ايضاً فلكاً آخر يتحرك من المغرب الى المشرق بمثل ما مرّ في السيارة
فثبتت تسعة افلاك واحد منها يتحرك بالحركة الاولى من المشرق الى المغرب ويحرك الكل ويجري
ان يكون محيطاً بالكل ومحدداً للجهات حافظاً بالحركة السريعة جداً للزمان وثمانية تتحرك من المغرب
الى المشرق واحد منها للثوابت وسبعة للسيارات السبع وتوسلوا الى معرفة تنضّدها وترتيبها
بلحاظ كسف بعضها بعضاً وعدم اختلاف المنظر في بعض ووجوده بقلة او كثرة في بعض آخر الى
غير ذلك من الوجوه والاكتفاء لفلك احد للثوابت انما هو قناعة منهم على ما لا بد منه في انتظام
الامر واحجام عن اثبات الفضل لا جزم بنفي الكثرة فيحتمل ان يكون للثوابت عدة افلاك اما بازاء
كل كوكب فلك او دون ذلك وبهم لما لاحظوا احوال السيارات فوجدوا في حركة كل منها
اختلافاً بالسرعة تارة والبطوء اخرى وفي المتحيرة منها مع ذلك اختلافاً بالاستقامة والاقامة
والرجعة والمعطيات من الاصول مع ان تكون في حركات الافلاك البسيطة اختلاف بالاشتداد
والانتقاص في السرعة والبطوء كما يكون في الحركات الطبيعية والقسرية على ما علمت و
كما يكون في الطبيعية ببلوغ المكان الطبيعي او قسر قاسر وفي القسرية بانتهاء القوة القاسرة وغير ذلك
او انعطاف كما يكون من قسرية الى طبيعية او نحو ذلك فان تلك الاجرام متعالية عن ان
يتطرق اليها تفاوت احوال الا ما تقتضيه بسائط حركاتها الدورية المستمرة على نهج واحد
لا جرم اثبتوا لكل افلاكاً على مراكز مخصوصة تتحرك بحركات متقدرة على مناطق واقطاب معينة
بحيث لا يكون في شيء من الحركات البسيطة اختلاف ويلتئم من عدة عدة متعلقة بكوكب كوكب
ما ينتظم به حالات ذلك الكوكب بما يلزم بالعرض اختلافاتها على ما يتكفل بتفصيله صناعة المجسطي
الا ان القدر الذي اثبته بطليموس من الافلاك ان ثبتت به امر الاختلاف في الاسراع والابطاء الذي

بسبب الاوج والحضيض للافلاك الخارجة المراكز وكذا الاختلاف بالسرعة والبطوء والاقامة والرجعة والاستقامة الذي بسبب التداوير ولكن لا نحصّل انه كيف تشابه حركات مراكز التداوير المتحيرة حول مركز الفلك المتوهم المسمى بالمعدل للمسير للقمر حول مركز الفلك المائل المنطبق على مركز العالم ولم تتشابه حول مراكز حواملها كما هو الظاهر من الاصول وقد زاد المتاخرون لذلك افلاكا واختلفوا في تصويرها ومن اراد الوقوف عليه فليرجع الى شروح التذكرة ومما يجب ان تستيقضه هو ان جميع الافلاك والكواكب على ما هو عليه من العدد والمقدار والرقة والغلظ والوضع والترتيب والتثخيف والاشراق والموافقة في المراكز والمخالفة فيها والمماثلة في المناطق والمخالفة فيها وسرعة الحركات وبطؤها فهو على ما ينبغي في نظام الكل وافضل ما يمكن بالقياس اليه الا ان العقول البشرية تقصر عن ادراك الحكم والمصالح المودعة فيه اللهم الا قليلا وسنذكر بعد ما عسى ان يمكن لانموذج ان شاء الله تعالى

**قلت** واذ حركة السماء وضعية فلا بد وان يتبدل بها وضعها ولا يتبدل وضعها باعتبار حال الاجزاء بعضها عند بعض بل بحسب حال الاجزاء بالنسبة الى امر آخر واذ ليس خارج المحدد خلاء ولا ملاء فانما يتأتى فيه ذلك بالنسبة الى ما في حشوه لكن التبدل بالنسبة الى متحرك لا يكون اولى بكونه تحركا للمنسوب من كونه تحركا للمنسوب اليه فيكون بالنسبة الى ساكن فيكون دورانه حول ساكن في الحشو ثم حال الحشو مختلف فاذا كان فيه قابل الاستحالة يجب ان يكون ما يجاور السماء متحرك بالعرض حارا جدا مستخفا لكماله بالحركة وهو النار ولو كان هناك غيرها لاستحال اليها مما فرض انه كان هناك غيرها يجب ان لا يكون غيرها بالسبق الحركة المحيلة اليها وما هو الابعد باردا جدا مستخفا لكماله بالسكون ومعوض الارض وينبغي ان يكون بينهما جسمان يقارب كل في الطبع ما يجاوره وهما الهواء والماء فهذا ابواب الرصف المحكم وعامة النوعية ولا يكون لهذه امكنة اخرى طبيعية والاشكال الطبيعية لهذه البسائط مستديرة ومحدب النار المماس للفلك يكون مستديرا بالفعل البتة ولعل متسربا يكون مضرسا للتستحيل اليها

اليها من الارض الواصلة الى اعلى الهواء وكذا سائر السطوح لا تزال لاسباب لضرسة عليها وتعليها
مع ان الارض بسيطها الطبعي لا تقوى على الاستدارة اذ خرجت عنها بسبب ان ذلك لا يخرجها عن الاستدارة
الحسية لان نسبة اعظم الجبال الى كرة الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى كرة قطرها ذراع تقريبا
ومما يشهد بالاستدارة الحسية للتقبيل طلوع الجبال والسفن بالتدريج من تحتانيها الى اسافلها واعل
ايقان الاصول يكفي مؤنة الاشتغال بتوهين ظنون المخالفين كما في وحدة الارض واستدارتها و
سكونها وفي كون سكونها طبعيا او في كون الحركة القاصرة عدة لاجزائها كما تحت ابطال الجزء الذي لا يتجزأ
سوى الالبرا الطبعي اقول المتحرك لا بد وان يتبدل اسم من المقولة التي يتحرك هو فيها واذ قد كان ان
المحدد ما يجانسه متحرك في الوضع فيجب ان يتبدل عليه الوضع لا يمكن تبدل الوضع الذي بحسب حال
الاجزاء بعضها عند بعض اولا يجوز عليه الخرق والالتيام ولا الحركة على جزء مع سكون الجزء الاخر
مع تحركه بمخالفة بل انما يمكن تبدل الوضع الذي له بحسب حال اجزائه عند امر اخر من خارج او داخل
لكن ليس خارج المحدد ملاء ولا خلاء حتى يكون له بحسب حال اجزائه وضع بالنسبة اليه فتعين ان يكون
عند امر داخل فذلك الامر ان كان متحركا لم يكن التبدل بالنسبة اليه اولى بان يكون تحركا للمنسوب
من ان يكون تحركا للمنسوب اليه فتعين ان يكون بالنسبة الى ساكن فيجب ان يكون في ورا الاجرام
السماوية حول جسم ساكن في الحشو ثم ان حال الحشو تختلف من جهة القرب من الاجرام السماوية
المتحركة بالحركة السريعة والبعد منه فاذا كان في الحشو اجسام تحمل الاستحالة الى جسم
آخر فيجب ان يكون ما يجاور السماء جسما لا يكون التحريك محيلا له الى جسم آخر بل معينا
في بقاء صورته كالنار لا كالارض والماء والهواء فانها تستحيل الى النار اذا ادمنا عليها السحق
والحك والتخيص والتخصة فكيف اذا عرض لها ما هو اشد مما يقدر عليه من ذلك من ظن ان
كان المجاور للفلك جسم غير النار ثم استحال الى النار لم يبد انه اتى وقت فرض انه كان

هناك غير النار فقد مضى قبله زمان غير متناه يجب ان تحيله الحركة فى اقل منه الى النار فكل و
فرض ان المجاور فيه كان غير النار يلزم الى يكون المجاور فيه غير ما يعف و ما بحرى ان يكون
هذا الجسم المجاور للفلك المتحرك بتشايعه حار الطباعة مستحفظا لكمالة بدوام الحركة والجسم الذى
يكون البعد من الفلك عديم الحركة والقرب منها جامدا فى طباعة للحيز مستحفظا لكماله بان
ويكون بين هذين الجسمين جسمان آخران يكون كل منهما قريبا فى الطبع لما يجاوره كان يكون النار سلوة ادى
تحت بالهواء والارض محفوفة الى فوق بالماء فهذا هو الرصف المحكم وعليه الوجود ثم لا يجوز ان
يكون لشىء منها مكان فى حيز الآخر الا ان يتكلف البعض من ذلك فى غير حيزه الطبعى او ينتقل اليه ثم لا بد ان
هناك وهذه الاجرام البسيطة شكلها الطبعى على ما عرفت كرى كيف لا وكل منها يتحرك الى الفلك
او الى الوسط بالطبع بميل متشابه ثم النار المماس محدبه بمقعر الفلك يجب ان يكون صحيح الاستدارة او
لو لم يكن كذلك لم ينطبق على مقعر الفلك لصحة استدارته ولا يجوز ان يكون الخالى للفرج جسما فلكيا
لما عرفت من تباين الجنسين فى الامكنة فلا يجوز الاختلاط بل عنصريا ولا يصح ان يكون هناك جسم عنصرى
سوى النار ان ينتقل هناك من موضع آخر واما مقعره فالظن انه لا يكون صحيح الاستدارة لا لانه تتخلل
ادخنة متشكلا كيف والادخنة لا يكون لها من الخفة ما يزاحم بها النار فتدافع الاجزاء النارية وتتخلل فيها
بل لانه اذا قاربت الادخنة حيز النار اشتعلت استحالت نارا فيكون فى مقعر النار زوائد وتضاريس
حاصلة من النيران المتكونة من تلك الادخنة وهذه التضاريس وان لم يبق شىء منها بعينه مدة يعتد بها
ولم يجب ايضا ان يبقى فى موضع بعينه على سبيل تجدد الامثال لوصول المدد الا ان الطبقة العليا من
الهواء لا تخلو فى الجملة عن وصول الادخنة اليها واستحالتها الى النارية فيكون فى مقعر النار زوائد
فى محدب الهواء واما مقعر الهواء فلا يكون ايضا صحيح الاستدارة لانطباقها على محدب الماء ولعدم انكشاف
من الارض بوسين لصحيح الاستدارة اما محدب الارض فلانها لبسها مع قبولها الكون والفساد والخرق والالتيام

والقيام يكون اذا انثلم منها شيء اما بالغساد او بالخرق والنقل منه الى موضع آخر واذا انضاف اليها
اما بالتكون هناك او بالنقل اليه من موضع آخر بقي على غير الشكل الطبيعي ولا يعاد الى الطبيعي اما لما فيه
وان كان يسيلا اما بالطبع لكن تناوب الرياح ونحوها لا يدعه على حاله الا ان هذه التضاريس لا تخرجها
عن الكروية الحسية فان نسبة اعظم الجبال الى كرة الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى كرة
قطرها ذراع تقريبا على ما بينوه فما ظنك بحال تضاريس الارض بالقياس اليها ومما يدل على كرويتها الى المركز
انه لو كان مستوى السطح لكان الجزء الوسط منه اقرب الى المركز من الجزئين الموضوعين في الطرفين فكان يجب
ان يسيل الجزءان الطرفان الى الوسط لتكون نسبتها الى المركز متشابهة ويدل على كرويتها انه
لولا ذلك لكانت الجبال والسفن اذا ظهرت من بعيد تظهر بجملتها لكن ترى صغيرة ولم يكن يظهر منها
اولا جزء دون جزء وليس الامر كذلك بل انما يظهر اولا قلة الجبل وطرف السكان من السفينة
ثم وثم وكذلك يدل عليها تقدم طلوع الكواكب وغروبها للمشرقيين على طلوعها وغروبها للمغربيين
فزيادة ذلك ونقصانه بحسب بعد المسافة وقربها كما يدل عليه ارصاد الحوادث الفلكية مما
يكون في آن كاواسط الخسوفات فانها تكون مختلفة بالنسبة الى ساعات الليل فلو كان
للمغربيين بعد ساعتين مستويتين من اول الليل كانت للمشرقيين بعد ثلث ساعات اذا كان المسكنان
عديمي العرض وبينهما الف ميل وازدياد ارتفاع القطب والكواكب الشمالية وانحطاط الجنوبية
للواغلين في الشمال وبالعكس للواغلين في الجنوب وتركب الاختلافين للسائرين على سمت
بين السمتين وما ورد في التنزيل من جعل الارض فراشا لا يستدعي كونها مسطحة لان كرويتها
مع عظم حجمها واتساع جرمها لا تابى الافتراش عليها ومن ظنها مسطحة لكون الفصل المشترك
بين الافق والشمس مستقيما في الرؤية لم يشعر بان الدائرة المرتسمة على كرة اذا قطعت الكرة
ونظر اليها لا من قطب تلك الدائرة بل من نقطة عليها رؤيت قطعة مستقيمة وقد نبهنا مع كونها

عصمت الله رحمه الله تعالى

سطحه طبقات بين كل طبقتين منها جو وفي كل عمارات لما تجد ومن جميع الارض تسبيعها ولعل التسبيع

انما هو باعتبار آفاقها واقاليمها وكان جيلاً زعم ان الارض سطحه تحيطها بحر تحيطه ارض وهكذا الى

ان تم عدد السبع للارضين والبحار ويكون كل ارض مخالفة للاخرى في الجوهر فالوسطى تراب

والقصيا ذهب وبينهما من سائر الفلزات وكان هذا من خطابات رمز بها نحو من صلاح

المخاطبين من الجمهور والذين قالوا باصلين خير هو النور وشر هو الظلمة لما افرطوا في تمجيد

النار وتقديسها لنورها وصفوها بالوحدة والثبات والتوسط لكون هذه المعاني من الخير

ولما افرطوا في شان الارض بالهوان تحقيرها وتقبيحها وصفوها بالكثرة والحركة والوقوع في الطرف

وقالوا ان في العالم ارضين كثيرة وهي التي تتوسط بين ابصارنا وبين النيرين في كسوفهما

كيف يسلم ان النار كل خير كما ادعوا مع انها مفرطة الكيفية مفسدة واشرع من الارض حركة في الحيز

الغريب واقبل للعدم والتفرق فيها وللارض كل شر مع انها غير مفرطة الكيفية غير مفسدة لنظام

من النار حركة في الحيز الغريب واثبت وجودا فيه ثم حيز الارض حيز النشو والحيوة بخلاف

حيز النار على ان ذلك كله خارج عن طور الكلام البرهاني ونعم ما اجابهم به المعلم الاول بعد تسليم

شرف النار واقتضائه التوسط عن قولهم بكون النار في الوسط دون الارض بان الشرف

انما يقتضي التوسط في الترتيب فالنار في وسط الترتيب بين السماويات والعناصر والارض

في آخره فهذا مع موافقته لما عليه الوجود يعطي مرادكم فبالحري ان تطيب به نفوسكم والقائلون

بتحرك الارض زعمت طائفة منهم انها مستقيمة الحركة فقيل انها دائمة الهبوط وقيل انها دائمة

الصعود وفيما بينا من امر تناهي الابعاد كفاية في ابطال القولين وتجدد الاحياز ايضا يبطله

ان قالوا بحركة الارض دون الافلاك ويبطل الهبوط خاصة انهم انما وقعوا في ذلك لما راوا الاجزاء

المنفصلة من الارض تهبط بالطبع لم يتفطنوا الا ان الهبوط انما يكون الى المركز بل حسبوه سمت الرجل لكن الحركة

الحركات الطبيعية تشتد وتسرع على حسب كبر المتحرك وكثرة اجزائه فيجب ان تكون الارض لعظمها اسرع من

المدرة فما بال المدرة تلحقها اذا سقطت من علو اقول وبطل الصعود خاصة انه يجب ان تتحرك

المدرة الى فوق لكونها على طبيعة الارض ثم ان سلموا ذلك يقولوا ان تخيل هبوط المدرة فشار

من تحقق الارض لكبرها عن حركتها الفوقانية اياها ودنيا ان تبطله بان تحقق الارض المدرة الصغيرة ينبغي

ان يكون اسرع من تحققها الكبيرة فينبغي ان تخيل الصغيرة اسرع من الكبيرة وليس كذلك وزعمت

طائفة اخرى انها مستديرة الحركة وانما حملهم على ذلك توهمهم استحالة تحرك الكوكبين المتحركين

مختلفين في زمان واحد فجانبت احدهما بالعرض ولم يمكنهم اثبات الحركات البطيئة التي

للسيارات الى الارض فاسندوا اليها السريعة اليومية زاعمين انها متحركة الى المشرق فيظهر لنا

بكل ساعة من جانب المشرق من الكواكب ما كانت محجوبة عنا بحدبتها ويحتجب من جانب المغرب بحدبتها

ما كانت ظاهرة كذا قيل وعلى هذا فما في الشفاء من نسبة القول بسكون افلاك البسيط لعل المراد به

سكون فلك الثوابت بناء على عدم اطلاعهم على تحرك الثوابت بالحركة البطيئة واما الفلك

الاطلس فلا يثبت على هذا القول والدليل على بطلان هذا القول ان الارض ذو ميل في اجزائها لو خليت

لها في الطبع ميلا مستقيما طبعيا ففيها مبدء ميل مستقيم فلا يكون فيه مبدء ميل مستدير وقد يبطل

بان الحجر الذي خلي من الهواء يجب ان لا يقع الى ما يحاذي الموضع الذي خلي عنه على خط يكون

عمودا بل يقع الى الجانب الغربي منه او نزل اليه الا على عمود وبان السهم المرمي الى المغرب يجب

ان يكون اسرع من المرمي الى المشرق واعترض على الوجهين بجواز ان يكون المتصل بالارض

من الهواء تشايعها مع ما يكون فيه كالحجر والسهم وقد يجاب عنه بان تحريك الهواء بالمشايعة

للحجر الكبير يكون اقل من تحريكه للصغير فيجب ان يقع الكبير في الجانب الغربي من الصغير

ويعترض عليه بان تحريك الكبير انما يكون اقل من تحريك الصغير في الحركة القسرية دون العرضية

والمعترفون بسكون الأرض منهم من لم يهتد الى ما هو الحق في سبب ذلك من كونها في موضعها الطبيعي وكون الاجسام المستقيمة الحركة تسكن بالطبع في احيازها الطبيعية ومن ان اجزاء الارض انما تميل بالطبع الى الوسط فلما تشابهت الميل اليه من الجوانب يجب ان تقف اذا انطبق مركزها عليه فهؤلاء اذ رأوا اجزاءها المنفصلة الموافقة لها تتحرك بالطبع لم يتفطنوا ان تحركها انما هو عند مفارقتها الحيز الطبيعي وان جهة تحركها هي الوسط تحيروا في تعليل سكونها فطائفة جعلت العلة تسفل الارض جميع المسافة التي يتصور ان تتحرك فيها الى السفل لكونها غير متناهية في تلك الجهة ولم يدروا ان السفل هو الوسط وطائفة اخرى اعترفت بتناهيها ففرقة من هذه الطائفة اذ رأوا احاطة الماء بها جعلوها محمولة على الماء اذ من شأن الارض ان ترسب في الماء الا ان تطفو عليه وهي عندهم طافية على الماء ثم لم يتفطنوا بالسفل تشعبوا في وجه الطفو فمنهم من جعلها مجوفة مملوة هواء او خلاء ومنهم من جعلها منبسطة طبلية فان الثقيل اذا انبسط طافيا على الماء اذا اجتمع سبب ممنع نزولا من جعل سطحها المنبسط الى الماء وحدبتها الينا كأنه ظن في ذلك فرق في الطفو وقطع استدارة المكشوف منها فمنهم من عكس كأنه قاس الارض بالسفن فحدبتها يكون الى الماء وظن المكشوف من الارض مسطحا الماء من استقام انه الفصل المشترك بين الافق ومن الشمس وفرقة اخرى عثروا على كونها كرية ساكنة في الوسط لكن لا لاقتضاء طبعها الوسط فمن زاعم ان ذلك بجذب الافلاك اياها من الجهات على السواء كما يحكى انه كان بيت مغناطيسي الشكل قد قام في وسط جوه صنم لانجذابه الى الجهات بالسوية وزاعم انه لتساوي الجهات في استحقاق ان تميل الارض اليها الا في جذبها الارض وزاعم انه لاتفاق الحركات السماوية بها كما يعرض لحفنة تراب يجعل في قنينة قيدارة يحكى تطبيق ادارة سريعة فثبت التراب في الوسط لاتفاق الدفع من الجوانب بالسواء وهذه المذاهب كلها تجعل الارض مقسورة فتكون لا محالة في غير موضعها الطبيعي فيكون لها موضع طبيعي فلو حصل في ذلك الموضع فاما ان تهبط عنه فلا يكون الموضع

طبيعيا هف او تسكن فيه طبعا فهما عن جهة الى علة خارجية فلم لا يكون ذلك الموضع الذي هي فيه ان يتحرك اليه طبعا

فلا يستبعد سكونها فيه ولا تجشم له غاية ما يتجلوه ثم من جعلها غير متناهية فلفي في بطلانه فح له وجوب تناهي الاجسام

واما من جعلها محمولة على الماء فالكلام معه ينتقل الى سكون الماء فان جعله غير متناه فقد احال وان جعله محمولا على جسم آخر

فاما ان يذهب ذلك لا الى نهاية وهو محال او ينتهي ويعود الكلام فيه فان جعله ساكنا بطباعه فما المانع من

مثل ذلك في الارض ثم الجاعلون منهم الارض مجوفة ان ظنوا ما فيها من الخلاء فقد احالوا وان رأوا من الهواء فلا

يكون جوفها مكانا طبيعيا للهواء فربما انجاز الهواء الى هناك وينبغي ان ينفصل بالزلزال والخسف والجاعلون

اياها طبلية قد اخرجوها عن الاستدارة الطبيعية والذين جعلوا المكشوف منها مستويا فهو يكذبهم

ما عرفت من الشواهد الآتية على الاستدارة اما حديث الفصل المشترك بين الافق والشمس فقد مر الجواب

عنه ثم انك قد تيقنت ان حركة اجزاء العناصر الصاعدة للخفيفين والهابطة للثقيلين طبيعية وروم

للاحياز الطبيعية وقد زاغ في ذلك ايضا اقوام فظن ان الاجسام كلها ثقال لكن الاثقل يسبق

ويضغط ما دونه في الثقل ويحركه بالقسر الى فوق ومن ظن ان الخلاء يجذب الاثقل ثم وثم فيترتب

الاجسام بتوسط الاثقل ويحيط به ما يتلوه في الثقل وهكذا فيكون الصاعدة للنار والهواء

بالضغط والكل بالقسر وظن ان المقل هو التخلخل تخلخل الهواء او انه اللين او انه الاشكال المتحددة

الصنوبرية وان المرسب هو الاندماج او انه الصلابة او انه انفراج الزوايا وتعراض

السطوح والكل فاسد فان الحركة بالقسر يكون الصغير اقبل لها من الكبير فيكون النار الصغيرة اسرع

من الكبيرة والخلاء مع بطلانه في نفسه كيف يكون جاذبا وكيف يكون موضع منه اولى بالقياس

الى طباعه بان ينجذب اليه الارض دون النار من موضع آخر وكيف يكون سبب الاقلال

تخلل الخلاء بل غاية الامر ان يكون الخلاء عند قلة الاسباب فلا تكون كثرته تفيد شيئا

اذا كان الملاء على قدر واحد او ازيد او ما نقص عن تاثير تلك العلة فيكون اقصى ما يوجبه ان يمنع الحركة

الى اسفل وهو يورث البطوء فيها ولو كان اللين سبب بخفة لكان الآنك بل الزيبق اخف من الحديد واما الاشكال المتحددة فانما تكون مواتية للحركة لا اسبابا لها كما ان السيف لا يحركه حدته بل اذا حرك بالقسر وتحرك لثقله بالطبع سهل نفوذه في الاجسام بحدته **قلت** **تفصيل** اذا تذكرت ما ايقنت من قبل ستيقنت ان عالم الاجسام جملة واحدة متناهية كرية كيف لا والحيز الطبيعي ما يقتضيه الجسم وهو على وضعه وشكله الطبيعي اذ الخروج عن ذلك كما يخرج عن المكان الطبيعي والبسائط اذا كانت على اوضاعها واشكالها الطبيعية تكون مترتبة ترتب مستدير على مستدير بحسب المجاورة الطبيعية وتنتهي لا محالة ويكون احيازها الطبيعية على فرض الابعاد المفطورة كذلك ولا يوجد والمركبات لا تخرج احيازها من احياز البسائط فلا يوجد حيز طبيعي خارج عن الترتيب ثم لا يكون حيز غير طبيعي لجسم الا وهو طبيعي لآخر فلا حيز خارج اصلا ولو كانت هناك عوالم كان كل كريا فلا يكون فيما بينها من الفرج خلاء بل ملاء فالملاء الذي لا يكون كريا فكذا حيزه فلا يكون حيزا طبيعيا له ولا لآخر وهو محال وعليك بالتدبر في ذلك ومن ظن ان هناك عوالم في كل منها افلاك وعناصر متشابهة لنظائرها من الآخر يلزمه مع ذلك ان تكثر افراد طبيعة انما يكون من خارج ولها انحانت البسيطة ان تتصل كرة واحدة مالية بحيزها الطبيعي فلا يكون كل من افرادها المتشتتة في العوالم في حيزها الطبيعي بل انحاز بعض مما ليس فيه لان يتحرك بطباعه اليه فلا يكون شئ من سمار في العالمين المتحرك عنه والتحرك اليه ومحدد الجهات الحركات المستقيمة وتكثر افراد طبيعة وان اوجب تكثر احيازها الطبيعية بالعدد ولكنها تكون بحيث تجتمع منها كرة واحدة فلا يكون وسط كل عالم حيزا طبيعيا للارض مثلا ثم كيف اختلفت الامكنة للسموات المتشابهة وبم تحددت **اقول** لعلك اذا تذكرت ما ايقنت من الاصول المسلفة في كتاب السماع الطبيعي استيقنت ان عالم الاجسام جملة واحدة متناهية كرية ترتيبها بطباعها محيطة بعضها ببعض لكنا نزيدك استبصارا ببيان ذلك ويكون تكرارا وتذكرا فنقول

ان الحيز الطبيعي هو ما يقتضيه الجسم الطبيعي وهو على وضعه وشكله الطبيعي فان الخروج عن الوضع والشكل الطبيعي
ربما يحوج الجسم الى الخروج عن المكان الطبيعي لعدم انطباقه عليه ثم ان الاجسام البسيطة اشكالها
الطبيعية مستديرة ولكل منها مع الحيز وضع طبيعي متشابه فيكون لها فيما بينها وضع مخصوص
وتكون منضودة نضد مستدير على مستدير بحيث يكون بعضها محيطة ببعض ثم الجملة يجب ان تكون
متناهية لوجوب تناهي الابعاد فاذا فرض بالتصوير والتخييل ابعاد مفطورة يكون الاحياز الطبيعية على طبق
المتحيزات مستديرة منضودة بعضها على بعض على سبيل الاحاطة منتهية بالآخرة واما المركبات فلا يكون
لها امكنة خارجة عن احياز البسائط اذ التركيب لا يورث زيادة في الاحجام فلا يورث زيادة
في اقدار الاحياز الطبيعية فلا تكون احيازها الطبيعية متخللة بين احياز البسائط بحيث لا تكون منها
حتى يلزم بذلك وجوب التماس بين احياز البسائط والا تكون ايضا خارجة عن احاطة الاحياز الطبيعية
للبسائط بالكلية فتحصل من ذلك انه لا يوجد حيز طبيعي اصلا خارجا عن تلك الاحياز الطبيعية
المنضودة المتشابهة التي للبسائط ثم لا يكون حيز غير طبيعي لجسم الا وهو طبيعي لجسم آخر فكما
لا جسم الا وله حيز طبيعي كذلك لا حيز الا وله جسم طبيعي فلا يكون حيز اصلا خارجا عن جملة تلك الاحياز
والا لكان حيزا طبيعيا لبسيط فيكون حيزا طبيعيا لبسيط خارجا من جملة الاحياز الطبيعية للبسائط هف
ثم نقول لو كانت هناك عوالم لكان كل منها كريا لما عرفت ومباينا للآخر اعني لا محيطا
ولا محاطا والا لا يكون كل عالما على حياله والكرات المتباينة يكون بينها فرج فلا يكون بل
خلا ولا يكون على فرض الابعاد المفطورة كما لا يخفى انها غير كرة فلا يكون حيزا طبيعيا لجسم بسيط وقد عرفت
انه لا حيز الا وهو طبيعي لجسم ان الاحياز الطبيعية اولا وبالذات للبسائط والمركبات تالية لها على
حسب الذكر وبهذا التقرير البرهان الكلي المبطل لتعدد العوالم مطلقا على حده وكلام الشيخ وانت
اذا تذكرت ما اسلفنا ثانيا في العدد عما في الافلاك من الثغرات التي اثر كرت فيها الكواكب والتداوير

۲۴۱

ومن جهة اختلاف ثخان التعليميات تعرف انه لا يجب ان تكون كرات البسائط كلها واقعة في النضد الطبيعي

بل يجوز ان يكون هناك كرات متباينة لا يحيط بعضها ببعض كالكواكب لتداويرها فيجب ان

الفرج الواقعة بين الكرات المتمايزة بجرم مستدير واقع في النضد الاحاطي حتى لا يلزم خلاء ولا خروج

طبعي للبسيط عن الاستدارة وحينئذ لا يتم كون العالم جملة واحدة لكن يجب ان تثبت بما سيأتي

اذا تعود الى محاذاة كلام الشيخ ان تلك الكرات المتمايزة بالطبع لا يكون متشابهة والا يكون

في جوف كرة منها جسم مشابه للكرة الاخرى او لما في جوفها فانه لو جاز ذلك وكان مثلا كرات

سماوية محددة لامكنة العناصر الواقعة في اجوافها فكان في كل منها ارض وماء وهواء ونار لتعدد

العوالم والكان المصير بالآخرة الى جسم حاو للكل وتعرف ايضا انه لا يجب ان يكون الحيز الطبعي لكل البسيط

بحيث نسبته الى المحدد من الجوانب على السواء نعم يجب ذلك في العناصر الخفيفة والثقيلة بالنسبة الى المحدد

المنتهيا اذ يكون ميلها الى المحيط والمركز ميلا متشابها من الجوانب فيجب حافظة بعضها بعض

على النظم الطبعي ذا لم يكن قسر ويجب ان يكون البسيط الذي لا يكون نسبة حيزه الى المحدد متشابها

على السواء من الجوانب كالكواكب والتداوير والخوارج محاطا بجسم ذي ثقبة او اختلاف في الثخن

حتى لا يلزم الخلاء ولنرجع الى محاذاة كلام الشيخ فنقول ولو كان اجسام كل من العوالم متشابهة

نظائرها من عالم آخر حتى يكون في كل افلاك وعناصر يكون سماء عالم متشابها بسماء عالم آخر

وكذا ناره لناره وعلى هذا القياس كما قد فطنت له لزم مع ما مر في البيان الكلي اطلق ان

افرادا طبيعية واحدة لا يكون من شانها تقابل من خارج فانها اذا كانت بسيطة ان تتصل كرة واحدة بالحيز

الطبعي فلا يكون كل من افرادها المتشتتة في العوالم حاصلا في حيزه الطبعي لانها اذا اتصلت الكل كرة

واحدة لم يكن حيزها الطبعي المطابق لها بحيث يكون كل من تلك الافراد المتشتتة في العوالم واقعا في

شطر من ذلك الحيز بل الكان فبعض مما لا يكون من الافراد واقعا في حيزه الطبعي لا بد ان يتحرك بطبعه

الى ذلك الحيز فلا يكون شيء من فلكي العالمين المتحرك عنه والمتحرك اليه محدد الجهات الحركات
المستقيمة لوجود منتهى حركة مستقيمة ومبدئها خارجا عنه فان قيل تكثر افراد طبيعة ما بعد وجود تلك
الطبيعة كذلك ظاهر نعم لكن الاحياز المتعددة بالعدد من حيز طبعي واحد لجسم بسيط يجب كما عرفت
ان يكون بحيث يجتمع منها كرة واحدة واذا عرفت ذلك اندفع ما يقال من ان الارضين الموجودة
في العوالم مثلا يكون كل منها في حيزها الطبعي لكونها في وسط عالمها ثم اذا كانت سموات متشابهة
واقعة في عوالم فهم اختلفت امكنتها وتعددت مع اتحاد طبائعها اذ لا يمكن ان يكون ذلك من قبل الحاصر
لان حصر امكنتها بالسموات فكيف ينقلب الامر لان يكون تعاسرا اذ السموات لا تقبل القسر قلت

## الفن الثالث في الكون والفساد وما يجري مجرى ذلك مقالة واحدة فيها فصول

### الفصل الاول

المركبات من حيث تركيبها تكون متشكلة لا محالة وكل متشكل فاسد ما بين الجسم
بالامر من فيها اما البسائط فكما قد دريت ان ما لا يقبل الحركة المستقيمة منها لا يقبل الكون والفساد
فان ما يقبلها منها يقبلهما فان القابلة للحركة المستقيمة منها اذا كانت في احيازها ولا قاسر
يحركها فلما تسكن في الاين في الوضع او فيما مبدء المستديرة فاختصاص كل جزء منها
بجهة لا يكون من طرف الطبيعة لتشابه الاجزاء والا لما امكن تعاسير بعد الوجود ونقل كل الى جهة
بعد فيها حتى لو لا ذلك لم يمكن الاجزاء تخصص بالجهات بل العهدة فيه ان الحيز كان في مبدء تكونه في
هذا الحيز او حيز تؤدي الحركة الطبيعية منه الى هذا واذا الكون والفساد انما يتأتيان بين عنصرين
والازدواجات الثنائية منها ستة ويتصور في كل ازدواج نوعان متعاكسان فالانواع اثنا عشر و
الحس شاهد متظافرة على الستة التي بين المتجاورين فالارض تنقلب ماء كان تنقلب الاحجار سيالا بفعل اهل
الحيل وكما يرى الاجزاء الارضية الندية المحترقة تصير لهبا وتذوب بالماء والعكس كما قد ينعكس وكما تحجر بعض المياه
بعض وجه نشاهد ما بها والماء الهواء كما في البحر وبالعكس كما قد يجمد الهواء في قلل الجبال الباردة ثلجا ما يتبرد

مولانا مولوی محمد فضل حق خیرآبادی قدس سره العزیز

من قطرات تجتمع في اناء رصاص او غيره اذا وضع في الجمد او الجمد فيه والهواء المائي في تنور الحدادين وبالعكس كما في انطفاء المشتعل بريح لا انحصار في تحقق الستة الباقية على سبيل التركيب من اثنين او ثلثة من الاولى وهما يقتضيان لسبق الاستحالة فان المادة انما تخلع صورة وتلبس اخرى بانتقاص استعدادها لتلك واستعداده لهذه وذلك باستحالة تما يلائم تلك من الكيفيات الى ما يلائم هذه وتشتهر بها اين اقول لعلك قد عرفت الفرق بين الكون والفساد وبين الاستحالة فان الكون والفساد زوال صورة جوهرية وحدوث اخرى ويكون دفعة والاستحالة تغير في الكيفية مع بقاء الجوهر ويكون تدريجا ولنتكلم اولا في الكون والفساد فنقول اما المركبات فوجودهما فيهما اظهر من ان يخفى فان المركب من حيث هو مركب يكون لا محالة متكونا لا مبدعا واذا تحقق الكون فيها تحقق الفساد الا ان كون مركب انما هو فساد مركب آخر او بسيط كما ان كون بسيط انما هو بفساد بسيط آخر او مركب عرفت من ان كل كائن فاسد واما من جهة الحس فلما لا يخفى من تكون اشخاص النبات والحيوان وفسادها واما البسائط فلما عرفت ان منها ما لا يقبل الحركة المستقيمة وهي لا تقبل الكون والفساد البتة وان منها ما يقبلها وهي لا يكون فيه بسيط مستديرة فاعرف ان القابلة منها للمستقيمة تكون قابلة للكون والفساد بانها اذا كانت في احيازها الطبيعية ولا قاسر يحركها عنها او فيها فلما تكون ساكنة في الاين كذلك في الوضع اذ ليس فيها بسيط مستدير يتحرك به في الوضع وقد فرضنا عدم محرك من خارج ويكون محال الاجزاء مختصة من جهة باختصاص كل جزء منها بجهة وحيز من الاحياز المفروضة في حيز الكل غير جهة الجزء الآخر وحيزه فهذا الاختصاص لا يكون من مقتضى الطبيعة لتشابه الاجزاء ولا يكون ايضا اختصاص كل جزء من كل بسيط بجهة وحيز انما هو لقاسر بعد الوجود نقل كل جزء من اجزاء كل بسيط الى جهته التي هو فيها وحيزه الذي هو فيه حتى لولا ذلك النقل لم يمكن للاجزاء التخصيص بالجهات والاحياز فانه يجوز ان يفرض وجود البسيط بدون نقل على اجزائه ولا يمكن ان يفرض وجوده بدون تخصيص اجزائه بالجهات ولا ينكر ان يكون التخصيص الحاصل بالفعل

[illegible] الذي [illegible] الاجزاء المفروضة [illegible]

كان في بعضها فخرج في هذا الحيز او في حيز من حيزها الطبيعية منه الى هذا الحيز فيكون هذا الجزء من الماء

في هذا الحيز من الاحياز المفروضة في حيز كلية الهواء انما هو لانه كان [illegible] الماء او كان

في حيز آخر فيكون طبعه فانتقل الى هذا لكونه اقرب الاحياز المفروضة في الحيز الطبيعي لكلية الهواء

فذلك الحيز الذي تكون فيه فان سئل انه لم اختص ذلك الماء الذي تكون هواء بذلك الحيز فالجواب فيه

مثل ذلك ويتسلسل لا الى نهاية ولا ضير ثم الكون والفساد في البسائط انما يتأتيان بين

عنصرين ينقلب احدهما الى الآخر وتتكون هذه من الاول والازدواجات بين اثنين من العناصر الاربعة

ستة وفي كل ازدواج يتأتى نوعان من الكون متعاكسان من الفساد وكذلك نوعان من الانقلاب

اعني مجموع الكون والفساد وكذلك مثلا بين الهواء والماء يتصور كون الهواء من الماء وبالعكس

وكذا فساد الهواء الى الماء وبالعكس وانقلاب الهواء ماء وبالعكس فانواع كل من الكون والفساد

والانقلاب اثنا عشر ثم قد تفاوت الشواهد من الحس على ستة انواع تكون كل اثنين

متعاكسين منها مندرجة في ازدواج بين عنصرين متجاورين اعني بين الارض والماء والماء والهواء

او الهواء والنار اما انقلاب الارض ماء فلان الاحجار تنقلب مياها حادة كما يفعله اهل الحيل

الاكسيرية فانهم يصيرون بها الاحجار بالاحراق او بالسحق مع ما يجري مجرى الاملاح كالنوشادر

ثم يذيبونها بالماء والاحجار وان لم تكن صرف الارض فلا شك ان الارضية غالبة عليها

وتلك المياه الحادة وان لم تكن مياها صرفة الطبيعة والكيفية فالمائية هي الغالبة عليها على

انها يمكن ان يداوم عليها الحيلة حتى تصير زلالا وان كانت فيها كيفية باقية فلا يبعد ان يبطل

الايام وايضا يرى الاجزاء الارضية الندية المحترقة تصير ملحا وتذوب بالماء وبالجملة فذلك انما

يكون بانقلاب الارض ماء واما عكسه فان اصحاب الحيل ربما يعقدون المياه احجارا فانهم يتخذون

شيئاً يسمونه ملح العذراء وهو جوهر مركب من مائين ينعقد جوهراً حجرياً كما يسمى إن شاء الله تعالى

فإن بعض المياه ينعقد بعد خروجها من منابعها أحجاراً كما يشاهد وإن شاء الله تعالى لما انقلب الماء أرضاً

كما في الأبخرة الصاعدة من المياه المسخنة فإنها تشتمل لا محالة على أجزاء هوائية لم تكن عليها كثيراً

ما تنقلب هواء بعد الصعود وأما عكسه فلما قد يصيب الهواء الصحو في قلل الجبال الباردة جداً فيجمد سحاباً

تنزل ثلجاً أو أمطاراً وأيضاً إذا وضع إناء من الرصاص مثلاً في جمد أو وضع الجمد فيه فإنه يرى حبات

ندى يجتمع بباطن الإناء ويتركه طاهراً مرة كلما التقطها تعقبها أخرى فإنما ذلك لانقلاب الهواء المجاور للإناء

الذي تبرد بمجاورة الجمد ماء لا باجتماع أجزاء مائية كانت مبثوثة في الهواء اللطيف بالإناء لأن الهواء

اللطيف به لا سيما في الصيف لا يشتمل على الأجزاء المائية بل لو كانت لتصعدت بالحرارة على أنها

يجب أن ينفد تلك الأجزاء إذا التقطت الندى من الإناء مرة بعد أخرى وتتناقص كل مرة أو تتراجع

حصولها ولأنا لا نرى الترشح ما في خارج الإناء وداخله لأن الجمد لا يرشح منه الماء ولأنه ربما يحدث في غير

موضع الترشح كالأطراف العالية من الإناء ولأن الماء الحار للطافته أقبل للترشح مع أنه لا يحصل ذلك منه و

اعترض عليه أولاً بأن برودة الإناء لو كانت مصيرة للهواء اللطيف به ماء وجب أن يكون الندى جميع

سطح الإناء بلا فرجة وجب أن يحدث الماء في بعض السطح دون البعض يكون لانتفاء شرط أو وجود مانع

لم نعلمه ولا يبعد عندي أن يكون الندى يحدث في جميع السطح على السواء لكن دقيقاً جداً وإذ ليس سطح الإناء

حقيقي الملاسة يجتمع الماء في المواضع التي فيها انخفاض ما من الجوانب ويحصل من الندى حبات يشاهد

وثانياً بأن تبريد الإناء للهواء ليس بأكثر من تبريد الماء أو الجمد له فينبغي أن يصير ما يلطف من

الهواء بالجمد ماء وأيضاً ينبغي أن يصير ما يلطف من الهواء بالماء الذي يكون في الجمع المجاور للإناء

ماء أيضاً وهكذا حتى يسيل ماء كثير جداً ولا يحتاج في ازدياد الندى إلى التقاط ما ركب الإناء منه مرة

بعد أخرى والجواب أن الأواني الرصاصية ونحوها لصلابتها وملاستها واندماج أجزائها لا تقبل الكيفية

٢٤٦

الهوائية بسرعة واذا قبلتها تخلخلا لطيفا فاذا ارتج عليه القوة المبردة يكون فعلها فيه اشد ولذلك ترى جمد
تلك الاواني اذا اشتملت على مائعات حارة اسخن من تلك المائعات ولعل انقطاط الندى فيه انما
يحتاج اليه اما لانه كما يشغل حبابات الندى مواضع من سطح الاناء فتحول بينه وبين الهواء
كذلك لعله يشغل ندى رقيق ما بين تلك المواضع فانه وان اجتمع منها الندى على تلك المواضع فقد
فيها اثر متشتت بالسطح فيحول بينه وبين الهواء فليس المقصود مجرد انقطاط تلك الحبابات
بل انقطاط الرقيق من الندى الذي بين الحبابات ايضا واما لانه اذا لم يكن مجاورة الهواء لسطح
على الاتصال بل جاور بعضه المواضع الفارغة من سطح الاناء عن حبابات الندى وجاور بعضه
تلك الحبابات لم يتاثر عن الاناء فضل تاثر واما انقلاب الهواء نارا فكما في كور الحدادين فانه اذا
سد الطريق وايح في النفخ فيه بالكير تحصيل من نار قليلة نار كثيرة بل لا يبعد ان تحصيل بالحاح النفخ
جدا نار من غير نار اصلا واما عكسه فظاهر في انطفاء المشتعل واذا تحقق هذه الانقلابات
الست التي بين المتجاورين من العناصر فلا خفاء في تحقق الستة الباقية التي بين غير المتجاورين
اذا كانت لا بطريق الطفرة بل بان يكون الانقلاب بين عنصرين يتوسطهما عنصر وذلك في
اربعة انواع بانقلابين انقلاب الفاسد الى المتوسط وانقلاب المتوسط الى الكائن
والانقلاب بين عنصرين يتوسطهما عنصران وذلك في نوعين بثلثة انقلابات ثم الظاهر من كلام
القوم انحصار الانقلاب بين غير المتجاورين في ذلك ومنع ان يكون على سبيل الطفرة لكن الظاهر
من كلام الشيخ خلافه حيث ذكر انه يتكون نوع من الحجارة من النار اذا طفيت وكثيرا ما يحدث
في الصواعق اجسام حديدية وحجرية بسبب ما يعرض للنار من تطفئة قصيرة باردة ويابسة على ما سنورده
ذلك ان شاء الله تعالى واذا تحققت الكون والفساد فيهما يحكم ان يسبق الاستحالة عليهما فان المادة
انما تخلع صورة جوهرية طبيعية وتلبس اخرى بانتقاص استعدادها لتلك الصورة المخلوعة واشتداد

لهذه الملبوسة وذلك بالاستحالة فانه لا تكون مع استواء الحالين بل لا يكون الانتقال من

الكيفية الزائلة الملائمة للصورة الفاسدة الى الكيفية الحادثة المناسبة للكائنة دفعة و

الا يتكلم فيه ويلزم التسلسل الا في الامور المتعاقبة وشهادة الحس بالاستحالة اظهر جدا من شهادته

بالكون والفساد **قلت الفصل** وهناك اقوام زاغوا فقوم نفوا الكون والاستحالة

معا زاعمين انه لا يكون شيء عن شيء ولا يصير شيء شيئا والحرارة مثلا غير محمولة في قابل عند

ما نقصه منه وانما ذلك حصل لها عند اخرى فما ترى من صيرورة الماء هواء او باردا او حارا

انما ذلك لبروز اجزاء كانت كامنة عند اصحاب الخليط وبنفوذ ما من خارج عند آخرين ثم الاجزاء

والخليط غير متناهية عند بعض كيلا ينقطع الكون بتناهي المادة وقوم كانهم

مع ... بالكون ... ان ... فيرون الماء لا يسخن ما دام ماء وما يرى منه سخينا فهو مختلط

... بالاستحالة ... الكون ... موجدون ... زاعمين ان الاشياء

... الى البعض ... من شيء لا تغير محفوظة في جوهره ... العنصر وهو ...

... بالتكاثف ... الارض والمتولد بالتخلخل والمتوسط والمتولد ...

... ثلث ... البقية بالتكاثف والتخلخل وان ... لم يجوزوا انقلاب العناصر

... الكون والفساد في المركب بالاجتماع ... والافتراق ... وقوم يسلمون

الكون والاستحالة ... في الحقيقة لاخذهم مبادي الاجسام اجزاء لا تتجزي ... فكانوا

... كونا وفسادا ... المركب منها بالاجتماع والافتراق واما الاستحالة فباختلاف

... الترتيب واما ... فيرون الكون والاستحالة ونحو ذلك **اقول** ... تحقق

الكون والاستحالة ... عليك مذاهب اقوام زاغوا عن الحق في ذلك واشار الى

... فقال هناك قوم انكروا الكون والاستحالة معا

فلانه اما ان يكون عن لا شيء وهو محال اذ اللاشيء لا يكون موضوعا لشيء او عن شيء فذلك الشيء ان كان
هذا الكائن بعينه فقد كان هذا قبل كونه ولا يخفى فساده وان كان غيره فيلزم ان يصير شيء
شيئا وهو صحيح ان الاول اذ كان وبن الثاني كان محصلا في ذاته مباينا لكل ما عداه
فاذا كان الثاني فاما ان بقي الاول فلم يكن الثاني منه بل عن لا شيء وقد علم استحالته او
بقي فيكون هو بعينه لنفسه ولغيره المباين له معا واما الاستحالة فلان الكيفيات عند بعضهم
جواهر غير محمولة في شيء فليس لها حامل حتى يزول عنه كيفية كالبرودة وتخلفها اخرى كالحرارة وعند
آخرين وان كانت محمولة فليس في قوة الحامل ان يفارقه المحمول والاول سبق هو هو ثم لما كان
الحس شاهدا بالكون والاستحالة تحلوا المخرج عن ذلك وهم فيه فرقتان فاصحاب الخليط يزعمون
ان ما يرى كونا واستحالة ليس بانقلاب الماء هواء واستحالة البارد حارا بل العناصر لا يكاد توجد
صرفة فما يرى ماء فيه اجزاء مائية بارزة تحس بها وببرودتها واجزاء هوائية ونارية كامنة لا تحس
بها وبحرارتها ثم اذا لاقته الهواء او النار مثلا برزت الاجزاء الكامنة الهوائية او النارية
وغلبت مقاومة للمائية فاحس بها وبحرها فيحكم ان الماء صار هواء والبارد حارا والآخرون يزعمون
ان ذلك ليس ببروز الكامن بل بنفوذ اجزاء هوائية او نارية من خارج فيشوبها ثم اي ما كان من البروز
والنفوذ فالاجزاء الموضوعة لذلك متناهية عند بعض وغير متناهية عند آخرين زعما منهم ان الاستعدادات
الغير المتناهية انما تكون لامور غير متناهية فلو تناهت الاجزاء لم يكن استعداده غير متناه ولقطع الكون
بانقطاع المادة فعند اصحاب الخليط منهم يكون اجسام بلا نهاية في العدد يجتمع منها جسم واحد
يسمونه الخليط وعند الآخرين يكون اجسام بلا نهاية غير متلاقية بل مبثوثة في خلاء غير متناه فمن
هؤلاء من يحصل صورها التي هي عندهم اشكالها بلا نهاية في النوع وقوم كانهم مع تصديقهم بالكون
يميزون في الاستحالة بناء على ان الكيفيات عندهم اما جواهر قائمة لا في محل وهي ممتنعة الانفكاك

٢٤٩

حتى محالها على اختلاف بينهم وبالجملة فيرون ان النار لا بد وان يكون نارا دائما وما يرى
من الماء سخينا فهو مختلط ولو بانقلاب اجزاء منه نارا وقوم مع تصديقهم بالاستحالة يمنعون الكون
واكثرهم قائلون بان العنصر واحد بحسب ما منهم ان الاشياء الطبعية يتغير بعضها الى البعض
عموما والتغير لا بد له من موضوع مشترك بين كل من المتغير والمتغير اليه محفوظ في جوهره متغير في
حالاته هو العنصر فلا يكون هناك كون لبقاء الجوهر بعينه بل استحالات وقد تشتت اهواؤهم
في اختيار ذلك العنصر فالقائلون بانه النار ولدوا البواقي عنها بالتكاثف فالهواء نار تكاثفت
قدرا ما والماء نار تكاثفت اشد من ذلك القدر ولم تبلغ الغاية والارض نار اشتد تكاثفها
حد ان الجوهر في الكل غير مختلف والقائلون ارضا اقاموا التخلخل مقام التكاثف والقائلون متوسطا
بين الطرفين هواء او بخارا او ماء اعملوا فيه كلا من التخلخل والتكاثف بالتناوب فالهواء
ان تخلخل سمي نارا وان تكاثف يسمى بخارا او ماء او ارضا على حسب المراتب المختلفة وقس عليه
والداعي للذين اختاروا الماء او الهواء هو ان العنصر يجب ان يكون مطاوعا للتشكل وذلك
شان الرطوبة ثم رأى صاحب الماء وكانه اقدم هؤلاء الموحدين للعنصر ان الماء هو الرطب
بالذات بل هو الرطوبة وتفطن صاحب الهواء ان معنى الرطوبة في الهواء اثبت منه في الماء والذين
آثروا النار انها اعظم جرما كيف لا والسموات المشفة والكواكب المضيئة نارية على ما زعموا ثم
ان النار اقوى الاجسام طبيعة وان الحرارة هي المدبرة للكائنات وانه لو لم يكن البرد امرا
عرضيا بل له عنصر يتصور به لكان في العناصر ما يبرده وزان حر النار والذين اصطفوا الارض رأوهم
منزلة ثقيلة يستقر اجل الكائنات عليها والذين اجتبوا البخار كونها وسطا بين العناصر فيقتضي درجة
من التخلخل الى الهوائية واخرى الى النارية ودرجة من التكاثف الى المائية واخرى الى الارضية و
منهم من يعترف باكثر من عنصر لكنه يرى العنصر موضوعا للتغير فيوافق الموحدين في كون جوهره

جوهره محفوظا البتة فمن لم يعترف بالاربعة منهم من اقتصر على اثنين اما طرفين بناء على ان سائر
الاسطقسات تستحيل اليهما وهما لا يستحيلان الى اسطقسات خارجة عنهما وان الحركة الاسطقسية اما
الى العلو وهي للطبيعة الخفة والغالب فيها النار او الى السفل وهي للطبيعة الثقل والغالب فيها
الارض بخلاف الهواء والماء فما الهواء الا نار مفترة مشتعلة بالنار وما الماء الا ارض متخلخلة سيالة
خالطها نارية او طرف ووسطا اعني الارض والماء بناء على احتياج المركب الى اختلاط يابس
برطب حتى يقبل التشكيل بالرطوبة ويحفظها باليبس وهما الارض والماء واما الهواء فبخار مائي والنار هواء
سخنته الحركة ومنهم من قال بثلثة لزعمه ان الماء ليس الا هواء تكاثف ومن اعترف بالاربعة لم يحتج
الى التوليد ولم يجوز الانقلاب في العناصر لانها اصول موضوعة للتركيب والافتراق حتى
تتكون المركبات وتفسد ولو تغيرت في جواهرها لم تكن اصولا ثم ان هؤلاء قالوا ان الاجتماع
والافتراق لا يكون لها بذواتها بل من قوة فاعلة فيها تنفعل هي عنها ولا يكون واحدة فاعلة
للضدين فهناك قوتان تجمع احديهما اذا دعتها وبالحرى ان تسمى الفة ومحبة وتفرق الاخرى
اذا تسلطت وبالحرى ان تسمى بغضة وعداوة وقالوا اذا دعتها المحبة توحدت جسما
متشابها تسمونه الكرة واذا استولت العداوة تفرقت
طبائع اربعا فقط

٢٥١

# خاتمة الطبع

اما بعد فيقول العبد المشتاق الى رحمة ربه القوي الباري محمد فضل حق بن السيد خدا بخش العظيم آبادي البهاري الراجي مغفرة ربه
الغفور محمد نياز احمد خان المتوطن بالرام فور لما اشار الينا الحبيب الاعظم والشفيق الاكرم المخدوم المعظم والعالم الافخم ذو اليد الطولى
في العلوم العقلية والنقلية الذي غاية القصوى نيل الى السعادات الازلية والابدية البارع العلام مقدام العلماء الاعلام محسود المعاصرين
والاشباه مولانا **المولوي محمد هدايت الله خان** بن مولانا المولوي محمد رفيع الله خان الرام فوري ادام الله
فيضه النوري حينا بان تطبع النسخة المسماة بالشمس البازغة شرح الحكمة البالغة كليهما للفاضل الجليل والعالم النبيل النحرير العلام الحبر
الطمطام البارع في الفلسفة والمناظرة والكلام البالغ في العقليات والفائق على العلماء الاعلام مولانا محمد محمود الجونفوري
اسكنه الله في بحبوحة جنانه وافاض عليه انوار رحمته واحسانه التي لم تصنف مثلها في العلوم الحكمية ولاشتمالها على الدقائق
الفلسفية لم يتيسر لعلماء الزمان حلها وتدريسها كما هو حقها الا بواسطة الحواشي المزيلة لظلمة الحجب والغواشي والتي طبعت في السابق من
الزمان كانت معراة عن الحواشي ومملوة من الاغلاط الكثيرة من زيادة ونقصان فلم تروي الغليل من الطالبين ولم تبري العليل من
الراغبين فصحح مولانا الموصوف اولا نسخة منها وقابلها مع النسخ المتعددة الصحيحة المعتمدة عليها عمدتها ما كتبها العارف بالله مولانا
باب الله ثم زينها بالحواشي اللطيفة والصحائف الشريفة منها حاشية اوستاد فضلاء الهند امام العلماء الراسخين مولانا نظام الملة
والدين ادخله الله في اعلى عليين ومنها حاشية متبحر الاتقن مولانا محمد حسن اسكنه الله في المقام الاحسن ومنها حاشية العالم الفائق
على الامثال والاشباه مولانا احمد الله رحمه الله ومنها حاشية افضل علماء العصر ذو الفضل واللطف البري عن التكلف
والتعسف مولانا محمد يوسف ادام الله بركاته منزها عن التلهف والتاسف وبعض تعليقاته الذي كان لابد منه لحل مقاصدها
وكشف مطوياتها المستنبط من الكتب المتداولة المعتبرة منها الكتاب النفيس للشيخ الرئيس ومنها المحاكمات للعلامة قطب الدين
الرازي ومنها شرحا الاشارات للامام والمحقق الطوسي ومنها شرح المقاصد وشرح المواقف وشرح حكمة العين وشرح التجريد وبعض
تقارير خير السبقة وخير الخلفة خاتم العلماء فخر الفضلاء استاذ الكل في الكل البارع العلام البحر العميق للعلوم ومقدام العلماء الاعلام يليق للشمس ان
يقتبس من قلبه المنير الضياء ويحق للقمر ان يكتسب من جبينه السناء الاستاذ المطلق شمس عقلاء الهند حتى اخذوا منه طرق النظم والنسق ذو الفضائل والايادي مولانا
المولوي محمد فضل حق الخير آبادي اللهم امطر عليه شآبيب رضوانه واوصله الى اوسط جنانه مع خير المرسلين محمد صلى الله عليه وآله واصحابه اجمعين
بان نقيم حتى الطبع بتصحيحها في دار الانطباع فالتزمنا اقامة الكائن في المطبع العلوي المنسوب الى علي بخش خان اللكهنوي بن پير محمد خان المغفور
لامتثال امره واجب الاتباع وصرفنا جهدنا في تصحيحها بقدر ما كان في قدرتنا مع الفاضل الخفي والجلي وحائز في العلم النقلي والعقلي المولوي السيد محمد مسعود علي
مصحح المطبع العلوي فجاء بحمد الله بحيث يحب الناظرين ويروي المشتاقين وذلك في تاريخ ستة وعشر من الربيع الثاني سنة الف ومائتين وتسع
وسبعين من هجرة سيد المرسلين حبيب رب العالمين صلى الله عليه وآله وصحبه اجمعين ١٢٧٩



بسم الله الرحمن الرحيم

## فصل في اثبات الهيولى

اعلم انه مهد قبل الخوض في نظم البرهان على وجود الهيولى الاولى في الاجسام مقدمات منها ينتظم البرهان الاولى
ان الاتصال الثابت للاجسام المفردة ببطلان ما نفاها الاجزاء التي لا تتجزى اتى لها وبين بعض لها بسبب
ما حل فيها من المقادير كما تشكك به كثير وذلك لان المقادير الحالة في الجسم اي الجسم التعليمي والسطح والخط اعراض متأخرة في الوجود
عن مرتبة وجود الجسم فلو لم يكن الاتصال ذاتيا له لم يكن في مرتبة وجود ذاته متصلا فيكون لا محالة اما مفارقا ان لم يكن
ذا وضع او مؤلفا من اجزاء لا تتجزى وجزء لا يتجزى لكان ذا وضع ثم انه بعد تلك المرتبة يصير محلا للمقادير فتقدر المرتبة
مساحية هي الجسم التعليمي ومتكمما بابعاد متمادية في الجهات الثلث موجودة كما في المكعب ومفروضة كما في الكرة حلول
المقادير المتصلة في المفارق او في المؤلف من الاجزاء التي لا تتجزى وفي الجزء الذي لا يتجزى مما تستحيله البداهة بل الاتصال
المتصلة من المقادير القارة والحركة ومقدارها الغير القار اعني الزمان انما اتصالها لتعلقها بالجوهر المتصل بالذات فانه لاتصاله
في ذاته يستتبع الجسم التعليمي المتصل وهو لاتصاله وتناهيه يتحدد بالسطح المتصل والسطح لاتصاله وتناهيه يتحدد في الوضع بالخط المتصل
والمتحرك يرسم بانطباقه التدريجي على المسافة المتصلة حركة متصلة متقدرة بزمان متصل ثانيتها ان الجسم المفرد مع اتصاله في ذاته
يصح ان ينفصل وينفك لا يثبت ذلك بشهادة الحس لاحتمال ان يكون شيء مما يرى طريان الانفكاك عليه كالماء والهواء اجساما مفردة
بل ملتئما من اجسام صغار صلبة ممتنعة من قبول الانفكاك وان كانت ذات حظ من الامتداد في الجهات كما تقول بها ذيمقراطيس وتابعوه بل
الاجسام فنقول ان الاجسام كلها حتى الذيمقراطيسية قابلة للقسمة الوهمية لامتناع انتهاء الاجسام في القسمة الى اجزاء لا تتجزى وقبول الوهمية
ملزوم لقبول الفكية والمشهور في بيان ذلك ان القسمة الوهمية تحدث في كل واحد من تلك الاجسام الذيمقراطيسية تحدث فيها
الاشتباه جزئين متشابهين مشابهين للكل وللجسم الآخر الموافق له في الطبيعة فيجوز على الجزء بين المتصلين من جسم

منها ما يجوز على جسمين منفصلين من الانفصال اللهم الا المانع لا يكون الا زمانا والانحصار نوعه في شخصه فما اعترض عليه بانه انما يتم لو كانت

تلك الاجسام متفقة الطبيعة وهو ممنوع لم لا يجوز ان تركب كنحو الماء مما المتشابه في الحس من اجسام متخالفة الطبائع لا يصلح التعويل

عليه وكذا بنى الكلام على تسليم الخصم اتفاقها في الطبيعة كان جدليا لا برهانيا وللتفصي عن ذلك غير البيان بان الجزئين لما كانا

متشابهين للكل كما جاز ان يوجد الكل بالفعل البحت فليجز ان يوجد كل من الجزئين كذلك فيكون لا محالة متحيز الذات

غير مندرج في جسم ولا متصل بالجزء الآخر وما ذاك الا بالانفكاك وعلى هذا ايضا تتخالف تلك الاجسام في الحقيقة وتنحصار كل

نوع منها في فرد لا انفكاك لما اقتضت الطبيعة الانحصار في فرد هو الكل لم يمكن ان يوجد الجزء بالفعل الآن انا نقول لما كان الجزء

مشابها للكل في الطبيعة امتنع امتناعه بالذات مع امكان الكل بل وجوده بالفعل فان امتنع فللخارج واعترض

ايضا بان ما جاز للكل هو الوجود بالفعل والانحياز الذات ابتداء فليجز ذلك للجزء حتى يوجد ابتداء متاصلا غير مندرج

في الكل ولا متصلا بصنوه اي الجزء الآخر ولا يلزم منه ان ينفرز بعد الاندراج وينفصل غب الاتصال حتى يلزم الانفكاك

المتصل فاللازم جواز الانفصال الابتدائي لا الانفكاك التعقبي والجواب تسليم ذلك ولنا فيما سلم لزومه من جواز الانفصال

الابتدائي بدل الاتصال كذلك كفاية فيما نرومه من نظم البرهان على اثبات الهيولى وذلك لتعميم ياتي في المقدمة

الثالثة الثالثة ان الجوهر المتصل بذاته لا يبقى بعد طرء الانفصال كذلك ولا يكون هو بعينه عند

فرض الانفصال فيه ابتداء بدل الاتصال وهذه المقدمة وان كانت ظاهرة بحسب الجليل من النظر ضرورة امتناع

اجتماع الاتصال مع الانفصال فينعدم الاتصال عند طرء الانفصال او فرضه بدله وبانعدامه ينعدم المتصل

بالذات لكن قد يشك فيها بان الاتصال اضافي وحقيقي والاضافي يقال على كون الشيء متحد النهاية مع آخر والحقيقي

على ما هو مبدء فصل الجسم الطبعي وهو كون الشيء بذاته مصداق حمل الممتد في الابعاد عليه والتعبير عن ذلك بلازمه البين

اعني قبول فرض الابعاد الثلاثة المتقاطعة على قوائم وعلى ما هو مبدء الفصل المقسم للكم المقوم لجنس تحته وهو كون

الشيء في ذاته بحيث يصح تحليله الى اجزاء وهمية متشاركة في حدود مشتركة واعني بالحد المشترك ما يكون منتهى لقسم

ويكون هو بعينه مبدء الآخر كالسطح والخط والنقطة والآن بين قسمي الجسم والسطح والخط والزمان اذا عرفت

هذا فالانفصال الطاري على الجسم او فرضه ابتداء انما ينافي الاتصال اي اتحاد الجزئين بالآخر فلا يكون الكل بعد الانفصال

متصلا واحدا الانفصال فيه اصلا لكنه لا ينافي كون الشيء في جوهره ممتدا في الجهات قابلا للفرض

الابعاد فعند الانفصال الطاري او المبتدأ اصلا يوجد الوحدة الاتصالية بل يعقبها او يوجد ابتداءً بدلها الكثرة

المقابلة لها ويجوز ان يكون لهما موضوع مشترك ثابت في الحالين فان الجزئين وان انفصلا فكل منهما جوهر متصل

في ذاته بالمعنى الذي هو فصل الجسم وان لم يكن متصلا مع الآخر فالزائل هو الاتصال الاضافي ووحدة الاتصال الحقيقي

لا نفسه فللتفصي عن هذا الشك تمهدت مقدمتان اوليهما ان الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها متلازمتان في المتصل

بالذات للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها وذلك لان ما في الكون شيئا من الجوهر المتصل بالذات كالماء والهواء شخص

واحد من الطبيعة موجود بالفعل واذا طرء عليه الانفكاك او فرض ابتداءً بدل الاتصال فلا شك انه تحصل شخصان

متمايزان بالوجود فمع الوحدة الاتصالية وحدة شخصية ومع الكثرة المقابلة للاولى كثرة مقابلة للثانية فما كان المتصل

بذاته اعني انعدام الاتصال لا الاضافي بين جزئين مقدارين منه يستلزم انعدام الوحدة الشخصية لا الاتصال الحقيقي بل

بالذات وهذه المقدمة كان المشكك ايضا معترف بها وثانيهما ان الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها لا يجوز ان تتعاقبا

على موضوع واحد او تتبادلا بان يفرض فيه احدهما بدل الاخرى ابتداءً مع الاشتراك في الموضوع بل بزوال

كل بزوال الموضوع ولو فرض احدهما مكان الاخرى تخلف ذات الموضوع وذلك بوجهين الاول ان التشخص ان

لم يكن هو الوجود بالحمل الاولي الذاتي او الشائع الصناعي لكنه كما عرفت في موضعه يساوق نحو الوجود الخاص فلا يجوز

ان يبطل وجود الشيء الخاص به ويبقى ذلك الشيء بوجود آخر او وجودات اخر تنوب عن الوجود الاول لانه ليس في الوجود تعدد

واختلاف في ذاته بل انما يتعدد ويختلف بالاضافة الى موضوعات متعددة مختلفة فهو هو ما دام الموضوع ذلك الموضوع فان

بطل فانما يبطل ببطلان الموضوع فاذا فرض بطلان وجود وحدوث وجود آخر لم يكن موضوع الحادث عين موضوع الاول

فلم يكن هناك توارد وتعاقب للوجودات على موضوع واحد ولا يجوز ايضا ان يفرض للشيء بدل الوجود الذي وجود آخر ابتداءً

بل ما ان يكون ما فرض وجود آخر عين الوجود الذي له او يكون موضوع ذلك غير موضوع هذا واذا لاح ذلك في الوجود فكذلك الوحدة الشخصية

والكثرة المقابلة لها لا يجوز ان تتواردا على موضوع او تتبادلا في الفرض ابتداءً الثاني ان الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة

لها لو توارد تا على موضوع مستمر الذات او تبادلتا في الفرض ابتداءً مع انحفاظ المعروض لزم صيرورة الجزئي كليا على الاول وامكان

فرض الجزئي كليا على الثاني وذلك بيّن البطلان لاستحالته واذا تمهدت هاتان المقدمتان تبين ان الوحدة الاتصالية للمتصل بالذات والكثرة المقابلة

لها يمتنع تعاقبهما على المتصل بعينه او تبادلهما في التجويز ابتداءً لانهما ملازمتان للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها وقد تبين امتناع التعاقب

والتبادل فی هاتین فیمتنع ذلک فی تینک فعند طریان الانفصال زوال الوحدة الاتصالیة بل الوحدة الشخصیة للمتصل
بالذات وبروز الهاتین زوال ذات المتصل بالذات والاول توارد الوحدة الاتصالیة والکثرة المقابلة لها بل توارد الوحدة
الشخصیة والکثرة المقابلة لها علی موضوع واحد وقد تبین بما تلونا ان للجسم التشکیک فهٰهنا مقدمة رابعة لابد منها ایضا و
هی ان انفصال الجسم بعد اتصاله لیس اعداما له بالمرة وایجادا لجسمین من کتم العدم وکذا فرض انفصاله ابتداءً بدل اتصاله
لیس فرضا لعدمه ووجود مغایرین له بالکلیة ولعل الخصم ایضا لا ینازع فی هذه المقدمة لبداهتها واذ تمهدت المقدمات فلینتظم
البرهان علی الهیولی وعلی تألف الجسم منها ومن الصورة الجسمیة فنقول لما تقرر ان الجسم المفرد ای لا ترکیب فیه من جسمین متصل
فی نفس الامر کما هو عند الحس غیر مؤتلف من اجزاء منفاصلة متناهیة فی الوضع کما یقول به اصحاب الجزء فلا یجوز ان یکون حجمه بسیطا
بحتا والا فاما ان لا یمکن طریان الانفصال علیه اصلا ولا فرضه فیه ابتداء بدل الاتصال وذلک باطل بالمقدمة الثانیة او یمکن طریانه علیه او
فرضه فیه ابتداء وح اما ان یکون لهما موضوع مشترک باق فی الحالتین المتعاقبتین محفوظ فی الفرضین المتباینین بما یعتری الی الافتراقین
وهذا بعید بما ثبت ان اتصال الجسم فی حد ذاته بالمقدمة الاولی باطل بالمقدمة الثالثة واما ان لا یکون الانفصال مفتورا علی موضوع
الاتصال بل کان انفصال الجسم اعداما له بالمرة وکان فرض الانفصال بدل الاتصال فرضا لعدم ذات الجسم موضوع الاتصال بالمرة
ووجود مغایرین له بالکلیة ولاح بطلانه بالمقدمة الرابعة بل هو مرکب من جزئین احدهما متصل بذاته والآخر لیس فی ذاته بمتصل ولا منفصل
بل هو فی ذاته بری فی ضعف الاول حال من جنس وهی صورة جسمیة جرمیة والثانی محل وتسمی هیولی او مادة فاذا طرء الانفصال انعدم الحال
وبانعدامه ینعدم ذلک الجسم بخصوصه لکن لا بالمرة لبقاء الجزء الآخر اعنی المادة الحاملة لصورة واحدة عند الاتصال ولصورتین عند
الانفصال وهی القابلة الحقیقیة للانفصال ولکن قبولها له مشروطا بحلول صورة ومقدار فیها ولیست الصورة القابلة
لانعدامها عند الانفصال ووجوب مجامعة القابل للمقبول وما یعد المقداریة انما یکون الی اجزاء کان خطا من جوان لم تکن
موجودة بالفعل للمنافاة ذلک باتصال الکل اتصالا واحدا حقیقیا بل تلک الاجزاء انما تحصل بالفعل بعد حصول الکل
بطریان القسمة علیه فهی لا تکون اجزاء علی الحقیقة بل علی التشبیه والمسامحة وهی متوافقة وموافقة للکل فی الماهیة ومشارکة فی ال
حد لو کانت مخالفة فیما للکل کانت منفرزة متباینة فلم یکن هناک اتصال وحدانی وبعد اذ قضینا الوطر من اثبات الهیولی
بالبرهان فلنوضح تمایز بین الهیولی والجسم والجسم التعلیمی والشکل مما عسی ان یقع اشتباه بینها بتبدل الهیئة التشکلیة مع بقاء الجسم وتبدل الجسم
التعلیمی مع بقاء الصورة الجرمیة وتبدل الجرمیة مع بقاء الهیولی ولا نشک ان المتأخر المتبدل غیر ذلک ما اخذنا شمعة وجعلناها

كرة تارة وكعبة اخرى فخلية تتبدل هيئاتها التشكلية وتعينات امتدادها مع بقاء القدر المساحي بعينه او ما ينقص من جهة
ويزيد بازائها شيء في جهة اخرى فمقدار جسميتها وهو المراد بالجسم التعليمي متبدل لم يتبدل بعد ثم ان عرض للشمعة تخلخل وتكاثف
بتسخين وتبريد يتبدل ذلك المقدار فيزداد او ينقص مع بقاء الهوية الممتدة اي الجسمية بعينها ثم ان طرأ الانفصال على تلك
الشمعة زالت تلك الهوية الاتصالية الجرمية وحدثت جرميتان اخريان مع ان الجسم لم ينعدم بالمرة وان العدم من قوالب فى
فى هذه الحالة هي الهيولى فالجسم فى مرتبة ذاته من صورته الجسمية هو كونه ممتدا فى الجهات على الاطلاق قابلا لفرض الابعاد
وهذا فصله الجوهري ولا تفاوت للاجسام فى هذه المرتبة بالمساواة والمفاوتة بالعظم والصغر والكلية والجزئية واذا اعتبر العدد
كذلك تعين تماديه بحيث يصح ان يمسح بكذا او كذا مرة او مرات متناهية او غير متناهية لو توهم غير متناه عرض الاتصال بالمعنى الذي
هو فصل الكم حيث امكن تحليله الى اجزاء وهمية متشاركة فى حدود مشتركة وصح قبول المساواة والمفاوتة وهذه مرتبة المقدار اي
اعني الجسم التعليمي باختلافه بالزيادة والنقصان بالتخلخل والتكاثف مع بقاء الجوهر المتصل عرضية وهو لا يفارق الصورة
فى الوجود ولا فى التوهم البتة لكن هو والصورة تتغاير ان المادة فى التوهم فقط واعلم انه لعمري ما شيد البنيان على قواعد
رصينة الاساس او قد نزل اس البنيان بحيث يميط الالتباس عن ان اشتد الشك واقشع الظلام لكن ههنا شبهتين عويصتين
فلننور دجيهما ونقابك عقد تيهما وان كان الفطن لعله ان يدبر فيما القي عليه يخرج عن عهدتيهما الاولى ان مبنى ما ادعيتم فى المقدمة
الاولى من اتصال الجسم فى ذاته على امتناع ان لا يكون الشيء متصلا فى جوهر ذاته ويتصل لاجل ما يحل فيه فان صح ذلك
امتنع ما ذهبتم اليه من ان الهيولى ليست متصلة فى ذاتها وتتصل بحلول الصورة فيها والا فلنجز ان لا يكون الجسم متصلا فى ذاته
بل انما اتصاله لما يحله من المقادير والجواب ان مبنى اتصال الجسم لذاته ليس على امتناع ان لا يكون الشيء متصلا فى ذاته
ثم يكون اتصاله لما يحل فيه مطلقا بل على امتناع ان لا يكون الشيء متصلا فى ذاته ولا فى مرتبة وجود ذاته ثم يصير متصلا بعد تلك المرتبة بما يحل فيه من الاعراض المتاخرة فان الجسم
لو لم يكن متصلا فى ذاته كان اتصاله الحاصل له بما يحل فيه من الاعراض المتاخرة بتشخصها وماهياتها عنه اذ ليس هناك متصل غير متاخر عنه فيكون
فى مرتبة وجوده غير متصل ثم يصير متصلا بخلاف الهيولى فانها وان لم تكن متصلة فى ذاتها لكن اتصالها للصورة الحالة فيها
والصورة بحسب ماهيتها متقدمة عليها فى الوجود وان كانت متاخرة عنها بتشخصها فلا يكون الهيولى فى مرتبة وجودها بالفعل خالية
عن الاتصال وسواقية الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها فان الماخوذ فى ذلك نفس الاتصال لا وحدته او كثرته واما فى مرتبة ذاتها فليست
متصلة ولا منفصلة لا الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها الثانية انكم قد بينتم انه لا يكون للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها

موضوع مشترك فان صح ذلك فنقول لا شك ان الجسم عند الاتصال مادة واحدة بالشخص وليس بطر الانفصال وعند وضع ابتدائها

بدل الاتصال مادتين شخصيتين لا يكون موضوع الوحدة الشخصية هو بعينه موضوع الكثرة فبطر ان الانفصال على الاتصال

تنعدم صورة الجسم كذلك تنعدم مادته ح فاما ان يكون المادة البسيطة فيكون انعدامها الاتحاد بالمرة ويلزم انعدام الجسم المتصل

بالمرة عند الانفصال لانعدام كل من جزئيه كذلك مادته الى اثبات المادة الافراد من ذلك فانه ان يكون المادة مركبة كالجسم

وتكون لها مادة باقية عند الانفصال فينقل الكلام الى مادة المادة حتى يلزم الانعدام بالمرة او يتسلسل ثم انه لا يغني التسلسل

عن لزوم الانعدام بالمرة اذ المواد المتسلسلة اذا اخذت بجملتها كان حكمها حكم الواحدة في لزوم الانعدام بالمرة عند الانفصال

اذ ينعدم كل منها بزوال وحدته فينعدم المجموع بالمرة لانعدام كل من الآحاد فيلزم انعدام الجسم كذلك انعدام جميع المواد التي فيها

بالمرة وانعدام جميع الصور التي بازائها بالطريق الاولى هذا حال طريان الانفصال على الاتصال وقس عليه حال طريان الانفصال

ابتداء بدل الاتصال والجواب انا لا نسلم ان الجسم عند الاتصال مادة واحدة شخصية وعند الانفصال مادتين كذلك بل المادة

الواحدة بالشخص مستمرة في الحالتين على وحدتها الشخصية لا يقال لا شك ان المادة عند الاتصال وحدة اتصالية تزول

عنها عند الانفصال والوحدة الاتصالية ملازمة للوحدة الشخصية على ما بينتم فزوال الاتصالية تزول الشخصية ايضا لانا نقول

انما بينا الملازمة بين الاتصالية والشخصية في المتصل بالذات كالصورة لا مطلقا فلا يلزم من زوال الوحدة الاتصالية

عن المادة زوال الشخصية عنها فللمادة وحدتان احديهما الشخصية الذاتية التي هي لها من جهة وجودها بالقوة فان المادة

اذا اعتبرت في حد ذاتها ولم تؤخذ مع الصورة كانت موجودة بالقوة ولها وحدة شخصية باقية مع الاتصال والانفصال وهي الحاملة

لصورة واحدة في الاتصال ولصورتين في الانفصال وهي المقابلة للوحدة الاتصالية عند حلول صورة وحدانية وللكثرة

الانفصالية عند حلول صورة متكثرة اعني بذلك ان الهيولى المتلبسة بهذه الوحدة حاملة وقابلة والاخرى الاتصالية

وهذه لازمة للجزئية الشخصية وهذه الها بزوال موضوعها وعارضة للمادة بتوسط الجزئية في حال الاتصال وتزول عنها

الكثرة عليها عند الانفصال والمادة بعينها باقية في الحالين واذا جرد النظر الى ذاتها ولم يلتفت الى ما لبست بها من

في خارجة في هذا اللحاظ عن جنس الاتصال والانفصال فضلا عن ان يكون لها فيه وحدة اتصالية او كثرة تقابلها وان

تحل عنها في الخارج فالهيولى لا تكثر في حد ذاتها بانفصال الجسم الى قسمين متشابهين او مختلفين والا لزم في وحدتها الشخصية

كثرة الصور الحالة فيها اتفقت بالحقيقة كالجسميات او اختلفت كالنوعيات وذلك لان الانفصال لا يطرء على ذات المادة

والكثرة وهذا الاختلاف لا يستند الى الشيخ هو تبها لا نقول ان القابل لهذه الامور غير المكيف وانما اهتدينا اليها من طريق انه
لا بد من قابل باق في حالتي الاتصال والانفصال او الكون والفساد بل نقول ان قبولها للقسمة الوهمية الذي هي مبنى
جواز الفكية وكذا اختلاف استعداداتها بالعوارض الذي هو مبنى لتوارد النوعيات انما هو من جهة تلبسها بالصورة وتقدرها
بالكميات وتكيفها بالكيفيات من جهتها ويلزم لك مما تلوناه عليك ان وحدة الهيولى بالنوع تساوق وحدتها بالشخص
عالم العناصر المخالفة بالماهية لهيولات الافلاك الواحدة بالشخص مع ما يشاهد فيها من الحركات المتكثرة والتغيرات المختلفة
على ما كان في قديم الزمان الحوادث المتوالية وانها لا تخرج كل شكل لشاهد يكون الشكل فيها في استنادها واعلم ان من مناهج
برهان القوة والفعل وفيه مسلكان الاول ما سلكه الشيخ في الاشارات وهو ان الجسم المتصل قوة قبول الانفصال فمادة
هذه القوة غير محل الاتصال بالذات وهذا قريب جدا من البرهان السالف فمن النقض ذلك لا يتوجه عليه هذا المسلك الثاني
ما سلكه في الشفاء وهذا اعم مأخذا من الاول وتقريره ان الجسم هو بالفعل من حيث انه جسم وبالقوة من حيث انه مستعد اي
استعداد كان فان الجسم لقوى على امور غير متناهية وكمالات غير محصورة والواحد بالذات من الجهات لا يكون الا بالقوة وبالفعل
فهناك امر للجسم القوة وآخر به له الفعل ونحن اذا قصرنا اللحاظ على الجسم نجده لا يابى عن قبول الصور شتى فما يكون له بالقوة لا يكون
خارجا عن ذاته وكذا الجسم له فعلية الجسمية فما له به الفعل ايضا لا يكون خارجا عنه وهذا ظاهر فالامران مندرجان فيه وهو مزدوج منهما فجهة
القوة مادته وجهة الفعل صورته واورد عليه الشيخ النقض بالهيولى لانها في نفسها هيولى وجوهر بالفعل وهي مستعدة ايضا واجاب
بان جوهرية الهيولى وكونها هيولى ليس شيئا غير انه جوهر مستعد والجوهرية التي لها ليس تجعلها بالفعل شيئا بل تعدها لان تكون بالفعل
بالصورة وليس معنى جوهريتها الا انها امر ليس في موضوع اما انه ليس في موضوع فسلب والاثبات هو انه امر والامر عام والعام لا يصير بالفعل
ما لم يكن له فصل يخصه والفصل هاهنا انه مستعد فليس لها جهة فعلية سوى الاستعداد فاذن ليس لها حقيقة للهيولى تكون لها بالفعل
واخرى بالقوة الا ان يطرء عليها حقيقة من خارج فيصير بذلك بالفعل وهذه الحقيقة هي الصورة ونسبة الهيولى الى هذين المعنيين
نسبة البسيط اليه ما هو جنس وفصل من نسبة المركب اليه ما هو هيولى وصورة

**فصل في تلازم الهيولى والصورة**

أقول هاهنا مقامان المقام **الاول** ان الصورة التي ثبت في الاجسام حلولها في الهيولى لا يمكن ان توجد مفارقة لها في فرد من الافراد
كما في البعد المجرد ولو ثبت فلا ذلك لو وجد كان جوهرا ممتدا في الجهات متقدرا فيكون كالصورة المتكممة الا ان المجرد من الصورة التي عرفتها وان لم
بل بالكيف والوهم لا يقدر على تجويز وجود ما بالكم يكون ماهي على نحو صورة الاتصالية ولا حين مزاولا لصيانة قبل ان تعلق بالهيولى فيتالف منها جسم او نعيد ذلك

وقد يكتفى في ذلك بما سلف اذ قد دل البرهان على حلول الصورة الاستعدادية في الهيولى من حيث انها صورة استعدادية لا من حيث انها صورة استعدادية هي جسم من هذه الاجسام او جزء جسم منها وقد استانف بيان في ذلك كما في المتن وجه آن الاولى انه قد ثبت في الاجسام حلولها في الهيولى والقطرة السليمة لا تجوز حلول شيء في آخر الالحاجة ذاتية فان ما يستغني عنه شيء في ذاته وفيما يلزم ذاته كيف يصح ان يحل فيه حلولا معنويا ويختص في الوجود اختصاصا ناعتا فاذن للصورة الحالة في الهيولى حاجة ذاتية اليها والا بالحاجة الذاتية ان يكون سنخ الذات محتاجا بل ان يستند الحاجة الى الذات ولو باعتبار لازم لها في الوجود ثم الصورة الطبعية محصلة نوعية لانها انما تختلف بامور تغايرها في الوجود من خارج من غير ان تتحد معها في القوام وتحصلها بعد الابهام فلا تكون فصولا لها وبيان ذلك على ما ذكره الشيخ ان الجسمية اذا خالفت جسمية فتكون لاجل ان هذه حارة وتلك باردة او هذه طبعية فلكية وتلك عنصرية الى غير ذلك وليس كالمقدار الذي ليس في نفسه محصلا ما لم يتنوع بان يكون خطا او سطحا او جسما فليست المقادير الطبعية قائمة بمشار اليها تنضاف اليها طبعية اخرى فتنوعها بل يكون الخطية مثلا نفسها هي المقدارية التي تحمل عليها وتختص بها واما ههنا فالجسمية اذا اضيفت اليها صورة اخرى لا يكون تلك الصورة التي تظن فصولا ذاتية جسمية بل تكون الجسمية احديهما متحصلة في نفسها ونعني بالجسمية الذي كالصورة لا الذي كالجنس انتهى ولعل السبب لا شك في ان افراد الطبعية الاستعدادية لجسميات الافلاك والعناصر لا تختلف فيما يرجع الى تحصل الطبعية الاستعدادية بل في امور منضمة اليها من خارج او اعراض كذلك على ما نبه عليه اللهم الا ان يعتري الشبهة من جهة المقدار والشكل فيذهب الى كونهما او كون احدهما محصلا للطبعية الاستعدادية متحدا معها في الخارج بخلاف غيرهما من الصور والكيفيات مثلا لكن قد تبين عرضيتهما وزيادتهما على الجوهر الممتد في الخارج ببقاء الجوهر بعينه مع تبدل المقدار في التخلخل والتكاثف ومع تغير الاشكال فيما اذا جعلت شمعة مدورة تارة ومكعبة اخرى كما بدا انا اليه الشيخ ايضا فيكاد ما ذكره يهدي الناظر وان لم يفحم المناظر اذ ربما يشكك بمنع انحصار مخالفة جسمية الفلك لجسمية العناصر في الامور الخارجة عنها المنضافة اليها بحسب الخارج بل يجوز ان تتخالفا بتمام الحقيقة او بجزئها ويكون مطلق الجسمية عرضا عاما او طبعية جنسية ولعمري ان هذا الشك الا مثل ان يمترى في كون الاثنينية مثلا طبعية نوعية فيقال يجوز ان يكون هذه الاثنينية مخالفة لتلك بنفس الماهية او جزئها ويكون مطلق الاثنينية عرضا عاما او طبعية جنسية وبالجملة يجري ذلك في كل ما يشهد القطرة بكونه طبعية نوعية ولا يوسوس الوهم بان معرفة الحقائق متعسرة فاذ لم تدر ما الحقيقة

ما دراكها هي متحدة ام مختلفة فانا وان لم ندر كنه الانسانية مثلا لكنا لا نشك في انها طبيعة نوعية وان افراد الانسان متفقة
في الحقيقة وان جهلت كنهها ولا يخرج ذلك خلاف من خالف فيه عن كونه بديهيا فليس من اول الامر ورة كثرت واذ قد تبين
ان الصورة الجسمية طبيعة نوعية فلا تختلف بحسب الافراد والاحيان فيما لها بالذات من الحاجة الى المادة والغناء عنها فاذ ثبتت
في بعض الافراد والاحيان ثبتت في الكل والثاني باطل لانه قد بان لك في الحكمة الطبيعية ان كل جسم متناهي الابعاد في الجهات كلها فلا يمكن تجرد الصورة
للابعاد والامتناع تناهي ابعادها في الجهات اذ لا يكون التناهي الا ملتبسا بانقطاع تمادي الاتصال والتشكل لان الاتصال ذا
تماديه وتحدده من الجهات عرضت له لا محالة هيئة من جهة احاطة حد او حدود به وهي الشكل ومن البين ان الانقطاع والتشكل
كانا لازمين فهما من العوارض التي ليست الصورة الجسمية مخلوطة بهما في حد الذات فان من تصور جسمية غير متناهية لم يتصور جسمية الا
فلا يحصلان للجسمية الا بانفعال وقوة قبول والقوة على ما عرفت انما هو من جهة المادة وكذا الانفعال المستلزم له فتبين
ان الصورة لا تتعرى عن مادة قابلة منفعلة **المقام الثاني** ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة واورد في الشفاء له بيانين
وجهان الاول هو على قياس ما عرف في بيان اتصال الجسم لذاته ان الهيولى لو تجردت لم تكن ممتدة متصلة والا كانت متلبسة
بالصورة لا مجردة عنها وح فاما ان تكون متحيزة ذات وضع فتكون جوهرا فردا او مؤلفة من جواهر فردة واما ان تكون مفارقة
الاوضاع وعن المقادير لم تكن قابلة تحمل الصورة فلم تكن هيولى وقد ترك في المتن هنا احتمال ان تكون مؤلفة من جواهر فردة
كما ترك في بيان اتصال الجسم احتمال ان يكون جزءا لا يتجزى على تقدير عدم اتصاله بالذات ليتم كل من البيانين بالقياس
الى الآخر والحاصل انك قد عرفت ان مناط الفرق في تجويزنا تلبس الهيولى العارية عن الاتصال في حد الذات بالصورة الاتصالية
وعدم تجويزنا تلبس الجسم بالمقادير المتصلة لو لم يكن متصلا بالذات هو ان الجسم متحصل بالفعل ثم تلحقه المقادير فلو لم يكن متصلا بذاته
بل بالمقادير المتصلة كان الاتصال متاخرا عن ذاته ووجوده والعقل منقبض عن تجويز تلبس الشيء متصلا في ذاته ولا في مرتبة
فعلية وجوده بالمتصلات واما الهيولى فهي غير متحصلة ولا موجودة بالفعل بدون الصورة فهي وان كانت عارية عن الاتصال
في حد ذاتها لا يستحيل ان تتصل بالعرض بحلول الصورة اذ لا يلزم ح تاخر اتصالها عن مرتبة وجودها بالفعل فلو كانت الهيولى
يجوز ان توجد بدون الصورة لانتقض مدار الفرق وكان الامر في الاستحالة على السواء واعلم ان الشيخ ابطل تكون الهيولى مفارقة
ثم لحقها الصورة فتصير ذات حيز بكلام مبسوط وفيما ذكرناه غنى عنه الثاني ان الهيولى لو وجدت بدون الصورة لتحصلت بذاتها موجودة بالفعل لكانت لها
جهة الفعلية وهي ايضا مستعدة لاشياء كانت لها جهة القوة فهي ذات جهتين فيكون كما مركبا من مادة فيها القوة وصورة منها لها الفعلية فلا تكون مادة اولى

ولو لم تكن مستعدة اصلا كانت خارجة عن حد حريم المادة اذ لا نعني بها الا الجوهر القابل فالاستعداد يجب ان يكون مقوما لجوهرها

فما بعد ما من ان لا تكون مستعدة اصلا واعلم ان هذا وحده يدل على امتناع تجرد الهيولى عن الصورة مطلقا لا عن الجرمية

اذ لقائل ان يقول يجوز ان تكون مجردة عن الجرمية لكن تكون متحصلة بالصورة مغايرة للجرمية لا عارية عن الصورة مطلقا

اللهم الا ان يستعان في ابطال ذلك بغير ما ذكر مثل ما ابطل به الشيخ هذا الاحتمال في غير هذا البرهان وذلك ان الهيولى

اذا كانت قد فارقت الجرمية فتكون غير واحدة بالقوة اذ في قوتها القريبة حينئذ ان تنقسم وقد فارقها فتلبس بصورة غيرها او

تكون واحدة بالفعل وبالقوة اذ ليس في قوتها حين ما هي متلبسة بهذه ان تنقسم وان جاز لها قبول القسمة بعد ان تنخلع عن هذه

وتلبس مرة اخرى بتلك الجرمية فنفرضها انقسمت وصارت اثنين بالفعل كل واحد منهما غير الآخر بالعدد وحكمه ان تفارق الجرمية فليفارق

كل منهما الجرمية ويكون كل واحد بالفعل والقوة ولا يمكن ان يتحدا لامتناع اتحاد الاثنين مطلقا ولنفرضها ايضا بعينها لم

تنقسم بالفعل وازيل عنها الجرمية حتى تكون جوهرا واحدا كذلك فهذه التي تكون جوهرا واحدا بالفعل والقوة اما هي بعينها مثل

احد جزئيها الذي صار جوهرا كذلك فيكون حكم الشيء لو لم ينتقص منه شيء مثل حكمه وقد انتقص عنه شيء هذا خلف وايضا ما بان عدم احدهما

وبقي الآخر ... عدم احدهما بارتفاع الصورة اذ لم يحدث سوى ذلك فيجب ان ينعدم الآخر ايضا لاتفاقهما في الطبيعة ...

... باحد ... الكيفية ... صورة لا توجد للآخر وهذا ايضا باطل بعين ما ذكرنا اذ الطبيعة واحدة ولم يحدث

حالة ... بالتشارك في المقدار ونحوه فيجب ان يكونا وليس لهما صورة جرمانية لهما صورة

... ما يحصل شيء يجوز في وقت من الاوقات ان يصير اثنين ففي طباع ذاته استعداد

الانقسام لا يفارقه ذلك وان منع عنه مانع وذلك الاستعداد محال الا بمقارنة المقدار بالذات وان قارنها

استشارة في المقامين وجب القران بين الهيولى والصورة من الجانبين **فصل**

**في اثبات الصورة النوعية** آه **اقول** اعلم ان ههنا صورا اخرى

غير الجرمية مقومة للهيولى كالجرمية لا للجسمية لتحصلها بالذات وتسمى نوعية لتحصل الانواع

بها وطبيعة لكونها مبادي للآثار المختصة بالانواع واما الجسمية المطلقة فمقتضاها

من كل شيء امر عام كمطلق الاين والوضع والشكل ولاثبات هذه الصور طريقان

الاول ان الاجسام بسائطها الفلكية والعنصرية ومركباتها الطبيعية مختلفة الانواع

فتحصل حقائقها المختلفة فلا يكون بالجرمية لاتحادها بالنوع في الاجسام كلها ولا بالهيولى اما في العناصر خصوصا فلوحدة هيولاها بالشخص

واما في الاجسام عموما فان الهيوليات مبهمة في ذواتها وان اختلفت بالماهيات فلا يكون تحصل الحقائق المختلفة بها لان هيولى

فلك وان امتازت بماهيتها عن هيولى فلك آخر وعنصر لكنا لا نشك في ان فلك الافلاك له هيئة متحصلة بالفعل ممتازة عن

سائر ماهيات الاجسام فلا يكون تحصلها بالهيولى لانها وان امتازت عن سائر الهيوليات فامتيازها من حيث انها لا تقبل

الا صورة ولا تتحصل بالفعل الا بها الا بان لها تحصلا بالفعل من جوهره الجرمية انما تحصلها جسما الافلاك فلا بد من صور اخرى الثاني

ان الاجسام مختلفة باللوازم والآثار مثلا منها ما يحدد جهات الحركات المستقيمة ومنها ذوات الجهة مختلفة فيما تقتضيه من

والثالث منها ما هو بري عن الكيفيات الاربع المزاجية ومنها ما تقتضي كيفيتين منها غير متضادتين وتختلف في ذلك فلهذه اللوازم

والآثار مباد مختلفة في ذوات الاجسام وليست صورها الجسمية المتحدة مطلقا ولا هيولاتها المتحدة في العناصر بل صور اخرى

اعلم ان ههنا شكوكا لا بد من دفعها وذلك على نحوين النحو الاول ما ساق الكلام فيه نحو النحو الاول من طريقي اثبات الصور النوعية

وذلك من وجهين الاول ان الهيولى متقومة بالصورة الجرمية فلو كان هناك صورة اخرى طبعية تتقوم بها لزم تقومها بصورتين

منع لبطلان اللازم مطلقا وانما الممتنع تقوم المادة بصورتين في حيز واحد في درجة واحدة واما اذا كانا من حيزين كالجرمية

والنوعية فان الجرمية تصيرها ممتدة امتدادا وتحصلها جسما مطلقا والنوعية تصيرها ذات مبدء ميل مستدير او ذات مبدء ميل مستقيم مثلا

او كانا في درجتين ان كانا من حيز كما في المركبات فان هيولى البسائط العنصرية متصورة بصورها الطبعية وتلك الصور باقية

فيها عند التركيب فيكون مجموع العناصر الممتزجة هيولى ثانية وتفيض عليها طبيعة اخرى في درجة ثانية والحامل مختلف بالحقيقة فمحل

صورة العنصر البسيط بل صورته الجزئية من حامل صورة المركب اعلم ان الجرمية متقدمة في تقويم الهيولى على الطبعية عندهما

والحق عكسه فانهما وان كانا طبعيتين محصلتين نوعيتين غير ان الجرمية مبدء فصل الجسم المطلق والطبيعة مبدء فصل نوع منه الثاني

انه يجوز ان يكون اختلاف انواع الاجسام بالاعراض دون الصور وامتناع دخول الاعراض في تقوم الجواهر مطلقا ممنوع

نعم تقوم الجوهر بالعرض تقومه محال للزوم الدور ضرورة تقدم الجزء على الكل والمحل على الحال لا تقومه بجوهر وعرض كتقوم هذا الكرسي

المتقوم بخشبات وهيئة عرضية تقوم بها اذ اللازم ح تقدم جزء على آخر والجواب ان تقوم الجوهر بالعرض وان لم يكن محالا مطلقا كما في الكرسي

لكن الفطرة السليمة التي لم تتدنس بغلبة ملكة الجدال عليها لا تنشرح لتجويز ان يحصل من تقارن مقولتين متباينتين كما مقولة الجوهر

وشيء من مقولات العرض ماهية حقيقية وحدانية ونوع محصل طبعي نعم ربما يحصل ماهية اعتبارية ونوع صناعي

لكفاية الشاهد العرفي والصناعي في ذلك ولذلك خصصنا المركبات في بيان اثبات الصور النوعية بالطبيعة ويجوز دخول الأجسام
في تصنف الطبائع وتشخصها والمتعقب في ذلك كلاما يستوفي النحو الثاني مما سياق الكلام فيه متوجه تجاه الثاني من طريقي اثبات
النوعية وذلك ايضا من وجهين الاول انكم استندتم باختلاف الآثار واللوازم على صور مختلفة فان احتج اختلاف الآثار
الى الصور فليحتج اختلاف الصور ايضا الى صور اخرى مختلفة ليستند اليها اختلاف الصور التي اثبتوها وهكذا الى ما لا يتناهى
ويلزم التركيب مما لا يتناهى والجواب ان الافلاك تختلف في المواد بالماهية فاختلاف صورها المستند الى اختلاف
موادها بلا حاجة الى صور اخرى والعناصر وان اتحدت في المادة فكن اختلاف صورها المستند الى اختلاف استعدادات مادتها
بحسب الصور السابقة المتعاقبة ومن ههنا يحتاج في انتظام امر عالم الكون والفساد الى مادة ازلية تعتري عليها صور متعاقبة
بحسب استعدادات مختلفة في زمان غير متناه بحركة دورية وجسم متحرك بها حركة ارادية لا يمكن استناده الى الواحد البسيط الحق
جل مجده الا بتوسط جوهر عقلي فسبحان من نصب للعقول مرقاة من حضيض هيولى عالم الكون الى اوج عرش السرمدية
تدرك سلسلة الوجود على ما هي عليه فان قلت لم لا يجوز ان يستند اختلاف اللوازم والآثار في الاجسام اولا الى ما استندتم اليه
اختلاف الصور من غير توسط وترتفع الصور من البين فانها تكاد تكون فضلا قلنا اذا قصر اللحاظ على ذوات الاجسام المتصلة
انواعا وجد لبعضها نحو اقتضاء لبعض من الآثار واللوازم دون بعض آخر منها مضاد للاول لبعض آخر من الاجسام
بالعكس فلا يمكن اسنادها الى القوابل لان القوابل لا تكون مقتضية والكلام فيما تقتضي هذه الآثار المختلفة بخلاف الصور
الفلكية اذ ليس هناك من القوابل اقتضاء لها اصلا وانما الاقتضاء من جهة وجود المفيض تخصص قابليات المواد ويكفي لتخصص
الفيض وان لم يكن من جهة المواد اقتضاء لها فالمواد تصلح لتخصصات الصور دون اقتضاء الآثار وكذا لا يمكن اسناد
تلك الآثار الى الاستعدادات لان تلك الاستعدادات خارجة عن ذوات الاجسام ومبادي تلك الآثار لا تكون خارجة
عنها لان الامور الخارجة عند قصر النظر على ذوات الاجسام مطروحة واقتضاء الآثار ثابت بخلاف الصور العنصرية فانها
غير معللة من حيث ثبوتها للاجسام العنصرية واما بالقياس الى المادة فيمكن اسنادها الى الامور الخارجة لانا اذا قصرنا
اللحاظ على المادة لم نجد لها اختصاصا بشيء من تلك الصور وفي قولنا نحو اقتضاء تلويح الى ان المقتضي الجاعل ليس
هو الجسم او صورته بل المبدء الفياض والصور وسائط رابطة وشرائط معتبرة والاجسام قوابل من جهة موادها
وروابط من جهة صورها الثاني ان الجسم الواحد كفلك او عنصر آثاره ولوازمه متكثرة متغيرة مترتبة حتى لا تكون

حتى لا يكون صدورها في درجة واحدة فلو استندت الى الصورة فاما ان تستند الى صورة واحدة وهي بسيطة وهذا ينافي نقض
منكم صدور الكثير عن الواحد البسيط او الى صور شتى متقومة للمادة وهذا ينافي قضي منعكم تقوم المادة الواحدة بازيد من صورة طبعية واحدة
في درجة واحدة والجواب انها تستند الى صورة واحدة لكن لا من جهة واحدة بل بشرائط وجهات مختلفة مثلا انها تقتضي الحركة
بشرط الكون في غير المكان الطبيعي والسكون بشرط الكون فيه والحيز بمداخلة الجرمية والشكل بضرورة تناهي الابعاد مع قبول المادة للانقطاع
وقس عليه ونحن انما منعنا صدور الكثير عن الواحد بدون اعتبار شرائط وجهات مختلفة واما مع اعتبارها فلا بل نقول ان الكل فائض
عن الواحد الاول الحق تعالى وان كان استناد بعض اليه بلا واسطة الشرائط وشروط تتم لقبول الفيض اصلا واستناد بعض بواسطة شرائط و
وسائط وشرائط ويدخل في صدور ما يختص بمادة او موضوع مخصوص في صدور الحوادث معدات ولاح من ذلك ما مرت الاشارة اليه من ان استناد الكون
الى الصور ليس من قبيل استنادها الى العلل الجاعلة

## فصل في ترتيب الهيولى والصورة في سلسلة الكون

**قلت كانك بعد ما تبين لك آه اقول** لما ثبت ان الصور الجسمانية باسرها بحسب سنخها لا توجد الا حالة في مادة قابلة
لها وقد علمت ان الشيء لا يمكن ان يحل في آخر الا وهناك حاجة ذاتية ظهر لك ان الصورة مفتقرة الى المادة افتقار المعلول
الى العلة القابلية له من غير احتياج الى برهان آخر وانما اختار في الصورة لفظ الجمع الدال على الافراد لما تستوضح لك عن قريب انه
قد علمت ان المادة انما لها في حد ذاتها القوة المحضة اذ لا شيئية لها الا الجوهر القابل ولو كان لها مع القوة جهة فعلية لكانت مركبة من مادة
وصورة لا مادة اولى وانت تعلم ان الموجود بالفعل لا بد وان يكون محصلا وانه لا يكون شيء موجودا بالفعل ذاته بالقوة من جوهر
ولم يلحقه تحصل من خارج فاذا كان في حد ذاته بالقوة يحتاج في الوجود الى محصل خارج عن جوهر ذاته يحصله لا انه يستلزم المحصل
ولا يحتاج اليه كما ان الجسم يستلزم الاين ولا يحتاج اليه فان الجسم له تحصل في ذاته فيمكن ان يوجد من غير افتقار الى الاين
ويستلزم الاين ويستتبعه بخلاف المادة اذ ليس لها تحصل في ذاتها وانما لها مجرد القوة فكيف تستبد في الوجود بدون محصل
حتى تستلزمه بعد قيامه بالفعل فظهر ان الهيولى ايضا مفتقرة الى الصورة واذا ثبت الحاجة من الجانبين فنقول ليس شيء منهما
يفتقر في نفس ماهيته الى الآخر حتى يكون شيء منهما متقوما بالجوهر حقيقة الآخر اذ لا جزئية بينهما بل احدهما حال في الآخر على انا نتعقل الصورة
ولا نعلم ان لها مادة الا بتكلف شديد ونتعقل المادة جوهرا مستعدا ولا نعلم من ذلك ان ما تستعد له يجب ان يكون فيه
شيء منها بالفعل لا بحث وقد اتضح بذلك عدم التضايف بينهما وان كان ذلك محالا بينا في اسلوب سلكه في هذا الفصل
ولذلك لم يتعرض له في المتن على ان ذلك ظاهر من ثبوت الافتقار بينهما اذ لا افتقار لشيء من المتضايفين

الى الآخر بل الحاجة فى الحقيقتين لكل منهما الى محل الآخر وفى المشهورتين اعنى الذاتيين المأخوذتين مع الوصفين للوصف من كل
الى الذات من الآخر فالحاجة اذن بين الهيولى والصورة انما هى فى الوجود فقط ثم انه يستحيل ان يكون الحاجة من الجانبين
فى وجود ذات كل الى ذات الآخر لان ذلك دور محال لا يقال حيثية الحاجة من جانب غير حيثية الحاجة من الجانب الآخر فلا لزم الدور
وذلك لان الحاجة من جانب الصورة الى المادة علة قابلية لها والحاجة من المادة الى الصورة ليست من حيث ان الصورة علة
قابلية لها اذ المادة الاولى هى القابل البسيط ولا قابل للقابل لانا نقول ما ذكرتم انما يفيد تعدد الحيثيتين التعليليتين فى ذلك
لا يدفع الدور اذ الايورث تغايرا فى المحتاج والمحتاج اليه والعلل باسرها متقدمة بوجودات معلولاتها فاذا كان احدى الذاتين علة
للاخرى باية علية كانت تكون متقدمة عليها بالوجود فلو كانت الاخرى ايضا علة للاولى وان اختلف نوع العلية تكون هى ايضا متقدمة
بالوجود لا محالة على الاولى المتقدمة عليها فتكون متقدمة على نفسها وهذا اوضح بل انما ينحل اشكال لزوم الدور بان حاجة الصورة
الى القابل ليست من حيث طبيعة الصورة مع قطع النظر عن الفردية بل باعتبار الفردية اما الصورة الجرمية فلانها انما تحتاج الى القابل
على ما بيناه لامكان طرو القسمة المقدارية عليها او القسمة المقدارية الفكاكية كانت او وهمية انما تطرء على الفرد من حيث انه
فرد دون الطبيعة من حيث انها طبيعة واما الصورة النوعية فلسنا نعنى بها ههنا الا الطبائع الجسمانية لا ما يشمل الحقائق المفارقة
فان الصورة ربما اطلق عليها ايضا حيث يقال انها صور مجردة لا تحتاج فى الوجود الى قابل او ان الصورة هناك نفس الماهية بخلاف ماديات
فان الصورة ههنا جزء الماهية واذا كان كذلك فليست الصور النوعية تحتاج الى القابل الا انها صور بل الا انها حسمانية تنقسم بطرو القسمة على الاجسام
فاحتياجها الى القابل على نحو احتياج الصورة الجسمية باعتبار الفردية دون الطبيعة فالصور مطلقا من حيث كونها متشخصة
لا من حيث طبائعها محتاجة الى مادة تقبلها متشخصة لا يقال ما ذكرتم انما يدل على ان الثابت بالدليل انما هو احتياج الصورة
حال عن ضمير المفعول فى قوله تقبلها ١٢
الى المادة لا احتياج طبيعة الصورة لكن لا يلزم منه انتفاء احتياج الطبائع اذ عدم الثبوت لا يوجب ثبوت العدم لانا
سلمنا ذلك لكن فيما ذكرنا كفاية فى دفع لزوم الدور ثم انه لما لم يثبت حاجة طبيعة الصورة الى المادة وثبت حاجة المادة اليها
حاجة طبيعة الصورة الى المادة كيلا يلزم الدور فان قلت كما ان الصور المتشخصة حالة فى المواد كذلك طبائعها حالة فيها وقد اعترفتم مرارا بان
لا يكون الا لحاجة ذاتية فيجب ان يكون الطبائع ايضا محتاجة الى المواد فى الوجود قلت الحلول لا يكون الا لحاجة ذاتية فى مرتبة من المراتب اما فى مرتبة
الجنسية او النوعية او فى مرتبة الفردية فحلول الفرد وان استلزم حلول الطبيعة النوعية والجنسية لكن لا يستلزم الحاجة باعتبار وجود الطبيعة فى نفسها كما
ان طبيعة الصورة حالة فى المادة كذلك طبيعة الجوهر التى هى جنس الصورة وعدم تسويغ حاجة طبيعة الجوهر الى المادة فى الوجود محال لا ينازع او يهم فيه العقل فان قلت

كيف يستلزم حلول الفرد حلول الطبيعة ولم يستلزم حاجة الفرد الى المحل حاجة الطبيعة اليه قلت اذا حل فرد من الطبيعة فالحاجة
الى المحل ان كانت ناشئة من جهة الفردية لكن الحكم بالحلول كما يصح على الفرد يجب ان يصح على الطبيعة لكونها جزء من الفرد عقلا
باعتبار ومتحدا به في الخارج وفي العقل ايضا باعتبار وحلول الشيء في شيء بدون حلول جزئه او بدون حلول ما هو متحد معه باعتبار ما
حتى لا يكفي في حلول الشيء حلول بعض الاجزاء ولذا لا يجوز ان يقال ان الجسم حال في مادة الا ان يعني به الصورة واما حاجة
الى الشيء بدون حاجة الجزء او بدون حاجة ما هو متحد به باعتبار غير اعتبار كونه محتاجا فمحال لا سترة فيه فان الشيء محتاج الى ما هو جزء
والى ما هو جزء باعتبار ومتحد به باعتبار آخر وذلك الجزء لا يحتاج الى نفسه فان قلت اذا جوزتم حلول الطبيعة المتحققة في ضمن الفرد في محل
باعتبار الحاجة اليه من حيث الفردية لا من حيث الطبيعة لم يثبت الحكم بلزوم حلول الصورة في المادة على العموم قلت نحن وان جوزنا
حلول الطبيعة باعتبار الحاجة الى المحل من حيث الفردية دون الطبيعة لكنا انما نعني بالفردية تشخصها لا خصوصها فبينهما بون فالمراد
لبس الفردية مرتبة الماهية النوعية متشخصة باي تشخص كان مخلوطة بلوازمها في الوجود ومكتنفة بعوارضها الباقية معها مع بقائها
موجودة واذا ثبت حلول طبيعة نوعية في محل في الجملة وجب حلولها فيه مطلقا في ضمن اي فرد وجدت اذ مناط الحاجة مطلق
ولا عبرة بخصوصها بخلاف الطبيعة الجنسية فانها اذا حلت في محل فلا يجب من ذلك حلولها عموما فيه لانها غير متحصلة بذاتها
ولا يمكن ان توجد الا اذا تحصلت بفصل فجاز ان تعرض لها حاجة الى المحل لا من حيث عمومها بل من حيث خصوص فصل تحصلت
به سواء كانت الحاجة في وجود ذلك الفصل والنوع المتحصل به او في وجود لازم للفصل والنوع دون الجنس فتحل في ذلك المحل فاذا
تحصلت بفصل آخر لم تحتج الى المحل فلا تحل فيه واما الطبيعة النوعية فهي متحصلة بنفسها فلو لم تحتج في وجودها او في لازم الباقي لوجود الى
محل وجدت قائمة بذاتها ولم يمكن حلولها في المحل اصلا ولا يجوز ان يحتاج الطبيعة النوعية اذا تشخصت بتشخص الى المحل
فتحل فيه ولا تحتاج اليه اذا تشخصت بتشخص آخر فلا تحل وذلك لان التشخص ليس امرا موجودا ينضم الى الماهية في الخارج انضمام الصورة
الى المادة فيتركب منها الشخص تركيبا خارجيا كما يظن قوم ولا امرا يتحد مع الماهية في الخارج اتحاد الفصل مع الجنس فيتركب
منها الشخص تركيبا عقليا والجزءان متحدان في الخارج كما يظنه آخرون بل قد عرفت انه ليس في الوجود الا الطبيعة القائمة
عن جاعلها فينتزع العقل منها التشخص من حيثية فيضانها عنه وارتباطها به فاذا استغنت الطبيعة عن المحل في وجود
ذاتها ولوازمها فاضت لا في محل فكيف يمكن ان تحتاج الى المادة وتحل فيها بعد ذلك من تلقاء تشخص ينتزع
منها باعتبار مجعوليتها ومن سبيل آخر انه ليس من الاصول ان تكثر افراد الطبيعة من جهة اختلاف القوابل فان كان

بدون ملاحظة الحلول في القابل لها تشخص تكون منحصرة في فرد ولا يتصور هناك تعدد حتى تحل تارة دون اخرى وان

لم يكن لها تشخص الا بلحاظ حلولها في المادة فكيف يستند احتياجها الى المادة المتقدمة على حلولها فيها الى تشخصها فنحن عندنا

حلول الطبيعة النوعية في الجملة وان لم تقتض بحاجتها من حيث وجود نفس الطبيعة الى المحل حتى يجب ان تكون معلولة له متاخرة عنه

لكنا نقتضي بحاجتها اليه لو في لازم من لوازمها في الوجود ومن ههنا صح ان يقال ان المراد بالحاجة الذاتية في قولهم الحلول

لا يكون الا لحاجة ذاتية ما يعم الحاجة باعتبار وجود الماهية او باعتبار لازم مستند اليها وبالجملة لا يجوز اختلاف الطبيعة النوعية

في الحلول وعدمه بحسب الافراد فاذا ثبت حلولها استلزمت المحل البتة واحتاجت اليه باعتبار سنخ الفردية مطلقا وهذا حكم جلي بديهي

تحتها الصورة على انك قد علمت ان برهان اثبات المادة يقتضي بحاجة الصورة في مطلق الفردية اليها وايضا قد علمت

لزوم الحلول لها من جهة احتياجها في التناهي والتشكل اللازمين لها الى المادة فان قلت يجوز ان يحل الطبيعة لا لحاجة

الى المحل في وجودها في لازم لها في الوجود اصلا بل لان الطبيعة تقتضي الحلول فيه قلت هذا وان لم يقدح في عموم الحلول ولزوم المحل

لكنه فاسد لان الحلول ليس كمالا تطلبه الطبيعة بالذات بل نقص يلحقه في الوجود من ضرورة حاجتها في وجود نفسها او في وجود لازم

الى المحل تتقوم هي او لازمها به فان لم تحتج اصلا لم يجز ان تستدعي هي حلولا او يعرضها ذلك من خارج فتحصل من ذلك ان كل فرد

من الصورة من حيث انه فرد مطلق لا من حيث انه هذا الفرد محتاج في وجوده الفردي الى طبيعة المادة بل الى فرد ما منها ايضا فرد

لان الحال تتشخص بتشخص المحل بل لم يتشخص المحل لم يصلح حاملا لتشخص من الحال فبين المتشخصين تلازم لكن الحال المتشخص محتاج والمحل

المتشخص محتاج اليه فاذا اعتبرت الصورة من حيث مطلق الفردية كانت محتاجة الى المادة من حيث هي ومن حيث مطلق الفرد

اليه اذ من البين ان الفرد المطلق من الحال لا يحتاج الى فرد بخصوصه من المحل اما اذا اعتبرت من حيث خصوص الفردية كانت

محتاجة الى فرد خاص من المادة ضرورة ان تعين الحال بتعين المحل الا ترى ان هذا الفرد من الصورة لا يمكن ان يقوم الا بما

من المادة المشخصة فيحتاج اليها من حيث هي هذه المادة هذا كله بيان الحاجة في جانب الصورة واما المادة فهي بما هي مادة

وبما هي مادة ما وهذه المادة تحتاج في الوجود الى الصورة من حيث هي صورة لا من حيث هي صورة ما وهذه الصورة

اعني ان المادة من حيث الطبيعة ومن حيث الفردية بعمومها او خصوصها محتاجة الى الصورة من حيث الطبيعة لا من

بعمومها او خصوصها وذلك لتاخر الصورة من حيث الفردية على العموم او الخصوص عن الهيولى من حيث الطبيعة

قطعا ومن حيث الفردية على عموم البتة وعلى الخصوص ان اعتبرت الصورة كك على ان الصور الشخصية

١٦

في العناصر تزول مع بقاء الهيولى بشخصها ولا يمكن ان يزول العلة ويكون المعلول باقيا فلا يكون الصورة الشخصية بخصوصها
علة للهيولى باي حيثية اخذت فالمعلولية للهيولى بالحيثيتين اعني حيثية الطبيعة وحيثية الفردية بل الحيثيات اذا اعتبر بكل من مطلق الفردية
وخصوصها الشخصية حيثية برأسها والعلية للصورة بحيثية الطبيعة دون حيثية الفردية فينتج منها فضلا عن خصوصها هذا تمام الكلام في
تعيين المحتاج والمحتاج اليه من الجانبين حتى يندفع شبهة الدور ثم لا خفاء في ان نوع العلية من جانب الهيولى بالنسبة الى الصورة
هي القابلية الخارجية التي تكون للمحل بالنسبة الى الحال واقتضاء العلية في الوجود لا الداخلية التي تكون للجزء المادي من المركب بالنسبة
اليه والعلة القابلية مطلقا لا يكون علة اخرى غير القابلية لا فاعلية ولا غيرها ولما كان موضع الاشتباه هو كونها فاعلية وما يجري
مجراها تعرض لنفيها خاصة فصار ذلك مما لا اشكال عنده فوق بحدان الحاجة الى تجويز كونها علة اخرى سوى الفاعلية ولاح لك
من هذا ان المراد بقولهم ان علة تشخص الصورة هي المادة وان كل نوع يحتمل اشخاصا كثيرة فانما تشخص وتكثر بالمادة كون المادة
تحتاج اليها من حيث انها تقبل الصور المشخصة المتكثرة بالعدد لا من حيث انها تفعل التشخص او يكون لها شركة ما في الصنع
بل الفاعل للتشخص هو مفيض الوجود الخاص اما الاعراض المكتنفة بالمادة فهي مشخصات بمعنى انها امارات التشخص ولوازمه
كما مرت الاشارة اليه لا انها هي الموجبة لامتناع فرض الشركة نعم ربما يعتبر التشخص لا مجرد الطبيعة المتعينة الآبية عن الشركة
بل مخلوطة مع اللوازم ماخوذة مع الاعراض الباقية ببقائها كما لوحنا اليك ولحيثية الطبيعة النوعية والجنسية مبهمة بالنسبة
الى الاشخاص بالمعنى الماخوذ لا بشرط شيء تتحد معها في الوجود واذا تعينت وح تكون نسبة تلك الاعراض الى الانواع شبيهة بنسبة الفصول
الى الاجناس وتكون تلك الاعراض من مقومات الهوية الشخصية ومن متممات العلة الفاعلية لتشخص النوع واما نوع العلية
من جانب الصورة فقد عرفت انها ليست من علل الماهية للهيولى ولا بالقابل اي المحل لها ثم انك قد عرفت ان عليتها انما
هي من حيث الطبيعة وهي من هذه الحيثية لا تصلح ان تكون جاعلة قريبة او بعيدة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية ولا للهيولى
اما انها لا تصلح ان تكون جاعلة او آلة للهيولى الشخصية فلان الصورة من هذه الحيثية واحدة بالعموم لا بالعدد اعني ان وحدتها
ليست شخصية مانعة عن وقوع الشركة بل هي محتملة للاشتراك فيها والواحد بالعموم لا يصلح لان يكون جاعلا او آلة مطلقة
للواحد بالعدد كالهيولى الشخصية فان تشخص المعلول انما هو من تلقاء جاعله وكيف تسوغ الفطرة السليمة ان يكون المجعول
المصنوع اقوى في التحصل من جاعله المفيض او الآلة المطلقة واعني بالآلة ما يتوقف الجعل على توسط بين الجاعل وما يجعله
من غير تاثير له فيه وبطلان قيها ان لا يشاركها في ذلك غيرها حكمها في وجوب وحدتها بالعدد عند وحدة المجعول بالعدد

حكم الجاعل فكيف تتشخص الاثر مع ابهام المتوسط الموصل للتاثير اذ عند ابهامه لا يتعين التاثير فضلا عن الاثر واما انها

لا تصلح ان تكون جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة فلان الصورة من حيث الطبيعة لو كانت جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة

كانت الصورة الشخصية جاعلة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية وليست الصورة الشخصية جاعلة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية

فليست الصورة من حيث الطبيعة جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة اما بطلان التالي فظاهر اذ قد عرفت ان الصورة

الشخصية مفتقرة الى الهيولى الشخصية واما الملازمة فلان الجاعل وآلة للطبيعة هو الجاعل والآلة للفرد بالذات و

ان جاز ان تكون على اطلاقه جاعلا للطبيعة من غير اعتبار تشخصه ولا يكون جاعلا للفردية الا باعتباره تشخصا و

لان الماهية لا تصدر مرتين مرة مطلقة ومرة متشخصة بل انما تصدر متشخصة عن جاعل متشخص لكن العقل يلحظها بحيثيتين مختلفتين

فاذا لاحظها من حيث هي من غير ملاحظة تشخصها وان لم تكن عرية عنه في نفس الامر وجد لها انقباضا لم يرجع الى الفحص الغائر عن

اسنادها بالمجعولية الى طبيعة مطلقة بدون لحاظ التشخص وان لم يجوز ان لا تكون تلك الطبيعة مقرونة بالتشخص في الوجود

واما اذا لاحظها الماهية المجعولة من حيث هي متشخصة انقبض بديهة من صدورها عن تلك الطبيعة من حيث انها

بل يوجب اسنادها اليها من حيث انها متشخصة ثم النظر الواغل يقضي بان طباع الامكان محوج لكل من الممكنات وكلها

الى جاعل واحد واجب بالذات متشخص بها فليس للعقل هناك تسلط على ان ياخذه مطلقا تارة ومتشخصا اخرى واذا

بطل ما قصدنا ابطاله من انواع العلية بقي ان تكون الصورة من حيث طبيعتها علة غائية للمادة او شريكة للجاعل و

جزءا من العلة الفاعلية من غير ان تكون آلة مطلقة اما كونها علة غائية فلسنا نمنعه بل لعله يكون حقا لكن نظرنا ههنا

في حاجة المادة الى الصورة من حيث ان الصورة محصلة لها وحاجة الشيء في الوجود الى محصلة ذاتية لا بواسطة واما

حاجته الى العلة الغائية فبواسطة انها في الحقيقة علة لعلية سائر العلل حتى لو صح ان يكون الفاعل مثلا فاعلا بدون

علة غائية بل يكون صدور الفعل عنه على نحو العبث البحت كما قد يتوهم جواز ذلك وكان سائر ما يحتاج اليه من العلل

حاصلا من حيث هو علة لم يكن الى الغائية افتقار اصلا فلعلك قد لاح لك ان الصورة شريكة لجاعل المادة

في تهيئها او تحصيلها بالفعل والفاعل القريب لها يجب ان يكون [illegible] بامر به الحق بريا عن المادة في ذاته

وفعله فتقصد منه الصورة بحيث يلزمها في الوجود والحلول في مادة تصدر عن ذلك المفارق وتتقوم

بالفعل باعانة من الصورة في تشخص الصورة بها فحاجة المادة الى الصورة من حيث انها

18

معينة للمفارق في وجود المادة عنه بالفعل الى المفارق من حيث انه الاصل في افاضة الوجود من حيث ان وجود الصورة

التي باعانتها يصدر المادة ايضا منه وان كان ربما يحتاج الى مخصصات ومعدات كما قد عرفت فالعلة الفاعلية للمادة

تتم باجتماع المفارق مع الصورة من حيث هي صورة وهذا المجموع باق ابد الدهر لبراءة المفارق عن الزوال وليس لها مادة

حتى يكون قوة قبول للزوال اما الصورة فهي وان كانت تزول في عالم الكون والفساد لكنها انما تزول الى بدل عاقب

فمعقب البدل يقيم المادة بالبدل والبدل بما يشارك الصورة الاولى يعاون على اقامة المادة وبما يخالفها يجعل المادة بالفعل

جوهرا غير الجوهر الذي كان بفعله الاولى وبالجملة فالزائل هو الصورة من حيث هي هذه الصورة لا من حيث هي صورة

فالزائل غير المعين والمعين غير الزائل واورد الشيخ لنظيره فقال ان الاضاءة والانارة انما تحصل من سبب

مضيء ومن كيفية لا تعينها تجعل الجسم المستنير قابلا لان لا ينفذ فيه الشعاع ولا ينعكس ثم تكون تلك الكيفية تقيم

على خاصة غير الخاصة التي تقيمه كيفية اخرى من الالوان ويجب ان لا ينافس فيما لفظنا به من نفوذ الشعاع

وانعكاسه بعد ان يكون بالغرض يصير انتهى وربما يشبه المقيم المفارق واستحفاظ الهيولى الواحدة بالشخص بالصور المترادفة

لمن يمسك سقفا بعينه بدعامات متعاقبة يزيل منها واحدة فواحدة ويقيم اخرى بدلها لا لتقال الصورة من حيث

هي صورة واحدة بالعموم فكيف يصح ان تكون علة للواحد بالعدد لانا نقول انما يمتنع ذلك في العلة الجاعلة والالة المطلقة

لا في مطلق العلل لا لتقال ليس اذا كان الواحد بالعموم شريكا للجاعل اخرج العلة التامة والفاعل المستقل

بالتاثير عن الوحدة بالعدد لا شك ان المعلول مستند في وجوده وتشخصه الى العلة التامة وفائض عن الفاعل

المستقل فكيف لا ينقبض العقل من تسويغ كون درجة العلة التامة والفاعل المستقل منحطة في التحصل

عن درجة المعلول لانا نقول ان اريد بالعلة التامة جميع ما يحتاج اليه المعلول من العلل وبالفاعل المستقل

مجموع الفاعل وما هو من متمماته من الالات والمعاونات فلا نسلم استناد المعلول في الوجود والتشخص بالذات

والقصد الاول الى العلة التامة ولا اقتضائه ذلك من الفاعل المستقل بالتاثير وان اريد بالعلة التامة العلة الجاعلة

التي تمت بالتاثير بانضياف سائر العلل اليها من خارج وبالفاعل المستقل الجاعل الذي يستقل بانضمام

ما يتم به فاعليته زائدا عليه فالواحد بالعموم اذا شارك الجاعل الواحد بالعدد لا نسلم انه يخرج العلة التامة

والفاعل المستقل بالمعنى المذكور عن الوحدة العددية بل يجعل الواحد بالعدد اما في العلية مستقلا بالتاثير

ثم الواحد بالعموم فيما نحن فيه منه ما انحصر لوحدته العامة فی فرد لکل من الصور النوعية للافلاك فان كلا منها

لطبيعتها النوعية مقومة لهيولاها ونوعها منحصر فی فرد ومنه ما ليس كذلك كالصورة الطبيعية للعناصر فانها

مقومة لهيولى العناصر الواحدة بالشخص من حيث ان للصورة العنصرية طبيعة جنسية تحتها انواع

وانواعها ايضا لا يجب ان ينحصر كل منها فی فرد اذ لا مانع ههنا من القسمة الفكية ولا شبهة فی ايجابها تكثر الافراد

وكذلك الصورة الجسمية مطلقا فانها بطبيعتها النوعية المشتركة فی الاجسام كلها مقومة للهيولى

هذه حال الصورة واما المادة فاذ لا قابل لها وتكثر افراد نوع واحد انما يتصور فيما له قابل يجب

انحصار كل من انواعها فی فرد فهيولى كل من الافلاك نوع على حدة منحصر فی فرد

وهيولى العناصر كلها شخص واحد انحصر نوعه فيه فعلة وجود الهيولى هی علة

تشخصها اذ الحال كذلك فيما لا قابل له وهذه المسئلة اعنی مسئلة تقدم الصورة

من حيث الطبيعة لكونها شريكة للفاعل على الهيولى مطلقا وتقدم الهيولى

لكونها قابلة على الصورة من حيث الفردية المطلقة من عواص بعض

حكمة الله تعالى المودعة فی خلقها ومن غوامض حكمة

ما بعد الطبيعة ولعلى اختلست منها السر

واخفى وفزت فی تحقيقها بالقدح المعلى

✣

تمت الدوحة الميادة

فی حديقة

الصورة

والمادة

✣

بسم الله الرحمن الرحيم

**قلت فصل** الكلي هو الذي لا يمنع نفس تصوره عن ان يقال على كثيرين ويقابله الجزئي والكلي من حيث هو كلي شيء وهو ما يدل عليه هذا الحد ومن حيث هو شيء له الكلية شيء آخر
كانسان او فرس فالانسان مثلا وان كان معروضا للكلية فليس في نفسه كليا بل هو في نفسه هو وما ينطوي عليه ماهيته من مقوماته وليس من حيث هو واحدا او كثيرا ولا موجودا او معدوما ولا غير
ذلك مما ليس منه في ذاته ولا داخلا فيها وان كان متصفة من خارج فالعقل اذا قصر اللحاظ على الانسان بنفسه لم يتأت له ان يحمل عليه الا حملا اوليا الا الذاتيات او لذاتياته وانما يتأتى الحمل العرضي بلحاظ اتصافه
بالمحمول فان سئل عنه بالترديد بين ايجاب خارج عنه له من هذه الحيثية وسلبه لك بحيث يكون الترديد بين نقيضين لا محيص عن التزام احدهما فالجواب السلب اي ليس هو من تلك الحيثية هذا لكن لا انه
من تلك الحيثية ليس هو ذلك فبينهما بون فمفاد الاول سلب الثبوت بالحيثية وهو نقيض مصداقه انتفاء كون ذلك الخارج ذاتا او ذاتيا له ومفاد الثاني كون السلب ثابتا من تلك
الحيثية وانما يصدق لو كان السلب ذاتا او ذاتيا اللهم الا ان يقيد السلب من حيث انه سلب بالحيثية وكان مناط صدق الحيثية منه عدم صدقه من الايجاب فيرجع الى الاول و
اعتبار الحيثية قيد الموضوع فان قال ان الحمل عليه من هذه الحيثية عاد الامر والا لغت الحيثية ولو ردد بين امرين ايجابا او بين ايجاب غير الذات والذاتي وايجاب سلبه عنه لم يستحق
الجواب فان اجيب فيجب بسلب النقيضين **اقول** الكلي يطلق على ثلثة وجوه فيقال على ما هو مقول بالفعل على كثيرين ويقال على ما يمكن حمله على كثيرين من غير اشتراط وجود الكثرة بالفعل
ويقال على ما نفس تصوره لا تمنع عن ان يقال على كثيرين فالشيء اذا لم يكن تصوره مانعا عن حمله على كثيرين سواء كان محمولا على كثيرين بالفعل كالانسان ولم يكن هناك كثرة بالفعل ولكن
يمكن ان يحمل على الكثرة كالعنقاء مثلا او لم يجز حمله على الكثير لكن لا من حيث نفس تصوره بل بالدليل كمفهوم الصانع للعالم فهو كلي وهذا هو المستعمل في صناعة الميزان وما يشبه
والجزئي يقابل الكلي في معانيه ثم الكلي من حيث هو كلي شيء ومن حيث هو شيء له الكلية شيء آخر فانه من حيث هو كلي هو مفهوم هذا الحد ومن حيث هو شيء له الكلية انسان
او فرس الى غير ذلك فالانسان مثلا وان كان كليا بمعنى انه معروض الكلية لكنه في نفسه ومن حيث هو هو ليس بكلي فان حد الانسان ليس هو حد الكلي ولا الكلي داخل
في حده بل هو في نفسه انسان وما يتضمنه ماهيته من مقوماته القريبة كالحيوان والناطق والبعيدة كالجسم والنامي وليس هو في نفسه من حيث هو هو واحدا ولا كثيرا ولا كلي
ليس موجودا ولا معدوما ولا غير ذلك مما ليس نفس ذاته ولا هو من ذاتياته وان كان لحقه من خارج لا بمعنى ان الانسان ليس متصفا في نفس الامر بالوحدة او الكثرة ولا بالوجود
ولا بالعدم كيف ولا بد ان يتصف الشيء في نفس الامر بالكثرة او لا يتصف بها فان لم يتصف بها اتصف بسلبها عنه وهو معنى اتصافه بالوحدة وكذا الحال في
نظائره بل بمعنى انه من حيث تقوم ذاته وتحصل ماهيته انما هو هو وما يدخل في ماهيته وليس منه بهذه الحيثية شيئا من عوارضه اذ مصداق حمل نفسه وذاتياته انما هو ذاته واما
مصداق حمل غيره عليه فليس نفس الذات فالعقل اذا قصر اللحاظ على نفس الذات ولم يلاحظ ما هو خارج عنه منضم اليه او منتزع عنه لم يتأت له ان يحمل عليه بحسب
هذه الملاحظة الا حملا اوليا والحمل الاولي انما يصح لذاته او ذاتياته وانما يتأتى للعقل الحمل العرضي بلحاظ اتصافه بالمحمول وهو امر زائد على ذاته خارج عن نفس ماهيته فلا
يتأتى اذا قصر اللحاظ على نفس الذات ومن ههنا يلوح لك انه ان حمل الذات او الذاتي لكن لم يعين به الحمل الاولي بل الحمل العرضي لم يصدق ايضا من هذه
الحيثية فانك قد عرفت ان الشيء قد يصدق عليه نفسه بالحمل العرضي وقد لا يصدق فلا يكون مصداق الحمل نفس الذات اذا عرفت ذلك فاذا سئل عن
الانسان بالترديد بين ايجاب امر خارج عنه له من حيث هو هو وبين سلب ثبوت ذلك الامر له من تلك الحيثية بحيث يكون السؤال عن مفهوم مردد بين نقيضين
رفع شيء وقيده التناقض فيهما فلا محالة لا يمكن كذبهما ولا بد من التزام احدهما وذلك بان يعين السلب [illegible] ساذجا ورفعا محضا لذلك الايجاب بقيوده وبالمعنى الذي
اريد به فالجواب الصواب هو السلب [illegible] كان ذلك الخارج المحمول ثابتا للموضوع على سبيل العرض في نفس الامر او مسلوبا عنه وذلك لكذب الايجاب من
الحيثية البتة لان مفاد الايجاب من هذه الحيثية هو كون المحمول ذاتا او ذاتيا للموضوع وانّى وقد خرج عنه فيصدق السلب اعني بذلك انه ليس هو من حيث هو هو
بالالف مثلا بتقديم السلب على الحيثية لا انه من حيث هو هو ليس بالالف بتقديم الحيثية على السلب فبينهما بون اذ مفاد الاول سلب ثبوت الالف للانسان من حيث هو هو
على ان تكون الحيثية قيدا للثبوت فيكون نفيا للمقيد ومصداق هذا السلب انتفاء كون المحمول ذاتا او ذاتيا اذ لا يصدق الايجاب فيصدق السلب [illegible]
[illegible] يكون السلب ثابتا للموضوع من حيث هو هو وذلك اذا [illegible] الحيثية قيدا للسلب فيكون نفيا مقيدا وقد عرفت ان السلب من حيث هو سلب [illegible]
لا يقبل ان يكيف بكيفية لا يصلح لان يقيد بقيد فانه ليس شيئا فاذا قيد السلب بحيثية الموضوع يكون ذلك دليلا على انه قيد لما يلي السلب من حيث هو
مفهوم ما او ثابت لشيء فيكون القيد راجعا الى ثبوت السلب فيكون القضية موجبة سالبة المحمول وقد عرفت ان الحمل على الشيء من حيث هو هو انما يكون حملا

اولها فانما يصدق حمل السلب عليه بهذه الحيثية لو كان السلب ذاتيا او ذاتيا له اللهم الا ان يذهب الى ان السلب من حيث هو سلب يقبل التقييد كما هو ظاهر كلام العامة من اهل الصناعة فح يجوز ان يكون القضية سالبة ثم اذا قيد السلب ح بالحيثية فالظاهر ان يكون مفاده ان الذات بهذه الحيثية مصداق للسلب ليس كك بل مصداقه ما عرفت من استعارة كون الامر المسلوب ذاتيا او ذاتيا فلا يصدق السلب المقيد ح ايضا ولا يكون السلب والايجاب المقيدان حينئذ واقعين في طرفي النقيض ويمكن ان يراد بتقييد السلب بالحيثية كون الايجاب بهذه الحيثية منتفيا او مصداقه ان الذات ليست بهذه الحيثية مصداقا للايجاب فيرجع في المعنى الى الاول ويكون التقييد بالحقيقة راجعا الى الايجاب ويتناقض القضيتان ح ويصدق السلب حينئذ بتقديم الحيثية عليه في اللفظ والوصية بتقديمه عليها انما هي اذا اخذ هي باللفظ معناه ومآل المعنى ههنا الى التاخير فان قلت ما ذكرت انما هو اذا كانت الحيثية قيدا للنسبة واما اذا كانت من تتمة الموضوع كما قد يلوح من عبارة الشيخ فلا محالة اذا ورد الحكم على الموضوع المقيد بين الايجاب والسلب على ان يكون اداة السلب بعد تمام الموضوع فيكون لا محالة بعد الحيثية وعلى ان يكون اداة السلب قبل الرابطة حتى لا يحتمل الحمل على ايجاب السلب يكون الامر دائرا بين النقيضين الحقيقيين لو انما يقدح في التناقض تقييد السلب لا تقييد الموضوع بقيد مشترك بين الايجاب والسلب فحينئذ ان لم يصدق الايجاب لابد وان يصدق السلب مع ان الحيثية مقدمة في اللفظ بدون ارادة التاخير في المعنى قلت اولا ان القيد قد يميز ذات الموضوع عما تغايره بالذات فيؤتى به لتعيين ذات الموضوع ثم ينسب المحمول الى ذات الموضوع من غير وجوب ان يكون النسبة من حيثية التقييد كما تقول زيد عالم طويل فتميز المراد بزيد بقيد العلم عن زيد الجاهل فلا يلغو القيد وان لم يكن الحكم بالطول من جهة العلم وقد يميزه باعتباره عن نفسه باعتبار آخر فح ان كان الحكم عليه من ذلك الاعتبار كان القيد مفيدا والا لغى فاذا قلت زيد من حيث انه عالم طويل فالقيد يميز زيدا من حيث انه عالم عن نفسه الا من تلك الحيثية فاذا لم ترد ان طوله من جهة علمه كان القيد لغوا ولذا كثيرا ما يذهب الى عدم ارادة ذلك ويتهم الحكيم بالكذب من حيث ان المفاد كون طوله من جهة علمه والامر ليس كذلك … اذا اتقنت ذلك فنقول ان تقييد الموضوع ههنا بالحيثية الدالة على قصر النظر عليه والاغماض عن سائر ما عداه ان افاد ان البحث عن الموضوع انما هو بهذه الملاحظة والحمل عليه وسلبه انما هو بهذه الحيثية فيعود القيد اما الى النسبة الايجابية او الى السلب على ما عرفت والا يكون التقييد لغوا فان عني بالحمل الحمل العرضي لم ينحصر الجواب الصواب في السلب البتة وان عني الحمل الاولي لكن من غير قصد دلالة الحيثية على ذلك فالصادق هو السلب وقد كان المقصود بالاتيان بالحيثية هو التنبيه على اعتبار النسبة الحملية … فكان الحيثية … موخرة والمتقدمة لغاة وثانيا ان الموضوع مع قيوده موخر في تحت السالبة من حيث المعنى البتة فان السلب هو رفع الايجاب … زيد هو كاتب هو ليس زيد هو كاتب واما زيد ليس هو بكاتب فهو وان كان صريحا في السلب على مصطلحهم لكنك لو لم تنظر فيه الى ورود السلب على القضية الموجبة بتمامها لم يكن رفعا لها وقد اتضح ذلك بما سمعت انه اذا ورد في السؤال عن الانسان من حيث هو هو بين امرين خارجين عن الماهية لا يخلو عنهما شيء من الاشياء بل يكون الشيء متصفا باحدهما البتة ويكون الترديد في ايجاب احدهما له كقولك أ الانسان من حيث هو هو واحد او كثير او موجود من حيث هو هو ام معدوم او ورد بين ايجاب امر غير الذات والذاتي وبين ايجاب عدمه حتى يكون شقا الترديد موجبتين احدهما محصلة والاخرى معدولة او سالبة المحمول لم يكن لهذا السؤال استحقاق ان يجاب عنه لانه طلب للتعيين بعد وضع ثبوت واحد من ذينك الامرين او وضع صدق واحد من هاتين القضيتين والوضع المبني عليه السؤال فاسد وكذا السؤال فلا يستحق الجواب كيف والجواب اسعاف السائل بمطلوبه والمطلوب ههنا باطل فلا يصح اسعافه فان تفضل عليه باعطاء ما لم يسأله وتنبيه على جهالة المركب وعلى فساد الوضع الذي بني عليه السؤال فهو طلب بسلب الشقين **قلت** ونقول من راس ان حيوانا وانسانا مخلوطا متحصلا بمادة وعوارض هو الطبعي ولا ريبة في وجوده في الاعيان وكذا عند النفس بارتسام صورة مخصوصة به في قوة لها مادية وذلك ان تعد من ذلك ان يرتسم في النفس مفهوم كلي انما يصلح عنوانا للجزئي المادي كمفهوم المخلوط واذا كان الطبعي موجودا فالالهي اعني الحيوان مثلا من حيث هو هو من غير ان يعتبر شيء فيه او يعتبر معه اثباتا او نفيا موجود ايضا فانه اما جزء من الطبعي او عينه اذ يعتبر تارة محصلا بمفهومه لا يكون في حيوانيته سوى جسميته وتغذيه وحسه وان جاز ان تقارنه الف معنى من غير ان يدخل في تحصيل حيوانيته بل يكون خارجا عنها فيكون ح مادة متقدمة على المجتمع منه ومما قارنه غير محمول عليه واخرى مبهما يكون فيه جسمية وتغذ وحس من غير اعتبار ان لا يكون فيه شيء آخر حتى ان كان فيه مع ذلك امور آخر كان المجموع حيوانا فيكون جنسا للمجموع محمولا عليه واما وجوده في الاذهان فجلي وذلك اما بان يتعقل الحيوان من حيث هو ويلاحظ بهذه الحيثية كما اذا حكم عليه بانه ليس من حيث هو هو بواحد ولا كثير واما بان يتعقل الحيوان ولا يتصور معه شيء فيكون الملحوظ هو الحيوان من حيث هو وان لم يلاحظ الحيثية واما بان يحس او يتخيل الطبعي واذ هو فرد من الالهي يكون موجودا بوجوده في الذهن ايضا هذا واما الحيوان بشرط التخلية عن المعاني الزائدة والتجرد عن الاقتران بها راسا فلا وجود له في الاعيان والا فاما ان يكون محمولا على الطبعي او جزءا منه فيكون منطويا على المادة ولواحقها او مقترنا بها وقد فرض خاليا وعريا وعلى ان لا يكون كذلك فيكون من المفارقات ولم يكن له من الحيوان الا الاسم دون الحد على انه وان تعرى عن المادة ولواحقها يكون محفوفا بعوارض نعم ربما يوجد الماخوذ كذلك في الذهن لا اقول ان الموجود فيه يتصف في نفس الامر بالعراء مطلقا حتى عن الوجود في الذهن فذلك خلف من القول بل انه يتصور مفهوم الحيوان المجرد وربما يجعل عنوانا لاحكام حقة كما تقول انه لا يوجد في الاعيان وان لم يكن هذا العنوان صادقا على نفسه بل من اباطيل الايجادي بها شيء في نفس الامر وانه بما لا يلاحظ معه شيء لا انه يلاحظ مع عدم شيء معه فيكون منفردا في الملاحظة حيث لم يصاحبه في الملحوظية عارض وان كان ملاحظة العقل اياه ونحو ذلك عارضا له **اقول** المفهوم الكلي كالحيوان والانسان يكون ماخوذا بشرط شيء اي باعتبار تحصله

او اقترانه بامور غير مقومة لنفس مفهومه او بلا شرط شي اي بلا اعتبار تحصله بشي ولا بشرط لا اقتران بشي او عدم الاقتران بها او بشرط لا شي اي باعتبار عدم تحصله بشي وعدم الاقتران
فهو بهذه الاعتبارات تحته فهو المحتمل لها وان كان ماخوذا بلا شرط لكن لم يلاحظ بهذه الحيثية فيحتمل ان يكون هو ماخوذا بلا شرط وان لا يكون كذلك ثم الماخوذ بشرط شي ويسمى المخلوط ايضا
ان كان طبيعة جنسية كالحيوان وكان الشي المشروط تحصله به فصلا كالناطق فهو عين النوع كالانسان وان اشترط مع ذلك تحصله بالمادة ولواحقها ايضا كان عين الفرد كزيد وكذا
ان كان طبيعة نوعية واشترط تحصله بالمادة ولواحقها فهو عين الفرد والفرد المادي المحسوس من الحيوان والانسان الطبعي ولا ريبة في وجوده في الاعيان وكذا في وجوده عند النفس فانه
وان لم يجز ان يرتسم في النفس المجردة صورته المادية المخصوصة به كالصورة الشخصية لزيد لكن بما يرتسم في قوة النفس مادية كالحس المشترك او الخيال بحيث يطالعها النفس
فهو موجود عندنا على انه ربما يرتسم في النفس مفهوم كلي لا يصلح عنوانا الا للجزئي المادي كمفهوم الحيوان المخلوط بالمادة المشروط بلواحقها فهذا المفهوم وان كان كليا مجردا عن المادة
ولواحقها لكنه لما كان عنوانا للجزئيات المحسوسة المادية الطبعية فتلك الجزئيات موجودة في النفس اجمالا او بالقوة فيجوز لك ان تعد ذلك ايضا من وجود الطبعي عند النفس واذا
كان الطبعي المادي من الحيوان والانسان مثلا موجودا في الاعيان فالحيوان والانسان الالهي ايضا اعني الماخوذ من حيث هو هو لا بشرط شي موجود في الاعيان والا
لم يوجد الطبعي ايضا فانه اما جزء من الطبعي او عينه وذلك لانه يعتبر تارة محصلا لا بشي يدخل فيه بل بنفسه بحيث لا يحتمل تحصلا بشي آخر وذلك بان يعتبر الحيوان بحيث يتم
حيوانيته بان يكون فيه جسمية وتغذ وحس فلا يحتمل ان يدخل معنى زائد على ذلك في تحصيل حيوانيته فرضنا بها معها ان جاز ان يقارنه من خارج الف معنى على التبادل او الاجتماع
فيكون الحيوان ح بالقياس الى المجتمع منه ومن معنى آخر كالانسان المجتمع منه ومن الناطق جزءا او مادة متقدمة عليه فلا يكون محمولا ومن ههنا يقال ان الطبعية اقدم وجودا من
الطبعي ويعتبر تارة اخرى مبهما بحيث يحتمل ان تحصيل في الوجود بشي او اشياء يدخل فيه وذلك بان يكون فيه جسمية وتغذ وحس ولم يلاحظ اختتام المعنى بهذا القدر بل ان كان
شي فيه ما ذكر وامور آخر كالنطق وغيره كان المجموع حيوانا اذ فيه جسمية وتغذ وحس ولم يشترط في الحيوان ان لا يكون فيه غير ذلك فالحيوان ح بالقياس الى المجتمع منه و
مما يدخل فيه ويحصله يكون جنسا متحدا معه محمولا عليه وقس على ذلك الفصل كالناطق فانه اذا اعتبر محصلا متمايزا بذاته كان صورة للنوع غير محمول عليه وان اعتبر مبهما غير متمايز
كان فصلا محمولا والنوع ايضا يعتبر بالقياس الى العوارض تارة محصلا فيكون مادة قابلية للمجتمع من الطبعية النوعية والعارض واخرى مبهما فيكون كالجنس له وارتقب لهذه المعاني زيادة
شرح فتبين انه اذا كان الحيوان الطبعي مثلا موجودا في الاعيان فالحيوان الالهي ايضا موجود في الاعيان بل اذا اخذ بحيث يكون مادة للطبعي فهو متقدم عليه في الوجود
من جهة حكم العقل واما وجود الالهي في الاذهان فكانه لا سترة فيه ويتصور ذلك على انحاء احدها ان تتعقل مفهوم الحيوان الالهي اعني مفاد قولنا الحيوان من حيث هو ملحوظ بلا شرط
ويلاحظ بهذه الحيثية كما اذا حكم عليه بانه ليس من حيث هو هو بواحد ولا كثير فيكون هذا وجود النفس مفهوم الحيوان الالهي وثانيها ان تتعقل الحيوان ولا تتصور معه شيئا
لا داخلا فيه ولا منضما اليه من خارج فيكون الملحوظ هو الحيوان من حيث هو وان لم يلاحظ الحيثية فيكون هذا وجود ما يكون قولنا الحيوان الالهي او الحيوان من حيث هو هو
بلا شرط عنوانا له وحكاية عنه وثالثها ان تحس او تتخيل حيوانا طبعيا كزيد اذ هو فرد من الالهي ايضا فيكون الالهي موجودا بوجوده في الذهن ايضا كما انه يوجد بوجوده في الخارج
ولا اعني بكون الطبعي فردا للالهي انه فرد لهذا العنوان اعني قولنا الحيوان الالهي او الحيوان من حيث هو هو لا بشرط بل انه فرد لمفهوم يصدق عليه هذا العنوان و
هو نفس مفهوم الحيوان واما الحيوان بشرط لا شي اعني بشرط الخلو عن المعاني الزائدة حتى لا يكون شي منها داخلا فيه محصلا له وبشرط التجرد ايضا عن الاقتران بتلك المعاني حتى لا يكون
مقترنا من خارج بشي منها اصلا فلا وجود له في الاعيان لانه لو كان خارجا على سبيل ان يكون محمولا على الحيوان الطبعي المخلوط او جزءا منه فيكون منطويا في ذاته على المادة ولواحقها
ومقترنا بها من خارج وقد فرض خاليا عنها في ذاته وعريا عن الاقتران بها من خارج واما الحيوان الالهي فهو وان كان محمولا على الطبعي باعتبار وجزءا باعتبار آخر لكن لا يلزم منه خلاف
المفروض لانه لم يفرض خاليا وعريا بل لم يلاحظ منطويا ولا مقترنا وبينهما بون او على سبيل ان لا يكون محمولا على الطبعي ولا جزءا منه فيكون من المفارقات ولم يكن انه حيوان
الا بالاسم ... انه لا يكون جسما ... متغذيا ... حساسا فيكون النزاع في وجوده نزاعا في امر من عالم المفارقات يطلق عليه الحيوان باشتراك الاسم فقط لا في
وجود الحيوان بمعنى الجسم المتغذي الحساس معتبرا بنحو من الاعتبار على انه وان كان حينئذ عريا عن المادة ولواحقها لكنه يكون محفوفا البتة بعوارض فانه يكون موجودا واحدا
مغايرا لما عداه الى غير ذلك من العوارض نعم ربما يوجد الحيوان بشرط لا في الذهن لا بمعنى انه يوجد بشي في الذهن ويكون حين هو موجود فيه خاليا وعريا في نفس الامر عن
جميع المعاني الزائدة على مفهومه فان ذلك باطل البتة كيف وهو متصف بالوجود في الذهن وبالوحدة والمغايرة عما عداه بل الذي يقتضي ان يحمل عليه القول بوجود
الحيوان بشرط لا في الذهن امران احدهما انه يتصور مفهوم الحيوان المجرد وبشرط لا وربما يجعل عنوانا لاحكام حقة كقولنا الحيوان بشرط لا لا يوجد في الاعيان فيكون العنوان
محاكيا للحيوان بشرط لا اعني نفس هذا المفهوم موجودا الا ان المحكي عنه بذلك العنوان اعني ما يصدق عليه انه بشرط لا في نفس الامر فانه لا يصدق هذا المفهوم ولا على شي بل
هو من الاباطيل التي لا يحاذي به شي في نفس الامر وهو معنى ما يقال انه موهوم ... الثاني انه يلاحظ الحيوان ولا يلاحظ معه شي من المعاني ... لانه ...
عدم شي معه حتى يرجع الى الاول فالملحوظ حينئذ منفرد في الملاحظة حيث لم يصاحبه في الملحوظية عارض فهو عار عن العوارض في الملاحظة وان كان ...
ذلك كالوحدة و... عما عداه عارضا له حينئذ لكنه ليس مقترنا بحسب الملحوظية وان كان مقترنا به في نفسه ولا تتوهمن ان ذلك يستلزم بحسب الغرض الغير المطابق
ليس الامر كذلك كيف وليس هناك الا تصور للحيوان من غير فرض شي وقد يحمل على غير ذلك مما لعل الطبع السليم لا يشتهيه **قلت** ولا تتوهمن من وجود الالهي في الاعيان

ان هناك شيئا هو الكلية بحسب وجوده في الاعيان بعينه فانهم على ابهامه لا يتلبس بالوجود العيني بل الوجود العيني ملزوم للتعين فليس يجوز ان يكون شيء بعينه مشتركا بين كثيرين بالحمل
او بالجزئية كان يكون شئ هو في الاعيان شئ هو انسان او انسانية وهو بعينه موجود لزيد وعمرو وبكر كاب واحد لابناء وكيف يسوغ من له قريحة سليمة ان يكون انسانية واحدة
اكتنفتها العوارض عمرو وايا بعينها اكتنفت اعراض زيد نعم الطبيعة الانسانية من حيث هي بدون لحاظ الاضافات وان لم يكن الوجود ثابتا لها من هذه الحيثية اذ ليس عينها ولا داخلا
فيها يجوز ان يلحقها الوجود من خارج فاذا وجدت في مواد تكثرت فتكون انسانيات مختصات لا انسانية مشتركة وانما يعرضها الكلية اذا وجدت في الذهن فان الصورة
الانسانية العقلية اذا قيست الى اشخاص انسانية محققة او مخيلة لم تختلف نسبتها اليها وكانت مطابقة لها بمعنى ان اي واحد منها احضرت صورته في الخيال اولا وانتزع
العقل معناه مجردا عن العوارض حصل هذه الصورة بعينها فاذا تاثير النفس من احدها بهذه الصورة لم يكن لما خلاه تاثير جديد فهذه الصورة مقيسة الى تلك الكثرة كلية
لكنها من حيث انها ماهية مخصوصة في نفس جزئية جزئية وتماثلها الصور المرتسمة من الانسان في نفوس آخر ولهذه الصورة صورة كلية هي بالقياس اليها مثل كل من تلك الصورة
بالقياس الى تلك الكثرة وكذلك الملحوظ بتلك الصورة العقلية لابهامه في الذهن وصحة حمله على كثير يكون كليا مشتركا بين الكثير **اقول** لما تقرر ان الالهي كالانسان بلا شرط
شئ مثلا موجود في الاعيان ولا مرية في ان الكلي بمعنى ان الكلية عارضة له من خارج وان كانت مسلوبة عنه بمعنى انها ليست عينه ولا جزء منه كاد الوهم يذهب الى ان الانسان
الموجود في الاعيان كلي اي موجود هناك بوصف الكلية فالكلية عارضة له هناك فيجب ان يعلم ان ذلك باطل وان الكلية انما تعرض الاشياء في الذهن وذلك
لانه لو كانت الكلية عارضة في الاعيان لشيء كالانسان فهو بحسب وجوده العيني اما ان يكون مبهما او معينا لا سبيل الى الاول لان المبهم على ابهامه لا يكون موجودا
في الاعيان ضرورة ان الوجود العيني ملزوم للتعين ولا الى الثاني لان المعين لا يمكن ان يكون كليا لان الكلية قد تفسر بالمطابقة للكثير وقد تفسر بالاشتراك بين كثير فاذا فسرت
بالمطابقة فانما ينتهي بها المطابقة افضل لهذا الطفل على ما سياتي ومن البين ان الانسان او الانسانية اذا كان موجودا في الخارج لا يكون ظلا لزيد وعمرو مثلا فلا يكون
كليا بمعنى المطابقة واما ان كان بمعنى الاشتراك ومن المنكشف انه ليس كل اشتراك يوجب الكلية فالدار المشترك بين زيد وعمرو لا يكون كليا بل الشركة بالحمل لكن المعين من
حيث هو معين لا يحمل الاشتراك بين كثير بالحمل اذ مبنى الحمل هو الاتحاد وشيء المعين العيني لا يتحد بامور متباينة كزيد وعمرو وبهذا القدر يتم المرام الا انه لما كان الانسان
الكلي مثلا محمولا على الاشخاص الانسانية باعتبار وجزء منها باعتبار آخر جاز ان يتوهم ان الكلية تكون باعتبار الاشتراك بين كثير بالجزئية فنقول انه لا يجوز ان يكون انسانية
موجودة بعينها في زيد وعمرو مثلا كاب لابناء كيف يجوز من له فطرة سليمة ان يكون انسانية واحدة بالعدد وتكتنفها اعراض زيد وهي بعينها اكتنفتها اعراض عمرو فيكون
هي بعينها مقترنة بالبياض في زيد وبالسواد في عمرو وبالعلم بشيء في هذا وبالجهل به في ذاك فان السواد والبياض ليسا من الامور الاضافية حتى يمكن اجتماعهما في شيء
ولا يضر ذلك في تقابلهما لاختلاف المضاف اليه واما العلم والجهل فهما وان لزمتهما اضافة لكن تلك الى الشيء الذي يتعلق به العلم والجهل فاذا اتحد المضاف اليه
فيهما لم يمكن اجتماعهما في امر واحد ولو توهم في الطبيعة الجنسية مثل ذلك حتى يكون حيوانية مقترنة بالنطق في زيد وبالصهيل في هذا الفرس لزم ان يكون شيء واحد بعينه انسانا
وفرسا واذا تقرر ابطال لحوق الكلية في الاعيان فلننكر على حل الشبهة الداعية الى توهم ذلك فنقول ان الطبيعة الانسانية من حيث هي بدون لحاظ اضافتها الى زيد وعمرو وتخصيصها
بكونها في هذا او ذاك وان لم يكن الوجود ثابتا له من هذه الحيثية اذ ليس عينها ولا داخلا فيها حتى يكون محمولا عليها بالحمل الاولي لكنه يجوز ان يلحقه الوجود من خارج فاذا وجدت في
مواد متكثرة تكثرت بتكثر المواد فيكون انسانيات متحققة لا يكون شيء منها مشتركة وليس هناك انسانية واحدة مشتركة اذا تمهد هذا فنقول قول القائل ان الانسان من
حيث هو هو موجود في الاعيان وهو كلي فالكلي موجود ان اراد به ان هذا المفهوم اعني مفهوم الانسان المقيد بالحيثية موجود في الاعيان او ان ما يحكى عنه بهذا العنوان
من حيث انه يصدق عليه هذا العنوان اعني مفهوم الانسان اي الملحوظ ولم يلاحظ معه غيره موجود في الاعيان فممنوع وان اراد به ان ما يحكى عنه بهذا العنوان موجود في الاعيان الا
وان لم يكن الوجود لحقه من حيث يصدق عليه هذا العنوان فان صدق الوجود عليه انما هو في الخارج وصدق هذا العنوان عليه انما هو في الذهن فمسلم لكن المحكوم عليه بالكلية
في قوله وهو كلي ان كان مفهوم الانسان من حيث الوجود في الذهن فمسلم ولا يتكرر الاوسط وان كان غير ذلك فلا نسلم صدق هذا واذ قد فرغنا من ذلك فنقول
ان اتصاف الانسانية مثلا بالكلية انما هو بحسب الوجود في الذهن وذلك باعتبارين احدهما باعتبار نفس الصورة الانسانية المرتسمة في النفس وثانيهما باعتبار الملحوظ
بتلك الصورة اعني مفهوم الانسان فاذا اعتبرت الصورة فهي كلية من جهة وجزئية من وجه آخر اما جهة كليتها فهي انها اذا قيست الى اشخاص انسانية موجودة في الاعيان
او مخيلة لم يختلف نسبة تلك الصورة الى تلك الاشخاص وكانت مطابقة لها بمعنى ان اي واحد منها اذا احضرت صورته في الخيال اولا وانتزع العقل معناه مجردا
عن العوارض حصل منه هذه الصورة العقلية بعينها فاذا تاثرت النفس من واحد من تلك الاشخاص بتوسط صورته الخيالية بهذه الصورة العقلية لم يكن لما خلاه من تلك
الاشخاص تاثير جديد في ذات النفس واذا احضرت صورته في الخيال واستوضح ذلك بخواتيم منتقشة بنقش واحد فانه اذا ضرب واحد منها على شمعة ارتسم فيها ذلك
النقش فاذا ضرب عليها خاتم آخر لم يتأثر الشمعة بنقش آخر ولو سبق الى الشمعة غير الذي ضرب اولا لكان الاثر الحاصل في الشمعة هو ذلك النقش بعينه فهذه الصورة العقلية
مقيسة الى تلك الاشخاص الكثيرة كلية واما جهة جزئيتها فهي انها ماهية مخصوصة في نفس جزئية فيكون جزئية وتماثلها الصور المرتسمة من الانسان في نفوس اخر ولهذه الصور
الانسانية المرتسمة في النفوس صورة كلية اخرى تكون بالقياس اليها مطابقة لها مطابقة كل من تلك الصورة للاشخاص الانسانية واما اذا اعتبرت الملحوظ بها اعني

مفهوم الانسان فهو ايضا كلي من جهة وجزئي من جهة اخرى واما جهة كليته فهو انه معقول بالفعل بصورة كلية مطابقة للكثيرين وقد عرفت معنى مطابقتها فالانسان الكلي حينئذ هو
المعقول في الذهن لا الموجود في الاعيان نعم يمكن ان يقال انه كلي بمعنى انه في نفسه بحيث ان عقله الذهن كان له صورة كلية مطابقة او بمعنى انه وان لم يكن في الاعيان الا
متشخصا بتشخص زيد او عمرو او بكر مثلا لكنه مع ذلك بحيث يحتمل في نفسه ان يقارنه في الاعيان او في الاذهان تشخص واحد فيكون زيدا او تشخص عمرو فيكون عمروا فان
اريد بالكلية احدى هاتين فالكلي يكون موجودا في الاعيان واما جهة جزئيته فهو انه ربما يكون ملحوظا في الذهن بصورة جزئية غير مطابقة وايضا يكون مخلوطا بتشخص ما وانه لا بد
وان يكون في الاعيان مخلوطا بتشخص ما وان لم يكن شيء من تلك التشخصات اولى به بذاته **قلت الفصل** المعنى الجنسي كالجسم والحيوان فتارة انه جنس للانسان
مثلا واخرى انه مادة له وجزء منه والجنس محمول على النوع متحد به والجزء والمادة لا يحملان على المركب بل يتقدمان عليه فالجنسية انما باعتبار والجزئية باعتبار آخر والفرق بينهما انك اذا
اخذت الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق وتممت المعنى بهذا القدر كان الجسم بهذا اللحظ محصلا في ذاته وان جاز ان يقترن معه معان اخر كالنمو والحس يكون كل منها خارجا
عنه غير مندرج فيه والا محصلا له ويكون نسبة الجسم اليه نسبة المادة الى الصورة والى المجموع نسبتها الى المركب فلا يحمل على شيء من تلك ولا على المركب من الجسمية وشيء منها فان
كان التمام والانحياز في الوجود العيني مع عزل النظر عن لحاظ العقل كان المعنيان الجنسي والفصلي مادة وصورة خارجيين وان كان في لحاظ العقل كانا مادة وصورة عقليتين في البسائط
الخارجية لا مادة وصورة لها الا العقليتين واذا اخذ جوهرا كذلك من غير ان تم المعنى بهذا القدر بل نما يلاحظ وجود هذا المعنى حتى انه كان هناك الف معنى تحد في الوجود ويكون
المجموع جوهرا كذلك كان جسما كان الجسم حينئذ مبهما في ذاته وجاز ان يتعين هناك معان خرلا على ان تعين منضمة اليه من خارج بل مخلوطا به حتى اذا لاحظت الى شيء منها فانما لاحظت
على انه تعين شيئا ما فكان الجسم مبهما القياس اليه سابقا ان يكون اياه وكان حينئذ تلك المعاني كالنامي والحساس محصلة لابهامه ويكون نسبة الجسم اما الى اي منها نسبة الجسم
الى الفصل واما الى المركب من الجسمية ومن اي منها فنسبته الى النوع واما اذا اخذت الجسم محصلا بالفصل فصل كالنامي متحدا معه كان نوعا وقس على ذلك حال المعنى الجنسي
وغيره بالقياس الى العرضيات الا ان المعنى الجنسي حيثما هو جنس متعين بالنسبة الى الفصول كالمجهول لا يدرى انه على اي معنى وكم معنى يشتمل حتى يتقرر بالفعل بخلاف النوع
بالنسبة الى العرضيات فانما يطلب فيه تحصل الاشارة دون المعنى ثم يمكن اعطاء القانون الفارق بين الفصول والاعراض وان لم يتيسر لنا في كل ما يعرض علينا من المعاني
درايته انه على ما اعطى القانون اشترط في الفصول ام لا فالفصل يجب ان يقسم الجنس قسمة لازمة بحيث ما دخل في احد القسمين لا يجوز ان يخرج عنه ويدخل في الآخر فيكون كالناطق
لا كالمتحرك ثم المقسم قسمة لازمة اما ان يكون بعد الطبيعة المقسمة بما هو او لا فعلى الاول الا يكون لخارج والاخص فان كان لذاتي اعم لا يكون المقسم فصلا مقسما لذلك كالذكورة والانوثة
قسما الانسان لكونه حيوانا فان المخصص الحيوانية لحوق احدهما بالصورة دون الاخرى بل المقسم النوع بهما كالجنس لم يدخلا في تنويع العام فضلا عن الخاص الا فان كان من جهة
خصوص المادة لكن بحيث لا يمنع من الانقسام الى اخر اولى من جهة الصورة بحيث لا يتداخل الاقسام لم يكن فصلا كالذكورة والانوثة قسما الحيوان لما عرضت للمادة حرارة او برودة استعدت
بها للذكورة والانوثة ولم يمنعه هذا الانقسام من قسمة اخرى من جهة الصورة بل كان من الذكر والانثى انسانا وفرسا لم يكونا فصلين وان لم يكن كذلك بل كان من جهة الصورة
كالحساس قسم الجسم ذي النفس او المادة لكن بحيث يمنع من الانقسام الآخر كالمتغذي قسم الجسم من جهة المادة مخصصة لصورة النفس الغاذية يكون فصلا وعلى الثاني لا يكون
فصلا اوليا لتلك الطبيعة بل انما يخصصا المعنى سابق عليه بلا واسطة بحيث يمنع قسمة اخرى اولية يتداخل اقسامها مع اقسام هذه وكذلك كان ذلك بالنسبة الى
سابقه حتى ينتهي الامر الى تلك الطبيعة كان هناك كثرة وترتب في الفصول ويكون الاخير فصلا للطبيعة بعد فصل او اكثر كالناطق انما تخصص الجوهر بعد كونه بالنفس
شاعرة وذلك بعد كونه جسمانيا والا بل لم يكن مخصصا او كان مخصصا الا على الشريطة لم يكن ما يخرج عن ذلك ولم يتلوه فصلا اصلا كالملتحي انما تخصص الجوهر
بعد كونه رجلا وذلك بعد كونه ذكرا وذلك بعده كونه حيوانا واتقان ذلك يغني عن قانون آخر للتمييز بين الانواع والاجناس فما يقبل الانقسام بالفصول جنس وما
لا يقبل الانقسام به بل بالعوارض فقط نوع **اقول** المعنى الجنسي كالجسم والحيوان مثلا يقال تارة انه جنس للانسان مثلا واخرى انه جزء منه ومادة له ولا شك ان
الجنس مقول على ما هو جنس له اعني النوع محمول عليه والجزء لا يحمل على ما هو جزء له اعني الكل المركب منه ومن جزء آخر لتقدمه عليه وكذا المادة لا تحمل على ما هو مادة بالنسبة اليه اعم
مما هي مادة داخلة فيه اعني المركب منها ومن الصورة ومما هي مادة خارجة عنه اعني الصورة لانها جزء من الاول حاملة للثاني فالجنسية تعاند الجزئية والمادية فلا تجتمعان باعتبار
واحد بل جنسيته لما يقال له انه جنس له باعتبار وجزئية له باعتبار آخر على انه ربما يقال ان ذلك المعنى وذلك اذا اخذ متحصلا بالفعل انه عين النوع البتة كما ان الجسم النامي
الحساس عين الحيوان والفرق بين الاعتبارين بل الاعتبارات ان المعنى الجنسي يؤخذ تارة بشرط لا شيء واخرى لا بشرط شيء وثالثة بشرط شيء فان اخذ بشرط لا شيء
وذلك بان يؤخذ الجسم مثلا جوهرا ذا طول وعرض وعمق وبشرط تمام المعنى بهذا القدر والخيارة عما وراه كان ذلك المعنى كالجسم بهذا اللحظ محصلا في ذاته وان
جاز ان يقترن معه معان اخر كالنمو والحس يكون خارجا عنه غير مندرج فيه لا محصلا له ويكون نسبة الجسم اليه نسبة المادة الى الصورة فيكون علة قابلية بمعنى
الخارج عن الشيء الحامل له ويكون نسبة الجسم الى المجموع المركب من الجسمية ومن شيء من تلك المعاني كالها اي بعضها نسبة المادة الى المركب فيكون علة قابلية ايضا
لكن بمعنى الداخل في الشيء الحامل للجزء الآخر منه فلا يحمل الجسم حينئذ على شيء من تلك المعاني المقترنة معه لكونه حاملا لها ولا على المركب من الجسمية ومن تلك المعاني
كلا او بعضا لكونه جزءا منه وحينئذ ان كان التمام والانحياز المشروطان في الاخذ على هذه الجهة انما هو بحسب الوجود العيني مع عزل النظر عن لحاظ العقل كان المعنيان

اي المعنى الجنسي وما يقترن معه من المعنى الفصلي مادة وصورة خارجيتين والكائن في ذلك انما هو بحسب لحاظ العقل كان العينيان مادة وصورة عقليتين والمركبات الخارجية يكون لها المادة
والصورة بكلا الوجهين واما البسائط فلا مادة وصورة لها الا العقليتان واذا اخذ لا بشرط شيء وذلك بان يؤخذ الجسم مثلا جوهرا ذا طول وعرض وعمق ولا يزاد على
ذلك من اشتراط تمام المعنى بهذا القدر واشتراط عدم جواز ان يكون هناك معنى آخر مخالطا بهذا المعنى بل يكون المجموع جسما واشتراط عدم تمامه حتى لو لم يكن هناك معنى آخر لم يكن
هناك جسم بل يوخذ ذلك المعنى مرسلا حتى ان وجد من غير ان يكون هناك معنى آخر معه في الوجود والاعتبار كان جسما وان وجد مخلوطا اشتراطا اتحاديا بمعان اخر لو لات
معنى كان المجموع ايضا جسما فالجسم حينئذ مبهم في ذاته وجاز ان يكون معان اخر على سبيل ان يكون مقترنة اليه من خارج بل على ان تكون مخلوطة معه متحدة حتى اذا لاحظت
الى شيء منها فانما لاحظت على انك تعلق شيئا مما قد كان الجسم مبهما بالنسبة اليه جائزا ان يكون اياه وكان حينئذ تلك المعاني كالنامي والحساس محصلة لابهامه ولا يكون الجسم
متحدا معها لا متغايرا عنه ويكون نسبة الجسم الى اي منها نسبة الجنس الى الفصل ويكون نسبة الجسم الى المركب من معنى الجسمية ومن اي من تلك المعاني نسبة الجنس الى
النوع فيحمل الجسم على كل من تلك المعاني وكذا تلك عليه ويحمل الجسم ايضا على المركب واذا اخذ بشرط شيء وذلك بان يوخذ الجسم مخلوطا بالفعل بالنامي والحساس
او الحيوان مخلوطا بالناطق لا على ان يكون الجسم او الحيوان تاما بعناه والنامي والحساس او الناطق متضافا اليه من خارج بل على ان يكون محصلا بذلك وذلك
محصل له غير متغاير عنه فيكون حينئذ كل منهما عين الآخر وعين المجموع بالفعل كما كان كذلك بالقوة اذا اخذ لا بشرط شيء واذا تصورت ما صورناه في المعنى الجنسي من اخذه
بالاعتبارات الثلثة بالقياس الى المعنى الفصلي وما وجد اليه من اخذ المعنى الفصلي كذلك بالقياس الى الجنس عرفت حال كل منهما بالنسبة الى الآخر في الحمل والتباين
وكذا حالها بالنسبة الى النوع فاعلم ان الطبيعة الجنسية وكذا النوعية توخذ بالاعتبارات الثلثة بالقياس الى العوارض وكذا العوارض بالقياس اليها وقس حال الطبيعة
الجنسية والنوعية بكل اعتبار في الحمل والمباينة بالنسبة الى تلك العوارض على حال الجنسية بالنسبة الى المعاني الفصلية وبالعكس وقس حال الجنسية والنوعية بالنسبة الى الاقسام
والاصناف والاشخاص الحاصلة بانضياف العوارض على حال الجنسية الحاصلة من انضياف الطبائع الفصلية فالحيوان اذا اخذ بشرط عدم الخلط مع الابيض بل
محصلا تام المعنى بنفسه حتى اذا انضاف اليه الابيض يكون شيئا زائدا عليه كان مغايرا للابيض وكذا للحيوان الابيض فانه يكون حينئذ كانه جزء منه وكذا الابيض
يكون مغايرا للحيوان وللحيوان الابيض واذا اخذ مطلقا لا بشرط الخلط مع الابيض او عدم الخلط به بل بحيث يكون في قوته ان ينضاف اليه الابيض فيحمله ويكون كانه
متضمنا له كان متحدا مع الحيوان الابيض وكذا الابيض مع الحيوان ومع الحيوان الابيض واذا اخذ الحيوان بشرط الخلط مع الابيض يكون عين الحيوان الابيض
بالفعل كما كان كذلك بالقوة اذا اخذ لا بشرط وكذا الانسان اذا اخذ بشرط بالقياس الى الكاتب بحمد فالاخذ بالاعتبارات الثلثة يعم الكليات الخمسة المشهورة ومنها
انه يجب ان يتنبه له وهو ان هذه الاعتبارات انما تتاتى في الطبائع المحمولة بالقياس الى ما ينضاف اليها كالجسم والحساس دون الامور المتباينة بحسب المعنى والوجود
كالبدن والنفس مع ان الجسم مثلا محمول على البدن وكذا الحساس على النفس فيكون لا محالة عينها وذلك لان الطبيعة المحمولة لما كانت مبهمة مرسلة لا بشرط شيء لم يمتنع
ذاتها من ان يحمل هناك شرطا او شروطا او لم يدخل فيكون لا محالة متحققا بشرط شيء ولا بشرط شيء فيجوز فيها لحاظ الاعتبارات باسرها والكائنة بسبب
في نفسه متحصلا بعينه بخلاف الجزء فانه في حد جوهره بشرط لا شيء فليس يسوغ بالنظر الى ذاته ان يكون هناك شرط فاذن هذه الاعتبارات متغايرة
في نفسها متباينة بحسب المعنى بالاعتبار لا بشرط لامنع من ان يحمل بالتوطئة على ما هو معروض كالجسم بمعنى الجنس على معروض الاعتبارين الآخرين اعني
بشرط لا شيء كالبدن وهو الجسم بمعنى المادة وبشرط شيء كالحيوان المجتمع من البدن والنفس وهو الجسم المخلوط واما معروض الاعتبارين الآخرين فلا يحمل احدهما على
الآخر فلا البدن يقال على الحيوان ولا الحيوان على البدن فقط وكذا الحساس يقال على النفس وعلى مجموع الحيوان ولا يقال احدهما على الآخر وقس على
ذلك العرضي والمعروض فالاعتبارات الثلث انما تاتي في العرضي المحمول كالابيض بالنسبة الى الذوات المعروضة للبياض لا في العرض كالبياض بالنسبة
الى تلك الذوات واذ تلخص ذلك ان الاخذ بالاعتبارات الثلثة لا يختص بالطبيعة الجنسية وانه يجري في الطبيعة النوعية ايضا وان ذلك انما يتاتى
في الطبائع المبهمة دون الامور المحصلة وان المبهم لا يمكن ان يوجد على ابهامه فلعلك تتشكك في صحة توهم ان الطبيعة الجنسية مبهمة تحتاج الى ما يحصلها واما
الطبيعة النوعية فمحصلة في ذاتها غير مفتقرة الى التحصيل فيزاح ذلك بان الطبيعة الجنسية في ذاتها من الجهة التي تكون بها جنسا تكون كالهيولى بعد لا يدري
على اي معنى كم من معنى يشتمل و يطلب النفس تحصيل ذلك لانه لم يتقرر بعد بالفعل شيء محصل ولذلك اذا خطر باللون مثلا بالبال لم يحصل بعد معنى متقرر
مخصوص تقنع به النفس بل تطلب تحصيل اللون اي لون هو واما الطبيعة النوعية فانما يطلب فيها تحصيل الاشارة وان المعنى في الطبيعة الجنسية والكلية التي
لو طابقت عينا الاشارة فقد تحصلت وتجب لكن النفس تطلب فيها قبل ذلك تحصيل معناه ولا يجوز كون اللون مشارا اليه حتى اذا اشير اليه كان الاعداد
اليه معان اخر بعد اللونية مثل الاشارة ولا يمكنه ان يحصل اللون وهو لون ابيض بلا زيادة شيء مشارا اليه لونه في هذه المادة ليس ذلك الشيء الا
لونا مطلقا محصلا هو حقيقة من حيث هو هو ان يتوهم هو بعينه باقيا معه الا هو وبعد ابعد منه لكنه يكون في تحصيصات الطبيعة النوعية حتى ان البعض
منها ان من المعاني يجب ان يخلط في الجنس حتى يحصل طبيعة نوعية فيكون ذلك المعنى فصلا وبعد ما الايثار في تحصيل النوع فيكون عرضيا وان اي صنفية

تمت بمعناها لا ينتظر فيها تحصيل المعنى بل انما يطلب تخصيصها بالاشارة فتكون نوعية واما ما ينتظر فيها بعد ما يحصلها من حيث المعنى فيكون طبيعة جنسية فههنا مقامان تمييز الفصول
عن العرضيات وتمييز الانواع عن الاجناس فالاول ان نقول انا اذا نبحث في ذلك معرفة القانون الكلي المجمل وانه كيف ينبغي ان يكون الفصل في نفس الامر مطلقا بالقياس
الى الجنس حتى يمتاز عن العرضيات وكذا كيف ينبغي ان يكون الطبيعة النوعية في نفس الامر مطلقا حتى يمتاز عن الاجناس واما اذا اجتنبنا الى التفصيل ونظرنا الى معنى من المعاني
المعقولة الواقعة في تخصيص الجنس انه هل هذا المعنى بالقياس الى الجنس على تلك الخاصية فيكون فصلا ام لا فيكون عرضيا فربما جهلناه في كثير من الاشياء وربما علمناه في
بعضها واذا نظرنا الى طبيعة هل هي جنسية ام نوعية فقد لا يتيسر لنا الحكم الثابت في ذلك وذلك لان القانون الكلي وان اشتمل على احكام الجزئيات بالقوة الا انها انما
تستنبط منه بجعله كبرى لصغريات موضوعاتها واحد واحد من تلك الجزئيات والمحمول فيها ما هو عنوان الموضوع في القانون فاذا كان حمل ذلك على الجزئيات التي تحتها
لا يلتبس الامر فيها كما هو الغالب في القوانين الصناعية كانت تلك الصغريات سهلة الحصول فلم يكن بعد تعرف القانون صعوبة في معرفة الاحكام التفصيلية كما انه
بعد معرفتنا ان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية لا يشكل علينا معرفة عكس قضية قضية من الموجبات الكلية لان كونها موجبات كلية جلي واما اذا كان حمل عنوان موضوع
القانون على جزئياته مما يلتبس الامر فيه لم يكن الصغريات سهلة وربما لم يتيسر الحكم التفصيلي وبعد ذلك فنقول في المقام الاول ان اول ما يجب في المعنى المخصص لطبيعة حتى
يمكن ان يكون فصلا مقسما لها ان يكون قاسما لها قسمة لازمة بمعنى ان ما يدخل من افراد المقسم تحت احد القسمين لا يجوز ان يخرج منه ويدخل في القسم الآخر مع بقائه بعينه في حد ذاته
بل يكون المعنى القاسم لا يفارق قسط الخاص من المقسم اعني الحصة التي قارنها منه فلا تقع المتحرك وغير المتحرك قسمين في التقسيم الذاتي اي الذي اريد به تحصيل قسمين متباينين بالمعنى
وحل ... ويكون ما انضاف الى المقسم حتى يحصل القسم الوجودي منها ذاتيا وذلك لان هذه القسمة غير لازمة لان ما دخل من المقسم تحت المتحرك جاز ان يصير هو غير متحرك
بعينه وبالعكس ثم اذا انقسمت الطبيعة قسمة لازمة فاستعداد ما للانقسام بتلك القسمة ولحوق المعنى المخصص لا سيما المحصل للوجودي من القسمين اما ان يكون استعدادا ما غير متوقف
على لحوق معنى خارج عن تلك الطبيعة بها واحدا او كثيرا او لا يكون كذلك وعلى الاول لا يكون استعداد لذلك المعنى المخصص البتة ولا يكون استعداد بالمعنى خارج عنه البتة فيمتنع
ان كان استعداد ما لذلك لذاتي اعم لم يكن المخصص فصلا مقسما لتلك الطبيعة البتة كالانسان اذا انقسم الى ذكر وانثى فاستعداده لذلك انما هو لكونه حيوانا فلا يكون هذه قسمة
ذاتية ولا المعنى المخصص من الذكورة والانوثة فصلا مقسما للانسان بل للحيوان ايضا فانه اذا لحق او لا لمعنى الاعم ولم يختص بالجوهر بصورة دون اخرى حتى كان المتنوع منه يجوز
ان يقسم به كما انقسم الجنس لم يكن له مدخل في تنويع العام فصلا عن ان يكون له مدخل في تنويع الخاص والا فان كان استعداد ما لذلك من جهة مادتها الخاصة بحيث لا
يمنع المادة من انقسام آخر اولى من جهة الصورة بحيث يجوز ان يتداخل اقسام القسمين من الجانبين لم يكن المخصص فصلا وذلك كالحيوان ينقسم الى ذكر وانثى لمادته حيث عرضت
لها انفعال من سخن فقبل مزاجا حارا استعد به للذكورة او من برد فقبل مزاجا باردا استعد به للانوثة وليس يمتنع بهذا الانقسام من قبول قسمة اخرى من حيث الصورة
كان يكون انسانا وفرسا حتى ان كلا من الذكر والانثى يجوز ان يكون انسانا وفرسا مثلا فلا محالة كل من الانسان والفرس مثلا ايضا يجوز ان يكون ذكرا وانثى
فيكون الحيوان يتنوع فيصير انسانا وفرسا من غير ان يكون في ذلك مدخل لكونه ذكرا وانثى وان لم يكن كذلك كان فصلا سواء كان استعداد ما لذلك لصورته كانقسام الجسم
ذي النفس فان النفس هي التي تكون ... حساسة بالذات او تكون لمادتها لكن بحيث تمنع من انقسام اعلى من جهة الصورة تتداخل اقسامه مع اقسام هذه
القسمة وذلك كانقسام الجسم الى المغتذي وغيره فانه وان كان من جهة المادة لكنه يخصص الجنس ببعض الانواع الحاصلة بالانقسام من جهة الصورة فانه اذا صار ...
لم يقبل من الصورة الا النفسانية حساسة وغير حساسة فيكون حيوانا او نباتا البتة وليس يجوز ان يكون الجسم المغتذي ذا النفس غاذيا او غير ذي النفس كذلك ولا
ان يكون الجسم ذو النفس مغتذيا وغير مغتذ وينبغي ان يتذكر لاتقان ذلك حال المادة فانها اذا كانت تتحرك الى قبول صورة ليحدث نوع يعرض لها مصادمات
الامور الطبيعية عوارض من الامزجة وغيرها فربما كانت الانفعالات العارضة صارفة لها عن الغاية المقصودة فقد توقفها على الصورة الحاصلة اما الصورة الاولى
كما اذا تحرك الطين الى التحجر فعرضه مانع ابقاه على الطينية او على بعض الصور الواقعة في الطريق كصورة السجيل مثلا في الحركة من الطينية الى الحجرية وقد توصلها الى صورة
اخرى كما اذا تحرك العصير الى الخمر فعرض له عارض فتخلل وربما لم يصرف وح ربما كانت موقعة لاختلافات في نفس المعنى المتحرك اليه اذا كانت تقبل الاختلاف
كما اذا تحركت المادة بالبعض الى الحيوانية وعرض لها انفعالات موقعة لاختلافات في نفس تحصيل الطبيعة الحيوانية ... بعضها ... بعضها ...
ربما كانت موقعة لاختلافات لا في نفس الغاية المقصودة بل في امور مناسبة للغاية او خارجة عنها جدا انما يعرض المادة من ... معه المادة ...
الى الغاية يكون لا محالة خارجا من هذا القبيل الذكورة والانوثة فانهما في كيفية حال الآلات التناسل ... الحيوة ...
... لعينه وان كان مناسبا للغاية فما كان من الانفعالات واللوازم بهذه الصفة لا يكون فصولا وعلى الثاني لا يكون المعنى المخصص فصلا ...
الطبيعة البتة بل ان كان مخصصا لمعنى سابق عليه بلا واسطة بحيث يمنع انقسامه قسمة اولية اخرى تتداخل اقسامها مع اقسام هذه القسمة وكذلك ذلك ...
السابق بالنسبة الى سابقه بلا واسطة سواء كان هذا السابق تلك الطبيعة بعينها او معنى آخر حينئذ يكون الامر كذا الى ان ينتهي الى تلك الطبيعة كان
هناك فصلان او فصول مترتبة ويكون الآخر فصلا بعد فصل او فصول للطبيعة الاعلى ...

كونه ذا نفس بعد كونه جسمانيا وان لم يكن كذلك بل يكون المعنى اللاحق في بعض المراتب غير مخصص او يكون مخصصا الا على الشريطة لم يكن ولا خرج عن ذلك وكذا ما نكون
فصلا البتة ولو بواسطة كالجوهر انما يكون قابلا للميل المستقيم او المستدير بعد كونه قابلا للميل وكونه قابلا للميل انما هو بعد كونه جسما طبيعيا فان الجوهر اذا كان جسما
طبيعيا لزمه ان يكون قابل الميل فكونه من لوازم الجسم الطبيعي فقابل الميل غير مخصص لسابقه بلا واسطة اعني الجسم الطبيعي بل مساو له فلا يكون فصلا له ولا للجوهر ولا يكون
ما بعده اعني قابل الميل المستقيم او المستدير ايضا فصلا للشيء منهما وكالجوهر انما يكون ملتجيا وكوسجيا بعد كونه رجلا انما يكون رجلا بعد كونه ذكرا وانما يكون ذكرا
بعد كونه حيوانا بانضمام الفصل المقوم للحيوان من الحساس المتحرك بالارادة اليه وكونه حيوانا انما هو بعد كونه ذا نفس وكونه ذا نفس بعد كونه جسما بانضمام الفصل
المقوم للجسم اليه فالذكر ونحوه كان مخصصا لما قبله من الحيوان لكن لا على الشريطة فلا يكون هو وما بعده من الرجل ثم الملتجي او الكوسج فصولا واما الحيواة وما قبل ذلك
فمعان ذاتية وبعدها فعرضية ذلك لم يبق لنا حاجة الى التجشم كلفة في المقام الثاني اعني اعطاء القانون لتمييز الانواع من الاجناس فان الطبائع التي تلتبس
الامر في كونها جنسا او نوعا ما كان منها بحيث يقبل الانقسام الى الفصول فهو جنس وما لا يكون كذلك بل انما يكون انقسامه بالعوارض فهو نوع **قلت** وهذه المعاني
اللاحقة اذا لم تكن فصولا تكون عوارض لازمة وغير لازمة واللازمة اما من جهة الصورة او المادة او من جهة اعراض لازمة كذلك فما كانت لازمة للطبيعة نفسها
من اي جهة كانت لما فوقها تكون لازمة لما تحتها والتي يلزم ما تحتها لا يجب ان يلزمها ثم العوارض وان كانت خارجة عن طبيعة الجنس والنوع فلا يجب خروجها
عن الشخص المشار اليه وكما ان الجنس لكونه ماخوذا لا بشرط يحمل على النوع وان كان فيه زيادة معنى الفصل كذلك يقال هو والنوع على الشخص وان كان فيه زيادة
العوارض فزيادة العوارض على الطبيعة الجنسية والنوعية انما هي بمعنى ان الطبيعة في ان تكون لها تلك الطبيعة غير مفتقرة الى تلك وان النفس لا تحتاج
اليها في تحصيل معنى متقرر بالفعل يجوز ان يكون اي مشار اليه فهي زائدة على تحصيل المعنى وان لم يزد على تحصيل الاشارة والفصول بالنسبة الى الجنس
يشاركها في الاول … الثاني ثم من العوارض ما هو بحيث لو توهم مرفوعا عن المشار اليه لم يبق موجودا بل قد فسد نحو مغائرته اللازمة ومنها ما ليس
كذلك وكانت قد تجعله ان الانواع الواقعة تحت جنس حقيقية كانت او اضافية لمتيازة بعضها عن بعض بالفصول والاصناف والاشخاص الواقعة
تحت نوع انما تمتاز بالعوارض واما النوع فلا يمتاز عن الجنس والفصل اللهم الا في بعض الاعتبار بدخول الفصل فيه دون الجنس او دخول الجنس فيه دون الفصل والجنس
والفصل ايضا لا يمتاز الا في بعض الاعتبار ويكون امتيازهما حينئذ بنفس معناهما والفصل من الاعراض الخاصة للجنس كالجنس من الاعراض العامة وكذا الجنس
الاعلى وبسائط الفصول انما تمتاز عن سائر الاشياء بتمام المعنى فلا يجب ان يكون لكل فصل فصل **اقول** لما عرفت ان اي المعاني اللاحقة بالجنس تكون فصولا
واي ما لا تكون فاعلم ان ما لا تكون فصولا تكون عوارض لا محالة والعوارض اما لازمة لمعروضاتها او غير لازمة واللازمة اما لازمة بلا واسطة عارض آخر فتكون لازمة
من جهة الصورة او المادة واما بواسطة عارض آخر وتلك الواسطة ايضا اما لازمة لا بواسطة عارض بل من جهة الصورة او المادة او بواسطة عارض الى ان ينتهي
الامر الى عارض لا بواسطة واللازم للطبيعة من اي جهة كان قد يكون لازما لها نفسها اي لاجل صورتها الخاصة بها او مادتها كذلك او عرض خاص بها وقد يكون
بواسطة امر اعم منها اما المادة او بصورته او عارضه واللازم للاعم يكون لازما لما تحته من الانواع والاصناف والافراد من غير عكس فان اللازم للاخص لا يجب
ان يكون لازما للاعم فقد يلزمه اذا كان … لما تحته لا بواسطة او بواسطة ما يساويه او ما يعمه ثم العوارض وان كانت خارجة عن طبيعة الجنس والنوع لكن
لا يجب خروجها عن الاشخاص فان الطبيعة النوعية اذا وجدت وتشخصت فاذا وجدت في مادة معينة مع لواحق مادية وعوارض لازمة او غير لازمة فالمجموع المحصل
المشار اليه يكون شخصا للطبيعة وبالجملة ان مجموع الانسانية مع البياض وطول القامة وبنوة عمرو مثلا الى غير ذلك يكون شخصا مشارا اليه انسانيا
بلى ان يقال هو … الانسان الابيض الطويل القامة ابن عمرو وكذا سائر العوارض دون الاعراض فان وضع الاعراض في مثل ذلك بدل العوارض
في عبارات … بها العوارض فان اختلج في بالك انه اذا كانت العوارض داخلة في الشخص ينبغي ان لا يصح حمل الجنس والنوع عليه لانهما يكونان جزء منه
فتذكر ما اسلفنا في حمل الجنس على النوع من ان المحمول على النوع هو طبيعة الجنس لا بشرط شيء والفصل المقوم للنوع وان لم يكن متضمنا في الجنس بالفعل لكنه
فيه بالقوة ولا يكون منضافا اليه من خارج حتى يكون الجنس جزءا من المجموع غير محمول عليه فقس على ذلك حمل الجنس والنوع على الشخص فالجسم مثلا انما نعني به اذا
اخذناه جنسا لا بشرط ماهية اذا وجدت كانت لا في موضوع كان فيها طول وعرض وعمق ولسنا نشترط حصر المعنى بذلك بل ما كان فيه ذلك فهو جسم
وان كان فيه مع ذلك الف معنى آخر فيكون المجموع جسما فتكون تلك المعاني منضمة في الجسم لا زائدة عليه منضافة اليه من خارج فالشخص المشتمل على الجسمية و
الفصل اي والعوارض يكون ايضا جسما الا ان يكون جزء منه جسما فان قلت هذا خرق الاجماع الحكماء على ان للشخص عوارض وخواص خارجة عن طبيعة الجنس
فالجواب ان مرادهم خروجها عن طبيعة … وزيادتها عليها انما … خارجة عن الجنس بمفهوم الجنس غير داخلة فيه بالفعل حتى ان طبيعة الجنس لا تحتاج في
ان تكون … الى تقوم معناها الى تلك العوارض لذلك ربما توجد بدونها وان الذهن لا يحتاج اليها في تحصيل معنى متقرر بالفعل
يجوز ان يكون تلك المعاني الوحدانية مشار اليه كان باقيا فان الذهن اذا ادرك معنى الجنس كالجوهر مثلا وحصله بالفصول حتى ينتهي الى الفصل الاخير كان ما …

يحصل لها ماهية نوعية تامة اعني يجوز ان يتقرر بالفعل فيتبعها العوارض ولا يحتاج في ذلك ان يدرك العوارض ايضا فان حملت كلامهم على المعنى كما هو الظاهر
من كلام الشيخ في الشفاء فالفصول ايضا تشارك العوارض في هذا الحكم وان حملته على المعنى الثاني كان الحكم مختصا بالعوارض ثم اعلم ان العوارض سيما لو توهم
مرفوعا عن الشخص المشار اليه لم يبق ذلك الشخص مع وجوده بل فسد بنحو مغايرة اللازمة له مع سائر الاشخاص وذلك اما لكون تلك العوارض من اسباب التشخص كالانفصال
الطارئ على المادة العنصرية لكون القطرة فردا بالفعل من الماء واما لكونها بخصوصها من لوازم ذلك الشخص من حيث هو شخص وان لم يكن من اسباب تشخصه
كلوازم المزاج الشخصي لزيد ولعلك قد حصل لك مما وعيت ان الانواع الواقعة تحت جنس سواء كانت تلك الانواع حقيقية كالانسان والفرس تحت الحيوان
او اضافية محضة كالحيوان والنبات تحت الجسم المغتذي يمتاز بعضها عن بعض بفصول مقومة لها مقسمة لجنسها ولا يمتنع ان تكون مع ذلك ممتازة
بالعوارض ايضا بل يكون كذلك البتة لكن الامتياز بالفصول ذاتي وهذا عرضي وان الاصناف والاشخاص الواقعة تحت نوع لا امتياز الا بالعوارض لمشاركتها
في تمام الحقيقة واما النوع فلا امتياز عن الجنس والفصل بل هو عينهما في الخارج وفي الذهن ايضا الا في بعض اللحاظ اعني لحظ التحصل والابهام والخلط والعراء فان النوع
ممتاز من جهة عن الجنس وذلك بدخول الفصل فيه بالفعل لا في الجنس وعن الفصل ايضا بدخول الجنس فيه لا في الفصل والجنس والفصل ايضا لا امتياز ان في الخارج ولا
في الذهن الا في اللحظ التعريتي واخذ كل منهما بشرط لا ويكون امتيازهما حينئذ بنفس عينيهما لا بجزء من المعنى مع الشركة في جزء منه ولا بخارج مع الشركة
في تمام المعنى وذلك لعدم اشتراكهما في شيء مما يتجوهر به الماهية فان قلت اليس مثلا فصول الجواهر جواهر فيكون الجوهر مشتركا بينهما فيكون الامتياز بجزء
آخر وهكذا حتى يتسلسل قلنا فصول الجواهر وان كانت جواهر لكن قول الجوهر عليها عرضي بخلاف قوله على نفسه وعلى الاجناس الواقعة تحته لا يقال فاذن
لا يكون الجوهر جنسا لما تحته لانا نقول انما نريد بكونه جنسا لما تحته انه كذلك بالنسبة الى الاجناس والانواع المندرجة فيه لا مطلقا بل هو من الاعراض العامة للفصول
وكذا كل جنس للفصل المقسم له والفصل من الاعراض الخاصة له وكذا امتياز الجنس الاعلى وبسائط الفصول على سائر الاشياء بتمام المعنى فلا يلزم التسلسل لا في
الاجناس ولا في الفصول **قلت** لعلك بعد ما استيقنت ان الجعل البسيط لا ارتياب في ان المجعول في سنخ تقرر ذاته متعلق بالجاعل وستتبع ذلك تعلقه به في
البقاء اذ لا يتعلق الا الفقير فلا غني الا هو واذ من البين ان الوجوب بالذات في اي جانب كان من التقرر والوجود او البطلان والعدم يوجب الغنى
فيه عن الموجب فسلب الوجوب بالذات عن الجانبين وهو الامكان الذاتي هو الموجب للفقر فيهما اليه فيتعلق به الواقع من الجانبين من جهته وجوبه عنه فالحاجة
دائمة لدوام الامكان وتعلق الواقع من الجانبين بموجبه على حسب وجوب يستتبع للوقوع في الدوام والتخصيص بشطر من الزمان والابتداء والبقاء سيان
في ذلك واستعن في ذلك بلحاظ حال الشمس والضوء الواقع بحذائها على الارض فانه مرتبط بها في تقرره ووجوده فليس ان فرض دوامه بدوام ما يحاذيها
كان ذلك مغنيا له عنها ومنافيا التعلقه بها وليس اذ حدث يستغني في البقاء عنها وقس على ذلك حال البطلان في العدم بيد ان الحاجة في التقرر والوجود
يكون بالضرورة الى موجب متقرر موجود والتحقيق يوجب كونه واجبا بالذات اذ الجاعل انما يسد باب الغنى وضم الفاقة الى الفاقة لا يغني شيئا واما البطلان والعدم
فيكفي بالضرورة في وجوبهما انتفاء الموجب للتقرر والوجود فلو استند ابدا الى موجب اذا اجتمع موجبان مستقلان وما استخف ظن العامة ومن يتلو تلوهم
ان المتعلق من المفعول بفاعله انما هو حدوثه والمحوج له اليه هو الحدوث فالقديم لا سبب له البتة والحادث يستغني عنه في البقاء وان احتاج في الابتداء
فيحكم بل هذا حالة بين العدم والوجود هي الخروج من ذلك الى هذا فليس الحدوث الا الوجود بعد العدم اما مطلقا او في اول آن العدم وان احتاج
الى موجب فهو بعدم فاعل الوجود لا هو فاعله وكون هذا الوجود متصفا بالبعدية عن العدم ليس عن فاعل بل هذا كذلك في نفسه وكذلك كونه في اول
آن فلم يبق من الحدوث معنى يصلح للتعلق بالفاعل سوى الوجود وتعلقه فرع تعلق الذات اذ لو استبدت في انفسها لاستبدت في وجودها الا ان يلي
من الوجود وما هو في اول آن منه وما هو بعده لا يختلف في معنى الوجود فلو اختلفت فمن جهة اخرى ثم اليس اذا وجب المعلول بعلته التامة لم يتخلف عنها
بالزمان فلو فرضت العلة التامة قديمة جاز ذلك او لا كان معلولها الواجب بها قديما فالواجب بالغير يحسب مفهومه اعم من ان يكون قديما او حادثا
والتعلق بالغير المستمل عليه بالضرورة فيكون ذلك للمفهوم الاعم اولا وبالذات وللاخص ثانيا وبالعرض والوجوب بالغير لازم الوجود ما دام واقعا فكذا التعلق
وجهة الحاجة حينئذ تكون الامكان وهو كذلك دائما على ان المسبوقية بالعدم ايضا كذلك وما اوقعهم في هذه الورطة مشاهدة بقاء البناء بعد البناء ونحو
ذلك وتخيل ان الاثر حين البقاء ان كان هو الذات المجعولة والوجود المفاض فتحصيل للحاصل وان كان امرا جديدا فالتاثير فيه لا في الذات الباقية ووجودها والاول
من الخلط اليس بعلة جاعلة مكانها فليس البناء جاعل البناء بل حركته هذه سبب لحركة اجزاء البيت وانتهاء هذه الحركة لاجتماعها والاجتماع لشكل ما والحافظ لذلك
الاجزاء على ذلك الشكل هو طبائع امنها الى اكتسابها الطبيعية مع عوقها اللبواقي عن الحركة الى احيازها الطبيعية بالوقوع في البين على ما بينها من التزاق والثاني
من اشتباه تحصيل الحاصل بتحصيل آخر فالذات والوجود المستمران انما هما بتحصيل مستمر الابتداء بازاء الابتداء والبقاء بازاء البقاء **اقول** لا ريب في ان
الاثر متعلق بالمؤثر والتعلق بالمؤثر فرع الحاجة فهو محتاج اليه البتة فجملة ما سوى الله تعالى فقير ولا غني الا هو ثم ان علة الحاجة اليه هو امكانه لذاته وجهة تعلقه به هو وجوبه به

دفع توهم تحصيل الحاصل

ضرورة ان الممكن من حيث انه ممكن لا يكون احد طرفيه اولى به الا بمرجح وقد عرفت انه لا يكفي الاولوية ما لم ينته الى حد الوجوب بالمرجح فيكون الامكان هو المحوج الى المؤثر لا جهة
وجهة التعلق هو الوجوب به وباسلوب آخر انا اذا فرضنا الامكان الذاتي عن الشيء كان هناك لا محالة اما الوجوب او الامتناع بالذات اعني وجوب احد الطرفين وذلك
بذاته يحيل الحاجة ويوجب الغنى فرفع الوجوب عن الطرفين يكون اياه لا محالة يحيل الغنى ويوجب الحاجة او نقيض العلة علة النقيض كما ان وجوب احد الطرفين هو العلة للغنى فيه
كذلك سلب وجوبهما هو الامكان هو العلة للحاجة فيهما من غير مداخلة معنى آخر اصلا لا شطرا ولا شرطا واذا كانت علة الحاجة الى الغير هي الامكان بالذات كانت جهة
التعلق به هو الوجوب به فالممكن بذاته سواء كان دائم الوجود او العدم او حادثا بعد العدم محتاج الى المؤثر الموجب لاحد الطرفين لما لا امكانه بالذات دائما والطرف
الواقع ان كان هو الوجود دائما كان التعلق فيه باعتبار وجوبه عن الموجب دائما وان كان هو العدم دائما كان التعلق فيه كذلك وان كان العدم تارة والوجود اخرى
كان التعلق فيهما بحسب وجوب كل في مدته عن موجبه الا ان الموجب للوجود ضرورة يجب ان يكون موجودا والموجب للعدم هو انتفاء الموجب للوجود ضرورة ان انتفاءه
يوجب انتفاء الوجود وهو العدم فلو وجب العدم بعده فذلك لموجب آخر لزم اجتماع مؤثرين مستقلين على اثر ومما يوضح هذه الجملة لحاظ حال الشمس والضوء
الواقع على الارض بمحاذاتها فانه متعلق بمحاذاتها لكونها شرطا للفيضان عن المبدأ الفياض على الارض ولو فرض دوام محاذاتها كان الضوء دائما ايضا ولم يكن
ودوامه موجبا لغنائه عنهما ومنافيا لتعلقه بها واذا كان حادثا فكما هو محتاج اليها ومتعلق بها ان حدوثه كذلك مدة بقائه حتى لو فرض زوال الشمس عن محاذاة
تلك الارض او حيلولة ساتر بينهما انعدم الضوء وكما ان وجوده مرتبط بمحاذاتها كذلك عدمه بعدمها واذا كان شان المعلول في الافتقار الى الشرط والتعلق
به هذا فما ظنك بحاله مع الجاعل ثم ان تحقيق النظر يوجب ان حاجة الممكن في الوجود انما هو الى موجب واجب بالذات اذ الشيء انما يكون واجبا بغيره وذلك
الغير مع حاله اذا احال الغير فاستحال عليه جميع انحاء العدم ومتى جاز عليه بعض انحاء العدم لا يكون واجبا البتة ولو فرضنا الموجب للشيء ممكنا في ذاته فانما يمتنع
بلحاظه عدمه مع بقائه ولا يمتنع عدمه مع عدمه فلا يكون ما فرضناه موجبا موجبا ولو اخذ ذلك الموجب ايضا مع علته الممكنة وهكذا الى ما لا نهاية له من غير انتهاء
الى واجب بالذات كان الامر على ما كان وكان العدم على الكل من حيث الكل جائزا قطعا فالحاجة انما تنقضي بالانضمام الى الغني وضم حاجة الى حاجة ومحتاج الى
آخر لا يجدي والتسلسل الى الموجب لغني اصلا فهذا سر يلوح بان الاثر في الوجود والعدم وهذه الجملة مما توافقت فيه المتفلسفة مع المعتزلة وان كان بين العويقين
خلاف في ان المتعلق بالذات والمحتاج فيه كذلك هو الوجود دون الذات ام المتعلق بالذات والمحتاج فيه او لا هو سنخ الذات باعتبار اصل قوامه وتقرره و
يستتبع ذلك التعلق والحاجة في الماهية والوجود واذ قد عرفت ان الجعل البسيط فلا ترتاب في ان الحق هو الثاني وكذلك في ان الامكان المحوج بالذات
هو ليسية وجوب الوجود والعدم ام ليسية وجوب التقرر والبطلان في سنخ الذات المستتبعة لليسية وجوب الوجود والعدم وفي ان جهة التعلق بالذات هو
وجوب وجود الذات مثلا بالغير او وجوب تقرره وقوامه به المستتبع لوجوب وجوده به وانما خالفت في تلك الجملة الانظار الكلامية اقتدارا بالاوهام العامية فتوهموا
ان المتعلق من المجعول بفاعله انما هو حدوثه وهم في ذلك فرقتان فمنهم من يظن ان الحدوث حالة متوسطة بين الوجود والعدم هي الخروج عن العدم الى الوجود
ومنهم من يجعله الوجود في اول آن لم يجعلوا علة الحاجة الامكان على الاستقلال بل الجمهور منهم جعلوها الحدوث استقلالا ومنهم من جعله مع الامكان شطرا او
شرطا وكانهم يعنون بالحدوث هنا كون الشيء بحيث يكون وجوده مسبوقا بالعدم فالزمهم ان الحاجة متقدمة على الحدوث فكيف يكون علة لها وبنوا على ذلك
ان القديم بالزمان لا يكون له سبب البتة وان الحادث وان احتاج الى السبب وتعلق به في الابتداء اعني به الحالة المتوسطة المسماة بالخروج عن العدم الى الوجود
او الوجود في اول آن لكنه مستغن عنه غير متعلق به في البقاء اعني الوجود الحاصل بعد الحالة المتوسطة او بعد الآن الاول ولما الزمهم من ذلك انه لو فرض عدم البارئ
تعالى لما ضر في بقاء العالم تشتتوا فمنهم من تجاسر على الالتزام ومنهم من فزع الى القول بتجدد الاجسام والاعراض وجمهورهم اكتفوا بارتكاب التجدد في الاعراض
وتوهموا ان الاجسام محتاجة في بقائها الى الاعراض المحتاجة لتجددها الى الواجب بهذه الاوهام وانما كانت تستحق الاعراض دون الاعراض لنسخها فيها وكانت
فيما تحققت من الحق كفاية عن ازاحتها لكنا لا نقتصر على ذلك فنقول اولا انه لا واسطة بين العدم والوجود بالضرورة فلا يكون الحدوث حالة متوسطة بين
الوجود بعد العدم مطلقا او في اول آن خاصة فانكان الاول فهنا عدم ووجود وكون ذلك الوجود متصفا بالمسبوقية بالعدم اما العدم فهو وان
احتاج الى موجب وتعلق به لكن في ذلك هو عدم لا فاعل الوجود كما عرفت وليس هو بالضرورة فاعل الوجود والكلام في تعلق الموجود من جهة وانما كون ذلك
العدم مسبوقا بالعدم فهو واجب الثبوت لهذا الوجود فلا يحتاج في كونه كذلك الى جاعل يجعله كذلك فلم يبق من الحدوث على هذا المعنى ما يصح للتعلق بالجاعل
سوى الوجود وانكان الثاني فههنا مع امر كون الوجود في اول آن وهذا ايضا بالمعنى لانه ينظر الى احد بها ان يكون مسبوقا بالعدم غير ازلي
وقد عرفت حاله والثاني ان يكون غير مسبوق بوجود ذلك الشيء في آن او زمان فثبوت هذا الوصف ايضا ضروري للوجود في اول آن فالمتعلق انما هو ذات
الوجود ثم حقيقة الوجود واحدة في الوجود الازلي والوجود في اول آن والوجود بعده فيبقى النظر في جهة التعلق وعلة الحاجة بل نشمل ذلك الكل او تختص
بالبعض فنقول اذا كان المعلول متعلق الوجود لعلته التامة وواجب الوجود بها ومن المعلوم انه لا يتخلف عنها بالزمان فلو فرضت العلة التامة قديمة سواء

جازم اللزوم بعض ولم يجز كان معلولها الواجب بها قديما ايضا فالواجب بالغير بحسب مفهومه اعم من ان يكون قديما او حادثا وان منع عن وجود التقسيم بانه من خارج
وتعلق بالغير يشمل قسمية فلا يكون بحوقه لاحد القسمين كالحادث اولى والالحق لقسيم الآخر كالقديم بل بحوقه او لا و بالذات للاعم اعني الواجب بالغير لتحقيقه التعلق بالغير هو التوجه
بدون الحدوث والوجوب بالغير ملازم الوجود ما دام وجودا فكذا التعلق وايضا اذا كان التعلق من جهة الوجوب ثانيا على انه لو كانت علة الحاجة هي الحدوث بمعنى المسبوقية
بالعدم كانت الحاجة والتعلق دائما ما دام الوجود لان المسبوقية بالعدم غير زائلة عنه ثم نقول المشهور مما وقعهم في هذه الورطة وجهان الاول مشاهدة بقاء البناء بعد فناء البناء
ونحو ذلك كبقاء الابن بعد انتفاء الاب وسخونة الماء بعد انتفاء النار ولو كانت علة الحاجة هي الامكان لكان الاثر محتاجا في البقاء الى المؤثر زالت هذه الآثار بزوال
تلك المؤثرات والثاني انه لو كان في البقاء تعلق تاثير من المفعول وتاثير من الفاعل فالاثر حينئذ ان كان هو الذات المجعولة او الوجود المفاض لزم تحصيل الحاصل وان كان
امرا جديدا فالتاثير فيه لا في الذات الباقية او وجودها والجواب عن الاول انه من قبيل اخذ ما ليس بعلة علة مكانها فان البناء ليس علة للبناء بل حركة يده سبب
لحركة اجزاء البيت كاللبنات والخشبات وتلك الحركة علة معدة لاجتماع تلك الاجزاء فيرجع الى ان انتهاء تلك الحركة علة للاجتماع والاجتماع علة الشكل والحافظ
لتلك الاجزاء على ذلك الشكل هو امر ملتئم من طبيعته وتسرد ذلك لان من تلك الاجزاء ما هو في مكانه الطبيعي وطبيعته حافظة لمكانه كاللبنات والقواعد الموضوعة
في الاساس وهذه الاجزاء واقعة بين سائر الاجزاء من اللبنات المنضودة والدعائم المنصوبة والسقف المرفوع وبين ما يتحرك اليها على الاستقامة من المركز فهي
عائقة لها عن الهبوط مع ما فيها من التلازم يمنع الافتراق بادنى محرك وعن الثاني انه من باب اشتباه تحصيل الحاصل بهذا التحصيل تحصيل الحاصل تحصيلا
فالباطل هو الثاني واللازم هو الاول وذلك ان هناك تحصيلا استمرارا او اثرا استمرارا هو الذات المستتبع للوجود فاذا جرى الزمان فلوحظ في التحصيل ابتداء وبقاء كان
في الاثر ايضا ابتداء وبقاء فالحاصل بابتداء التحصيل ابتداء الاثر وببقائه بقاؤه ١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا نقيض له والصلوة على رسوله الذي لا نظير له اعلم ان النقيض قد يكون في المفردات بان يعتبر معلوم في نفسه بدون اعتبار صدقه على شيء
ويضم اليه معنى كلمة النفي فيحصل معلوم آخر في غاية البعد عنه ويسمى رفع المعلوم في نفسه وليس في شيء منهما اعتبار صدق ولا يصدق على شيء اصلا فاذا حملا على
شيء واحد كان اثبات ذلك المفهوم له تحصيلا واثبات رفعه له عدولا فيتنافيان صدقا اذ لا يجوز صدقهما على ذات واحدة في زمان واحد من جهة واحدة الا
كذبا لجواز ارتفاعهما عند عدم الموضوع فان اعتبر هذان المفهومان في انفسهما سميا متناقضين كان معناه انهما متباعدان تباعدا لا يتصور ما هو ابلغ منه فيما بين
المفهومات المعتبرة بلا ملاحظة صدقهما على شيء لا انهما لا يجتمعان في ذات واحدة ولا يرتفعان عنها لجواز الارتفاع عنها عند عدمها كما مر واذا اعتبر صدقهما
على ذات واحدة كان نقيض كل منهما بهذا الاعتبار رفع صدقه فاجتمع ... فمع جواز ارتفاعهما كما عرفت مثلا الانسان اذا اعتبر صدقه كان نقيضه بهذا الاعتبار
رفع صدقه وكان مواد هما قضيتين متنافيتين احدهما موجبة محصلة والاخرى سالبة بسيطة واذا حمل رفع صدقه على ما اعتبر صدقه عليه حصلت موجبة سالبة المحمول
مساوية للسالبة البسيطة على زعم المتاخرين فهي ليست بنقيض للموجبة المحصلة لكنها مساوية لنقيضها على زعمهم هذا كله اذا اخذ الرفع بالمعنى السلبي وهو بالفارسية
نيست وقد يوخذ بالمعنى المصدري ومعناه بالفارسية نيستي كما يقال الوجود والعدم متناقضان فللوجود نقيض بمعنى الرفع المصدري وهو العدم ونقيض
لا بالمعنى المصدري فهو ليس بموجود بمعنى نيست وجود فيجوز ان يكون لمفهوم واحد نقيضان فصاعدا باعتبارات فقولهم نقيض مفهوم واحد لا يكون الا واحدا ليس
على اطلاقه ولا شك ان الوجود والعدم ليس شيء منهما محمول مواطاة على زيد مثلا مع ارتفاعهما عنه لكن احدهما محمول عليه اشتقاقا البتة فلا يجوز ارتفاعهما عنه بهذا الاعتبار
والوجود وليس الموجود بمعنى نيست وجود لا يجوز ارتفاعهما عنه فالاعتبار الاول كسائر مفهومات تناقض المفهومات التصورية واستبان منه ان التناقض
في بعض منها باعتبار الحمل مواطاة وفي بعض آخر بالحمل اشتقاقا وغفل عنه كثير من الافاضل ثم ان القضية ان كانت موجبة فنقيضها رفعها بمعنى سلبها وان كانت
سالبة فنقيضها قضية موجبة هي سلبها والتناقض بين القضيتين انما هو باعتبار انهما لا تصدقان معا اي تطابقان له فهو باعتبار الصدق والكذب لا
باعتبار الحمل مواطاة واشتقاقا فظهر منه ان نقيض المفهوم التصوري مفهوم تصوري ونقيض المفهوم التصديقي مفهوم تصديقي وان نقيض الموجبة الكلية هو سلبها
ونقيض الموجبة الجزئية ايضا هو سلبها فقولهم ان نقيض الموجبة الكلية هي السالبة الجزئية وان نقيض الموجبة الجزئية هي السالبة الكلية مبني على المسامحة واقامة المساوي
للنقيضين الحقيقي مقامه لانه معهما محصلا دونه وقد صرح به المثل ذلك في بحث التناقض ثم اعلم ان التناقض بين المفهومات التصورية اذا كان باعتبار
الحمل بالمواطاة فانهما يستحيل احدهما بان يكون منهما محمولا على شيء بالمواطاة وكذا انما يستحيل ارتفاعهما بان لا يكون شيء منهما محمولا عليه كذلك ولا ما يكون
احدهما محمولا كذلك على نفس الآخر بمعلوم المعلوم المحمول على نقيضه وهو مفهوم المحمول فلا يستحيل وكذا يحمل مفهوم الكلي على مفهوم الجزئي الذي غير ذلك

ولذا لا يستحيل ان يحمل احدهما مواطاة على شئ والآخر يكون محمولا عليه اشتقاقا فانّ الموجود محمول بالاشتقاق على زيد وعلى نقيضه وهو اللاوجود و محمول عليه مواطاة واذا كان باعتبار الحمل اشتقاقا فانما يستحيل اجتماعهما وارتفاعهما باعتبار هذا الحمل لا عنه فلا يستحيل ان يحمل كل احدهما على نفس الآخر او على ما صدق عليه الآخر كانعدام المحمول كذلك على نفس الوجود وعلى افراده ولذلك لا يستحيل ارتفاعهما عن شئ بان لا يكون شئ منهما محمولا عليه مواطاة على زيد مثلا وان التناقض في القضايا فباعتبار الصدق والكذب كما عرفت فلا يستحيل ارتفاعهما باعتبار الحمل مطلقا لا مواطاة ولا اشتقاقا وكذا لا يستحيل ارتفاع النقيضين مطلقا باعتبار الوجود الخارجي يعني يجوز ان لا يكون شئ من النقيضين موجودا في الخارج كالامكان واللاامكان والوجود واللاوجود والامتناع واللاامتناع بل نقول ذلك ضروري في القضايا لان النسب جزء الامور الاعتبارية وكذا لا يستحيل اجتماع النقيضين ......

...... باعتبار التعقل والتصور لان للعقل ان يتصور جميع الاشياء حتى النقيضين معا وكيف يستحيل مع ان العقل احد النقيضين وهو السلب لا يمكن بدون تعقل الايجاب لتوقفه عليه ولو اشتهر ان تصور السلب فرع تصور الايجاب وكذا لا يستحيل ارتفاعهما بذلك الاعتبار اذ يجوز ان لا يتصور شيئا من النقيضين كمن هو خالي الذهن عنهما هذا التحقيق الكلام في النقيض على وجه يحل كثيرا من الشبه الموردة في مواضع عديدة كما لا يخفى على من له تتبع و تدبر في العلوم

# قد تمت بعون الملك الوهاب

هذه الرسالة الثلثة اعني الدوحة الميادة والرسالة في تحقيق الكلي الطبعي والرسالة في تحقيق معنى ارتفاع النقيضين واجتماع
النقيضين اللاتي صنفها الفاضل الاجل ملا محمد محمود الجونفوري صاحب الشمس البازغة موافقا لحكم الفاضل الاجل
مولانا محمد هدايت الله خان الرامفوري دام فيوضه بتصحيح الفاضل الجليل والعالم النبيل شمس سماء التحقيق
بدر قمر التدقيق ذي اليد الطولى في العلوم العقلية والنقلية الذي غاية القصوى النيل بالسعادة الابدية
والازلية مولانا المولوي السيد محمد فضل حق المعروف بالمولانا المولوي الحكيم السيد
محمد وزير حسن بن السيد خدا بخش بن السيد صابر علي المرحوم المغفور المعظيم ابادي
البهاري دام بالفيضان بالمع القران والعالم الاعلم والفاضل الافخم الطبيب الالبب
الحكيم الاحكم مولانا المولوي الحكيم سيا زاحمد خان الرامفوري ادامه الله العلي
وصاحب العز والجاه عالم الخفي والجلي المولوي
محمد معشوق علي الكنوي
مد ظله العالي في تاريخ عشر
من ربيع الاخرى سنة الف و
مائتين وتسعين سن
هجرة سيد المرسلين
صلى الله عليه وعلى
آله واصحابه اجمعين
آمين
ثم
آمين

# حواشی متعلقہ صفحہ پنجم ۵

ف۷ قوله للاحق ذاتي آه اوللاحق ذاتي للاحق ذاتي او للاحق ذاتي لنوع لاحق ذاتي الا ترى انه يبحث في العلم الطبيعي عن التقدم والتأخر العارضين للزمان العارض للحركة العارضة للجسم الطبيعي
الذي هو موضوع العلم الطبيعي فالعطف في قوله والعوارض الذاتية انكان للتغاير فالشمول لمثل هذه الصور ظاهر وان كان للبيان كما هو المتبادر فغرضه انه قد يبحث من العوارض الذاتية
للموضوع بنفسه وقد يبحث عن العوارض الذاتية المتعلقة به كالنوع واللاحق مثلا فيبحث في الطائفة الاولى من العوارض الذاتية وفي الطائفة الثانية يرجع الى البحث عن اعراضها الذاتية
بنوع من التاويل اي معنى قولهم النار حارة والنار بارد والنار حارة والعنصر يقبل الخرق والالتيام والفلك لا يقبله عندهم ان الجسم ينقسم الى البارد والحار والى القابل للخرق والالتيام وغير القابل لهما فالانقسام عرض ذاتي
للجسم الذي هو موضوع الطبيعي وبهذا تبين ان التاويل قول المتأخرين بان موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ ف۸ قوله نحو قولنا كل جسم
فله حيز طبيعي آه وفيه انه لا ينظر فيه جهة التغير والمادة وكذا في المسئلة القائلة كل جسم فله شكل طبيعي الا ان يقال ان مرجع جميع الحيثيات الى جهة الطبيعة والزومها لها ذكرت وكني بها عنها ولعله
لهذا ردد المصنف واشار الى ان المعتبر في موضوع الطبيعي المفهوم المردد بين الحيثيات لا حيثية معينة واحدة ۱۲ مولوی حمد اللہ ف۹ قوله والرابع آه وهو ان يجعل نوع العرض
الذاتي للجسم موضوع المسئلة ويثبت له عرض ذاتي له نحو ان الحركة الطبيعية كلما ازدادت قربا الى الحيز ازدادت سرعة فان الحركة الطبيعي التي هي موضوع في هذا القول الذي هو مسئلة
من مسائل العلم الطبيعي نوع للعرض الذاتي لموضوع العلم الذي هو الجسم فان العرض الذاتي له الحركة والحركة الطبيعية نوع منها والسرعة من اللواحق الذاتية لها ۱۲ مولوی محمد یوسف
ف۱۰ قوله قد يكون صورا آه هذا وانكان مخالفا لما صرح به السيد السند في حاشية شرح المطالع وغيره من المهرة في كتبهم من ان الاعراض الذاتية هي المحمولة بالمواطاة على الموضوع
لانها تقع محمولات المسائل والمعتبر في المسائل انما هو هذا الحمل لا الحمل بالاشتقاق ولهذا يؤولون المبادي الواقعة في الامثلة بالمشتقات لكنه موافق لكلام الرئيس في الشفاء والقول
ما قال به رئيس الفن ولا ضرورة لجبة الى التاويل فان المسائل ما يدل على ثبوت الاعراض للموضوع اما بجعل نفس الاعراض محمولة او بايراد ما يدل على ثبوتها له نحو كل جسم فله شكل طبيعي فالمحمول
والعرض المعتبر في تحديد العرض الذاتي المراد بها الثبوت الاعم كما في تحديد الامور العامة والمراد به خصوص الحلول او القيام والمشتقات ايضا اعراض حالة في محالها باعتبار فان العرض
اعم من العرضي كما ذهب اليه بعض فضلاء المتأخرين وبالجملة الامر فيه سهل ۱۲ مولوی حمد اللہ ف۱۱ قوله والصورة وان كانت آه دفع دخل مقدر وهو ان الصورة جزء مقوم للجسم
الذي هو موضوع العلم الطبيعي الموضوع وجزءه يكون مفروغا عنه البحث والبحث انما يكون من العوارض الذاتية فكيف تعد الصورة منها وتوضيح الدفع ان المراد من الصورة
التي تعد من العوارض الذاتية الصورة النوعية لا الجرمية وجزء الجسم انما هو الصورة الجرمية لا النوعية والنوعية وان كانت جزءا للجسم النوعية لكنها من العوارض الذاتية للجسم المطلق
الذي هو من جهة انه ذو طبيعة موضوع العلم الطبيعي ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ ف۱۲ قوله قد يكون من لواحق آه لان محل الصورة النوعية انكان هو الجسم المطلق
كما يفهم من هذا الكلام فكونها من عوارض الجسم ظاهر لانها فصل مقسم للجسم باعتبار بعض الملاحظات التفصيلية والفصل خاصة للجنس فلا محالة تكون من العوارض الذاتية للجسم المطلق
وانكان محلها هو الهيولى كما ينطق به كلام المصنف في الدوحة فكون الصورة من لواحق الجسم لكونها عرضا لجزء موضوع العلم هو الهيولى اذ العرض الذاتي لجزء موضوع العلم
هو عرض ذاتي له ايضا بان يرجع تلك العرض مع مقابله الى موضوع العلم الذي هو الجسم كالصورة المائية مثلا فانها انما تلحق للهيولى بالذات ومع مقابلها يرجع الى الجسم
الطبيعي بانه ينقسم الى المائي والى غيره والانقسام عرض ذاتي للجسم الطبيعي فافهم ۱۲ مولوی محمد ہدایت اللہ سلمہ ف۱۳ قوله وصور المركبات تكون لاحقة آه فان هيولى
البسائط العنصرية متصورة بصورها الطبيعية وتلك الصور باقية في هيولى البسائط عند التركيب فيكون مجموع العناصر الممتزجة هيولى ثانية ويفاض عليها طبيعة اخرى في درجة
ثانية اي في التركيب فحامل صورة العنصر البسيط بل صورتها ايضا جزء من حامل صورة المركب وصورة المركب ليست جزءا مقوما للمادة الاولى والثانية لوجودهما قبلها لصورة
البسائط فيكون لاحقة بل نقول ليست جزءا مقوما للمادة الثالثة التي هي عبارة عن المركب ايضا لان لا اجتماع الامتزاج حصلتا قبل حصول الصورة النوعية للمركبات فان
العناصر الاربعة اذا تصغرت واجتمعت فانفعلت بعضها عن بعض فحصل الامتزاج ثم بعد ذلك تفيض نوعية المركبات كالذهب والفضة ولاجل ذلك بطلت جوهرية
صورة المركبات ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ ف۱۴ قوله وقد تكون مشتقة آه والمراد من المشتق ههنا المعنى اللغوي اي المتخذ لا الاصطلاحي وهو المصوغ من المصدر
بحروف هيئة ومعنى مع تغاير معناه والفلكي ليس من المشتقات المعدودة في علم الصرف فالحاصل ان اللواحق الذاتية قد تكون متخذة من الصور كالفلكي معناه له صورة
فلكية وقد تكون متخذة من الاعراض كالمتحرك من التحرك ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ ف۱۶ قوله فما يفرض فيها ولا آه يعني ليس المراد من الابعاد ما هو المتعارف
بان يسمى اطول الابعاد طولا واوسطها عرضا واقصرها عمقا بل المراد ههنا المعنى الاصطلاحي وهو ان البعد المفروض في الجوهر اولا يسمى بالطول والبعد المفروض فيه
ثانيا يسمى بالعرض والبعد المفروض فيه ثالثا يسمى بالعمق سواء كانت متساوية او متفاوتة والا يخرج الكرة عن تعريف الجسم لان الابعاد فيهما متساوية لا متفاوتة
مولوی محمد یوسف ف۱۷ قوله فهذا معنى قولهم دفع لما يتوهم ان المراد بهذا القول ما هو ظاهره من ان الجسم هو الذي يوجد فيه الطول بالفعل وكذا العرض والعمق فيقال
ان الجسم امر واحد في نفسه لا طول فيه ولا عرض ولا عمق وحاصل الدفع انه ليس المراد بقولهم ما هو الظاهر حتى يتوجه عليه بل المقصود انه الذي يمكن فيه فرض الطول والعرض والعمق ۱۲ جسم

## حواشی متعلقہ صفحہ پنجم ۵

**١٨** قولہ ولا نعنی آہ جواب عما اوردہ شارح التجرید بان زیادۃ قید الفرض یکلف بخرج الفلک فلا یکون التعریف منعکسا لک بعد زیادتہ یدخل الجرث الا فی ض الابعاد الثلثۃ فیھا لمکن خ نیۃ الامر ان یکون المفروض بہا الا فلا یکون مطردا وتقریر الجواب انہ لیس المراد من الفرض الفرض التقدیری وہو الذی یستعمل فی مقدم الشرطیۃ ای الفرض الشامل الفرض المحال حتی یختل طردہ بالجواہر المجردۃ المتحققۃ فیھا ایضا لامکان القول بان المجردات لو کانت ذات ابعاد ثلثۃ لکانت اجساما بل المراد التجویز التخیلی الذی یستعمل فی الریاضیات ولا یقدر التخیل والوہم علی تجویز الابعاد الثلثۃ فی المجردات واللام یبق المجرد مجردا لان تقاطع الابعاد الثلثۃ انما یمکن بالاتصال والمتصل الاتصال انما ہو الصورۃ الجسمیۃ الملازمۃ للمادۃ فالتقاطع انما یتصف بہ المادۃ والتقدیر فی قولہ بل التقدیر من التقدیر یعنی اندازہ کردن فالمراد بہ التعیین ۱۲ **مولوی محمد یوسف سلمہ**

**١٩** قولہ وارد لفظ الامکان آہ ای مع اخذ الفرض کما فی ہذا التعریف او بدونہ کما فی التعریفات الاخر المشہورۃ من انہ جوہر یمکن فیہ الابعاد الثلثۃ او جوہر قابل للابعاد فان المراد بالقابلیۃ ایضا ہو المراد بالامکان فایرادہ فی حکم ایراد لفظ الامکان فایراد ہذا اللفظ فی ہذا التعریف للتنبیہ علی ان المناط لیس علی الامتدادات المفروضۃ بالفعل وفی التعریفات الاخر علی انہ لیس علی الموجودۃ فاخذہ فی تعریف الجسم ای تعریف کان مفیدا لا بد منہ وعلی ہذا الاحاجۃ الی ان یقال ان التنبیہ من ایراد لفظ الامکان انما ہو علی عدم نوط الجسمیۃ علی الامتدادات المفروضۃ فذکر التنبیہ علی عدم النوط علی الامتدادات الموجودۃ انما وقع منہ استطرادا وتوفیۃ للمقام ۱۲ **مولوی حمد اللہ رح**

## حواشی متعلقہ صفحہ ششم

## بقیۂ صفحۂ ششم ہندسہ ۵۵

تکون متقومۃ للجسم فی المرکبات یکون متقوما لما ہو متقوم للجسم والموضوع لکل شیٔ علی ما یستفاد من کلام المشائین ہو الذی اذا قیس بالنسبۃ الی ذلک الشیٔ فلا یحتاج فی وجودہ الی ماہیتہ ذلک الشیٔ ولا یکون فی ذلک الشیٔ متقوما لہ بحسب ماہیتہ فکیف یکون الجسم موضوعا للصورۃ بانہ یعرف مما ذکرنا ان الصورۃ وان کانت متقومۃ بالنسبۃ الی ذی الصورۃ ای انواع الاجسام کالماء والنار مثلا لکنہا لاحقۃ بالنسبۃ الی الہیولی المتصلۃ بالصورۃ ای الجسم المطلق وان الصورۃ الترکیبیۃ تکون لاحقۃ للمواد التی ہی الاجسام فی نفسہا فافہم ۱۲ **مولوی ہدایت اللہ رام فوری**

**٥٦** قولہ یعرف مما ذکرنا آہ وہو ما مر من ان الصورۃ وان کانت متقومۃ للجسم ذی الصورۃ لکن الصورۃ المنوعۃ یکون من لواحق الجسم الطبیعی المطلق وصور المرکبات تکون لواحق لموادہا التی ہی فی انفسہا اجسام انت تعلم ان ہذا الوجہ انما یبقی لکون الجسم المطلق او الاجسام التی ہی مواد لطبائع المرکبات طبعیا اما الجسم الذی کانت الطبیعۃ بعینہ صورتہ المتقومۃ او جزء منہا ولیس ہو مادۃ لصورۃ اخری کالاجسام الفلکیۃ او الانسان مثلا فینبغی ان لا یسمی طبعیا الا ان یقال اطلاق الطبعی علیہ انما ہو لکونہ فردا من افراد الجسم المطلق الذی ہو الطبعی فالاولی ان یقال ان الجسم سواء اخذ مطلقا او مع اخذ الصورۃ المنوعۃ البسیطۃ والمرکبۃ اثر من آثار الطبیعۃ ومعلول لہا فان المتقوم اثر من المقوم وکذلک المرکب اثر ومعلول لجزئہ وان کان الجسم المطلق والاجسام التی ہی مواد لصورۃ ترکیبیۃ اخری موضوعات للطبیعۃ ایضا ویکون فیہا وجہان للتسمیۃ ۱۲ **احسم**

**٥٧** قولہ فاعلم ان الصورۃ الانسانیۃ آہ لا یخفی علیک ان ہذا العذر انما یتم فی صور الاجسام التی لہا اجہات ذات طبائع واما فی الاجسام التی لیست کذلک کالاجسام الفلکیۃ والاجسام البسیطۃ العنصریۃ فصورہا النوعیۃ لیست موضوعات للطبیعۃ ولا آثار لہا الا ان یقال وجہ التسمیۃ لا یجب ان یطرد فی جمیع افراد المسمی فجنس الصور یسمی طبعیا لاستناد بعض افرادہا الی الطبیعۃ بان یکون اثرا لہا ولو جعل وجہ التسمیۃ کون تلک الامور بعضہا نفس الطبیعۃ وبعضہا موضوعا لہا وبعضہا اثرا لہا لما احتیج الی ذکرہ المصنف وہو لیس ببعید جدا فتامل ۱۲ **مولوی حمد اللہ رح**

**٥٧** قولہ فاعلم ان الصورۃ الانسانیۃ آہ جزاء للشرط فی قولہ وان اختلج وجواب لہ وحاصلہ انا اخترنا ان الصورۃ اثر للطبیعۃ لکنہا لیست اثرا للطبیعۃ الشخصیۃ التی ہی جزء لہا حتی یقال ان الشیٔ لا یکون اثرا لجزئہ بل ہی اثر للطبیعۃ التی فی الام ای المولود عنہا فی الحیوانات وفی الاصول والبذور فی الاشجار والنباتات وہکذا فی المعادن ۱۲ **مولوی محمد یوسف سلمہ**

**٥٨** قولہ واعلم انہ سیتضح آہ لم یقصد منہ ان کل امر طبعی لہ مبدء وسبب فان الامور الطبیعیۃ بسائط فلا یکون لہا مبادی بل المقصود ان الامور الطبیعیۃ لا تخلو عن مباد واسباب وذلک بان یکون بعضہا مبادی لہ مع انہا ہی اسباب ۱۲ **مولوی نظام الدین رح**

**٥٩** قولہ من حیث حدودہا آہ فیہ ان العلم الیقینی متعلقۃ النسبۃ لا الحدود ومعرفۃ الامور الطبیعیۃ بالحدود لیست مما لا بد عنہا من معرفۃ اسبابہا کیف والاسباب خارجۃ عن الذات والحدود انما یدخلہا الا ان یقال مقصود المصنف ان معرفۃ الامور الطبیعیۃ بحدودہا لا بد فیہا من معرفۃ المبادی والاسباب کلہا فالتفریع بقولہ فلا بد کانہ تفریع علی مقدمۃ مذکورۃ فی البرہان ومقدمۃ مطویۃ ضروریۃ من انہ لا بد فی تصور الشیٔ ذی المبادی بحدہ من تصور مبادیہ الداخلۃ فی قوام حقیقتہ او یقال المراد بالتصور بحدہ التصور الذی ہو مطلب ما الحقیقیۃ وہو تصور الشیٔ بعد العلم بوجودہ فان الظاہر ان الضروری فی المسائل التی ہی القضایا الایجابیۃ ذلک التصور وہو المسبوقیۃ لمطلب ہل البسیطۃ ای التصدیق بالوجود فی نفسہ لا بد لہ من معرفۃ المبادی والاسباب حتی یحصل ذلک التصدیق

تصدیقات المقصودۃ ۱۲ [illegible]

## تتمہ صفحہ ششم ٦

٥٥ قوله ثم اذا كانت آه اعلم ان المبادى على قسمين اما مبادى خاصة بعلم علم مثل اعتقاد وجود الحركة للعلم الطبيعي واعتقاد امكان انقسام كل مقدار الى غير النهاية للعلم الرياضي واما مبادى عامة وهي على قسمين اما عامة على الاطلاق لكل علم كقولنا كل شيء اما ان يصدق عليه الايجاب والسلب واما عامة لعدة علوم مثل قولنا الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية فهذا مبدء يشترك فيه علم الهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة وعلم النجوم وغير ذلك ثم لا يتعدى الى ما ليس له تقدر فان هذه الاشياء هي المساويات في الكميات وذويها لا غير فان المساواة لا يقال لغير ما هو كم او ذو كم الا باشتراك الاسم والمبادى الخاصة لمسائل علم على قسمين اما ان يكون خاصة بحسب ذلك العلم كله او بحسب مسئلة او مسائل ١٢ محمد يوسف

## تتمہ صفحہ ہفتم ہندسہ ٥٦

بالذات كما يفهم من كلام الشيخ في الشفاء حيث قال الامور العامة اعرف عند عقولنا وان لم تكن اعرف عند الطبيعة اى لم تكن الامور المقصودة في الطبائع ليتم الوجود فان المقصود في الطبيعة ليس ان يوجد حيوان مطلق ولا جسم مطلق بل ان يوجد طبائع النوعيات انتهى فلا يرد ان المعرفة انما هي لذي شعور والطبيعة لا شعور لها ولا يحتاج الى ان يراد بالاعرفية الملائمة وهي بالنسبة الى العقل المعرفة وبالنسبة الى الطبيعة الطلب او يراد ان النفس العام اعرف عند العقل وهو مقيسا الى الطبيعة لا يكون اعرف عنده بل الامر بالعكس ١٢ مولوى محمد يوسف

٥٧ قوله انما هي النوعيات آه لعله واضح عند المصنف الا فلمناقشة فيه مجال واسع فانه يمكن ان يقال لعل النظام في بعض الامور يتم بالجنسيات وتوجه الطبيعة وقصدها الى النوعيات لضرورة وجود الجنس في النوع كما ان التوجه الى المشخصات لضرورة وجود النوع في الشخص ولضرورة خصوصية المادة واقول ان التحصل انما هو للنوعيات والاجناس في نفسها مبهمة لا تحصل لها الا بالفصول والطبيعة تقصد الايقاع والفعلية فلا تقصد الا ما هو تحصيل لا يفى فان تحصل التشخص اقوى من تحصيل النوع فهو احرى باقتصار الطبيعة وتوجهها الى ايقاع فعلية فليس المدار الاعلى ان نظام الطبائع الكلية ليس الا في الطبائع النوعية فانا نعلم بالضرورة ان نظام النار ليس الا في طبيعة الحرارة ونظام الماء ليس الا في نوع البرودة لا في جنس الكيفية الملموسة ولا في شخص الحرارة والبرودة ١٢ مولوى حمد الله

٥٨ قوله الطبيعة الكلية آه ليس المراد بالكلى ههنا ما هو مصطلح بل المراد الا يلزم حمل الطبيعة الكلية على الطبيعة الجزئية وليس كذلك بل المراد بالطبيعة الكلية الطبيعة المتعلقة بجميع اشخاص نوع واحد من حيث هو جميع الكافلة لحفظ نظام ذلك النوع فالطبيعة الكلية في الانسان هي المبدء الذى تقتضى وجود شخص منه وموت بعض آخر وبلوغ بعض الى حد وبعض الى حد آخر الى غير ذلك من النظام المشاهد فيه وهو يقال له نظام النوع فمقصود الطبيعة الكلية نظام الانواع بخلاف الطبيعة الجزئية وهي الخاصة بشخص شخص من افراد الانواع الطبيعية فانها متكفلة بنظم مصالح الشخص على سبيل التسخير من المبدء المتعالى عن الطبيعيات ١٢ مولوى محمد يوسف

٥٩ قوله لو كانت مقصودة آه اى لو كانت الاجناس مقصودة بالذات لتم النظام بها ولا يتوجه الطبيعة الى النوعيات بالذات وهو خلاف الضرورة هكذا قيل هذا ما يقنع به المنصف لا المناظر وله ان يناقش بان الضرورة العقلية انما يحكم بالتوجه الى النوعيات مطلقا سواء كانت بالذات او بالتبع لضرورة استعداد المادة او لامر آخر لا بالتوجه اليها بالذات قطعا ولو قيل باقتصار كون الاجناس مقصودة عدم توجه الطبيعة الى النوعيات مطلقا فللمنع مجال واسع والاحسن ما قال مقدام المحققين نظام الملة والدين ان الطبيعة ان قصدت بالذات الاجناس لتم النظام بحصولها نوعا ما فلا يطلب الانواع الاخر فيقف عند وجود الجنس في فصل وليس الامر عليه انتهى هذا موافق لما قال الشيخ لو كان المقصود هو الطبيعة الجنسية لكان لوجود النظام تتم بوجوده مثل وجود جسم كيف كان او حيوان كيف كان ١٢ مولوى محمد يوسف

٦٠ قوله اللهم آه لم يكن في الشفاء لفظ اللهم وتحتها المصنف اشارة الى ان الظاهر ان المقصود في الطبائع الجزئية ايضا الانواع دون الاشخاص فان الطبيعة الجزئية النارية مثلا لا تقصد الا الحرارة واليبوسة بما هي حرارة ويبوسة مثلا لا الحرارة المعينة واليبوسة الجزئية ولذلك لو بطلت لا تفسد نظام الطبيعة الجزئية بل تخلف بدلها بالطبع ان خليت وطبعها والضرورة حاكمة بان المقتضى في الامور المتواردة عليها هو القدر المشترك لا الخصوصيات بل هي لغاة ١٢ مولوى حمد الله

٦١ قوله اذ العقل لا يدرك آه لعل المراد بالادراك الادراك الحصولى فلا يرد ان العقل يدرك بعينه الصفات الجزئية القائمة بنفسه لا باشتراك قوة جسمانية والجزئيات المجردة غير العقل وغير صفاته فلعلها لا ينالها العقل ولا يدركها بوجه جزئى فان مدار الادراك الجزئي اما الحس او الحضور عند القوة العاقلة على ما تقرر عند المتاخرين وتفصيله يستدعى بسطا في الكلام او المراد بالشخصيات الشخصيات الجسمانية اذ الكلام فيها ١٢ حم

٦٢ قوله من اعرفية الاخص آه هذا ليس كليا بان كل اخص اعرف عند الطبيعة من الاعم بل تلك الاعرفية انما هي بين الانواع والاجناس فقط بان الانواع اعرف عند الطبيعة من الاجناس فلا يرد ان الشخصيات ليست باعرف عند الطبيعة من الانواع والاجناس لانها ليست مقصودة بالذات في الطبيعة الا ان يقال ان الشخصيات وان لم تكن مقصودة بالذات في الطبيعة الكلية لكنها مقصودة بالذات في الطبيعة الجزئية ١٢ مولوى محمد يوسف

٦٣ قوله اللهم الا في الطبيعة آه وجه الضعف ان المقصود بالذات في الطبيعة الجزئية ايضا الانواع دون الشخصيات فالطبيعة الجزئية النارية مثلا لا تقصد الا الحرارة واليبوسة انما هي حرارة ويبوسة لا الحرارة واليبوسة المعينة ولذلك لو بطلت الحرارة واليبوسة المعينة لا تفسد نظام الطبيعة الجزئية بل يتخلف بدلها بالطبع ان خليت وطبعها بكذا قالوا ولا يذهب عليك ان الطبيعة الجزئية هي الخاصة بشخص شخص من افراد الانواع الطبيعية المتكفلة بنظم مصالح الشخص والحرارة واليبوسة

## حواشی متعلقہ صفحہ ہفتم ۷
## تتمہ حاشیہ ہندسہ ١١

المعینۃ انما یبطل ببطلان الطبیعۃ الجزئیۃ وعدم فساد نظام الطبیعۃ الجزئیۃ انما ہو بتخلف الطبیعۃ الجزئیۃ الاخری لوجود المقتضی الی الطبیعۃ النوعیۃ ۱۲ **مولوی محمد یوسف**

**٥٢** قولہ فہذا العقل لا یدرک الشخصیات آہ اعلم انہ لا نزاع فی ان مدرک الکلیات فی الانسان ہو العقل واما ان مدرک الجزئیات علی وجہ کونہا جزئیات فعند بعضہم العقل والمختار المشہور عند البعض الحواس والدلیل علی ان مدرک الجمیع ہو العقل انا نحکم بین الکلی والجزئی فی مثل زید انسان والحاکم بین الشیئین لا بد ان یدرکہما فالمدرک من الانسان لجمیع ادراکات شیٔ واحد والمدرک للکلیات ہو العقل فلا بد ان یکون مدرکا للجزئیات ایضا ایاہ ۱۲ **مولوی محمد یوسف سلمہ اللہ تعالی**

## حواشی متعلقہ صفحہ دہم ١٠
## تتمہ حاشیہ ہندسہ ٩ صفحہ ١٠

فانہا حوادث ذاتیۃ فقط والمختار عند المتاخرین ان المسبوق بالمادۃ انما ہو الحادث الزمانی لا الذاتی بدون اقتران الحدوث الزمانی والعقول والافلاک والعناصر مطلق صورہا الجسمیۃ والنوعیۃ قدیمۃ ولو کان الحادث الذاتی مسبوقا بالمادۃ کما فہم البعض یلزم ان یکون لہیولی الافلاک والعناصر ہیولی لذلک ایضا وہکذا لکونہا حادثا ذاتیا فیتسلسل وایضا یلزم ان یکون العقول العشرۃ مسبوقا بالمادۃ لکونہا حوادث ذاتیۃ مع انہا مجردۃ عن المادۃ واما مسبوقۃ بمادۃ فلان امکان الوجود سابق علی وجودہ والا امتنع قبل وجودہ لعدم احتمال کونہ واجبا مع سبق العدم واذا کان ممتنعا قبل الوجود فاما ان یصیر ممکنا فی وقت وجودہ فیلزم الانقلاب من الامتناع الی الامکان وہذا باطل لاستلزامہ تخلف الذات عن نفسہا واما ان یصیر واجبا فیشتد الاستحالۃ للزوم الانقلاب مع مسبوقیۃ الوجوب بالعدم وذلک لان الامکان امر ثابت والالکان ثبوتہ علی نحو ثبوت العدمیات والاضافات التی تتصف بہا الاشیاء فی الخارج والا لما کان الممکن متصفا قبل وجودہ فی الواقع فلا بد لہ من محل وذلک المدعی ۱۲ **مولوی محمد ہدایۃ اللہ سلمہ**

**٥٠** قولہ حادثۃ آہ ای حادثۃ مع حدوث الابدان لانہا لو کانت قدیمۃ موجودۃ قبل حدوث البدن لکانت اما واحدۃ او متعددۃ وکلاہما باطل اما الاول فلانہ یلزم ان یکون نفس زید بعینہا نفس عمرو وہو ظاہر البطلان واما الثانی فلانہا اذا کانت متعددۃ فالاختلاف بینہا لا یکون بالماہیۃ ولوازمہا لکونہا مشترکۃ فلا بد ان یکون الاختلاف بالعوارض المفارقۃ والعوارض المفارقۃ انما یلحق الشیٔ من المبدء الفیاض بسبب القوابل لان الماہیۃ لا تستحق العوارض لذاتہا والا لکان العارض لازما والقابل للنفس انما ہو البدن فلا یکون مختلفۃ الا بحدوث الابدان فیکون حادثۃ ۱۲ **مولوی محمد یوسف**

**٥١** قولہ ان لا یتقوم آہ لا یقال انہ لا ینبغی عد ہذا من انحاء نسبۃ المادۃ الی المقبول بہ لان الکلام فی المبادی الذاتیۃ للامور الطبیعیۃ ولا یکون الترکیب الطبیعی بین امرین لا تعلق لاحدہما بالآخر لان الترکیب الطبیعی لا یقتضی تعلق کل جزء من اجزاء المرکب الطبیعی سواء کان جزءا قریبا او بعیدا الا تری ان العنصر الواحد کالماء مثلا اذ تحصل تام کذا الہیولی عند تحصلہ بصورتہ ذلک العنصر لا یحتاج فی تحصلہ وتقومہ الی الصورۃ الترکیبیۃ التی للمرکب مع انہ جزء مادی لہا واما ما تقتضی الترکیب الطبیعی التعلق بین امور فیہا ترکیب لا او بالذات وہو حاصل فیما نحن فیہ لتقوم البدن المشتمل علی الاعضاء بما یسمی بالنفس الناطقۃ وذلک البدن جزء اولی ومادۃ قریبۃ للانسان ۱۲ **مولوی محمد یوسف**

## حواشی متعلقہ صفحہ یازدہم ١١
## تتمہ صفحہ یازدہم ہندسہ ٥٣

مما یتوارد علیہ الاعراض من الصفات والاخلاق وکل ما کان کذلک کان جوہرا ولا سبیل الی الثانی لان من المعقولات معانی غیر منقسمۃ اصلا ولا اقل من ان یکون لہا وحدۃ ما فیلزم انقسامہا لان التعقل بذلک یستلزم حصول الشیٔ وحلولہ فی المدرک والحال فی المنقسم لا بد ان یکون منقسما ولیس البدن علۃ بالذات للنفس فانہ لیس فاعلا لہا اذ المادی لا یفعل المجرد کما ہو مبین فی الالہی ولا علۃ صوریۃ لکون الامر بالعکس کما مر نعم البدن علۃ بالعرض للنفس فانہ اذا احدث بدن یصلح ان یکون آلۃ للنفس احدث المبدء المفارق النفس الجزئیۃ لان احداثہا بلا مخصص محال وبالجملۃ لیس لہا تعلق فی نفس الوجود بالبدن بل بمبدء آخر مفارق لا یستحیل تبقی ببقاء ذلک المفارق ولو کان لہا تعلق فی نفس الوجود بالبدن لزم فسادہا بفسادہ مع انہا تبقی بعد فسادہ نعم لہا تعلق بالبدن بالتدبیر والتصرف ۱۲ **مولوی محمد یوسف**

**٥٤** قولہ او بمخالطۃ معطوف علی قولہ بمفارقۃ آہ ای یکون المادۃ محتاجۃ فی التقوم الی المقبول والمقبول لیس وجودہ متعلقا بالمادۃ لکنہ یلزمہا اذا وجدا ان یقوم مادتہ بمخالطۃ کما فی الصورۃ الجوہریۃ الحالۃ فی الہیولی الاولی فان المادۃ ای الہیولی محتاجۃ فی التقوم الی الصورۃ الجوہریۃ ویلزم للصورۃ الجوہریۃ اذا وجدت انہا تقوم مادتہا کما ہو مبین فی بحث التلازم بینہما والمخالطۃ ظاہرۃ من الحلول ۱۲ **مولوی محمد یوسف**

**٥٥** قولہ غیر محتاجۃ آہ ای غیر محتاجۃ فی ذاتہا الی المقبول واللازم بجز العوارض التی ہی مقومۃ لمحالہا فی التشخص کالزمان والاین والمقدار مثلا فانہم یقولون ان الحرکۃ محتاجۃ فی تشخصہا الی

بقیہ صفحہ یازدہم ہندسہ ۵۵

## حواشی متعلقہ صفحہ یازدہم ۱۱

الی ہٰذہ الامور وہٰذہ الامور تتمۃ لعلۃ تشخصہا فیکون المحال محتاجۃ فی تشخصہا الی المقبولات ۱۲ مولوی محمد ہدایۃ اللہ رام پوری سلمہ اللہ تعالیٰ

۵۶ قولہ یوجد تہا آہ الی یحتاج فی کونہ جزء امادیا الی صیۃ مادۃ اخری مطلقا کمواد البسائط فان المادۃ للصورۃ النوعیۃ فی البسائط انما ہی الہیولی الاولی کما ہو مذہب المصنف فعدم احتیاجہا الیہا ظ واما الجسم المرکب من الہیولی الاولی والصورۃ الجسمیۃ کما ہو مذہب غیرہ فعدم احتیاجہ لان الجسم المطلق یوجد تہا کافیۃ لا یحتاج الی مواد اخری فافہم فقال بعض المحشی ہٰذا غایۃ التوجیہ لکنہ لا یخلو عن بعد غد غۃ لا یخلو عن غث ۱۲ مولوی محمد ہدایۃ اللہ سلمہ ۵۷ قولہ کالبیت آہ فانہ مرکب خارجی لا یلتئم من اجتماع المواد وہی اللبنات والخشبات وترکیبہا ترکیب بالتماس والتلاقی بحیث یحصل الجدران والسقف بتماسہا وتلاقیہا ۱۲ مولوی محمد یوسف ۵۸ قولہ کالتریاق آہ فان کیفیات الادویۃ والاشیاء التی یحصل التریاق منہا اذا تفاعلت بعضہا فی بعض بالکسر والانکسار استحالت الی کیفیۃ واحدۃ متشابہۃ فی جمیعہا وہی مزاج التریاق ۱۲ مولوی محمد یوسف ۵۹ قولہ فان النفس یلزمہ اذا وجدت انہا تقوم البدن بمفارقۃ اما بطلان اللزوم لانہ لو لا لزم من ذلک لزم تعطلہا والتعطل للشیء خصوصا لہٰذا الجوہر الشریف النفس واما المفارقۃ لان الحال انما یحصل بطریق الحلول والنفس لیست حالۃ لان حلول الشیء فی الشیء یلزمہ ان لا یکون لہ تحقق فی نفسہ الا وجودہ فی غیرہ حتی اذا انعدم عن ذلک المحل تشخص فی ذلک الحال انعدم عن الواقع والنفس لیس کذلک لان النفس اذا انعدم عن البدن لا ینعدم عن الواقع بل یبقی موجودۃ ۱۲ مولوی محمد ہدایۃ اللہ سلمہ

## حواشی متعلقہ صفحہ چہاردہم ۱۴

۵۵ قولہ بعد زوال آہ ای صور البسائط انما یحصل فی الہیولی بعد زوال صورۃ لان الصورۃ النوعیۃ لکونہا مقومۃ للمادۃ یستحیل الانفکاک عنہا اذ کما لا یتصور وجود المادۃ معری عن الجسمیۃ کذلک لا یتصور بدون التخصیص بنوع ما من انواع الجسم فقوام وجود الجسم بذلک المخصص بنوع یجوز تبدل الصور مع بقاء المادۃ بعینہا الا تری ان الصورۃ الہوائیۃ تنقلب الی المائیۃ وبالعکس ومادۃ العناصر واحدۃ فالصورۃ المائیۃ انما یحصل بعد زوال الہوائیۃ مثلا لاستحالۃ اجتماع المقومین من جہۃ واحدۃ ومن ہہنا شبہت استحفاظ الہیولی الشخصیۃ بالصور المرادفۃ بتمسک سقف معین بعامات متعاقبۃ مزال واحدۃ منہا ویقیم اخری بدلہا بخلاف الافلاک فان الہیولی لکل واحد منہا صورۃ لازمۃ ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ

۵۶ قولہ کالاضداد آہ لان الصور النوعیۃ صور مختلفۃ الحقائق فالصورۃ النوعیۃ یجعل المادۃ جواہر بالفعل غیر الذی کان بالسابقۃ بخلاف الصورۃ الجسمیۃ فان افرادہا متماثلۃ فالصورۃ العاقبۃ من الجسمیۃ مماثلۃ للزائلۃ منافی تمام الحقیقۃ وہی شریکۃ للسبب فی جعل الہیولی موجودۃ ۱۲ مولوی محمد یوسف ۵۷ قولہ ویکتفی آہ لما کان عسی ان یتوہم انہ لا بد من وجود المستکمل والمتغیر قبل ما تم او تحول الیہ الا فاین شیء یقال لہ تم او تحول وقبل الصورۃ لم یکن وجود الجسم البسیط فدفعہ بقولہ ویکتفی عطفا علی قولہ یقال ای ان لم یکن الجسم البسیط قبل الصورۃ موجودۃ بالفعل لکن موجودۃ بالقوۃ قبل الصورۃ من حیث انہ سبق ہیولاہ فالجسم البسیط سابق من جہۃ الہیولی علی الصورۃ ۱۲ مولوی محمد یوسف ۵۸ قولہ ان اصطلح آہ العدم کذلک فان المستکمل والمتغیر یحتاج الی ان یکون قبلہ عدم حتی یتحقق کونہ متغیرا او مستکملا والعدم لیس یحتاج فی ان یکون عدما الی ان یحصل تغیر او استکمال فرفع العدم یوجب رفع المتغیر والمستکمل من حیث ہو متغیر ومستکمل ورفع المتغیر والمستکمل لا یوجب رفع العدم ۱۲ مولوی حمد اللہ رح ۵۹ قولہ فلا یکون مبدءا آہ قال الشیخ فی الشفاء ولا فائدۃ لنا ان یناقش فی التسمیۃ فلیستعمل بدل المبدء المحتاج الیہ فنجد القائل للتغیر والاستکمال ونجد العدم ونجد الصورۃ کلہا محتاجا الیہ فی ان یکون الجسم مستکملا او متغیرا ۱۲ مولوی حمد اللہ رح ۶۰ قولہ اذ کل آہ فلا یظن ان عدم شیء عن قابل وجودہ کعدم الحرکۃ مجامع للجسم المستکمل بالحرکۃ حال السکون وکذلک مجامع للجسم المتغیر من البیاض الی السواد فی حال البیاض ومجامع للکائن فی مرتبۃ المادۃ لان مجامعۃ ذلک العدم للجسم فی تلک الامثلۃ وغیرہا مسلم ولیس الکلام فیہا وانما الکلام فی مجامعۃ للجسم المستکمل او المتغیر والکائن من حیث ہو ہو فان الجسم مستکمل فی حال التلبس بالحرکۃ لا فی حال السکون ومتغیر فی حال الانتقال الی السواد لا فی حال البیاض وکائن فی حال التلبس بالصورۃ وفی مرتبۃ المادۃ انما القوۃ لا الفعلیۃ ۱۲ مولوی محمد یوسف ۶۱ قولہ لما یحصل آہ لان الاستکمال ان یحصل للشیء ما لم یکن من غیر زوال امر وجودی لہ سببہ وان حصلت الصورۃ لم یکن حاصلۃ لکن زوال منہا امر وجودی ہو الصورۃ السابقۃ قیل ان زوال الامر الوجودی لیس معتبرا فی مفہوم الاستکمال کما ہو معتبر فی مفہوم التغیر لانہ تمام ومعنی قولہم من غیر زوال شیء منہ عدم اعتبار الزوال فی الاستکمال لا اعتبار عدم الزوال انتہی ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ اللہ

## حواشی متعلقہ صفحہ پانزدہم
## تتمہ حاشیہ ہندسہ ۵۶

وتنخلع الصورۃ المائیۃ کما نشاہد من البخار الصاعد الی الہواء فان البخار اجزاء ہوائیۃ مشکونۃ من الماء مختلطۃ لا اجزاء مائیۃ لطیفۃ وقد تاخذ الصورۃ الناریۃ وتنخلع الصورۃ

٦

الهيولية كما في كون الحادثين فانه اذا فسدت المنافذ التي يدخل فيها الهواء الحديد وتنفخ نفخا شديدا يحدث فيه نار من انقلاب الهواء اليها وقد يتبدل الصورة بالتخلخل كما في الماء في كون الحادثين بالانطفاء والنار الكائنة فيه تصير ماء او هواء ١٢ مولوي محمد يوسف ھ قوله ومنها انه ليس كذلك آه كالفلك فانه لا يقبل الكون والفساد فالصورة الكائنة حيز طبيعي لصورة الفاسدة حيز طبيعي اخرى لما تقرر في موضعه ان كل جسم فله حيز طبيعي وان الحيز الواحد لا تقتضيه طبيعتان مختلفتان بالنوع وما يكون لصورة الكائنة حيز طبيعي لصورة الفاسدة حيز طبيعي آخر فهو قابل للحركة المستقيمة لان الصورة الكائنة ان حصلت في حيز غريب تقتضي ميلا مستقيما الى حيزه الطبيعي وان حصلت في حيز طبيعي فالصورة الفاسدة قبل الفساد كانت حاصلة في حيز غريب فكانت تقتضي ميلا الى حيزه الطبيعي وليس في الفلك ميل مستقيم ١٢ مولوي محمد يوسف سلمه

## حواشی متعلقہ صفحہ ہیئر ۱۸ دہم
## تتمہ حاشیہ ہندسیہ ۵٦

فذوات فاعل من اعراضها فذهب بقوله بل سيلوح لك آه حاصله ان علية الفاعل ليست علية خاصة بل هو كما انه علة للطبيعيات علة لمباديها من المادة والصورة ايضا فلا يشتغل الطبيعي به مع وجود العلل الخاصة لها وهي الفواعل المجردة فان العلم اليقيني انما يحصل من العلل العامة لو فقدت العلل الخاصة وهي ههنا موجودة وكونها ذوات فاعل ليس من اعراضها الخاصة فلا يكون من عوارضها الذاتية والبحث انما يكون منها لا من الاعراض الغريبة وفيه ان المنافي للاشتغال كون العارض عارضا لامر عام لا كونه عارضا لامر عام كما مر ١٢ مولوي محمد يوسف ھ قوله كان الطبيعي بحيث عنه الى آخره ولا يخفى عليك ان الفاعل الكائن من الطبيعيات فاعلا لها سوى نفسه لا يكون ذلك الفاعل واحدا بالعدد او فاعل فذلك الفاعل الذي هو من الطبيعيات يكون امرا آخر فلا يكون الفاعل المشترك للطبيعيات فاعلا واحدا بالعدد كما هو الباطل ١٢ مولوي محمد يوسف ھ قوله والفاعل الواحد بالعموم آه فيه ايماء الى ان وحدة الفاعل وحدة عامة والكلام السابق كان على سبيل الفرض هذا ويحتمل ان يكون المقصود ان انتفاء وحدته بالعدد امر ظاهر وقوله فانه اي تفصيل المقام لا تعليل لما سبق ولا يخلو عن نحو بعد كما لا يخفى ١٢ مولوي نظام الدين رح ھ قوله في قوته آه القوة كان مسماها المشهور عند الجمهور به يتمكن الحيوان من الافعال الشاقة وهي التي يقابل الضعف ثم نقل منه الى سببه المسمى قدرة وهي صفة بها يتمكن الحيوان من الفعل وتركه بالارادة ونسبتها الى الطرفين بالسوية ثم عمم في الحيوان او غيره فالمراد ان نظر الطبيعي في الواحد بالعموم يكون بانه كيف يجب ان يكون في قوته مثلا هو يقوى على افعال غير متناهية او لا ١٢ مولوي محمد يوسف ھ قوله بهذا النحو آه وهو الاشهر لكن يخالف لما صرح المحقق في شرح الاشارات من ان الحكماء قاطبة متفقون على ان لا فاعل الا الذات القيوم الحق تعالى ونسبة الفاعلية الى غيره تجوز بناء باعتبار كونه من الروابط والوسائط ١٢ مولوي نظام الدين رح ھ قوله هو الطبيعة آه فان الطبيعة عندهم موثرة تاثيرا طبعيا في جسم هو محلها او موثرة في جسم آخر ايضا والكائن التاثير فيه تاثيرا قسريا والمتكلمون لا يقولون بذلك التاثير بل الحوادث كلها عندهم مستندة الى الله تعالى ابتداء وانما اثبتها على صاحب الفلسفة الاولى بان كل ما يصدر عن الاجسام في العادة المستمرة المحسوسة من الآثار والافعال كالاختصاص بأين وكيف وحركة وسكون فهي صادرة عن قوة موجودة فيها لانه لو لم يكن الا ان يكون لكونه جسما او لامور اتفاقية او لامر مفارق عن الاجسام بالكلية او لقوة موجودة فيه الاول باطل والا لاشتركت الاجسام فيه والثاني ايضا باطل والا لما كان ذلك مستمرا لان الامور الاتفاقية لا يكون دائمة ولا اكثرية والثالث ايضا باطل لان المفارق نسبته الى سائر الاجسام نسبة واحدة فيحتاج في تاثيره في بعض دون بعض الى مخصص الكلام عائد في المخصص فالاقسام جارية فيه وكلها باطلة سوى الرابع فاذن ما يصدر عن جسم هو عن قوة موجودة في ذلك الجسم وهي الطبيعة ١٢ مولوي محمد يوسف ھ قوله ما تكون فيه آه فيه ضميران ضمير مستتر في يكون وضمير بارز في فيه اما المستتر فيرجع الى المبدأ واما البارز فالى الطبيعة مبدأ اول الحركة جسم يكون ذلك المبدأ فيه وسكونه بالذات ١٢ مولوي محمد يوسف ھ قوله والمراد بالمبدأ الفاعل آه فخرج الميل فانه آلة وليس بفاعل لان الميل ليس محركا بل امر به يحرك المحرك ١٢ مولوي محمد يوسف ھ قوله لا يتقابل آه فان الحركة في مقولة معينة وكل واحد يقابل السكون في تلك المقولة وذلك المحل بخلاف ما اذا فرضت الحركة في مقولة والسكون في مقولة اخرى او الحركة في محل والسكون في آخر فلا تقابل بينهما ١٢ مولوي محمد يوسف ھ قوله فلو اريد آه يعني انه اريد ذلك لم يتخلف وقد تخلف كما يشهد به الحس ويلزم اجتماع المتقابلين من الحركة والسكون والتخلخل والتكاثف مثلا فانهما يكونان طبعيين فان الجسم اذا لم يكن على مقدار مطلوب له فانه كان انقص يتخلخل وان كان ازيد يتكاثف ١٢ مولوي نظام الدين رح ھ قوله لم يتخلف آه مع ان الحركات تتخلف عن المبدأ في حال السكونات والسكونات تتخلف عنه في حال الحركات فالمراد من المبدأ المبدأ الناقص لان الطبيعة ليست موجدة حقيقية للحركات الطبيعية ولا للقسرية كما صرح به الشيخ وسياتي بل المراد به ما هو متمم للفاعل بحيث يكون الفاعل موجدا على حسب اقتضاءه وهذه المسامحة شائعة عندهم كانه الاصطلاح على تسمية الطبيعة بالفاعل لاجل جعل الفاعل على حسب اقتضاءه وانما يكون مبدئية للحركة بالحالة الغير الملائمة كرفع الحجر الى العلو فان طبعه تقتضي الهبوط وللسكون بالحالة الملائمة كوضعه حجر في السفل جاء ورد الامام بان السكون عدم الحركة

فكيف يعقل كون المبدء مبدء لعدم اثره واجاب بان الجسم اذا سكن فهناك امران احدهما عدم تلك الحركة والآخر استقراره في ذلك الحيز والسكون عبارة عن هذا المعنى باتفاق الفلاسفة والحكماء فانهم اجمعوا على ان الاين عبارة عن حصول الجسم في مكانه واتفقوا على ان هذا المعنى صفة موجودة وعرض حال في الجسم اذا عرفت هذا فنقول ان اريد بالسكون عدم الحركة فذلك لا يمكن جعله اثرا للطبيعة وان اريد به استقراره في ذلك الحيز فذلك يمكن جعله اثرا للطبيعة ومعلولا لها انتهى وانت تعلم ان السكون عدم الحركة كما تقرر سابقا فان التقابل بين الحركة والسكون تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد حتى يكون عبارة عن الاستقرار وعدم الحركة لكونه امرا عدميا لا يستند الى علة وجودية فالسكون علته عدم علة الحركة لا غير فلا يكون الطبيعة علة له وقد يجاب بان العلة الحقيقية للسكون هو انعدام الحالة المنافرة وهو مصاحب للطبيعة فنسبت المبدئية اليها ۱۲ مولوی محمد یوسف ع٥ قوله هو الفاعل بالحقيقة آه هذا لا يشبه ان فاعلها بالحقيقة هو موجد موادها معطيا الصورة لها فالمراد انه فاعلها من حيث هي طبيعة فافهم ۱۲ مولوی نظام الدین عـ٥ قوله على الطبيعي آه اي عالم الطبيعي واعلم ان الطبيعي منسوب الى الطبيعة فحذف الياء وفتحت الباء في النسبة وحذفت التاء من الآخر كما في النسبة الى حنيفة يقال حنفي واذا انسب الى حنيف يقال حنيفي واعلم ايضا انه اذا انسب الى شافعي المنسوب الى شافع يقال شافعي ايضا من غير فرق فاذا انسب العلم الى الطبيعة يقال طبعي واذا انسب الانسان الى العلم الطبعي يقال ايضا طبعي ۱۲

## حواشی متعلقہ صفحہ نوزدہم

٥٨ قوله ولو استحالت الطبيعة آه فعلى هذا القائل ان يقول ان طبيعة المقسور لو كانت محركة لجسمها اطاعة للقاسر لما تجاذب مقتضاها مقتضى القاسر ولما حصل ان الطبيعة اذا لها مقتضى مخالف لما كلفتها النفس فتحرك مع العوق الذاتي فلذلك يحدث العياء لتحقق التعاوق والتجاذب وان فرق بان تكليف القاسر لا يزاحم التجاذب والاعياء بخلاف تكليف النفس طولب البرهان والله اعلم ۱۲ مولوی نظام الدین رح ٥٩ قوله واما ان النفس آه هذا دفع بجواب آخر وهو ان الطبيعة لا يصدق على النفس في الحركات الارادية لان النفس ليست مبدء اولا لها فانها انما تحرك باحداث الميل وهي حالة انبعاثية نحو الخروج من المبدء الى المنتهى بحيث يدافع ما يعوقه وحاصل الدفع ان النفس كما لا تحرك الا باحداث الميل في الحركات الارادية كذلك الطبيعة في الحركات الطبعية انما تحرك باحداث الميل كما سياتي من اثبات الميل لكل حركة في مبحث الحركة فان اعتبر الميل محركا فعدم صدق الحد على النفس مسلم لكنه منضم لانه يلزم عدم صدق الحد على المحدود اي الطبيعة ايضا لانه يكون على هذا التقدير الميل مبدء اولا لا الطبيعة وان لم يعتبر محركا بل يعتبر آلة للتحريك كما هو الحق لئلا ينتقض الحد بالميل فلا يضر للرد ويصدق الحد على النفس لكونها مبدء اولا ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ ٦٠ قوله انما الاشتباه في النفس الفلكية آه ليس غرضه الاستنقاض فانه ليس من منصب الناقض مطالبة البرهان فانه مدع بل مقصوده ان التعريف لم يتميز به المحدود عن غيره فان اختصاصه بالمعرف ومساواته غير بين بل الظن عمومه وتحققه في النفس الفلكية ايضا حتى يقوم برهان على ثبوت صورة نوعية سوى النفس المجردة والنفوس المجردة قائمة بالاجرام الافلاك واستخدام النفس بها في الحركات ۱۲ مولوی حمد الله رح ٦١ قوله فالشيخ صرح آه قال المحقق الطوسي في شرح الاشارات والطبيعة ههنا بهذا المعنى يقارب الطبع الذي يعم الاجسام حتى الافلاك وربما يزاد في هذا التعريف قولهم على نهج واحد من غير ارادة وح تخصص المعنى المذكور بما يقابل النفس انتهى وفهم منه ان الطبيعة بهذا المعنى يشمل النفوس الفلكية فلا مضائقة في صدق هذا التعريف عليها ولا اشتباه فدفعه المص ان الشيخ يصرح في الشفاء بان المحدود بهذا الحد هي التي يفعل افاعيلها على نهج واحد بلا ارادة فهي مقابلة للنفوس الفلكية والارضية ۱۲ حسم

## حواشی متعلقہ صفحہ بست و دوم

٥٦ قوله كما في البسائط آه فان الطبيعة فيها هي الصورة وانما تكون طبيعة باعتبار وصورة باعتبار فاذا قيست الى الحركات والانفعال الصادرة عنها سميت طبيعة واذا قيست الى تقويمها للنوع سميت صورة نوعية اي منسوبة الى النوع بالتقويم والتحصيل فالصورة نفس الطبيعة في البسائط بحسب الذات مغايرة بالاعتبار فالعنصر البسيط كالماء مثلا جوهره الصوري بالقياس الى تقويم النوع صورة وبالقياس الى كونه مبدء للآثار الملائمة مثل البرودة والرطوبة طبيعة وقال سيد المحققين انها يسمى قوة ايضا باعتبار تاثيرها في الغير وكمالا لصيرورة الجنس بالفعل انتهى والمشهور ان القوة اعم من الصورة النوعية لان القوى النباتية والحيوانية قوة وليست صورة جوهرية ۱۲ مولوی محمد یوسف ٥٦ قوله كما في البسائط آه التقييد بالعنصرية وان لم يقع في الشفاء لكنه مستفاد من فحوى كلامه ولعله لاخراج الافلاك فانه ليس فيه الطبيعة بالمعنى المذكور ولذا يقول القدماء ان للفلك طبيعة خامسة والمحقق الشيرازي قائل بان الطبيعة عامة في جميع الاجسام المتحركة حتى الافلاك لكن الطبيعة فيها عين صورها المجردة والتفصيل الاتم في الاسفار الاربعة ۱۲ مولوی حمد الله رح ٥٧ قوله وهي غير محسوسة لان الصورة النوعية للماء مثلا مشتركة في اشخاصه فلو كانت محسوسة وجب ان يكون الاحساس بها مع لواحق معينة كاين ووضع متعينين وح يمتنع ان يكون متوقعا على لا يكون ذلك الاين على ذلك الوضع فلا يكون المشتركة مشتركة هف وفيه تنبيه على فساد مذهب من لا يجوز وجود شيء لا يناله الحس بافعاله لا بذاته فان الطبيعة وجودها مسلمة بهما ومبرهن في موضع آخر وانما ينال الحس الى افعالها لا الى ذاتها ۱۲ مولوی محمد یوسف

ه قوله [illegible] آه دفع لما يتوهم من ان الواحد لا يصدر عنه الا واحد وطبيعة النار واحدة انما يصدر منها اثر واحد لا الآثار المتكثرة وحاصل الدفع ان الممنوع انما هو صدور الكثير عن
الواحد الحقيقي لا صدوره من الواحد المتكثر الجهات وصدور الآثار عن الطبيعة الواحدة في جوهر النار انما هو بجهات متكثرة لان الكيفيات الاولية للعناصر هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
والحرارة والبرودة فاعلتان كلا منهما تفعل في الاخرى وفي الرطوبة واليبوسة ايضا ولا تنفعل من الرطوبة واليبوسة ۱۲ **مولوی محمد یوسف** ه قوله وقد تكون كالجزء من الصورة
آه المعنى ههنا وفي غير من مواضع من كلام الشيخ هو ان هذه القوة توجد في مادة المركب من الاسطقسات ومعنى الصورة محمول على المركب لانها تتحد مع الفصل باعتبار اخذه معنا لا بشرط شيء حتى يصح
حملها على المركب بمعنى الحمل هو الاتحاد في الوجود فيكون تلك القوة جزءا من الصورة بهذا الوجه ۱۲ ه قوله فان للاجسام المركبة آه كالانسان مثلا لا تحصل الطبيعة وحدها ولا النفس
الانسانية على نحو واحد لوجود الطبيعة فيه ايضا لان الطبيعة هي التي صدرت عنها الافاعيل بلا شعور وارادة على نهج واحد فهي قوة محركة لما هي فيه بالذات الى جهة بل انما يحصل الان من
الطبيعة المركبة والنفس النباتية والنفس الحيوانية والنفس الانسانية لا من حيث انها متعددة بل من حيث انها متحدة فالنفس في الانسان واحدة ينبعث عنها قوى الطبيعة وقوى النفس
النباتية من الغاذية والمنمية والمولدة وينبعث عنها قوى النفس الحيوانية من المحركة والمدركة وينبعث عنها قوى النفس الانسانية وهي عقل علمي وعقل عملي فلما تضمنت القوة الانسانية التي
هي النفس الناطقة لها كلها كانت الطبيعة جزءا منها وانما قال كالجزء من الصورة ولم يقل قد يكون جزءا من الصورة لان النفس بسيط لا جزء لها الا باعتبار كما عرفت ولهذا قال كان صورها
يجمع آه كان فتشبيه لا لكمال الناقصة ۱۲ **مولوی محمد یوسف** ه قوله بالقوة المحركة لها بالذات هذا ما قاله الشيخ في الشفاء ان اراد بهذه القوة قوى العناصر الموجودة
في المركبات فالظاهر انها طبائع لاجزاء المركب لا للمركب ان اراد ان في المركب كالحيوان مثلا طبيعة مركبة سوى طبائع عناصره ونفسا نباتيا ونفسا حيوانيا يحصل صورته النوعية
من اجتماع هذه الثلثة كما هو الظاهر من العبارة فهو ايضا كما ترى فانه يلزم ان يكون الشيء ذا حقائق مختلفة كيف والطبيعة والنفس النباتي والحيواني كلها مقوم للمادة محصلها نوعا من
الانواع ويلزم ان يكون النفس النباتي والحيواني اعراضا لا جواهر فان المادة لتحصلها بالطبيعة من الطبائع موضوع مستغن عن النفس الانساني وكذا لتحصلها بالنفس النباتي مستغن عن
الحيواني والحق في هذا المقام ان الصورة النوعية للانسان وهي التي بها يتقوم مادته ويجعله نوعا انسانيا سواء كانت جوهرا مجردا او قائما بمادة حقيقة بسيطة جامعة لجميع ما تحتها من النفس الحيواني
والانساني والطبيعة بمعنى ان الآثار الصادرة من تلك الثلثة حالة انفرادها في الحيوان والنبات والمعادن والبسائط مترتبة على تلك الحقيقة مع زيادة مثلا وهو الادراك العقلي وكذا صورة
الحيوان جامعة للنفس النباتي والطبيعة وصورة النبات جامعة للطبائع فالانسان في وحدته وجامعيته للكثرة كانه يحاكي عن السبب الاول تعالى فكما انه تعالى واحد بجميع الجهات مع ان الآثار الصفات
المتكثرة مترتبة على نفس هوية الوحدانية كذلك الانسان مع توحده مقومته وبساطته حافظ للتركيب محرك بالذات الى جهة ومتحرك باستخدام القوى النباتية حركات النشو والنماء وهكذا الى
ان ينتهي الى النطق فهو كما انه نفس انساني طبيعة ونفس نباتي وحيواني ايضا فان اراد بالجزئية الطبيعية من الصورة عموم الطبيعة للاجسام بهذا المعنى فهو قول حق وان اراد غيره فهو قول لا قوام له
وتفصيل هذا يستدعي مقاما اوسع من ذلك ۱۲ **مولوی حمد الله رح** ه قوله وكيفية هذا الاجتماع آه الذي يستفاد من كلام الشيخ من غير هذا الموضع في كيفية هذا الاجتماع
هو ان صورة كل نوع هو مركب من عدة قوى كالانسان مثلا يجب كونها مبدأ للآثار على ترتيب ونظام كانها تجمع الكل في واحد لكونها مرتبطا بواحد على وجه التناسب والترتيب
يجعل الكثير شبيها بواحد وقد عرفت ان المقصود من هذه الاقوال ان ما ذكرناه فهو قول صحيح وان كان ظاهر العبارات آبيا والا فلا يحصل لها عند العقل الصحيح المحصل ۱۲ حم ه قوله في جوهر النار آه اي في ذاته
وانما قال هذا لان في غير النار يمكن ان يقال بتكثر الآثار الصادرة عن طبيعة النار فيه لتعدد القوابل لتصريحهم بان الواحد يفعل افعالا كثيرة عند تعدد الآلات كالنفس الناطقة او عند تعدد القوابل كالعقل
الفعال ۱۲ **مولوی محمد یوسف** ه قوله فالبرودة آه قال الشيخ من الطبيعيات في اوله وامكان قد يجوز ان يكون طبيعة واحدة بسيطة تصدر عنها بما هي صورة
قوة فعلية كما عن طبيعة النار البرد المحسوس يكون عنها من جهة مادتها بما لمادتها قوة اخرى انفعالية كما للنار من الرطوبة ويجوز ان يكون قد يفيض عنها بسبب الجسم قوة تمثيلية وبسبب كيف الجسم
قوة منفعلة الى آخره فالبرودة اثر الطبيعة المائية واثر قوة فعلية فبالقياس الى التاثر من جوهر الماء والحاصل ان الطبيعة بما هي صورة مقيمة لما يصدر عنها بما يناسب الاقامة والتاثير والرطوبة قوة
انفعالية فيكون اثرا لها من حيث الانفعال وهي للمادة فتكون بالقياس الى المنفصل فيشكل البرودة وهو المادة وان قرر المؤثر بصيغة اسم الفاعل فالامر ظاهر يعني ان الرطوبة تصدر عنها
بالقياس الى ما يؤثر في جوهر الجوهر وبشكله والحاصل من جهة الانفعال ۱۲ **مولوی نظام الدین رح**

## حواشی متعلقه صفحه بست و سوم ۲۳

### تتمه حاشیه هندسه ه

في الاعيان لم يتعلق بشخص واحد بل بمجموع اشخاص العالم كما عرفت سابقا ولا ينفي الشيخ الطبيعة الكلية للنوع التي عين طبيعة الاشخاص حقيقة ووجودا فان طبيعة الشجر المعين
مثلا تقتضي نماء معينا وتغذية مخصوصة وهي اذا اخذت من حيث هي هي طلا شيء طبيعة نوع الشجر تقتضي نماء مطلقا وتغذية لا يقتضي هذا التدبير التام بين اشخاص الشجر

ولا يقتضي تعاقب تلك الاشخاص حتى يبقى وجوداً دائماً محفوظة وتسمية طبيعة كلية هي التي تقتضي هذا النظام والتدبير المشاهد والغرض من هذا التدبير النظام حفظ الحقائق الكلية الموجودة بعين وجود الاشخاص لان هذه الاشخاص فانها مقصودة بالعرض فانه لا يمكن حفظ الكليات بدون الجزئيات اذ ابقاءها في الكليات واما بقاء شخص واحد كما في المبدع تعالى والشيخ نبه على ذلك المبدع لمقيض لتدبير النوع او الكل في الاعيان ثم يقول ليس الا ان المبدع الحق جل شانه ابدع طبائع جزئية في اشخاص النوع الواحد او اجزاء العالم بحيث يؤدي اجتماعها وترتيبها على نمط خلقها الى حفظ نظام النوع او الكل لانه كما ابدع طبائع في الاشخاص تقتضي ما هو ملائم تلك الاشخاص ابدع طبائع اخرى تقتضي ذلك النظام المشاهد في جميع الاشخاص او في جميع العالم بما هو جميع فتامل ١٢ مولوي محمد امين ؎ قوله وبرت آه الحاصل ان الارادة العالية ابدع المواد اي الافراد كزيد وبكر واودع فيها الطبائع بحيث يكون كل طبيعة كل شخص مقتضية وحافظة لنظام كل شخص والمجموع المجموع بان مجموع طبيعة الاشخاص لنوع واحد تقتضي لنظام النوع ومجموع طبائع جميع اشخاص جميع الانواع مقتضية لنظام العالم كله ١٢ مولوي نظام الدين

؎ قوله بل ان ابدع اي المبدع الحق جل شانه ابدع طبائع جزئية في اشخاص النوع الواحد او اجزاء العالم بحيث يؤدي اجتماعها وترتيبها على نمط خلقها الى حفظ نظام النوع او الكل لا انه كما ابدع طبائع في الاشخاص تقتضي ما هو ملائم لتلك الاشخاص ابدع طبيعة واحدة بالشخص تقتضي ذلك النظام المشاهد في جميع الاشخاص او في جميع العالم بما هو جميع ولا يرد انه اذا لم يكن للصور الكلية وجود واستقلال في الاعيان فاي معنى للاستحفاظ في هذا العالم من جهة نسبة الحاجات اليها لان نسبة الطبائع الجزئية الى الطبيعة الكلية انما هي نسبة الفرع الى الاصل لاقتضاء الطبيعة الكلية المقصودة تحقق الطبائع الجزئية لينتظم باجتماعها نظام النوع لا نسبة الحمل والاتحاد كما مر فيه تامل ١٢ مولوي محمد يوسف ؎ قوله لا لكونه ملائماً آه اي لو كانت الطبيعة الارضية تطلب السفل لكونه ملائماً لنظام الكل لا لكن القول بان الطبيعة اي الطبائع الفاعلة ابدعت لنظام الكل ولكن الطبيعة الارضية لا تطلب السفل لكونه ملائماً لنظام الكل بل لانه ملائم للارض لان ابرودة علة للثقل فلو تطلب المحيط ان كان خفيفاً والبرودة من آثار الطبيعة فلم يبق الارض رضاً فلا يكون ابداعها الا لنظام الارض لا لنظام الكل وكذلك النارية انما تقصد نحو المحيط لانه ملائم للنار لكون الحرارة علة للخفة فلو تقصد المركز لكان ثقيلاً والحرارة من آثار الطبيعة فلم يبق النار ناراً لا تقصد نحو المحيط لانه ملائم لنظام الكل حتى يقال ان الطبيعة من الطبائع الفاعلة ابدعت لنظام الكل نعم تطلب الطبيعة الارضية السفل والنارية العلو لتنظيم صلاح الكل بحفظه عن الاحتراق مثلاً ويمكن نشو النبات وتعيش الحيوانات ولو تقصد طبيعة النار مركز العالم وتقصد طبيعة الارض المحيط فكيف يمكن تعيش الحيوانات ونشو النبات للاحتراق وعدم الماء نعم يمكن تعيش الحيوانات الغالبة عليها طبيعة النار في النار كالسمندر ولهذا قيد الحيوانات بالغالبة عليها طبيعة الارض فقوله طبيعة الارض فاعل للغالبة ١٢ مولوي محمد يوسف ؎ قوله فالامر المعقول آه فيه دفع لما عسى ان يتوهم من قول الشيخ ان الموت وان كان غير مقصود في الطبيعة الجزئية في زيد مقصود في الطبيعة الكلية انتهى انه ايدل على وجود الطبيعة الكلية فان كون الموت جارياً مجرى الطبيعي للطبيعة الكلية انما يتاتى عند وجودها وجه الدفع ان المراد بالطبيعة هناك صورة نظام النوع الحاصلة في المبادي العالية فانها تسمى طبيعة على ضرب من التمثيل ومراده ان الموت وان كان خارجاً عن مجرى الطبيعة الجزئية لكنه جار مجرى الطبيعة الكلية التقديرية التخيلية وكما ان وجود الطبيعة التقديرية تخيلية كذلك جريان الموت على مجراها ايضاً تقديري تخيلي بان نتخيل ان ثمة طبيعة مدبرة للكل تقتضي الموت في افراد لمصلحة التخلص للسعادة ولوصول نعمة الوجود الى جميع افراد ذلك النوع وان كان في الخارج ليس الا الطبائع الجزئية للافراد ١٢ مولوي محمد يوسف

## حواشي متعلقه صفحه بست وششم ٢٦
## تتمه حاشيه هندسه ؎

متن ان للمعدوم غاية ليس لها انه فاعل له واذا لم يكن علية الغاية علية خاصة فلا يشتغل الطبيعي بها مع وجود العلل الخاصة وهي الغايات الجزئية فان العلم اليقيني انما يحصل من العلل العالية لفقدت العلل الخاصة وهي ههنا موجودة وكونها ذوات غاية ليس من اعراضها الخاصة فلا يكون من اعراضها الذاتية والبحث انما يكون منها لا من الاعراض الغريبة ولا يذهب عليك ان المنافي للاشتغال كون العارض عارضاً لامر عام لا كونه عارضاً اعم وكلمة لعل اشارة الى ان المحتاط كما ان على الشيخ ايراده وكلمة لعل لو كان في مختاراته ابداً ما قاله مولانا محمد يوسف سلمه

؎ قوله ثم الفاعل والغاية آه فكانهما مبدءان للمركب بواسطة المادة والصورة فانه لو فرضت غناهما عن الفاعل والغاية استغنى المركب ايضاً ضرورة انه كلما وجدت المادة والصورة لم ينتظر وجود المركب الى امر آخر والمفروض ان وجودهما بلا فاعل وغاية فوجود المركب ايضاً كذلك فعلم ان الاحتياج الى الفاعل والغاية ليس الا احتياج جزئي المركب اليهما وهذا انما يستقيم لو لم يكن للمركب وجود سوى وجودات الاجزاء كيف ولو كان للمركب وجود فكما لا بد لوجودات اجزائه من فاعل وغاية كذلك لوجوده ايضاً لا بد منهما وعدم الانتظار في وجود المركب بعد تحقق المادة والصورة لانه يتحقق حينئذ جميع شرائط تاثير الفاعل فهو شرط في وجود المركب منهما فالفاعل والغاية كما انهما مبدءان بعيدان كذلك مبدءان قريبان ايضاً ولعله لهذا قال كانهما وفيه ان الظاهر ان الفاعل كما عرفت ما هو واثره تهيئة المادة للصورة وما معطى اثره ليس الا طبع الصورة في المادة وبعد التاثير ليس تاثير آخر في وجود المركب بل وجود المركب انما هو تابع واثر لوجود الصورة في المادة فالفرض ان علاقة المركب ليس الا الانطباع الصورة في المحل القابل ثم ذلك الانطباع يصير مبدأ الوجود المركب ان كان له وجود سوى وجودات الاجزاء وكذلك الغاية المقصودة للفاعل انما هي غاية لما هو اثره وهو انطباع الصورة او هي سبب الفاعل [illegible]

تحريكها الفاعل المركب قال الشيخ في الشفاء الفاعل اما ان يكون مهيا للمادة فيكون سببا للايجاد والمادة القريبة من المعلول اسبابا قريبا او معطيا للصورة فيكون سببا للايجاد والصورة القريبة والغاية بسبب الفاعل في انه فاعل وسبب الصورة والمادة بتوسط تحريكها للفاعل المركب انتهى فقوله كالفاعل على عادة الشيخ من ارادة مختاره وحده مطلقا تشبيه ولكن في انتسال ذلك ١٢ مولوي محمد عبد الحق

٥٨ قوله الشيئية معنى غير الوجود آه المراد من الشيئية على ما يظهر من الهيات الشفاء تقوم الماهية من حيث هي من غير اعتبار شرط الوجود العام او الخاص ويدل عليه كلام المحقق الطوسي في التجريد حيث قال العلة الغائية علة بماهيتها لعلية العلة الفاعلية وكما قد يكون الشيء معلولا بحسب تقوم ماهيته كالاثنينية فانها في حد كونها اثنينية معلولة للوحدة كذلك الشيء وان كان معروفا بالوجود لكنه قد يكون علة من حيث نفس ماهيته كما في لوازم الماهية على طريق الشيخ فان الملزومات من حيث نفس ماهيتها علة لتلك اللوازم من غير مدخلية الوجود فيها عنده فالعلة الغائية وان كانت متصورة بنفس الفاعل او غيره لكنها علة لعلية العلل من حيث نفس ماهيتها وسابقة بالشيئية للوجود ولا ضير فان المساوقة لا تقتضي ان يكون العلية بحسب الوجود اذا كانت العلية بحسب الماهية لانها غير العلية لكنه يشكل في غاية الافعال الطبيعية فانها لها ايضا غايات عندهم ولا يتصور فيها علية علة الغاية بحسب الوجود لان الوجود العيني متاخر ولا وجود لها ذهنا لان الطبيعة لا شعور لها على ما استقر الرأي فيما بعد ولا وجود فلا شيئية لها وقد المسئلة فلا يتصور العلية بحسبها ايضا ويمكن ان يقال ان الغاية وان لم يكن لها وجود في ذهن الفاعل لكنها موجودة في الاذهان العالية فالشيئية التي لها بحسب الوجود في المبادي العالية علة لعلية العلل او يقال ان التقدم بحسب الشيئية او الوجود علة لفاعلية الفاعل انما هو في العلل الغائية وما اثبتوا للطبيعيات وقد ثبت لها انما هو الغاية وهي اعم من العلل الغائية كما قال العلامة القوشجي في شرح التجريد الحكماء قد يطلقون الغاية على ما ينتهي اليه الفعل وان لم يكن مقصودا اذا كانت بحيث لو كان الفاعل مختارا لفعل ذلك الفعل لاجله والغاية بهذا المعنى اعم من العلة الغائية وبهذا الاعتبار اثبتوا للقوى الطبيعية غايات مع انها لا شعور ولا قصد تقدير و سينكشف بها لك فيما بعد ١٢ مولوي حمد الله

## حواشي متعلقه صفحه بست و هفتم ٢

٥٦ قوله وسيمي اه اي الامر الذي لابد من وجوده حتى يوجد الغاية على ان يكون وجوده متقدما على وجود الغاية يسمى مبادئها فان في شرب الدواء غاية بالذات هي الصحة و متقدم على وجودها شرب الدواء و لابد من وجود الشرب لتحصيل الصحة وهو رفع الامر المذكور اعم من ان يكون فاعلا اما بالحقيقة او بحسب الظن ١٢ مولوي محمد يوسف ٥٧ قوله مثل الصحة بالحجر اه اي الغاية الذاتية للتسمية بالحجر ويعلم ان الفاعل اذا حصل في مادة صورة فاما ان يكون مقصوده الاصلي هو تحصيل تلك الصورة في تلك المادة او مقصوده حصول صفة له في نفسه بواسطة تلك التحصيل مثال الاول ان القوة المصورة للانسان غايتها تحصيل تلك الصورة في تلك المادة ومثال الثاني الباني لاجل الاستكنان فانه ليست غايته الذاتية تحصيل صورة البيت في مادته بل الاستكنان وهو صفة تحصل للباني فاما القسم الاول فتلك الصورة الحادثة لها نسبة الى امور اربعة احدها نسبتها الى الفاعل من حيث ان تصورها صار محركا للفاعل وعلة لان صارت فاعلة حاصلة بالفعل و تلك الصورة من هذا الاعتبار تكون غاية و ثانيتها نسبتها الى حركة المادة الى قبولها وهي بهذا الاعتبار يسمى نهاية و ثالثها نسبتها الى المادة حتى كانت موصوفة بها بالقوة وهي بهذا الاعتبار يكون خيرا لان الشر هو عدم كمال الشيء والخير هو حصوله ورابعها نسبتها الى المادة عند كونها موصوفة بها بالفعل وهي بهذا الاعتبار يكون صورة واما القسم الثاني وهو مثل الاستكنان فهذا ليس له حصول الا في نفس الفاعل فله اعتباران الاول ان الصورة صار علة لكون الفاعل فاعلا بالفعل وهو بهذا الاعتبار غاية و ثانيهما ان الشيء صار موصوفا به بالفعل بعد ما كان موصوفا به بالقوة وهو بهذا الاعتبار خير سواء كان خيرا حقيقيا او كان خيرا مظنونا فقد تحقق ان كل غاية فهو باعتبار غاية و باعتبار آخر خير ١٢ مولوي محمد يوسف

٥٨ قوله كالجمال للرياضة فان الرياضة قد تستعقب حصول الجمال والجمال ما يقع يطلق على معنيين احدهما الجمال الذي يعرفه الجمهور مثل صفاء اللون ولين الملمس وغير ذلك مما يمكن ان يكتسب وهو على قسمين ذاتي ومكن الاكتساب و ثانيهما الجمال الحقيقي وهو ان يكون كل الاعضاء على افضل ما ينبغي ان يكون عليه من المزاج والبنية والمراد من الجمال ههنا هو القسم الثاني من المعنى الاول والرياضة حركة ارادية يضطر الى التنفس العظيم المتواتر فغايتها الصحة لان استعمالها على جهة اعتدالها تدفع المواد الزائدة وتمنعها من التكون فالاجتماع ازيد مما ينبغي و تبعد البدن والمزاج لها من استعداد عروض الامراض المادية فانها تستفرغ المادة اولا مع انعاشها للحرارة الغريزية وتعديها للبدن الخفة وذلك لانها تصير حرارة لطيفة فيتحلل ما اجتمع من فصل كل يوم و تكون الحركة معينة في ازلاقه و توجيهه الى مخارجه وبها تحلل الاجسام التي في البدن ولهذا الانحلال يصير الاعضاء الاصلية الين مما كانت ويزداد بها الرطوبة قم ١٢ مولوي محمد يوسف

٥٩ قوله كالشبع آه فان الغاية الذاتية وهي الوصول الى المكان الطبيعي قد توجد مع الغاية العرضية وهي الشج وقد لا توجد معها كما اذا تقف الحجر على الراس كذا الغاية الذاتية في رمي السهم هي الوصول الى الصيد قد توجد مع الغاية العرضية وهي القتل للانسان وقد لا توجد كما اذا يصيب السهم في الانسان او في البين ولا يصل الى الصيد ولا شك في ان الغاية العرضية التي الشج او القتل تقاوم الغاية الذاتية ١٢ مولوي محمد يوسف سلمه ٦٠ قوله كالسقمونيا آه فان السقمونيا فاعل بالذات لاسهال الصفراء فاذا اسهلها او قوي ضدها الذي هو البلغم و نسب فعل البلغم الذي هو التبريد الى السقمونيا فهو فاعل بالعرض للتبريد والبلغم فاعل بالذات للتبريد ١٢ منه ٥ قوله و غاية آه وحاصله انها نهاية الحركة لا تنفق فقط بحيث لا يقصد بآخر الغاية بالعرض مقابلها كشرب الدواء لدفع غاية بالعرض في المقصود من الشرب الصحة فهي المنتهى للحركة و هي الغاية بالذات وذلك ان تجعل الغاية بالتخويها الحركة بالذات لا بواسطة وشرب الدواء المذكور كذلك ١٢ ملا احسن

## حواشی متعلقہ صفحہ سی و چہارم

٥٦ قوله لا سيما في الطبائع البسيطة آه فان آثار عدم الشعور من عدم الهرب عن المنافي وعدم الطلب للملائم لا تخفى عليها بحيث لا يمكن التشكيك فيه الا المجادل المكابر نعم بعض المركبات من المعادن والنباتات قد يتوهم الشعور والمحقق الصدر الشيرازي اجترى على ثبوت الشعور في الطبائع بل في كل شيء حتى الهيولى التي هي محض القوة والاستعداد ولذا حمل العشق والمحبة الواقعين في كلام الاقدمين من ان الهيولى عاشقة للصورة ومحبة لها على الحقيقة لا على المجاز والكناية من استغرابها لها كما حمل الشيخ الرئيس عليه ولولا مخافة الاطناب تذكره مع ماله وما عليه ومن اراد الاطلاع عليه فليراجع الى الاسفار الاربعة ١٢ مولوی حمد الله رح ٥٧ قوله وجب ان للطبائع آه حاصله ان الغايات في الامور الطبيعية موجودة في الاذهان العالية فهذا الوجود علة ومتقدم على المعلول والوجود الخارجي المترتب على المعلولات معلول لها وانت تعلم ان هذا غير واضح في نفسه بل لعل الواضح خلافه فانا نعلم ضرورة ان الطبائع اذا وجدت وخليت ونفسها تكون متوجهة الى افعالها المترتبة عليها وان لم يوجد عقل ولا فلك والاجرام على التزام ان الامور المترتبة على الافعال الطبيعية دائما او اكثريا انما هي غايات متصورة للملائكة المسيطرة على نظام العالم ليس الا القول باثبات الغايات في الطبائع ولم يقل احد بل بعيد عليه ١٢ مولوی حمد الله رح

## حواشی متعلقہ صفحہ سی و ہشتم ۳۸

٥٥ قوله واذا كان البعض آه العلم الطبيعي هو علم يبحث فيه عن امور تحتاج الى المادة في التحقق دون التعقل وهو المسمى بالعلم الرياضي لان النفس تترياض به وانما يسمى تعليميا لانهم كانوا يعلمونه صبيانهم تقويما لافكارهم وتانيسا لطبائعهم بالبراهين واليقينيات واصوله اربعة الهيئة والهندسة والحساب والموسيقي وفروعه كثيرة كعلم المناظر وجر الاثقال والاسطرلاب والنجوم وغيرها فموضوع الهندسة الكم المتصل الساكن وموضوع الحساب العدد وموضوع الهيئة عند المتاخرين الاجسام الاول العلوية والسفلية كالاجرام الافلاك والكواكب والعناصر المشتركة في البساطة وبالجملة موضوع الهيئة الاجسام البسيطة بخلاف العلم الطبيعي فان موضوعه الجسم مطلقا سواء كان بسيطا او لم يكن اذا وجدت هذا فحاصل المقصود ان بعضا من العلوم التعليمية ما هي تعليمية محضة كالهندسة والحساب لا مناسبة لها مع الطبيعي ومنها ما هي ليست تعليمية محضة بل لها مناسبة كالهيئة لا يعرض فيها عن المادة اعراضا تاما فاذا كان ما هو مناسب للطبيعي لا يعرض فيه عن المادة اعراضا تاما ففي الطبيعي نفسه كيف يتصور اهمال المادة راسا ١٢ مولوی محمد یوسف ٥٦ قوله لما كان آه اعلم ان بعض الاشياء مما لا علة له اصلا كواجب الوجود وبعضها مما له بعض العلل كالفاعل والغاية دون المادة والصورة كضرب من المفارقات وبعضها مما له جميع هذه العلل كالمركبات وجميع المتحركات والمستحيلات التي يبحث عنها في العلوم الطبيعية فالعالم الطبيعي يجب عليه ان يكون مقتنيا بالاحاطة بجميع هذه العلل ليدخلها في براهينه عند السؤال عن الامور الطبيعية لم خصوصا بالصورة والمادة حتى يتم الاحاطة بالمعلول فاذا سئل عنها لم فالجواب الحقيقي ان يذكر جميع العلل الا اذا كان السؤال متضمنا لبعض العلل نعم يصح ان يذكر البواقي باسرها الا انه قد يكتفي بالبعض مسامحة كما قد فصله المصر ١٢ مولوی حمد الله رح ٥٧ قوله فالجواب الحقيقي آه لان لم لطلب العلة كما تبين في فن الميزان فالعلم التام والفائدة المعتدة للسائل تحصيل بذكر العلل كلها ١٢ مولوی محمد یوسف ٥٨ قوله انها علة لفاعلية الفاعل آه يعني ان الغاية بصورتها الذهنية علة لعلية العلة الفاعلة فان تصور الغاية علة فاعلية لكون الفاعل فاعلا اذ تعقلها يصير مقدما على الفعل ١٢ مولوی محمد یوسف ٥٩ قوله كالمشير آه معطوف على قوله كالغاية فكما للغاية عليه بالفاعلية الفاعل كذلك للمشير والباعث علية لفاعلية الفاعل لكون المشير منبها للفاعل على الحاجة الى الغاية والباعث ايضا له دخل في العلية لكونه محتاجا للحاجة الى الغاية فكل واحد من المشير والباعث فاعل لصورة الاختيار الذي ينبعث منه الفعل الاخير كالقتل والمراد من الباعث ههنا الداعي الى الفعل ١٢ مولوی محمد یوسف ٦٠ قوله كان يقال آه اي يقال في جواب لم قاتل فلان فلانا ان المقتول غصب حق القاتل فان الغصب يحقق الحاجة الى الانتقام ١٢ مولوی محمد یوسف

## حواشی متعلقہ صفحہ سی و نہم ۳۹

٥٩ قوله لا يكون ثبوته لها معللا آه اي لا يكون ثبوت الاستعداد بمعنى امكان قبول الصورة للهيولى معللا بعلة لما ثبت في مقره ان الذاتيات غير معللة بعلة فلا يسئل عن الاستعداد المذكور بلم لان لم طالب للعلة كما سبق وظاهر ان الفاعل لا يجوز ان يعطي المادة الاستعداد بانه ان لم يعطها لم يكن مستعدة فلما تبين حال الاستعداد الاصلي بقي حال الاستعداد بمعنى التهيؤ التام او قريبا من التام فبينه بقوله بل انما يسئل آه اي يجوز السؤال عن الاستعداد بمعنى التهيؤ لان الاستعداد بمعنى التهيؤ قد يعطيه الفاعل كما يقال لم اذا سئل عنها لم تقبل الشيء فيقال لان الصاقل صقلها وان كان الاستعداد الاصلي ذاتيا لا يعطيه الفاعل ١٢ مولوی محمد یوسف ٦٠ قد عرفت ان الغاية قد تتحد مع الصورة ذاتا لكن من جهة الصورة بينهما تغائر البتة فلو ذكرت الصورة مطلقة يصح ان ذكرت الصورة في الجواب وان ذكرت مقيدة مما يصح الصورة به فلا يصح ذكرها وان ذكرت مقيدة بما يقتضي الغاية بما ذكرت الصورة بل الغاية قد ذكران صح نقدا آل الى الغاية ١٢ مولوی نظام الدین رح

## حواشی متعلقہ صفحہ چہل و یکم ۴۱

٥٦ قوله رصدية آه الرصد جمع راصد كخدم جمع خادم وهو الذي يقصد بالرصد اي الطريق للحراسة ثم اطلق على جمع يرصدون الكواكب اي ينظرون حركاتها وبعدها

الى مواضع معينة ثم يقطع الذي هم يصعدون فيه بالبر صعودية الملال باسم المحل ١٢ مولوي محمد يوسف دام ظله ٥٦ قوله في الجسمية المطلقة اي المادة الثانية فان المادة الاولى تتركب منها الجسم المطلق وتحصيل تمام ذاته متقدم من الصورة الجسمية بعد تحصله يكون الجسم المطلق مادة ثانية لصورة النوعية فالمادة الثانية يعين الجسم الصالح لان ينطبع فيه صورة السطوح

## حواشی متعلقہ صفحہ چہل و سیوم ۴۳

## تتمہ حاشیہ ۲ متعلقہ صفحہ ۴۳

والحاضر موجود فلا يتصل بها فيلزم وجود الحاضر بالفعل لا انفصال بينهما العدم الملك كما ذكرنا بل مع التجاور والتتالي فهناك آنات متتالية تتركب منها الزمان اجزاء متتالية غير منقسمة بازائها من الحركة للتطابق بينها وبازاء الاجزاء المتتالية الغير المنقسمة من الحركة اجزاء كذلك من المسافة فهي اجزاء غير متجزية تنتفي جهة او جهتين او جهات مما يتحرك عليه الجسم فثبت المطلوب او نقاط متتالية او خطوط او سطوح كذلك فيكون بازائها من الجسم الذي ينطبق المسافة عليه جواهر غير متجزية كذلك وهو المطلوب ١٢ ملا حسن ح ٥٤ قوله لا تقطع آه حاصله على ما قال بعض المحشين مع ادنى تغير انه لو كان الجسم قابلا للانقسام الى ما لا نهاية له يلزم ان لا يدرك سريع الحركة بطيئها اذا تحركا في جهة واحدة على سمت واحد وكان الابطاء اسبق بل يكون السريع واقفا في مكانه اي لا يحصل له الحركة اصلا وبين وجه اللزوم بقوله اذ لا يقطع آه حاصل الملازمة انا اذا فرضنا البطيء مقدما على السريع بقدر ذراع مثلا وتحركا معا من مبدء واحد من الزمان فعلى اصل القائل يلزم ان لا يدرك السريع البطيء في حد اصلا ولو كان السريع في غاية السرعة كالبرق والبطيء في غاية البطوء كالنملة لان السريع لا يقطع الذراع الذي هو مسافة بين السريع والبطيء الا بقطع نصف الذراع ولا يقطع نصف الذراع الا بقطع نصف ذلك النصف وهلم جرا الى ما لا يتناهى فلا ياتي قطع انصاف غير متناهية في زمان متناه فيكون البطيء سابقا في كل مرتبة على السريع بقدر مسافة وهي قابلة للانقسام فيكون السريع بعد حركته متاخرا ومقصرا عنه بمسافة هي اقل من تلك فلا مجة بالحركة اصلا بل لا ياتي له حركة اصلا لاستحالة طي مسافة معينة باي قدر كانت في زمان متناه لان طي تلك المسافة انما يمكن بقطع انصاف غير متناهية وقطع انصاف غير متناهية في زمان متناه محال وهذا اذا كان معنى قوله بل الواقف بل يكون السريع واقفا في مكانه واما اذا كان قوله الواقف معطوفا على قوله البطيء يكون المعنى ان السريع لا يلحق البطيء بل لا يلحق واقفا في مكانه وعلى اي تقدير كان لا يتوجه هذا الالزام على القائلين بالجزء فانه اذا بقي بينهما جزء فاصل فالسريع اذا تحرك جزء ادرك البطيء ولا يصح ان يقال ان البطيء ح يتحرك اقل من الجزء حتى لا يدركه وهلم اسم فعل بمعنى ايت وجرا مفعول مطلق بفعل محذوف اي جر جرا او حال اي تجر السلسلة الى غير النهاية جرا او جارا وتفصيل هذه الشبهة الى شبهتين الاولى انه لو كانت القسمة تمر الى غير النهاية لا يقطع المتحرك المسافة المعينة ابدا ويلزم ان يكون زمان القطع غير متناه والثانية انه يلزم على تقدير ان الجسم القسمة الى غير النهاية انه لا يدرك متحرك متحركا في سمت واحد والحال ان المقدم منهما ابطأ بكثير ولا يخفى عليك ان التفصيل الى الشبهتين انما يمكن اذا كان معنى قوله بل الواقف آه بل يكون واقفا في مكانه واما اذا كان قوله بل الواقف معطوفا على البطيء كما هو الظاهر فالقول بالتفصيل لا يخلو عن تسامح ١٢ مولوي محمد بركت الله المدراسي غفوري

## حواشی متعلقہ صفحہ چہل و چہارم ۴۴

٥٨ قوله لكنه لازم لاي وجوب كون الاقسام الممكنة في المتصل قابلة للقسمة وان لم يكن مفهوم المتصل لكنه لازم المتصل اما عدم كونه مفهوما له فلانه اذا اطلق على شيء لفظ المتصل يفهم منه فهما حقيقيا ان بين جزئيه المفروضة حد مشترك وهو طرف لهذا وذاك ولا يدرك ان كونه منقسما الى اشياء يقبل القسمة دائما واما كونه لازما فلا يحتاج الى برهان فهو من الاعراض اللازمة للمتصل المحتاج في اثبات وجودها للمتصل الى حد اوسط واما كونه لازما فلوضوح بطلان وقوف قسمة المتصل عند حد واذا كان هو لازما للمتصل فرسم المتصل بالمنقسم الى اشياء يقبل القسمة كان التعريف باللازم فيكون رسما جدا ١٢ مولوي محمد يوسف دام ظله ٥٩ قوله فلزم القول آه وذلك بمثل ما مر من ان حصول تلك الاقسام ان لم ينفع الاجزاء التي غير متجزية اصلا لتحقق الكثرة بدون الوحدة وهو كما ترى فلابد من ان تنتهي اليها وهي غير متناهية لزم ان يكون التاليف منها وهي غير متناهية فلزم وقوف القسمة وقد كانت غير واقفة ١٢ مولوي نظام الدين رح

## حواشی متعلقہ صفحہ چہل و پنجم ۴۵

٥ قوله الا انه ربما يستدل عليه آه يرد عليه ان الاستدلال بالامور الطبعية لا يجعل الاتصال الاعارضا من جهة الحركة والسكون وغيرهما من الحيثيات المعتبرة في موضوع الطبعي والمانع من كونه من مسائل الطبعي ليس الا ذلك فالاستدلال عليه من جهة الحركة وما يتعلق بها لا يجدي نفعا في كون مسئلة الاتصال من الطبعي الا ان يقال انه قد حقق بعض الفضلاء المدققين في حاشيته على الحواشي الجلالية على التهذيب بل دل عليه كلام التفتازاني في التلويح بان الحيثيات المعتبرة في موضوعات العلوم ليست حيثية تقييدية للموضوع بان يكون ثبوت الاعراض في نفس الامر للمجموع المركب من الموضوع والحيثية ولا حيثية تعليلية لثبوت الاعراض في نفس الامر بل هي حيثيات تقييدية في نظر الباحث او حيثيات تعليلية للبحث فعلى هذا يحتمل ان يختلف حال المسئلة الواحدة من كونها من علم باختلاف الاستدلال كما سبق ان كروية السماء والارض مثلا اذا استدل عليها بالطريق الذي هو من الطبيعي واذا استدل عليها بطريق الذي يكون من الهيئة فان الاستدلال بالبيانات الطبعية يدل على ان المنظور للباحث هو الحيثية المعتبرة في موضوع الطبعي مثلا ان الاستدلال على الكروية بان السماء والارض فرد طبيعة واحدة لا يختلف آثارها من الانتهاء في جانب بخط وفي جانب بخط الى غير ذلك يدل على ان المنظور للباحث حيثية كونها طبيعية ١٢ مولوي محمد عبد

٥٦ قوله واما التالف الجسم آه يعني ان الظاهر انهم ارادوا النظر في تجوهر الجسم وتحقيق حقيقته فبعضهم كمثبتي الجزء علموا ان حقيقته عدة اجزاء لا تتجزى فادى نظرهم الى التالف والبعض الآخر كالنفاة علموا ان حقيقته جوهر متصل بنفسه فادى نظرهم الى عدم التالف لان الاتصال لا يتصور الا بان لا يكون مولفا من الاجزاء التي لا تتجزى فالنظر في التالف وعدم التالف ليس الا تبعا و المنظور حقيقة هو تجوهر الجسم وبيان حقيقته لان المقصود واصالة اثبات العرض الذاتي الذي هو التالف او عدم التالف للجسم الطبعي فالقضيتان القائلتان بان الجسم مولف او ليس بمولف كانهما ترجمان كاشفان عن ان الجسم حقيقته اجزاء لا تتجزى او ان حقيقته الجوهر المتصل كما يقال في شرح حقيقة الجسم انه مركب من الهيولى والصورة ولا يراد به اثبات عارض التركيب من الهيولى والصورة للجسم والنظر في تجوهر الشيء لا يكون الا في الالهي فالظاهر انهما منه ۱۲ مولوی محمد الله رح ٥٧ قوله وان مفهوم التالف آه ولما كان عسى ان يتوهم ان مفهوم التالف غير داخل في حقيقة الجسم عند مثبتي الجزء لان الاشاعرة منهم يحدون الجسم بالمتحيز القابل للقسمة ولو في جهة واحدة والمعتزلة منهم يحدونه بالطويل العريض العميق ويسير التالف ماخوذا في كلا الحدين فيمكن ان يعد مفهوم التالف من العوارض ويبحث من جهة العروض فدفعه بقوله وان مفهوم التالف آه وحاصله ان مفهوم التالف وان كان غير داخل في حقيقة الجسم عند مثبتي الجزء لكن يكون ملحوظا لهم لتحقيق جوهرية الجسم ولو تبعا اي لو كان خارجا عن حقيقة الجسم فانهم عند تحقيق تجوهر الجسم ينظرون ويلاحظون تالفه من الاجزاء لان التالف يفيد تحقيق التجوهر بلا مرية واذا لوحظ لتحقيق جوهرية الجسم فلا ينظر فيه بعد ذلك من حيث انه عارض للزوم التكرر وعدم الفائدة فافهم هذا خلاصة ما في بعض الحواشي ۱۲ مولوی هدایت الله رام پوری دام فیضه ٥٨ قوله وعدم التالف منها آه دفع توهم عسى ان يتوهم وهو ان ملاحظة التالف لتحقيق جوهرية الجسم عند مثبتيه مسلمة واما ملاحظة عدم التالف عند النفاة لبيان تجوهره فغير مسلمة غاية ما يلاحظ عندهم لهذا الاتصال او التركيب من الهيولى والصورة لا عدم التالف من الاجزاء المفردة فالنظر فيه ليس الا انه عارض ذاتي للجسم ووجه الدفع ان عدم التالف وان لم يجب ملاحظته عند تصور الجسم بالحقيقة عند النفاة لكنهم ينظرون فيه في مقابلة المثبتين ليتقرر الامر في تجوهره يعني انهم لما نظروا الى تجوهر الجسم في مقابلة المثبتين وادى نظرهم الى الاتصال ولا يتصور الا ببطلان التالف فلا جرم نظروا الى عدم التالف لتقرير امر التجوهر لا لان عدم التالف عارض له لكون المقصود اثبات ذلك العارض من حيث انه عارض له فافهم ۱۲ مولوی محمد الله رح ٥٩ قوله ومن ههنا قال آه يعني من ان النظر في التالف وعدمه نظر في تجوهر الجسم قال ما قال فان المراد بالنظر في نحو الوجود النظر في ما يحوج الشيء بقطع النظر عن الطبيعة والتعليمية بان يكون لنفس الموجودية كما فيه كما صرح به بعض المحققين ۱۲ مولوی حمد الله رح ٦٠ قوله قال المعلم الثاني آه المراد من المعلم الثاني الحكيم ابو نصر فارابي فان متقن قوانين الفلسفة هو الحكيم العظيم ارسطو وهو بامر اسكندر ولذا لقب بالمعلم الاول ثم بعد ذلك نقل المترجمون تلك الفلسفة من لغة يونانية الى العرب بهذبها ورتبها واحكمها واتقنها ثانيا الحكيم ابو نصر فارابي فلقب بالمعلم الثاني ۱۲ مولوی محمد یوسف عفی عنه ٦١ من ان الجسم متصل والاجزاء التي لا تتجزى من حيث الجزئية باطلة والانقسام الوهمي في الجسم لا الى نهاية وليست الاجزاء موجودة بالفعل والقول لوجودها بالفعل باطل بتقرير مستانف مع بطلانه ببطلان الاجزاء التي لا تتجزى ۱۲ مولوی محمد یوسف ٦٢ قوله ونحو ذلك آه اشارة الى ان العبارات ههنا مختلفة فقد يقال من حيث الحركة وقد يقال من حيث المادة وقد يقال من جهة الطبيعة ومآل الكل واحد لان التغير لا يكون الا لما له مادة وكون الشيء ماديا وكونه ذا طبيعة متساوقان عندهم المادة من لوازم التغير ۱۲

## حواشی متعلقه صفحه چهل وششم

٥٧ قوله كما فعلنا آه اي اعتبرنا قبول القسمة لا الى نهاية من جهة الوهم لا من جهة الفك او اختلاف الاعراض لان الدليل القائم على قبول القسمة لا الى نهاية انما يدل على قبول القسمة لا الى نهاية من جهة الوهم لا من جهة الفك واختلاف الاعراض ولم يحصل فيه لها من جهة الوهم توطئة لقبولها من جهة الفك او اختلاف الاعراض فعلى هذا انما يتعلق مسئلة اللاتناهي في الانقسام بالطبعي من جهة الاستدلال عليه بالحركة والسكون وما يتبع ذلك كالتماس والتداخل وتلك الجهات من الطبعيات فقد فعل المسئلة المذكورة في الطبعي بان يكون اللاتناهي في الانقسام بحوثا فيه لان حقيقة البحث اثبات حكم بالبرهان والدليل فكون الحيثية قيدا في نظر الباحث او علة للبحث لا يكاد يظهر بل لا يكاد يوجد الا بان يلاحظ تلك الحيثية في الاستدلال بان يورد الاستدلال مشتملا على تلك الحيثية والا فلم تتقيد البحث بتلك الحيثية بل صارت مطلقة ولم تصر علة للبحث علة واذا لوحظ حيثية الحركة او ما يتبعها في الاستدلال فلا محالة يظهر ان عروض اللاتناهي في القسمة اي قبولها انما هو من جهة الحركة فيكون مسئلة من الطبعي ۱۲ مولوی محمد یوسف ٥٨ قوله وكذلك اللاتناهي آه تشبيه اما في التفصيل او في التعيين في الشق الاخير فعلى الاول يكون معناه انه كما كان للاتناهي في الانقسام جهتان من جهة يكون من الطبعي ومن جهة يكون من الالهي وانما يتعلق بالطبعي من جهة الاستدلال بالامور الطبعية كذلك للاتناهي في الصغر جهتان ان اعتبر الصغر من جهة الفك او من جهة التكاثف او الذبول كان من الطبعي لكونه من احوال الجسم من جهة الحركة واشتماله على المادة وان اعتبر الصغر بالقسمة الوهمية يكون من الالهي لا من الطبعي الا من جهة الاستدلال عليه بالامور الطبعية وعلى الثاني يكون معناه انه كما كان اللاتناهي في القسمة ليس من الطبعي الا من جهة الاستدلال كذلك اللاتناهي في الصغر ليس من الطبعي الا من جهة الاستدلال بالامور الطبعية ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمه الله تعالی ٥٩ قوله ولو تركيبا غير طبعي آه التركيب الطبعي في الجسم عبارة عن تكون حقيقة من اجتماع اجسام مختلفة الطبائع مثل النبات والحيوان فانهما يتالفان من اجتماع العناصر الاربعة وامتزاج بعضها بالبعض

فالترکیب من حیث انہا شیئین بسیطین انما یکون غیر طبعی لا طبعیا وانما تسمیۃ ہذا الترکیب بالطبعی ہو تسمیۃ تقابلہ بالبساطۃ الطبعی الا ان مراد الطبعی الترکیب البساطۃ انما ہو ہذا ۱۲ مولوی محمد یوسف

علیہ قولہ لم یکن من عدم ضدہ آہ قال الاستاذ رح لقائل ان یقول ان ہہنا شیئا ثالثا ہو سلب التالف عن قابل لہ فی بادی الرای بالنظر الی نفس مفہومہ ولا شبہۃ فی انہ مختص بالجسم فان الجزء لا یتصف بہ تصافا عن الجواہر المتحیزۃ بالذات بخلاف الجسم فانہ بمجرد النظر الی مفہومہ ہو الطویل العریض العمیق مثلا یمکن فیہ التالف من الجواہر الفردۃ ولذا توہم المتکلمون فیہ ذلک والکان الفحص البرہان

یستعمل اتصال العموم الدوام من الضرورۃ بالنظر الی مفہومہا مع قطع النظر عن الابتناء علی اصول الدقیقۃ انتہی القول ان القابلیۃ بالنظر الی المفہوم فی بادی الرای لا یلتفت فی اعدام

الملکات بل المعتبر فیہا القابلیۃ بنفس الامر بما لا یلتفت الیہا انہ بعد تسلیم ذلک لا یلزم انحصار العدمی فی مفہوم السلب لعدم فان عدم الشیٔ مع القابلیۃ بالنظر الی نفس المفہوم

ایضا مفہوم من المفہومات یمکن ان یطلب اثباتہ للجسم وان لم یقل لہ عدم الملکۃ المصطلح ولذا ابدع الفاضل المحقق الانصاری فی حاشیۃ علی المحاکمات احتمالا ابعد من الاحتمال الذی ذکرہ

الاستاذ رح حیث قال ویمکن ان یجعل المحمول عدم الترکیب من الاجزاء التی لا تتجزی عما من شانہ ان یترکب من الاجزاء المقداریۃ ثم قال م ہذا وان لم یکن من عدم الملکۃ لکن لا ضیر فیہ اذ لا یلزم

ان یکون المحمول العدمی اما سلبا او عدم ملکۃ ۱۲ مولوی حمد اللہ رحمہ اللہ علیہ قولہ وقد اقتفینا اثرہ آہ حیث ترجم الفصل بعدم التناہی فی الانقسام والکان المقصود الا

لہ ہو الاتصال لان الدلیل المورد فی الکتاب انما یرام لاجلہ وللانقسام بالتبع وما یرام الدلیل لاجلہ بالذات ہو المقصود والاصل وہذا الایضر الاقتصار لکون المطالب الاربعۃ متلازمۃ

والدلیل علی احدہا دلیل علی البواقی ۱۲ مولوی محمد یوسف

## حواشی متعلقہ صفحہ چہل وہفتم ۴۷

## تتمہ حاشیہ ۵ متعلقہ صفحہ ۴۷

فی الاجزاء ولا یحصل منہ حجم معتد والا بالاسر فیلزم الانقسام فی الاجزاء ایضا یمکن ان یملاء ذلک الخلاء بما وسعہ من الاجزاء فان قیل ان الاجزاء لا یسعہ بل یبقی الجزء فاصلا منہ یلزم

الانقسام فی الجزء وان قیل انہ کما یفرض وقوع الاجزاء فیہ والکانت غیر متناہیۃ لا یملاء ذلک الخلاء بل یسع اجزاء آخر ایضا فیلزم انقسامہ لا الی نہایۃ فیلزم انقسام الجسم کذلک

وہو المطلوب وتسمیتہم ایاہ عدما محضا لا ینفعہم وہو ظاہر واما ان لا یکون لہ وضع متمیز من الاجزاء المتصلۃ کالعدم ویؤل الی ملاقات الاجزاء والاولی ان یقال ان ترکب الجسم

من الاجزاء التی لا تتجزی فلا بد اما ان یتلاقی او تتقارب بحیث یحصل بینہا محاذاۃ وموازاۃ وعلی الاول لزم ما التزموہ وعلی الثانی فاما ان یحاذی بشیٔ فی الوسط احد الطرفین

غیر الشیٔ الذی یحاذی منہ الطرف الآخر اولا وعلی الاول یلزم الانقسام وعلی الثانی یلزم التداخل ضرورۃ انہ لو لم یکن التداخل یحاذی شیٔ منہ احد الطرفین وشیٔ آخر منہ

الطرف الآخر ۱۲ مولوی حمد اللہ رح سلمہ قولہ ولا یحصل منہا حجم آہ لم یبین الکلام علی بطلان التداخل فی نفسہ فان الخصم لعلہ لا یساعدہ بل ابطل بانہ یفضی

الی عدم حصول الحجم بالتالف فلا یحصل جسم فی عالم الواقع وہو اشد استحالۃ فان التالف یفضی الی عدم التالف ۱۲ مولوی حمد اللہ رح سلمہ

قولہ کالہیولی والصورۃ آہ فانہما من الاجزاء المحصلۃ للجوہر الوحدانی لا من الاجزاء المحصلۃ للحجم فان الحجم انما یحصل من حق المقدار لا منہما وانما یحصل ویتقوم منہما جوہر وحدانی قابل

للمقادیر والاعراض والصور اللاحقۃ وہو الجسم فتبین لک ان الاجزاء المقداریۃ ہی التی یحصل بہا تقدر الجسم کالنصف والثلث والربع وہکذا الا التی بہا یتقوم وتحصل

حقیقۃ الکلیۃ کالہیولی والصورۃ جسمیۃ کانت او نوعیۃ ۱۲ مولوی محمد یوسف

## حواشی متعلقہ صفحہ چہل وہشتم ۴۸

علیہ قولہ ویظہر من ذلک آہ ای من تقریب الشبہۃ یظہر الجواب بطریق النقض عن الاستدلال المقاوم علی نفی تالف الجسم من اجزاء لا تتجزی والتعریف المشہور للنقض ہو تخلف

الحکم عن الدلیل وتخلف کما یجری فی المادۃ المتحققۃ بلا التزام کذلک تحقق بثبوت مادۃ ملزمۃ علی الخصم وان لم یقل بہا صراحۃ فحاصل الجواب بطریق النقض ان الدلیل المقاوم

علی نفی تالف الجسم من اجزاء لا تتجزی بان الاجزاء اما ان لا یتلاقی او یتلاقی آہ بجمیع مقدماتہ فاسد والالزم ان لا تتالی النقاط ولا ترکب امتداد ومسافۃ منہا والتالی

باطل بالادلۃ فلان ما ذکر فی ذلک الدلیل فہو بعینہ جار فی تتالی النقاط وترکب امتداد ومسافۃ منہا بان یقال اما ان لا یتلاقی النقاط فلا یحصل منہا مسافۃ او یتلاقی

فاما ان لا یتلاقی بالاسر فیتداخل بعضہا فی بعض فلا یحصل الامتداد منہا اولا بالاسر بل یکون شیٔ من نقطۃ مشغولا بالملاقاۃ وشیٔ منہ فارغا فیلزم الانقسام فلا یکون

المفروض نقطۃ نقطۃ فلا تتالی النقاط ولا ترکب امتداد منہا واما البطلان التالی فظاہر من حیث الزمان الحرکۃ فان تتالی النقاط وترکب المسافۃ منہا لازم لہ فما ہو جوابکم فہو جوابنا فی

تالف الجسم من اجزاء لا تتجزی ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ

## حواشی متعلقہ صفحہ چہل ونہم ۴۹

## تتمہ حاشیہ ۶ متعلقہ صفحہ ۴۹

فعلیۃ منفکۃ کما یمکن ان یقام ہناک الاجزاء موجودۃ بالفعل فی تحاریب وقد اعترف ہذا المحقق بعدم الفرق بین الاجزاء الذہنیۃ التی بالقوۃ وان ہی متناہیۃ الموجودۃ

الموجودة اذا كانت متساوية ۱۲ مولوی حمد اللہ رح ۵۵ قولہ تمسک بہا القائلون آہ وانت تعلم انہ لا یتم التمسک لواحد من الفریقین فان اثبات الاعم من الکل لا یفید خصوصیتہ فالاثبات للقدر المشترک اثبات الاعم من تالیف الجسم من اجزاء لا تتجزی فلا یثبت باثبات القدر المشترک ثبوت التالیف منہا وکذا باثباتہ لا یثبت التحلیل الیہا الا ان یراد کل من الفریقین باثباتہ الرد علی الحکماء القائلین بانقسام الجسم لا الی نہایۃ ۱۲ مولوی حسن رحمہ اللہ

## حواشی متعلقہ صفحہ پنجاہ و دوم ۵۲

## تتمہ حاشیہ ۳ صفحہ ۵۲

کان الامر علیہم اضیق فانہ لا یمکنہم القول بسکون القطب او المحیط فانہ یلزم علی ہذا تاثر الاجزاء وعدم اتحاد مسافۃ القطب والمحیط وقد عرفت لا یمکن القول بدوران القطب مرارا فلیس الا ان القطب یبطؤ الا ان نعتذر من قبلہم ان الحرکۃ المکانیۃ فی القطب لما کانت مساویۃ لما فی المحیط لا تتخلل السکون فی ہذہ الحرکۃ فی زمان حرکۃ المحیط والتفاوت انما ہو فی الحرکۃ الوضعیۃ لہا او تتخلل السکون الوضعی فی الحرکۃ الوضعیۃ التی للقطب فی زمان تحرک فیہ المحیط بہذہ الحرکۃ ولذا تتحد المسافۃ المستقیمۃ ویتفاوت المسافۃ المستدیرۃ غایۃ ما یلزم ان یکون قطع المسافۃ المستدیرۃ للقطب بعضہ بالدوران علیہا وبعضہ بالمرور علیہا علی سبیل الاستقامۃ ولیس التزامہ ابعد من التزام السکون فی اثناء الحرکۃ ۱۲ مولوی حمد اللہ رح ۵۴ قولہ والآخر فی شناعۃ آہ مما یقوی التشنیع علیہم فی التزام التفکیک ان تقرر فیما یتفق العقلاء علی شدتہ واستحکامہ فی عدم تفککہ کالافلاک لہ ولقال اللہ تعالی وبنینا فوقکم سبعا شدادا او فی جسم لو تفکک لیتاثر اجزائہ کالفرجار مثلا او کان لہ شعور بحیث یبطل حیوتہ وحرکتہ بالتفکیک کالانسان اذا دار علی نفسہ وبالجملۃ ان شناعۃ التفکیک والسکون فی اثناء الحرکۃ لیست مما یخفی علی من لہ ادنی عقل والاعذار التی یتکلفونہا فی رفع الشناعۃ من ارادۃ الفاعل المختار وغیرہا مما ہو مذکور فی کتبہم باردۃ رکیکۃ کما یظہر بالرجوع الیہا ۱۲ مولوی حمد اللہ رح ۵۵ قولہ ویبطل مذہب ہولاء آہ بطلانہ بالبیان السابق والبیان الآتی انما ہو لو ثبت انتہاء الکثرۃ الی الواحد الحقیقی والا فمذہبہم قد عرفت ان تالف الجسم من اجزاء متجزیۃ غیر متناہیۃ بالفعل کما انہا بالقوۃ عند الحکیم فلا مفرد عندہم اصلا حتی یبطل ببیان بطلان الاجزاء الفردۃ او بالتزام جسم مؤلف من الاجزاء المتناہیۃ او لاثم لتعمیم تناہی الاجزاء فی سائر الاحکام بالتناسب ۱۲ مولوی حمد اللہ رح ۵۶ قولہ ان تداخلت کلا او بعضا آہ التفصیل ان الاجزاء لو کانت کلہا متداخلۃ لم یحصل حجم اصلا فلا جسم ولا قسمۃ مقداریۃ لا متناہیۃ ولا غیر متناہیۃ وان تداخل بعضہا فما یکون الباقی بعد التداخل متناہیۃ او غیر متناہیۃ علی الاول یبطل رأیہم بالکلیۃ فانہ ح یکون کل جسم قابلا للقسمۃ الی نہایۃ فان الظاہر ان الاجزاء المتداخلۃ لاحظ لہا فی حصول المقدار منہا فلا قسمۃ مقداریۃ الیہا فہی ساقطۃ عن درجۃ الاعتبار ووجودہا کعدمہا وعلی الثانی فیمکن تحصیل جسم متناہ الاجزاء ولو فی ضمن الجسم الغیر المتناہی الاجزاء الی آخر ما فصلہ المصنف ۱۲ مولوی حمد اللہ رح ۵۷ قولہ وان فزع الیہ آہ ای التجا الیہ لدفع لزوم عدم تناہی مقدار الاجسام لکون التالیف موجبا لازدیاد الحجم وہو غیر نافع لہ بل ہو ہادم لمرامہ ۱۲ مولوی حمد اللہ رح

## حواشی متعلقہ صفحہ پنجاہ و سیوم

## تتمہ حاشیہ ۷ صفحہ ۵۳

ان حکم الضرورۃ بامتناع اتحاد الممتدین فی الاشارۃ والوضع انما ہو فی الممتدین المتقدرین لان مجموع المقدرین کل والواحد جزء والضرورۃ تحکم بازدیاد الکل علی الجزء واما اذا لم یکن احد الممتدین متقدرا فبانضمام متقدر تحصیل بہ التقدر علی حسبہ لا انہ یزید فقدرہ علی تقدرہ ۱۲ مولوی محمد یوسف ۵۸ قولہ لتشابہ الاجسام آہ ولیس کل ذلک بحکم الانطباق فان اتصال احدی المتطابقین لا یستلزم اتصال الآخر بل قد یمکن ان یکون احدہما متصلا والآخر ذا اجزاء بالفعل کما اذا فرضنا سطحا او ابعاضا منفصلا منطبقا علی الجسم المتصل نعم یلزم انہ اذا کان احد المتطابقین متصلا لا بد من اتصال الاجزاء واشتمالہ علیہ وکذا لا یلزم من بطلان تالیف احد المتطابقین بطلان تالیف الآخر او یجوز ان یکون احدہما متصلا والآخر متالفا ۱۲ مولوی حسن رحمہ اللہ

## تتمہ حاشیہ ۳ صفحہ ۵۴

الاعداد الغیر المتناہیۃ اللاتقفیۃ والماضیۃ وان خرجت الی الفعلیۃ لکن لما لم تجتمع لم یکن المجموع منہا موجودۃ والتطبیق فرع الوجود ووجہ عدم الاندفاع ظاہر مما قررنا سابقا بان الکل والجزء سواء کانا فی الذہن او الخارج او الالتفات والملاحظۃ تساویہما باطل مطلقا فالمعلومات المذکورۃ للہ تعالی جل شانہ متمیزۃ فی علمہ وملاحظتہ وان لم تکن موجودۃ فی ظرف الذہن او الخارج اذ یعلمہ اللہ تعالی بتعین مرتبۃ مرتبۃ من الاولی بازاء الثانیۃ فاما ان یعلم بالمساواۃ او الزیادۃ والنقصان والاول یستلزم الاستحالۃ والثانی وقوع الزیادۃ فی جانب عدم التناہی ۱۲ ملا حسن رح

## تتمہ حاشیہ ۸ صفحہ ۵۵

الذی یحصل فیہ ترتیب طبعی فہو فی العلل والمعلولات واما العدد الذی لا یحصل فیہ ترتیب لا فی الوضع ولا فی الطبع فلا تجری فیہ الدلائل انتہی واذا کانت البراہین لا تتناول للامور الغیر الطبعیۃ ولا تستحیل اللاتناہی فی الاعداد والغیر المادیۃ کما نص علیہ المص فلا محالۃ یراد بالتردید التردید علی سبیل منع الخلو لا علی سبیل منع الجمع بان یقال ان یکون مع الترتیب فی الوضع الترتیب فی الطبع ایضا کما فی الاعداد المادیۃ او یکون ترتیب فی الوضع فقط ۱۲ مولوی محمد یوسف ۵۹ قولہ بخلاف المنصرمات آہ سیظہر لک ان البرہان یجری فی الزمان والحرکۃ والاعداد المتعاقبۃ الغیر المتناہیۃ نعم لا یجری البرہان فی الاعداد الغیر المتسقۃ وتخصیص فی الاول بالماضی فقط فیبطل بہ مذہب الحکماء ویتاکد بہ مذہب اہل الحق من المتکلمین ہذا کلہ اجمال ما یذکر فی ہذا الفصل ۱۲ مولوی حسن رحمہ اللہ تعالی

## حواشی متعلقہ صفحہ پنجاہ وششم ۵۶

۵۵ قولہ وہذا کما ان آہ توضیحہ ان الصورۃ الاجمالیۃ للآحاد والمرتبۃ الغیر المتناہیۃ سواء کانت للکل او للجزء یکون مرآۃ لآحادہا فیکون العقل بمعونتہا حاکما بالحکم الصحیح الواقع بحصول التطبیق بین آحادہا بالفعل فالمثبت لہ والمحکوم علیہ بالحقیقۃ للتطبیق ہی الآحاد والمرتبۃ والصورۃ واسطۃ الحکم فقط ۱۲ مولوی حسن ۵۶ قولہ ومن البین آہ یعنی ان الجسم المشخص لیس فی حالۃ ہذا الحکم حاصلا ومعلوما بالذات بالضرورۃ لا بایتسامہ فی نفس العقل ولا فی شیء آخر من الآلۃ فعلم ان سریان الحکم الی الاشخاص لیس لابدلہ من علمہا وارتسامہا بل یکفی ارتسام مفہوم کلی صادق علیہا ۱۲ مولوی حمد اللہ ۵۶ قولہ ومن البین آہ بناہ علی ان الجسم مادی والمادی اب عن الحصول فی العقل المجرد وفیما یحکم علی المادی فبشارکۃ من القوۃ الجسمانیۃ کما فی القضایا الشخصیۃ المنعقدۃ من المادیات وان بنی علی ان لا اشخاص الخارجیۃ لاحظہا من الوجود فی الذہن کما یراہ المتاخرون من الحکم المذکور سار الیہا فلا مضائقۃ فی الحکم علی ما لا یحصل فی العقل ۱۲ ان ۵۷ قولہ لا یکون آہ یعنی ان المثبت لہ بالذات للوضع لیس الا الافراد ولیس للطبیعۃ الکلیۃ بعض بالذات حتی یقال ان المقصود فی ہذا الحکم لیس الا اثبات الوضع لہذا المفہوم وہو حاصل فی العقل فلیس المقصود سریان الحکم الی الاجسام المشخصۃ فلا ضیر فی عدم حصولہا فی حالۃ ہذا الحکم فی العقل ۱۲ مولوی حمد اللہ ۵۸ قولہ جری التطبیق الوہمی آہ وہو ایقاع المحاذاۃ فی الوہم والحاصل ان المقادیر والاعداد المتسقۃ المجتمعۃ ان وجدت فی الوہم یحکم العقل بامکان وقوع التطبیق الوہمی بین جمیعہا فی الوہم بایقاع الوہم المحاذاۃ بان یلاحظہا متحاذیۃ ای یلاحظ المبدء محاذیا للمبدء بحیث یحاذی الجمیع للجمیع کما قد یلاحظ الوہم المقدارین المتناہیین المتفاوتین بالزیادۃ والنقصان فی جانب بعد وجودہما فیہ متحاذیین ویظہر الزیادۃ فی الجانب الآخر وہذا امر صحیح یبتنی علیہ اکثر الاحکام الریاضیۃ فالتطبیق الوہمی فرع وجود المتطابقات مفصلۃ فی الوہم کما ان التطبیق الخارجی فرع الوجود الخارجی فالبرہان ینتہض علی استحالۃ وجود ما یکون مصداقا لمفہوم غیر المتناہی الموجود سواء کان فی الخارج او فی الذہن وان کان مفہوم غیر المتناہی ممکنا حاصلا فی العقل ۱۲ مولوی حمد اللہ ۵۹ قولہ لا ینتہض آہ یعنی انک قد عرفت ان الخلف انما یظہر اذا ظہر الانقطاع فی جانب اللانہایۃ وہو یتاتی بالتطبیق فی آن او زمان متناہ وظاہر انہ لا یتاتی فی المتعاقبات فانہ فرع الوجود فی الآن او ذلک الزمان اذ لا یمکن تطبیق المعدوم علی المعدوم ہذا بحسب الخارج وکذا التطبیق العقلی فانہ ایضا قد عرفت انہ یکون فی الامور الموجودۃ فی الوہم معا ویمکن ان لا یکون المتعاقبات الخارجیۃ موجودۃ فی الوہم فلا یجری البرہان فی تلک الاسور ۱۲ مولوی حمد اللہ ۶۰ قولہ وکذا فی المجتمعۃ آہ ہذا الکلام حق ودلیلہ تام فان الحکم الاجمالی الکلی المذکور بان بازاء الاول والثانی من الاول یکون الاول والثانی من الثانی وہکذا انما یتاتی لو کانت الاول والثوانی والثوالث متعینۃ فی السلسلتین ولو لم یکن متعینۃ لا بد من تطبیق جزء جزء مفصلا وقد عرفت انہ ساقط الاعتبار بعدم حصولہ فی الآن والزمان المتناہی بل انما یحصل فی الزمان الغیر المتناہی وخروجہ من القوۃ الی الفعل من المبدء المعین من المستحیلات فیکون التطبیق التفصیلی ایضا منہا ۱۲ مولوی حسن ۶۱ قولہ اذ لا یتصور آہ ہذا اولی مما قالہ المحقق الدوانی من انہ اذا لم یترتب الآحاد فیجوز ان ینتقل زیادۃ الی الاوساط فانہ لا مبدء ولا وسط فیہ حتی یقال ان الزیادۃ یجوز ان یکون فیہ وان کان مرادہ ایضا من الزیادۃ فی الوسط عدم ظہور الانقطاع ومجرد الحکم بالتفاوت والتفاضل ۱۲ مولوی حمد اللہ

## حواشی متعلقہ صفحہ پنجاہ وہفتم

### تتمہ حاشیہ ۵۷ صفحہ ۵۶

لانہ لا یتصور الا فیما لہ وجود فی الآن او الزمان المتناہی ولا یتصور فیما لیس لہ وجود فیہما وان کان موجودا فی الدہر والتطبیق فی الزمان الغیر المتناہی بعد امکانہ لا ینفع لانہ یرجع الی تطبیقات غیر متناہیۃ فی ازمنۃ غیر متناہیۃ وفی کل تطبیق یبقی الزیادۃ فی الاوساط ولا یظہر الانقطاع الی جانب اللاتناہی غایۃ الامر ان ہذہ التطبیقات الغیر المتناہیۃ والزیادات فی کل الاوساط الغیر المتناہیۃ وان کانت متعاقبۃ بحسب الوجود الزمانی لکنہا معا فی الوجود الدہری فیصدق فی الدہر ان الزیادۃ فی المبدء وفی الاوساط معا ولا یصدق ان الزیادۃ فی الطرف الغیر المتناہی لانک قد عرفت ان الدہر لیس الا الوجود الزمانی ولیس التطبیق فی زمان من ہذہ الازمنۃ یوجب انتقال الزیادۃ الی الطرف حتی یکون ہذا الانتقال دہریا مع عزل اللحاظ عن وقوعہ فی ہذا الزمان المخصوص ہذا بحسب الخارج والتطبیق العقلی قد عرفت انہ لا یجری الا فیما تصورہ العقل وہو لا یتناہی بتصورہ العقل من ما وجد فی الخارج ہکذا ینبغی ان یفہم ہذہ العبارۃ ۱۲ مولوی حمد اللہ رحمہ اللہ

٥ قوله ثم انه لو كفى آه يعني ان هولاء الطائفين يقصدون في هذا الرد على الفلاسفة ويتوسلون به الى حدوث العالم فيرد عليهم انه لو كفى الوجود في الدهر والحضور عند الباري في افعال الاستناد الى جانب الازل لوجب التناهي في جانب الابد فيكون للحدوث حد ينتهي اليه فلا تحقق بعده حادث وحدوث فان الامور المستقبلة كالماضية في الوجود في الدهر والاجتماع فيه والحضور عند المبدع الصانع بلا تفاوت اصلا وهو كما يخالف اصول الفلاسفة يخالف قوانين الملة فانه ليس فيض الحق الدائم قاصرا عن الابدية وجود الجواد المحض معطلا عن الدوام على الجملة ١٢ مولوي حمد الله

٥٦ قوله ايضا وقوانين الملة آه وانت خبير بانه لا تضاد فان المتكلمين يقولون بالمعية الدهرية في الحوادث الاستقبالية فلا اشكال عليهم بجريان البرهان اصلا واما الحكماء فهم يقولون بها فيرد الاشكال عليهم ولا مخلص لهم اصلا فان قلت ما وجه التخصيص للمتكلمين في جريان البرهان في الماضي دون المستقبل مع شمول المعية الدهرية لهما عند الحكماء قلت لا الزام عليهم بحدوث العالم كما ذكرنا سابقا وايضا قد يقولون بجريان البرهان في الماضية باعتبار التعاقب كما ذكرنا ولا يجري في الاستقبالية لعدم خروجها تماما من القوة الى الفعل ١٢ ملا احسن

٥٧ قوله بعض خيرة اللاحقين آه يقال فلان خيرة الناس وفلانة خيرتهم على وتيرة تمكس التانيث في خير اسم تفضيل ويحتمل ان يكون صفة مشبهة على وزن سيدة محققة او مثقلة منها كذا في حاشية الاستاذ العلامة ١٢ مولوي حمد الله

## حواشي متعلقه صفحه پنجاه وهشتم

## تتمه حاشيه ٥ صفحه ٥٨

ولا ناقصا اما الاول فلان الزمان امر واحد شخصي موجود من الازل الى الابد وكل جزء من اجزائه سواء كان ماضيا او مستقبلا موجود في حده فكما ان الماضي ليس بموجود في الآن الذي فرض حدا مشتركا بينه وبين المستقبل وموجود في حدوده كذا المستقبل وكما ان ما فرض جزء من اجزاء المستقبل فهو متناه يمكن الزيادة عليه وكذا كل ما فرض جزء من اجزاء الماضي فهو متناه يصح اخذ الزيادة عليه وكما ان الزيادة الاستقبالية ليست بموجودة في الجزء المفروض المتناهي كذا الزيادة الماضوية فاحتواء الوجود الغير المتناهي في الماضي دون المستقبل تحكم ظاهر واما الثاني وهو ما سياتي في كلام المص فبان يقال ان احتواء الوجود ليس بكاف في جريان البرهان بل لا بد من الاجتماع والترتب والآخر لا يوجد في الوجود الدهري على اعتراف هذا الماهر والاجتماع ليس في الوجود الزماني وفي انعدام احد الشرطين في كل نحو من الوجودين الماضي والمستقبل سواء والفرق بينهما تفرقة في احتواء الوجود وعدمه وعدم اشتراط الاجتماع كما هو الظاهر من كلام هذا الماهر في هذا المقام قد مر الكلام فيه ١٢ مولوي حمد الله

٥٦ قوله اقول لا شك آه ان قلت بان هذا الماهر لا يسلم عدم جريان البرهان في التدريجيات بالاعتبار الثاني لعدم الاجتماع كما يشعر به قوله ولو كان لا معابل على التدريج آه بل مدار كلامه في هذا المقام ان جريان البرهان لا بد له من الوجود والترتب وهو محقق في الماضي بالاعتبار الثاني دون المستقبل يقال قد مر دفعها في كلام المص من ان الاجتماع لا بد لاجراء البرهان وبناء على ثبوته فيما سبق قال المص لا شك يشعر به كلام الماهر في مقام اجراء البرهان في الماضي ايضا حيث بنى هيهنا اجراءه على الاجتماع في الدهر والماضي والمستقبل سيان في فقدان الاجتماع بالاعتبار الثاني فلا يجري البرهان بهذا الاعتبار فيهما وانكر هذا الماهر الجريان بالاعتبار الاول في المستقبل لعدم الترتب وفيه ايضا هما سيان فلم يبق الى البدا اعتبار يجري بحسبه البرهان في الماضي دون المستقبل ومع هذين الاستوائين لا يجدي التفرقة بالاحتواء وعدمه وبالجملة مدار كلام المص على اشتراط الاجتماع واعتمد في ثبوته على ما سبق وعلى التسليم هذا الماهر حيث يبني الجريان في الماضي في موضع من الافق المبين على الاجتماع الدهري فالتفرقة التي ذكرها الماهر من احتواء الوجود في الماضي دون المستقبل ليست بنافعة وان لم يثبت اشتراط الاجتماع كما يشعر به كلام اكثر المتاخرين من ان المراد بالتطبيق التطبيق الاجمالي وليس الاجتماع ضروريا للاجراء ويكاد كلام هذا الماهر في بعض المواضع مشعرا به ايضا وهذا الكلام نص عليه فالتفرقة ان ثبتت تنفع في الفرق بين الماضي والمستقبل في اجراء البرهان في احدهما دون الآخر لكنه يبقى ان هذا الكلام يدل على عدم اشتراط الاجتماع وعلى ان جريان البرهان في الماضي انما هو لاحتواء الوجود الغير المتناهي فيه بهذا الاعتبار وكلامه في مواضع اجرى البرهان فيه يدل على ان بناءه على الاجتماع الدهري واشتراط الاجتماع فكلام هذا الماهر لا يخلو عن اضطراب ١٢ مولوي حمد الله رحمه الله

٥٧ قوله ويستوي في ذلك آه قد عرفت منا انه لا استواء في جريان التطبيق بالمعنى الاعم بمعنى تعيين الآحاد من احدى السلسلتين بازاء الاخرى باعتبار ما كان او يكون في السلسلة الماضية والحالية فيفضي ذلك الى حد معين في الجانب الآخر واما التطبيق باعتبار ما سيكون فلا يفضي الى حد معين بل الى حد اعم من ان يكون واقفا او غير واقف ويتقل الزيادة فيه دائما من حل الى مرحل فاذا الدليل عند المتكلمين يحمل على الثاني فتعين تخصيصه ١٢ ملا احسن

٥٨ قوله فلم يبق آه قد عرفت منا انه يبقى اعتبار يتخصص به البرهان في الماضي دون المستقبل وهو اعتبار التعاقب كما لوحنا مرارا فقد ظهر مما ذكرنا وحققنا سابقا آنفا ان المص قد مال عن الصواب في مقامات الاول في عدم جريان التطبيق في المتعاقبات مطلقا والثاني في عدم التفرقة بين الماضي والمستقبل في جريان البرهان في احدهما دون الآخر والثالث في عدم جريان البرهان في الدهريات لعدم الترتيب كما هو مذهب موافقا لجمهور الحكماء والرابع في تخصيص البرهان بالماديات كما ذكرنا مرارا ١٢ ملا احسن رحمه الله تعالى

## حواشي متعلقه صفحه پنجاه ونهم ٥٩

تتمہ حاشیہ ۵ صفحہ ۵۹

وہذا الذی ذکرہ مما لا مردود لکیف والمسافۃ تمتنع مع نقطۃ لا وجود لہا بالفعل لانہ لا یمکن اخراج خط الی خارج العالم اذ لا خلاء موجود ہناک ولا ملاء فکیف یتصور ملاء فالنقطۃ معدومۃ والوہم البحت الذی لا یساعدہ العقل لا عبرۃ لہ وتحقیقہ ان اللازم مما ذکرہ نقطۃ موہومۃ غیر متناہیۃ فی خط موہوم غیر متناہ والکلام فی تناہی الابعاد الموجودۃ فی الخارج دون الموہومۃ الصرفۃ انتہی ۱۲ مولوی حمد اللہ ۵۶ قولہ وان شئت مزید آہ لا بد من ہذا التفصیل لان المشہور ان الحدوث آنی وتدریجی والمسافۃ المطابقۃ للحد الاقدر معین منہ لیست تدریجیۃ کما یظہر لک فلا بد ان یکون آنیۃ فلا بد لہا من اول وبہذا التفصیل یندفع ہذا ۱۲ مولوی حمد اللہ مرحوم

## حواشی متعلقہ صفحہ شصت تتمہ حاشیہ ۷ صفحہ ۶۰

علی ما نطق بہ عبارۃ المصنف من حین احدہما ان فی الوجہ الاول لا یتصور بقاء الاجزاء التحلیلیۃ اصلا فی الآن کما ینطق بہ قولہ فلا یتصور لحدوثہ آن ہو موجود فیہ آہ وفی الوجہ الثانی یتصور کما ینطق بہ قولہ ویجتمع الجزء اللاحق مع السابق آہ والتقیید باللاحق والسابق مبنی علی الظاہر لان السابق لا یجتمع مع اللاحق فی کلیہما لان الاتصال یعدم بالمنفصلات کما فی العکس وثانیہما اجزاء البقاء فی الوجہ الثانی کما یدل علیہ قولہ فجاز ان یبقی بعد تمام الحدوث آہ دون الاول فافہم ۱۲ مولوی محمد ہدایت اللہ مرحوم فور

۵۸ قولہ ویجتمع الجزء اللاحق آہ ہذا بحسب الظاہر وبادی الرائی والا فالحادث فی مجموع الزمان مثلا قدر معین من الزاویۃ متصل واحد لا جزء فیہا بالفعل لان الحادث فی کل جزء من الزمان جزء من ذلک القدر ثم یبقی ذلک الجزء ویجتمع مع الجزء اللاحق الحادث فی جزء آخر من الزمان کیف وعلی ہذا یلزم وجود اجزاء غیر متناہیۃ من الزاویۃ بازاء الاجزاء المفروضۃ فی الزمان واجتماعہا ویلزم انحصار الغیر المتناہی بین الحاصرین الا ان الوہم یحکم بان کل جزء من الزاویۃ یحدث فی جزء من الزمان یجتمع مع الجزء اللاحق ومن اجتماع تلک الاجزاء یحصل القدر المعین فی مجموع الزمان ۱۲ مولوی حمد اللہ ۵۹ قولہ ولا یجوز ان یکون آہ نفی اول آن الحدوث مشترک فیہ الضرب الثانی والثالث من الحدوث کما سیاتی الا بیانہ فی الضرب الثانی فی الضرب الاول منہ اعنی ما لا یجتمع الاجزاء فیہ کالحرکۃ والاصوات فقد ذکرہ المصنف وا بیانہ فی الضرب الثالث اعنی ما یجتمع الاجزاء فیہ علی النحو الذی ذکرنا کالزاویۃ مثلا فہو ان الزاویۃ وامثالہا تابعۃ للحرکۃ وان کانت لہا خصوصیۃ اجتماع الاجزاء فاذا لم یکن للمتبوع الذی وجود فی طرف لم یکن للتابع وجود فیہ ضرورۃ امتناع تخلف التابع عن المتبوع الا تری انہ لا یمکن ان یکون للاربعۃ فی ہذا الآن والزوجیۃ فی آن او زمان آخر ۱۲ ملا حسن

۶۰ قولہ اول آن تم فیہ آہ وذلک لان تمام الزاویۃ انما یکون بوصول الخط المتحرک الذی کان منطبقا علی الخط الثابت الی حد معین والوصول الی الحد المعین انما یکون فی الآن فہو مبدء زمان تمام الزاویۃ ۱۲ ملا حسن ۶۱ قولہ کالحرکۃ بمعنی التوسط آہ لا بد ہہنا من الاستدلال علی ان التوسط لیس آن البدایۃ یحدث فیہ وآن النہایۃ یوجد فیہ آخرا وکذا انما یکون وجودہ کمطلق الزاویۃ والمسافۃ اما بیان انتفائہما فی التوسط فہو ان القطعیۃ ملازمۃ لہ غیر منفکۃ عنہ فما لم یحدث القطعیۃ لم یحدث التوسطیۃ واذا زالت القطعیۃ زالت التوسطیۃ قطعا ولا شک ان فی البدایۃ لم یحدث القطعیۃ لعدم وجودہا فیہ ضرورۃ بطلان عدیم القرار فی الآن فلم یحدث التوسطیۃ فیہ ایضا والا ارتفعت الملازمۃ بینہما وکذا ان النہایۃ الذی انقطعت فیہ وجود القطعیۃ تلک الدقیقۃ التی ذکرنا فلا بد فیہ من زوال التوسطیۃ ایضا والا ارتفعت الملازمۃ بینہما ۱۲ مولوی حسن

۶۲ قولہ کمطلق الزاویۃ آہ لا یتوہم ان المطلق موجود بعین وجود الافراد ولیس لہ وجود مجرد عن الافراد المعینۃ لبطلان الماہیۃ المجردۃ کما تقرر فی مقامہ فکیف یتصور الافتراق بین المطلق وافرادہ فی نحو الحدوث لان المطلق لہ وجود فی ضمن وجود کل فرد منہ لان لہ وجودا فی ضمن فرد مخصوص منہ فقط بحیث لا یتصور وجودہ فی ضمن جزء ہذا المخصوص فاذا کان قد حدث قدر معین من الزاویۃ مثلا فی قدر من الزمان یوجد نصف ہذا القدر فی نصف ہذا الزمان والربع فی الربع وہکذا ویکون کل آن فرض یوجد فیہ جزء من ہذا القدر حادث فی الزمان الذی ہذا الآن حد لہ فکل من ہذہ الموجودات فی النصف والربع وغیرہما فی الآنات التی ہی حدود لہا افراد لمطلق الزاویۃ فلا محالۃ الوجود المنسوب الی مطلق الزاویۃ مع قطع النظر عن تلک الخصوصیات یقال لہ انہ فی جمیع الزمان وکل جزء منہ وکل آن فرض فی ذلک الزمان غیر منطبق علیہ لان المطلق موجود بتمامہ فی جزء ذلک الزمان ایضا فی ضمن فرد من افرادہ وان کان کل معین منہا یوجد فی معین من الزمان منطبقا علیہ ولا یلزم منہ وجود الکلی مجردا عن الافراد کما لا یخفی ۱۲ مولوی حمد اللہ للعہ ای ما یکون وجودہ بالحرکۃ القطعیۃ علی سبیل الانطباق علی تلک الحرکۃ کالاصوات فانہ ینطبق علی حرکۃ اللسان مثلا فان الصوت عند المشائیۃ کیفیۃ تحدث فی الہواء المتموج الحاصل من قرع او قلع عنیفین مع مقاومۃ المقروع للقارع والمقلوع للقالع ۱۲ مولوی محمد یوسف

۶۵ قولہ والزمان فان الزمان لا یوجد فی آن ہو طرف الزمان فان الغیر المنقسم ونحیر الممتد لا یکون ظرفا للمنقسم والممتد ۱۲ مولوی محمد یوسف

## حواشی متعلقہ صفحہ شصت ویکم ۶۱

۱ قولہ الملاقاۃ ضد المسافۃ وظاہر ان المسافۃ تزول بالموازاۃ لان الموازاۃ ضد للمسافۃ لان المسافۃ عبارۃ عن تقاطع الخطین والموازاۃ عبارۃ عن تلاقیہما عن ما لا آخر وحدوث الموازاۃ التی تحصل بعد المسافۃ تکون علی ہذا المعنی عبارۃ عن الوصول الی الحد المعین وہو لا یکون الا فی آن فزوال المسافۃ کذلک یکون

الآن فلا يكون للمساميتة آخر آن الوجود والا يلزم تتالي الآنين وهو محال وبهذا تبين ذلك ان الآن الذي تتم عليه المسامتة هو آن ابتداء عدم المسامتة لا آن آخر وجوده ۱۲ مولوي محمد يوسف ۵۳ قوله والا فله آخر آن الوجود آه هو للمبدء لزمان زواله فانه لما لم يكن آنيا كان زمانيا ويكون لهذا الزمان مبدء البتة وذ ليس في هذا المبدء الزوال بعدم كونه آنيا يكون فيه الوجود فيكون هذا آخر آنات الوجود ۱۲ مولوي حمد الله ۵۴ وايضا لان العدم اللاحق اذ ليس مرضيا ضرورة انه تنبيه ينذر الزوال الذي هو آن لا يكون العدم فيه فلا بد من ان يكون هو موجود فيه فهو آخر آن الوجود ۱۲ مولوي نظام الدين ۵۵ قوله كالموازاة آه فان زوالها يكون بالمسامتة يحدث في الزمان وليس له اول الآن فلا يكون زوال الموازاة في الآن بل يكون في الزمان مبدء هذا الزمان هو آن داخل يكن فيه عدم الموازاة فلا محالة يكون الموازاة موجود افيه بان يكون هو آخر آن الوجود ۱۲ مولوي محمد يوسف ۵۶ قوله واما العدم آه لما فرغ المصنف عن بيان حال اختلاف الحوادث في اول الوجود وآخره وجه العنان الى بيان حال اختلاف عدم الحوادث فقال واما العدم آه انت تعلم انه بعد معرفة حال اول الوجود وآخره من تعيين الآن لكل منهما او تعيين عدمه لا يعرف بادنى تامل حال العدم السابق من تعيين الآن لآخره او تعيين عدمه له وحال العدم اللاحق من تعيين الآن لاوله او تعيين عدمه له لكنه فصله تسهيلا على المتعلم ولذكر بعض الفوائد كما لا يخفى على من له ادنى تدبر ۱۲ ملا حسن ومولوي محمد يوسف

## حواشي متعلقہ صفحہ شصت ودوم ۶۲

## تتمہ حاشیہ ۶ صفحہ ۶۲

وهو التحقيق عندي وبيان ذلك ان الزمان المتناهي كالساعة يجوز ان يكون معيار المسامتة مع الخط الغير المتناهي وذلك بان يكون الذراع الاول من الخط الغير المتناهي الذي مبدءه مبدء الخط ومنتهى للحركة المسامتة يحصل مسامتة الخط المتناهي معه في نصف ساعة مثلا والذراع الذي يصله وقوفه في ربع ساعة والذي فوقه كذلك في ثمن ساعة وهكذا فيقطع والذراع المساوية الغير المتناهية في الساعة مثلا في اجزائها المتناقصة الغير المتناهية وذلك لان الحركة وان كانت في مسافتها الحقيقية مساوية لكنها يجوز ان يكون مختلفة بالنسبة الى ما يسامته بل هو الظاهر لمن له ادنى حدس في الامور المتناهية ايضا وله بيان سيجي هذه الذي مخافة التطويل لا يخص كرهه ۱۲ ملا حسن

۵۷ قوله ولا يتاتى هذا آه اعترض عليه الفاضل الخوانساري بما حاصله انه اذا فرضت قطعة من الخط الغير المتناهي من الجهة التي تتناهى عندها وفرض ان المرور عليها في قدر معين من الزمان مثلا فاذا كانت القطعة المتقدمة على القطعة المفروضة للمساوية لها ايضا تمر عليها الخط المتناهي في مثل الزمان المفروض او ازيد منه فلا محالة يكون ما في المرور غير متناه واما اذا كان المرور عليها في زمان اقل من زمان القطعة الاخيرة وهكذا القطعات المتقدمة يكون زمان المرور على كل منها اقل من زمان المرور على ما بعدها فعدم امكان المرور في زمان متناه محل نظر والامر فيما نحن فيه كذلك والحاصل ان اجزاء الحركة الواحدة يحتمل ان يكون مختلفة بالسرعة والبطوء ولا ينتهي حد السرعة الى حد بل كل جزء منها يكون اسرع مما بعده ويكون الجزء السابق على هذا الجزء اسرع بالنسبة اليه وهكذا الى غير النهاية فاجزاء الزمان متناقصة واجزاء المسافة متزائدة وبهذا يمكن المرور على غير المتناهي في زمان المتناهي ۱۲ مولوي حمد الله ۵۸ قوله فحينئذ لك ان تقول آه يعني اذا تبين ان المرور في الزمان المتناهي لا يتصور على غير المتناهي فلك في الزام التالي الباطل ثلثة وجوه وتلك الثلثة متقاربة كل منها مبني على هذا الاصل ۱۲ مولوي حمد الله ۵۹ قوله فلا يكون حادثة آه وهذا خلاف المعروض وهو حدوث المسامتة والضرورة شاهدة على حدوثها فلا يمكن وجوده بعد غير متناه ۱۲ مولوي محمد يوسف ۶۰ قوله يلزم ان يكون بين حالتي آه اي يكون بين آخر آن الموازاة وبين آن المسامتة زمان غير متناه فيكون غير المتناهي محصورا بين حاصرين ۱۲ مولوي محمد يوسف ۶۱ قوله يعني انه مختص بابطال الابعاد الغير المتناهية بخلاف برهان التطبيق فانه يجري في الاعداد والطبيعية ايضا وانه يعم الابعاد كلها اي سواء كان عدم تناهيها في جهة او جهتين او جهات بخلاف السلمي فانه يختص بابطال عدم التناهي في جهتين فصاعدا كما سيظهر ان شاء الله تعالى ۱۲ مولوي نظام الدين رحمه الله

## حواشي متعلقہ صفحہ شصت وسوم ۶۳

## تتمہ حاشیہ ۵ صفحہ ۶۳

المفروضين فهو متناه وهذا الحكم انما هو لانها ذو ذلك الخطين ثابتة بالفعل بين الخطين واذا لاحظ العقل ان ذلك الخطين ممتد بالفعل الى غير النهاية فلنبقيه زيادة الانفراج لزيادة الخطين حكم العقل حكما اجماليا صحيحا بالضرورة ان الانفراج ايضا حصلت فيه الزيادة الى غير النهاية بالفعل ووجد بعد غير متناه بالفعل وان لم يحصل في ملاحظة العقل بعد مخصوص معين موصوف بغير التناهي وهذا القدر يكفينا فتامل ۱۲ مولوي حمد الله ۵۶ قوله فان فرض ذلك آه دفع لما يتوهم من ان ذهاب الساقين الى غير النهاية انما يستلزم تناهي الانفراج بينهما لانه على هذا التقدير يكون الانفراج محصورا بين الخطين وكل بعد فرض فهو محصور بين الخطين ... بالنقطتين المفروضتين في الخطين فهو متناه البتة ووجه الدفع انه لا يضر في مقصودنا وهو الملازمة فانها ضرورية تحكم بها العقل وانما يضر في امكان اللازم

ولا ضير فيه غاية الامر انه يكون المقدم المحال مستلزما للمحال وكون نهايات الامتدادين الكذائيين مستلزما للتناهي بالانفراج لا يضر ايضا لان المقدم المحال جاز استلزامه للنقيضين كما حقق حيث المسامتة للخط الغير المتناهي فيه يستلزم لاول نقاط المسامتة ولان لا يوجد في الخط المتناهي اول نقطة ايضا فاستلزامه للتالي او استحالة التالي الملازمة الاولى لا يقدح في تلك الملازمة ۱۲

ك ه قوله وقد يفرض زاويته آه تفصيله انه اذا كانت زاوية الانفراج ثلثي قائمة لزم ان يكون الزاويتان اللتان يحيط بهما الوتر كل منهما ثلثي قائمة اذ الساقان متساويان فالزاويتان الحادثتان عند الوتر متساويتان لما في المامون من ان الزاويتين اللتين يحيط بهما وتر الزاوية التي هما قاعدتها متساويان متساويتان واذ زوايا كل مثلث مساوية لقائمتين فلا بد ان يكون كل من الزاويتين اللتين عند الوتر ثلثي قائمة اذ الازدياد عنهما يوجب الازدياد عن القائمتين والنقصان يوجب النقصان فيتساوي الزوايا الثلث فلا بد من تساوي الاضلاع لما ثبت في الاصول ان الزاوية التي يوتر بالضلع الاطول يكون اعظم فلو كان الوتر اعظم تكون زاوية الانفراج ازيد من ثلثي قائمة ب ف ولو كان اقصر تكون زاوية الانفراج اقصر ب ف وان فرض زاوية الانفراج ازيد من ثلثي قائمة يكون كل من الزاويتين المتساويتين عند الوتر اقل من ثلثي قائمة فلا بد من ازدياد الوتر عن الساقين لان الزاوية العظمى يوتر الضلع الاطول نفرض زاوية الانفراج ثلثي قائمة او ازيد يوجب ان يكون الانفراج بينهما مماثلا لكل واحد من الساقين او ازيد فعلى تقدير ازدياد الساقين الى غير النهاية بالفعل يزداد الوضوح في لزوم كون الانفراج غير متناه بينهما الا انه يندفع بهذا الفرض المنع ويثبت المقدمة الممنوعة كيف وكون الانفراج مساويا للساقين ليس معناه الا انه كلما نفرض حدا من الامتداد يكون بين الممتدين قدر من الانفراج مساو لهما حتى يحدث مثلث متساوي الاضلاع ومجرد هذا لا يلزم انه اذا كان الامتداد غير متناه يوجد ايضا انفراج غير متناه بينهما فالاعتماد في الملازمة على الضرورة التي ادعى المصنف سابقا فتامل ۱۲ مولوي حمد الله رح

ك ه قوله يختص بابطال اللاتناهي آه لانه لو فرض اللاتناهي في جهة الطول فقط لم يمكن وجود خطين خارجين من نقطة واحدة منفرجان متزائدان الى غير النهاية ضرورة توقف الانفراج كذلك على اللاتناهي في العرض كما لا يخفى ۱۲ مولوي حمد الله رح

## حواشي متعلقة صفحه شصت وچهارم

## تتمه حاشيه ۱ صفحه ۶۴

ولا يمكن عليه فان المكان ليس من لوازم الجسم لا من جهة ماهيته ولا من جهة وجوده الخارجي وقد وقع للزاعم الغلط لعدم الفرق بين المكان والحيز وهو اعم من المكان والوضع والصحيح ان لكل جسم حيزا لا ان لكل جسم مكانا نعم الوهم المالوف من الاجسام المتمكنة ابعده من المحدد والغير المتمكن يزعم ان كل جسم له مكان بل يزعم ان كل موجود جسما كان او غيره له مكان فكما لا يكون زعمه بان كل موجود له مكان حجة على القائلين بان المكان هو السطح والا يلزم كون الباري تعالى وسائر المجردات مكانيا كذلك لا يكون زعمه بان لكل جسم مكانا حجة عليهم ۱۲ مولوي محمد يوسف

ك ه قوله منع الثالث آه اي الجواب من الثالث وهو حديث الطير انا لا نسلم لزوم تحرك الطير لهبوب الرياح وانما يلزم ذلك لو كانت الحركة الاينية مطلق تبدل الامكنة على متمكن سواء كان مبدء الاستبدال ومنشاء التحرك موجودا في المتحرك اولا وممنوع ذلك بل المتحرك بتلك الحركة ما يكون مبدء الاستبدال ومنشاء التحرك اعني الميل موجودا فيه وذلك الطير لانه واقف ليس فيه منشاء التحرك فلا يكون متحركا واذ ليس متحركا فهو ساكن لان السكون عدم الحركة عما من شانه الحركة او عدم التغير بالنسبة الى امور ساكنة او كونه بحيث لو ترك على حاله وترك عليه مكانه حفظه واما لو فسر السكون بالاستقرار في مكان واحد زمانا فالطير المذكور ليس ساكنا بهذا المعنى كما انه ليس متحركا فالقول بان الطير الواقف في الهواء ساكن بالضرورة ممنوع والتقابل المانع لارتفاع المتقابلين تقابل الايجاب والسلب كالانسان واللاانسان فان اي شيء يفرض لا يخلو من ان يكون انسانا او لا انسان والا يلزم ارتفاع النقيضين والتقابل غير التقابل بالايجاب والسلب لا يمنع ارتفاع المتقابلين والتقابل بين الحركة والسكون ليس تقابل الايجاب والسلب فلا يمتنع ارتفاع الحركة والسكون عن الطير المذكور ۱۲ مولوي محمد يوسف

## حواشي متعلقة صفحه شصت وپنجم

## تتمه حاشيه ۳ صفحه ۶۵

اي المساواة حقيقة لكنه لا نسلم ان المساوي للجسم جسم فانه يمكن ان يكون بعدا مجردا عن المادة يساوي ويداخل الجسم في جميع اقطاره واما في الثالث فلان اللزوم في المكان انما يلزم المكان للاجسام النباتية مكان ما واحد لازم لها وليس كذلك بل هي تستبدل مكانا بعد مكان كما انها تستبدل كما بعد كم فتامل ۱۲ مولوي حمد الله رح

ك ه قوله وفرقة آخرون آه اي يقولون انه ليس له وجود الا في التوهم ولا امكان للوجود الخارجي بخلاف المثبتين للوجود الخارجي فانهم يقولون بالوجود الخارجي في الحيز والمكان فلا يتوهم ان المكان عند المثبتين للوجود الخارجي لانه قد يكون موجودا خارجيا كالحيز فان البعد المجرد عند الاشراقيين هو بعد واحد ممتد بقدر امتداد جميع العالم واجزاؤه المتوهمة هي امكنة الاجسام عندهم واما عند القائلين بالسطح ... فقد ... بعض السطح ... جسم بعد ... ان ... لا شك ان الابعاض امور متوهمة ۱۲ مولوي حمد الله

ك ه قوله عند اولئك آه اي عند النافين لشبهه وجوده الظاهر من سياق العبارة ان المراد بالوجود الوجود الخارجي لا الوجود على نحو المناطق والمراكز ولا يخفى ان الوجوه الثلثة التي يذكرها المصنف ليست شواهد عدل عليه فان المكان لو كان امرا موهوما على نحو موهومية المناطق والمراكز لصح ان يقال انه انتقل الجسم من مكان

المكان له اي مكان يكون له ويمكن ان يكون الاجسام باعتباره فوقا وتحتا وطالبة وهاربة بالطبع وبارة عنه كذلك وحمل الوجود على العام من الخارجي والوهمي ليس ببعيد ايضا فانه يمكن ان يكون المقصود
في هذا المقام الشهادة على وجوده مطلقا والمقابلة مع انما فيين ثم ابطال البعد الموهوم انما هو لشئ آخر لا بهذه الشواهد الثلثة فتامل ١٢ مولوي حمد الله رح
٥٦ قوله وتحتانيا آه اي الشئ الذي لا يتحدد به جهة الفوق والتحت انما يصير فوقا وتحتا بالمكان ظاهر وان المحدد فوقيته ليست بالمكان فانه لا مكان له عند المشائين ١٢
مولوي حمد الله رح قوله فاقول فذلك آه المقصود من هذا الكلام ان المناقشة بحديث الوضع والترتيب وان كانت يقدح في الشواهد الثلثة
لكنها ينفتح بها باب اثبات المشهود عليه بنحو آخر واذ المشهود عليه كان ضروريا والشواهد من قبيل التنبيهات لا ينفع المناقشة فيها كثير نفع لا سيما اذا انفتح باب الشهادة
من جهة اخرى ١٢ مولوي حمد الله رح ٥٨ قوله فضاء بفتح الفاء والمد الساحة وما اتسع من الارض والمراد الامتداد في الجهات ١٢ مولوي حمد الله رح ٥٩ قوله
بل الامر حجم آه حاصله ان الاجسام عند كونها متباينة يجب ان يكون بينها فضاء مقدار مختلف بالضيق والسعة اي متصف بالزيادة والنقصان في نفس الامر فلا يكون
لا شيئا محضا فان الاتصاف بالاوصاف النفس الامرية يوجب تحقق الموصوف في الجملة فاما ان يكون موجودا في الخارج بالفعل او موجودا بالقوة في محل قابل اي يكون الموجود
في الخارج هو المحل القابل بحيث يصح ان يوجد ذلك الفضاء في ذلك المحل القابل في الخارج كالمكان على تقدير سطحيته يكون موجودا بالقوة في محل ثم يوجد في الخارج بخرق
الجسم المتحرك ذلك المحل القابل او لو لم يكن موجودا في الخارج لا بالفعل ولا بالقوة فاما ان يكون لا شيئا محضا او امرا موهوما انتزاعيا انتزاعا صحيحا لا باختراع الوهم كانياب الاغوال
واللاشئ المحض لا يمكن اتصافه بالاوصاف النفس الامرية والانتزاع الصحيح يوجب ان يكون له منشأ انتزاع وهو لا يمكن ان يكون نفس الاجسام والا فكيف امكن انتزاع بعد موصوف
بالزيادة تارة وبعد موصوف بالنقصان تارة ولا يقال ان الاجسام حين قربها منشأ لانتزاع الضيق وحين البعد لانتزاع السعة لان القرب والبعد ليس الا الضيق والسعة و
قلة الفضاء وكثرته فيما بينها والكلام ليس الا فيهما ١٢ مولوي حمد الله رح قوله فان نخ قش آه حاصل المناقشة انا لا نسلم ان النقلة مفارقة مكان والقول بان ما سوى المكان
ربما يبقى مع المفارقة في حيز الخفاء لان الوضع والترتيب الذي للجسم بالنسبة مع غيره من الاجسام لا يبقى مع انتقاله فالنقلة مفارقة وضع وترتيب للجسم مع غيره من الاجسام لا مفارقة
مكان واذا كان كذلك فلا يكون النقلة من الشواهد على وجود المكان و لا نسلم ان الشئ انما يصير فوقا وتحتا بالمكان بل نقول ان الشئ انما يصير فوقا وتحتا بوضع وترتيب له مع غيره من الاجسام
وهذا لا يمكن ان يكون من الشواهد على وجود المكان لعدم احتياجه اليه ولا نسلم انه لولا ان هناك امكنة موجودة لم تختلف الاجسام في الطلب والهرب بل نقول ان اختلاف الاجسام
في الطلب والهرب انما هو من جهة الوضع والترتيب لا من جهة المكان هذا هو الحق وذهب اليه المحققون ١٢ مولوي محمد يوسف

## حواشي متعلقه صفحه ٦٦ شصت وششم

٥٥ قوله على الاول يجب آه الظاهر منه كما يدل عليه قوله فان قام بمادة الجسم المتمكن ان المادي ما يقوم بالمادة فغير المادي ما لا يقوم بها فح لقائل ان يقول ان البعد الذي
يتصور ان يكون مكانا قائم بنفسه كالاجسام على راي الشيخ المقتول فان حقيقتها هو البعد لا غير فيكون بعدا جسمانيا فلا فرق بين هذا البعد والاجسام مع انهم يقولون بالافتراق و
الجواب ان المادة في هذا المقام هي الذي فيه استعداد حدوث الحوادث والجسم مادي فان فيه استعداد الحركة وغيرها من الحوادث فالبعد المكاني لا بد من ان يكون
غير مادي اي لا يكون محل الحوادث الجسمانية من الحركة والسكون وغيرهما والا فكان جسما قائما بالذات او بالواسطة فان هو الجسم المتمكن او قائما به كذلك قيام صورة جسمية او نوعية
او قيام مقدار لزم الدخول او القيام فانفسخ عقد ما مهدناه من وجوب كونه يسكن فيه الجسم وينتقل عنه واليه او جسما آخر او قائما به كذلك فلا احسن بقوله لم يكن حاويا للجسم آه غاية
الامر انه ترك بعض الشقوق لظهور بطلانه وانفهامه مما ذكره من حديث التداخل مع ان غير المادي يشمله فالمدعي حاصل ١٢ مولوي نظام الدين ٥٦ قوله بعدا
غير مادي آه المراد بالمادة ههنا المادة بالمعنى الاعم المسلم عند جميع الفرق وهو ما يكون محلا ومستعدا للتغير والحوادث الجسمانية لا بالمعنى الاخص وهو الهيولى ١٢ مولوي
حمد الله رح قوله قيام صورة آه اي بان يكون جزء الجسم وداخلا فيه قوله او مقدار آه اي بان يكون البعد عارضا للجسم المتمكن وبطلانه يبطل كونه جسما
تعليميا او وضعيا فان شأن احتمال ان يكون المكان على تقدير كونه قابلا للابعاد الثلثة هو الاعراض المنبسطة في القابل للابعاد بالذات انبساطا ذاتيا كالجسم التعليمي او عرضا
كالاوضاع وغيرها المنبسطة في الجسم انبساطا بالعرض لا يخرج عن قلته تدبر ١٢ مولوي محمد يوسف ٥٨ قوله تداخل الاجسام آه لان القيام بمادة اخرى
انما يتصور بان يكون محصلا للجسم كالصورة او فيه ... قيام مقدار انما يمكن اذا كان تحصل الجسم قبل عروضه فلم يفرض ههنا جسم غير جسم متمكن فكونه حاويا لا يمكن بدون تداخل الجسمين ١٢
مولوي محمد يوسف ٥٩ قوله فلا يكون مكانا آه لانه لو كان المتداخل مكانا لامكن ان يكون مكانا للمتمكنين فان الاجسام اذا لم يمتنع من التداخل فجاز ان تتداخله
سبعهم آخر هذا ما افاده صاحب المقامات الرفيعة ومن ههنا ظهر لك التنبيه على امتناع التداخل بانه لو جاز التداخل لجاز تداخل العالم في الخردلة ١٢ مولوي محمد يوسف
٦٠ قوله ثم يجب آه فح يكون المكان عبارة عن بعد غير مادي يساوي اقطاره اقطار المتمكن فيه وبعبارة اخرى عن بعد ينطبق على البعد الذي في الجسم وبالجملة فهو اما ان يكون
امرا موجودا او موهوما اما الاول فهو مذهب افلاطون واتباعه القائلين بان المكان هو البعد الموجود المجرد عن المادة من شأنه ان ينفذ فيه الابعاد الجسمانية -

وسیمونہ البعد المفطور واما الثانی فہو مذہب المتکلمین القائلین بان لکل جسم فراغا موہوما موافقا للجسم فی المقدار والتناہی یشغلہ الجسم ویملا ئہ علی سبیل التوہم ۱۲ مولوی محمد یوسف

سلمہ قولہ وعلی الثانی آہ ای اذا کان المکان منقسما فی جہتین لم یجز ان یکون قائما بنفسہ لبطلان السطح الجوہری ولا یجوز ان یکون حالا فی المتمکن لعدم صحۃ انتقال الجسم من سطحہ واستقبالہ

الیہ فیجب ان یکون قائما بغیرہ فذلک الغیر ان لم یکن حاویا وما لم یحوی السطح ایضا والاحتواء من لوازم المکان کما عہدہ اولا وانتفاء اللازم یستلزم انتفاء الملزوم فلا یکون السطح مکانا

ہف فلا محالۃ یکون ذلک الغیر حاویا فیکون المکان سطح الحاوی ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ اللہ تعالیٰ

## حواشی صفحہ شصت و ہفتم

## تتمہ حاشیہ ۱۰ صفحہ ۶۷

فی الطبیعۃ البعدیۃ ولوازمہا وجوب التساوی فی المعلولات عند التساوی فی العلل کما حقق فی موضعہ فلا یکون حینئذ الجزئیۃ والکلیۃ لان اختلاف الکل والجزء فرع

التغائر فی الحد والشکل واذا لم یبق التغائر بینہما بہا لم یختلف الکل والجزء واللازم باطل وبطلان اللازم یستلزم لبطلان الملزوم واذا لم یکن الحد المعین والشکل المعین من

طبیعۃ البعد ولوازمہ یکون لسبب امر عارض لہ فیمکن زوال ذلک الشکل المعین بزوال الامر العارض فالممکن ان یتشکل بشکل آخر فکان لہ فی نفسہ قوۃ الانفعال لان الاختلاف

التشکلیۃ لا یحصل فی البعد الا بعد کونہ متہیئا لان ینفعل وقوۃ الانفعال ہی من لواحق المادۃ کما تقرر عندہم فی مسالک الانفعال من براہین اثبات الہیولیٰ فیکون المفارق

عن المادۃ مقارنا ایاہا ہف وہذا الخلف انما یلزم من وجود البعد المجرد فہو باطل ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ قولہ کان للجزء ما للکل آہ ہذا منقوض بالفلک

فان المقرر عندہم ان المقدار والشکل الحاصل فیہ تقتضیہ الصورۃ النوعیۃ فیہ ولا شک ان الصورۃ التی للجزء والتی للکل واحدۃ فیلزم ان یکون للجزء ما للکل ولم یکن کل وجزء

وان قیل فی دفعہ ان الاجزاء قبل فرض التجزیۃ معدومۃ فلیست لہا شکل لا شکل الکل ولا شکل آخر بل لیس کل ولا جزء وبعد التجزیۃ لا استبعاد فی تشکل الاجزاء بشکل الکل

والتقدیر بقدرہ قیل مثل ذلک جار فی البعد المجرد ایضا وایضا کون الاجزاء معدومۃ محضۃ غیر مسلم بل لہا وجود واقعی یترتب علیہا الآثار الخارجیۃ فظاہر ان بعد ارتفاع تشکلہا لیس مقدار الکل

وشکلہ ۱۲ مولوی حمد اللہ سلمہ ۱۲ قولہ جاز بالنظر آہ وفیہ نظر دقیق فانہ یجوز ان یکون الشکل للعارض المفارق الدائم او للمباین الدائم کالعقل مع المعلول فلم یوجد فیہ جہۃ القوۃ

الموجبۃ الی المادۃ فان القوۃ عبارۃ عن فقدان شیٔ فی زمان ووجدانہ فی زمان آخر فلا نسبۃ فی انہا لا یقتضیہا الامر الدائم ضرورۃ والعجب من المص انہ کیف صدر منہ ہذا

الکلام مع وضوح سخافتہ ۱۲ مولوی حسن

## حواشی متعلقہ صفحہ شصت و ہشتم

## تتمہ حاشیہ ۸ صفحہ ۶۸

فی جہۃ المقداریۃ وہذا ایضا مما اتفقت علیہ العقول لبداہتہا وقد بینہ المص بما لا مزید علیہ ومن جملتہ الغیر تداخل الجسم فی البعد المجرد فانہما ایضا لا یخلو من ان یکون مقدارا او متقدرا

ویلزم من مکانیۃ الثانی للاول تداخل المقادیر فی جہۃ المقداریۃ بعضہا فی بعض ففی البعد المجرد اذا فرض مکانیۃ للاجسام یلزم استحالۃ التداخل من جہتین من جہۃ التحیز بالذات

ومن جہۃ المقداریۃ کذلک ۱۲ ملا حسن سلمہ قولہ الا یری ان الخط آہ فیہ انہ اذا کان الخط والسطح بحیث اذا اضیف الیہما ما یجانسہما فی جہۃ الامتداد ازداد واذا اضعف

ہذا المجانس فی جہۃ الامتداد لم یزد وہذا علم ان تداخل الابعاد بما ہی ابعاد لیس بمستحیل کیف ولا شک ان لکل من الخطین المتنافیین فی جہۃ العرض مثلا طولا ومع ذلک

لم یصیر الطولان اعظم من طول واحد فلو کان البعد بما ہو بعد یقتضی اعظمیۃ البعدین من الواحد لکان ما یضاف وینضم البعد الی البعد یکون المجموع اعظم من الواحد لم یکن

بین الاضافۃ من جہۃ الامتداد وبین الاضافۃ من جہۃ اللاامتداد فرق کما لا یخفی بل المقدر المسلم ان الاثنین اکبر من الواحد وان المقدارین اذا التقیا ملاقاۃ علی سبیل التنحی

والتباعد یکونان اعظم من الواحد واذا التقیا لا علی سبیل التنحی بل علی سبیل المداخلۃ لا یکونان اعظم اذ لیس کل جزء بحسب المقداریۃ حتی یکون الکل اعظم من الجزء بل کل جزء بحسب

العدد وعدد البعدین المتداخلین ہو الاثنان اکثر من الواحد بلا شبہۃ فقد ظہر ان ما ذکرہ المص لا یستشہد ان المانع من التداخل ہو المقداریۃ شاہد علی انہ لیس ہو المانع ۱۲

مولوی حمد اللہ سلمہ قولہ واعلم ان آہ فیہ تفضیح القائلین بالبعد المجرد بانہ ان الزم علیہم التداخل بین الجوہرین المتحیزین بالذات وبین المقدارین فی جہۃ

المقداریۃ یعترفون فی اول الامر ثم ینکرون بمعارضۃ الامر الوہمی للبدیہی العقلی والامر المبرہن بالبرہان القطعی فیوسوس فی سرک بان البعد المجرد یجوز ان یخالف البعد

الجسمانی بالماہیۃ فالتخالف یجوز ان یکون مجوزا للتداخل ولم یعترفوا بان ہذا التجویز کتجویز تداخل الانسان فی الفرس والشجر فی الحجر ولم یعلموا بان المانع منہ بالحقیقۃ ہو التحیز بالذات

من الجانبین او المقداریۃ وہذان المانعان موجودان فی صورۃ تخالف الماہیۃ فلو کان للتخالف دخل فی التجویز مطلقا یلزم اجتماع المتنافیین فی امر واحد وہذا کما یقال

انہ لا یجوز ان یکون فی جسم واحد امران یقتضی احدہما الحرکۃ الی غایۃ اقتضاہما ما یقتضی الآخر المنتہی عنہ کذلک وامثال ذلک کثیرۃ ۱۲ ملا حسن سلمہ قولہ ونعلم

آہ قد یمنع فان البعد الجسمی ہو الجسم التعلیمی عرض عندکم والبعد المجرد جوہر عندہم فاین الاتحاد فی الحقیقۃ الا ان یقال المراد بالبعد الجسمی الصورۃ الجسمیۃ ونفی المانعیۃ عن الصور

فیما سبق انما ہو عن الصور سوی الجسمیۃ ۱۲ مولوی حمد اللہ سلمہ قولہ لنوعیہ محصلۃ آہ وفیہ ان ہذہ المقدمۃ لم تدل علیہا دلیل فہی بعد دعوی

دعوی البداہتہ فیہا بمنعہ الخصم فلا تتم حجۃ بحلیۃ ۱۲ ملا حسن ۱۳ قولہ علی انی اقول آہ حاصلہ ان الاختلاف بالماہیۃ لا یضرنا فان الاشتراک فی عارض ہو المنشاء
لامتناع التداخل یکفینا فان الظاہر ان البعد الجسمی انما یمنع التداخل لکونہ ممتدا ممسوحا بالقدر وہو حاصل فی البعد ایضا کما شرحہ المصنف بما لا مزید علیہ والمکان مخالفا بالماہیۃ للامتداد
الجسمی ۱۲ مولوی حمد اللہ ۱۳ قولہ علی انی اقول آہ وفیہ ان المجوز لتداخل الجوہر الجسمی فی البعد المجرد لعلہ یعود ویقول ان التمسح مطلقا لا یمنع التداخل
بل اذا وقع فی الماہیۃ الواحدۃ فالاصلح فی وجہ الدفع ان یحرر کلام المصنف ہذا بما حررنا انفا فافہم ۱۲ مولوی حسن ۵ قولہ یحیدہ آہ حاد یحید یمیل ہوا لمنبی
ان الوہم یمیل من الصراط المستقیم وہو الہدایۃ الی الحق ویکا دیوسوس سرک آہ او من الاحادۃ ای یمیل ویصرف سرک عن قبول الحق ۱۲ مولوی نظام الدین ۵
قولہ یجوز ان یخالف آہ ہذا اعتراض من قبل اصحاب وجود البعد المجرد علی الدلیل المذکور لابطالہ وحاصلہ ان بعد الجسم حال فیہ ویلازمہ بعد فیہ لیفارقہ ولیس حالا فیہ بل ہو
قائم بنفسہ فہناک بعدان مادی ومجرد وقد تقدم احدہما فی الآخر وہذا خلاء وامتناع التداخل بین البعد المادی والمجرد ممنوع وانما الممتنع نفوذ المادی فی المادی وتداخلہما
وبین حقیقۃ البعد المادی وحقیقۃ البعد المجرد تخالف فلا یستلزم امتناع التداخل فی المادیین امتناع التداخل بین المادی والمجرد ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ

## حواشی متعلقہ صفحہ شصت ونہم تتمہ حاشیہ ۵ صفحہ ۶۹

ثم المطلوب بالذات للجمہور لیس ہو المکان بل الوضع والترتیب ہو عرض حال فی الجسم والسطح مطلوب بالعرض ثم قال فذلک المحقق ان المکان بمعنی السطح فقد لا یکون ۱۲ مولوی
حمد اللہ رح ۶ قولہ ای مفطور علیہ البداہۃ آہ اک ان تبین البیان المذکور بیان الاستدلال بان الممکنات کلہا سواء کانت اجساما او جسمانیا یجوز علیہا العدم
بالنظر الی ذاتہا وبعد فرض وجودہا والعقل یجوز علی بعضہا العدم نظرا الی وجود بعض آخر لو لم یوجد بینہما علاقۃ العلیۃ واللزوم الا تری ان زیدا یجوز علیہ العدم نظرا الی وجود عمرو فی حین
عدمہ لا یکون بینہما علاقۃ العلیۃ واللزوم اذا تمہد ہذا فنقول اذا فرضنا اناء من جسم صلب کالحدید مثلا لا یحرک بعض اطرافہ الی البعض آخر الا بقوۃ شدیدۃ فقد فرضنا عدمہا وح
اذا فرضنا الاناء المذکورۃ مملوا من الماء او ہواء وفرضنا عدمہا عنہ بل عدم کلما یحویہ بناء علی المقدمۃ الممہدۃ فاما ان ینطبق اطراف الاناء فذلک باطل لما مر آنفا او یبقی حیز
واسعۃ فذلک اما ان یکون خالیۃ فالخلاء محال او یوجد فیہا الاجسام وقد فرضنا عدمہا فلم یبق اذا فیہ الا بعد مجرد وہو المطلوب وجوابہ ان البعد المجرد قد بطل وجودہ بدلیل
قطعی وکذا الخلاء فیلزم لکل فرجۃ من وجود جسم فیہا فاذا ارتفع اللازم بقی الفرجۃ اما بانطباق بعض اطرافہا علی بعض او بخرق الجسم الذی فرض فیہ وقد شوہد ان الجسم الصلب الذی
فیہ فرجۃ ضیقۃ فیہا ہواء وقد سدت منافذہ الاجزاء ذا مصت مصا شدیدا ینخرق الجسم او یجیء بعض اطرافہ علی بعض وما ذاک الا بضرورۃ بطلان الخلاء والبعد المجرد والضرورات
الطبیعیۃ قد تستدعی امورا عجیبۃ ینکرہا العقل فی بادی الرای ۱۲ ملا حسن ۵ قولہ مفطور علی تجردہ آہ بمعنی انہ لیس من العقول المجردۃ ولا من الاجسام المادیۃ لانہ برزخ
بینہما ۱۲ ملا حسن ۵ قولہ لو کان المکان ہو السطح المذکور آہ بناء ہذا الاشکال علی فہمہم بان لکل جسم مکانا وللقائلین بالسطح ان یعارضہم ویقولون الاجسام انما یلازمہا المکان
لنفس البعدیۃ لا لانہا قابلۃ للفصل والوصل وسائر العوارض المادیۃ فانہ لا دخل للتمکن لتلک العوارض فاذا الزم المکان لنفس البعدیۃ یلزم ان یکون للبعد المجرد ایضا بعد آخر
فیلزم عدم تناہی الابعاد کما یلزم عدم تناہی السطوح ۱۲ ملا حسن ۹ قولہ وقالوا ایضا آہ تقریر الاشکال ان الحرکۃ فی المقولۃ عندہم عبارۃ عن ان یکون فی کل آن للمتحرک فرد لا یکون فی الآن السابق و
اللاحق وکذا بمعنی الحرکۃ المطلقۃ بالخروج یسیرا یسیرا اذ کمال اول لما ہو بالقوۃ من جہۃ ما ہو بالقوۃ فلو کان المکان ہو السطح لزم ان یکون الطیر الواقف فی الہواء مع ہبوب الریاح وکذا الحجر الواقف فی الماء الجاری
متحرکا لصدق حد الحرکۃ المطلقۃ والحرکۃ فی المقولۃ علیہما مع ان الضرورۃ تشاہد بانہما ساکنان ۱۲ ملا حسن ۱۰ قولہ لکان المسافر المحفوف آہ وہذا لان المکان الحقیقی للمسافر المذکور انما یکون ہو السطح الباطن
للکرباس لو لم یتبدل علیہ فیلزم السکون فیہ مع ان الانتقال المکانی فیہ ضروری للسیاحۃ فیہ فیلزم اجتماع المتنافیین ۱۲ ملا حسن ۱۱ قولہ المحفوف آہ المحفوف
بالحاء المہملۃ والفائین الملفوف والکرباس بکسر الکاف الثوب ویقال ساح الماء ای جری علی الارض والسیاحۃ بالکسر الذہاب فی الارض کذا فی القاموس ۱۲ مولوی محمد یوسف

## حواشی متعلقہ صفحہ ہفتادم

۹ قولہ عن الرابع آہ ای الجواب عن لزوم سکون المسافر المحفوف بالکرباس ان اللازم ہہنا السکون فی الاین الحقیقی وہو غیر باطل اذ لم یدل علیہ الدلیل ولا تشہد
بہ البداہۃ وانما یدل البداہۃ علی انہ متحرک فی الحملۃ والمکان فی الوضع بالنسبۃ الی الامور الخارجیۃ او الاین العرفی کالدار والبلد وہو لا یبطل لکون المکان الحقیقی سطحا
والمراد من المکان العرفی ما یکون الجسم فیہ ولا یکون مختصا بہ کالصندوق للدرۃ لان الصندوق یکون فیہ الدرۃ ولیس الصندوق مختصا بالدرۃ بل یمکن ان یوجد فی الصندوق
درۃ وما سواہا ایضا فکذلک المسافر السائح مشارق الارض ومغاربہا مکانہ العرفی ما بین المشارق والمغارب وہو وان لم یکن مختصا بالمسافر لکن لا ضیر فیہ ومکانہ الحقیقی
بمعنی السطح ہو السطح الباطن للکرباس ۱۲ مولوی محمد یوسف ۱۰ قولہ فلیتہ لا نسلم آہ قد وقع فی وجہ الاستدلال فی المشہور لزوم سکون المحمول فی الصندوق
واجیب بالتزام السکون فان الحرکۃ فیہ حرکۃ بالعرض لالتزامہ مکانہ والمتحرک بالحقیقۃ انما ہو الصندوق فاورد علیہ بان المسافر المحفوف بالکرباس السائح مشارق
الارض ومغاربہا التزام السکون فیہ بالذات والقول بالحرکۃ فیہ بالعرض خلاف البداہۃ فالمصنف اوردہ فی الاستدلال واجاب بجادۃ الاشکال وحاصلہ ان
القدر المسلم فیہ بحکم البداہۃ مطلق التحرک فی مقولۃ اما الحرکۃ فی الاین الحقیقی والمکان الذی ہو السطح فلا نسلم حکم البداہۃ لہا فلیکن متحرکا فی الوضع او فی المکان العرفی ۱۲ حم

## حواشی متعلقہ صفحہ ہفتاد و یکم

### تتمہ حاشیہ ۴ صفحہ ۷۱

قولہ لا یکون المالی لہ مکان لما کان ما ینتقل الیہ ذلک الغیر والا یلزم الدور فلا بد من جسم آخر مغائر لہ وہلم جرا الی ان یتموج العالم کلہ من خلف المتحرک الیہ فیلزم خرق الافلاک او تحرکتہ حرکۃ اینیۃ وہو باطل فان التموج لا محالۃ ینتہی الی الافلاک فاما ان یخرق الجسم الذی یلاقی جزء من الافلاک لذلک الجزء و تداخل فیہ او یحرک الکل ای کل الافلاک من مکانہ الی غیرہ وہو باطل وہذہ الشبہۃ ایضا الزامیۃ مبنیۃ علی قواعد الحکماء فان عند المتکلم علی تقدیر کون العالم مملوا قد یعدم الیہ الجسم الذی قدام الجسم المتحرک حال انتقالہ بحرکتہ الی مکانہ فیملاء المتحرک ویخلق جسما آخر فی مکان المتحرک لیملاء مکانہ فلا یلزم الخلاء ۱۲ **مولوی محمد یوسف**

## حواشی متعلقہ صفحہ ہفتاد و دوم

### تتمہ حاشیہ ۶ صفحہ ۷۲

ویضا لیست الزامیۃ صرفۃ فان المقدمۃ الالزامیۃ المذکورۃ محققۃ ایضا کما سیاتی فی کلام المص والتحقیق عندی انہ لیست الحجۃ الاولی تحقیقیۃ کما ذکرنا ولیست الثانیۃ الزامیۃ وتحقیقیۃ لعدم تمامیۃ المقدمات الباقیۃ لہا فلا یسلمہا الخصوم ولا یتم البرہان لما سیاتی ہنا تحقیقہ فانتظرہ مفتشا ۱۲ **ملا حسن ۷** قولہ وتکون لا محالۃ آہ لان الحرکۃ فیہ مسبوقۃ بالحرکۃ فی النصف منہ وہی بالحرکۃ فی نصف النصف وہکذا فلا محالۃ یکون فی الزمان لا فی الآن ۱۲ **مولوی حمد اللہ ۸** قولہ ویکون النسبۃ زمانہا ازید آہ لانہا حرکۃ مع المعاوق وہی لا یکون مساویۃ لہا بلا معاوق فی السرعۃ والبطوء ولا اسرع منہا بالضرورۃ ۱۲ **مولوی حمد اللہ ۹** قولہ نسبۃ مقاومتہ آہ وان فرض الحرکۃ الاخری فی ملاء ارق تکون نسبۃ مقاومتہ الی مقاومۃ الملاء الاول ازید من نسبۃ زمان الحرکۃ الخلائیۃ الی زمان الحرکۃ الملائیۃ التی فرضت اولا یکون الخلف افحش وہو ان یکون الحرکۃ مع المعاوق اسرع من الحرکۃ مع اللامعاوق مثلا اذا فرض ان زمان الحرکۃ فی الخلاء ساعۃ مثلا وزمان الحرکۃ فی الملاء الغلیظ اربع ساعات فیکون النسبۃ بین الزمانین نسبۃ الربع ثم ان فرض ملاء ارق بحیث یکون نسبۃ مقاومتہ الی مقاومۃ الملاء الغلیظ انسبۃ الزمانین یکون زمان الحرکۃ فی ہذا الملاء الارق ایضا ساعۃ وہو زمان الحرکۃ فی الخلاء بعینہ وان فرض ملاء رقیق یکون نسبۃ رقتہ الی الملاء الغلیظ نسبۃ الثمن مثلا یکون زمان الحرکۃ فی ہذا الملاء الرقیق ثمن زمان الحرکۃ فی الملاء الغلیظ وہو نصف ساعۃ ویکون الحرکۃ الملائیۃ اسرع من الحرکۃ الخلائیۃ وہو افحش من التساوی کما لا یخفی ۱۲ **مولوی حمد اللہ ۱۰** قولہ الی تعاوقہ الملاء الاول آہ لم یعتبر نسبۃ ذات الملاء الی ذات الملاء الغلیظ فی الرقۃ والغلظ بل غیر النسبۃ بینہما فی المعاوقۃ لئلا یرد ان الرقیق اذا فرضت نسبۃ رقتہ الی نسبۃ الغلظ مثل زمان الحرکۃ فی الخلاء الی زمان الحرکۃ فی الملاء یجوز ان لا یوجد فی الرقیق معاوقۃ اصلا لکمال رقۃ الملاء فلان العقل یجوز بان لا یکون التاثیر فی المعاوقۃ فی الملاء الا اذا کان علی مرتبۃ معینۃ لا یبلغہا الملاء الرقیق المفروض علی النسبۃ المذکورۃ نعم لا استحالۃ فی مساواۃ زمان الخلاء وزمان الملاء الرقیق الذی لا یوجد فیہ دخل لرقۃ الملاء فی المعاوقۃ اصلا نعم اذا فرضت معاوقۃ الملاء الرقیق بالنسبۃ الی الملاء الغلیظ کنسبۃ زمان الحرکۃ فی الخلاء الی زمان الحرکۃ فی الملاء الغلیظ یظہر الخلف بظہور وجود المعاوقۃ فی الحرکۃ المفروضۃ تاثیرا ولا شبہۃ فی استحالۃ مساواۃ زمان الحرکۃ فی الملاء الرقیق الذی وجد فیہ تعاوقہ ملاء المتحرک مع الخلاء الذی لا یوجد فیہ معاوقۃ اصلا وذلک لان تفاوت المعاوقۃ باشتداد وضعف الوجود والعدم یستلزم تفاوت الزمان بالضرورۃ

## حواشی متعلقہ صفحہ ہفتاد و سوم

### تتمہ حاشیہ ۴ صفحہ ۷۳

فی الخلاء مساویۃ للحرکۃ فی المعاوق علی النسبۃ لو وجدت ولا شیء من الحرکۃ فی الخلاء مساویۃ للحرکۃ فی المعاوق علی النسبۃ لو وجدت ینتج انہ لیس کل حرکۃ فی الخلاء حرکۃ فی الخلاء وہذا محال وانما لزم من تحقق الخلاء لا دخل فیہ للمعاوقۃ المخصوصۃ بل للحرکۃ فی الخلاء ایضا اذ علی تقدیر الاستحالۃ ایضا یتم المقصود الا تری انا لو صرحنا بالاستحالۃ یتم الدلیل ایضا بان یقال لو تحقق الخلاء لکانت الحرکۃ فیہ مساویۃ للحرکۃ فی المعاوقۃ المخصوصۃ المستحیلۃ لکن ذلک التساوی محال فظہر انہ لا یتوقف الدلیل علی امکان المعاوقۃ المخصوصۃ ولا علی امکان الحرکۃ المفروضۃ فی الخلاء ہکذا فصلہ المحقق الدوانی فی الحواشی القدیمۃ ۱۲ **مولوی حمد اللہ ۵** قولہ اقول ویمکن الجواب آہ ہکذا یمکن تحریر الاعتراض المذکور بان یحصل الحکم اللازم صدق قضیۃ شرطیۃ وہی انہ لو امکنت المعاوقۃ المخصوصۃ الخلاء لکانت الحرکۃ فی المعاوق مساویۃ للحرکۃ فی عدم المعاوق وہو الخلاء فہذہ شرطیۃ کاذبۃ لازمۃ لوجود الملاء فیدل علی بطلان ملزومہا ۱۲ **مولوی حمد اللہ ۶** قولہ کاذبۃ آہ ضرورۃ عدم العلاقۃ بین مقدمہا وتالیہا لعدم العلاقۃ بین المعاوقۃ المخصوصۃ وبین تساوی زمان الخلاء والملاء والشرطیۃ اللزومیۃ اذا لم یکن بین مقدمہا وتالیہا علاقۃ تکون کاذبۃ کما انہ لا علاقۃ بین المقدم والتالی فی قولنا ان کان الانسان ناطقا کان الحمار ناہقا ۱۲ **محمد یوسف**

## حواشی متعلقہ صفحہ ہفتاد و چہارم

۵ قولہ بما یاقتضیہ آہ یحتمل ان یکون مناقشۃ علی الجواب عن اعتراض ابی البرکات بان مقصود المعترض ان الحرکۃ المخصوصۃ وہی الصادرۃ عن قوۃ مخصوصۃ

مخصوصة فی مسافة مخصوصة تقتضی قدرا معینا من الزمان فلا یرد ان جزء الحرکة ایضا حرکة وهی واقعة فی اقل من الزمان الذی فرض انه مقتضی للحرکة او ان کل حرکة یمکن حرکة اسرع منها فیکون ستحیل اقل لان الجزء من الحرکة انما یقع فی جزء من مسافة الکل والاسرع انما یکون بقوة اقوی ولم یفرض اقتضاء الصادرة عن قوة مخصوصة فی مسافة معینة فلا ینافی وقوع حرکة صادرة من قوة اقوی او حرکة واقعة فی کل من المسافة فی زمان اقل ویحتمل ان یکون مناقشة علی اصل الدلیل فالجواب عن اعتراض ابی البرکات تام وهذا انما یاتی اذا کان مقصود المعترض اقتضاء ماهیة الحرکة من حیث هی هی للقدر المعین من الزمان فی کلام الامام الرازی فی المباحث وشرح الاشارات ظاهر فیه ویشعر به کلام المحقق فی شرح الاشارات ایضا وکلام المص فیما سبق وهو قوله هذا الاعتراض فی غایة السقوط ایضا یدل علیه ولعلهم وجدوا ایضا من المعترض علی ان مراده اقتضاء نفس الحرکة من حیث هی ۱۲ **مولوی حمد الله** سلمه قوله والجواب آه هذا الجواب تحکم المص من کلام المحقق الطوسی فی شرح الاشارات ملخصا لا یرد علیه ما یرد علی کلام المحقق ویظهر لک ذلک بالمراجعة الی شرح الاشارات ۱۲ **مولوی حمد الله رح**

## حواشی متعلقه صفحه هفتاد و پنجم

سلمه قوله واذا کان القاسر آه لان المیل القسری انما حدث بالطبیعة وهی لا تتحدد مرتبة منه فان الاشد منه الیق بالطبیعة وطبیعة المقسور مطبعة لها واذا کان ارادة القاسر فان جوز تحدیده جوز بها ایضا والفرق بین المعاوق الطبعیة وبینه وهو فی القسریة ان المعاوق الداخلی لا یوجد فی الطبیعة بخلاف القسریة ۱۲ **مولوی نظام الدین**

سلمه قوله فیکون الحرکة آه ای یلزم ان یکون زمان الحرکة مع المعاوق مساویا لزمان تلک الحرکة بدون المعاوق واللازم ظاهر البطلان وبیان اللزوم انا نفرض حرکة الجسم فی فرسخ مثلا من الخلاء ولا محالة تکون فی زمان لنفرضه ساعة ثم نفرض حرکة ذلک الجسم بتلک القوة بعینها فی فرسخ من الملاء ولا محالة تکون فی زمان اکثر لوجود المعاوق ولنفرضه عشر ساعات ثم نفرض حرکته بتلک القوة فی ملاء ارق قواما من الملاء الاول بحیث یکون نسبة معاوقته الی معاوقة الملاء الغلیظ کنسبة زمان حرکة الخلاء الی زمان حرکة الملاء الغلیظ ای یکون معاوقة الملاء الرقیق عشر معاوقة الملاء الغلیظ فیلزم ان یکون زمان الحرکة فی الملاء الرقیق ساعة ضرورة انه اذا اتحدت المسافة والمتحرک والقوة المحرکة یکون اختلاف السرعة والبطوء اعنی قلة الزمان وکثرته الا بحسب قلة المعاوقة وکثرتها فیلزم تساوی زمان حرکة ذی المعاوق اعنی التی فی الملاء الرقیق وزمان حرکة عدیم المعاوق اعنی التی فی الخلاء ۱۲ **مولوی محمد یوسف**

سلمه قوله فی اثبات المعاوق الداخلی آه لا یتوهم ان هذا المطلب بعید اثباته ثم ان کل جسم جوهر صوری یحل فی جسمیته ویکون مبدأ الآثار ولا یحتاج الی مؤنة هذه الحجة فان ثبوت الصورة النوعیة لا یوجب کونها مبدأ لمیول الحرکات وکذا ثبوت المکان الطبعی للاجسام لا یفی بهذا المطلب فانه لا یخص الحرکات القسریة بل المدار ان الحرکة القسریة مطلقا لا بد لها من المعاوق الداخلی

## حواشی متعلقه صفحه هفتاد و ششم

## تتمه حاشیه ۵ صفحه ۷۶

اذا کانت مراتبها غیر متناهیة بازاء مراتب الزمان اما اذا لم یکن او کانت ویکون النسبة بین الزمانین حسیة وههنا عددیة ویستحیل المعاوقة المخصوصة فلا یعقل العلاقة بین المقدم والتالی ایضا فیکذب الشرطیة علی کل حال وهی لازمة للخلاء فهو مستحیل فیتم الحجة فی السابق مسلم ثم ههنا تصدق الشرطیة فلم یلزم استحالة الخلاء فافهم ویقال ان الکلام فی السابق کان ظاهرا وعلی سبیل التغلیط کما فصلنا وههنا علی سبیل التحقیق ۱۲ **امداد حسن** سلمه قوله لان نسبته آه ومع هذا فلنزد الایضاح فنقول ان الحرکة الطبیعیة مثلا فی الخلاء مع معاوق ولیکن البرودة العارضة للتخفیف او الحرارة العارضة للتثقیل مثلا زمانها ساعة وحرکة مع ذلک المعاوق فی الملاء الغلیظ طبعا غیر زمانها زائد ولیکن ساعتین فازدادت ساعة لغلظ الملاء فقد یحرک فی الارق الذی نصف الغلیظ فالساعة فیه عائد فان المعاوق الاکثر فوام الاعلی نصف قوام الغلیظ فساعتان باعتبار المعاوقین بعوض الزیادة وتکرار مثل الغلیظ دقائق الرقیق ثلثة ارباع عاوق الغلیظ ولا ریب فی ان نسبة زمانی الغلیظ والرقیق نسبة معاوقة الی معاوقة ای کله الی کله فزمان الحرکة فی الرقیق ثلثة ارباع زمان حرکة فی الغلیظ ولیست کنسبة فضل معاوق حرکة فی الرقیق علی معاوق حرکة فی الخلاء وهو نصف غلظ الغلیظ وهو قوامه علی معاوق حرکة فی الخلاء وهو البرودة مثلا ضرورة ان الزمان والسرعة والبطوء انما یحصل بکل معاوق لا بد لک الفضل ولو کانت کذلک لزم المساواة البتة فان نسبة الفضلین تناصف فیکون زمان حرکة فی الخلاء نصف زمان حرکة فی الرقیق وهذا الاعتراض منع مع المستند ویحتمل ابطال مقدمة من مقدمات الدلیل ۱۲ **مولوی نظام الدین**

## حواشی متعلقه صفحه هفتاد و هفتم

## تتمه حاشیه ۷ صفحه ۷۷

من جانب لانها موجبة للقرب منه من جانب آخر وهذا القرب لا ینافی طبیعة الحرکة ۱۲ **مولوی حمد الله** سلمه قوله بل ارادته آه الظاهر من سوق الکلام ان المانع من تمامیة الدلیل فی الاکثر الغیر المتحددة عدم امکان الحرکة الطبعیة والقسریة الراجعة الی الطبیعة لتشابه اجزاء الخلاء فانه لو کانت واحدة منها جائزة لکاد یتم فیها ایضا بشهادة البداهة فانها حاکمة بان الجسم اذا ارسل فی جزء من الخلاء یتحرک او کان الجزء الآخر منه طبعا له ولا یتوقف حرکته علی معاوقة

وان امکان الحرکة الارادیة والقسریة الراجعة الیها الاتمامیة فان الارادة یجوز ان یحدد حال الحرکة من السرعة والبطوء فیحدد قدرا من الزمان ما بازائه ویشترک فی الحرکات الثلثة
ویختلف فی اثنین منها بما یزداد ویحسب المعاوق فلا یلزم التخلف ۱۲ ح ۵۹ قوله یجوز ان یحدث آه ای حین کون الحرکة فی الخلاء فوق المحدد ارادیا او قسریة راجعة الی الارادیة لا طبیعیة ولا قسریة
راجعة الی الطبیعیة یجوز ان یعین حال الحرکة من السرعة والبطوء ویحدد بالارادة فیحدث الحرکة علی حسب ما اریدت فزمانها محفوظ فی الحرکات الثلث ویزداد بالمعاوق وینقص بنقصان ما بازائه
فلا یلزم المساواة فلا یتم الحجة بخلاف ما اذا کانت الطبیعة او القسریة الراجعة الی الطبیعیة جائزة فی خلاء فوق المحدد فانها تتم فیهما ایضا بحکم البدیهة بان الجسم اذا ارسل فی جزء من الخلاء
یتحرک بان یعین الجزء الآخر منه مطلوبا طبیعیا له ولا یتوقف حرکته علی معاوق وفیه ما مر ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ

## حواشی متعلقہ صفحہ ہفتاد و ہشتم

### تتمہ حاشیہ ۴ صفحہ ۷۶

بازدیاده وینقص بانتقاصه فلا بد لاثباتها من الدلیل والتجویز الصرف لا یکفیه وما ذکره المص سند للمنع وبیان انه حکم العقل من الاحکام الواقعیة التی تجده العقل بشهادة البداهة لیس البرهان
نظائر ان فی المعاوق انما تجد العقل بشهادة الوجدان التاثیر فی تکسر المیل فقط وتضعیفه کضعف قوة الماء من الارض فلیس للضعف تاثیر فی تحدید الزمان فلیس للمعاوق
ایضا تاثیر فیه واجاب عنه المص من عند نفسه بقوله اقول آه وحاصله ان البدیهة المذکورة وهمیة بل العقل الراضی بالنظر الطبعی یحکم بان الطبیعة انما تقتضی الحصول فی الحیز الطبعی المعاوق
یسعها لیس المراد من الاقتضاء عدم التخلف ولا من المنع اقتضاء عدم الحصول کذلک ضرورة وجود التخلف فیهما بل المراد بهما الملائمة والمنافرة کملائمة الاشکال الطبعی بالنظر الی
الطبائع ومنافرة الاشکال القسری بالنظر الیها فاذا اقتضت الطبیعة الحصول فی حیز الطبعی عند الخروج عنه فلحقتها قاسر ضعیفا اعنی معاوق ضعیف ولم یمنع عنها
بالکلیة للضعف یمنعها علی سبیل البعضیة والنقصان فلزم التراخی من هذه الجهة فوجب تحدید الزمان ۱۲ ملا حسن ۵۵ قوله انما یکسر من قوة المیل آه من تعیینه او دخله
علی المفعول ای المعاوق الخارجی او الداخلی الذی یحلونه محددا یکسر ان قوة المیل فان فی المتحرک میل یوصل الی الغایة بسرعة لا حد لها وبذا ان المعاوق فان احدهما فی الطبعی
والآخر فی القسری یکسران قوة میله فکلما تنکسر قوة المیل بهما کذلک تنکسر لضعف قوة الطبیعة للمتحرک او القاسر بان یکون قوة الطبیعة اضعف وکذلک القاسر کما فی
الماء والارض مثلا اذا ارسل جزء من الماء وجزء من الارض فکما یکون المیل فی جزء الارض علی قوة لا یکون فی الماء فلم لا یکون ضعف هذه القوة الطبیعیة او القاسر محددا للمیل ویحصل به
تعیین المیل فان عموا ان طبیعة المتحرک او القاسر لم تلبس احد منهما مع ای حد من القوة لا یکون کافیا فی تحدید المیل لانها وان کانت فی غایة الضعف لکن لا تقتضی الحصول فی المکان
الا علی اقصر ما یمکن ای تقتضی بسرعة لا حد لها بان یفرض ای حد من السرعة یکون مقتضیا فوقه وعلی هذا القیاس فلیکن الطبیعة او القاسر مع المعاوق الذی یثبتونه ایضا مقتضیا
لاقصر ما یمکن الخ کما یحصل ضعف المیل الطبعی والقسری بسبب ذلک المعاوق الذی یحیلونه محددا کذلک یحصل من ضعف القوة الطبیعة او القاسر ضعف المیل فلم لا یقولون ان
ذلک المیل ای المیل الطبعی او القسری الذین حصل الضعف فیهما بسبب ذلک المعاوق ایضا لا یقتضی الحصول فی الحیز الا فی اقصر ما یمکن فلا یتعین الزمان فعلیهم بیان
الفرق بین الصورتین ۱۲ مولوی محمد یوسف ۵۶ قوله فهلا قالوا آه ما یخطر بالبال والله اعلم بحقیقة الحال انهم لا یقولون ان المیل الحاصل بالقوة الطبیعة
وان کان ضعیفا لا یحدد قدرا من الزمان بل یقولون ان تحدید الزمان لیس الا بالمیل لکن الطبیعة وان ضعفت لا اقتضائها الحصول فی المکان الطبعی واختلاف مراتب
المیل بالشدة والضعف لیس یمکن ان تقتضی میلا معینا محددا بالقدر من الزمان وحد من السرعة والبطوء لان کل مرتبة من مراتب المیل یمکن اقوی منه وکل حد من السرعة یتصور
اسرع منه وبما الیق باقتضاء الطبیعة فاقتضائها مرتبة دون مرتبة وحدا دون حد ترجیح بلا مرجح وکذا القاسر الذی لا شعور له فالطبیعة تقتضی الحصول فی الحیز علی اقصر ما یمکن ومع
تعاوقه الملا یحدث میلا محددا للزمان وحد من السرعة لانها تحدث میلا وذلک المیل وان کان ضعیفا لا یقدر علی تحدید قدر من الزمان وحد من السرعة والبطوء ثم
بعد انکساره من المعاوق ویصیر ورته ضعیفا تصیر محددا حتی یتوجه انه ما الفرق فی الصورتین وکذا الحال فی القاسر عدیم الشعور بخلاف النفس فانها لشعورها وتخیلها الملائم
والمنافر یمکن ان یحدث میلا محددا وسرعة محدودة وکلام المحقق الطوسی فی شرح الاشارات کانه نص علی ما ذکرت ۱۲ مولوی حمد الله ۵۷
قوله اقول لعلک تتفطن بما ذکرنا ان هذا احسانا علیهم لا امتنان منهم ویمکن الفرق بنحو آخر غیر ما ذکره رح وهو ان الطبیعة لما اقتضت الحصول فی الحیز فالالیق بحالها ان لا تحدث
ما یوجب التراخی فی المطلوب فالمیل الضعیف الذی احدثته الطبیعة لا تحدد الزمان البتة بخلاف المیل الذی حدث فیه الضعف بسبب المقاوم فانه وان کان ایضا طبعیا
فی الاصل لکن منشاء بها فی الضعف لما هو طبعی باق علی حاله لکن المقاوم له دخل فی حدوثه فیقتضی اقتضاء متوسطا بین اقتضاء المقاوم والطبیعة فکانهما متغایران
نوعا وصنفا لان تغایر المقتضی یدل علی تغایر المقتضی ۱۲ مولوی حمد الله رحمه الله

## حواشی متعلقہ صفحہ ہفتاد و نہم

۵۸ قوله الی ان یتموج آه فیه ان التموج مستبعد والمستبعدات قد یلتزم لضرورة البرهان کما التزموا حرکة کرة الارض بتمامها بحرکة الفلک کالنملة بضرورة انطباق مرکز

ثقل الارض على مركز العالم كما هو التحقيق والحق انه ليس المقصود ههنا لزوم المستبعد بل لزوم المحال وهو خرق الافلاك او كون حركة اينها او تداخل الاجسام والكل محال بيان الاستلزام ان المتموج الى القدام مثلا اما ان ينتهي فيما بين المتحرك والافلاك فيلزم التداخل او يرتقي الى الافلاك فاما ان يخرق الجسم الذي يلاقي جزء من الافلاك لذلك الجزء او يداخل فيه او تحرك الكل كل الافلاك من مكانه الى غيره فيلزم المحذورات المتعددة كما لا يخفى على المتامل ١٢ ملا حسن **٩٠** قوله ومنها انا لو فرضنا آه المشهور في تقريره ان ارتفاع الانطباق وتنحى لانه لو كان بحيث كانت زمانه منقسما فهي البعض منه لا يكون متحققا فيكون الانطباق هذا خلف ١٢ ملا محمد نظام الدين رح

## حواشي متعلقة صفحة هشتاد م ٨٠

**٩** قوله قابل للمقادير آه هذا هو المشهور والظاهر ان المقادير اي الاجسام التعليمية حالة في الجسم بما هو هو والصورة الجسمية فانما القبول لها للجسم او للصورة ولو فرض زيادة المقدار على الجسم وهو محض الجوهر الممتد لا مادة له كما يراه الاقدمون فالقبول بحاله ولو كان الصورة الجسمية كما يقتضيه الفحص وسياتي ان شاء الله تعالى في موضعه لم يثبت قبول المقادير المختلفة اما اذا كان الجسم بسيطا فالامر ظاهر وان كان مركبا فلانه يلزم الحركة في الجوهر وقد نهى عنه فالظاهر ان يقول ان الجسم قابل للمقادير ١٢ **مولوي نظام الدين** **ت١٥** قوله فالجواب عن الاولى آه هذا الجواب لا بد منه ان كان التحرير كما مرت الاشارة اليه ان المادة عند الذهاب بان التخلخل والاجسام متناهية فلا بد من الخلاء والا لوقع التداخل وقس صورة التكاثف فانه يجاب بان المقدار الذي تخلخل فيه يتكاثف فيه وبالعكس ولا جواب سوى هذا وان كان التحرير على ما يشير اليه الكتاب وعليه سائر الكتب ان الانجماد لتفسير الانجلية بمكان الدخول بان لا يكون الانتقال عن الاجزاء فيقع الخلاء فيما بين الاجزاء فلا ضرورة الى التزام التخلخل والتكاثف الذي اختلف فيه فمنهم من يحيل الخلاء ومع ذلك عليهما ايضا فلا يصح هذا الجواب من قبله بخلاف التحرير الاول فانه مبني على وجه ذهما فله ان يعنى فالجواب المطابق على راي الكل ان الماء عند الازدياد يداخله جسم غريب كان داخلا فيه من قبل ومنهم من عمم ان الازدياد وتخلية ما بين الاجسام وان الانجماد بتخليته على الاطراف وما يديرهم ولكن التحقيق عند المشائين في الانجماد والذوبان التخلخل والتكاثف فلذا اتى المصنف بالجواب عليه ١٢ مولوي نظام الدين **ت١١** قوله ان الماء المنجمد آه لو قررت الشبهة بالنحو الذي قرره المصنف يناسب هذا الجواب لو قررت بان الجسم قد يزداد حجمه بلا مداخلة جسم آخر وقد ينتقص بلا انتقاص اجزاء منه فيه اد مكانه على الاول فلا بد من تحقق الخلاء حتى يملاه والا لزم تداخل الاجسام ونقص مكانه على الثاني فلا بد ان يبقى اجزاء مكانه الاول فارغا فلا يناسب فان المتمسك قائل بالتخلخل والتكاثف الحقيقيين بل المناسب ح منعهما والقول بان ازدياد الحجم انما هو بمداخلة جسم آخر وانتقاصه بخروجه الا ان يقال لما جاز التخلخل والتكاثف جاز ان يتخلخل او يتكاثف وعند تخلخله يتكاثف جسم يليه ويشغل المتخلخل بمكانه وعند تكاثفه يتخلخل ما يليه ويشغل بمكان المتكاثف ١٢ **مولوي حمد الله** **ت١٢** قوله عن الثانية آه قد مر ان الجواب كان تيسيرا بدون التزام التخلخل والتكاثف وقد اشار اليه المصنف كما عرفت بل بعد لا تيم فان لها اسبابا كالحرارة والبرودة مثلا ونحن نعلم قطعا بامكان التحرك لولا تلك الاسباب وتكون الاجسام على مقاديرها الطبيعية ١٢ **مولوي نظام الدين** **ت١٣** قوله ويحل الثالثة آه وانت تعلم انه لا ينحل الثالثة على التقرير الذي قررنا اخيرا من ارتفاع السطح المنطبق عن السطح المنطبق عليه دفعة بان يكون الوسط والاطراف مرتفعا معا فانه اذا وصل الهواء من الخارج الى منتصف ما بين الوسط والطرف يكون الوسط لا محالة خاليا ضرورة ان الانطباق قد ارتفع ولم يصل الهواء من الخارج الى الوسط عند وصوله الى المنتصف مثلا ١٢ ملا حسن رح

## حواشي متعلقة صفحة هشتاد ويكم

**ت١٤** قوله وقد يكون بتدريج آه وهذا التدريج اعم من ان يكون على سبيل الاتصال سواء كان مع تقارب الاجزاء كالخط والسطح الحادثين في الحركة في النمو تدريجا او تقضيها كالاصوات اولا والثاني اعم من ان يكون في دواحد منه باقيا في الزمان والآن كما في حدوث الزاوية المطابقة من افتراق خط عن خط بعد الانطباق وكحدوث المسامتة بين الخطين بعد الموازاة اولم يبق بل يكون التدريج بحيث يوجد في كل آن فرد وهذه الافراد كلها حدوثها على سبيل التدريج لكن لا على سبيل الاتصال ولا على سبيل التقارب ١٢ **مولوي محمد يوسف** **ت١٥** قوله لها ان علينا آه المقصود من هذا الكلام بيان وجه عدول السالك الى مسلك آخر وهو المعلم الاول من تعريف القدماء بواحد من هذه العبارات الى مسلك آخر وحاصله ان التدريج هو وقوع الشيء في زمان بعد زمان فيتوقف تصور التدريج على تصور الزمان وكذا معنى السير السير ايضا هو معنى التدريج وتصور اللادفعة موقوف على تصور الدفعة وهي عبارة عن الحصول في الآن الذي هو عبارة عن طرف الزمان والزمان مقدار الحركة فيلزم الدور ولا يقال ان عدل المعلم الاول بلزوم الدور انما يتوجه لو كان التعريف تعريفا حقيقيا والظاهر انه تعريف لفظي لان الحركة معلومة بمعونة الحس بديهي تصورها وانما المقصود ازالة الخفاء الذي وقع من اطلاق لفظ الحركة على معان وهو حاصل لانا نقول ليس مقصود المعلم الاول افساد التعريف انما هو مقصوده اولوية ان يعرف بتعريف خال عن الدور تميما للمتعلم الصناعة التعريف كما مر هذا حاصل ما في بعض الحواشي ١٢ **مولوي محمد هداية الله**

## حواشي متعلقة صفحة هشتاد ودوم ٨٢

**ت١٦** قوله لا يتصف آه اي الجسم في آن انتقاله من السكون الى الحركة غير متصف بواحد منهما اما انه غير متصف بالسكون لانه انتقل منه واما انه غير متصف بالحركة لان الحركة بمعنى القطع عبارة عن الامر الممتد ولم يوجد بعد واذا لم يتصف الجسم في آن الانتقال بالحركة والسكون فيلزم الواسطة بينهما مع ان وجود الحركة يلزم

متفق بالواسطة عندهم فتحقق الواسطة يوجب انتفاء وجود الحركة فلا يتوجه ان نفي الواسطة حال من حالها المقررة عندهم ومتى حالها الا يستلزم نفي وجودها ١٢ مولوي محمد يوسف

٥٥ قوله ويزاح الاول آه خلاصته انه لم يلزم انما يلزم منه انتفاء وجود الحركة بمعنى القطع في آن الوصول قبله ولا يلزم منه انتفاء وجوده في الزمان بحيث ينطبق كل جزء منها على كل جزء من الحركة موجودة قبل آن الوصول في الزمان المبتدي من آن المبدأ الى آن الوصول ١٢ مولوي محمد يوسف

## حواشي متعلقه صفحه هشتاد وسيوم ٨٣

٥٦ قوله الحركة واضعا بانا آه قد ذهب بعض الاوهام ان الحركة بديهية لا حاجة الى تعريفها وذهب بعضهم الى انه نظري قابل للتعريف الحقيقي وآخرون الى انه بديهي يعرف بالتعريف اللفظي تعيينا للمراد بموضوع البحث قبل الخوض في عوارضها فقال الرازي في تعريفها الخروج يسير اليسير او لا دفعة او تدريجا فزيف بعضهم انه تعريف دوري لاخذ الزمان في تعريف التدريج واشاله وهو معرف بانه مقدار الحركة فعدل عن التعريف الى تعريف آخر وهو ما ذكره المص وهو انها كمال اول لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وكان ذلك خطار منه لانه يجوز ان يكون تعريفا لفظيا فيحمل الدور فيه والليس وهو حقيقة كما حقق ولان مفهوم التدريج الاتصالي ونحوه التصورات اولية مع قطع النظر عن الزمان مع ان التعريف المعدول عنه والمعدول اليه سيان في انفسا والمذكور فان القوة ايضا لا يعقل بدون الزمان فانها عبارة عن فقد شي في زمان ووجدانه في زمان آخر كذلك الاولية الماخوذة في التعريف المعدول اليه وايضا فيه خفاء بالنسبة الى معرفه بالفهم فلا يصلح للتعريف ١٢ ملا احسن

## حواشي متعلقه صفحه هشتاد وچهارم ٨٤

٥٧ قوله ولولا ان التدريج آه اجيب عنه بان التدريج معلوم لنا بقطع النظر عن الزمان الذي هو كمية اتصالية العالية فان التدريج على سبيل الانقسام الى المتقدم والمتاخرة والدفعة هي الوجود على سبيل عدم الانقسام ولا ينتظر فيه الى الوقوع في طرف الزمان فلا دور ولئن سلم انه موقوف على تصور الزمان ولكن الزمان يمكن ان يتصور بانها كمية متصلة غير قارة وهو لا ينظر فيها الى انها مقدار حركة فالتدريج هو الوقوع في كمية كك ولا يعلم بعد انها متعلقة بالحركة او قائمة بنفسها فلا دور وفي عبارة الكتاب اشارة اليه فان قوله يهون علينا الولا توقف تصور التدريج ونحوه على الزمان وانه لا يدرك بدون الحركة يدل على انه بين على تقدير عدمه لكن الاهم عنده انه تعريف غير حقيقي فلا يضر اخذنا صورة الدور فان المقصود منه رفع الاشتباه العارض من الاشتراك ونحوه وتفصيله ان الحركة قد تتصور بالنقلة وقد تتصور بالخروج مطلقا فحين يسمع لفظ الحركة لا يعلم المراد وانه بين وقد كان عند الكل الحركة التدريجية العامة لانها معلومة بالضرورة بدون ان يتصور الزمان من حيث انه متعلق بالحركة وليس كك الا الخروج المذكور والكمال الموصوف ١٢ مولوي محمد حسن

٥٨ قوله فعل ذلك آه يجاب عنه بما حسب المطارحات بان الدفعة واللادفعة لها تصورات اولية لا عانة الحواس عليها فمن الجائز ان يجد الحركة بهذه الامور ثم يحصل الحركة معرفة الزمان والآن الذين هما سببا هذه الامور الاولية لتصورها تصوره الامام الرازي في المباحث المشرقية قال بعض محققي المتاخرين في شرح الهداية الاثيرية والحق خلاف ذلك لا لما قيل انه يمكن تعقل التدريج بدون تعقل الزمان سوء قلنا ان تصور التدريج بديهي اولا وكون تعقل التدريج متوقفا على تعقل الزمان غير مسلم وان توقف ثبوت التدريج على ثبوت الزمان بل لانه لا بد ان يعتبر في تلك الامور الانطباق على امر ممتد غير قار الذات لئلا ينتقض التعريف بالانتقالات الفكرية التي تقع في آنات متعاقبة يتوسط بين كل اثنين منها زمان وليست بحركة وامتداد على هذا الوجه هو الزمان انتهى انت تعلم انه لا يلزم لرفع هذا الانتقاض اعتبار الانطباق على الزمان بل يجوز ان يقال المراد الخروج تدريجا على نعت الاتصال اي لا ينقطع في البين وهذا المعنى تتصوره كل عامي وخاصي وان لم يتصور حقيقة الزمان ولم يطلع على المباحث الحكمية نعم اتصال الخروج سببه انطباقه على امر ممتد غير قار الذات بل لا يفهم في العرف العام من لفظ التدريج واشاله الا تحقق الشي درجة درجة على الاتصال وعدم الانقطاع في البين ان كان بحسب اللغة اعم ١٢ مولوي حمد الله

٥٩ قوله على نحو من الدور آه قد عرفت ما فيه من ان التعريف المعدول عنه والمعدول اليه كلاهما يشتملان على نحو من الدور فلا يكون هذا وجها للعدول فان القوة ايضا قد اخذ الزمان في تعريفها لما عرفت من انها عبارة عن فقد شي في زمان مع وجوده في زمان آخر وكذلك الاولية الماخوذة فيه ولا ينفع ما قلت سابقا من ان التدريج له مفهوم اضافي فقط لا يعقل الا بالزمان والقوة لها حقيقة خارجية لا يلزم ان يكون متصورا بالزمان لان كل واحد منها له مفهوم وحقيقة في الخارج فالتدريج مفهومه ما يفسر بان يكون الشي بعضه في زمان وبعضه في زمان آخر وحقيقته اعني منشا انتزاعه امر في الخارج ينتزع منه هذا المفهوم كذلك القوة لها مفهوم اصطلاحي هو ما ذكرناه وله منشا حقيقة وهي الكيفية الحاصلة التي يكون من خواص المادة ويكون باطلة في الخارج عنده وروحا الفعلية فالدور بالنظر الى المفهوم لازم عن كل واحد منهما وبالنظر الى الحقيقة والمنشا غير لازم من كل منهما فلا يصلح استقباه الدور سببا للعدول بل السبب هو تعيين المراد وتضمن الجهات التي تبنيت عليها الاحكام الآتية فافهم ١٢ ملا احسن

٦٠ قوله كما ان حصول الفعل آه يسمى الحاصل بالفعل كمالا لان في القوة نقصانا والفعل تمام بالقياس اليها وفي قوله هو برأة من القوة اشارة الى ان تسمية الحاصل بالفعل كمالا انما هو من حيثية البراءة عن القوة وقد يعتبر في معناه الابقية بما هو موصوف به وليس مرادا ههنا فان الحركة لا يجب ان يكون لائقا بالمتحرك ١٢ مولوي حمد الله

٦١ قوله تحركه وتدرجه اليه آه وحاصله ان المراد بالكمال ههنا الفعلية ولا شك ان التحرك له فعلية بالضرورة فانا كما نعقلها ومقابلها اعني القوة بالقياس الى الصفات الاخر كذلك نعقلها بالنظر الى الوصف الذي هو التحرك فاذا كان المتحرك على المبدأ فعلم قوة التحرك فاذا فارقه نعلم فعلية بالضرورة وانما اورد المص حديث قوة التحرك في بيان فعليته وشرحنا كلامه على طبق عبارته لان الاشياء انما تعرف بالمقابلات

ك١١ قوله اذ هو فعلية اه يعني انه فعلية يتصور بها آه اتوه سواء كانت متحققة ويرفضها الفعلية اولم يتحقق فالبرا ئة عنها بمعنى الممنع عن تحققها كما في الحركات الفلكية الازلية ١٢ حسن

عه المراد بالتدريج التدريج الاتصالي والتدريج الذي لا يكون الواقعة جزء منها وان كان ظرفا لها فلا يرد ان مجموع الانفعالات الدفعية الواقعة في مقولة الجوهر مثلا كالانفعالات التي في الحوادث ايضا تدريج فلم يصح قوله ولا يتاتي في مقولات فقد ما بعد ١٢ ملا حسن رح

## حواشي متعلقة صفحه هشتاد و پنجم

## تتمه حاشيه ١ صفحه هشتاد و پنجم

فانها فعل وكمال لما هو بالقوة من هذه الجهة وهي الحصول في الحيز مثلا فانها اول بالنسبة اليه وهو بالقوة وكمال الجسم من جهة انه بالقوة في الحصول في الحيز وحقيقة الكمالية من جهة الطلب والتوجه الى ما هو كمال والجواب على ما ذكره المص في الحاشية المنقوله تمنع صدق الكمال على القطعية لان الكمال انما يطلق حقيقة على ما يكون حاصلا بالفعل البتة قائما في الاعيان والحركة القطعية ليست محصلة الوجود وتحققه بمعنى ان يكون حاصلا بالفعل في آن وفيه شائبة تخفا رفان التوسطية ايضا ليست حاصلة في الآن فهي والقطعية سيان فلا يصدق على شي منهما فلا يكون تعريفا لها والاوجه ان يقال ان الكمال هو الحاصل بالفعل لا ينتظر بمعنى اذا حصل بتمامها ولا يكون حصوله بان يوجد البعض منه ويتوقع الآخر كما هو شان القطعية سواء كان حدوثه في الآن اولا والمقصود ان كلام المص فيه بالنظر الى ما يتسارع اليه الاوهام رائحة خفاء والكلام في نفسه صحيح ١٢ مولوي محمد نظام الدين رح

ك٧ قوله من ما هو بالقوة آه معنى كون الكمال من جهة هو بالقوة تعلق تحققه بجهة القوة بمعنى ان ذلك الكمال متحقق ما دامت القوة وكلما ارتفعت ارتفع ١٢ مولوي حمد الله رح

ك٨ قوله واذا تحققت مفهوم اسم الحركة آه اعلم انه يفهم من عبارات بعضهم ان لفظ الحركة يطلق على القطعية والتوسط بالاشتراك اللفظي ونحوه لا بالاشتراك المعنوي وشارح المواقف ناص على الاشتراك اللفظي وكلام الشيخ في الشفاء في مواضع عديدة يشير الى ان اطلاق اسم الحركة على التوسط بالحقيقة والى ان هذا التعريف انما هو للتوسط دون القطع وكذا التعريفات الاخر المذكورة في كلام وكذا كلام خير التحقيق المهرة في الافق المبين دال عليه وبالجملة هذا المفهوم ليس موضوعا للفظ الحركة حتى يلزم من صدقه على المعنيين كون اللفظ مشتركا معنويا بل اللفظ انما وضع للامر الذي هذا المفهوم شرح له ١٢ مولوي حمد الله رح

ك٩ قوله امتداد المسافة آه اشار الى ما تحققه بعد في بحث الزمان ان الحركة القطعية ليست حقيقة ممتدة بامتداد منطبق على امتداد المسافة بان يكون لها امتداد مغاير لامتداد المسافة فهي اما عبارة عن الحركة التوسطية من حيث انها ممتدة بالمسافة بالعرض كامتداد الصورة النوعية باعتبار محلها الذي هو الجسمية كما يرشد اليه بعض عبارات المص في ذلك المبحث او عبارة عن مجموع التوسط وامتداد المسافة من حيث انه منسوب الى الحركة كما يدل بعض آخر ولهذا الامتداد غير قار من حيث الانتساب الى الحركة وان كان قارا في ذاته وبهذا يصح القول بعدم قرار القطعية وسيجيء ما يتعلق بهذا ان شاء الله تعالى فانتظره ١٢ مولوي حمد الله رح

ك١٠ قوله وجودها في الاعيان ظاهر آه قد ذكر في الجلسة الملكوتية لاثباتها وجه بيانه ان المتحرك ما دام متحركا باعتبار الحركة التوسطية حالة شخصية بسيطة غير منقسمة متوسطة بين المبدء والمنتهى وهي ليست منطبقة على شي من اجزاء المسافة والا لزم الانطباق بين المنقسم وغير المنقسم بل ليس لها الا الانطباق على الحدود المفروضة في المسافة لا المقادير التي هي واقعة بين تلك الحدود فلو لم يتحقق في الخارج الا الحركة التوسطية يلزم ان لا ينال المتحرك شيئا من اجزاء المسافة فيكون لا محالة ينتقل من حد الى حد آخر بلا موافاة قدر من المسافة ويكون بينهما فيلزم طفرات غير متناهية بحسب اجزاء غير متناهية مفروضة بين الحدود المفروضة الغير المتناهية فيكون جميع الحدود وسيكون جميع المقادير بالطفرة وهذا اشد استحالة من الطفرة حيث يقع في جميع اجزاء المسافة ١٢ مولوي حمد الله

عه والاولى الاقتصار على غير مناف للكمال اذ احصل فان الكمالية من جهة القوة منافية للكمال لتلك القوة فالم ينافيه لا يكون كمالا لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة ولا مخل لعدم منافاة القوة ما دامت موجودة في نفي الكمالية بل لا بد من انتفاء المنافاة ١٢ مولوي نظام الدين رح

## حواشي متعلقة صفحه هشتاد و ششم

## تتمه حاشيه ٥ صفحه هشتاد و ششم

لا المعنى التوسط او الحركة بمعنى القطع لا يوصل بها الجسم في آن انتهى لا يخفى ان هذا انما يدل على ان اطلاق الحركة على الحالة الموجودة في كل آن انما هو على سبيل الحقيقة وهو لا يدل على ان لا يكون للفظ الحركة معنى حقيقي آخر وان يكون الاسم جاريا بالوقوع على تلك الحالة الا ان يقال لما علم كون الحالة المذكورة معنى حقيقيا للاسم يكون المعنى الآخر مجازيا له فان اللفظ ان دار بين الحقيقة والمجاز والاشتراك يحمل على المجاز والظاهر ان اللفظ اجري بالاطلاق على المعنى الحقيقي ١٢ مولوي حمد الله رح

ك٥ قوله لا نعلم قطعا آه لقائل ان يقول ان اريد ان الحالة موجودة في الخارج بعينها في جميع الآنات والازمنة فهو ممنوع وان اريد ان الحالة ولو انتزاعية فهو مسلم ولكن لا التقريب فان الدعوى ان التوسطية موجودة في الخارج وتفصيله ان المتحرك فيما بين المبدء والمنتهى متصف بفرد زماني لما فيه الحركة غير قارة واجزاء المتصدت والكمالات غير موجودات بالفعل على حيالها لما خلا من الثبوت بحيث يترتب عليها آثاره ومنها التوسط بين المبدء والمنتهى وله المبهم والكان تحصله بالفعل في ذلك الفرد الموجود الذي هو غير منقسم بالفعل لكل فرد الذي بمعنى انه ان وقف المضعف وليس له سوى ما ذكر ١٢ مولوي نظام الدين رح

ك٦ قوله ليبقى كون آه هذا شروع في دفع توهم يتسبب ان يتوهم من ان الحركة بمعنى التوسط ليست بموجودة فانها على تقدير وجودها نكانت عبارة عن كون المتحرك في حد معين شخص لزم ان ينعدم عند الخروج عن هذا الحد مع انها باقية عندكم في زمان التحرك وفي كل آن منه والكان عبارة عن

وطلوع الكون بين المبدء والمنتهى وهو معنى عام كلي لا يمكن ان يتحقق بدون ان يتشخص لبطلان المثل الافلاطونية فيلزم ان يكون هناك حدود متشخصة بالفعل واكوان كذلك في آنات تلك الحدود بمعنى ان العام في زمان موجود متشخص بها حدية هذه الاكوانات المتشخصة فيلزم اما تشافع الآنات وتركب المسافة من اجزاء لا تتجزى واما انتفاء الحركة فيما بين الآنات وحاصل الدفع انها ليست هذه الاكوان بل ليست الاكوان واحدا في زمان احد يتعلق بمتحرك واحد في مسافة واحدة محدودة بين مبدء ومنتهى معينين يعني انها حالة متشخصة بما يعتبر في تشخصها من المتحرك والزمان غيرهما وبهذه من حيث الاكوان في حدود المسافة معتبرة بالتوسط والكون بين المبدء والمنتهى لا انها عين تلك المعنى الانتزاعي المبهم وعين الكون في الحد الواحد المتعين حتى يلزم ما الزم فتدبر ١٢ **مولوی محمد امجد**

**ث** قوله ولا نظن آه تقرير المظنون بان ههنا ليس الاكونا مطلقا والاكوان المخصوصة افراده فان ما يزيد على كون المتحرك بحيث كل آن يفرض وكل حد فرض الا يكون فيه قبل ولا بعد لكانت الاكوان موجودة لزم تشافع الآنات او التسلسل مع الانحصار بين الحاصرين لا كان الكلي موجودا بدون التشخص والجواب على ما فصله ان التوسطية ليست هي الكون المبهم فالمتحرك في الاين شلا ليس حركته الى المبهم بل حالة تشخصية اخرى مستمرة لتشخصها الى المنتهى وليس الكون المبهم متحققا بالفعل على ما يراه المص وتفصيله في الكتاب ١٢ **مولوی نظام الدين ٥٨** قوله لزم اما تشافع آه واعلم ان اللبيب المتامل فيما ذكرنا يظهر له دليل على المطلوب المذكور من لزوم تشافع الآنات والاجزاء التي لا تتجزى اما لا ابتنا تكون بما بينا بان ... بيانا وتوجيها في ذلك وهو ان الاكوان افراد وجدت متشخصة مخصصة بحدود وفاما ان يكون موجودات خارجية او امورا انتزاعية على الثاني لابد ان يكون منشا ... وانها متخصصة بتلك الحدود والا يلزم الترجيح بلا مرجح فان انتزاع الصفة من شيء بها في زمان قبل او بعد يفضي الى ذلك الترجيح كما لا يخفى على من له ادنى فطانة فتلك الموجودات الخارجية اما ان يكون متشافعة متجاوزة او يكون متفاصلة بينها مسافة على الاول يلزم تتالي الآنات وتركب الجسم من اجزاء لا تتجزى ضرورة انطباق الاكوان الغير المتجزية من الحركة على الاجزاء الغير ... المسافة والطباق اجزائها الغير المتجزية على اجزاء الجسم وعلى الثاني يلزم ثبات الحركة في المسافات التي وقعت بين تلك الاكوان ... هذا خلاف المفروض ١٢ **ملا احسن ٥٩** قوله الكون واحدا آه اي واحد بالوحدة الشخصية ... والا يلزم الحدود ات المذكورة ... تشخصية باقية بين المبدء والمنتهى من الزمان والمسافة بين كل جزء منها وكل حد منهما ١٢ **ملا احسن حواشي متعلقه صفحه هشتاد و هفتم**

## تتمه حاشيه ٥ صفحه ٨٧

عدم اجتماع اجزائها في الواقع وهذا والمكان محاذيا للمشهور ولكنه التحقيق عند من انقطع عنه جهل التقليد وسمعت من علماء ... الدهرية هو الاشتراك في الواقع والمكان على سبيل التعاقب فيه فاذا كان مناط عدم القرار هو عدم الاجتماع في الواقع لا يكون الحركة ... منفصلا فيه لان المراد من الاتصال اتحاد الوجود ولا يعقل اتحاد الوجود في الواقع مع التعاقب فيه لامتناع ان يتحد الموجود فيه بما يكون معدوما فيه ... اليه ... او البعض انما يعقل الاتصال بالاشتراك في الحدود ولا يتحد الحدود مع فقدان محالها ١٢ **ملا احسن ٥٦** قوله فالكمانات آه ... تكون معدومة لان عند وجود الحركة الماضية تكون المستقبلة منتظرة الوجود وان كانت الحركة المستقبلة موجودة فالماضية تكون معدومة ... الماضية ١٢ **مولوی محمد يوسف ٥** قوله الثاني ان الموجود آه مناط هذه الشبهة ايضا على امتناع المعية الدهرية ... الجواب ... وتقريرها ههنا بحيث ينطبق الجواب عليه ان الحركة والزمان الغير القار انهما ينقسم الى ثلثة اقسام ماض ومستقبل وحال والاول قد انقضى والثاني لم يوجد بعد ... وهو غير منقسم او لو انقسم لكان بعضها ماضيا وبعضها مستقبلا فلم يكن الحاضر تماما بل حاضرا فالحاضر غير منقسم منفصل عما مضى وعما سيأتي ... المنفصلة فلم يحصل الاتصال وكذا لم يحصل الزمان في الزمان ايضا ١٢ **ملا احسن حواشي متعلقه صفحه هشتاد و هشتم ٨٨**

## تتمه حاشيه ٥ صفحه هشتاد و هشتم

الانسلاب فان اراد الشاك ان الجسم في آن وجوده ليس ساكنا بمعنى عدم الحركة مع قابلية له في ذلك الزمان فمسلم ولا ابالي بانسلاب الحركة والسكون بهذا المعنى وان اراد عدمه مع قابلية له في نفس الامر اعم من ان يكون في ذلك الوقت او غيره فعدم السكون ممنوع بل هو متصف بالسكون فانه مسلوب الحركة في الآن مع صلاحيته لها في الزمان ١٢ **مولوی محمد نظام الدين ٥٦** قوله الثالث آه لا يخفى على المتفطن ان مناط الجواب على اثبات المعية الدهرية لاجزاء الحركة ... والتعاقب في الواقع لم يتصور اتحاد الوجود ههنا ... الحدود المشتركة بينها كما لو ... فلم يثبت الاتصال ١٢ **ملا احسن رحمه الله تعالى**

## حواشي متعلقه صفحه هشتاد و نهم ٨٩

**ث** قوله استدل آه خلاصته ... كالانعدام بالمرة فلانعدام الماضية منقضية ... الانعدام بالمرة في آن ... يلزم ... فانها معدومة في الآن ... الماضية موجودة ... اجزاء المتصلات مع وصف المضي ... ١٢ **مولوی محمد عبد الحق خير آبادي** ... من الماضي والمستقبل ... في زمانه ... بوصف المضي ... ولا معنى للمضي الا الانقضاء ... الا الانعدام

مطلقا کانعدام العقار فلا نم ان الحرکۃ الماضیۃ منقضیۃ کذلک لان الحرکۃ الماضیۃ انما انعدمت من الآن اما الحاصل لم ینعدم عن زمانہا الماضی ان الاول انعدامہ بالقیاس الی ذلک الآن فلا نم لزوم العدم والوجود معا لانہا معدومۃ فی الآن وموجودۃ فیما قبل وکذلک وجود الحرکۃ المستقبلۃ تقارن الوصف الاستقبال ولا یلزم وجود العدم معا لان الاستقبالیۃ والعدم انما ہو بالقیاس الی الآن الحاصل لا سابقا فالحرکۃ … معدومۃ فی ذلک وموجودۃ فیما بعدہ ۱۲ مولوی محمد یوسف

## حواشی متعلقہ صفحہ نود ۹۰

### تتمہ حاشیہ ۵ صفحہ نود

عنہ فانقض ان حدث شیء شیء فذلک الشیء الذی قد حدث وکان معدوما ثم صار موجودا وکل ما کان کذلک فلوجودہ ابتداء وذلک الابتداء غیر منقسم والا لکان احد جزئیہ الابتداء لا ہو فذلک الذی اما ان تکون فی ابتداء وجودہ موجودا او لا یکون فان لم یکن فہو بعد فی عدمہ الذی فی ابتداء وجودہ وان حصل لہ وجودہ فلا یخلو اما ان یکون بقی عنہ شیء بالقوۃ او لم یبق فان لم یبق فالشیء قد حصل بتمامہ فی اول حدوثہ وہو حاصل دفعۃ لا یسیرا یسیرا وان بقی منہ شیء بالقوۃ فذلک الذی بقی اما ان یکون عین الذی وجد او لا وہو محال لاستحالۃ ان یکون الشیء الواحد موجودا معدوما فہو واحد فہو اما ان یکون غیرہ فہم الذی حصل والا فقد حصل تمامہ الذی لم یحصل تمامہ بعد وہم فلیس ہناک شیء واحد لہ حصول علی التدریج بل ہناک امور متتالیۃ فالحاصل ان ہی الاسدی الذات یمتنع ان یکون حصولہ الا دفعۃ نعم الشیء الذی لہ اجزاء کثیرۃ امکن ان یقال ان حصولہ علی التدریج علی معنی ان کل واحد من تلک الافراد الحقیقیۃ انما یحصل فی حد بعد حین حصل الآخر واما علی التحقیق فکل ما حدث حدث بتمامہ دفعۃ وما لم یحدث فہو تمامہ بعد وہم فہذا ما سنح فی ہذا الموضع انتہی مولوی حمد اللہ

## حواشی متعلقہ صفحہ نود ویکم ۹۱

ک قولہ الوجود … ان قیل اذ کان الموجود فی الاعیان من الزمان الآن السیال عندہم فما بال التقدم والتاخر فی الاشیاء قلت انہم یقولون ان للزمان فی الذہن عند انتزاعہ … حالۃ بسیطۃ وانخلاف … انتہاہا الی حدود المسافۃ ارتساما فیہ تدریجیا فی الحدوث کما ان لہ عند القائلین بوجودہ فی الاعیان وجودا تدریجیا … ہذا الوجود الارتسامی … وجودا ذہنیا لکنہ یتحد وعدہ والوجود الخارجی فی ترتب الآثار ولکونہا من ہذہ الحیثیۃ ظرف للزمانیات یکون منشأ لعروض التقدم … من عوارض اجزائہ المرتسمۃ فی الذہن من حیث حدوثہا بالذات وبالعرض ۱۲ مولوی حمد اللہ ۵۵ قولہ وثانیا ان التشکیک آہ وذلک … فی … حصول الحرکۃ المتصلۃ مطلقا سواء کان فی الاعیان او فی الاذہان فقد راغب الصار رہو الار المتفلسفۃ عن لحاظ ان التشکیک عقدۃ تعلیلیۃ لا تخصیص … ۱۲ مولوی حمد اللہ رحمہ اللہ

## حواشی متعلقہ صفحہ نود ودوم ۹۲

ک قولہ … ما عسی ان یتوہم ان کون مراتب الاستعداد کیفیۃ بسیطۃ انما یظہر فی الکیف لان الامثال المنتزعۃ فی الکیف لا یتبائن بالفصل لا بحسب الوضع … بل انما الامثال فی الوجود التوہمی اما فی الکم فظاہر ان مراتب الزیادۃ فیہ مرکبۃ من الناقصۃ وزیادۃ تضاف الیہا لان الامثال المنتزعۃ فیہ تکون متمائزۃ فی الوضع فان المتحرک … علی المبدء کان لہ … معین کالذراع مثلا واذا بلغ المنتہی کان ذلک المقدار المعین بالغ الی اربعۃ اذرع مثلا فالاذرع فیہ متمائزۃ فی الاشارۃ الحسیۃ ۱۲ مولوی محمد یوسف ۵ قولہ فلا یکون للمتحرک آہ ولا یخفی ما فیہ لان المتحرک اذا تحرک فی المکان یخرق ما امامہ من الہواء ونحوہ فیماس سطحہ السطح الحادث بالخرق مماسۃ متصلۃ فی زمان الحرکۃ فلو لم … سطحیۃ … وایضا المماسۃ … لا سبیل لانکارہا فاذا وقع الخرق فقد حصل للمتحرک ہیئۃ حاصلۃ باحاطۃ سطح الجسم البسیط متجددۃ فی مجموع زمان الحرکۃ فقد لزم اتصال المتحرک فی الآن بفرد الآن

## حواشی متعلقہ صفحہ نود وسوم ۹۳

۵ قولہ اما الثالث آہ حاصلہ علی ما قال الشیخ انہ غایۃ ما یلزم منہ عند من یجعل الاستحالۃ من السرعۃ بالقوۃ الی السرعۃ بالفعل یسیرا یسیرا حرکۃ ہو انہ حرکۃ فی توصیف السرعۃ ومدعی البطلان ہو ان حرکۃ فی الفعل والانفعال ہو غیر لازم والسرعۃ والبطوء لیسا بحرکتین حتی یلزم محذور ہو وقوع الحرکۃ فی الحرکۃ ولیسا بفعلین وانفعالین حتی یستلزم الحرکۃ فی السرعۃ والبطوء حرکۃ فی الفعل والانفعال بل السرعۃ والبطوء عارضان کیفیتان ومیثاقان للحرکۃ او الفعل والانفعال فان الحرکۃ یکون سریعا او بطیئا او الفعل او الانفعال یکون سریعا او بطیئا وبما قررنا تبین لک ان … الحرکۃ فی السرعۃ … منع لزوم الحرکۃ فی الفعل والانفعال فلا یرد ما اوردہ المصنف فی الشرح بقولہ ولک ان تقول آہ حاصلہ ان الحرکۃ فی السرعۃ والبطوء لانہ لا یبقی الحرکۃ من اعتبار الموضوع وموضوع السرعۃ والبطوء ہو الحرکۃ والفعل والانفعال وہی لیست باقیۃ فی کل آن من زمان من ازمان الحرکۃ وہذا والحال لا یرد علی ما قالہ الشیخ الامر لکن الحق لا یتجاوز عنہ ذلک لان السرعۃ عبارۃ عن … الحرکۃ فی الزمان القلیل والبطوء عبارۃ عن … الحرکۃ فی الزمان الکثیر فلا یتصور وقوعہا فی الآن فلا یتصور فیہا الحرکۃ لانہ لا بد فی زمان التحرک من ان یفرض فرد ما بہ الحرکۃ … فی آن قبل والا فی آن بعد ہذا ما قالہ مولوی محمد یوسف …

## حواشی متعلقہ صفحہ نود وچہارم ۹۴

### تتمہ حاشیہ ۱۰ صفحہ نود وچہارم

… فیما تسوق علی التدریج فی زمان السوق وحرکۃ السکین فی کل آن یفرض فیہ سطح متصل … کان فی الآن القبل وناقص عما فی الآن البعد ولیس ہذا السطح بعینہ السابق۔

مع زيادة فان الاتصال معدوم لما كان قبل وموجود متصل آخر فان قد صدق على الجسم في حال الشق وانما يعدم بعد انقطاعه فزوال الوحدة الاتصالية عنده ۱۲ مولوی محمد یوسف

۵ قوله والكونها تدريجا آه فان قلت ان الخروج من القوة الى الفعل اليستلزم المبدء والمنتهى كما في حركات الافلاك قلت قد عرفت ان المراد بالالازم اعم من ان يكون بالفعل او بالقوة وبالقوة اعم من ان يكون بالنظر الى ذاته من حيث هو كك او بالنظر الى اجزائه فلا ينتقض بالكلية بحركة الافلاك كلها من حيث هو كك ۱۲ ملا حسن ۸ قوله ما يجري مجراه آه اطلاق المسافة عليهم على الاين وما يجري مجراه على الثلثة الباقية اعني الكمية والكيفية والوضعية فللاولى من الباقية مناسبة تامة مع الاول ضرورة كون مسافتها منقسمة بالذات كما في الاول ويتبدل الاين للمتحرك في اذيان مع الآنات فيها كما في الاول وللثاني مناسبة في الدرجة الثانية فان المتحرك وان لم يكن مسافته منقسمة بالذات ولم يتبدل مكان المتحرك فيه ولكن يتبدل امكنة اجزائه فهي حركة اينية للاجزاء كما انها حركة وضعية للكل بما هو كل والحركة الاولى يكون مناسبته مع الحركة الاينية بالنظر الى الاجزاء واما الكيفية فهي بعيدة من الاول غاية البعد لها مناسبة معه في مطلق التبدل وفي حصول الفرد التدريجي فيها كما سياتي بل التحقيق يقتضي بطلان الفرد التدريجي في الكيفية دون الاينية فان الفرد التدريجي متصل كما سياتي والمتصل لا يتالف ولا ينحل الى المتباينات ومراتب الكيفية متباينة بالدليل كما تقرر عندهم في غير هذا الفن فلم يبق المناسبة القريبة الا في التبدل فقط ۱۲ ملا حسن ۹ قوله من مقدار آه اي امر به يتقدر الحركات سواء كان قائما بها كما في حركة الافلاك الاعظم او غير قائم كما في سائر الحركات والمسافة الجسمية التي عليها الحركة وان كانت مقدرة ايضا لكنها ليست مقدرة لها من حيث انها مسافة بل من حيث انها متحدة الوجود فانها مقدرة من حيث الاتصال والمتشابه عدم الفرد الا يتصل الا على هذا السبيل ولئن سلم فالمسافة اولا بد منها في النقلة وهي تتحد وحدوها من جهة انها مسافة وتتعدد او جهلت فيما الا بد منه فلا مضايقة كثيرة في حصر المقدار في الزمان فتدبر ۱۲ مولانا محمد نظام الدين ۱۰ قوله اما او لا آه قال الامام الرازي واقوى شبهتهما يتوجه عليه ان الماهيات فاعلة للوازمها وقابلة لها وذلك يبطل ما قالوا وانت تعلم ان مبنى الايراد على المغالطة الناشئة من اشتراك لفظ القبول بين الانفعال التغيري وبين مطلق الاتصاف فتدبر ۱۲ احمد الله

## حواشي متعلقہ صفحہ نود و پنجم ۹۵

۱۰ قوله بين الضدين آه اي ضدين حقيقيين والا فالتضاد كما يتحقق بين السواد المحض والبياض المحض كك يتحقق بين مراتب الشدة والضعف من السواد المحض والبياض حتى يكون التضاد بينهما مشهوري ۱۲ ملا حسن ۱۱ قوله فيجوز ان يكون آه هذا بحسب الظاهر والاشبه ان المبدء والمنتهى طرفا ما فيه الحركة من المقولات فالنقطة المذكورة ليست مبدءا ولا منتهى وانما المبدء الوضع او الاين او التماس بها او المحاذاة لها وهي زائلة بالحركة ويتجدد شبهها عند الانقطاع اليها فهما متغايران بالشخص ولكن لا يحصل ما فيه المسافة ويجري مجراها جعل النقطة مبدءا ومنتهى اشارة اليه في الكتاب ۱۲ مولانا محمد نظام الدين ۱۲ قوله كما في حركة الافلاك آه فيه وهن ظاهر فان حركة الافلاك وضعية فيما فيه الحركة هو الوضع المتجدد والمبدء هو الوضع الواحد الشخصي قد زال بالحركة ثم اذا انتهى الى ذلك الحد من الوضع يحصل وضع جديد آخر مماثل للاول فالمغايرة بينهما بين المبدء والمنتهى بحسب التشخص والوجود فان الكل ايضا ۱۲ ملا حسن ۱۳ قوله ولعل المذهب آه قال السيد الشريف في شرح المواقف وتبعه الفاضل الشيرازي في الاسفار الاربعة ذهب جماعة الى ان معنى وقوع الحركة في مقولة هو ان تلك المقولة تتغير بعينها يتغير من حال الى حال على سبيل التدريج فيكون تلك المقولة هي الموضوع الحقيقي لتلك الحركة وابطل هذا القول بما ابطل المصنف المذهب الثاني المذكور في الكتاب ۱۲ مولوي احمد الله ۱۴ قوله منه فاذا آه قال الشيخ في الشفاء اختلف اصحاب هذا المذهب فمنهم من جعل الافتراق الذي بين السواد القار وبين السيال افتراقا نوعيا ومنهم من جعله افتراقا غير فصلي اذ هو كالزيادة تعرض على خط فيصير خطا اكبر ولا يخرج من نوعه وقال الاولون بل السواد القار مستوعب وهو سواد سيال وليس هذا الا ايجاد جاحد هويته بما هو سواد فهو اذن يخالف السواد القار بفصل ۱۲ احمد الله

## حواشي متعلقہ صفحہ نود و ششم ۹۶

## تتمہ حاشیہ ۵ صفحہ نود و ششم ۹۶

كلها بالاطلاق واما الحركة القطعية فلعلها الاصلح للنزاع فان القائلين بها اما ان يجعلوها عبارة عن الفرد التدريجي فهو ظاهر انه من المقولة التي فيها الحركة ولا يجعلوها عن حالة ممتدة اخرى سوى الفرد التدريجي فلا يخلو اما ان يجعلوها ممتدة بالذات كالزمان منطبقة عليه فلا بد ان يكون من مقولة الكم واما ان يجعلوها ممتدة بالعرض بامتداد المسافة فهي على هذا اما عين التوسط فالنزاع فيها راجع الى النزاع في التوسط واما غيره وهو خلاف الظاهر بل ليس قائل يقول به فان وجود حالتين بسيطتين ممتدتين بامتداد المسافة في معرض انظار ارباب الكمال الا الكذائية فيكفي التوسط بما يبقى به ايقطع بهذا المعنى ۱۲ مولوي احمد الله ۵ قوله مثل هذا الاختلاف آه اي فيما يكون جنسا وما نحن فيه كك فان السواد جنس على ما يراه اهل الصناعة والا فالاختلاف لا يستوجب الاختلاف بالفصول فان الاختلاف بالماهية قد يكون بنفس الماهية لا بامر داخل من الفصول كاختلاف الفصول فان قلت اذا كان الاختلاف بينها بين مراتب السواد كيفيات بسائط [illegible] لزم البسائط الخارجية ولا يبالي بعدم استلزام التركيب الذهني التركيب الخارجي ابتعال ان المراد البسائط بالفصول الزيادة المنضافة وهو لا يخفى [illegible] ۱۲ مولانا محمد نظام الدين ۵ قوله لا يبقى بعينه آه انكان المراد بالحصة ما هو المشهوري اعني الطبيعة الماخوذة مع التقييد دون القيد التي لا تحقق لها في الخارج اصلا فعدم بقاء حصة الجنس مع مبدء الفصول وحصة النوع مع تبدل التشخصات ظاهر ضرورة ان النسبة تتجدد من تجدد احد المنتسبين وانكان المراد بها الامر المتحصل المتخصص فيه من الفصل ويكون لا محالة في مرتبة من المراتب وجهه انه يزول المحصل بالكسر يزول المحصل بالفتح ولذا قالوا ان الشجر اذا

قطع والحيوان افرادات مبدل جسمية وحصل جسمية اخرى تدل ان الصورة النوعية اذا اعتبر حصولها بالنظر الى الهيولى باعتبار نوعية كما ذهب اليه المحقق فصار الحصول ظاهر وكذا اذا اعتبر اجسام
الجسمية الخاصة بالنظر الى الطبيعة من حيث الحصول المعين في مرتبة من المراتب بالنظر الى الجسمية المعينة فلا فساد له فان الحصول لا يزول بزوال واحد معين في مرتبة من المراتب بالنظر الى الجسمية المعينة
فلا فساد له فان الحصول بها اذا زال بالقطع او الموت مثلا كما ذكر زال الحصول به ١٢ ملا حسن ٥٨ قوله والحصة من النوع آه فان قلت اذا لم يكن النوع الغير الا التحقق المتصل الا على
واذا لم يتحقق فلا يوجد متصل واحد اي بين المبدء والمنتهى قلنا هذا مغلطة منشاؤها منقول من نحو تحقق المتصلات غير قارة ولو صح لانهدم اساس الزمان وغيره ١٢ مولوي محمد نظام الدين
٥٩ قوله واما الكم آه دفع توهم عسى ان يتوهم ان الكم من مراتب الاشتداد كيفية بسيطة انما يظهر في الكيف واما في الكم فالظاهر ان مراتب الزيادة فيه مركبة من الناقصة وزيادة تتفاوت
اليها وجه الدفع ان هذا انما هو بحسب التوهم وعند التأمل يظهر ان الزيادة غير متمايزة في الوجود والا لافضى الى الجوهر الفرد فكل مرتبة زائدة ليست مركبة من الناقصة والزيادة بل هي ممتازة
عن الناقصة بنفس هويتها الشخصية فلا يتصور تعاقب فرد من الكم بان يزيد آنا فآنا ١٢ مولوي حمد الله رح

## حواشي متعلقه صفحه نود و هفتم

٥٧ قوله لكن الحركة آه وهذا لان الامور الآبية عن الذاتية كالامور الاضافية بالنسبة الى الموجودات الخارجية وكالامور اللاتي يعتبر فيها التشكيك بالنظر الى ما يتشكك بالنسبة اليه يعتبر
في تحقيق الذاتيات والذات بناء على اعتبار النسبة المختصة بها فيدخل في تحقيق الذاتيات دون نفسها كلفظ الوجود في الخارج في تعريف الجوهر وغير ذلك ولفظ الكمال الماخوذ في
تعريف الحركة كذلك فانه وان كان مشككا بالنظر الى الموجودات التي من جملتها الحركات النوعية والشخصية ولكنه اذا اخذ مع الامور الاخر التي يكون معها مختصة بالنظر الى نفس ماهية الحركة
يجوز ان يكون جنسا لما تحتها من انواع الحركات واشخاصها وكاشفة عنها ولا مضائقة فيه ١٢ ملا حسن ٥٨ قوله فبالحري آه لا يخفى ان بطلان المذهبين الآخرين لا يستلزم
حقية المذهب الاول لانها يحتمل ان يكون داخلة تحت مقولة من المقولات لا ان يكون نفس مقولة ان ينفعل قال الاستاذ مد ظله الاشبه ان الحركة التوسطية من مقولة الكيف انتهى ولعله ليس
غرض المص الاستلزام بل غرضه ان المذهب الاول احرى بالحقية ويدل عليه قوله الآتي كيف لا آه ١٢ مولوي حمد الله ٥٩ قوله ونسبته اليها آه يعني ان المتحقق في حالة التسود مثلا
سوى السواد امران الحالة المتجددة المسماة بالحركة ونسبة هذه الحركة الى موضوعها وهي المعبرة بالقبول والتاثر فالاليق بحالهم ان يجعلوا مقولة ان ينفعل عبارة عن الحركة الموجودة في الخارج
لا ان يجعلوا عبارة عن النسبة التي هي امر اعتباري اذ الظاهر ان الموجود الخارجي الحصول اخرى لا اعتبار كما جعلوا نفس الكيفية حصولها لا نسبتها الى الموضوع وكلامهم ظاهر في ان مقولة ان ينفعل
هي النسبة لا بد ان يحمل على المسامحة ولعدم تفطن هذه المسامحة قال الامام الرازي واكثر المحققين ومنهم المحقق الطوسي ان مقولة ان ينفعل وكذا مقولة ان يفعل من الاعتباريات فتامل ١٢ احمد الله

## حواشي متعلقه صفحه نود و هشتم

### تتمه حاشيه ۳ صفحه ۹۸

الآنات ايضا فالنظر بعين التحقيق لعل الحق لا يتجاوزه وضعف الدلائل على المطلوب ما ذكره بعض الاجلة من ان الانتقال في الجواهر اما ان يكون من ماهية الى ماهية او من تشخص الى تشخص آخر مع بقاء التشخص
في الماهية والتبدل انما يكون في التشخص فقط على الاول يلزم انحصار الغير المتناهي بين حاصرين في توالي الآنات المستلزم للاجزاء التي لا تتجزى وذلك بناء على ان المتباينات لا بد
بينها الانفصال والتعدد في الوجود كما ذكرنا وعلى الثاني تكون الحركة والتبدل في العارض فقط الى التشخص دون الجوهر فهو راجع الى الحركات الواقعة في المقولات الاربعة كالكيف فان
التبدل فيه في الماهية والتشخص فيلزم الاستحالة بالنظر الى الشق الاول والثاني كليهما ١٢ ملا حسن ٥٤ قوله اذا فسدت تفسد آه وفيه ما قد ذكرت مرارا انه لا يلزم من بطلان
الحركة في الطبائع الجوهرية تعدد تهافتها وفسادها كذلك اذ يجوز ان يكون كل من الحدوث والفساد على النحو الثالث من الحدوثات المذكورة وهو ان يكون خروج كل منهما من القوة الى
الفعل في الزمان بان يكون في ابعاضه حدود وكله بان يكون حركة الاستحالة مثلا اذا بلغت الى الغاية فيه زمانها فحدث زمان آخر يزول فيه الصورة السابقة ويحدث الصورة اللاحقة
على النحو الذي ذكرنا ١٢ ملا حسن ٥٥ قوله ولا يوجد آه اي لا يوجد بين الصورة المتوقعة والصورة الموجودة كمال متوسط حتى يكون هو حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل
بحيث اي آن يفرض في زمانها يفرض فيه فرد مغاير لما يفرض في آن آخر فان الصورة الموجودة بالفعلية محضة والصورة المتوقعة انما تحدث في آن هو آن فساد الصورة التي
كانت موجودة ثم فسدت وليس بينهما زمان والا يلزم اما خلو الهيولى عن الصورة او حصر الغير المتناهية بين حاصرين اي المبدء والمنتهى ولهذا قال المص فهذا ما يوجبه الفحص اي فساد الصورة
وتعددها وتهافتها بدون وجود كمال متوسط بين كونها الصرفة وفعلها الصرف ما يوجبه النظر والفكر ١٢ مولوي محمد يوسف ٥٦ قوله هذا ما يوجبه الفحص آه وذكر الشيخ في الشفاء
بعد ذكر هذه الحجة التي ذكرها المص نقل حجة اخرى ثم قدح فيها ومحصل الحجة ان الجوهر لا ضد له فلا يكون الحركة فيه لان الحركة سلوك من ضد الى ضد وخلاصة القدح اما ان اعتبر في التضاد
تعاقبهما على موضوع واحد فالصورة لا ضد لها وان لم يعتبر ذلك بل يكتفي بتعاقبهما على المحل كان الصورتان ضدين لان المائية والنارية معنيان وجوديان مشتركان في محل تعاقبا مع ان
عليه وبينهما غاية الخلاف ١٢ مولوي حمد الله ٥٧ قوله الا ان الحال آه اي المثبتون للحركة في الجوهر يقولون ان في نحو تقلب المني في اطواره المتعاقبة اي من الصورة المنوية
الى الصورة الدموية ومنها الى المضغة ومنها الى صور العظام والاعصاب والرباطات والاوتار ومنها الى الصورة الحيوانية انتقال المادة من صورة الى اخرى يكون تدريجيا
والا فاما يلزم توالي الدفعيات واما ان يكون بين صور زمان فيلزم وقوف المادة عن التاثر وهو يستلزم وقوف الطبيعة عن التاثير وهو يستلزم موت المني بل لا انتقال تدريجا حركة

بلا مرية ثبت الحركة في الجوهر واجاب عنها بعدم بقائه لكن الواقع آه وهو مستغن عن التوضيح ١٢ مولوي محمد يوسف ٥٨ قوله في الكيف آه كاللون كالسواد اي من السواد الى الغلظة ويلزم
للغلظة على المقدار وهذا قال وتوسط في الكم اي كما تكون الانتقالات في الكيف كذلك تتوسط الانتقال في الكمية بل الانتقال الكمي اي الكم بحيث يتعين مقدار المنمي ثم يزيد مقداره بوصول الدم الذي ينقص
الحيض وهذا هو الانتقال الكمي التدريجي فبين كل اثنين من التكونات والانتقالات من صورة الى اخرى توجد زمان فيه حركة في الكيف وحركة في الكم ليس فيه للمادة طبيعية وتوقف على
والنماء ١٢ مولوي محمد يوسف ٥٩ قوله رباطات آه جمع رباط وهي التي تنبت من العظم ١٢ احمد الله ٦٠ قوله اعصاب آه جمع عصب بالتحريك يقال له بالفارسية پى
وهو عرق ابيض لين في انعطافه صلب في الانفصال تنبت من الدماغ ومن النخاع ١٢ احمد الله ٦١ قوله واوتار آه وهي اجسام تنبت من اطراف العضل شبيهة بالعصب ١٢ احمد الله

## حواشي متعلقه صفحه نود و نهم ٩٩

## تتمه حاشيه ٨ صفحه نود و نهم ٩٩

في الحركة التوسطية فلابد لتلك الحركة من زمان يقع في كل آن منه فرد من الحركة التوسطية وليس ذلك الزمان هو الذي يتقيد به تلك الحركة التوسطية فانها بشخصها موجودة في ذلك الزمان
وفي كل آن منه وانها موجودة فيه بتعاقب الاجزاء فتحقق في الواقع زمان يفضي الى امكان الازمنة الغير المتناهية وايضا الحركة التوسطية وان كانت في نفسها حقيقة قارة الا انها فرد
للحالة الممتدة الغير القارة وهي الحركة القطعية ولذا لا تحقق الا في الزمان وان لم تكن منطبقة عليه واما لم تتصور الحركة في الازمنة لا يتصور فيها ايضا والا لتحقق في كل آن فرد منها فيتحقق فيه قطعة
من الحركة القطعية ايضا فتامل ١٢ مولوي حمد الله ٩ قوله واعلم انه قد فطن آه منشأ الغلط عدم الفرق بين التدريج المطلق والحركة وليس كل تدريج حركة وكل حركة تدريج فاما
بدا في الوجهين الاخيرين ظاهر واما الوجه الاول فقد زاد فيه شيء آخر وحاصله ان الفعل والانفعال يكون غاية للتدريج وغاية التدريج لا بد ان يقع فيه التدريج كما في التسود والسواد فان السواد
غاية للحركة الكيفية فيقع فيه الحركة بانفرادها والسبب فيه ان الغاية في الحركة من جنس السواد واما المسافة التي يقع فيها الحركة فغاية من حيث جنسية ايضا لا بد ان يقع فيه الحركة فالفعل والانفعال
من حيث الجنسية يصح فيه الحركة وهو مطلوب المعترض ١٢ ملا حسن ١٠ قوله الاول آه زعم الشارح ان الحركة في مقولة عبارة عن ان يكون المقولة غاية للتدريج كالتسود مثلا
فانها نهاية للسواد وقد يكون الشيء متدرجا حتى ينفعل او يفعل فيها حركة ١٢ مولوي حمد الله ١١ قوله الثاني آه لعل تقريره ان الحركة في مقولة تكون بتجدد انواع المقولة
او اصنافها على الاتصال متعاقبا بالتدريج وههنا كذلك فان الشيء ربما ينفعل انفعالا او يفعل فعلا ثم يتدرج الى ان يحصل له على الاتصال فعل وانفعال متضاد لذلك فعلم ان ههنا حركة ١٢
حمد الله ١٢ قوله الثالث آه لعل حاصله ان الفعل والانفعال يقبل الاشتداد والتضعف وكل ما يقبلهما يقع فيه الحركة فان الخروج عن مرتبة ضعيفة الى مرتبة قوية منه يكون على
التدريج فان الشيء يكون له فعل وانفعال على مرتبة من الضعف ثم يتدرج ويقوى شيئا فشيئا حتى يشتد ويحصل له مرتبة اشد كما ان الشيء قد يحصل له سواد ضعيف ثم يتدرج يسيرا يسيرا حتى يحصل
سواد اشد من الاول فكما ان في التسود حركة فكذلك فيهما ١٢ مولوي حمد الله ١٣ قوله الجواب آه حاصله ان كون المقولة غاية التدريج لا يستلزم ان يكون فيها حركة فان الحركة
فيها لا بد لها من التدريج في تلك المقولة لا ان يكون التدريج في شيء آخر وبعد التدريج في ذلك الشيء يحصل فرد من تلك المقولة وهو ظاهر ١٢ مولوي حمد الله ١٤ قوله واما
عن الثاني آه الظاهر ان هذا الجواب تنزلي مبني على التسليم بما زعمه الشارح من انه يجري تجدد الافراد على نعت الاتصال منع تعارف التدريج تحقق الحركة فالجواب التحقيقي ان التدريج ههنا انما هو
في اجزاء فرد فرد ولا بد من الحركة من التدريج في افراد المقولة التي وقعت الحركة فيه بان يتحقق في كل آن فرد ليس في الآن السابق واللاحق ويكون ذلك التدريج على نعت الاتصال بان لا ينقطع
ما دامت الحركة باقية بان تلك المقولتان لا يصلحان لذلك التدريج وان كانت قد يحصل افرادهما متجددة متصلة بحيث لا يتخلل زمان لا يكون فيه فرد منهما ويكون تلك الافراد بحيث في حصول الجزء
مولوي حمد الله ١٥ قوله واما عن الثالث آه الظاهر ان غرض الشيخ انه ان جعل الاستحالة من السرعة بالقوة الى السرعة بالفعل يسيرا يسيرا حركة الا انه لا يثبت به الحركة في الانفعال
والفعل ولذا الا ترى من جعلها حركة فانه ان صح ذلك الجعل فهي الحركة في وصف السرعة التي من مقولة الكيف وليس مقصوده صحة الجعل المذكور حتى يرد عليه ما اورده المصنف بانه ليس بساطة الجزء
فالحق ان السرعة والبطوء من اوصاف الحركة والانفعال وليس حركة واحدة وانفعال واحد يتصف اولا بحد من السرعة ثم يتدرج ويتصف بحد منها آخر بل المتصف بالآخر جزء آخر منهما فليست
الحركة في السرعة الا بالذات ولا بالعرض وانما يطلق الحركة عليه بالمجاز اولاها ١٢ حمد الله ١٦ قوله وكذلك ان تقول آه حاصله ان السرعة والبطوء اذ هما عارضان للحركة والانفعال
تكون هي موضوعات للحركة وهي ليست باقية في كل آن من زمان من تلك الحركة ١٢ مولوي محمد نظام الدين

## حواشي متعلقه صفحه صدم ١٠٠

٥٦ قوله ومعترض آه دفع لما يتوهم من ان الحركة السريعة مخالفة للبطيئة نوعا لان الاختلاف في السرعة والبطوء يقتضي ذلك فلو فرض تحرك الحركة التوسطية في السرعة والبطوء لم يبق الحركة التوسطية
بشخصها ولا بد فيها الحركة من بقاء الموضوع وتقرير الدفع ان الاختلاف في السرعة والبطوء لا يوجب الاختلاف في الحركة السريعة والبطيئة لان السرعة والبطوء ليسا فصلين ومشخصين
فما اختلاف النوعي والشخصي في شيء مما يقتضي الاختلاف في شيء آخر الا كان ذلك فصلا او مشخصا له فتدبر ١٢ مولوي محمد هدايت الله رام پوري دام ظله
٥٧ قوله لا نقضاءه آه لما سيأتي ان السرعة والبطوء ليسا فصلين ومشخصين فلم يلزم من اختلافهما النوعي او الشخصي اختلافها كذلك ١٢ ملا حسن ٥٨ قوله اولا في مقولة

آه المراد بالاول بالذات وبقي بلا تغير اما في بالعرض وحاصله ان المراد باثبات الحركة في المقولات اثباتها بالذات وبالنفي نفيها كذلك فالتغير في الاضافة اما دفعي او تدريجي
بواسطة مقولة اخرى وبسط في العروض هي المعد ين تثبت المطلوب اقول الحصر اما ادعائي او استقرائي والاول كما ترى والثاني منقوض بالطبائع والنفوس بقياس الى الحركة الطبيعية والارادية
فان الطبيعة علة لتمام حركة الطبيعية وابعاضها واكوانها التي وقعت فيها بالنظر الى حدود المسافة وكذا النفوس بالنسبة الى حركاتها الارادية ففي كل آن يثبت لها علاقة خاصة ليست لها في آن سابق ولاحق
وكذا في كل الزمان لها فرد تدريجي من العلية التي هي من الاضافة وابعاضها على قياس سائر الحركات فليس ثبوت العلية وتغيرها بالعلل بواسطة المعلولات وامثال العروض والا يلزم الدور كما
لا يخفى على من له ادنى فطانة بل لا واسطة في المثبوت ايضا لذلك وما زعمه في العلة الغائية من انها علة لفاعلية الفاعل فبقيا انه كحبتين بدفع الدور كما صرح في مقامه ملا حسن رح

٩ قوله اقول في توضيح آه انما احتاج الى ذلك التوضيح وقال لما اعترض السيد السند من انه ان اريد ان التغير في المقولة تغيرا في الاضافة كايجاب حركة الرامي حركة السهم
مثلا فوجوب ذلك ممنوع فانه تحرك زيد في الاين لا تحرك في الابوة مثلا وايضا هذا ينافي اصل المقصود فان الموضوع متحرك في الاضافة في الحقيقة والتبعية لا ينافيه فان التحلل تابع
للحركة الكيفية وان اريد ان الحركة واحدة منسوبة الى الموضوع بالنسبة الى المقولة بالاضافة والى الاضافة بالعرض فذلك ليس من وقوع الحركة في الاضافة لا اصلا ولا تبعا فان الاضافة
ح يكون موضوعا للحركة لا متحركا فيه والكلام انما هو فيه ان اريد ان موضوع الاضافة كالكيف اذا كان فيه حركة وجب تغير الاضافة للعارضة به فذلك حق ولكنه يرد ان التبعية
لا ينافي الذاتية انتهى تلخيصه ۱۲ مولوی حمد الله

حواشي متعلقة صفحه صد و يكم ۱۰۱

تتمه حاشيه ۶ صفحه صد و يكم

لا تنتهي والامر في حركة راس المخروط مثلا فيهم كل الوضوح وكذا في الوضع فان الحركة في الوضع يستلزم حركة اجزاء المتحرك في الاين فيتحقق اوضاع دفعية في آنات مستلزم تحقق الاين كذلك
لا جزائه ويفضي الى تركب المسافة من اجزاء غير منقسمة بقي الامر في الكيف والكم فان الاحتمال المذكور ليس بظاهر البطلان فيهما لكن لا يخفى انه اذا كان التبدل فيهما طبيعيا او قسريا بل ارادية
ايضا لا يتصور تخلل زمان السكون فيهما فان الميل الحاصل من الطبيعة او القاسر او الارادة ميلا ما لم يعقه عائق يستحيل ان يقف المتحرك معه ويتتالى الدفعيات الى تتالي الآنات فلا بد من التغير
المتصل التدريجي فيهما وهو الحركة فتامل ۱۲ مولوی حمد الله ۷ قوله فانه آه اشارة الى ابطال الحركة في الكيفيات النفسانية فانها في ابتداء الوجود يسمى حالا ولبعد
رسوخها يسمى ملكة ۱۲ مولوی حمد الله ۸ قوله انما يكون جسما آه اشارة الى زعم القائل بان الحركة معدودة في العوارض الذاتية للاجسام وهي مفسرة بما يعرض الشيء لذاته او
لامر مساو فلا يتعدى عن الموضوع وفساده ظاهر فان المنافي للعرض الذاتي كونه لامر اعم لا كونه اعم فانه يوجد في القسمين لان الحركة تقتضي القوة ولا قوة في المجردات بل انما توجد في الاجسام
وهو ايضا سهو فان من المجردات ما يكون ذا شبهين كالنفس فلا يمنع القوة عليها ۱۲ ملا حسن ۹ قوله قال الشيخ لا يدري آه الظاهر ان المقصود عدم الاطلاع على قولهم في
الاستقامة والانحناء والمطابق لقواعدهم ان لا يكون فيها حركة فان المستقيم والمنحني مختلفان نوعا عندهم وكذا جميع مراتب الانحناء فلا يتصور الموضوع الواحد لها ۱۲ مولوی حمد الله
۱۱ قوله واما في القوة واللاقوة آه كان المشهور عند المتكلمين ان القوة عبارة عن الصلاحية المحضة واللاقوة عن نقيضها والمشهور عند الحكماء خلافه وهو انها حالة خارجية حاصلة للشيء
ما لم يحصل المستعد له واذا حصلت بطلت تلك القوة فكانت من الكيفيات الخارجية ولم يظهر لهذا العبد دليل يعتمد عليه على كونها من الموجودات الخارجية بعد بل الظاهر قول المتكلمين
لكن الكلام ههنا مبني على طور الحكماء ۱۲ ملا حسن ۱۲ قوله او لا بالنقض آه والظاهر انه لم يتيسر النقض بالحركات كلها فانه لا شبهة في ان المتحرك ما دام في الحركة يتبدل عليه
العوارض فاذا كان تبدل العوارض موجبا لتبدل الموضوع لم يبق الموضوع في الحركات كلها والحل ان تبدل الاعراض مطلقا لا يستلزم تبدل موضوع الحركة من حيث تشخصه وهو المراد
في الحركات الشخصية ۱۲ ملا حسن ۱۳ قوله ثانيا بالحل بان الموضوع طبيعة النوع آه لا يخفى عليك ان فيه فان المتحرك يجب ان تبقى بشخصه وايضا ان طبيعة النوع ان كانت
هي الموضوع يجب ان تبقى الى انقطاع الحركة فبقاؤها مجردة عن الاشخاص غير معقول فلا بد من ان تكون مع تشخص هو واحد فالتشخص هو الموضوع وان تعدد متعاقبة بين كل التشخص
هي معدودة فان كانت الاشخاص متناهية والا فان كانت بالقوة فيلزم وجودها مجردة او على سبيل السيلان كما عرفت في افراد المقولة التي فيها الحركة وهي زمانية فلا يصلح ان تكون
موضوعا للحركة فان من شانها ان تكون المتحرك في كل آن ملاصقا لفرد لم يكن ملاصقا به قبل ولا يكون كذلك بعد ولو جاز ان يكون مثله حركة فيكون الحركة القطعية متحركة في السرعة
والبطوء وقد تالف المصنف من قبل وكذلك قال المحقق الدواني ان ذلك التصريح من الشيخ اعتراف بعدم الحركة والجواب عنه ان المراد طبيعة النوع الحاملة للاعراض المتشخصة بصورتها
النوعية ويشعر به كلام الشيخ فما وهمت تلك الطبيعة باقية لم يتغير الموضوع ولم يفسد الصورة الجوهرية فان الموضوع ثابت بهذا ولكن يشكل جدا في امر النمو والذبول فكلام المصنف لم الى انه العذر وكلام الشيخ حق
۱۴ قوله بان الموضوع طبيعة آه المراد طبيعة النوع من حيث انها متشخصة فان الموضوع للحركة لا بد ان يكون متشخصا ثابتا ومجرد بقاء النوع وتوارد الاشخاص لا يكفي للحركة ۱۲ احمد الله رحم

۱۵ قوله جاز ان يوجد بالقوة آه وجه لا ينهض على هؤلاء فان لهم ان يجعلوا انتقالات متفرقة متعددة فيظن في بادي الراي التدريج ولكن مقصود الشيخ انه لا يوجد مانع عن وقوع
الحركة بل الضرورة قاضية بخلافه فاسا يجوز وقوع الحركة لما يشاهد ويتوهم ان المتحرك يجب ان يكون جسما من تنبيه قدروا انه نفوسهم لا شاهد عليها بوجه من الوجوه ۱۲ مولانا نظام الدين

ف قوله نعم يشبه ان لا يكون آه كذا قال الشيخ في الشفاء لكن الظاهر ان الحركة يمكن فيها فان الشمعة مثلا اذا تبدلت اشكالها فالظاهر انها تتبدل يسيرا يسيرا او كذا الجسم اذا قطع بالتدريج فشكله يتغير كذلك ١٢ مولوی حمد الله ف ١٥ قوله نعم يشبه آه وهو لا يخلو عن خدشة فان الجسم المتصل الواحد اذا قطع شيئا فشيئا فانه يتبدل شكله بالحركة تدريجا بلا مرية وكذا كسر الزاوية وتدوير المكعب بطول او بسطح وطي المستوي على المستدير تدريجا والامثال كثيرة وبهذا ظهر ان الحركة الكمية لها نحو آخر مغاير للانحاء المشهورة من النمو والذبول ونحوهما وهو التخلخل والتكاثف فان سطح المستدير يتغير شيئا فشيئا فافهم ١٢ مولانا محمد نظام الدين ف ١٦ قوله في المتصل القار منه آه واما عديم القرار كالزمان فلا يتصور فيه الحركة كما عرفت من انه لا يتصور وجود فرد منه في الآن ولا بد للحركة من ذلك ١٢ مولوی حسن رحمه الله

## حواشی متعلقه صفحه صد و دوم ١٠٢

## تتمه حاشیه ٢ صفحه صد و دوم ١٠٢

كون المقدار زائدا عرضا قائما به فان نسبته الجسمية الى المقادير ان تكون على السواء وان لم يثبت زيادته بل يكون عين الجسم فثبوت الهيولى لا ينفع ايضا فان تبدله يكون عين تبدل الجسم الا ان الجسم قد يتبدل في المقدار ايضا اذا كان بسيطا كان الجزء والكل متحدين بالحقيقة فجاز اتصاف كل بمقدار الآخر وانتقال الجزء الى مقدار الكل تخلخلا وبالعكس تكاثفا ١٢ احمد الله ف ٣ قوله ستفهمها آه وبقي التحقيق في الموعد فقط ولم يخرج الى الموفاة والحق عندي انه لم تقم عليه دليل قوي بعد واذ المقام غريب لا يسعه تركنا الدلائل الموردة فيها وما يرد عليها ولو ثبت التخلخل والتكاثف بهذا المعنى ثبت الحركة الكمية بلا كلفة ١٢ ملا حسن ف ٤ قوله لا تتوهمن آه منشاء التوهم في هذه المذكورات عدم الفرق بين الحركتين فاجاب ببيانها وكذلك في الحركة في الوضع والاين ١٢ ملا حسن ف ٥ قوله لا يتصور آه فان التضائف يستدعي ان يكون تعقل كل بالنسبة الى الآخر وتحقق كل لا بدون الآخر كما هو شان المتضائفين الايجاب والسلب تقتضي عدم خلو شيء منهما والامور الثابتة لا تتصف بواحد منهما فلا يقال لها انها ساكنة كما لا يقال انها متحركة ١٢ مولوی حمد الله ف ٦ قوله لانك قد عرفت آه حاصله انه قد تقرر ان حدود المتقابلات متقابلات فاذا حددنا الحركة بالكمال الاول بما هو بالقوة من حيث هو بالقوة فلا بد من ان يؤخذ في تحديد السكون مقابل شيء من اجزاء تعريف الحركة والا لما صح التقابل فاذا جعل السكون وجوديا لا يمكن اخذ مقابل الكمال في حده فانا لا نجد مقابله الا مفهوم القوة وهو عدمي فحينئذ يلزم ان يكون السكون عدميا فتعين ان يعتبر تقابل احد الضدين الآخرين وهذا ما ذكره الحم فتعين كونه عدميا واعتبار مقابل الكمال ١٢ مولوی حمد الله ف ٧ قوله اما كما لا ثانيا آه لا يخفى ان الثاني لا يقابل الاول تقابل التضاد بل انما التقابل بينهما تقابل التضائف وكذا المفضل لا يقابل القوة بالتضاد بل اما بالتضائف او بالعدم والملكة فاخذ احد من هذين المفهومين لا يورث التضاد الا ان يقال ان هذا لا يضر المستدل بل هو امداد واعانة وغرضه ابداء استحالة اخرى فتامل ١٢ مولوی حمد الله رحمه الله تعالى

## حواشی متعلقه صفحه صد و سیوم

## تتمه حاشیه ٥ صفحه ١٠٣

اليه فاذن السكون المقابل انما يقابل الحركة عن المكان لا الحركة اليه والحق ان السكون في المكان مقابل للحركة منه واليه فان السكون ليس عدم حركة خاصة والا كان المتحرك الى جهة ساكنا في غير تلك الجهة بل هو عدم حركة ممكنة له في ذلك الجنس انتهى ١٢ مولانا محمد نظام الدين ف ٦ قوله لكونه عدميا آه يعني ان السكون المقابل للحركة مثلا هو عدمها عن القابل فلا يكون هو الاين ضرورة ان الاين السيال والاين المستمرة لا يتدرج تحته عدم التدريج وبهذا ايضا ظهر ان الحركة في مقولة ليست من تلك المقولة فانها لو كانت تلك المقولة لكان السكون هنا ايضا فان السكون حينئذ للمقولة المستمرة فتامل فيه ١٢ مولانا محمد نظام الدين ف ٧ قوله فالسكون في الاين آه اعلم ان الحركة لكانت هي المقولة السيالة فالسكون الكائن منها ايضا فهو ليس الا للمقولة القارة فاين سيال يضاد لاين قار وان لم يكن بينهما لكن عدم الملكة وهو ايضا فان الاين السيال والقار منها مثلا لا يتضادان فلا يكون السكون مقابلا فيكون عدم الملكة لا غير والكلام مجال واسع ١٢ مولانا نظام الدين ف ٨ قوله ليس انيا مستمرا آه قد عرفت مناسبا قال ان الحركة القطعية يجوز ان يكون عبارة عن الفرد التدريجي المتصل بل هذا اقرب الى الصواب كما ذكرنا سابقا فكذلك الاقرب الى الصواب هيهنا ان السكون في الاين مثلا عبارة عن اين مستمر كذلك السكون في الكيف مستمر كما ان الحركة فيها عبارة عن كيف تدريجي وبهذا وضح تحصيل التضاد بين الحركة والسكون ان لم يعتبر التنافي بين ورود المتضادين معا ١٢ حسن

## حواشی متعلقه صفحه صد و چهارم ١٠٤

ف ٥ قوله لا مدخل للوحدة آه يفهم منه ان للامور السيتة دخلا في الوحدة النوعية والجنسية وهو باطل فان الامور المذكورة علل ولا مدخل للعلل في النوع والجنس وخلاف بل المدخل فيها للذاتيات ان لم يكن الشيء بسيطا والا فلا مدخل لشيء بل كونها لوحدة والكثرة من لوازم ذات الشيء متقدمة على وجودها لامعه ولا متاخر فيه الكلام بسيطا نعم كونها من مداخل الوحدة الشخصية ضروري كما لا يخفى على من له ادنى مسكة ودفعه انه ليس المراد بدخليتها في تلك الوحدات انها علة لها بل اعم منها ومن الامارات اللازمة لها ١٢ ملا حسن ف ٦ قوله واما الزمان آه دفع لما يتوهم ان الزمان امر شخصي في الخارج لا يتصور تعدده فلا معنى لاشتراطها وحدته ولا يحصل التوهم بتعدد الحركة بتعدد الزمان ان اريد التعدد الخارجي وان اريد التعدد الذهني فكل حركة ايضا متعددة بالوهم وحاصل الدفع ان المراد بوحدة الزمان وحدة جزئه بحيث يكون متصلا واحدا وبكثرته ان يكون بين الجزئين جزء غير صحيح تصور تعدده لان الزمان واخذ ان

شخصا واحدا بل متصل لكن تتوهم فيه آنات بكثرتها في الوهم فلا يتوهم انه لا تتصور تعدده فلا معنى لاشتراطه وحدته وان المراد بتوهم تعدد الحركة بتعدد الزمان هو ان تكون الحركة في حدين آخرين من الزمان تفصيلها اجزاء منه وكانت الحركة منقطعة فيه ومرتبة في تحقق هذا الحق فلا يتوهم انه لا يحصل بتوهم تعدد الحركة بتعدد الزمان لا بد التعدد الخارجي وان اريد التعدد في الذهن بحركة زمانها متعدد في الوهم فافهم ١٢ مولوی محمد ہدایت الله رام پوری مدظله العالی

## حواشی متعلقہ صفحہ صد و پنجم ١٠٥

ش١٣ قوله غير المسافة آه وقد عرفت فساد هذا التحقيق بوجه آخر ادق مما ذكره المصنف بقوله اقول بان ما فيه الحركة في الفرد التدريجي من كل مقولة وقعت فيها الحركة فالاين التدريجي في المسافة الحركة في الاين على مذهب التحقيق وكذا الكيف والكم والوضع للحركة الكيفية والكمية والوضعية فاتحاد المسافة وغيرها مما فيه الحركة اعني اتحاد الفرد التدريجي مغن عن الوحدات الاربعة اعني وحدة ما فيه والمتحرك والزمان ١٢ ملا حسن

ش١٤ قوله بوحدته الشخصية آه اقول حصول الوحدة الشخصية لما فيه الحركة في غير المسافة على تقدير وجود الفرد التدريجي المحصل معقول لكن لا يلائمه بعض عباراته السابقة فهي وان لم يكن له فرد محصل بالفعل آه وعلى تقدير عدمه فلا يعقل الواحد الشخصي ما فيه الحركة فيما سوى المسافة اذ لا يعقل الوجود للحركة الا ما وقعت فيه فهي اما فرد تدريجي متصل مقدر عليهم بابطاله او افراد آنية فليست بواحدة بل كثيرة غير موجودة فيه والا يلزم تتالي الآنات وانحصار غير المتناهي بين حاصرين فلا يكون واحدا شخصيا فان التشخص ملازم الوجود واذا ابطل الوجود بطل التشخص فلا يكون واحدا على ان القائلين بعدم الفرد التدريجي ينكرون وجود الافراد الآنية ويقولون بانه ليس لها وجود الا بمعنى ان الحركة لو انقطعت لتلبست بها فح لا تحصل الوحدة الشخصية ما فيه الحركة على تقدير نفي الفرد التدريجي اللهم الا ان يقال على تقدير نفي الفرد التدريجي ويحصل للمتحرك حالة خاصة سوى الحركة التوسطية والقطعية ماخوذة بالنظر الى الافراد الآنية مبهمة فيها ويعبر عن تلك الحالة بان المتحرك لو انقطعت حركته لتلبست بفرد معين من افراد ما فيه الحركة فهذه الحالة امر شخصي سوى الحركة وسوى الافراد الآنية والزمانية ما فيه الحركة وهي مبهمة ايضا من بين تلك الافراد ولا يحصل الا للمتحرك خاص لا يوجد للمتحرك آخر ولا في زمان آخر فانظر الى هذه التكلفات والتمحلات فالحق هو القول بالفرد التدريجي وبانه هو ما فيه الحركة يكتفي بوحدته عن وحدة الحركة ١٢ ملا حسن

## حواشی متعلقہ صفحہ صد و ششم

## تتمہ حاشیہ صفحہ ١٠٦

في الوجود يستلزم الخيار بما فيه وهو يصادم وحدة الكل وبالجملة للجزء وجود في الذهن وهو وجود انحيازي اذ ليس الكلام في علة هذا الوجود وله وجود في الخارج وهو عين وجود الكل فلا يتصور التناشي في الجزء الا بايجاده في الخارج واذ وجوده فيه عين وجود الكل فايجاده ايجاد للكل وكذا الكلام في الجزء الثاني فيلزم الاجماع على وجود الكل وان قيل بايجاد هو الجزء بان يكون الموجد للجزء وجودا مغايرا الوجود الكل تمانعا عنه فينهدم اتصال الكل وينهدم وحدته الشخصية فتامل وسنعيده ان شاء الله تعالى بما له وما عليه والله اعلم

ش٨ قوله لا يجب الخيار بها آه اقول وجب ذلك فان نصف القطعة من الحركة اذا صدرت من المؤثر فالنصف الباقي الذي صدر من المؤثر الآخر اما ان يتصل بالاول او ينفصل عنه الاول باطل فان الاتصال بالزيادة يعدم المتصل الاول ويخرج من كتم الوجود موجودا آخر فهو لا يكون اثر الاول بل الثاني والا يلزم تخلف الاثر عن المؤثر واذا لم يكن اثرا منه لم يكن منسوبا الى كل واحد منهما فبطل ما ادعاه الشيخ فليس سبيل الصدور الا بان ايصاد الاول اثر للاول بدون الاتصال والثاني اثر للثاني بعده فيلزم الفصل وهو المطلوب ١٢ ملا حسن

## حواشی متعلقہ صفحہ صد و ہفتم ١٠٧

ش٩ قوله لا يلزم تعاقب المؤثر آه فان قيل فليجز مثل هذا في الفاعل ايضا بان يتوارد الفاعلان على معلول واحد ويكون الفاعل بالحقيقة القدر المشترك كما في تتمات الفاعل بعينها قلت لعل الفرق ان العقل يتقبض عن ان يكون تحصل الصادر اقوى من تحصل المصدر ويتقبض من ان يكون امر واحد بعينه مصدرا لامر واحد بعينه بالشراكة الآلات المتعاقبة فان العمدة في الايجاد هو الفاعل وباقي العلل متممات لعلية وهذا الكلام مقنع لطالب الكمال وان لم يفد لتبكيت اهل الجدال ١٢ مولوی حمد الله

ش١٠ قوله وجود النفس آه اي على اصولهم الا في الحركات السيارات في بعض المواضع تخالف نفسها في غير تلك المواضع سرعة وبطوء كالاوج والحضيض في الحس فليكن كذلك في الواقع وحركة الثوابت بطوءها في الغاية فمن الجائز ان يكون مختلفة ولا يدرك الاختلاف لقلته وبطوء الحركة فلا ينبغي ادعاء الظهور في امثال هذه الحركات ١٢ مولوی محمد نظام الدين

ش١١ قوله وقلما توجد آه وذلك لان الحركة يكون على انحاء ثلثة ارادية وقسرية وطبيعية اما الاول فيمكن ان يكون بالاستواء وبغيره بل قد يتحقق على نحوين واما الاخيرين فلا يكون الا بعدم الاستواء ضرورة ان القسرية يقع فطورها آخرا بضعف الميل في ذلك الوقت والطبيعية يكون حالها على عكس القسرية يكون بطيئا في اول الحركة وسريعا في آخرها لكثرة الملائم في مبدء الحركة وقلتها في آخرها وهو ايضا دخن الحركة فاذا كان الضاد كثيرا يحصل الضعف ويعرض لها البطوء واذا كان قليلا يحصل القوة ويعرض منها السرعة ١٢ ملا حسن

ش١٢ قوله هو البحري جبرها آه وذلك كالحركة على مبنيه على القطر الاطول على العدس على القطر الاقصر على السطح الذي فيه تقعيبات وتعقيدات لا على الزاوية كما ذكره لصدق قبل فيكون الحركة عليها ادنى الانفصال لعدم الزاوية بينهما ١٢ ملا حسن رحمه الله

## حواشی متعلقہ صفحہ صد و ہشتم

ولا يوجد سيما بحيث يكون فيه في كل جزء آن منه سوى الآن الذي اعطيته فذلك الزمان آن للمباينة والامماسة موجودتان في الزمان الذي آن المماسة طرفه وفي كل جزء وجد من ذلك الزمان سوى طرفه الذي هو آن المماسة وكما انه ليس للحركة التوسطية اول آن كذلك للمباينة واللامماسة فلا يلزم من عدم دفعيتهما تدريجيا حتى يلزم دفعيتهما فتدبر ١٢ مولوی محمد الله

ت قوله على ان جميع ذلك ومانت تعلم ان الانتقاض يتوقف على كون الحدود ممتازة بالفعل بل يتعين الحدود المنتزعة من المسافة الغير كما سياتي تقريره الا اذا اعتبرت الحدود في الخارج ليظهر النقض ظهوراً تاما فلذا افرده بالذكر ثم ذكر الانتقاض على سبيل الترقي بالحدود المنتزعة من المسافة المتصلة ايضاً ١٢ ملا حسن

ش قوله بان صار بعينه آه تحقق الوصول عند قيام عرضين على راى من جعل العشبة باختلاف عرضين متقدمة تكيبة ظاهر وعلى راى من جعل العشبة هيئة ادنحو ابعا من انحاء العشبة والمكان في محل الخفاء ولكن النقض اوفي من النقض بالحدود المفروضة في المسافة فلعله اراد بتحقق الوصول اعم من التحقق الخارجي والوهمي القوي فتامل ١٢ مولوی حمد الله

## حواشی متعلقه صفحه صد و بست و دوم

ت قوله زاوية اختلاف المنظر آه فيه ان زاوية اختلاف المنظر عندهم عبارة عن الزاوية الحاصلة عند مركز الشمس او الكوكب من خطين خارجين احدهما من مركز العالم والآخر من منظر الابصار متقاطعين عنده مركزهما وهي لا تدرك فيما فوق فلك الشمس لان الارض ليست لها نسبة محسوسة بالنظر الى ما فوقها فان الخارجان احدهما من مركز العالم والآخر من منظر الابصار كانهما خارجان من نقطة واحدة لا من نقطتين لكن لا يوجب هذا ان لا يكون لها تاثي الاعمال خلل في تعيين النقطة ودفعه انه ليس مقصود المصنف ههنا اثبات القياس بل مقصوده الاشارة الى ما قلناه انفا ان الاعمال الرصدية متعلقة بالحس وهو لا يدرك الاشيا كما هي في حق المقدار والرقة والغلظ وتعيين النقطة الا ترى ان المقدار الواحد يتفاوت مقداريته عند الحس بسبب القرب والبعد ولذا نجد زاوية اختلاف المنظر فيما فوق فلك الشمس مع توجه فيه فيما تحته وكذا لا قدرة للحس على تعيين النقطة الاوجية والحضيضية ولا للعقل باستعمال الاعمال الرصدية بل ان غاية ما يدركه باستعمال تلك الاعمال كون الكواكب سريعة او بطيئة ومستقيمة او راجعة ثم باستعمال برهان آخر يعلم العقل ان هذه الاحوال لا تمكن الا بالخارج المركز مثلاً ولابد للخارج من ممثلين متفاوتين في الرقة والغلظ واما انتهائهما الى النقطة المعينة فلا يدركه الحس لعدم القدرة عليه لبعده عنه وعدم كونهما من جنس المحسوسات كما لا قدرة له على تعيين زاوية اختلاف المنظر فيما فوق فلك الشمس وكذا لا قدرة للعقل اذ لا برهان له على تعيين النقطة بل الاعمال الرصدية بمعونة الحس ترشده الى ان لابد من خارج المركز والمحيطين سواء كانا منتهيين الى سطحين خليين منطبقين احدهما على الآخر كما ذكرنا وبهذا البيان تم مقصود المصنف بلا كلفة كما لا يخفى على المتفطن ١٢ ملا حسن

ت قوله وقد يورد النقض آه والنقض السابق كان بالحدود الموجودة وان لم تكن متمايزة وهذا النقض بالحدود المفروضة وهو تمام فان الحدود المفروضة وان لم توجد بالفعل لكن لها وجود واقعي بحسب الخارج تتصف المتحرك بوصوله الى تلك الحدود بحسبه فلو لم يتصف المتحرك بتلك الحدود وفرض قطع المسافة التي فرضت تلك الحدود فيها يلزم الطفرة الا ترى انا لو فرضنا الجسم المساحة ذراع مثلاً يلزم قطع منتصفه البتة وكذا الحال في الثلث والربع وغير ذلك والا يلزم الطفرة المستحيلة بلا شبهة فلا نقل مثل من قال ان المقطوع هو المسافة والحدود ليست موجودة فيها فلا تتصف المتحرك بقطعها اذ ذا اتصف المتحرك بقطع الحدود المفروضة يلزم النقض بها فان المتحرك اتصف بالوصول الى واحد منها في آن وتتصف باللاوصول في آن آخر بينهما زمان السكون ولا يمكن منها التزام التوقفات والا بطل اتصال الحركة بخلاف المتصل لا تكون كلها متمايزة بالفعل والا يلزم الجزء الذي لا يتجزى كما لا يخفى على الماهر في الفن فاذا كانت متمايزة بعروض الاوصاف لها فانما يكون الامتياز في بعض منها ولا يلزم من السكون فيها بطلان الاتصال مطلقا ١٢ مولوی حسن رح

## حواشی متعلقه صفحه صد و بست و سوم

ش قوله امكان ارجاع آه بان يقال ذكر في الحجة المشهورة المماسة والمباينة واريد بهما المؤثر اسماء بهما الميل لكونه اقيم الاثر مقام المؤثر واعترض الامام في المباحث المشرقية على ما افاده الشيخ بانه يتم في الحركة الاينية فقط دون سائر الحركات من الكمية والكيفية وغيرها فانها ليست لابد لها من ميل ومدار البرهان عليه وفيه انه يشير الى المواخذات اللفظية فانها ايضا محتاجة الى سبب موصل وقوة مزاحمة لما هو مانع الحركة وان لم يسم ذلك السبب بالميل وقد يعترض تارة بانه اذا وصل الجسم المتحرك الى حد يتوجه اليه فلو وجب حصول الميل الموصل عند وصوله توجب حصول الميل الطبيعي عند وصول الحجر مثلا الى حيزه الطبيعي بحركته الطبيعية وهم صرحوا بخلافه ويمكن ان يجاب بان عدم وجود الميل الطبيعي للجسم عند كونه في الحيز الطبيعي وان كان منصوصا عليه في السماء والعالم من الشفاء لكنه ليس عليه حجة قاطعة فضلا عن البرهانية ولعل وجه صحته ان الميل الطبيعي بحركته الطبيعية بما هو مزيل ومدافع لما يقتضي عند الوصول الى الحيز الطبيعي والثاني بانه انما هو موصل كالميل القسري بعينه واراد بالميل نفس المدافعة وتارة بان السكون كالحركة ينقسم الى الطبيعي والارادي والقسري في السكون المتخلل بين حركتي الحجر الطبيعية وقسراً الطبيعي او ارادي او قسري ولا خفاء في انتفاء الاولين وكذا في انتفاء الثالث اذ لم يمكن ان لا يكون ثمة قاسر وهذا اقرب من الذي سياتي ويجاب السكون قسري وتقارير عدم اجتماع الميلين فانه موجب للسكون مع انتفاء القاسر لا يجب ان يكون امرا موجوداً كامتناع الخلاء ربما يوجب حركة تخلخلية فتامل ١٢ مولوی حمد الله

ت قوله فانه ما قد مل الحركة آه وقد يعترض بانه ما يقال ان الحجر ذو الحركة في الهواء قسراً ثم ضربنا يدا عليه من فوق حتى انتهينا فلا شك ان يدنا تتحرك بمتابعة الحجر فلو وجب سكون الحجر لوجب سكون يدنا لكنا لا نحس الا بحركة اليد فتدبر ١٢ حمد الله

## حواشی متعلقه صفحه یکصد و بست و پنجم

### تتمه حاشیه نمبر ۳ صفحه ۱۲۵

طبیعة الاحکام المذکورة لما النوع منها وهی الحرکة التی تقع بالنظر الی نفس صور الاجسام الطبیعیة فالحرکة الطبیعیة لفظ مشترک عندهم بالاشتراک الصناعی بین المعنی الاعم التقسیم للحرکة القسریة وبین نوع منه کاشتراک لفظ التصور بین المعنی الاعم والتصور الساذج والاولی حذف قوله غیر متعلق بالمتحرک و ادخال الحرکة المذکورة فی القسریة والجواب عن حرکة النفس للبدن ظاهر فان مبنی التعریف علی الظاهر والحل فی الظاهر ان المتحرک هو الانسان المرکب من النفس والبدن ولذا اشتهر فی العرف انه یداه یتحرک من المشرق الی المغرب مثلا ولذا قیل ان المتحرک فی الحرکة فی النمو النفس وقیل انه یدا هو الباقی فی مدة عمره وان تبدل اجزاءه ذیل اخری ۱۲ **ملا حسن ۵۴** قوله او علی جهات مختلفة آه دفع توهم وهو ان الحرکة الطبیعیة ما یکون علی جهة واحدة ونهج واحد بل ما یکون صاعدة و هابطة فقط ۱۲ **مولوی حمد الله ۵۵** قوله کدوران الافلاک آه قد اشتهر من القدماء ان فی الافلاک طبیعة خامسة وحرکة حرکة طبعیة والمتاخرون اولوه بتاویلین احدهما ان حرکات الافلاک وان لم تکن طبیعیة لکنها لیست مخالفة لمقتضی طبیعة اخری لتلک الاجسام لانه لیس مسببها امرا غریبا عن الجسم فکانها طبیعیة وثانیهما ان کل قوة انما تحرک باحداث المیل والنفس الفلکی لایزال تحدث فی جرم الفلک میلا بعد میل وذلک المیل لکونه عدیم الشعور وغیر حاصل من امر غریب ولا هو متضاد لطبیعة الفلک لا یمکنه ان لا یتحرک او تحرک الی غیر تلک الجهة لا یبعد ان تسمی طبیعة ویقال للحرکة المستندة الیه طبیعیة وعن هذا قال بطلیموس ان المختار اذا طلب الافضل ولزم لم یکن بینه وبین الطبعی فرق والحق عند المحققین المتاخرین کالمحقق الطوسی وغیره انه لیس للافلاک طبیعة مغایرة لنفسها وجعلها حرکتها ارادیة مستندة الی ارادة وشوق منبعث عن تلک النفوس ولا یلزم ان یکون الارادة علی مناهج مختلفة وهو المرضی للمص ۱۲ **مولوی حمد الله**

## حواشی متعلقه صفحه یکصد و بست و هشتم

### تتمه حاشیه ۴ صفحه ۱۲۸

وان استندت الطبیعة السیالة الی الاستعداد السیال فی المادة فیجری الکلام فی الاستعداد حتی یفضی الی الدور والتسلسل کما لا یخفی وان قیل بان الطبیعة تجددها وسیلانها عن نفس ذاتها فلیس لا بد لتجددها من علة متجددة لکونها جمع کما یظهر من کلام هذا المحقق حیث قال بعید هذا الکلام ان التجدد للشیء ان لم یکن صفة ذاتیة له فی تجدده یحتاج الی مجدد وان کان صفة ذاتیة له فی تجدده لا یحتاج الی جاعل یجعله متجددا بل جاعل یجعل نفسه بسیطا لا مرکبا تخلیل بین مجعول و مجعول الیه ولا شک فی وجود امر حقیقیة مستلزمة للتجدد والسیلان وهو عندنا الطبیعة وعند القوم الحرکة والزمان ولکل شیء ثبات ما وفعلیة ما فانما الفائض من الجاعل نحو ثباته وفعلیته فاذا کان ثبات شیء ثبات تجدده وفعلیته قوامه فلا محال ان یکون الفائض من الاول علی هذا النحو من الثبات والفعلیة کما ان لکل شیء نحوا من الوحدة وهی مساوقة للوجود او عینه فاذا کانت وحدته عین کثرة ما بالقوة او بالفعل کانت الفائض علیه من الواحد الحق وحدة الکثرة باحد الوجهین فالذی من الوجودات ثباته عین التجدد وهی الطبیعة والذی فعلیته عین القوة هو الهیولی والذی وحدته عین الکثرة بالفعل هو العدد والذی وحدته عین قوة الکثرة هو الجسم وما فیه فالطبیعة بما هی ثابتة مرتبطة الی المبدء الثابت وبما هی متجددة یرتبط الیها تجدد المتجددات وحدوث الحادثات کما ان الهیولی من حیث انها فعلیة ما صدرت عن المبدء الفعال بانضمام الصورة ثم من حیث انها قوة واستعداد تصح بها الحدوث والانقضاء والدثور والانصرام فهذان الجوهران بدثورهما وتجددهما الذاتیین واسطتان للحدوث والزوال فی الامور الجسمانیة وبهما یحصل الارتباط بین القدیم والحادث وتحسم مادة الاشکال التی اعیت الفضلاء فی دفعه انتهی فمع قطع النظر عن صحته وفساده لا یخفی انه هدم لمبنی المباحثة وایضا لا حاجة الی القول بتجدد الطبیعة وسیلانها بل یکفی ان یقال ان الحرکة معلولة للطبیعة من حیث هی والطبیعة جاعلة لنفس وجودها الاتصالی لکنها لکونها حقیقة غیر قارة لم یجتمع اجزاءها فی الوجود ومع علتها بل انقضت وتجددت والتخلف انما هو لنقص جوهر المعلول لا لنقصان فی افاضة الجاعل هذا وتحقیق الحق یستدعی مقاما اوسع ۱۲ **احسن**

## حواشی متعلقه صفحه یکصد و سی و یکم

**۵۴** قوله یمکن قسمته ویکون قسمه اقصر آه وبوجه بها فلیس ما یتصور اقصر منه فان المراد بالتصور التجویز العقلی المستعمل فی الریاضیات فلا یرد ان البعض المقادیر کان قسمته محال کالاجسام الدیمقراطیسیة علی رایه ۱۲ **مولوی حمد الله**

**۵۵** قوله من الحرکات آه واعلم ان الحرکات لها الکمات المتصلة ثلثة او اربعة علی اختلاف المذهبین الاول الکم العرضی بحسب المتحرک ویضاهی فیه الکیفیات الجسمانیة الاخر والثانی باعتبار المسافة والثالث باعتبار الزمان وهذه الثلث قالت بها جمهور الحکماء من المحققین ومنع یکون الاتصال الثانی والثالث یتصور علی نحوین اما ان یکون علی طریق الواسطة فی العروض والواسطة فی الثبوت فیتصور علی الاخیر کون الحرکات متکممة بالذات بمعنی نفی الواسطة فی العروض فان اطلاق ما بالذات شائع علیه ایضا وقال بعضهم ان الحرکة

متصل بالذات بمعنى ............ نفي الوسطين المذكورين كالزمان فيتصور على هذا لها كميات اربعة ثلثة منها موجودة لكن لا يكون الا بالعرض بمعنى تحقق الوسط في العروض والرابع بحكمها الذاتي واما الكميات التي تعرض لها بالنسبة الى المحاذيات والمقابلات الخارجية عما يتعلق به وجودها فهي غير معتبرة وهذه الكميات الثلثة الاولى لعينه تنسب الى القوة المحركة بالعرض بواسطة او بواسطتين هذا في الكم الاتصالي وقد يعرض لها الكم الانفصالي عند اعتبار القسمة فيها بالوهم او بالفعل في الخارج ويعبر عنها بالعدة وهذا ايضا منسوب الى القوة المحركة ١٢ ملا حسن رح ٥٦ قوله فالكم القوي آه يعني ان الكم الذي عليه من الحركات على نحوين فانها متكممة بكم متصل بالعرض باعتبار انطباقها على المسافة والزمان وحلولها في المتحرك حلولا سريانيا وبكم منفصل باعتبار عروض العدد ولها الكم القوي باعتبار ما هي عليه ايضا على نوعين ١٢ احمد الله رح

## حواشي متعلقة صفحه يكصد وسى وسوم ١٣٣

## تتمه حاشيه هشتم صفحه ١٣٣

ويدفع ما سياتي من ان الكلام في هذه التقديرات كالكلام في التقديرات التي فرض في قوام الملاء ١٢ مولوي حمد الله رح

٩ قوله ويظهر التخلف آه وفيه انه لا يلزم على تقدير تساوي تحريك الجزء والكل في العدة والمدة لهذا الجسم الاصغر ان لا يكون للكل فضل على الجزء فان التفاوت فيهما لا ينحصر ان يكون بحسب المدة والعدة بل يجوز ان يكون باعتبار ان الجزء لا يقدر على تحريك ما هو الاكبر من الاصغر والكل يقدر على تحريكه او باعتبار انه لو امكن الزيادة على غير المتناهي كان الكل قادرا على التحريك في هذه الزيادة ايضا دون الجزء كما عرفت سابقا ١٢ مولوي حمد الله رح ١٠ قوله والكلام في هذه آه حاصل ان البرهان انما يتم اذا وجد تحريك قوة الجزء لما يحركه قوة الكل ثم المناسبة بين التحريكين ............ بمثل مناسبة القوتين والكلام فيه كالكلام في التقدير الذي فرض في قوام الملاء في ابطال الخلاء فكما يمتنع هناك وجود الملاء الذي يشبه مقاومته الى ملاء آخر اغلظ منه مثل نسبة زمان الخلاء الى زمان الحركة في ذلك الملاء الاغلظ يمنع ههنا تحريك الجزء لما يحركه الكل على نسبة القوتين في الجزء والكل ويجاب ههنا بما يجاب به ثمه ١٢ مولوي حمد الله رح

قوله بل نقول آه حاصله ان القوة الجسمانية يلزمها ان يكون نسبة تحريكها الى تحريك الجزء نسبة المتناهي الى المتناهي لو قدر ان الجزء يحرك لما يحركه الكل على نسبة قوتي الجزء والكل ولا يجب في صدق هذا اللزوم تحقق المقدار وكل ما يلزمه هذه الشرطية فهو متناه فالقوة الجسمانية متناهية ١٢ مولوي حمد الله

١٢ قوله وبالجملة ليس العائق آه يعني ان العائق من تحريك الجزء ليس طبيعة القوة المشتركة في الكل والجزء فان لم يكن الكل والجزء متحركا فانما هو من طبيعة الامور التي ليست توجد في مرتبة وجود القوة فالقوة من حيث هي هي يلزمها الشرطية الصادقة القائلة بانها لو كانت الامور توجد على نحو لا يعوق تلك الامور القوة لكان نسبة تحريك جزءها الى تحريك كلها نسبة المتناهي الى المتناهي وعلى تقدير كون القوة الجسمانية غير متناهية لا يلزمها هذه الشرطية بل شرطية اخرى منافية لها وهي انها لو كانت الامور توجد على هذا النحو لا يكون نسبة التحريكين نسبة المتناهي الى المتناهي والمناقشة بان المقدم المحال يستلزم النقيضين بناء على تجويز استلزام المحال محالا فيجوز ان تكون الشرطيتان صادقتين مندفع بالجواب عنها بان كل مقدم محال لا يستلزم المحال بل عند وجود العلاقة بينهما ولا علاقة بين الامور بحيث لا يعوق عن تحريك قوة الجزء لما يحركه الكل وبين ان يكون بين التحريكين نسبة على التحريكين كما لا يخفى ١٢ مولوي حمد الله رح

## حواشي متعلقة يكصد وسى و شش ١٣٦ و ششم

عـ۵ قوله ولم يمكن اجاز ترتيب آه قيد به لانه اذا كانت الاحاد مختلفة مثلا بالقوة والضعف مثل ان يكون الحركات الصادرة من القوة بعضها اسرع من البعض ويكون الحركة الواحدة مختلفة الاجزاء بالسرعة والبطوء وتنصيف القوة بتنصيف محلها لا تنصيف الحركة بانتصاف امتدادها او سلسلة القوة امتدادا والمسافة بازاء تنصيف القوة بل ههنا يحكم الوهم فيه ان نصف كل حركة قوية اجزاء قوي بازاء نصف القوة ونصف الآخر بازاء نصف الآخر وكذا كل حقيقة وجزء ضعيف وهذا لا يوجب التناسب فالبرهان لا يجري في الحركة الغير المتناهية بحسب المدة والعدة المنتظمة الغير المتناهية الا اذا كانت غير مختلفة ولعل هذا الا يضر بالمقصود فان الغرض اثبات ان المحرك في الافلاك ليس قوة جسمانية والحركات الفلكية ليست مختلفة بالسرعة والبطوء هذا ما قال ١٢ مولوي حمد الله رح

## حواشي متعلقة صفحه يكصد وسى ونهم ١٣٩

## تتمه حاشيه ۵ صفحه ١٣٩

بل مع شرط وظاهر ان المقصود ليس اثبات الشق الاول فانحصر المقصود في الشقين الاخيرين والاول منهما ليس مقصودا ايضا على ما يظهر من كلامهم كيف وعلى هذا يكون جميع الاحياز طبيعيا مع ان الطبيعي عندهم واحد كما بينه المص عن قريب ايضا على هذا لا يكون فرق بين الطبيعة والنفس فان النفس تحتاج مقتضاه ايضا باختلاف الشروط كما اختلف مقتضى الطبيعة على هذا فليس المقصود الا الشق الثالث والدليل لا يثبته فان محصله انه اذا فرضنا عدم الامور الخارجية المؤثرة في المكان لا بد ان يكون الجسم في مكان وليس من الخارج فهو من طبيعة الجسم نقول من المجاز ان لا يكون لطبيعة الجسم اقتضاء اصلا بل الاقتضاء انما هو في بعض الاحياز من امور خارجية موجودة

وفي بعض من عدم تلك الامور والتخلية عنها او يكون لجسم اقتضاء الكل لكن في البعض بشرط وجود امور خارجة وفي البعض بشرط عدم تلك الامور وفرض عدم الامور المؤثرة والتخلية عنها اما ان يراد به عدم خصوص الامور الموجودة فلا ينفع واما الاعم بحيث يشمل عدم تلك الامور فهو فرض ارتفاع النقيضين والقول بانه وان كان محالا لكنه بالقياس الى الجسم من حيث هو لا ينفع فانه بعد تسليمه يقال لو فرض وقوعه لا يتحقق الجسم في حيز معين ووجود المطلق بدون فرد وان كان محالا لكنه ايضا ممكن بالقياس الى الجسم من حيث هو فعدم اقتضائه لحيز معين اصلا واقع على تقدير المحال والمحال وان كان ممكنا بالقياس الى شيء يمكن ان يستلزم محالا اشمله هذا ۱۲ احمد الله رح

## حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و چہل ۱۴۱

قوله فان قلت آه بناء هذا الاعتراض على ما هو المقرر من ان الحيز الطبيعي للجزء هو الاقرب منه فيتعدد ولا يتعدد الكل وحاصل تقريره الذي قرره بعض الاعلام هو انكم جوزتم في جزء البسيط ان الطبيعي ما هو الاقرب اليه من الاحياز المناسبة المتوهمة وتعيين الاقرب يكون من خارج يجوز ان يكون طبيعة الكل ايضا تقتضي ما هو اقرب اليها من عدة احياز متناسبة وتعيين الاقرب فيها ايضا يستفاد من خارج فانه اوصل الى اقربها يطلب حيزا آخر اذ الم يكن في واحد منها طالبا لما هو الاقرب منه فلا يكون حيز معين طبيعيا للكل كما ان حيزا من الاحياز المتوهمة في حيز الكل ليس طبيعيا للجزء بما هو وان قلتم ان الدليل يحكم بان طبيعة الكل لا بد ان تقتضي الحيز المعين لا المبهم وهو الاقرب مطلقا قلنا هذا الدليل بعينه جار في جزء البسيط ايضا فالفرق بين جزء البسيط وكله تحكم وتقرير الاعتراض على ما افاده مولانا حسن رحمه الله تعالى ثم لا بد علينا ان نحرر الاعتراض حسب ما قصدنا من التحقيق على وجه الاتيه به غاية الجواب الآتي في كلام المصنف فنقول ان الدليل المار دل على وجوب حيز طبيعي معين لكل جسم كلا كان ذلك الجسم او جزءا منفصلا او متصلا كما قررنا آنفا وح يستوي الكل والجزء في هذا الحكم فعلى هذا لو قلتم بتعدد الحيز الطبيعي للجزء فتجويز ان المطلوب هو الاقرب فطبيعة الكل ايضا يجوز ان لا تقتضي امرا معينا بل ما هو الاقرب من عدة احياز متناسبة فحاصل السؤال انكم اذا حكمتم بتعدد الاحياز للجزء مع تماثل الماهية ان على امتناعه فعليكم بجواز الحكم بتعدد الاحياز في الكل ايضا وهذا كما يقال ان انقلاب الماهية الى ماهية اخرى مع اتحاد الاول مستحيل فلو جوزتم انقلاب الانسان الى الحجارة مع تماثل الماهية ان على خلافه فعليكم بتجويز انقلابه الى الفرس ايضا فان المنع انما كان من جهة استحالة الانقلاب فاذا لم يعتبر استحالته بالذات بل جوزتم جوازه بالذات فالتقييد في ذلك ... من موضع ترجيح بلا مرجح ۱۲ مولوی محمد ہدایت اللہ رامپوری سلمہ وابقاہ ۵۶

قوله لا يقال آه حاصله ان الحيز الطبيعي اذا كان واحدا للكل يمكن ان يتعين الاقرب من الاحياز المتوهمة للجزء يمكن طلب الجزء له فانه على هذا التقدير يكون الاقرب في كل حين واحدا متعينا لا متعددا حتى يكون نسبة الجزء الى ذلك المتعدد على السواء حتى يكون طالبا لبعض دون بعض ترجيحا بلا مرجح فلا مضائقة في كون الحيز للجزء الاقرب اليه من الاحياز المتوهمة عند كون الحيز الطبيعي للكل واحدا متعينا بخلاف طبيعة الكل اذا كان الطبيعي لها ما هو الاقرب من عدة احياز متناسبة فانه قد يتصور وقوع الكل بحيثية يكون نسبته الى الكل من تلك الاحياز المتناسبة على السواء بان يقع في وسط تلك الاحياز وخارجا عنها بحيث يكون قربه منها على السواء فح لا يتعين الاقرب ويكون طلبه لاحدها دون الآخر ترجيحا بلا مرجح فلا يكون له حيز طبيعي فان الطبيعي ما يطلبه عند الخروج منه فلا يمكن القول في الكل كما نقول في الجزء فلا بد ان يكون الطبيعي للكل واحدا متعينا ۱۲ مولوی محمد احمد اللہ رح ۵

قوله بان يتصل بالكلية آه اعلم ان الجسم العنصري البسيط على نحوين رطب كالماء والهواء ويابس كالارض والنار فالاول من النحوين اذا انفصل جزء من الكل ثم اختلط به يظن في بادي الرأي انه يتصل الجزء بالكل اتصالا حقيقيا بمعنى توحد الوجود ولكن لا يوجد برهان يدل على ثبوت هذا المطلوب فلم يثبت ولئن سلمنا ثبوته في الجسم الرطب فلعله يختص به بوجود علة الاتصال وهو الرطوبة والنحو الثاني اعني اليابس لا يظن فيه في بادي الرأي ايضا انه يقتضي طبيعة الجزء الاتصال فيجوز ان يكون لمزية ايضا كذلك وبالجملة لا يظهر بالدليل ولا بالشهادة الوجدان انه مقتضى طبيعة الجزء للاتصال بالكل بل وجوده على تقدير التسليم في الاول يجوز ان يكون مستندا الى الرطوبة وعدمه في الثاني يجوز ان يكون منسوبا الى طبيعة الجزء فلا يثبت المطلوب ومن ههنا اتضح ان المراد بالاتصال ههنا هو الالتصاق والتماس بقول المص فان لم يتيسر الاتصال لعائق من خارج او من الطبيعة بالارض كما في الاجزاء المنفصلة من الارض فان اليبوسة لا تمنع عن التماس والالتصاق فلنبه بذلك تماس الاجزاء الارضية المنفصلة بالكل ۱۲ مولانا حسن ۵۷

قوله ثم انه آه ابداء استحالة اخرى وهي انه على تقدير وقوع الكل بحيث يكون نسبته الى كل من تلك الاحياز المتناسبة على السواء ان لم يكن عائق عن التوجه الى شيء الا انه وجد الى كل منها الجسم ضرورة استحالة توجه شيء واحد الى جهتين متضادتين فان لم يتوجه الى شيء منها لم يكن شيء منها طبيعيا وان توجه الى البعض كان ذلك هو الطبيعي دون الآخر فعلم انما قش ان ينا قش انا فرضنا كل واحد منها على التعيين طبيعيا حتى يلزم من عدم التوجه اليها او الى واحد منها خلاف المفروض بل المفروض ان الطبيعي المعنى المبهم وهو الاقرب واذ ليس تصور في هذه الصورة الاقرب فلا يكون له حيز طبيعي فليس الخلف الا الذي ذكرناه اولا ۱۲ مولوی حمد اللہ السندیلوی رح

## حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و چہل و دوم ۱۴۲

## تتمہ حاشیہ ۴ صفحہ ۱۴۲

ان وجد في كل منها شيئا لا ابدان ليسكن فيه فان الجذب فيه الى السفل وهو الارض وان كان غالبا على التجاذبين الى العلو وهما الهواء والنار لكن الماء ايضا

مقاوم للارض وهو معاون للهواء وهذا ينافي اقتضاء عدم تحرك المركب الى مكان الارض وان لم يكن معاونا فاقتضاء التحرك الى مكانهما فيها بمعاونة الماء يقاوم الارض فلا يتحرك المركب الى مكانها او يسكن في مكان الماء وانما كان يكون في مكان الارض ايضا ان وجد فيه فلا يتعين مكان الغالب لمثل هذا المركب وفي المثال الثاني لا يسكن المركب في مكان الارض وان وجد فيه لانها وان اقتضت السكون لكن البواقي تقتضي الخروج منه وهي غالبة عليها لان مجموع البواقي في هذا المثال تسعة والارض ها هنا ثلثة فلا بد ان يكون مكان هذا المركب مكان الماء بالتعيين فالاصوب ان يقال المراد بالغلبة هو الاطلاق الغلبة على مجموع البواقي في هذان المثالان ايضا اما خلاف في القسم الثاني ولعلك تفطن منه انه لابد في القسم الثاني من التفصيل بانه اما ان يكون الواحد من الجزئين الموافقين الغالبين فيه مع الباقي المغلوب المتوالي له غالبا على صاحبه من هذين الجزئين او مساويا والثالث بهالان المغلوبة يرجع الى القسم الاول كما لا يخفى وعلى الاول يكون مكان المركب مكان هذا الواحد على التعيين كما في المثال الثاني يكون مكانه مكان ايهما اتفق وجوده فيه كما في المثال الاول فتامل ۱۲ حسم

ف لعل المراد بها الامكنة المتقدمة ووجه تقدم امكنة البسائط على امكنة المركبات ظاهر فانها جزء كما سبق وسياتي والجزء مقدم على الكل ۱۲ **ملا حسن رح**

## حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و چہل و چہارم ۱۴۴

ف قوله ان نفرض آه يعني ان العناصر الاربعة اذا كانت على حالها الطبيعية يكون فيها خفة او ثقل على مرتبة من المراتب البتة ولنفرض ان في النار درجتين من الخفة وفي الهواء درجة واحدة وفي الارض درجتين من الثقل وفي الماء واحدة منه وليس الغرض ان المفروض ضروري فيها بل يحتمل ان يكون على مراتب اخرى سوى المفروض فهذا الفرض لمجرد التفهيم ۱۲ **ملا حسن** ف قوله والا فاقسم آه مثلا اذا فرض التركيب من الارض والهواء ... بما ومن الاربع بنا درجات الثقل الى درجات الخفة فيكون فضل درجات الثقل على الخفة في الاول بواحدة وفي الثاني باثنين وقسمنا الواحد على عدد البسائط في الاول وهو اثنان فيكون خارج القسمة نصفا وهو درجة المركب في الثقل وقسمنا الاثنين على عدد البسائط في الثاني وهو ثلثة فيكون خارج القسمة ثلثين وهما درجة المركب ۱۲ ام

## حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و چہل و ششم ۱۴۶

### تتمہ حاشیہ ہندسہ ۸ صفحہ ۱۴۶

خفة النار وهي درجتين اذا قسمت على البسائط وهي ثلثة فيكون خارج القسمة ثلثين من درجة الخفة فيكون ارتفاعه عن الحد المشترك بذلك القدر من نصف قطر اي ثلث قطر المركب لان ثلثين نصف يكون ثلث الكل ولا يدخل ذلك المركب بتمامه في حيز الهواء وههنا مقدمات صادقة واقعية تقتضي ان يكون حيز ذلك المركب حيز الهواء حيث يدخل بتمامه في حيز الهواء بالطبع وهي ان الجزء الهوائي يطلب السكون في حيز الهواء والجزء الناري يجذب المركب الى فوق والجزء المائي يجذب المركب الى تحت والتجاذب من الجانبين لا يبطل مقتضى جزء الهواء وهو السكون في حيز الهواء فيكون حيز المركب حيز الهواء وتنتقض ضابطتك بان حيز المركب انما يكون حيز الهواء اذا بلغت خفته درجة وههنا بلغت خفته دون درجة فلا يكون حيزه حيز الهواء بل يكون ارتفاعه عن الحد المشترك بين الماء والهواء بقدر ذلك من نصف قطر المركب ۱۲ ابو سعد

## حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و چہل و نہم ۱۴۹

ف انت خبير بان التجويف وسطحه الحاصل بسببه المخالف بالحقيقة للسطح المحدث حاصل في الخارج البتة فاما هو فعل الطبيعة التي هي في ما حصل التجويف فيه او فعل الغير على الاول يلزم ان يكون ذلك الغير قاسرا فان القاسر ليس الا فعل في شيء فعلا مخالفا لما يقتضي طبع ذلك الشيء وان كان ذلك الغير ههنا عناية المبدء بحصول النظام الاشرف وكذا حال النقرات والاختلاف بالرقة والغلظ ۱۲ **مولوی حمد اللہ سندیلوی**

**قطعہ تاریخ طبع از آفتاب فہم و ذکا لمعہ ضیا نور معالی مولوی مفتی سید محمد عباس صاحب سلمہ اللہ تعالیٰ**

| | |
|---|---|
| کتابیکہ شمس بود بازغہ | چو شد با حواشی مزین بطبع |
| نوشتیم سید بتاریخ طبعش | عجب مہر روشن بر آمد ز مطلع |

۱۲۹۷ ہجری

## مزيل اغلاط شمس بازغه

| صفحه | سطر | غلط | صحيح | صفحه | سطر | غلط | صحيح | صفحه | سطر | غلط | صحيح |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ۲ | ۶ | اوثب | اوثبت | ۱۷ | ۱۷ | الخروج | الخروج | ۳۲ | ۷ | كالبنازقلس | كانبذقلس |
| ۳ | ۳ | على النظرية | على النقطة | 〃 | ۱۹ | به | به | 〃 | ۱۴ | ليست | وليست |
| 〃 | ۶ | الطبيعته | الطبيعة | ۱۸ | ۱ | وتجعلها | اوتجعلها | ۳۳ | ۱۰ | في تبعته | في ان تبعته |
| 〃 | ۸ | في احوال | في احوال | 〃 | ۸ | انه يعرف به | انه يعرف به | ۳۴ | ۳ | انفال | افعال |
| 〃 | ۱۰ | فيبدار | فيبدء | 〃 | ۱۶ | وفيه سكونه | فيه وسكونه | 〃 | ۱۱ | بيته | بته هذا |
| 〃 | ۱۴ | استوقيت | استوفيت | ۱۹ | ۱۰ | ان النفس | من النفس | 〃 | ۱۵ | الغايات | الغايات |
| ۴ | ۶ | حيثما | جسما | 〃 | ۱۳ | تحرك | انا تحرك | ۳۵ | ۷ | الغايات | لغايات |
| 〃 | ۹ | الطبيعية | الطبيعة | 〃 | ۱۴ | شئ والطبيعة | شئ من النفس الطبيعة | 〃 | ۱۰ | الانتظام | الانتظام |
| 〃 | ۱۸ | والتخيل | والتخيل | 〃 | ۱۷ | وانكان | وانكانت | 〃 | ۱۵ | سابقته | سابقيه |
| ۵ | ۴ | يتبع الاولين | تتبع | 〃 | 〃 | بالسكون | ما لسكون | ۳۶ | ۱ | غايته | غاية مقصودة |
| ۶ | ۲ | بالجسمية | الجسمية | ۲۲ | ۱ | من وجه | من وجوه | ۳۸ | ۱۴ | باثرها | باشرها |
| 〃 | ۵ | الجسم | الجسم | ۲۲ | ۹ | طبيعة | طبيعت | 〃 | 〃 | لكن | لكن هم |
| 〃 | ۱۱ | اشر | اشرا | ۲۳ | ۹ | اولكل | اوالكل | ۳۹ | ۱۶ | آخره | آخر |
| ۷ | ۱۴ | لاتنقص | لاتنقص | 〃 | ۱۲ | فالامر | فالامر | ۴۰ | ۱۰ | لاقابلة | قابلة |
| ۸ | ۱۰ | منها | منها | 〃 | ۱۳ | الاكمل | الاكمل | 〃 | ۱۳ | لكن | لكن |
| ۹ | ۱ | ولتضع | ولتضع | ۲۴ | ۳ | او قوامه | او قيامه | 〃 | 〃 | والاكثر ما يفيده الصورة | واكثر ما تفيده الصورة |
| 〃 | ۵ | من المقبول | من الا المقبول | ۲۵ | ۱۱ | يجسم | تجسم | ۴۱ | ۴ | صورة | الصورة |
| 〃 | ۱۶ | وطينية | وطينية | ۲۷ | ۹ | الطبيعي | الطبيعي | 〃 | ۷ | الطبيعي | الطبيعي |
| 〃 | ۱۸ | الطينية | الطينة | ~~〃~~ | ~~۱۵~~ | لذقه | لذيقه | 〃 | ۹ | بالطبيعي | بالطبيعي |
| ۱۰ | ۱۹ | نتقوم | لاتتقدم | ۲۸ | ۱۳ | كالجاهل | كالجاهل | 〃 | 〃 | للطبيعي | للطبيعي |
| ۱۱ | ۱۳ | اختلاف الكون | اختلاف الكون | ~~۲۹~~ | ~~۴~~ | غريبة | غريبة | 〃 | ۹ | الطبعي | الطبيعي |
| ۱۲ | ۴ | لايحصل القابل | لايحصل للقابل | 〃 | ۸ | الاغنياء | لاغنياء | 〃 | ۱۰ | الطبعي | الطبيعي |
| ۱۳ | ۲ | ليسود | ليسود | 〃 | ۱۱ | واشباه | واشياء | 〃 | ۱۶ | الطبيعة | الطبيعية |
| 〃 | ۵ | وبين | وبيبين | 〃 | 〃 | انبازقلس | انبذقلس | ۴۲ | ۱ | لم تقف | لم تنقف |
| 〃 | ۱۹ | كالساكن | كالساكن | 〃 | 〃 | والاشباه | والاشياء | 〃 | ۱۹ | لايتجزى | لايتجزى |
| 〃 | 〃 | لاتخلف | تتخلف | 〃 | ۱۵ | تشويهات | التشويهات | ۴۳ | ۱۱ | ولاتقطع | ولاتقطع |
| ۱۵ | ۲ | الاخرى | اخرى | ~~۳۰~~ | ~~۷~~ | ولاتقص | ولاتقص | ۴۶ | ۱۳ | كما فعلنا | كما فعلنا |
| ۱۶ | ۴ | بكذلك | وكذلك | ۳۱ | ۱۰ | وغاية | ولاغاية | 〃 | ۱۴ | وكذلك | وكذلك |
| 〃 | ۷ | والتغيرة | والمتغيرة | ~~〃~~ | ~~۱۵~~ | تيانى | لايتاتى | 〃 | ۱۹ | ولوتركيبا | ولوتركيبا |
| ۱۰ | ۳ | وبيرهين | وبيرهين هذه | ~~〃~~ | ~~۲~~ | الاسباب | للاسباب | ۴۹ | ۳ | اوقسمته | اوقسمة |
| 〃 | ۶ | هي الطبيعة | هي الطبيعة | ~~〃~~ | ~~۴~~ | واشباحها | واشياعها | ۵۰ | ۳ | تخليلية | تحليلية |

| صفحه | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|
| ۵۰ | ۴ | والجوابُ | والجواب |
| ۵۱ | ۱۳ | اوعنوا | اذعنوا |
| ۵۲ | ۱۸ | مع توہمہم | مع توہمہم |
| ۵۴ | ۲ | فکل طہ | فکل طے |
| 〃 | ۴ | وحلها | وحلها |
| 〃 | ۶ | فليفرض | فلنفرض |
| 〃 | ۷ | تفرز | نفرز |
| 〃 | ۱۳ | بازاء جهة | بازاء جهة |
| 〃 | ۱۹ | ليفرض | لنفرض |
| ۵۶ | ۴ | اوالاتفاق | اوالاتفاق |
| ۵۷ | ۸ | فی الجملة | فی الجملة |
| ۵۹ | ۷ | فلبقائها | فلبقائها |
| 〃 | ۱۱ | بحیث | بحیث |
| ۶۱ | ۱۳ | لہ آخر | لہ آخر |
| ۶۲ | ۱۶ | یلزم ان یکون عین | یلزم ان یکون عین |
| 〃 | ۱۹ | یختص | یختص |
| ۶۵ | ۲ | فی انیة | فی انیة |
| 〃 | ۱۱ | فانتقش | فانتقش |
| ۶۶ | ۷ | ییوسعون | یتوسعون |
| ۶۷ | ۷ | من کان | من کان |
| 〃 | 〃 | کلیہ باطل | کلیہ باطل |
| 〃 | ۹ | سخن | سخن |
| 〃 | ۱۰ | حقیقہ | حقیقة |
| ۶۹ | ۱۷ | ستحرکا کا | ستحرکا |
| ۷۰ | ۲ | اذا تباینت | اذا تعاقبت |
| 〃 | 〃 | تعاقبت ایناہا | تعاقبت ایناتہا |
| 〃 | ۱۰ | یمتنع | یمتنع |
| ۷۱ | ۴ | خلو | خلوه |
| 〃 | ۶ | اذ لو فرض | اذ لو فرض |
| 〃 | 〃 | مسافة | مسافة |
| 〃 | ۱۷ | بحتة | عنه |

| صفحه | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|
| ۷۲ | ۱۷ | المقاومة | المقاومة |
| 〃 | ۱۹ | تبکیتیة | تبکیتیة |
| ۷۵ | ۱۴ | بحسبہ | بحسبہ |
| 〃 | 〃 | فقد لاح | فقد لاح |
| 〃 | 〃 | الطبیعة | الطبیعیة |
| ۷۷ | ۱۰ | وان فرضت | وان فرضت |
| ۷۸ | ۲ | فنبعث | فنبعث |
| ۸۱ | ۱۵ | ان تقول | ان نقول |
| ۸۳ | ۹ | وبالحالة | وبالجملة |
| ۸۴ | ۵ | تقول | نقول |
| 〃 | ۱۹ | اذ بفعلیة | اذ بفعلیة |
| ۸۵ | ۲ | الی کمالہ | الی کمالہ |
| 〃 | ۹ | ہی اول | ہی اول |
| 〃 | 〃 | بالنسبة الیہا | بالنسبة الیہا |
| 〃 | ۹ | وماضیاً | وماضیاً |
| ۸۶ | ۶ | للحرکہ | للحرکة |
| 〃 | ۸ | فی حد | فی حد |
| 〃 | 〃 | لم یکن | لم یکن |
| 〃 | 〃 | ولایکون | ولایکون |
| ۸۷ | ۹ | الاول | الاول وہو الکمال الاول |
| 〃 | ۱۲ | والثانی | والثانی وہو الکمال الثانی |
| 〃 | ۱۵ | الاولی | الاولی ومنہا الکمال الثانی |
| 〃 | ۱۷ | فلا یکون | فلا یکون |
| ۸۸ | ۲ | تمنع | تمنع |
| 〃 | ۳ | من امر | من امور |
| ۸۹ | ۹ | الاالانقضاء | الاالانقضاء |
| ۹۰ | ۴ | والانقضاء | والانقضاء |
| ۹۱ | ۱۵ | اتصال الوجود | اتصال الوجود |
| 〃 | ۱۷ | وحینئذ | وحینئذ |
| ۹۳ | ۴ | فان | فان |
| 〃 | ۱۸ | آخرہ | [illegible] |

| صفحه | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|
| ۹۴ | ۱۲ | العقود | القعود |
| 〃 | ۱۶ | ما فیہ الحرکة | ما فیہ الحرکة |
| 〃 | 〃 | ومن مقدار | ومن مقدار |
| 〃 | ۱۹ | والاکان | والاکان |
| ۹۵ | ۱۹ | فالسیال | فالسیال |
| ۹۷ | ۹ | المسمومة | المرسومة |
| 〃 | ۱۳ | ہو الذہاب الاول | ہو الذہاب الاول |
| 〃 | 〃 | اونسبة | اونسبة |
| 〃 | ۱۶ | والاتی | والاتی |
| ۹۸ | ۱۶ | الذہنیات | الذہنیات |
| 〃 | ۱۵ | واعضایا | واعضایا |
| 〃 | 〃 | وبالطات | وبالذات |
| 〃 | 〃 | واوتا | واوتا |
| ۹۹ | ۸ | بالقیة | باقیة |
| 〃 | ۱۱ | انیفعل | انیفعل |
| 〃 | ۱۶ | سیکون | بل یکون |
| ۱۰۰ | ۷ | وحدة الحرکة | وحدة الحرکة |
| 〃 | ۹ | اولا فی مقولة | اولا فی مقولة |
| 〃 | ۱۳ | وفی الاننفة | وفی الانفة |
| 〃 | 〃 | اقول | اقول |
| ۱۰۱ | ۳ | منزلة | [illegible] |
| 〃 | ۱۳ | من جہة ماہو | من جہة ماہو |
| 〃 | ۱۹ | والطبیعة | وطبیعة |
| ۱۰۲ | ۲ | بحققتہا | وبحققتہا |
| 〃 | ۱۳ | الحرکہ | الحرکة |
| 〃 | ۱۷ | حرکہ | حرکة |
| ۱۰۳ | ۱ | التقابل | التقابل |
| 〃 | ۲ | بالعدمیات | بالعدمیات |
| 〃 | ۵ | فالمقابل | فالمقابل |
| 〃 | ۶ | فی این | فی این |
| 〃 | ۱۷ | استوقت | استوفت |

| صفحہ | سطر | غلط | صحیح |
| --- | --- | --- | --- |
| ۱۰۵ | ۵ | یتعدوالزمان | یتعدو الزمان |
| ۱۰۶ | ۱ | المسافہ | المسافۃ |
| // | ۶ | التنزل | التنزل |
| // | ۱۰ | وحدۃ النسبۃ | وحدۃ النسبۃ |
| ۱۰۷ | ۲ | لامناع | لامتناع |
| // | ۱۴ | کالہیولی | کالہیولی |
| ۱۰۸ | ۱۷ | وماسنہ | ومامنہ |
| // | ۱۹ | کلا | مختلفۃ |
| ۱۰۹ | ۱۷ | فان المبدء | فان المبدء |
| // | ۱۹ | فلایختلف | فلایختلف |
| // | // | یعرضان | یعرضان |
| ۱۱۰ | ۱۰ | وبہویۃ الکیفیۃ | وبہ الکیفیۃ |
| // | ۱۲ | واحد | واحد |
| // | ۱۳ | بینہما | بینہما |
| // | ۱۵ | تقع فیہ | تقع فیہ |
| // | ۱۸ | اوافضل | اوافضل |
| ۱۱۱ | ۱ | اوتفاضلان | اوتفاضلان |
| // | ۱۴ | المساواۃ | المساواۃ |
| // | ۱۵ | وہی | وہی |
| // | // | الزیادۃ | الزیادۃ |
| // | ۱۷ | قریبۃ | قریبۃ |
| // | ۱۹ | اذ بہما | اذ بہا |
| ۱۱۲ | ۱۶ | وکل منہما | وکل منہما |
| // | ۱۷ | مجازیۃ | مجازیۃ |
| // | ۱۸ | والبعیدۃ | والبعیدۃ |
| ۱۱۳ | ۱۱ | ماتقع | ماتقع |
| // | // | بل خط | بل خط |
| // | ۱۳ | علی ہذا | علی ہذا |
| // | ۱۶ | کمانقاس | کماتقاس |
| ۱۱۰ | ۱۱ | [illegible] | من جہتہ |
| // | // | والتضاد | والتضاد |

| صفحہ | سطر | غلط | صحیح |
| --- | --- | --- | --- |
| ۱۱۴ | ۱۱ | فلان | فلان |
| // | ۱۳ | واماثانیا | واماثانیا |
| // | ۱۵ | المذکورتین | المذکورتین |
| // | ۱۷ | مع انہ | مع انہ |
| // | ۱۹ | خلافہ | خلافہ |
| ۱۱۶ | ۲ | فیہ تضاد | فیہ تضاد |
| ۱۱۷ | ۱۱ | ذلک | ذلک |
| // | ۱۲ | وذلک | وذلک |
| // | ۱۵ | ولعلک | ولعلک |
| // | ۱۹ | واظنک | واظنک |
| ۱۱۸ | ۴ | لطرفین | الطرفین |
| // | ۶ | غایۃ القرب | غایۃ القرب |
| // | ۱۷ | کالشقیۃ | کالشقیقۃ |
| ۱۱۹ | ۶ | القوسیات | القوسیات |
| // | ۱۳ | ثم انہ | ثم انہ |
| // | ۱۴ | من جہۃ | من جہۃ |
| // | // | وذلک | وذلک |
| ۱۲۰ | ۱۱ | کالصاعدۃ | کالصاعدۃ |
| // | ۱۲ | اولکون | اولکون |
| // | ۱۳ | علی الاستقامۃ | علی الاستقامۃ |
| // | ۱۴ | کالتسود | کالتسود |
| // | ۱۶ | اقول | اقول |
| // | ۱۸ | کالحرکۃ | کالحرکۃ |
| ۱۲۱ | ۱۳ | بان جمایعبہ | بان جمایعبہ |
| // | ۱۴ | لیس بجد | لیس بعد |
| // | ۱۵ | واظن | واظن |
| // | ۱۸ | المانع | المانع |
| // | ۱۹ | لوجود | لوجود |
| // | // | ذلک | ذلک |
| ۱۲۳ | ۱۱ | فانکان | فانکان |
| // | ۱۲ | فاول | فاول |

| صفحہ | سطر | غلط | صحیح |
| --- | --- | --- | --- |
| ۱۲۳ | ۱۲ | غیرآن | غیرآن |
| // | ۱۳ | لاتضع | لاتضع |
| // | ۱۴ | فلاتظنن | فلاتظنن |
| // | ۱۵ | لیکون | لیکون |
| ۱۲۴ | ۱۷ | تصول | محصول |
| // | // | فان | فان |
| // | ۱۹ | الملاء | الملاء |
| ۱۲۷ | ۷ | علی انہ غیر مخالف | علی انہ غیر مخالف |
| // | ۱۳ | لہ مقتضاہ | لہ مقتضاہ |
| ۱۳۰ | ۱ | استبدت | استبدت |
| // | ۱۰ | فی آجرۃ | فی آجزۃ |
| ۱۳۱ | ۱۳ | القص منہ | القص منہ |
| // | ۱۷ | مدۃ استبقائہ | مدۃ استبقائہ |
| ۱۳۴ | ۱۳ | البسیط | البسیطۃ |
| // | ۱۵ | مایصدر | مایصدر |
| // | ۱۶ | والواحد | والواحد |
| // | // | فان قیل | فان قیل |
| // | ۱۸ | القوۃ | القوۃ |
| ۱۳۵ | ۱۰ | یتضعف | تتضعف |
| // | // | اوتضعف | اوتتضعف |
| ۱۳۶ | ۴ | المسالۃ والمادۃ | المسالۃ والمادۃ |
| // | ۱۱ | تقسیم المقالتین | تقسیم المقالتین |
| ۱۴۰ | ۱۳ | الاحیاز | الاحیاز |
| // | ۱۵ | لایقتضی | لایقتضی |
| ۱۴۱ | ۵ | محدقہ | محدقۃ |
| // | ۷ | التجری | التجزی |
| // | ۱۷ | قبل طبیبہا | قبل طبیبہا |
| ۱۴۲ | ۹ | وح فلاافل | وح فلاافل |
| // | ۱۱ | فال فی الاشات | فال فی الاشات |
| // | ۱۷ | ومن سطقسین | ومن سطقسین |
| ۱۴۵ | ۱۲ | فی الثلاثی | فی الثلاثی |

| صفحہ | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|
| ۱۴۶ | ۱۲ | دون درجہ | دون درجة |
| ۱۴۷ | ۴ | خیر بہا | خیز بہا |
| ۱۴۸ | ۳ | اوسخنہ | او شخنہ |
| 〃 | ۱۴ | بذک | بذاک |
| ۱۵۱ | ۱۱ | جنماً | جسماً |
| ۱۵۲ | ۱۱ | فلایکون | فلا یکون شیٔ |
| ۱۶ | ۱ | لاکفارۃ جسم | لاکمقارۃ جسم |
| 〃 | ۱۱ | البناء | البنـاء |
| 〃 | ۱۹ | تفقر | تفقر |
| ۱۶۱ | ۱۹ | متبعیۃ عروضہا | بتبعیۃ عروضہا |
| ۱۶۴ | ۱۸ | یرید التی | یرید بہا التی |
| ۱۶۵ | ۱۱ | یغیر قارۃ | لغیر قارۃ |
| ۱۶۹ | ۵ | تعرض | تعرض |
| 〃 | ۱۰ | وہو ولکان | وہو ان کان |
| ۱۷۲ | ۱۵ | من سیث | من حیث |
| ۱۷۴ | ۳ | ولعل سیح | ولعل تنقیح |
| 〃 | ۱۱ | تخالف | فیتخالف |
| 〃 | ۱۳ | صیتع | یسع |
| ۲۵ | ۴ | مبتداہ | مبتدأة |
| 〃 | ۱۲ | مستفیۃ | قبلیۃ |
| ۱۷۶ | ۳ | مور | امور |
| 〃 | ۱۱ | لاینبی | لاینبغی |
| 〃 | ۱۲ | معبۃ | معیۃ |
| 〃 | 〃 | بضہا | بعضہـا |
| 〃 | 〃 | کرنہا | کونہـا |
| 〃 | ۱۳ | العیبۃ | المعیۃ |
| ۱۷۷ | ۲ | واستمر ارمثل | واستمرار مثل |
| ۱۸۰ | ۵ | الدہر | بالدہر |
| ۱۸۱ | ۰ | عدم ب | عدم بتۃ |
| 〃 | 〃 | بی وجودہ | فی وجودہ |
| 〃 | ۱۴ | اکتثار | اکتناہہ |

| صفحہ | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|
| ۱۸۲ | ۱۳ | ترویح | ترویج |
| ۱۸۴ | ۳ | بمویحض | بتمویہ محض |
| 〃 | ۱۸ | انتنات | ابتنات |
| ۱۸۵ | ۱۳ | قبلتہ | قبلیتہ |
| 〃 | ۱۵ | بتصور الزمان | بتصور الزمان |
| 〃 | ۱۶ | ملواجب | للواجب |
| ۱۸۷ | ۲ | ستخصصہ | متخصصۃ |
| 〃 | ۴ | یکون الشعی | یکون الشیٔ |
| ۱۸۸ | ۲ | الذمانی | الزمانی |
| 〃 | ۵ | باللت | بالذات |
| 〃 | ۷ | بالحفیقۃ | بالحقیقۃ |
| 〃 | ۹ | نیصور | یتصور |
| 〃 | ۱۵ | وذنک | وذلک |
| 〃 | ۱۹ | لایتصور وقبل | لایتصور لہ قبل |
| ۱۸۹ | ۱۰ | جفنسہ | بنفسہ |
| ۱۹۰ | ۱۵ | ترتقی سنہ | ترتقی وسنہ |
| ۱۹۱ | ۱۵ | لامتناہی | لاتتناہی |
| ۱۹۲ | ۱۰ | وان ارید الفساد | وان ارید بالفساد |
| 〃 | ۱۹ | وجودہا | وجودہ بہا |
| ۱۹۴ | ۷ | مذریجیا | تدریجیا |
| 〃 | ۹ | مالحرکۃ | بالحرکۃ |
| 〃 | ۱۱ | العدام | انعدام |
| 〃 | 〃 | کدا | کذا |
| ۱۹۵ | ۱۱ | فاذا بقل | فاذا انتقل |
| 〃 | ۱۷ | نسبتہ الیہ | نسبتہ الیہ |
| ۱۹۶ | ۱۵ | الوتر | الوطر |
| ۱۹۸ | ۱۹ | ہذا السب | ہذا السلب |
| ۱۹۹ | ۱۴ | الاستیاء | الاشیاء |
| 〃 | ۱۹ | الحرکنہ | الحرکۃ |
| ۲۰۲ | ۸ | جتبدلہ | یستبدلہ |
| ۲۰۴ | ۶ | فلینظر فیہ | فلینظر فیہ |

| صفحہ | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|
| ۲۰۶ | ۱۲ | السعنی | البیضی |
| ۲۰۸ | ۱۵ | تحیتہ | تحاتیۃ |
| ۲۰۹ | ۱ | تعنبہا | تعینہـا |
| 〃 | ۱۳ | بعنی | بمعنی |
| ۲۱۰ | ۱۲ | فہی | فہی |
| ۲۱۱ | ۲ | للجنینہ | للجہتین |
| 〃 | ۱۹ | اذب السموات | علی ترتیب السموات |
| ۲۱۲ | ۱۱ | کترۃ | کرۃ |
| ۲۱۳ | ۱ | المحرود | المحدود |
| 〃 | ۱۳ | بجسمین | لجسمین |
| ۲۱۴ | ۱۳ | للبسائط | للبسائط |
| ۲۱۵ | ۸ | النجزیۃ | التجزیۃ |
| ۲۱۶ | ۱۴ | [illegible] | [illegible] |
| ۲۲۰ | ۸ | تحرکات | تحرکات |
| 〃 | ۱۰ | مستترقۃ | مشرقۃ |
| ۲۲۵ | ۷ | المتقدستہ | المتقدمۃ |
| ۲۲۶ | ۲ | الاشاء | الاشیاء |
| ۲۳۰ | ۱۱ | اسیات | السیارات |
| ۲۳۴ | ۹ | اد | اذ |
| ۲۳۵ | ۷ | میل الحزان | میل الجزان |
| ۲۳۶ | ۱۱ | خیر النشو والحجوۃ | خیر النشو والحیوۃ |
| ۲۳۷ | ۹ | بجدتہا | بجدتہـا |
| ۲۳۸ | ۴ | الجیر | الخیر |
| ۲۳۹ | ۱ | عیر حاجۃ | غیر حاجۃ |
| 〃 | ۱۲ | فی التقل | فی النقل |
| 〃 | ۱۹ | اداکان | اذا کان |
| ۲۴۱ | ۱ | الضبعی | الطبعی |
| ۲۴۶ | ۵ | حیات | حبات |
| ۲۵۰ | ۱۳ | وللذین | والذین |
| ۲۵۲ | ۲ | امابعد | الحمد لولیہ والصلوٰۃ علی نبیہ امابعد |
| تمت | تمت | تمت | تمت |

| صفحہ | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|
| ۸ | ۳۴ | تعرف | تعریف |
| ۹ | ۳۵ | تعرف النوع | تعریف النوع |
| ۵۰ | ۳۴ | مائل | قابل |
| 〃 | ۳۳ | فیکون | فیکون ہو الاعرف |
| ۹ | ۳۴ | بعنی التکلم | بعنی التمکن |
| 〃 | ۴۱ | لخصوصیۃ ذاتیۃ | بخصوصیۃ ذاتیۃ |
| 〃 | ۴۴ | القدر | العذر |
| 〃 | ۵۴ | مخصوصۃ | مخصوصیۃ بہ |
| ۱۱ | ۴۳ | علی النفس | علی النفس حدوثا |
| ۱۲ | ۵ | اذ المقرر | اذا لمقرر |
| 〃 | ۳۷ | الممکن لو فرض | الممکن بحیث لو فرض |
| 〃 | ۵۶ | انہا | انما |
| ۱۳ | ۲۶ | یطلب | بطلت |
| 〃 | ۵۲ | ہذا بناء | قولہ فالاکثر ہذا بناء |
| 〃 | ۵۶ | فبالمتحرک | قولہ کالساکن الخ فبالمتحرک |
| 〃 | ۵۷ | بل انما یخلف | بل انما یخلف العدم المقابل لہ الخ |
| ۱۵ | ۴۴ | الصورة | الصورة الارضیۃ |
| ۱۶ | ۳۶ | وہذا انما یبعد | وہذا انما لا یبعد |
| 〃 | ۵۵ | ہذہ الصورة | ہذہ الصورة الجسمیۃ التی فی المادة اذ الاستحالۃ ہو او باقیۃ بعینہا فیکون مسبوقا بصورة اخری |
| ۱۸ | ۴ | ہو اسبق | ہو مطیا لما ہو اسبق |
| ۱۹ | ۵۶ | ایضا | وایضا |
| ۲۳ | ۸ | تعلقہ | تعقلہ |
| 〃 | ۲۲ | النوع المتعلقۃ | النوع نحو المتعلقۃ |
| 〃 | ۵۴ | التی | والتی |
| 〃 | ۵۸ | وہم | وہو |
| 〃 | ۶۲ | وہی | وہی انی |
| ۲۴ | ۱۷ | بانیکون | بان یکون الاول |
| 〃 | ۱۹ | لما تعددت القوابل | لما تعددت القوابل تعدد الفیض او ان الفیض علی القابل من حیث انتسابہ الخ |

## دافع اغلاط حواشی شمس بازغہ

| صفحہ | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|
| ۲۲ | ۲۰ | اذ | او |
| ۲۵ | ۲۶ | مصلحۃ انی | مصلحۃ یاسنخ |
| 〃 | ۴۲ | وجدت | اوجدت |
| 〃 | ۴۳ | اسلا | اجلا |
| ۲۶ | ۱۳ | واما الانہا | واما انہا ما علیہ |
| ۲۷ | ۱۸ | وللرض | وللعرض دخل |
| 〃 | ۵۵ | تبفاول | فیتفاول |
| ۲۸ | ۱۹ | احوال انضمام | احوال الانضمام |
| 〃 | ۲۸ | کلہا | کل |
| 〃 | ۳۴ | فان بہا | فان المقصود بہا |
| 〃 | ۵۴ | بقل | النقل |
| 〃 | ۵۵ | الرطوبۃ | الرطبۃ |
| ۲۹ | ۱۳ | ای العلۃ | ای الغایۃ |
| ۳۱ | ۱۹ | لعلۃ مجہولۃ | قولہ لعلۃ مجہولۃ الخ |
| ۳۲ | ۳۷ | بالانعکاس من وجہ من الاوجہ | بالانعکاس من |
| 〃 | ۵۱ | الفت | فت |
| ۳۳ | ۱۰ | فلا تقتصر | فلو لا تقتصر |
| 〃 | ۱۴ | تلتبست بہا مسلم | تلتبست بہا مسلم لکن |
| ۳۳ | ۵۴ | والمنفی | اذ المنفی |
| ۳۴ | ۸ | ذات غایات | ذات غایات متفاوتۃ |
| 〃 | ۱۶ | من رویۃ | من غیر رویۃ |
| ۳۶ | ۲۴ | حسم | مولانا محمد یوسف مدظلہ |
| 〃 | ۳۸ | بان الفعل | بان الاکل |
| ۳۹ | ۴۱ | ۱۲ فقط | فقط ۱۲ |
| ۴۰ | ۸ | تحم | التحم |
| 〃 | ۴۵ | [illegible] | [illegible] |
| ۴۱ | ۳۹ | لاجسام | الاجسام |
| ۴۳ | ۴۱ | لولم یفیہ | لولم یفد |
| ۴۴ | ۲ | اعلم ہہنا | اعلم ان ہہنا |
| 〃 | ۳۷ | بین | بین |
| 〃 | ۳۲ | الموصوف | الموصوف بالصغر |

| صفحہ | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|
| ۴۵ | ۱۵ | وسانحہ | سانحہ |
| 〃 | ۲۳ | فیکون السائل | فیکون سائل |
| ۴۸ | ۱۰ | والتالی | والتالی |
| 〃 | ۶۲ | صر | سر |
| 〃 | ۶۴ | یاخذ | باخذ |
| 〃 | ۹ | کذا الحال | وکذا |
| 〃 | ۱۶ | المقادیر | والمقادیر |
| ۵۱ | ۲۰ | کما وقع | کما وقع |
| 〃 | ۶۵ | بہ | بہ |
| ۵۲ | ۱۹ | فنع | فنع |
| 〃 | ۲۶ | عند | عین |
| 〃 | ۲۸ | علی یلزم | علی الاول یلزم |
| 〃 | ۳۰ | فی المتوہمۃ | المتوہمۃ فی |
| 〃 | ۵۱ | رتم | سرح |
| ۵۳ | ۲۰ | الصم | الصیت |
| ۵۴ | ۶ | الحرکۃ | حرکۃ |
| 〃 | ۵۸ | تعالی سنتعالی عنہ | تعالی اقتدعن |
| ۵۵ | ۹ | والمشکل لیس بالتماس | والمشکل لیس التماس |
| 〃 | ۲۶ | ولا بمعنی السلب | ولا بمعنی ان لا یکون |
| 〃 | ۳۵ | الطالہ | من الطالہ |
| 〃 | ۳۹ | فقد یطلق | وقد یطلق |
| 〃 | ۴۵ | والعدد المادی | والعدد المادی |
| 〃 | ۴۶ | بترتب | ترتب |
| 〃 | ۴۴ | علی الاول | وعلی الاول |
| 〃 | ۵۵ | کلا تحقق | کلما تحقق |
| 〃 | ۵۷ | الدہر | فی الدہر |
| ۶۰ | ۲۳ | الآن فی الزمان بعض | [illegible] |
| 〃 | ۳۳ | لم تکل | لم تکن |
| 〃 | ۳۸ | یبقی | یفنی |
| ۶۱ | ۴ | وکان جہا ذکر | وبہا ذکر |
| 〃 | ۲۵ | لا حق لہ | ما لا لاحق |

| صفحه | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|
| ۶۱ | ۹ نهم | قوله و ما يصلح تنبيها الا يمكن آه | و ما يصلح تنبيها آه |
| 〃 | ۵۸ | والمنتبه عليه حكمها | والمنبهة عليه حكمها |
| 〃 | ۵۹ | كل واحد من | كل من |
| ۶۴ | ۳۱ | قوله له | قوله |
| 〃 | ۲۳ | وهو مطول | وهو مسلول |
| ۶۵ | ۶ | امر انتزاني | امر انتزاعي |
| 〃 | ۵۳ | للفلك الافلاك | لفلك الافلاك |
| 〃 | ۵۶ | تحبله | تخيله |
| ۶۸ | ۴۱ | اوعرضا | اوعرضيا |
| 〃 | ۴۶ | قوله بل الطبيعة الاستعداد آه | بل الطبيعة البسيطة الاستعداد آه |
| ۶۹ | ۳۵ | مقابلة | مقابله |
| 〃 | ۳۷ | لااقتضا وغيره | لااقتضا رغيره |
| ۷۰ | ۹ | قوله تعاقبت الابعاد و | قوله تعاقبت الابعاد الفرضية |
| ۷۱ | ۹ | فيران | وفيه ان |
| 〃 | ۳۴ | مالزام | الالزام |
| 〃 | ۳۶ | المقدقين | المدققين |
| ۷۲ | ۳۹ | ماوعسم | ماغسم |
| 〃 | ۴۷ | لقوله | لقبوله |
| 〃 | ۶۱ | المحدود | المحدد |
| ۷۳ | ۱۷ | يقضي | يقضي |
| 〃 | ۴۹ | تفصيله ههنا | تفصيله ان ههنا |
| ۷۵ | ۳۵ | يعيين حدامن | تعيين حد من |
| ۷۶ | ۴۴ | هوالمطلوب | وهوالمطلوب |
| 〃 | ۵۳ | صادقا | صادقة |
| ۷۷ | ۲۳ | يقتضي خلافه | يقضي خلافه |
| 〃 | ۲۴ | يقتضي خلافه | يقضي خلافه |
| ۷۸ | ۱۰ | يفرض الحركة الطبيعية | يفرض الحركة الطبيعية |
| 〃 | ۴۰ | لا يظهر وجه لاستحالة | لا يظهر وجه ان الاستحالة |
| ۷۹ | ۲ | ان يكون الميل | ان يكون الميل |
| 〃 | ۱۵ | مثل | سيل |
| 〃 | ۶۵ | هذا للزام | هذا الالزام |

| صفحه | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|
| ۸۱ | ۲۹ | على الاحق | عين اللاحق |
| 〃 | ۳۸ | اشتيا | اشتباه |
| 〃 | ۳۹ | يميزه | تميزه |
| 〃 | ۴۰ | حالا | خاليا |
| 〃 | ۴۸ | يتعدد | بتعدد |
| ۸۲ | ۵۲ | عم المتاخرين | زعم المتاخرين |
| ۸۶ | ۲۳ | المستمر لوجود | المستمر كوجود |
| 〃 | ۴۳ | المذكوران | المذكورين |
| ۸۸ | ۲ | غير القوار | غير القرار |
| 〃 | ۱۵ | وبه يندفع | وبه يندفع |
| ۹۰ | ۳۶ | هذا الشكوك | هذه الشكوك |
| 〃 | ۵۰ | الرشا | الرشاد |
| ۹۲ | ۲۶ | بان يتركب | بان يترك |
| 〃 | ۴۹ | للسائر | لسائر |
| 〃 | 〃 | المذهب | مذهب |
| ۹۳ | ۲۳ | واما القوة السطحية | واما الحركة التوسطية |
| 〃 | ۳۸ | ينتهيت | تنتهيت |
| ۹۴ | ۵۳ | القوة القدرية | القوة القدسية |
| ۹۵ | ۱۹ | فان بخلاف | قال بخلاف |
| ۹۶ | ۳۶ | وبواسط | وبواسطة |
| ۹۷ | ۱۱ | سود | سواد |
| 〃 | ۴۲ | بان حسبانها | بان تكون حين القولية |
| ۹۸ | ۳۰ | الشيخ محي الدين الغزالي | الشيخ محي الدين العربي |
| ۹۹ | ۱۴ | محال نر | محال |
| 〃 | ۱۵ | اذ يلزم | اذ يلزم |
| 〃 | ۲۵ | لايمكن فيه | لايمكن ان يفرض فيه |
| ۱۰۱ | ۳ | حركة العامة | حركة العامة |
| 〃 | ۱۱ | ان متبدل | ان يتبدل |
| 〃 | 〃 | بدون | وبدون |
| ۱۰۲ | ۲ | لشارح | شارح |
| ۱۰۳ | ۱۱ | موجبا لسلبه يكون امرين | موجب لسلبه |

| صفحه | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|
| ۱۰۳ | ۱۱ | امران | امرين |
| 〃 | ۱۲ | موجودان | موجودين |
| ۱۰۴ | ۲۶ | يقال لها له | يقال له |
| 〃 | ۳۳ | اسطقسيا | اسقط |
| 〃 | ۶۰ | الوحدة المادة | لوحدة المادة |
| ۱۰۶ | ۳۰ | للاعتبار المعتبر | لاعتبار المعتبر |
| ۱۰۷ | ۳۴ | على حمله المصر | على ما حمله المصر |
| 〃 | ۴۷ | انظارا | انتظار |
| ۱۰۸ | ۱ | مايكون | ماتكون |
| 〃 | ۸ | وگك | گك |
| ۱۱۴ | ۱۶ | الواحداني | الوحداني |
| ۱۱۶ | ۱۳ | سلك تضاد | سلك التضاد |
| ۱۱۹ | ۴۶ | العوم | بالعموم |
| ۱۲۶ | ۲۸ | الادية | ارادية |
| ۱۳۰ | ۲۶ | لطلب | يطلب |
| 〃 | ۳۳ | ثابت قرة | ثابت بن قرة |
| 〃 | ۳۸ | البنوالنار حاطها | والبنوا حاطها النار |
| 〃 | ۵۸ | طبعا | طبعيا |
| 〃 | ۶۰ | السطح | سطح |
| ۱۳۱ | ۶۰ | قسم المطم | قسم المطم |
| ۱۳۳ | ۴ | حاله | حالة |
| 〃 | ۱۷ | العدد | العدة |
| ۱۳۴ | ۵ | فيقوم جسمانية | فيه قوة جسمانية |
| 〃 | ۷ | الاساط | الاوساط |
| 〃 | ۵۳ | الاعتراضات | الاعتراضات |
| 〃 | ۵۹ | المقام | المقدم |
| ۱۳۵ | ۳۹ | اعتراض | اعترض |
| ۱۳۹ | ۴ | القو | القواسر |
| 〃 | ۲۱ | دليكم | دليلكم |
| 〃 | ۳۹ | رنثبت | لاينثبت |
| 〃 | ۴۱ | ايضو | يقال |

| صفحہ | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|
| ١٤١ | ١٣ | ليقضي | ليقتضي |
| 〃 | 〃 | مرتمين الاجبا | من مين الاعيا |
| 〃 | ٥٦ | وسيرك | ومع ذلك |
| ١٤٢ | ١٩ | فالمحقق | قال المحقق |
| ١٤٥ | ١٤ | للنحه | للخفة |
| ١٤٩ | ٥ | نبائن | يتبائن آه |
| ١٥٣ | ١٨ | عليه | عليه الصلوة |
| ١٥٤ | ٤٩ | الوبع | الوضع |
| 〃 | 〃 | ان الجسمية | ان الجسمية |
| ١٥٥ | ١١ | وبعل | وجعل |
| ١٥٦ | ٣ | العرق | الطرق |
| 〃 | ١٧ | ليتنافيا | تتنافيا |
| 〃 | ٤ | دحدة | واحدة |
| ١٥٧ | ٤٧ | يتوالمه | يتوجه اليه |
| ١٥٩ | ٤ | من المساخة | من البساطة |
| 〃 | ٩ | اجزاء الفلك | اجزاء الفلك |
| 〃 | ٤٦ | اعاعية | الخاصة |
| ١٦٠ | ١٠ | علاقة الانطباع | علاقة الانطباع |
| 〃 | ٢٨ | تبنهيا | تنبيها |
| ١٦١ | ٤٢ | انا عضية الحركة | انا عرضية الحركة |
| 〃 | ٢٤ | ذلك ان يقوب | ولكان يقول |
| ١٦٢ | ٢ | الجبل | بالجبل |
| ١٦٥ | ٤٤ | هذا ما افا | هذا ما افاد |
| 〃 | ٥٩ | مقدار | هو مقدار |
| ١٦٦ | ٥٩ | فعبله | فقبوله |
| 〃 | ٦٧ | لا خيل | لايخل |
| ١٦٩ | ١٥ | بالقبلة البعيدة | بالقبلية البعيدة |
| 〃 | ٣٧ | الموصوف بالتعدم | الموصوف بالتقدم |
| ١٧٠ | ١٨ | لتحصله | تحصلة |
| 〃 | ٤٨ | معنى | معنى |
| 〃 | ٥١ | [illegible] | [illegible] |

| صفحہ | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|
| ١٧١ | ١٢ | [illegible] | [illegible] |
| 〃 | ١٠ | بالنوض | بالعرض |
| ١٧٤ | ٥٣ | مامن شأن القسمة | بأن من شأن القسمة |
| ١٧٦ | ١٦ | تم لعلك | ثم لعلك |
| 〃 | ٣٨ | من الغيبة | من المعية |
| 〃 | ٣٩ | من الهيئة الزمانية | [illegible] |
| 〃 | ٣٦ | كل مام الزمان | كل ما مع الزمان |
| 〃 | ٥٣ | ماكين | [illegible] |
| ١٧٧ | ٢٠ | فطي | فطي |
| 〃 | ٣١ | انقسا | انقساما |
| ١٧٨ | ٣ | الواقع | الواقعي |
| 〃 | ٣٤ | نهاب | هكذا الكل |
| ١٧٩ | ٧ | فالاخفية | والالاحقية |
| 〃 | ٥٤ | ونا قال | ولذا قال |
| ١٨٠ | ٤٥ | ال المفهوم | ان المفهوم |
| ١٨١ | ٦ | ٥ الا | والا |
| 〃 | 〃 | بالزمان | بالبرهان |
| 〃 | ١٦ | وكمن | ولكن |
| 〃 | ٦٠ | سانب | سلب |
| 〃 | ٦٣ | للواهب | ملو اهب |
| ١٨٢ | ٤٠ | تنظر | تنظير |
| ١٨٤ | ٣٨ | القسات | القبسات |
| ١٨٥ | ٧ | واشماله التنافي | وانما التنافي |
| 〃 | ٩ | الشبهة | للشبهة |
| 〃 | ١٣ | لانما تيصور | انما تيصور |
| 〃 | ٥٢ | تخفيف | تحقيق |
| ١٨٦ | ٣٤ | الماضي الى المستقبل | الماضي الى المستقبل |
| 〃 | ٣٦ | واما معلوب | واما مطلوب |
| ١٨٧ | ٣ | وضمير اسمي | وضمير ب |
| 〃 | ٢١ | المنتصي | المنصب |
| [illegible] | [illegible] | قبة ما الا | قبلية الاسلام |

| صفحہ | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|
| ١٨٨ | ٣٩ | لسب | سينا |
| 〃 | ٤٤ | والهيئة | والملكة |
| ١٨٩ | ٤ | مروصارد | وصاروا |
| 〃 | ٦ | القدسيات | والقدسيات |
| ١٩٣ | ١٥ | والتقييد للاحق | والتقييد بالاحق |
| ١٩٤ | ٤٤ | امات | آيات |
| 〃 | ٥٤ | الآخره | لآخره |
| ١٩٥ | ٣ | آن بذاته | آن بداية |
| 〃 | ٧ | لاول آل | لاول آن |
| ١٩٦ | ٤٦ | ولاياس فيه | ولاباس فيه |
| ١٩٩ | ١٧ | الحزي | الجبري |
| ٢٠٠ | ٤٦ | للمستدل ان التقرير | للمستدل في التقرير |
| ٢٠١ | ٩ | فاذا ابترت | فاذا اعتبرت |
| 〃 | ٣٢ | المشائين | للمشائين |
| ٢٠٢ | ١٧ | وهو الول | وهو طول |
| 〃 | ٢٥ | حركة الطبية | حركة الطبيعية |
| ٢٠٣ | ٤ | حدهما | احدهما |
| 〃 | ٣١ | فيمالينا | فيما يلينا |
| 〃 | ٦٠ | ارس شخص | رأس شخص |
| ٢٠٤ | ٢ | لايد لجاب | لابد لها |
| 〃 | ١٩ | لة للجهة | قوله للجهة |
| 〃 | ٥٨ | تناهيه | تناهيه |
| ٢٠٥ | ٣٧ | امالو | لما هو |
| ٢٠٦ | ٢٥ | من الجسين | من الجسمين |
| 〃 | ٣٩ | محدد محد | محدد |
| ٢٠٩ | ٢٣ | من ذلك | من فلك |
| 〃 | ٢٧ | وجود الجين | وجود الجهتين |
| 〃 | 〃 | استحرك | المتحرك |
| 〃 | ٤٢ | نرورة | ضرورة |
| 〃 | ٥٤ | واخرهمه | واخرهما |
| ٢١١ | ٣٧ | والكرات | والكرات |

| صفحہ | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|
| ۲۱۳ | ۲۶ | یخبط | یحفظ |
| ۲۱۴ | ۵ | ازظزم | اذ یلزم |
| ۲۱۵ | ۲۱ | فاذنت | فانکانت |
| 〃 | ۲۳ | اکۃ | اکثر |
| 〃 | ۳۴ | المزکر | المرکز |
| 〃 | ۴۱ | لایتحرک لا | لایتحرک للمار |
| ۲۱۶ | ۱۷ | المتنع | الممتنع |
| ۲۱۷ | ۸ | کیف ان | کیف وان |
| ۲۱۸ | ۵۵ | التحریک آخر | تحریک آخر |
| ۲۱۹ | ۲۶ | عربیۃ | غریبۃ |
| 〃 | ۴۹ | ضیل آہ | فتقیل آہ |
| ۲۲۰ | ۵۰ | لم لم سدالقول | لم یستدل القبول |
| ۲۲۱ | ۲۲ | المقابل | القابل |
| ۲۲۲ | ۱ | تتعلق صفحہ ۲۲۲ | تتعلق صفحہ ۲۲۳ |
| 〃 | ۲۳ | المواجدلنا | المواجد لنا مطابقہ عن الاستغناء بعدہ |
| 〃 | 〃 | 〃 | عن المستغنیٰ ثم |
| ۲۲۳ | ۱۵ | یزا فیہ | ینا فیہ |

| صفحہ | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|
| 〃 | ۱۶ | مالایمنع الشعار | مالایمنع الشعار |
| 〃 | ۱۷ | ولاضورلہو | ولاضورلہ |
| 〃 | ۱۹ | لمن ینع | لمن تمتع |
| ۲۲۴ | ۱۱ | وینعکس | ینعکس |
| 〃 | ۲۶ | متصرفا ہو | منصرما ہو |
| 〃 | ۳۶ | دفع ضر | دفع ضرر |
| 〃 | ۴۲ | ہذا الرائی | ہذا الارائے |
| ۲۲۵ | ۲۰ | لی التبدر | الی التبدر |
| ۲۲۶ | ۴۵ | مستدیر الزوبن | مستدیر الذوبن |
| 〃 | ۴۶ | کبیثرا | کبیرا |
| ۲۲۷ | ۳۲ | وتدوبیر | وتداویر |
| ۲۳۰ | ۵۳ | معکوسا | معکوسہا |
| ۲۳۱ | ۲۱ | الحاولۃ | الحاملۃ |
| 〃 | ۳۲ | فکونہا | لکونہا |
| ۲۳۳ | ۴۴ | الاتفاع | الارتفاع |
| 〃 | ۵۴ | لطبنا | اطبنا |
| ۲۳۶ | ۳۹ | فی الطرف | فی الطرف |

| صفحہ | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|
| ۲۳۹ | ۴ | قصما | قطعا |
| ۲۴۳ | ۴ | یوجد فیہ واحدۃ | لا یوجد فیہ واحدۃ |
| 〃 | ۵ | للکتبیات الاربع | الکتیبات الاربع [illegible] |
| ۲۴۴ | ۷ | عنعرے | [illegible] |
| 〃 | ۳۹ | طبیۃ واحدۃ | طبقۃ واحدۃ |
| 〃 | ۴۲ | السخن | اسخن |
| 〃 | ۵۱ | تقتضی | تقتضی سکون |
| ۲۴۴ | ۴۹ | یحتاج الحل | یحتاج الیہ الحل |
| ۲۴۵ | ۳۵ | والکل وثلم | ویکل وثلم |
| [illegible] | ۳۷ | الی احدا مرتب | الی احدا لامرتب |

تمت